المركز القومى للترجمة

القاموس الموسوعى فى الجغرافيا البشرية

الجزء الخامس

تحرير:
دريك جريجورى
رون جونستون
جيرالدن برات
ميشيل واتس
سارة واتمور

ترجمة:
عاطف معتمد
عزت زيان
محمد على
لطفى عزاز



2326

مراجعة
محمد عبد الرحمن الشرنوبى

لتحميل زاد المعرفة وتتاج
عظماء وقادة الفكر
وميراث الأدب العالمي والعربي
انقر على الرابط التالي
HTTP://ARABICBOOKS.ORG/

القاموس الموسوعى

فى الجغرافيا البشرية

الجزء الخامس

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2326
- القاموس الموسوعى فى الجغرافيا البشرية (الجزء الخامس)
- دريك جريجورى، ورون جونستون، وجيرالدن برات، وميشيل واتس، وسارة واتمور
- عاطف معتمد، وعزت زيان، ومحمد على، ولطفى عزاز
- محمد عبد الرحمن الشرنوبى
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2016

هذه ترجمة كتاب:
The Dictionary of Human Geography – 5th Edition
Edited by: Derek Gregory – Ron Johnston – Geraldine Pratt
Michael J. Watts and Sarah Whatmore
Copyright © 2009 by Blackwell Publishing Ltd.
Except for editorial material and organization
Copyright © 2009 by Derek Gregory – Ron Johnston – Geraldine Pratt
Michael J. Watts and Sarah Whatmore
Arabic Translation © 2016, National Center for Translation
Authorized translation from the English language edition published by Blackwell Publishing Limited. Responsibility for the accuracy of the translation rests solely with National Center for Translation and is not the responsibility of Blackwell Publishing Limited. No part of this book may be reproduced in any form without the written permission of the original copyright holder, Blackwell Publishing Limited.
All Rights Reserved

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومى للترجمة
شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

القاموس الموسوعى
فى الجغرافيا البشرية

الجزء الخامس

تحرير

دريك جريجورى | رون جونستون
جيرالدن برات | ميشيل واتس
سارة واتمور

ترجمة

عاطف معتمد | عزت زيان
محمد على | لطفى عزاز

مراجعة : محمد عبد الرحمن الشرنوبى

2016

القاموس الموسوعى فى الجغرافيا البشرية/
تحرير: دريك جريجورى...[وآخ]؛ ترجمة: عاطف
معتمد...[وآخ]؛ مراجعة: محمد عبد الرحمن
الشرنوبى. ـ القاهرة : المركز القومى للترجمة،
٢٠١٦.

مج٥، ٧١٢ص ؛ ٢٠ سم.

تدمك ٤ ٠٨٠٨ ٩١ ٩٧٧ ٩٧٨

١ ـ الجغرافيا البشرية ـ موسوعات.

أ ـ جريجورى، دريك. (محرر مشارك)

ب ـ معتمد، عاطف. (مترجم مشارك)

ج ـ الشرنوبى، محمد عبد الرحمن. (مراجع)

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٠١/ ٢٠١٦

I. S. B. N 978 - 977 - 91 - 0808 - 4

ديوى ٩١٠,١٥٧٢٠٣

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربي، وتعريفه بها. والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز.

تقسيم عِرقى للدوائر الانتخابية **racial districting**

هو جانب من جوانب تعديل الدوائر الانتخابية داخل الولايات المُتحدة الأمريكية، يهدف إلى ضمان عدم مُعاناة الأقليات العرقية – خاصة الأمريكان ذوى الأصول الأفريقية وذوى الأصول اللاتينية – من التمييز، من خلال بعض الاستراتيجيات مثل التقسيم الانحيازى للدوائر الانتخابية. وقد طُلب - فى إطار قانون حُقوق التصويت لعام 1965 – من الولايات التى سُجل بها مثل هذا التمييز، أن يتم بها تعديل الدوائر الانتخابية قبل اعتمادها من قِبَل قسم العدل. ويتضمن ذلك، وجود «مُقَاطَعَات أقلية – أغلبية» لذلك، فعلى سبيل المثال، إذا كان 30 ٪ من سُكان الولاية من الأمريكيين ذوى الأصول الأفريقية، فإن 30 ٪ من الكونجرس يجب أن يحتوى على أقلية أمريكية من أصول أفريقية. وتبقى هذه المُخططات مفتوحة أمام الطُعون القضائية من خلال محاكم على أُسس أخرى.

قراءات مُقترحة:

Kousser (1999).

هى عملية تاريخية عارضة ومحل اختلاف، انتشرت من خلالها المدلولات العرقية، فى محاولة لتحديد أو إعادة تحديد العلاقة، والمُمارسة الاجتماعية، والغاية، والأفراد، والمجموعة. وأصبح هذا المُصطلح مُستخدمًا على نطاقٍ واسع، كوسيلة للتأكيد على أن «السلالة» عبارة عن توليفة اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، ونفسية، يجب أن يتم تفسيرها، بدلًا من اعتباره عملية بيولوجية فقط، يتم تحديدها من خلال الخصائص الفطرية (Omi and Winant, 1996). وعلى الرغم من أن أُصول المُصطلح تعود إلى القرن التاسع عشر، فإن استخدامه فى الوقت الحالى يرجع إلى استكشاف «فرانتز فانون» «Frantz Fanon» لجوانب التكوين العرقى والأبعاد الفيزيائية والاجتماعية للهيمنة الأوروبية والكولونيالية (Fanon, 1961- 1967). وكشف الكثير من العُلماء – فى الآونة الأخيرة – عن تحفظاتٍ تجاه المُصطلح، لأن استعماله المُفرط وغُموضه، قد أديا إلى الانتباه بدرجة أقل دقة للمُمارسات المُحددة وديناميكيات التكوين العرقى (Goldberg, 2002).

قراءات مُقترحة:

Barot and Bird (2001); Essed and Goldberg (2002); Miles (1993); Murji and Solomos (2005).

هى أى فعل يربط النزعات، والانتماءات، والسُلوكيات، أو السمات بالفرد أو بالمُجتمع القائم على السمات الفسيولوجية أو الفطرية غير القابلة للمحو، سواء أكان ذلك الفعل مقصودًا أم غير مقصود، فإنه يُعد من العنصرية. وتتمثل العرقية أيضًا فى التعصب، والمُفاضلة الهيراركية، والتمييز، وهكذا، كما يراها أصحاب الفهم الجوهرى عن «العرق» كعاملٍ فطرى، يُحدد الصفات والقُدرات البشرية. ويُمكن أن تكون العرقيةً واضحة على المُستوى الفردى، من خلال الأفكار الصريحة، والمشاعر أو الأفعال، أو تكون واضحة على المُستوى الاجتماعى، من خلال المُؤسسات التى تُنتج وتؤصل للاختلاف وعدم المُساواة (انظر: **الفلسفة الجوهرية**، وراجع: **الفصل العنصرى «الأبارتاهيد»**).

وتُستخدم العرقية الآن على نطاقٍ واسع فى الخطاب السياسى، الذى يعطى الانطباع بأن هذا المُصطلح عبارةً عن مفهوم عالمى خالد. وفى الحقيقة، هذه الكلمة لم تكن موجودة باللغة الإنجليزية حتى ثلاثينيات القرن العشرين، أى قبل الألمانية والفرنسية بقليل. وتزامن صعودها مع ما كان سائدًا فى ألمانيا خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. وفى ذلك الوقت، تحديدًا، وُظفت «العرقية» كنقدٍ سياسى للفهم الألمانى البيولوجى للعرق (انظر: **الهولوكوست**). وعلى الرغم من أن المُصطلح له جذور تاريخية طويلة ومُتشعبة، فإن العرقية

كظاهرة، كانت حاضرة فى صور مُتعددة قبل استعمال المُصطلح. ومن بين هذه الصور، كانت المُفاضلة المُتبادلة للذات والآخر فى المُمارسات الاستعمارية، التى تشكلت فيها هوية الشخص الإيجابية الخاصة ضد الوصم بالسمات المُتدنية (فى أغلب الأحيان، تكون مُرسخة من خلال السمات الفيزيائية والبيولوجية) «للآخر» (انظر: **الكولونيالية**).

ومع ذلك، فقد أدرك بعض النُقاد كيفية فهم العرقية كبيولوجية أو فيزيائية بسيطة، ووافقوا على أن **الثقافة والانتماء العرقى** يُمكن أن يُجسدا ويُرسخا للمرحلة التى يُصبحان عندها مُتعادلين «وظيفيًا» للفهم البيولوجى للعرق (Fredrickson, 2002). وقد طُرحت فكرة العرقية الثقافية لأول مرة فى عام 1952 بواسطة «فرانتز فانون «Frantz Fanon»، الذى رأى أن التأكيد على الاختلافات الثقافية، بمثابة إحلال حديث بيولوجيًا للأفكار القائمة على اختلاف الأعراق (انظر: 1952 [Fanon, 1967]). وأشارت «مارتين باركر» «Martin Barker»، فى وقتٍ لاحقٍ، إلى ما أطلق عليه «فانون» «العرقية الجديدة» التى نشأت من خلال الوسط المُحافظ فى إنجلترا فى أواخر سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، التى ينتقد المُحافظون والليبراليون على حدٍ سواءٍ من خلالها الأفكار البيولوجية للعرق، وذلك لترسيخ الأفكار للمُجتمع والثقافة (Barker, 1981). ويُناقش «إتينى باليبار» «Etienne Balibar» أن العرقية الجديدة فى أوروبا، عبارة عن «عرقية فعلية بدون عرق»، تكون فيها أفكار الاختلاف البشرى غير قابلة للتغيير،

وقد تم استخدامها لتجميد الفئات العرقية أو التأكيد على استحالة التعايش (Balibar, 1991b, p. 23، وانظر أيضًا: Gilroy, 2000a). وقد تمت المُوافقة على مُصطلح «العرقية الجديدة» من قِبل كُتاب آخرين، خاصة مجموعة كُتاب مركز الدراسات الثقافية المُعاصرة بالمملكة المُتحدة، الذين استنتجوا أن العرقية، أو أكثر العرقيات دقة، عبارة عن تكوينات تاريخية تتغير بشدة بتغير الزمان والمكان، إضافة إلى كونها محل اختلاف. وقد أكدوا، هم وآخرون جاءوا من بعدهم، على الأهمية السياسية لرفض الفهم العالمى والجوهرى للعرق أو العرقية خارج السياقات التاريخية المُحددة والعميقة لتكوينها ومُمارساتها (Hall, 1980, p. 336; Gilroy, 1987, 2000: وانظر أيضًا، Goldberg, 1993; Stoler, 1995). وكان هذا الفهم للعرقية كمُتغير مكانى وزمانى يفتقر لأى وحدة موضوعية، أو يتحدى التمثيل الجوهرى للعرق، على قدر كبير من الأهمية للفهم المُعاصر للصور الحديثة للعرقية البيولوجية، مثل الحتمية الوراثية الجديدة، والعرقية التاريخية، والثقافية، ومثل عرقية ما بعد الحادى عشر من سبتمبر تجاه المُسلمين، والمشروعات القومية الجديدة مثل صعود القومية فى أوروبا.

قراءات مُقترحة

Barker (1992); Fanon (1967 [1952]); Fredrickson (2002); Gilroy (2000a); Miles (1993); Miles and Brown (2003); Stoler (1997).

هى إعادة تفكير فى النظرية الديمقراطية الحديثة، والتطبيق العملى لها بمنهج ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية. وتأخذ مدى واسعًا ووجهات نظر مرنة أكثر من المواطنة، وتُركز قدراتها لكى «تُصبح سياسية» فى الديمقراطية، بدلًا من تركيزها على ادعاءات الحُقوق، أو على عُضويتها الرسمية فى الكيان السياسى. وبدلًا من أن تضع المواطنة كهوية أو أداء جنبًا إلى جنبٍ مع - لكن مُتعارضات بالنسبة لـ - الأخرى (مثل الأهل، والعامل، والمُستهلك وهكذا)، كما هو شائع فى الليبرالية، أو تنشيطها بشكلٍ قوى كهوية أساسية وأمثل للفرد، كما هو شائع فى الطائفية، فإن الراديكالية الديمقراطية تُعيد التفكير فى المواطنة كلحظةٍ كامنة، أو كبُعدٍ لأى هوية عندما يُصبح مُسيسا أو مُتنازعًا عليه (Mouffe, 1993). وتُعد الراديكالية الديمقراطية «راديكالية»، لأنها ترفض إغلاق أسئلة الديمقراطية بكُل مكان وبأى شكل. وبعبارة أخرى، هى تبحث فى جعل كُل جوانب السياسة ديمقراطية، خاصة فى مواقع الرأى العام والفروض المُشتركة، أو حيث اُعتبرت الأشياء سياسية أو قبل سياسية.

وللديمقراطية الراديكالية تأثيرات مُهمة على الجُغرافيا السياسية. فقد كانت جُزءا من التحول نحو السبل الأكثر شُمولية، والمُعلنة نظريا لفهم السياسة وأُمورها. فساعدت الجُغرافيين فى زيادة تركيزهم على الدولة والمواقف السياسية نحو المواقع فى المُجتمع المدنى،

والمكان العام والموطن، وأيضا الأماكن الهجينة مثل دولة الظل (Brown, 1997a). ومع ذلك، فقد حَذَّر «بارنت» (2004b) «Barnett» من أن الخطاب المكانى فى النظرية الديمقراطية الراديكالية، قد حُدِّدَ بنطاقات زمانية مُختلفة، فى أغلب الأحيان تكون فى العمل السياسى. وهو يُصر على أنه يجب علينا أن نهتم اهتماما كبيرا بتعقيدات هذه النطاقات، أو أن العالمية الأُخرى سوف تتسرب إلى تفكيرنا بشكلٍ غير مقصود.

كما أن للديمقراطية الراديكالية تأثيرات على الجُغرافيا الاجتماعية والثقافية، تُوجه اهتمامها إلى المحاور المُتعددة للسُلطة التى تَنشط من خلال هويات الذات المُتعددة (انظر: الهوية والذات). فعلى سبيل المثال، كانت كيفية تمكين الهويات وإعاقتها كُلما تنتقل الذات عبر المكان، نُقطة اهتمام للجُغرافيين المُتخصصين فى الديمقراطية الراديكالية (على سبيل المثال: Massey, 1995). وقد جعل رفض الفلسفة الجوهرية الديمقراطية الراديكالية، جعلها تُناشد حساسية الانفتاح وسيولة الذات. فهى تتحدى إرادة السياسة لتُثَبت أو تُفضل الهوية الفردية لإقصاء أو للتقليل من الآخرين (على سبيل المثال، تمنح الماركسية الأرثوذكسية امتيازًا لصراع الطبقة على ظُلم النوع.

وقد تم تحدى كُل ذلك عن طريق الجُغرافيا الراديكالية، التى تتمثل قضاياها فى كيفية أن يكون لدى الواحد منا سياسة، بدون بعض الالتزامات الأخلاقية أو السياسية على الأقل، التى يجب

أن تُعامل كأساسيات. ويتخذ النقد الآخر شكلًا حول سؤال خارج جوهرية السياسة. وقد وضع أكثر عُلماء ما بعدَ البنيوية شكوكًا حول ما إذا كُنا نستطيع أن ننعم بسياسة ديمقراطية دون بعض مشاكل من خارج الجوهرية أم لا. فحينما تُوجد «نحن» (أو «هنا»). فإنه يوجد بالتعريف، «هم» (أو «هناك») الذين يكونون «خارج» التشاور أو حتى الاعتراف. ورغم ذلك، فمنطقيًا، قد يكون مثل ذلك الحد نفسه ضد الديمقراطية تمامًا. إذ يُعد ذلك استخلاصًا للجُغرافيات السياسية الإقصائية، فتصبح القضية السياسية مُنحرفة واستقصائية. وفى المُقابل، تقف المُعوقات والحُدود حول ما يستحق كُنية «سياسة» أو «سياسية»، تكون أصلًا ضد الديمقراطية لأولئك المُتضررين من مثل هذه المُعوقات.

وبدراسة هذه المُتناقضات، فإن واضعى النظريات السياسية يؤيدون وجهات النظر المُتفتحة، والتكرارية والانعكاسية، لكى تُعالج هذه التوترات، ولكنهم يعترفون أن تلك ليست هى على الإطلاق «الحلول» للمُشكلة.

قراءات مُقترحة:

Mouffe (1993); Rasmussen and Brown (2002).

هى مداخل **للجُغرافيا** مُلتزمة بتغيير علاقات السُلطة والاضطهاد، وبتأسيس عدل اجتماعى أكثر، وبجُغرافيات عادلة مُتحررة وسُبل معيشية. وقد ظهر المُصطلح لكى يُشير بصفة خاصة إلى نقد **العلم المكانى**، و**الفلسفة الوضعية** فى الجُغرافيا خلال الفترة المُمتدة من نهاية ستينيات، وحتى بداية سبعينيات القرن العشرين، لكى تُحاول أن تُخطط للبدائل التى كانت ذات علاقة اجتماعية وسعت إلى تغييرها جوهريًا. وكان الكثير من الجُغرافيين راديكاليين بواسطة حركات الثقافة المُضادة، وبواسطة موجات الاحتجاج السياسى فى ذلك الوقت، وبصفة خاصة، صراعات تضم **الحُقوق** المدنية، وصراعات ضد حرب فيتنام، و**الإمبريالية**، و**الفقر** وعدم المُساواة. وقد قاوموا المداخل التكنوقراطية فى الجُغرافيا، التى كانت غير قادرة على التجاوب مع المشاكل المُلِحَّة الحالية، والتى سُخرت لتدعيم الوضع الراهن، وقد سعوا إلى دراسة القضايا الاجتماعية من وجهات نظر مُتغايرة، خاصة المُعتمدة على وجهات نظر اجتماعية ونسوية وضد إمبريالية. وكان تشكيل مجلة أنتيبود Antipode (المجلة الراديكالية للجُغرافيا) فى عام 1969 بواسطة الطُلاب والكُلية فى جامعة كلارك، فى ماساتشوستس، مُنتدى مُهمًا للجُغرافيين الناطقين بالإنجليزية، مع قضية مفتوحة مُعلنين أنها كانت ضرورية، ومُحتمل أن تُغير هياكل الجامعة وسُبل أداء الجُغرافيا، وتُؤدى إلى ثورة فى البيئة الاجتماعية والفيزيائية.

وقد كانت القضايا المُبكرة الأنتيبودى مُلِحَّة، واستجوابية، وحتمية، وجاهزة للجدال فى النمط وتنوع المُحتوى. وتناولت أبحاثها قضايا مثل الفقر، والإسكان، والخدمات، والتخطيط، والمناهج البحثية، والإمبريالية، والنساء والحرب. وقد ألهم اكتشاف التقليديات الراديكالية المُبكرة للاهتمام الاجتماعى بالجُغرافيا - وبصفةٍ خاصةٍ، الجُغرافيا الفوضوية لـ «كروبوتكين وريكلوس» «Kropotkin and Reclus» - الكثيرين، وأنتج غيرهم الأبحاث الدفاعية والتجريبية عن طريق توجيه الجُغرافيا إلى الشوارع، بما فى ذلك «البعثات الجُغرافية» لـ «بونج» «Bung» التى اهتمت بالدخل المُنخفض والمُجتمعات المحرومة من الحُقوق. وقد طورت مُنظمات مثل اتحاد الجُغرافيين الاجتماعيين، الذى تأسس عام 1974، من الوجود الراديكالى فى التخصص. ومع ذلك، وطبقًا لـ «بيت» «Peet»، كانت الجُغرافيا الراديكالية المُبكرة، «أكثر صلة بالقضايا الاجتماعية، ولكنها ما زالت مُرتبطة بفلسفة العلم، وبمجموعة من النظريات، والمناهج المُطورة داخل الإطار القائم لعلاقات السُلطة» (Peet, 1977b, p. 12). وأدت المطالب بفحص الأساس النظرى للتخصص بدقة، لكى يدرس الأسباب العميقة بدلًا من التوضيحات السطحية للمشاكل، إلى «اختراق الماركسية» فى بداية مُنتصف سبعينيات القرن العشرين، كما مَهَد عمل «هارفى» «Harvey» وآخرين الطريق لتحليل صراع الرأسمالية والطبقة (Harvey, 1973, 1999 1982).

وأصبحت الماركسية مركزية بالنسبة للجُغرافيا الأكثر راديكالية، التى انتقلت من مكانة مُعارضة وهامشية نسبيًا إلى أن تُصبح قوة رئيسة. وتطورت الأفكار والتطبيقات الراديكالية داخل **الجُغرافيات النسوية**، بالطريقة نفسها التى حدثت للتغيز الاجتماعى، ولما أصبح نقدًا أعمى للنوع فى الدراسات الراديكالية الأُخرى،مُهمًا بشكلٍ مُتزايدٍ. وتم تحفيز المُناقشات الجُغرافية النشيطة أيضًا بواسطة **ما بعد الكولونيالية**، والاهتمام بالحرية الجنسية (انظر: **الجنوسة، ونظرية الشذوذ**) كموضوعات سياسة ثقافية قفزت إلى المُقدمة مع كُل من هذه المداخل المُتصلة بالصراعات السياسية داخل وخارج الأكاديمية أيضًا (Blunt and Wills, 2000). وأشار كل من «والكر وماكدويل» «Walker and McDowell» «1993, pp. 2 -3»، فى افتتاحية العدد الخاص بالذكرى الخامسة والعشرين الأنتيبودى، إلى هذا التنوع، مُجادلين بأنه «لا يُمكن أن يُعامل الاضطهاد الفردى، أو محور الحياة الاجتماعية، كمُجرد شىء ثانوى، أو فكرة مُتأخرة للبحث الراديكالى أو السياسة». فبينما تظل **الاشتراكية** والماركسية ركيزتين لمُفردات اليسار، نرانا نتمسك بوجهة نظر واحدة أرثوذوكسية للتحليل الراديكالى.

وأصبحت المداخل الراديكالية مقبولة ومُؤثرة بشكلٍ مُتزايدٍ فى التخصص، ورغم ذلك، فقد انحسر مُعظم المُتفائلين الأوائل حول وجهات نظر التغير الاجتماعى الجوهرى. كما تم تحدى فكرة

«الرؤية المُشتركة» أو المشروع فى الجُغرافيا. ورحب البعض بتجميع اليسار، ولكن كان الآخرون قلقين من تجزئتهم وتخفيض تسييسهم، مُعلنين أنه بينما يُعد ذلك ضروريًا لإدراك تنوع الصراعات الحالية، فإنه يُعد مُهمًا أيضًا فى إيجاد نقاط مُشتركة ووحدّة بينهم لكى تُمَكّنهم من التغير السياسى. ويُوظف الكثير الآن مُصطلح **الجُغرافيا البشرية النقدية** كمُسمى ارتباطى يتسع للأفكار والمُمارسات المُلتزمة بالسياسة التحررية، والمُناقشة الكبيرة التى تركزت مُؤخرًا على التأثيرات المُؤسسية والاحترافية داخل الأكاديمية، وأيضًا على الالتزام السياسى، وعلى مذهب **الفعالية السياسية**، وعلى السُبل المُختلفة للإسهام فى التغير الاجتماعى التقدمى (بما فى ذلك مُناقشات فى مجلة الأنتيبود عن «ما اليسار؟»، وانظر أيضًا: Castree, 2000). وتُوفر مُبادرات مثل مُؤتمرات المجموعة الدولية للجُغرافيا النقدية وتطور مُنتديات **الإنترنت**، وسائل جديدة لتطوير ومُناقشة وجهات النظر الراديكالية، كما تُوفر وسائل لربط الأشكال المُختلفة من الجُغرافيا الراديكالية، التى لديها جُغرافياتها وتاريخياتها الخاصة. وقد دُفعت وجهات النظر الراديكالية فى الجُغرافيا بواسطة الصراعات الحالية ضد **الرأسمالية**، والإمبريالية، والحرب، والصور الأُخرى للاضطهاد، التى تُؤكد الحاجة المُستمرة للمداخل التى تُوفر الأفكار المُعارضة ومبدأ تحدى المعلومات، والتى جُهزت «لكى تجذب غير المُناقش للمُناقشة، ولكى تُشوش على حُدود الرأى، ولكى تُعيد المشهور الغريب، وفى أغلب الأوقات غير المقبولة، ولكى تستكشف

أعماق معنى «الراديكالية» نفسه كقاعدة تصورية» (Castree and Wright, 2005, p. 2).

قراءات مُقترحة:

Blunt and Wills (2000); Peet (1977, 2000).

rank-size rule قاعدة المرتبة-الحجم

هى نظام تجريبى تم تمييزه فى توزيعات حجم المُدن فى بعض الأقطار والأقاليم. وبصفة عامة، إذا تم ترتيب المُدن من 1 (الأكبر) إلى n (الأصغر)، فبالتالى يُمكن تحديد حجم سُكان أى مدينة – k – من المُعادلة التالية:

$$P_k = P_1 \; / \, k$$

حيث إن p_1 هى حجم سُكان المدينة الأكبر، و p_k هى حجم سُكان المدينة ذات الترتيب k. وتم تجسيد الانحدار الشديد للعلاقة بين الحجم والمرتبة عن طريق رفع الـ k إلى الأُس b، أى إنها تكون K^b. ومع ذلك، لا تُوجد تفسيرات مُقنعة لوجود هذه المُعادلة، ولا للتباينات فى مُعامل الـ b بين الأقاليم (على سبيل المثال، لماذا خامس أكبر مدينة بالنسبة للمدينة الأكبر، تكون أقل فى بعض الأماكن عما تكون عليه فى أماكن أُخرى؟).

قراءات مُقترحة:

Carroll (1982).

بيانات نُقطية «راستر» raster

البيانات النُقطية «الراستر» هى هيكل بيانات نظم معلومات جُغرافية، يُشبه كثيرًا وضع شبكة مُنتظمة على إقليم الدراسة، ويُمثل عدديًا الملمح الجُغرافى الموجود فى كل خلية شبكة: على سبيل المثال، 1 = تربة البودزول «تربة المناطق الباردة»، و2 = الصلصال وهكذا. وترتبط البيانات النُقطية «الراستر» بالاستشعار عن بُعد، ومُعالجة الصور والنمذجة الديناميكية، وتتم مُعالجتها باستخدام جَبر الخريطة (على سبيل المثال، مُضاعفة قيم الخلية المُطابقة جُغرافيًا فى مجموعتين من البيانات أو أكثر) وباستخدام وظائف الجوار (على سبيل المثال، إرجاع مجموع القيم فى نافذة الخلية 3×3). وتُعد البيانات النُقطية «الراستر» بسيطة، ولكنها ضخمة فى أغلب الأحيان. وبالتالى، يتم ضغط أنماط البيانات، باستخدام تكويد امتداد المسار، والشجرة الرباعية والمويجات.

قراءات مُقترحة:

DeMers (2001).

هى نظرية معيارية لصُنع القرار الفردى، تَدعى أنه يتم دفع الفعل البشرى بالحصول على الأكثر للأقل. فمن ناحية، ففى كفاح الأفراد من أجل تنفيذ مجموعة غير محدودة من النهايات، يتم ربط كُل نهاية بمُستوى مُختلف من الرضا أو المنفعة، ولكن من الناحية الأُخرى، فإنهم يمتلكون فقط وسائل محدودة ليُدركوا تلك النهايات. ويتمثل دور المُسَلمة العقلانية فى أن تضمن أن أفضل النهايات – تلك المُنتجة لأعظم رضا فردى – اختيرت ممنوحة لقيد الوسائل المحدودة. وتُصاغ فى كثير من الأحيان فى صورة رياضيات تحقيق الحد الأقصى المُقيد، وتم توضيح مُشكلة صُنع أفضل الخيارات رسميًا للتحول إلى المجموعة الرسمية من مُتطلبات الاتساق (Hahn and Hollis, 1979). وتُحدد تلك المُتطلبات عقلانيًا، بمعنى أنه إذا كان أحدها مُنافيًا للمنطق، فإن الخيار لا يكون عقلانيًا.

وكانت الأسبقيات التاريخية لنظرية الخيار العقلانى مع عُلماء الاقتصاد البريطانيين الكلاسيكيين، ولكنها ترتبط الآن ارتباطًا وثيقًا بموروثاتهم، وبالاقتصاديات الكلاسيكية الجديدة؛ وبتوتر الانفصال السياسى للماركسية. ففى جامعة شيكاغو، يستعمل عالم اقتصاد الاختيار العقلانى الفائز بجائزة نوبل، «جارى بيكر» «Gary Becker 1930-» النظرية ليُفسر كُل الأفعال البشرية، بداية من الميلاد (القرار بإنجاب طفل) وحتى الوفاة (اختيار الانتحار) وأى حدث بينهما، بما فى

ذلك التمييز العرقى، وارتكاب الجريمة، والذهاب للمدرسة، والفشل فى الحُب وتقديم طلب الطلاق (Becker, 1979). فلا شىء يقع خارج «العلم المحسوب قل أو كثر». ويتم نشر فرضية الخيار العقلانى عن طريق العلوم الاجتماعية، بما فى ذلك علم الاجتماع (فالأفراد العقلانيون يختارون طبقتهم الاجتماعية)، وعن طريق العلوم السياسية (سيناريوهات سياسة حافة الأُلوهية الجيوبوليتيكية التى تشكلت عبر نظرية المباريات، وعن طريق الأنثروبولوجيا (فالثقافات تكون «مجموعة من خيارات الأفراد»، Burling, 1962, p. 811). وفى الجُغرافيا البشرية، تُوجد نظرية الخيار العقلانى بشكلٍ مُتكررٍ فى الجُغرافيا الاقتصادية، وبصفةٍ خاصةٍ، فى نظرية التوطن الرسمية المُرتبطة بالعلم الإقليمى. ويتمثل دورها، فى افتراض نظام مُحدد من الترتيبات المكانية، يسمح للمُنظرين بصياغة ادعاءات علمية للاستدلال الدقيق، والمضبوط، والتوقعى.

وهناك العديد من الانتقادات للفرضية العقلانية، تُركز بصورة مُتكررة على السمات غير الواقعية المنسوبة إلى الممثل العقلانى (أحياناً يُوصف بلغة النوع للاقتصاديات المُتجانسة أو «الرجل الاقتصادى العقلانى»): مثل المعرفة المثالية، والأنا الثابتة، والتفضيلات المُستقلة، والقابلية والرغبة فى تعظيم المنفعة (تقليل التكاليف)، والسعى لهدف وحيد. ومع ذلك، تظل مثل هذه الانتقادات فى كثير من الأحيان موضعاً للنقاش؛ لأن العقلانية تُسلم بأن تأسيسها غير قابل للاختبار

بشكلٍ تجريبي، ومعياريًا بدلًا من كونها نظرية «إيجابية»، فإن اتهاماتها بغير العقلانية تُعد غير قوية. وتتمثل الانتقادات الأكثر حِدة فى تلك التى تُعالج الشخصية المعيارية للمُسَلم به عن طريق مُناقشة كونها تعرض لرؤية غير جذابة للعالم. ويهجو كارل ماركس (Marx, 1976 [1876], ch. 6:انظر) «Karl Marx» (1818 -83) الخيار العقلانى عن طريق استحضار الشخصية الحسودة لـ «مستر مونيباج» «Mr Moneybags»، كما يُوضح عالم الاقتصاد المُؤسسى الأمريكى، «ثورستين فيبلن» «1929- 1857» «Thorstein Veblen» (انظر: Veblen, 1919, p. 73)، أن «الإنسان الاقتصادى» ليس قريبًا حتى من البشر: فهو عَالَم مُتجانس من الرغبة... بلا سابق ولا لاحق. وهو حقيقة إنسانية جازمة ومعزولة، فى توازن ثابت، ما عدا هوامش قوى الارتطام التى تُزيحه فى اتجاه واحد أو اتجاه آخر. وهناك خط آخر للهجوم، هو أن تنتقد الاتساق والأصول الفكرية المُسلمة. ويقوم «ميروسكى» (1989) «Mirowski» بذلك عن طريق تحديد مكان كُل من المجموعة الفكرية للمُمثل العقلانى، وارتباطه بالتقنيات الرياضية فى فيزياء علم طاقة القرن التاسع عشر. وبعبارة أُخرى، قد تم جلب مُسلمة العقلانية إلى العلم الاجتماعى عن طريق إعادة الوصف: فى عبارة عن مجاز. وفيما عدا حقيقة أن علم الطاقة نفسه كان قصير الأجل، وتم إحلاله بسرعة، فإن «ميروسكى» يُناقش أن عُلماء الاقتصاد الذين وافقوا على المجاز، لم يُحولوا بنجاحٍ العلاقات

الجوهرية من الفيزياء إلى علم الاقتصاد. وتتمثل الفجوة فى وجود عَالَمين مُختلفين، يكشفان عن تناقض فى جوهر المشروع.

قراءات مُقترحة:

Barnes (1996, chs 2 and 3).

واقعية realism

تأخذ الواقعية أشكالاً عديدة، ويتنوع عُلماء الواقعية بشكلٍ كبيرٍ فيما يعدونه ليكون واقعيا. وفى أكثر عُموميتها، تُؤمن موروثاتٍ الواقعية بالعالم الخارجى الذى يُوجد ويتفاعل مُستقلًا بالمعرفة الخاصة بنا له أو بمُعتقداتنا حوله. ويُؤكد أضعف شكل للواقعية ببساطة هذا الاعتقاد، ولكنه غير مُحدد حول ما هو قائم. وتُؤكد «الواقعية البديهية» وجود الأشياء اليومية، مثل الأشجار، والأحجار، والمقاعد. ويُحتمل أن نكون كُلنا واقعيين عند هذا المُستوى. ففى العلوم الإنسانية، تُميز الواقعية حركة أدبية واسعة مَيزت الفن بصفة عامة، والأدب بصفة خاصة، وذلك مع تصور صادق للعالم من خلال المُلاحظة الدقيقة والمُحايدة للحياة المُعاصرة. وامتدت مركزيتها عبر مُنتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين - من روايات «جوستاف فلاوبرت» «Gustave Flaubert» (الذى رفض فى الحقيقة المُسمى) إلى روايات «هنرى جيمس» «Henry James» – وأعاد بعض الكُتاب مُؤخرًا وصف المشروع كأنه «طبيعية».

وهكذا، جادل «إميل زولا» «Emile Zola» كيف أنه فى أمور النقدية الثقافية والوصف الأدبى «يجب علينا أن نُقلد عُلماء الطبيعيات». وإنها احتمالية الطبيعية التى دفعت الواقعية فى الفلسفة، والعلم والعلوم الاجتماعية [1979] Bhaskar, 1989).

وتُؤكد «الواقعية العلمية» على وجود كيانات مُتنوعة بعضها جدير بالمُلاحظة، وآخر غير جدير بالمُلاحظة للذى تدعى أنه قادر على إعطاء أفضل التصورات. واشترك الكثير من عُلماء الواقعية العلمية فى «كيان» الواقعية، الذى يُؤكد على وجود العديد من الكيانات المُؤسسة نظريًا بشكل جيدٍ (على سبيل المثال، المُمارسات الذرية المُتنوعة)، ولكن ليس ضروريًا «دلالات ألفاظ» الواقعية، أو الاعتقاد بحقيقة أى نظرية خاصة بمثل هذه الكيانات التى تُصور بشكل صحيح أو تعكس صورة الأُمور حقًا (Hacking, 1983). وهناك أيضًا اختلافات عميقة بين عُلماء الواقعية العلمية فى أفكار الحقيقة، والمرجعية، والاستدلال، والتفسير (Psillos, 1999). وتُعد تلك الأُمور أسهل إلى حد ما فى العُلوم الاجتماعية، التى أصبحت فيها الرؤية الخاصة بالواقعية، والواقعية النقدية، مُهيمنة وبؤرة لمُعظم الجدال. وهذه تُعد رؤية مُرتبطة بصفةٍ خاصة بأعمال «بهاسكار» ,[1979 ,1986 «Bashkar [1989, 1998]» و«ساير» (1992[1984], 2000) «Sayer».

وطَورت الصياغات المُبكرة للواقعية النقدية، عناصرها الأساسية بشكلٍ نموذجى، بالسؤال عن الحقيقة التى تصنع وجودًا للعلم

واحتمالية نجاحاته، تلك الحقيقة التى تؤدى إلى نقد الفرضيات الفقيرة الواقعة فى إطار التجريبية والقلسفة الواقعية. ويرفض عُلماء الواقعية النقدية، إمكانية استناد العلم على الوجودية «الصريحة» لانطباعات الشعور المُتنافر. ويُوجِد هؤلاء العُلماء ادعاءات وجودية أكثر تعقيدًا، ويُميزون بين التجريبية (الأحداث التى جربناها) والفعلية (الأحداث التى حدثت سواء جربناها أم لم نُجربها) والحقيقة (بُعدُ أعمق للأشياء، والهياكل والآليات المولدة التى تُنتج الأحداث).

ويرفض عُلماء الواقعية النقدية أيضًا، وجهة النظر المُقيدة واليقينية للسببية، مثل الارتباط الثابت للأحداث المُلاحظة («وجهة نظر تدريجية» للسبب): إذا A، ثم B (انظر: القانون العلمى). ويُشير عُلماء الواقعية النقدية إلى أن العلوم الاجتماعية عادة ما تتعامل مع النُظم المفتوحة بدلًا من النُظم المُغلقة التى قد تُنتج المُختبر العلمى بشكل صناعى. وعلى الرغم من أن التدريجيات تكون نادرة فى مثل هذه النُظم المفتوحة، فإن ذلك لا يعنى أنها لا تعمل. وبالتالى تكون الأسباب هى أفضل ما نُفكر فيه عن نزعات الأشياء، مع سُلطات مُميزة فى تأثير هياكلهم الأساسية، لكى تتفاعل بطرق مُعينة. ومع ذلك، فإنها تكون عَرَضِية سواء، وكيف أن تلك السُلطات يتم تنشيطها فى اندماجات مُختلفة، وفى سياقات مُختلفة لإنتاج تأثيرات مُتنوعة. ويكون بالتالى من الصعب الحصول على النجاح المُتوقع، ولكن ربما قد يكون من المُمكن أن تميز الآليات السببية التحتية لظاهرة سطحية.

وقد أُطلق على النمط المُميز لمثل هذه الآليات، الإبعاد المُتنوع، والإبعاد أو الاستدلال على أفضل تفسير.

وتكون القوى «طارئة» فى كثير من الأحيان، بمعنى أنه لا يتم اختزال قوى الأشياء أو البنيات التى تُنتج تأثيرات، إلى مُقومات هذه القوى (على سبيل المثال، قد تكون قوى الطبقات الاجتماعية أو المجموعات أكبر من مجموع قوى أعضائها الفرديين). وتكون الحقيقة بالتالى طبقية، بمعنى أن القوى والآليات الفاعلة فى إحدى الطبقات، لا يُمكن اختزالها ببساطة إلى الطبقات السُفلى.

ويقوم عُلماء الواقعية النقدية أيضًا بتفريق مُهم بين الخصائص أو العلاقات الأساسية والمُمكنة. فتكون الأشياء أساسية أو مُرتبطة داخليًا إذا ما كانت على ذلك الوضع بتأثير علاقات بعضها بعضًا (على سبيل المثال، العلاقة بين المُلاك والمُستأجرين - يفترض كل منهما أن يكون الآخر كما يكون هو). ويتكون ما نُسميه «بالهياكل» من تلك الشبكات من العلاقات الداخلية، وتُحدد مواضع يُمكن أن تُحتل من قِبل مُمثلين. ومع ذلك، يكون ما يحتل تلك المواضع مُمكنًا (فالمُلاك قد يكونون من صغار السن أو من كبار السن، وقد يكونون من الذكور أو من الإناث... إلخ). ويتم تعريف التجريد بأنه إجراء أساسى لتحديد مثل هذه الهياكل عن طريق فصل ما يُعد أساسيًا عما يُعد مُمكنًا.

وتُقدم الواقعية النقدية أيضًا وجهة نظر مُميزة عن ازدواجيات القدرة الهيكلية المعروفة التى أربكت الجُغرافيا البشرية، والعلوم

الإنسانية، والعلوم الاجتماعية بصفة خاصة (انظر: العامل البشرى). وتفترض القُدرة الفردية هيكلًا اجتماعيًا، والعكس بالعكس، ولكن يُعد الهيكل الاجتماعى والقُدرة، عبارة عن مُستويات مُتميزة وجوديًا مع خصائص مُختلفة وقوى سببية (على سبيل المثال، تكون الهياكل الاجتماعية مُمكنة ومُقيدة، ويملك الأفراد وعيًا ذاتيًا وفعلا مُنعكسًا). وقد يُنتج الأفراد الهياكل الاجتماعية عن طريق ممارساتهم اليومية، ولكن تتمثل اللحظة «الحرجة» فى الواقعية النقدية فى الاعتقاد بأن جلب الهياكل الكامنة، واستنساخ اللاوعى الخاص بها إلى مُستوى الوعى، يفتح السبيل للنقد التحررى والتغير الاجتماعى.

وتوفر الواقعية النقدية إطارًا فلسفيًا للعلم الاجتماعى، ولكن لا تُحدد منهجية مُعينة. فهى تكون مُلائمة لمجموعة من التقنيات النوعية والتقنيات الكمية التى قد تُساعد فى تحديد الهياكل السببية، بما فى ذلك التأويلية ومداخل التفسير.

وتتعامل الواقعية مع أشكال مُتنوعة من ضد-الواقعية، مثل ما بعد الحداثة، والبرجماتية، والبناء الاجتماعى. ويهتم التركيز الأساسى لهذا النقاش بمغزى الإشارة إلى الواقع خارج النُظم المفاهيمية التى نستعملها عند الحديث عنها. ومن زاوية برجماتية، يُناقش «رورتى» (1979) «Rorty» أنه لا معنى للحديث عن النُظم المفاهيمية التى تُصور أو «تعكس صورة» واقع لُغوى إضافى. ويُجادل عُلماء البنائية الراديكالية، فى علم اجتماع العلوم، بأن الواقع ليس شيئًا ما موجودًا

خارج الخطاب العلمى، ولكنه عبارة عن بناء خطاب. ويستجيب عُلماء الواقعية النقدية تمامًا لمثل هذه المطالب، مع وجود دليل على أنه على الرغم من أن الواقع الاجتماعى قد يكون مُعتمدًا جدًا على المفهوم، فإن هذا لا يعنى أنه مُحدد المفهوم فى مثل هذه الطريقة المثالية.

ويخترق التقسيم بين الواقعية وضد الواقعية مُعظم مجالات العلم الاجتماعى، بما فى ذلك الماركسية والنسوية. ومع ذلك، فيجب عدم المُبالغة فى التقسيمات. وتعرف «البنائية الواقعية» بالسُبل التى يكون فيها الخطاب العلمى قد تشكل بقوة بواسطة الاهتمامات الاجتماعية والقيم الثقافية، والدور المُقيد للحقائق المادية المُجردة. وتكون العلاقة بين الخطاب والواقع تفاعلية وانعكاسية. وعلى الصعيد العام، ناقش «ساير» «Sayer» (عام 2000) أن الواقعية تشغل «الطريق الثالث» بين النهايات الضعيفة للتجريبية من ناحية، وما بعد الحداثة من ناحية أُخرى. وبالتأكيد، مثلت الواقعية النقدية اعتراضًا حيويًا على نقد العلم المكانى وتحسين الجُغرافيا الماركسية بصفة خاصة، وتم استدعاؤها لكى توافق النظرية البنيوية. وقد كان هناك نقاش قوى حول «الاختلاف الذى يُنتجه المكان» للتفسير تحت دلالة الواقعية النقدية (Sayer, 1985). وتُعد العلاقات المكانية مُهمة بشكل واضح فى تحليل الظروف المُمكنة، والاتحادات المُحددة للظروف التى يُمكن إدراك القوى السببية تحتها، ولكن جادل العديد من الجُغرافيين حول العلاقات المكانية التى تدخل أيضًا فى القانون الأساسى للهياكل

الاجتماعية المُتَضَمَنَة. واعتمدت الواقعية النقدية، لفترة من الوقت، على آفاق الجُغرافيا العامة، مُقدمة الجُغرافيا البشرية إلى الحديث مع الجُغرافيا الطبيعة من خلال الالتزام بالمنهج «العلمى» المُشترك والمعروف. وهذا لم يكن ليتحقق: فى الوقت الذى أصبح فيه مُعظم الجُغرافيين الطبيعيين مُهتمين بالواقعية، ومُعظم الجُغرافيين البشريين قد بدأوا يطرحون أسئلة نقدية عن مطالبها وآثارها (على سبيل المثال: Yeung, 1997). وانتقل العديد منهم سريعًا إلى استكشاف فلسفات خارج حُدود فلسفة العلم، التى تم التعامل معها كموارد بدلًا من كونها قاعدة من الكتب.

قراءات مُقترحة:

Brown, Fleetwood and Roberts (2002); Carter and Karlsson (2002); Sayer (2006).

اعتراف (بالحقوق) **recognition**

أصبح الاعتراف بالحقوق والاحتياجات المُرتبطة بالهوية، بؤرة لنشاط الحركة الاجتماعية الكبيرة فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. وقد عُرف ذلك بسياسة الهوية، ويتم ربطها بتكاثر وتجزئة الحركات الاجتماعية حول هويات النوع، والسلالة، والإعاقة، والانتماء العرقى، والجنوسة، ويتم تناولها بواسطة بعض

الدول كتعددية ثقافية تحت رعاية الدولة. وجاءت انتقادات سياسة الاعتراف من جميع ألوان الطيف السياسى. وعَبَّرَ الماركسيون عن قلقهم حول انحلال توحيد الصراع الطبقى. وفى النسوية، قام كل من «فراسير وهونث» «Fraser and Honneth» (عام 2003) بتقسيم ثُنائى يجمع بين سياسة الاعتراف وإعادة التوزيع، مُجادلين بأن الأولى تُهمل القضايا الاقتصادية السياسية والتطورات الجيوبوليتيكية، ومُبسطين ومُجسدين أيضًا لهويات المجموعة. (ولكن انظر نقاش «بوتلر» «Butler» «عام 1998» المُتعلق، بأن هذه الثُنائية تُحرف تعقيد مطالب الاعتراف إلى حدٍ ما، كما يتشابك مع الطلب بإعادة التوزيع). وفى بيانٍ آخر، أيدَ عُلماء النسوية، مثل «جروسز» «Grosz» (عام 2005) سياسة الغُموض - سياسة تُطلق العنان للأحداث غير المُتوقعة، واللقاءات غير المُحددة لشخص ما، ولمجموعةٍ أو لمُؤسسةٍ. وينتقد بعض الأوروبيين المُثقفين سياسة الهوية والاختلاف داخل سياقهم القومى، كما فى الإمبريالية الثقافية الأمريكية مثال آخر. ويَعتبر «ميتشل» «Mitchell» (2004b) أن هذا الانتقاد الأخير يتقارب مع ردود الفعل المُحافظة ضد «المُتباينة».

قراءات مُقترحة:

Fraser (2000).

ويعنى «البناء من جديد»، ويتم استعمال إعادة الإعمار بصفة عامة فى مُجتمع التنمية، لكى يُشير إلى الأعمال المُجمعة لاستعادة أو إعادة الاقتصاديات التى تم تطويرها سابقًا، أو فى مرحلة التحول إلى النمو الاقتصادى المُستدام. ويختلف ذلك عن الأعمال التى تهدف إلى تحفيز النمو والحُكم الرشيد فى الأقطار الأشد فقرًا، التى وُصفت بأنها أقطار مُتخلفة ذات مرة. ويرجع هذا التفريق على الأقل إلى تأسيس البنك الدولى فى عام 1944. ويضم البنك الدولى الحديث مُؤسستين: البنك الدولى لإعادة الإعمار والتنمية (IBRD) والمُؤسسة الدولية للتنمية (IDA). وقدم البنك الدولى لإعادة الإعمار والتنمية أول قرض: بقيمة 250 مليون دولار إلى فرنسا فى مايو من عام 1947، لإعادة بناء اقتصادها الذى مزقته الحرب. ولا يزال البنك الدولى لإعادة الإعمار والتنمية نشيطًا فى الدخول المُتوسطة والاقتصاديات المُتحولة، حيث يُوفر قروضًا لأغراض الإغاثة فى حالة الكوارث، وفى حالات ما بعد الصراع وإلى اقتصاديات مرحلة ما بعد الاشتراكية. ومنذ عام 1991، اتحد البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) مع البنك الدولى لإعادة الإعمار والتنمية فى وسط أوروبا ووسط آسيا.

ولم تكن مجهودات إعادة الإعمار التى تمت تحت رعاية البنك الدولى لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية

بدون مُنتقدين. وقد التزمت المُؤسستان بما وصفتاه بالديمقراطية والنمو الاقتصادى بفعل السُوق، وبرامج الحُكم الرشيد أو الإدارة العامة الجديدة التى تبرز بقوة فى وصفهما الذاتى. ومع ذلك، فلم يكن الحُكم الرشيد على رأس برنامج إعادة الإعمار فى روسيا بقيادة الرئيس «يلتسن» «Yeltsin»: حيث تمت التوصية بالعلاج بالصدمات من قِبل مُستشارى «يلتسن» – مثل الأمريكيين، «جيفرى ساشس» «Jeffrey Sachs» و«ديفيد ليبتون» «David Lipton» – وأدى العلاج بالصدمات ليس فقط إلى عدم التحكم فى السعر وتحويل العُملة، ولكن أيضًا إلى نقل جُملة الأصول المملوكة للدولة إلى مُحتكرى القطاع الخاص. ويُفضل «ساشس» أن يتحدث عن «الإصلاحات الراديكالية» بدلًا من العلاج بالصدمة (2005, p. 135) – ولكن كانت نتيجة هذه الوسائل (الصدمة، بأى مُعدل، لتيار الاقتصاديين) قاسية وفى كثير من الأحيان عنيفة على السُلطة، والمُدخرات والمنطقة. وبعيدًا عن توفير إعادة إعمار مُنصف لاقتصاد الاتحاد السوفيتى السابق، كما أدت مجهودات إعادة الإعمار أيضًا فى أغلب الأحيان إلى ما يُسميه («ديفيد هارفى» «David Harvey» «2003b») «تراكم انتزاع الملكية» (انظر: التراكم البدائى). ويُعد اتساع التفاوتات بشكلٍ كبيرٍ فى مُستويات الدخل وتوفير الرعاية الصحية، عبارة عن نتيجتين لإعادة الإعمار فى روسيا، وفى أماكن أُخرى، مثل جمهورية التشيك وبولندا، حيث جاءت مجهودات إعادة الإعمار الأقل دراماتيكية هناك أقرب من تحقيق الأهداف المُحددة بواسطة حكوماتها ونُظرائها الدوليين.

قراءات مُقترحة:

Hoogvelt (2001); Ledeneva (1998).

ترفيه **recreation**

هو مُمارسات وأنشطة (حتى غير النشيطة منها) تُمارس اختياريًا خارج العمل بأجرٍ، للغرض الأَوَّلِى للمُتعة والتمتع وإشباع الرغبة. وتميل نشاطات التّرفيه أن تكون مُميزة، فى الدراسات الأكاديمية، عن الرياضة بما أنها لا تتضمن قواعد رسمية للتنافس. ويُمثل مثل ذلك التمييز إشكالية، فكما أن الرياضة قد تُمارس بشكلٍ غير تنافسى (على سبيل المثال، الواحد منا يُمكن أن يلعب رياضة الجولف بدون تنافس)، كما قد تتضمن بعض النشاطات عناصر أكثر أو أقل تنافسية عن طريق إضفاء طابع رسمى أكبر أو أقل (على سبيل المثال، تحتوى ألعاب الحاسب الآلى مُتعددة اللاعبين على قواعد رسمية جدًا للتنافس، ولكنها نادرًا ما تُعد رياضة). وقد تكون نشاطات الترفيه جزءًا من السياحة، إذا كانت تتم بعيدًا عن مكان الإقامة، أو وقت الفراغ، أو إذا تمت فى المنزل، وتُعد تعريفات كُل الفئات مليئة بالثغرات. وأوجدت عددًا من الفروق، فى كثير من الأحيان، اتجاه أى نظام ترفيهى.

وتكون الترفيهات الرسمية وغير الرسمية مُتباينة فى كثير من الأحيان. فيشمل الترفيه الرسمى، النشاطات التى أُسست ونُظمت

بواسطة هيئة خارجية فى أوقات وأماكن موصوفة وصفًا مُحددًا. وهذا من شأنه أن يشمل الأندية، ومُجتمعات الهواية ومُؤسسات أُخرى. ويُشير الترفيه غير الرسمى إلى نشاطات مُنظمة ذاتيًا، تتم فى أوقات و/أو أماكن من الاختيار الفردى الخاص. وارتبطت اتجاهات إضفاء الطابع الرسمى على نشاطات الترفيه بتسليعها وتزايد بيع سلع الترفيه - فقد أصبح إنتاجها صناعة كبيرة فى العالم المُتقدم. ويكون المزيد فى التفريق فى كثير من الأحيان بين السلبى والإيجابى - فيُعد اللعب فى فرقة إيجابيًا، بينما يُعد الاستماع إلى أحدٍ سلبيًا. ويعتنى هذا التفريق بأحكام نُقلت مع القيم المعيارية. وقدً سعت مُبادرات سياسية مُتنوعة حولً الصحة أن تُشجع الصور «الإيجابية» للترفيه لزيادة اللياقة البدنية. وعلى النمط نفسه، ربط الرُعب الأخلاقى فى كثيرٍ من الأحيان، الترفيه السلبى بمخاوف أن يُصبح الفتى «أريكة بطاطا» أو غير ذلك، بأن يضر من المُتعة السلبية لأجهزة الإعلام الرقمية بصفة خاصة. ويُعد **الاستهلاك** السلبى قابلًا للنقض، لأن المُستهلكين ربما يساهمون بفاعلية فى الأحداث ويشاركون بطُرقٍ عديدةٍ، تحول الأحداث أو السلع من خلال تفسيراتهم وردود أفعالهم.

وقد مالت جُغرافيات الترفيه إلى التركيز على التأثيرات البيئية وعلاقاتنا بها، ثم الطريق الذى تُؤسس به الأماكن توفر طبيعة فُرص الترفيه. فعلى سبيل المثال، يعدل تطور أنماط التسلق، **الخطابات**

والطُرق الملموسة أو اللمسية لمعرفة وتقييم البيئة (Lorimer and Lund، 2003؛ Taylor، 2006b). وبدلاً من ذلك، فقد يكون البحث فى التأثيرات البيئية (مثل تآكل ممر للمُشاة، انظر: Liddle، 1997) أو التأثيرات الاجتماعية (مثل المطالب المُتنازع عليها والتحكم) للترفيه فى الأماكن، محل تركيز. ويُمكن للترفيه أن يصوغ المبادئ بشكلٍ مُناسب داخل الأماكن ويُؤدى إلى صراع، على سبيل المثال، فى الحدائق أو الأماكن الخضراء إذا ما تضاربت المجموعات المُختلفة (من حيث العُمر، والانتماء العرقى، أو الجوسة فى المُمارسات الترفيهية. ويتمثل الشق الأكبر من البحث، فى تصنيف العوامل الاجتماعية والطبيعية المُؤثرة فى الوصول إلى الترفيه من حيث الدخل أو الإعاقة أو العوامل الاجتماعية الخفية الأُخرى. فعلى سبيل المثال، قد يكون من المُمكن الوصول إلى الغابة شبه الحضرية بدرجة كبيرة أو صغيرة، ولكن قد يتضاعف ذلك من خلال تباين الجريمة حسب النوع (Burgess, 1996). وتم البحث فى اتجاهات مثل تسليع الترفيه أو تزايد القُيود المكانية لوصول الأطفال إلى أماكن الترفيه الرسمى فى ضوء الخوف على سلامتهم (Smith and Barker, 2001; Valentine, 2004; Department of Communities and Local Government, 2006). وبالتالى يُمكن النظر إلى الترفيه، على أنه مُرتبط بإنتاج المكان الواسع، وإنتاج الطبيعة، وتغيير مُمارسات الاستهلاك، حيث بحثت الأعمال الحديثة فى مُمارسات الترفيه لفن الرقص، مُنتقلة من دراسات الثقافات الفرعية لتُناقش ثقافات الأداء والجسم.

قراءات مُقترحة:

Hall and Page (1999); Lorimer and Lund (2003); Prosser (2000); Valentine (2004).

recycling **إعادة تدوير**

هى عملية تختص بإعادة استعمال مواد ومُكونات الطاقة لعنصر مُعين بغرض تكوين مُنتج آخر. ففى مُعظم النفايات المُتراكمة، تعمل إعادة التدوير على تقليل الاستهلاك، وإعادة استعمال عنصر موجود ومُعالجته، قبل التخلص منه. وعلى الرغم من أن إعادة التدوير تتم باستخدام الطاقة، فإنها تستطيع أن تقلل من النفايات للتخلص منها، وأن يُقلل من الحاجة إلى المواد الخام فى عمليات الإنتاج. كما تم استعمال إعادة التدوير أثناء الحربين العالميتين، ولكن لم يكن ذلك لأسباب بيئية. وعلى الزغم من أن إعادة التدوير فى الوقت المُعاصر يُمكن أن تكون لأسباب اقتصادية فقط (إذا كانت تكلفة تدوير المواد أقل من المادة الخام)، فإنه يُمكن اعتبارها لأسباب بيئية فى العادة. وقد فحص عُلماء الجُغرافيا البشرية دوافع التحاق الناس بأنشطة إعادة التدوير (Barr, Ford and Gilg, 2003).

red-light districts **مناطق الرذيلة**

بينما لا يُعد العمل فى مجال الجنس ظاهرة حضرية، فإنه

يكون أكثر وُضوحا فى مناطق مُعينة من البلدان والمُدن. ففى مُعظم الحالات، يتم ربط هذه المناطق بصفة خاصةٍ بشوارع البغاء، رغم أنها تتسم، فى بعض الحالات، بالتكتل بعيدًا عن الشوارع، فى صورة شركات خاصة بالأعمال غير الأخلاقية، ونوادى الجنس، والمسارح والمعارض الإباحية. وفى بعض المُدن، قد تحتل هذه المناطق أماكن دعارة الذكور والمثليين جنسيًا نفسها، على الرغم من أن جلاء هؤلاء فى اللاندسكيب يكون أقل وُضوحا فى العادة. وقد فتن تركز «الرذيلة» والدعارة فى مناطق مُحددة، لفترةٍ طويلةٍ، عُلماء جُغرافية الحضر وعُلماء علم الاجتماع، مثل: العملُ الرائدُ لمدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع، بما فى ذلك، الإثنوجرافيات التفصيلية العديدة عن أنماط حياة أولئك الذين يسكنون المناطق «غير الأخلاقية» ومناطق الانحراف. واقترحت الأبحاث الأكثر حداثة، أنه لا يُمكن فهم طبيعة هذه المناطق بشكلٍ مُجردٍ كمُخصلة لاقتصاد العرض والطلب، ولكن يُمكن فهمها كمُحصلة للتفاعل المُعقد للرموز الأخلاقية، والتضييق التشريعى ومُمارسات الشرطة التى تُشجع على احتواء الرذيلة فى مناطق وسط المدينة بعيدًا عن نقاء وثراء سُكان الضواحى (الذين يبدو، من المُفارقات، أنهم من العُملاء الأساسيين للعاملين فى مجال الجنس، Ashworth, White and Winchester, 1988; Hubbard, 1999). ومع ذلك، فإن الجُهود الحديثة لتطهير مناطق الرذيلة، والاتجاه نحو العُملاء لكى يتواصلوا مع العاملين فى مجال الجنس عن طريق الإنترنت والهاتف المحمول، يدل على أن مناطق الرذيلة ستُصبح أقل وفرة فى المُدن الغربية (Sanchez, 2004).

هو تحويل الموارد بين المجموعات والأماكن. وقد يكون إعادة التوزيع تقدميا (تقليل التباين) أو تراجعيا (زيادة التباين). ويُركز عُلماء جُغرافية الحضر على دور إعادة التوزيع فى النشأة المُبكرة للمراكز العُمرانية. وجادل «هارفى» «Harvey» (عام 1973)، بعد عمل «كارل بولانى» «Karl Polanyi»، حول إعادة التوزيع الذى يُعد أحد أشكال التكامل الاقتصادى جنبًا إلى جنب مع المُبادلة وسُوق الصرف. وغالبًا ما يُفترض أن يتوقف التحضر المُبكر على تراكم الفائض الاقتصادى، بما يتضمن ذلك من التحول من المُبادلة نحو إعادة التوزيع (بنقل الموارد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية).

وقد كان إعادة التوزيع هو الاهتمام الجوهرى لدى جُغرافية الرفاه، عند تركيزها على توزيع الموارد غير المُتوازن اجتماعيًا ومكانيًا. وقد كان تقليل التباين الاجتماعى المكانى هدفًا مركزيًا لتنمية دولة الرفاهة، التى تسعى إلى تخفيف حدة التباين الاجتماعى المُعزز بالتراكم الرأسمالى عن طريق توفير الخدمات المجانية أو المدعومة مثل الرعاية الصحية والتعليم، وعن طريق التحويلات النقدية، مثل إعانات البطالة ومعاشات كبار السن. وطبقًا لنظرية كينز «Keynes» الاقتصادية، فإن مثل هذه التحولات كانت تتم بمنطق اقتصادى وأخلاقى أيضًا. وقد كان من المُتصور أنه عن طريق الحفاظ على مُستوى الطلب فى الاقتصاد أثناء فترات النمو البطىء

والركود، سيكون من شأن إعادة التوزيع أن يُقلل من خطر الأزمة الضخمة للتراكم، مثل تلك التى ارتبطت بانهيار البورصة فى عام 1929 (راجع: الأزمة المالية. وفى المُمارسة العملية، يكون مدى إعادة التوزيع الذى قدمته دول رفاهية مُعينة مُتنوعًا حسب مجال هذه الدول، ومُستوى الإعانات الممنوحة والتوازن بين المؤن العالمية وتجريب الموارد المالية (Esping-Andersen, 1990). وقد تَحَمل صُعود اليمين الجديد فى ثمانينيات القرن العشرين لهجمات سياسية فى كثير من الأقطار مُرتفعة الدخل، على فكرة إعادة التوزيع التقدمى المُتمشية مع مذاهب السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة. وقد ارتبطت الليبرالية الجديدة بالتحول من دول الرفاهية إلى دول الرفاهة الاجتماعية المشروطة، مع استمرار إعادة التوزيع المشروط بإصلاح سُوق العمالة (Peck, 2001b). وركزت أبحاث إعادة التوزيع داخل الجُغرافيا السياسية على آثار إعادة الهيكلة الإقليمية للدولة. فعلى سبيل المثال، قد يتضمن إعادة توزيع «الفيدرالية المالية» فى الأنظمة المُتقدمة والفيدرالية، ترتيب المُستوى المركزى (الفيدرالى) فيها لنقل الموارد بين الوحدات الإقليمية عند مُستويات أقل، ومع ذلك، وفى ظل الليبرالية الجديدة، شهد التحول من الأشكال الإدارية إلى الأشكال التُجارية لحُكم الحضر، مُنظمات محلية ستتنافس على نحوٍ مُتزايدٍ للمُشاركة فى فوائض إعادة التوزيع (Harvey, 1989a). واحتلت صور إعادة التوزيع التى تمت الإشارة إليها هنا مكانًا داخل إطار الدولة القومية، على الرغم من الواقع بأن أعظم التباينات فى الدخل

والثروة تكون بين أولئك الذين يعيشون فى الدول مُرتفعة الدخل والدول مُنخفضة الدخل. وفى جُغرافية التنمية، ينعكس الاهتمام بإعادة التوزيع على النطاق الدولى، فى الأبحاث الخاصة بالسياسة والمعونة (AID).

قراءات مُقترحة:

Harvey (1989a); Painter (2002).

تعديل الدوائر الانتخابية **redistricting**

هو إعادة ترسيم حُدود الدوائر الانتخابية (وسُمى «إعادة التوزيع» فى المملكة المُتحدة: انظر، Rossiter, Johnston and Pattie, 1999). ويُمكن أن يتم التلاعب بتعديل الدوائر الانتخابية للترويج لدعاية حزب على حساب حزب آخر، كما يحدث فى التمثيل غير المُتوازن للدوائر الانتخابية والتقسيم الانحيازى للدوائر الانتخابية. وفى الولايات المُتحدة الأمريكية، كان الحُكم فى السابق غير دستورى فى ستينيات القرن العشرين، وكان تعديل الدوائر الانتخابية مطلوبًا بعد كُل تعداد يتم إجراؤه كل عشر سنوات. ويتم ذلك، فى مُعظم الدول، عن طريق الأحزاب السياسية، التى تنشر التقسيم الانحيازى للدوائر الانتخابية حيثما كان ذلك مُمكنًا لكى تُروج لدعايتها. ومع ذلك، يكون تعديل الدوائر الانتخابية فى المملكة المُتحدة وبعض الأقطار الأُخرى،

وظيفة لجان مُستقلة وغير منتمية لأحزاب، وتعمل فى إطار قواعد تشريعية مُحددة.

قراءات مُقترحة:

Handley (n.d.).

إحاطة بخطوط حمراء (رهن عقارى) **redlining**

هى مُمارسة مُقرضى الرهن العقارى لتحديد أحياء عالية الخطر وتطويقها بخطوطٍ حمراء. ويرفض المُقرضون أن تمتد القروض فى هذه المناطق «المُحددة بخطوطٍ حمراء» بسبب خوفهم من التخلف عن سداد القرض. وتُعد الخطوط الحمراء، على هذا النحو، تمييزا ضد الأقلية الإثنية، وأصحاب الدخول المُنخفضة، والأُسر التى ترأسها الإناث، والأسر «غير التقليدية»، بسبب الأحياء التى يُقيمون فيها. ويتم حظر مُمارسة ذلك الأمر على نطاقٍ واسع، ولكنه مازال يحدث بشكلٍ غير رسمى (على سبيل المثال، يقوم سماسرة العقارات «بتوجيه» العُملاء إلى أحياء مُحددة). ويترتب على ذلك عواقب وخيمة على المُدن، بما فى ذلك خلو الحى، وإهماله، وتراجعه (Darden, 1980). وترى الأبحاث الحديثة أن تمييز الإقراض يتوقف على مزج «عرق» المُقترضين المُحتملين بسمات الأحياء التى يرغبون فى الشراء فيها (Holloway, 1998).

قراءات مُقترحة:

Darden (1980).

reductionism **اختزالية**

هى التخمين المنهجى الذى يُمكن من خلاله أن تُفسر الظاهرات المُعقدة والأحداث باختزالها إلى كيانات أبسط وكيانات أساسية. فعلى سبيل المثال، بدلاً من التحدث عن السُلوك البشرى، فإنه من الأفضل التحدث عن الجينات، أو التحدث حتى عن الأُمور الأكثر جوهرية فى فروع جزيئات الحمض النووى. أو بدلاً من التحدث عن الصاعقة، فإنه من الأفضل التحدث عن التفريغ الكهربائى، أو الأُمور الأكثر جوهرية فى الإلكترونيات. وتُعد الاختزالية عملية مُشتركة بصفة خاصة فى العلوم الطبيعية التى تسعى إلى تحليل الظاهرات أو الأحداث إلى مُقوماتها أو أسبابها الأساسية. فعلى سبيل المثال، يتم فى ظل الاختزالية الوجودية، اختزال خصائص المادة إلى الجسيمات دون الذرية، والكواركات[1] والليبتونات. ويتم اختزال العالم، والكون، وأى شىء آخر، فى ظل الاختزالية المنهجية، إلى تفسيرٍ واحدٍ، ونظرية مُسلسلة.

(١) الكوارك «Quark»: هو جُسيم أولى، وأحد المكونين الأساسيين للمادة فى نظرية النموذج القياسى لفيزياء الجُسيمات، وله كُتلة لكن أبعادها صفرية. ويُمكن مُشاهدته عند حدوث تصادم شديد بين البروتون والإلكترون (ويتمثل المُكون الثانى فى هذه النظرية فى الليبتونات «Leptons»). (المُترجم).

وقد وُجدت الاختزالية أيضًا فى العلوم الاجتماعية، بما فى ذلك الجُغرافيا البشرية. ويتمثل النموذج فى الفردية المنهجية. ويتم فى هذه الحالة، اختزال تعقيدات السُلوك البشرى، إلى سببٍ مُفردٍ أساسى واختياره كخيار عقلاني مُفردٍ. وفى حين قد يبدو أن تنوع القرارات الداخلة فى القول، واختيار أين تعيش، أو من أى بائع تجزئة تشترى، أو أين تُقيم مصنعًا جديدًا، ليس لها علاقة مع بعضها البعض، ففى الحقيقة، يرى الفرديون المنهجيون، أن كل هذه القرارات تمتثل لنفس المنطق الأساسى من صُنع القرار العقلانى. ويُمكن أن تُزال مُلابسات كُل حالة خاصة، لأنه يتم اختزالها إلى مجموعة أولية من البَدَهِيَّات الرسمية.

وفى حين تكون الاختزالية كاستراتيجية منهجية، فعالة ومُثمرة، فإنها على ما يبدو تُولد أسرارًا أكثر من أى وقت مضى للحياة الطبيعية والاجتماعية، وقد تم انتقادها للأسباب الآتية:

١) أن العلاقة بين الظاهرات تكون كُلية بدلًا من كونها اختزالية. بمعنى أن النظام ككُل يُحدد كيف تتصرف أجزاؤه. ولذلك تفشل الاختزالية بالضرورة.

٢) أن بعض الكيانات، بطبيعتها – مثل الدوافع البشرية، والعواطف أو بريق الإبداع – ليست قابلة للتقسيم، إلى أجزائها المُكونة لها، وهناك دائمًا «شبح فى الآلة»، لكى تستعمل تعبير «آرثر

كوستلر» «Arthur Koestler» (عام 1967). فلا يُمكن اختزال البشر فى مُجرد إسالة لُعاب كلاب بافلوف(١) أو فى متاهة فئران سكينر(٢).

٣) أن بعض الظاهرات أو الأحداث اتسمت بخاصية البزوغ، بمعنى أن تفاعلات العناصر تُنتج التأثيرات التى لا يُمكن التنبؤ بها عن طريق فحص خصائص هذه العناصر الفردية نفسها (انظر أيضًا: أثر البيئة المُحيطة، والنظرية التركيبية).

٤) أن هناك دائمًا شيئًا مهمًا فى الحقائق الأصلية والخلفية، ذلك الشيء يتم فقده عندما يتم اختزاله إلى شكلٍ آخر. فلا تكون التراجم مثالية أبدًا، كما أن عوامل السياقية المُهمة المُفيدة فى التفسير يُمكن أن تضيع عندما يتم تطبيق الاختزالية.

وقد كانت الاختزالية، فى الجُغرافيا البشرية، مُطبقة بشكلٍ واضح أثناء فترة الثورة الكمية والعلم المكانى. وبعد ذلك، اُختزلت تعقيدات

(١) تُنسب كلاب بافلوف إلى عالم الفيزيوبولوجيا الروسى «بتروفيتش بافلوف» «Petrovich Pavlov» (1849 -1936)، الذى اختار الكلاب لإجراء تجاربه الخاصة بدراسة وظائف الجهاز الهضمى من عُصارات، وإفرازات، ووظائف معوية. (المُترجم).

(٢) تُنسب فئران سكينر إلى أستاذ علم النفس بجامعة هارفارد «بورهوس فردريك سكينر» (Burrhus Frederic Skinner «1904-1936 »)، الذى استخدم الفئران فى تجاربه لاكتشاف وتطوير مُعدل الاستجابة كمُتغير تابعٍ فى أبحاث علم النفس. (المُترجم).

اللاندسكيبات الجُغرافية إلى كيانات افتراضية أكثر جوهرية، مثل مُسَلَّمَات الهندسة، أو بديهيات نظرية الاختيار العقلانى. وظلت الاختزالية مُهمة داخل التخصص حتى بعد تلك الفترة. وكانت الجُغرافيا الراديكالية، على سبيل المثال، تتسم فى كثير من الأحيان بالاقتصادية، بمعنى، أنه كان يتم اختزال العلاقات المكانية إلى علاقات اقتصادية. وتاريخيًا، ومع ذلك، ركز التخصص دائمًا على أهمية السياق، مُحاولًا الحفاظ على الحقائق الجُغرافية سليمة بدلًا من اختزالها إلى شيءٍ آخر. وأُخذ هذا الوعى إلى زخم أعظم من النظريات فى يقظة ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة، وارتبطت الحركات الداخلة إلى الجُغرافيا فى ثمانينيات القرن العشرين ببرنامج الاختزالية الصريح. وقد وُجدت انتقادات الاختزالية، ومُحاولات تطوير استراتيجيات البحث غير الاختزالى، فى الجُغرافيا النسوية (Pratt, 2004) والجُغرافيا الثقافية، وفى الجُغرافيا الاقتصادية (Gibson-Graham, 2006).

قراءات مُقترحة:

Dupré (1993); Koestler and Smythies (1969).

انعكاسية **reflexivity**

هى الارتكاز على الظروف التى يتم من خلالها إنتاج البحث،

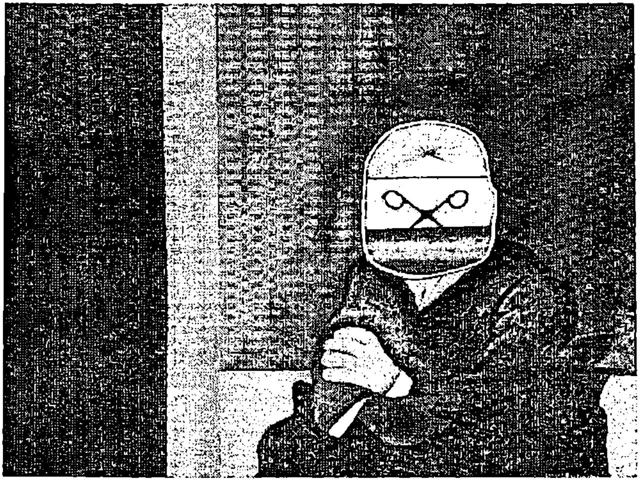
وتسليمه، ونشره. ويتوافق التركيز على الانعكاسية فى كثير من الأحيان مع مُناقشة العلاقة المكانية. وبرزت المُناقشات حول الانعكاسية من أبحاث النسوية (England, 1994; Rose, 1997b)، التى ارتبطت بصفة خاصة بنقاش «دونا هاراوى» «Donna Harawy» الخاص بأن كُل المعرفة تُعد معرفة مكانية (Haraway, 1991c)، وانتقدت «مكر الإله» غير المُجسدة والحياد العلمى الموضوعى. ويستتبع الانعكاسية النظر فى عوامل مُتنوعة: مثل، السيرة الشخصية، والوضع الاجتماعى، والقيم السياسية، والوضع داخل الهيكل الاجتماعى العمالى الأكاديمى، والعلاقة الشخصية بالمُستجيبين للبحث، والعلاقات بالسُلطة داخل عملية البحث وهكذا. وبالتالى، تُعد الانعكاسية مجالاً مُعقدًا، يتعلق بنظرية المعرفة، والسياسة والمنهجية. وتنتقد «روز» «Rose» (1997b) ادعاءات «الانعكاسية الشفافة»، التى يفترض فيها المؤلف أن الانعكاسية تستطيع أن تُنتج فهمًا كاملًا للباحث، والمبحوث، وسياق البحث. وتُجادل «روز» بأن مثل هذا المدخل يُخاطر بلعب «مكر الإله» من جانبها: «نحن قد نُنفذ أى شىء أكثر من الخدعة الإلهية غير المُريحة الشبيهة لخدعة الإله» (p. 311). وبالنسبة لـ «روز»، فإنه ينبغى توجيه الاهتمام إلى أن الانعكاسية تُصبح «أقل عملية فى الاكتشاف الذاتى من الإنشاء الذاتى»، وذلك بدلاً من توجيهه نحو الشُكوك فى المُمارسة البحثية، وبروز الاختلاف، خلال العملية البحثية (p. 313). وما قد يبدو فشلًا من منظور البحث عن الانعكاسية الشفافة، يُصبح مُحفزًا للنمط الثانى من انعكاسية الأداء،

«ومُتشابكًا عبر فراغات فى الفهم، ومُشبعًا بالطاقة، ولكن يتناقض أيضًا مع عدم اليقين» (p. 317).

وفى التركيز على انعكاس الوعى الذاتى، يميل مُصطلح «الانعكاسية» إلى التقليل من شأن المعنى الآخر لمُصطلح «انعكاس»، والمُسمى برد الفعل التلقائى، أو برد الفعل عديم التفكير تجاه الأحداث. ويُعد التعليق على الانعكاسية والمعرفة المكانية ليس جديدًا، رغم أن مُفردات هذا التعليق قد تتغير. وأنتج الرسام السريالى الإنجليزى «كونروى مادوكس» «Conroy Maddox» (Levy، 2003) «المُنَظِّر» فى عام 1963، وهى لوحة زيتية تُشير إلى سلوكٍ خاصٍ بالعقل، وقد نُحت الشكل تقريبًا فى كُرسى، عن واحدٍ يخرج من العالم الخارجى، وأُشير إلى علاقته بذلك العالم عن طريق مقصٍ يُشكل الوجه. ويعرض «مادوكس» لصورة الذرائعية المكانية، مع نظرية لوسيلةٍ يُمكن للعالم من خلالها أن يُفسر، تفصيليًا، بشكلٍ مُقطع. وتُشخص لوحة «مادوكس» للمُنَظِّر، نظرة على العالم، الذى يُعد الهدف لدى المُهتمين بالتركيز على الانعكاسية، والمعرفة المكانية. وتمشيًا مع الاهتمام السريالى باللاوعى، فقد التقط «مادوكس» صورة مُعينة للاوعى التنظيرى، حيث الواحد الذى لديه مُهمَة مُحددة من خلال النظرية يُعرض عقولهم المُستوطَنة بالتجريد الداخلى للخطر. وقد وجد «مادوكس» أن من السُخرية، أنه يُمكن للانعكاسية نفسها أحيانًا أن تُصاغ من خلال لُغة تجريدية تنظيرية.

قراءات مُقترحة:

Rose (1967).



شكل (22)

"كونروي مادوكس" "Conroy Maddox"، "المنظِّر"، عام 1963، لوحة زيتية ومقص، 24 × 30 بوصة، 61 × 76 سم، معرض فيرينس "Ferens" للفن، ومتاحف ومعارض الفن في هال سيتي "Hull City".
(Levy, 2003)

يُستخدم مُصطلح «لاجئ» بشكلٍ موسعٍ فى الثقافة الشعبية، والدوائر القانونية والطوارئ الإنسانية. ويُشير، بصفةٍ عامة، إلى الناس الذين تم تشريدهم إجباريًا من مواطنهم، وجُردوا من سُبل معيشتهم، ويكون فى العادة بدون حماية من حُكوماتهم. وتُشير وسائل الإعلام فى كثيرٍ من الأحيان إلى اللاجئين البيئيين المُشردين من أوطانهم بسبب تعرية التربة بمُرور الوقت، واللاجئين الاقتصاديين الفارين من ظُروف الفقر فى أقطارهم الأصلية، أو حتى الناس اللاجئين داخل حُدود دولتهم الأصلية، وقد شُردوا بسبب الكوارث الطبيعية (على سبيل المثال، إعصار كاترينا فى الجنوب الأمريكى عام 2005).

ومع ذلك، يُعد مُصطلح «لاجئ» أكثر تحديدًا فى **القانون الإنسانى الدولى**. فيُشير إلى سُكان دولة ما يفرون من الاضطهاد السياسى أو العُنف ليطلبوا **اللجوء** إلى دولة أُخرى. ويتم وصف الاضطهاد السياسى ونُزوح المسيحيين الفرنسيين البروتستانت من فرنسا فى أواخر القرن السابع عشر، فى كثيرٍ من الأحيان كأول حركة حديثة للاجئين. ومُنذ ذلك الحين، فقد ارتبطت حركات اللاجئين بجُغرافيات **ما بعد الكولونيالية** (على سبيل المثال، فصل باكستان من الهند عام 1947)، وبجيوبوليتيكيات **الحرب الباردة** بين تنافس القوى العُظمى وحُلفائها (على سبيل المثال، الكوبيون فى الولايات

المُتحدة الأمريكية)، وبالصراع الأرضى الاقتصادى المُرتبط بالأرض والموارد، وبالحروب القومية والاستقلال.

وقد اتخذ مفهوم «اللاجئ» على وجه الخصوص معانى قانونية، مُنذ التشرد الجماعى للسُكان فى أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية. وحدد ميثاق الأمم المُتحدة عام 1945، إطارًا لتوفير الحماية السياسية والقانونية للاجئين، والأشخاص المُشردين، والمجموعات الأُخرى الضعيفة. كما تمت صياغة الاتفاقية الخاصة بحالة اللاجئين فى عام 1951، ودخلت حيز التنفيذ فى عام 1954. وتُمثل هذه الوثائق القانونية، جنبًا إلى جنبٍ مع بروتوكول عام 1967، ركائز قانون اللاجئين الدولى. ويضم تعريف اتفاقية عام 1951، أى شخص «شرّد نتيجة لأحداثٍ وقعت قبل 1 يناير عام 1951 وبسبب خوف له ما يُبرره من التعرض للاضطهاد لأسباب السلالة، والدين، والجنوسة، والانتماء لفئةٍ اجتماعيةٍ مُعينةٍ أو لرأى سياسى، ويكون خارج دولة جنسيته وعاجزٍ بسبب هذا الخوف أو من هذا الخوف، ويكون غير راغب فى أن يستفيد من حماية هذه الدولة، أو هو الشخص الذى، ليس لديه جنسية، ويكون خارج دولة إقامته المُعتادة نتيجة لهذه الأسباب، وغير قادر أو عاجز بسبب هذا الخوف، وغير راغب فى العودة ثانية إليها».

وفى حين تُوجد 147 دولة تُعد طرفًا إما فى اتفاقية عام 1951 أو فى بروتوكولها عام 1967، فإن هناك ما زالت مركزية أوروبية صريحة وضمنية (انظر المركزية الأوروبية). ويتضح من مفهوم

الاتفاقية، أنها قامت بترسيم حُدودٍ جُغرافية وتاريخية واضحة. فقد صُممت لكى تُطبق على اللاجئين فى أوروبا، الذين شُردوا للأسباب التى وقعت قبل 1951. واتسمت الاتفاقية ببؤرة للمركزية الأوروبية وتصور استراتيجى. كما تم ترميز تعريف الاتفاقية للاجئ مكانيًا بأنه أوروبى. وموضوعيًا، فإن تركيزها على الاضطهاد القائم على الحالة المدنية والسياسية كأساسيات لحالة اللاجئ، فإنها تُعبر عن المُناقشات الأيديولوجية الخاصة بالسياسة الأوروبية لما بعد الحرب، وبصفة خاصة التهديدات المحسوسة للشيوعية والهولوكوست الآخر. وقد وَلدت البؤرة الجُغرافية الأوروبية والتركيز على الحُقوق المدنية والسياسية فى الاتفاقية، الجُغرافية الإقصائية للاجئ، التى تُعد مصدرًا للجدال المُعاصر المُستمر (Hyndman, 2000).

وقد أنتج تعريف الاتفاقية تسلسلًا هرميًا ضمنيًا للحقوق، مُفضلًا الحقوق السياسية والمدنية للحماية من الاضطهاد عن طريق الحُقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومقاييس أوسع للعنف من الاضطهاد الفردى. كما كان التعريف أيضًا تعبيرًا عن جيوبوليتيكات الحرب الباردة، التى تأسست فى الهويات العلاقية للشرق الشيوعى والغرب الرأسمالى. وعلى الرغم من اعتراضات العديد من مُمثلى الدول النامية التى تُواجه مسئولية تجاه سُكانها اللاجئين، فإن الهدف لدى الدول الغربية قد تحقق بتحديد مدى الحماية الدولية الإجبارية فى ظل اتفاقية اللاجئين الذين تم فرارهم عن طريق حدث تم فى أوروبا قبل عام 1951. وفى حين قد تختار بعض الدول أن تُوسع من

الحماية للاجئين فى أجزاء أخرى من العالم، فإن التعريف الذى تم تبنيه قد مال إلى توزيع عبء اللاجئين الأوروبيين دون التزام برد الجميل عن طريق تأسيس حقوق للاجئين غير الأوروبيين، أو عن طريق توفير المُساعدة لهم.

وقد قام برتوكول عام 1967 الخاص بحالة اللاجئين بتعديلٍ لاتفاقية عام 1951. ففى حين أُلْغِيَتْ القيود المكانية والزمنية للاتفاقية عن طريق إلغاء شروط أوروبا لما قبل عام 1951، فإنه يُعد مُجرد خلق فرص مُتساوية لجميع الدول الأعضاء فى الوثيقة القانونية التى ظلت موضوعيًا مركزية أوروبية فى تركيزها. وفى أفريقيا، أدى عدم المُلاءمة المحسوسة لهذا الزوج من الوثائق القانونية، إلى صياغة سياسة إقليمية قانونية مُلزمة عن طريق مُنظمة الوحدة الأفريقية. فلا تُعد اتفاقية مُنظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 المُنَظِمة لجوانب مُعينة من مشاكل المُهاجرين فى أفريقيا، اتفاقية مُوسعة فقط، ولكنها أعادت أيضًا صياغة تعريف اللاجئين. فقد تضمنت تعريف اتفاقية عام 1951، وأضافت إليه البند الخاص بتعميم العُنف المُتعلق بالكولونيالية، والأنواع الأُخرى من العدوانية كأسبابٍ لطلب اللجوء.

وقد تمت صياغة الوثيقتين القانونيتين المُلزمتين لحُقوق الإنسان لعام 1966، لحماية الحُقوق المدنية والسياسية من جانبٍ، وحماية الحُقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية من الجانب الآخر. ويُظهر الميثاق الدولى للحُقوق المدنية والسياسية التأكيد على الاتفاقية.

فيضمن الميثاق احترام مبادئ الديمقراطية وعدم التمييز. ويشتمل ميثاق الحُقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على البنود التى تُعد أكثر قابلية للتطبيق فى الأقطار النامية من الأقطار الصناعية جدًا، مثل حق الغذاء، والسكن، والخدمات الصحية والتعليمية الأساسية. وبينما يُطبق الميثاق الأول على الأفراد، يُشير الثانى إلى مجموعات مُعينة من الناس.

وأنتج المُتخصصون فى الجُغرافيا البشرية، فى السنوات الأخيرة، مجموعة كبيرة من الأبحاث فى موضوع اللاجئين، وتتقصى هذه الأبحاث عن جيوبوليتيكا تشريدهم (Le Billon, 2008)، والحُكم/ ومُمارسة الحُكم فى المُساعدة الدولية الإنسانية التى تُساعد اللاجئين وتُدير تنقلهم (Hyndman, 2000)، وسياسة إعادة توطينهم فى دولة جديدة (Black and Koser, 1999; Dahlman and O Tuathail, 2005b). ويُشار إلى أولئك المُشردين بسبب الصراع والتهديدات بالاضطهاد، الذين لا يجتازون الحُدود الدولية، بأنهم أشخاص مُشردون داخليًا. وهم يرتبطون سياسيًا ومفهوميًا باللاجئين، ولكنهم ما زالوا من الناحية الفنية تحت الحماية القانونية لحكومات مواطنهم كرعايا (انظر: Brun, 2003). وقد كان الجُغرافيون نشيطين فى تتبع مُشاركة اللاجئين فى الدوائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر الوطنية التى تجتاز الحدود الدولية (Al-Ali and Koser, 2002; Bailey; Wright, Mountz and Miyares, 2002; Nolin،

2006). وهناك بؤرة بحثية بارزة أُخرى بين الجغرافيين، عبارة عن تخطيطات للإقصاء تم توظيفها بواسطة دول **الشمال** [وأستراليا] للحفاظ على طالبى اللجوء والمُهاجرين الآخرين فى الخليج، بعيدًا عن شواطئ السيادة التى قد يطلبون منها حُقوق طلب اللجوء والاستحقاقات القانونية الأُخرى: فالإشارات إلى «تخريج اللجوء» فى أوروبا و«حول المحيط الهادى» فى أستراليا يُمثلان حالتين فى نقطة واحدة (Hyndman and Mountz, 2008). ويتعلق بتلك التخطيطات جغرافيات الشمول التى يجد فيها الأشخاص المُشردون أنفسهم فى «أوضاع اللاجئين المحمية»، ويقضون سنوات وأحيانًا عُقودًا من الإهمال والمعيشة فى مُعسكرات دون وضع قانونى. وقد أطلقت لجنة الولايات المُتحدة للاجئين والوافدين (عام 2008) على هذه الظاهرة واسعة الانتشار التى تُؤثر على أكثر من 8 ملايين لاجئ، اسم «مُستودعات اللاجئين» (انظر أيضًا: **المعسكر، ومجال الاستثناء**).

قراءات مُقترحة:

UNHCR (2006).

نظام تراكم regime of accumulation

هو شكل مُميز تاريخيًا، ودائم نسبيًا للتراكم فى ظل الرأسمالية، يعتمد على أنماطٍ مُكملةٍ من الإنتاج والاستهلاك، مع أسلوبٍ مُدعمٍ

من التنظيم (أداء مُوحد للأشكال المُنظمة، والشبكات، والمُؤسسات، والقواعد، والمعايير والأنماط الإنتاجية). واُشتق مفهوم النُظم من نظرية التنظيم الفرنسية، ويرتبط بشكلٍ شائع بتحليل الفوردية، وصورة نمو أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية فيما بعد الحرب العالمية الثانية، اعتمادًا على الإنتاج، والاستهلاك الضخم، وأساليب «الرفاهة–الكينيزية» للتنظيم (انظر: Boyer, 1990; Jessop and Sum, 2006). وتستمر المُناقشات حول ما يخلف النظام (فيما بعد سبعينيات القرن العشرين)، وأُطلق عليه بشكلٍ عامٍ ما بعد الفوردية.

قراءات مُقترحة:

Tickell and Peck (1992).

نظرية النظام **regime theory**

هى مدخل للسياسة، يُبين كيف أن المُنظمات المُختلفة تتفاعل فى علاقة سُلطة ديناميكية تحت مظلة المشروع الضخم.

وقد أصبح هذا المُصطلح فعالاً فى الاقتصاد السياسى فى التركيز على إدارة الاهتمامات المُشتركة بين الميادين الخاصة والعامة التى اندمجت مع حكومة الوحدة الحضرية (Stone, 1989). وتُعد الطبيعة الخاصة للنظام، وظيفة لمجموعة مُستمرة التغيير من المُؤسسات، وأهداف تغيرهم فرديًا، والسُلوك الذى يُؤثرون عن طريقه

بعضهم فى بعض، لتحقيق اهتمام ذاتى داخل المشروع الواسع. وتُلقى نظرية النظام الحضرى الضوء على علاقات السُلطة الديناميكية بين المُؤسسات داخل النظام وبين النُظم المُتنافسة. ويُعد النمو سياسة مُعتادة وقاسمًا مُشتركًا يجمع النظام معًا.

وقدم الجُغرافيون انتقادات استنتاجية لنظرية النظام الحضرى. فقد ألقى «وارد» «Ward» (عام 1996) الضوء على صُعوبة تطبيق النظرية فى سياقات خلاف الولايات المُتحدة الأمريكية، حيث تم تطويزها بها، والمُطالبة لاعتبار الآليات التى تحث المُؤسسات على صياغة النُظم بدلًا من التركيز على الحفاظ عليها. وينقد «وارد» «Ward» (عام 1996) و«هاكورث» «Hackowrth» (عام 2000) محلية نظرية النظام الأوَّلى، والمُطالبة لاعتبار دور أجهزة الدولة على نطاقات أوسع، مثل الدولة الفيدرالية.

وقد كانت نظرية النظام الحضرى ردًا على اقتصادية نظرية الدولة السابقة، ونتيجة لذلك فهى تفتقر إلى البحث فى كيفية أن النُظم تُصبح عبارة عن مُمثلين لتراكم رأس المال (Hackworth, 2000). ولفت البحث فى السياسة البيئية الانتباه إلى، لماذا تُعد أسهل فى بناء النُظم حول سياسات مُعينة، وليس حول الأُخرى (Gibbs and Jonas, 2000). ووضعت السياسات الليبرالية الجديدة تركيزًا كبيرًا على الحُكم على مُستوى الحضر. وفى الوقت نفسه، طلبت المُؤسسات التى تعلو الدولة مثل الاتحاد الأوروبى، البحث فى كيفية أن النُظم تقوم بصياغة الروابط عبر النطاقات.

وتُطبق نظرية النظام أيضًا على التعاون بين الدول والمُؤسسات غير الحكومية التى تُعالج مشاكل على الجانب الآخر للدولة. وتُعد القضايا البيئية، والتجارة، والسيطرة على التسلح، الأمثلة التى تم حولها تأسيس نظام الروابط القانونية، والمعايير المقبولة، والسُلوكيات. كما أن التركيز على فكرة **السلع العالمية وموارد الملكية المُشتركة** وكيفية إدارتها فى نظام دولى من الدول السيادية (انظر: **السيادة**) يرتكز على هذا المدخل. ويضم مثل هذا النظام قوة ديناميكية، التى بها طبيعة المعايير، والأهداف، ووسائل المُحافظة عليها، قد تم تداولها بشكلٍ مُستمرٍ بين المُؤسسات بقدرات قوة مُختلفة. وعلى سبيل المثال، يُبين «إيفانس» (عام 2003) كيف أن المُنتدى الإقليمى **الآسيوى** قد تكيف مع الزيادة فى قُدرات الصين الاقتصادية والسياسية.

قراءات مُقترحة:

Lauria (1997); Rittberger and Mayer (1993).

region إقليم

يُعد الأكثر استخدامًا فى تعيين: (أ) منطقة أو نطاق غير مُحدد الحجم على سطح الأرض، به عناصر مُتنوعة تُشكل رابطة وظيفية، (ب) مثل هذا الإقليم كجزء من نظام الأقاليم التى تُغطى الكرة الأرضية، أو (جـ) جزء من ملمح من ملامح الأرض، مثل إقليم مناخى

مُعين أو إقليم اقتصادى. وأى من هذه يكون هو مفهوم الإقليم، فإنه يقع داخل أو خارج التأييد، أحيانًا فى آنٍ واحدٍ.

وقد كان الإقليم عُرضة لكثيرٍ من الفحص، كما كان فى حالة نظرية المعرفة والوجودية الخاصة به (انظر: **نظرية المعرفة**). ومن المُمكن أن يكون من الموثوق به، أن نقول إن مُعظم الجُغرافيين الذين تعاملوا مع أسئلة مثل: كيف تكون الأقاليم معروفة ومُمثلة؟ وهل تُوجد الأقاليم فى الواقع؟ يقبلون بأن الأقاليم تُبنى على تعميمات ذات بنية اجتماعية عن العالم، وأن تحديدها وتمثيلها يكون اصطناعيًا، وليس من مُجرد تخيلات. ولم يقبل القليل من الجُغرافيين، على سبيل المثال، أن تُعد كُل نقطة صغيرة على سطح الأرض فريدة فى نوعها. وتكمن المُشكلة فى البحث عن ماضى مواقع مُجردة مُتفردة، لكى يُمكن قول شىء ما من المُلاحظ عن تجمعات مُحددة جُغرافيًا، والاختلافات والعلاقات بين هذه التجمعات (انظر أيضًا: **الإديوجرافيا**). ومن هذا المنظور، فلا تُشير اصطناعية الأقاليم، أنها بدون قيمة (ويدعى القليل من الجُغرافيين أن الأقاليم عبارة عن تجريدات تمامًا) كبيرة جدًا، مثل تعريفها الذى يطلب تجاهل تفاصيل مُعينة. ويُعد الإقليم فى هذا السياق «وسيلة لرؤية» ما هو قائم، وأداة لتنظيم الفكر حول العالم، ويُعد أيضًا، بالطبع، مركز الجُغرافيا الإقليمية.

وقد منحت الأفكار السابقة صُعودًا لمجموعة مُصطلحات مُعينة، استُخدمت لوصف أقاليم الأنواع المُختلفة (انظر: Grigg, 1965).

وتكون الأقاليم الرسمية أو المُوحدة عبارة عن مناطق مُحددة بواحدة أو أكثر من الملامح، التى تحدث داخلها، على سبيل المثال، إقليم المُتحدثين باللغة الكاتالونية، أو إقليم تعدينى فى جزءٍ من العالم، حيث يُهيمن التعدين على الاقتصاد. وتُعد الأقاليم الرسمية أو المُوحدة أدوات تفسيرية، يستخدمها الجُغرافيون فى فهم العالم غير المُتجانس جوهريًا. ولا تُوجد هناك مقاييس موضوعية تماما لهذه الأقاليم، فما نسبة المُتحدثين الكاتالونية فى منطقة ما لكى نجعلها إقليمًا للمُتحدثين بالكاتالونية. كما لا تُوجد هناك معايير مُتفق عليها عالميًا حول ما يُمكن أن يُحدد الإقليم التعدينى: هل نسبة عُمال المناجم إلى نسبة غير العاملين بالمناجم؟ أم الدخل المُكتسب من التعدين مُقابل الدخل المُكتسب من غير التعدين؟ أم مساحة أرض المناجم؟ وقد تم وضع المعايير المُحددة للأقاليم حسب أغراض تعيين الإقليم التعدينى (أو إقليم المُتحدثين الكاتالونية) تقريبًا. أما الإقليم الوظيفى أو العُقدى، فهو نظام مُحدد جُغرافيًا، يُعرف عن طريق الروابط المُحددة لظاهرة مُعينة فى تلك المنطقة. ولكن أى ظاهرة تكون؟ يعتمد ذلك الأمر على نوع النظام الذى نكون مُهتمين بالمعرفة عنه. ويُعد الإقليم الحضرى المثال النموذجى لذلك، يُفترض أن تُوجد به شبكة مُحددة مكانيًا من الأعمال التُجارية (على سبيل المثال، التجارة)، التى تتمركز فى وسط الحضر، أو فى مكانٍ مركزى، ثم تنتشر بشكلٍ مُتباعدٍ بالاتجاه صوب أطراف الحضر أو الظهير، كما تندمج وظيفيًا فى أطراف الحضر أو فى الظهير. (ويُشير الإقليم الوظيفى إلى تشابهٍ

مع المركز والهامش فى نظرية النُظم العالمية، ويُشارك هذه النظرية فى بعض الانتقادات التى وُجهت إليها أيضًا). وقد تم تجريب عدد من المُصطلحات الإقليمية الأخرى، بصفةٍ خاصةٍ فى النصف الأول من القرن العشرين: الأقاليم وحيدة ومُتعددة الملامح، الأقاليم الطبيعية، الأقاليم الثقافية، الأقاليم العامة والخاصة، وهكذا. ويربط علم أنساب مفهوم الإقليم بمُصطلحات ذات صلة مثل الوطن «pays» الفرنسى. ولا يُستخدم مُعظم هذه المُصطلحات بحماسة خاصة أكثر من ذلك، ولكن يظل الإقليم مع ذلك مفهومًا جوهريا. وبالتأكيد، فقد لعب دورًا محوريًا فى دمج مُختلف حُقول الجُغرافيا البشرية والجُغرافيا الطبيعية. كما يظل قوة مُنتجة فى التخيل الجُغرافى (Hart, 1982; Pudup, 1988; McGee, 1991; Paasi, 2003).

والإقليم كذلك مفهوم مُحاصر، كما أشار «جريج» «Grigg» (عام 1965) مُنذ عدة عُقود. فالملامح التى قد تُعارض بعضها بعضًا فى العلاقة الجُغرافية، نادرًا ما تشترك مكانيّا فى الاختلاف. ويُعد تجميع الظاهرات المُختلفة معًا، ورسم الحُدود حولها، من الأمور الواضحة بأى حال من الأحوال. (فعلى الرغم من أن توقيع الحُدود قد أنتج قدرًا كبيرًا من الأبحاث المُستخدمة للأساليب الكمية فى الإحصاء الوصفى، والتحليل العاملى، ومُؤخرًا الكثير من علم المعلومات الجُغرافية. وهناك قضية مُثارة حول ما إذا كان من اللازم أن يكون الإقليم ثابت المفهوم، مع تفهم التغيير فى العالم بشكلٍ كافٍ،

وما إذا كانت الأقاليم قد تم فهمها بدرجة كبيرة من خلال الفصل الجُغرافى من العالم. وقد شارك «جريج» هذه الانتقادات لكى يعنى أن الإقليم، خاصة استعماله من جانب الجُغرافيا، يحتاج إلى أن يُفهم دائمًا كوسيلة لتحقيق الغاية، ولكن ليس لتحقيق الغاية فى حد ذاتها (راجع: Hartshorne, 1939). وليست الغاية من «عمل» الأقاليم فى نهاية المطاف أن نُقسم العالم إلى أقاليم، وأن نستند إلى ما تحتويه. بل الأجدى، إذا ما كان أحد يرغب فى ذلك، أن يُشارك فى تصنيف الظاهرات، الجُغرافية ونمذجتها، وأن يُولد قضايا حول تغير هذه الظاهرات ووظيفتها تجاه غيرها من الظاهرات. وفى الحقيقة، فبالنسبة لـ «جريج»، الذى بدا مقاله فى النص المؤثر للثورة الكمية، يُعد الإقليم نموذجًا.

وفى ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته، قرر بعض الجُغرافيين أن يحلوا مُشكلة الإقليم، عن طريق إعادة صياغة مُصطلحات لدراسة التبشير «بجُغرافية إقليمية جديدة» (على سبيل المثال، Pudup, 1988; Thrift, 1994b، وراجع: Gregory, 1982). وعن طريق الاهتمام بالنظرية البنيوية، والنظرية الاجتماعية، والاقتصاد السياسى، والدراسات المحلية، أصبح الهدف أن يُنظر للإقليم كوسيطٍ ومُحَصِّلٍ للمُمارسات الاجتماعية وعلاقات السُلطة التى تعمل على نطاقات مكانية وزمنية مُتعددة، والتى قد يفصل الإقليم بينها كنوعٍ

من أنواع الإصلاح. كما كان يُوجد أيضًا فى الجُغرافيا الإقليمية الجديدة، انتقاد واضح للنظرية المكانية الاجتماعية غير الكافية وكذلك الاقتصاد السياسى. وكانت هناك بعض المُناقشات حول ما إذا كانت الجُغرافيا الإقليمية الجديدة تُسئ فهم مصطلح الإقليم واستعمالاته خلال ذروتها قبل الحرب العالمية الثانية، وتحديدًا ما إذا كانت الجُغرافيا الإقليمية عبارة عن جُغرافية تنظيرية (انظر، Holmen, 1995). وعلى ما يبدو، فإن المُناقشات حول هذا الموضوع قد استقرت الآن.

قراءات مُقترحة:

Gregory (1982); Grigg (1965); Hart (1982); Pudup (1988).

تحالف إقليمى **regional alliance**

هو اتفاقية بين مجموعة من الوحدات السياسية المُتجاورة، لتسهيل التعاون عبر الحُدود. وتم تحديد المُصطلح بالتعاون الأمنى بين الدول بصفةٍ خاصة. ويُعد حلف شمال الأطلسى «الناتو» أقوى هذه التحالفات، حيث إن هناك التزامًا بأن أى هُجوم على أى دولة من الدول الأعضاء فى الحلف بواسطة مُعتدين خارجيين، يُعد هُجومًا على دول الحلف كُلها. وأثناء الحرب الباردة، أنتجت الولايات المُتحدة الأمريكية (حلف شمال الأطلسى «الناتو»، وحلف جنوب

شرق آسيا «السياتو»، والحلف المركزى «السينتو» والاتحاد السوفيتى (حلف وارسو) تحالفات إقليمية مُنافسة. وحاولت الولايات المُتحدة الأمريكية، مُنذ الهجمات الإرهابية التى تعرضت لها فى 11 سبتمبر عام 2001 (انظر: **الإرهاب**) أن تِصيغ تحالفات مع العديد من الدول، ولكن لم تكن هذه الجُهود الأخيرة بالقوة والاتساع كما كانت فى فترة الحرب الباردة. وقد حَفزَت، تغيرات ما بعد الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى، مُبادرات إقليمية جديدة لتسهيل التجارة والتنمية الاقتصادية (Pinnick, 2005)، مثل الدول التى تُعادل تشجيع التبادل الاقتصادى بقلاقل الأمن عبر الحُدود، وتُعالج قلاقل الأمن الذى لا يزال يُنظر إليه كجزءٍ من صراع الحرب الباردة (McNulty, 1999). وعَزز تزايد الضغط على المواقع لكى تكون جاذبة للاستثمار العالمى، التحالفات الإقليمية المحلية، لكى تؤسس النقل والصور الأُخرى من البنية التحتية الاقتصادية، التى لا تستطيع فقط أن تُحسن النمو الاقتصادى، ولكنها تُسهل أيضًا السلام عبر الحُدود الدولية (Newman, 2005). ويُوضح السياق الجيوبوليتيكى الحالى، أن تحالفات الأمن الإقليمى، فى تغيرٍ مُستمر، مثل «حلف شمال الأطلسى» «الناتو» الذى يُوسع من حُدوده شرقًا، لكى يضم أعضاء حلف «وارسو» السابق (Oas, 2005)، ولكن فى الوقت نفسه يُؤسس الاتحاد الأوروبى أجهزته الأمنية، التى تُعد فى هذه اللحظة مُكملًا لحلف شمال الأطلسى، ولكنه يُمكن أن يخلفه.

هى تقلبات أو موجات دورية لمُستوى مُتغير من مُتغيرات **الإقليم**. وقد طُبقت تقنيات ونماذج تحليل الدورات الإقليمية على النشاط الاقتصادى الإقليمى، وعلى الأوبئة ونمذجة المرض. وقد تكون الدورات فى النشاط الاقتصادى، التى تُقاس عادة بالناتج الصناعى أو مُعدلات البطالة، طويلة الأمد جدًا، كما فى **دورات كواندراتيف**، وقد تكون قصيرة الأمد، عاكسة التفاوتات الفصلية فى الطلب على العمالة، والأثر الإقليمى لدورات الأعمال التُجارية الوطنية للنمو والركود. وتمت بعض الدراسات الوصفية عن الدورات الإقليمية فى السنوات الأولى من **العلم الإقليمى**، ولكنْ ركزت الأعمال الأكثر حداثة على نمذجة الدورات. فقد أسس عُلماء الاقتصاد نماذج اقتصادية إقليمية وإقليمية مُتعددة (على سبيل المثال، كُل أقاليم فرنسا). وهذا يربط مُتغيرات الاقتصاد الكُلى للناتج، والإنفاق، والتوظيف على المُستوى الإقليمى، بعضها ببعضٍ. وتُوجد مثل هذه النماذج الآن فى دولٍ كثيرةٍ وأقاليم. وجاء المدخل الثانى، بواسطة الجُغرافيين أساسًا، فكان **الانتشار** المكانى للدورات الإقليمية، مُتتبعًا لتوقيت والمدى الدورى للمُدن المُختلفة والأقاليم.

قراءات مُقترحة:

Glickman (1997); King and Klark (1978).

هى دراسة الشخصية المُتناقضة للأماكن فى العالم، بالتركيز عادة على الجُغرافيا البشرية. ويُنظر إلى معرفة الجُغرافيا الإقليمية فى كثير من الأحيان، كأمر ضروري للتعليم العام، وتحديدًا «لمحو الأمية الجُغرافية». ولهذا السبب، فهى تُشكل الدعامة الأساسية لمُقررات الدراسة التمهيدية فى العديد من الجامعات. ويشكو النُقاد كثيرًا من أن مثل هذه المُقررات، ليست أكثر من جولة سريعة يُحركها الواقع، ولكن الجُغرافيا الإقليمية لديها تاريخ فكرى طويل، مثلها مثل أى تخصص كبير آخر، من حيث دورها، وأهدافها، وأساليبها التى تغيرت بمرور الوقت. ويُعد مُؤلفو الكُتب الأُصولية أكثر إدراكًا تمامًا بهذه الاعتبارات، والدقة البالغة للإمكانيات التربوية التى يسمحون بها، والمسئوليات التى يفترضونها (على سبيل المثال، Bradshaw, Dymond, White and Chacko, 2005; de Blij and Muller, 2007).

وترجع الجُغرافيا الإقليمية فى العادة إلى مفهوم «سترابو» عن التوزيع الإقليمى (الكورولوجيا) كوصف تخصصى لأجزاء من الأرض. واستمر ذلك حتى وقت مُتأخر من القرن السابع عشر، لكى يُوفر النموذج لما كان يُسمى فى أوروبا الحديثة بالجُغرافيا الخاصة، التى تأسست كما وضعها «برنارد فارنيس» 1622 «Bernard Varenius» (50- «بناءً على خبرة ومُلاحظات أولئك الذين وصفوا العديد من

الأقطار». ويُمكن لمثل هذه الدراسات أن تكون قد ساهمت فى التعليم المُتميز والمدنى، ولكن كان لديها أغراض كبيرة أيضًا. وكما بَصَّرت الجُغرافيا البيولوجية لـ «سترابو» إدارة الإمبراطورية الرومانية، فكذلك يعترف «فارنيس» أن الجُغرافيا الخاصة كان لديها أهمية خاصة بالنسبة للكفاءة السياسية على إدارة الدولة، والإمبراطورية العالمية للرأسمالية التجارية التى تركزت على الجمهورية الهولندية ومدينة أمستردام. وقد تم ترديد الاثنين بواسطة نظرية معرفتهما: عن طريق الإحضار الرياضى المكانى لجُغرافية بطليموس و«الجُغرافيا العامة» لـ «فارنيس». وظهرت الملامح الثلاثة مرة ثانية فى التاريخ اللاحق للجُغرافيا الإقليمية فى أوروبا وأمريكا الشمالية وهى: إنتاج وتداول الأوصاف الإقليمية لدى الجماهير العامة، والتطبيق الاستراتيجى للفهم الإقليمى، وصياغة ازدواجية علمية مكانية للجُغرافيا الإقليمية.

وفى القرن الثامن عشر، تعامل التخيل الجُغرافى الأوروبى مع «أوروبا» على أنها المُنسق الرئيسى للشبكة الفكرية، التى تُعد نوعًا من المُربع الرمزى، الذى وقعت فيه «أفريقيا» و«آسيا» و«أمريكا» فى مواضع مُتميزة وتابعة داخل مصفوفة الاختلاف (Gregory, 1998b). وقد أسست هذه التوجهات الأربعة الأصلية لإنتاج القوالب النمطية الإقليمية. فقد كانت هذه القوالب، هى المُنتجات الرئيسية للمشاريع الأوروبية للاستكشاف الذى تم تعميم نتائجه على جمهور

أوسع من المعارض، والرسوم التوضيحية، وتقارير الرحلات المنشورة. وفى الواقع، كان أدب الرحلات مصدرًا حيويًا لإنتاج أقاليم، كأماكنٍ ذات حُدود تمتلك نوعًا من التوافق الذى يجعلها مُتميزة، و«خاصة»، أو مُتفردة. ويتم تمثيل الأقاليم تمامًا داخل ذلك النمط الأدبى، كنطاقاتٍ مُتميزة انطلقت من أقاليم أُخرى، التى يتم نقل طبيعتها الجوهرية – فى الحال مسألة «هويّة» و«أصالة» – من خلال سرد المكان (تخطيط تسلسل أحداث المؤلف) وجماليات اللاندسكيب (عرض صورة الكلمة). وقد ازدادت جُغرافيتهم التخيلية رصانة بمرور الوقت، بقدر استمرار الكثير من كتابات الرحلات المُعاصرة بواسطة المُؤلفين الأوروبيين ومؤلفى أمريكا الشمالية، فى المُحافظة على فصل نصية الأقاليم كنطاقاتٍ تُعيد تسجيل القوالب النمطية للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر: «المناطق المدارية» كنطاقٍ للوصول إلى الطبيعة البدائية والدناءة البشرية، أو الوفرة والحرية (انظر: المدارية) و«المشرق» كنطاقٍ حُدودى للغموض والخطر، والشهوانية والمُخالفة (انظر: الاستشراق) و«القطب الشمالى» كمنطقة حُدودية للعُزلة، والصمت والخطر العظيم (Lutz and Collins, 1993; Holland and Huggan, 1999). ولا يكون كُل ذلك (ولم يكن أبدًا) تصورات ساذجة، وكذلك ما يُشابهها من طُرقٍ لتقسيم العالم إلى أقاليم، وتحديد طبيعتها المُميزة المُفترضة التى يتم تنشيطها داخل خطابات أُخرى عامة، والتى تضم صورًا مُتعلقة بدولٍ مثل «الهند» و«الصين» عن طريق شركات السفر، وتضم قوالب نمطية «للشرق الأوسط» التى

تمت عن طريق الهيئات الإعلامية الأوروبية والأمريكية، والمُفردات اللغوية الجُزئية لـ «البلقنْة»، والجيوب والدومينو (انظر: نظرية الدومينو) التى تم حشدها عن طريق الجيوبوليتيكا المُعاصرة.

أوروبا	آسـيا «مكان المُعارضة»
أمريـكا «مكان المُستقبل»	أفريقيـا «مكان التناقض»

وأثناء القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، اعتمد التخصص الأكاديمى للجُغرافيا على الإقليم كهدف جوهرى للدراسة. وتُعد كلمة «هدف» هى الكلمة المُناسبة فى ذلك الشأن: فقد تم النظر إلى الإقليم كأنه أحد اللبنات الأساسية لبناء البحث الجُغرافى. وينقل المجاز بوضوح الشُعور العام بالأقلمة كتجزيئية (أى يُمكن أن يُقسم العالم كُلية إلى أقاليم حُدودية) وكشمولية (أى يُمكن تركيب هذه الأماكن معًا بحيث تُشكل مجموعة أكبر). وقد تم تطبيق هذا الإدراك على كُلٍ من الجُغرافيا الإقليمية التقليدية والمشاريع الوريثة للعلم المكانى. ففى الدراسات الإقليمية المكتوبة بواسطة «بول فيدال دى لا بلاش» «Paul Vidal de le Blache» فى مُنعطف القرنين التاسع عشر والعشرين، على سبيل المثال، تدين الأقاليم فى فرنسا بهويتها (أو «شخصيتها») إلى الثقافات المحلية

التى تنطبع على اللاندسكيبات المحلية (التمايز) وإلى روابطها مع الأقاليم الأخرى داخل منظومة الأمة الفرنسية. وكان يُنظر للأقاليم فى القاموس البسيط لتحليل التوطن على أنها خلايا داخل الشبكة المكانية. وهكذا، يُجادل «جريج» (عام 1965) بأن «الأقلمة ما هى إلا شبيهًا للتصنيف»، كما يعتد بمنطق التصنيف الإقليمى المُوفر لقاعدة سلاسل خوارزميات بناء الأقاليم الرسمية، التى يتم مُعاملة الأقاليم بها كأقاليم اندماجية، ومُكلفة أو كمشاكل لتقسيم الدوائر الانتخابية: وفى التأثير، كنتيجةٍ لإجراءات تقنية بحتة. ومن ثم، فقد كان الإقليم ببساطة، عند «هاجت» «Haggett» و«كليف» «Cliff» و«فرى» «Frey» (عام 1977)، «أحد أكثر السُبل المنطقية والمُرضية لترتيب المعلومات الجُغرافية» (انظر أيضًا: التصنيف والأقلمة).

وقد تم توجيه بواعث الوصف الإقليمى، والرياضى، والموضعى إلى إنتاج المعارف الإقليمية أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها. وفى الواقع، ادعى أحد الجُغرافيين بأن «الحرب العالمية الثانية كانت أفضل شىء حدث للجُغرافيا مُنذ ميلاد «سترابو» «Strabo»؛ لأنها أسست أهمية مُتجددة فى الجُغرافيات الإقليمية، والفهم الإقليمى. ففى المملكة المُتحدة، تم تجميع فريق من الجُغرافيين بواسطة المُحرر «نافال إنتليجينس» «Naval Intelligence»، لإنتاج سلسلة كُتيبات أميرالية تتناول كُل دولة على حدة، ويُعد ذلك العمل «أكبر برنامج جُغرافى لم تسبقه أى مُحاولة تمامًا» (Clout and Gosme, 2003).

وفى الولايات المُتحدة الأمريكية، كانت تقوم البعثة الجُغرافية المركزية داخل شُعبة البحث والتحليل بمكتب الخدمات الاستراتيجية، بتوفير أرصدة «علاجية» للأقاليم المُستهدفة، وتم تعزيز ذلك عن طريق تطوير دراسات المنطقة أثناء الحرب الباردة: وبالتوازى مع ذلك، فقد تم استكمال هذه الدراسات الإقليمية عن طريق «فلسفة قوة السلاح الجوى»، التى تم ربطها بالجُغرافيا الكُلية الرياضية الإحصائية لما بعد الحرب، التى بشرت «بمفهوم إقليمى جديدٍ للجُغرافيا»، الذى «أصبح هدفًا كجُزءٍ من لاندسكيب واسع للعسكرية والحرب» (Barnes and Farish, 2006، انظر أيضًا: Chow, 2006).

ولكن كان التزاوج بين الوصف الإقليمى والرياضى الإحصائى، شأنه شأن وصفة قد تكون مُفيدة، وشأنه شأن كتابة الرحلات والجُغرافيا الإقليمية التى امتلكت القليل المُشترك مع العلم المكانى. ففى المقام الأول، وضع الاثنان حافزًا للدراسة الميدانية كأساسٍ تجريبى، لدرجة أن «هارت» «Hart» (عام 1982) أشاد بالجُغرافيا الإقليمية كـ «أعلى شكل من أشكال فن الجُغرافيا». فكم يكون عدد الدراسات التى وصلت لتلك الصروح الشامخة؟ لا يزال ذلك سؤالًا مفتوحًا، وقد لاحظ «لويس» «Lewis» (عام 1985) أنه حتى لو تم تدريب القليل من الجُغرافيين الأكاديميين كرسامين أو شُعراء، فلن يكون هناك سبب للافتخار به. وقد وجد العلم المكانى جمالياته فى

تميز النماذج والأساليب التحليلية الرسمية، والأقاليم المُمثلة كأساليب تنظيمية مُناسبةٍ أكثر قليلًا داخل المكان المُجرَّد. وفى المقام الثانى، فقد سعت كتابات الرحلات والجُغرافيا الإقليمية التقليدية إلى نقل أوصاف المشاهد الثقافية والفيزيائية. وافترض «فيدال دى لا بلاش» وجود علاقة قوية بين الثقافة، واللاندسكيب والإقليم – بين الشخص الريفى واللاندسكيب والإقليم فى فرنسا – وضعت مطالب ضخمة على إدراك الجُغرافى. وفى المقابل، فقد انشغل العلم المكانى بالأقاليم الوظيفية، أو أنظمة الأقاليم، التى يُمكن العُثور فيها على مبدأ التنظيم المركزى داخل مُجتمع مخدوم بلاندسكيب فيزيائى بشكلٍ كبيرٍ (انظر: الإقليم العُقدى). وبعد الحرب العالمية الثانية، اقترح «ديكنسون» «Dickinson» (عام 1947) التركيز على إقليم المدينة «كمنطقة أنشطة مُترابطة، ومصالح مُتشابهة وتنظيمات مُشتركة، تكون بفعل وسيط من الطُرق التى تربطه بالمراكز الحضرية»، وبعد عشر سنوات، ناقش «فيلبريك» «Philbrick» (عام 1957) أن التنظيم الوظيفى لشَغل البشر لمنطقة ما، يجب أن يُحلل مُستقلًا عن البيئة الطبيعية (أضاف التأكيد) من خلال سلسلة من المفاهيم الهندسية الجوهرية: البؤرية، والتوطن، والترابط والانقطاع. وشَكَّل هذا الاقتراح نقطة انطلاق القفزة اللاحقة نحو التحليل المكانى الرسمى للأقاليم «كأنظمة مفتوحة» (Haggett, 1965, pp. 18 –19).

وقد كان العمل على التعمق فى هذه الأدبيات وتجاوز الحُدود التى وضعتها حول الأقاليم، عبارة عن نص فرعي، توعد بأن يعترض ويكشف الجوانب الخاصة والمُغلقة. وتتحدث كُل رحلات المُستكشفين وكُتاب الرحلات، والتداولات الشعرية التى حادت عن الأقاليم، وتفاعلية الأقاليم، كأنظمة مفتوحة، عن مسامية صياغة الأقاليم (هى شبكات اتصال بين الأقاليم: راجع، جُغرافيات العلاقات المكانية، وهندسة الطاقة، كما تتحدث كُلها عن شاعرية الوصف الإقليمى (الطبيعة الإقليمية والمُنظمة لترسيم الحُدود). وقد لاقت هذه القضايا التوأمية منذ ذلك الحين انتقادًا صريحًا وجوهريًا.

وتم انتقاد الجُغرافيا الإقليمية - حتى فى ذروتها - بسبب جوانبها المُغلقة. فقد كانت صورة جُغرافية فرنسا (Tableau de la géographie de la France) (عام 1903) لـ «فيدال دى لا بلاش» المعروف، عبارة عن تصوير - ذكر البعض أنه تصوير لاندسكيبى - للأقاليم بشكل فردى فى عصر ما قبل الثورة الفرنسية، وأُنتجت من خلال الطريقة التى قال النُقاد عنها إن لديها نفوذًا فى عالم ما بعد الثورة. وقد صرح «كيمبل» «Kimble» (عام 1951) بأن «الإقليم هو مفهوم القرن الثامن عشر»، بينما فى العالم الحديث «هو عبارة عن ترابطات داخل اللاندسكيبات... بدلًا من التقطعات» التى تحدث. وبالمثل، جادل «وريجلى» «Wrigley» (1965) أن العلاقة الوطيدة للصلات بين «الثقافة» و«الطبيعة» المعروفة من الجُغرافيا الإقليمية،

كانت مُلائمة بدرجة مُمتازة للجُغرافيا التاريخية لأوروبا قبل الثورة الصناعية»، ولكن تأثرت مركزية العمل الإقليمى فى الجُغرافيا بشكلٍ دائم، بالاختفاء النهائى لشكل الحياة القديمة، والمحلية، والريفية، والمُكتفية ذاتيًا. وقد تميزت هذه الاعتراضات المُلازمة بأصولها الأوروبية، والفهم السطحى للتصنيع، وديناميكيات الاقتصاد المكانى الرأسمالى (الذى يُنتج تفاوتات إقليمية بدلًا من القضاء عليها: انظر، Langton, 1984; Storper and Walker, 1989). وفى الواقع، يُعد تقرير «فيدال» الأخير عن «فرنسا الشرقية» (France de l'est) (عام 1917) مُحاولة للتصنيع فى الألزاس واللورين بالهياكل الجيوبوليتيكية الواسعة لفرنسا ككلٍ وبلا توقف، وذلك للطعن فى شرعية احتلالها السابق لعام 1871 من قِبل ألمانيا.

وقد كانت المُحاولات الحديثة لوضع الصياغات والتحولات الإقليمية كأبراج أو تكثيفاتٍ داخل شبكات مُتسعة جدًا، أكثر انتباهًا لمثل هذه المخاوف، وقد تم إعطاء الكثير منها حافزًا كبيرًا فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين من خلال نظرية النظم العالمية وتحليل الاقتصاد العالمى الرأسمالى (انظر: على سبيل المثال، Agnew, 1987b; Dixon, 1991; Becker and Egler, 1992). وتميزت هذه المُخططات بإدراكٍ كبيرٍ جدًا للتاريخية - للمكان (PLACE) والإقليم كعملية تاريخية عرضية (Pred, 1984; Gilbert 1988) - التى جعلت بدورها الأماكن «ذات الحُدود» و«قوالب» الأساليب الإقليمية

التقليدية، تبدو أقل صلابة بكثير. ولا يُعد التحدث بهذه الطريقة مُجرد احتجاج على وصف «ماركس» للحداثة الرأسمالية، بأنها عبارة عن عالم «يذوب فيه كُل صلب فى الهواء»، ومُهم على الرغم من ذلك، لأن التوترات بين «الثبات» و«الحركة» اللذين يعترضان ويُعيدان تأسيس الصياغات الإقليمية بشكلٍ مُتقطع، ليست حكرًا على الرأسمالية، وتحتوى بالتالى على تاريخها الخاص بها. ويُشير فهمنا الحالى للأقاليم إلى أنها لم تكن أبدًا مُغلقة، وليست عبارة عن خلية، كما أنه لا حُدود لها: ففى الحقيقة، إن الكثير من الجُغرافيا الإقليمية «التقليدية»، قد تم حول ابتكار العالم «التقليدى» للثقافات الثابتة افتراضيًا، والمُتعمقة وغير القابلة للتعويض. ويقبل الكثير من الأنثروبولوجيين، والجُغرافيين، والتاريخيين حاليًا، بفكرة أن العوالم غير الرأسمالية كانت دائمًا مُتشابكة بفاعلية مع عوالم أُخرى، وأنها تشكلت من مُشاركتها فى شبكات عبر محلية وعبر إقليمية.

ولكن يتم تطوير الجُغرافيات التاريخية للصياغة و(التحول) الإقليمى المفتوح أمام هذه الاحتمالات، فلا يُعد كافيًا تحديد الأقاليم داخل أُطر عالمية أكبر تدريجيًا، أو تحديد «الإقليمية» كنطاقٍ واحدٍ داخل نظام مُتشابك من النطاقات المُختلفة. ويتمثل أحد الصُعوبات المُستمرة لمثل هذه المداخل، فى أن الأقاليم قد أصبحت نتاجًا للعمليات التى تقع «فى الخارج» – بأماكن مُطلقة فى إطارات حاوية ونُظم تنسيقية – لذلك تُصبح الأقاليم عبارة عن مظاهر خارجية

لمُجرد تسجيل آثار العولمة، والسلاسل المُتعاقبة للتراكم، الرأسمالى أو أقسام العمالة، أو دورات ضغط الزمانىّ المكانى التى يُنظر لها كقولبة لهذه الأقاليم. وفى مُقابل هذه الطُرق لكشف العالم، يُناقش الكثير من العُلماء حاليًا أن مثل هذه العمليات تكون «فى الخارج» أيضًا – وفى الحقيقة، يُعد الفصل بين «الداخل» و«الخارج» إشكالية عميقة، وصنعت أكثر من ذلك من خلال ما يُسميه «هاردت» «Hardt» و«نجرى» («Negri» (2000, pp. 194 -5» ب «الإمبراطورية»، حيث «تم استبدال الجدلية الحديثة للداخل والخارج، بواسطة تمثيل درجة وحدة الهجنات والاصطناعيات». ومهما يصنع الواحد منا مع هذه الفرضية بصفة خاصة، فهناك إجماع واسع داخل الجُغرافيا البشرية بأن الصياغات الإقليمية، عبارة عن تركيزات غير دائمة للآلات والأشياء، والناس والمُمارسات، التى شاركت بشكلٍ وثيقٍ فى صُنع العمليات المحلية ونواتجها وعبر المحلية وعبر الإقليمية. وللسبب نفسه، وحتى على الرغم من أن «الإقليمية» قد افُترضت باستمرار كمقياس جوهرى للتحليل الجُغرافى، فإن الكثير من الكُتاب أصبحوا أكثر انتباهًا إلى الطُرق التى أُنتجت فيها هذه الفروق الكمية تاريخيًا. وتكون من خلال الإنتاجات المادية والخطابية مرة واحدة، التى أصبحت فيها هذه الهياكل الإقليمية مُترسبة فى الجُغرافيات التخيلية، وفى اللاندسكيبات المادية، وفى السياسة العامة.

ويُثير تنظير الصياغات الإقليمية كتركيزات جزئية، ومسامية، ومُهجنة للشبكات المُتشابكة بين الأدوار البشرية وغير البشرية،

ومُختلف الامتدادات، ومع الهندسات المُتقلبة، أسئلة صعبة عن التصور. مثل كيف أن هذه الأفكار والمفاهيم يُمكن أن تَخلُص إلى اختلاق التقارير الإقليمية؟ ويتعلق جزء من المُشكلة بالحاجة إلى إيجاد سُبل لنقل هذه النُظم التنظيرية فى حلٍ تجريبى: كما لاحظ «بودوب» «Pudup» (عام 1988)، أن «أى شخص يُحاول أن يدمج نظرية ما مع الوصف التجريبى (فى الجُغرافيا الإقليمية) يتعلم سريعًا أن الحركة بين المفاهيم المُجردة والوصف التجريبى، تكون مثل أداء الباليه على سرير من الرمال المُتحركة» (انظر أيضًا: Sayer, 1989). وبالنسبة لبعض الكُتاب، فقد بدا مجاز الرقص فى وقتٍ لاحقٍ مُناسبًا بشكلٍ غريب: وهناك نتيجة واحدة لنظرية عدم التصور، هى أن كُل الجُغرافياتً البشرية تحتاج إلى أن تُصبح أكثر إحساسًا بالطبيعية، وأكثر تعبيرية فى شاعريتها. ويُوجد فى حالة مُعينة من الجُغرافيا الإقليمية، الكثير الواضح للتعلم من القراءات الدقيقة والنقدية للأدب التخيلى، والفيلم والفيديو، وتقارير الرحلات المُعاصرة التى حاولت أن تجد مُصطلحات للتفسيرات المُعقدة للثقافات: مثل ما وصفه «أير» «Iyer» (عام 1989) ساخرًا بأنه «فيديو ليلة كاتماندو Cathmandu» (راجع: التقارب الثقافى. وفى القيام بذلك، تصارع المُؤلفون مع بعض الشياطين التى تُطارد أشباح الجُغرافيا الإقليمية التقليدية، وعلاوة على ذلك، فقد تصارعوا مع إحساس «التأخر» – نوع من المرثاة للعالم الذى فقدناه – بأنه، فى بعض الأحيان، يُنظم بسهولة جدًا داخل ما يُطلق عليه «روسالدو» «Rosaldo» (عام 1989) «الحنين

إلى الماضى الإمبراطورى» حيث «يرثى الناس تجاوز ما غيروه بأنفسهم».

وقد اقتصرت هذه القضايا على الجُغرافيا الإقليمية، كما أنها تعترف بعدم وجود حل سهل. وأشارت كذلك إلى مدى أهمية تطوير أخلاقيات الوصف الإقليمى، وتطوير التحليل، بحيث يكون قادرًا على مُعالجة الموضوعات والبشر فى مثل هذه التقارير. ويُوجد لدى مُؤلفى الجُغرافيات الإقليمية التزام بالاستجابة لمسائل الكفاية، والمسئولية والإقرار: فما مسئولياتهم تجاه الناس الذين يعيشون ويكتبون عنهم؟ كما أن لديهم التزامًا للوصول بالأماكن، والأقاليم واللاندسكيبات إلى أنها شىء أكثر من الاستعراض الكئيب للمجموعات أو التبويبات التى لا نهاية لها من الإحصاءات التى تلوح بشكلٍ كبيرٍ فى أُفق العديد من الكُتب المدرسية للجُغرافيا الإقليمية. وهناك حاجة لتمثيل الأماكن وقاطنيها بالسُبل التى تُجبر الناس على أن يعتنوا بها: التى تتمثل فى أن سبب «انفتاح» الأقاليم – الشعور بالتشابك والترابط عبر المحلية وعبر الإقليمية – يُعد مُهما، ليس فقط فكريًا، ولكن سياسيا أيضا. كما يجب أن يكون أى شىء آخر يدور حول الجُغرافيا الإقليمية، يهتم بتأثرنا بمعايشنا وحاجات الغُرباء البعيدين عنا.

قراءات مُقترحة:

Barnes and Farish (2006); Paasi (2002); Thrift (1994).

هى سياسة تهتم بالتشكيل الإقليمى (عادة ما هو أقل من القومية) وفاعلية الاقتصاد، والمُجتمع، والثقافة والكيان السياسى، وتهتم كذلك بالتشكيل الاقتصادى، والاجتماعى والثقافى وفاعلية الأقاليم. ولا يُمثل هذان الجانبان للسياسة ثُنائيات: ولكنهما جانبان تأسيسيان مُتبادلان للسياسة الإقليمية. ومع ذلك، وعلى الرغم من أنهما موجودان حاليًا بشكلٍ مُؤثرٍ فى الاستهلال السياسى، والتصميم والتطبيق، فإن دلالتهما النسبية تتفاوت عبر المكان والزمان.

ويتم تعريض الأقاليم - كأهداف للسياسة - للتحولات التى تقودها سياسة المُحاولة، التى تهدف إلى تحسين التنمية غير المُتساوية لأسباب العدالة الاجتماعية، والرفاهية والكفاءة الاقتصادية. وفى حين، انهمكت التركيزات المُعاصرة فى السياسة الإقليمية بشكلٍ مُتزايدٍ فى الاهتمام المُفرد بالنمو الاقتصادى، فإن هذه الدوافع لا يُمكن إنكارها. ونادرًا ما تكون السياسة الإقليمية عبارة عن مُجرد عملية إعادة توزيع. ومالت إلى أن تُصبح تحولية. وبالتالى قد تتضمن، على سبيل المثال، إيجاد عمل للعُمال (المُتعطلين وأصحاب الإنتاجية المُنخفضة) أو تُحاول أن تُعالج التوزيع غير المُتساوى للتسهيلات الثقافية (على سبيل المثال، الأوركسترا السيمفونية، والمعارض الفنية والمسارح) أو تقوم بالتوفير الإقليمى للتسهيلات التعليمية (مثل التخصصات الجامعية، على سبيل المثال). وعادة ما تُستمد هذه

السياسات وتُمول من خارج الإقليم - وفى كثيرٍ من الأحيان بالمُشاركة الإقليمية - عن طريق هيئات الدولة الوطنية أو فوق الوطنية. ويكون ذلك فى شكل سياسات تُحاول أن تُعالج قضايا الرفاهية والعدالة الاجتماعية، والأمر الذى لا مفر منه هنا، هو إعادة التوزيع المالى، ومُحاولة توجيه المسارات والدوائر الجُغرافية للقيمة التى تُعوض الجُغرافيات الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، فنادرًا ما تكون سياسات الاقتصاد الوطني والكُلى إقليمًا مُحايدًا - كما قد يتضح، على سبيل المثال، فى المطالب بـ/ وضد الإنفاق العام فى جنوب شرق إنجلترا، وفى المُناقشات حول الفصل السياسى والمالى للشمال عن الجنوب فى إيطاليا - فى حين أعلنت مجموعة من السياسات (على سبيل المثال، سياسة سوق العمل، وسياسة النقل وسياسات الرفاهية) عن الآثار الإقليمية، وحتى الاصطناعية على مُستوى الأُمة أو الدولة فوق الوطنية.

وبدلًا من ذلك، فقد تلفت السياسة الإقليمية الانتباه للمسئوليات الإقليمية لمُعالجة التنمية غير المُتساوية من خلال التحولات الناجمة عن جانب العرض - بما فى ذلك التدريب والتعليم والإبداع الإقليمى، على سبيل المثال - والمُصَممَة لزيادة الكفاءة، والإنتاجية والديناميكية الاقتصادية. وبالتالى فهى مسئولية الأماكن عن تلك التحولات على العُمال المحليين والشركات - ولو مع بعض الدعم والتشجيع لمُختلف الأنواع. ويُمكن أن تُمهد المسئوليات المحلية من خلال العمليات مُتزايدة

التنافسية للأحداث الكُبرى مثل الألعاب الأوليمبية، للتراخيص لفتح الكازينوهات وتشغيلها، أو للموارد لتمويل التجديد الثقافى، أو تحسين مُؤسسات التعليم العالى، أو للاستثمار فى البنية الأساسية الجديدة والمُحسنة، وذلك لتشجيع القُدرات مثل النقل العام أو دورة لعصر ما بعد الفحم.

ويقع الدور الاقتصادى، والسياسى، والاجتماعى التكوينى المزعوم للأقاليم وراء أدوارها كموضوعات للسياسة. واقتصاديًا، فإن المطالب بأهمية السياق الإقليمى، والتقريب الإقليمى، بتمكين التنمية الكثيفة لمجموعة الترابطات التجارية وغير التجارية والدور البارز للثقة لخفض تكاليف مُعاملات النشاط الاقتصادى، وأيضًا أفكار «الثرثرة» المُعتمدة على الاتصال الشخصى ووجهًا لوجهٍ لتعزيز فاعلية دوائر القيمة، ودمج المدى الواسع للمُؤثرات المحلية – بما فى ذلك المُؤسسات المحلية – تُمَكِن العمليات الديناميكية للتعلم والإبداع، وتكشف أهمية الأقاليم فى تشكيل الدوائر الإنتاجية للقيمة، وبالتالى فى تشكيل الجُغرافيات الاقتصادية (راجع: التجمع. وبالتالى، فالسياسة اعتمدت على فرضية الدلالة النقدية للأقاليم فى تشكيل الجُغرافيات الاقتصادية، وإيجاد فرص للوجود لزيادة الإقليمية القائمة على عمليات النمو الاقتصادى.

ومع ذلك، ففى حين تكون تأثيرات البيئة المُحيطة مُهمة تكوينيًا مما لا شك فيه، فمن السهل أن تُقلل الضروريات النقدية – وبالتالى

تكون تكوينية بشكلٍ مُتعمقٍ - والمادية التى لا مفر منها، وبشكلٍ خاص، الأهداف المادية المُميزة، وديناميكية جُغرافيات الدوائر الرأسمالية للقيمة فى تشكيل الجُغرافيات الاقتصادية الإقليمية. وتُركز تقارير التنمية الإقليمية على جُغرافيات شبكات الإنتاج العالمى الموجودة فى مكانٍ بفعل مُختلف قوى البيئة المُحيطة - بما فى ذلك السياسة الإقليمية - وتبدأ فى السيطرة على الجدلية الجوهرية بين هاتين المجموعتين من القوى (المادية والبيئية المُحيطة) التى تُمثل ثروة اقتصادية للأقاليم.

وسياسيًا، فإن الأفكار التنموية القوية عن الهوية الثقافية والسياسية - كما كُشفت، على سبيل المثال فى علاقات النزاع بين مقدونيا والمُقاطعات اليونانية لمقدونيا، أو فى مطالب الباسك وكتالونيا بالاستقلال فى إسبانيا، وفى بريتانى أو كورسيكا فى فرنسا وشياباس فى المكسيك - تُشير مرة ثانية إلى الهوية التكوينية للأقاليم كموضوعات للسياسة الإقليمية فى العلاقات السياسية والثقافية المُتسعة. وقد تكرست السياسة هنا فى المقام الأول لاحتواء التطلعات وتنظيمها. ومع ذلك، فإن جُغرافية المعرفة الإقليمية، والهوية، والهجرة الوافدة، قد تطورت بدرجات مُتفاوتة.

ويُعوق عدد من القضايا الشاملة تصميم السياسة الإقليمية وإنتاجها. أولًا، ما الإقليم؟ هنا يُوجد تناقض فى الأفكار المُتعلقة حسب المناطق المُختلفة. إذ ترى بعض أفكار المناطق الأقاليم فى صورٍ

مُطلقة – مثل الحاويات – أو فى صور نسبية فى البعض الآخر – مثل الحاويات التفاعلية تكوينيًا. ويُناقشُ مُؤيدو وجهة النظر العلاقية الأخيرة، أن الأقاليم مسامية ومفتوحة وسلسة. وأنها تشكلت بفعل علاقات كُل الأنواع العاملة فى عالم مُتعدد السُلمية، الذى يتم فيه تأسيس النطاقات اجتماعيًا، إذا ما دافعت بقوة فى صور سياسية. ومن وجهة النظر هذه، فإن الأقاليم تُعد مُنتجًا للعلاقات الخارجية إلى حدٍ ما (مثل تدفق رأس المال والأفكار) ابتداءً من العلاقات الداخلية (مثل العلاقات بين الناس والطبيعة التى كانت بؤرة الجُغرافيا الإقليمية الكلاسيكية).

وفى الحقيقة، ومع ذلك، تُعد هاتان الفكرتان عن الإقليم جوهريتين بشكلٍ تبادلى. فقد نتجت المناطق ذاتها من تنوع الشبكات، كما تكونُ الخصائص «الداخلية» للمناطق ببساطة مُحصلة للجُغرافيات التاريخية الخاصة بالروابط العلاقية داخل الإقليم وعلى جانبه الآخر. وبهذه الطريقة، تأتى تبعية (لكن ليست حتمية) الزمن والنهج للتحكيم بين المنطقة والعلاقية بصياغة الإقليم. وفى الوقت نفسه، يتم تأسيس المناطق والأقاليم عن طريق ترسيم الحُدود (تشمل فى الغالب علاقات سيادة ودافع قويتين) وعن طريق مراكز العمليات الحسابية المُؤثرة داخل الدولة وورائها (على سبيل المثال، الأكاديمية) التى تبنى تعريفات وتقارير إحصائية عنها. وفى مثل هذه السُبل، يُمكن أن تستحدث الأقاليم بالطريقة نفسها، بحيث يتم بها استحداث الاقتصاديات الوطنية عن طريق التقنيات الخاصة بوصفها وتحليلها.

وبالتالى فالمسألة هى أن من يتحدث عن الإقليم - ومن لديه المقدرة على تحديد الإقليم والسياسة الإقليمية - يُصبح ناقدًا مُهمًا. وبالأخذ فى الاعتبار لمدى الاهتمام الواسع بالإقليم كتعبيرٍ جوهرى للهوية الاجتماعية المُميزة والتكاملية منذ فترة زمنية طويلة، فمن السهل (أو من المُناسب) عند صياغة السياسة أو تقديرها، أن نفترض اتساق الهدف، والتجانس فى الأقاليم التى يكون فيها التنوع والتنافر مُتأصلًا. كما أن الصراعات السياسية الدينية والطبقية على المُستوى الإقليمى، كما فى شمالى أيرلندا أثناء «الاضطرابات»، أو الصراعات الطبقية للمصالح فى شمال شرق إنجلترا، مع الجُغرافيا التاريخية الطويلة للتنمية الاجتماعية القائمة على الانقسامات الطبقية العميقة وطويلة الأمد، تكشف كيف أن تبسيط مثل تلك الافتراضات قد يتم، وبالطبع يأتى التحاور عن الإقليم من خارج الإقليم (على سبيل المثال، من القلاقل القومية أو فوق القومية) على الأقل بقدر ما يأتى من داخل الإقليم. وتُصبح المقدرة - ومن لديه تلك المقدرة - أكثر أهمية فى الأقاليم ذات الطموح الواضح للحُكم الذاتى والاستقلال.

يرتبط بمثل هذه المسائل التى تدور حول تكوين السياسة والسياسة الإقليمية، مُجمل القضايا المُعقدة المُحيطة بأفكار مُمارسة السُلطة والشرعية المُتجددة (أو غير المُتجددة) لها لكى تحكم. وبانتشار الأيلولة «انتقال السُلطة» فى أنحاء العالم، أصبح الإقليم والسياسة الإقليمية مُتورطين بشكلٍ عميقٍ فى ظهور ومُداولة الأنماط مُتعددة المُستوى

للحُكم. ويتضمن ذلك شرعية مُستويات مُختلفة من الحُكومة، وتوزيع الموارد والمسئوليات بينها. وترتبط هذه التغييرات والمُناقشات ارتباطًا وثيقًا بتغيير أفكار الحكومة - بما فى ذلك الانتقال من التمثيل السياسى للأفراد والأماكن، إلى المسئولية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والسياسية لهؤلاء الأفراد ولتلك الأماكن - مثلما يتم فى تلاشى الفروق بين الدولة، والمُجتمع المدنى والاقتصاد وتوحيدها، فى مُحاولة للحفاظ على الشرعية السياسية أمام هذه التغييرات وجُغرافيات العولمة التى تُشكلها. ولكن أبعد من ذلك، فإن قضايا الحُكم تكشف عن أولئك الذين يتحدثون عن الأقاليم، وكيف تأخذ السياسة الإقليمية مكانًا. والقضية هنا هى، تخصصية وتأسيس مبادئ وتحديد الأهداف السياسية، التى تُمكن الإجراءات الحُكومية على الأقاليم، وإمكانية صُعود القُدرة الإبداعية داخل هذه الأقاليم. ومع ذلك، وتمامًا، فإن هذه القُدرات (أو نقصها) لا تضمن «النجاح» - أيا كان من يُحدده - ولا تقوم بتعزيز الاحتمالات للصور الأكثر مُشاركة فى الديمقراطية. وقد يُعد ذلك صحيحًا بصفةٍ خاصةٍ فى الأقاليم التى تُعانى لفتراتٍ طويلةٍ من الهبوط الاقتصادى وتراجع دوائر القيمة. وبالتالى تُصبح القضية السياسية للعلاقات، وأساليب السُلطة بين الحُكم الإقليمى والقومى وفوق القومى، جوهرية، إذا أمكن مُعالجة مسألة التنمية غير المُتساوية وجهًا لوجهٍ فى صياغة السياسة. ولكن، وبالطبع، لا يعنى ذلك أن السياسات الإقليمية الاقتصادية، على سبيل المثال، ستعتمد على مواصلة العدالة الاجتماعية بدلًا من الكفاءة الاقتصادية.

وتُثير هذه المبادئ والأهداف القضية الرابعة الجامعة المُتعلقة بأهداف السياسة الإقليمية. فعلى سبيل المثال، تم تهيئة السياسات الاقتصادية بدقة وبشكلٍ مُتزايدٍ حول القُدرة التنافسية والإنتاجية، التى تُقاس عن طريق الربحية. ولا يتجاهل ذلك التحديد فقط مجموعة قضايا مثل العمل الذى يحتل مكانًا - ويكون غير مُقاس بشكلٍ كبيرٍ - خلف الاقتصاد الرأسمالى، وكذلك تنوع المبادئ والعلاقات الاجتماعية المُتضَمَنة فى الدوائر المادية والمُؤثرة فى القيمة، بما فى ذلك - ولكن لا يُمكن اختزالها إلى - الاقتصاد الاجتماعى الواقع خارج التيار الرئيسى، وأنه يميل أيضًا إلى المفاهيم الاختزالية للعمليات مثل الابتكار فى شكلٍ مُجردٍ للإسهامات فى الربحية.

وأخيرًا، فهناك أهمية للإقليم مُنذ فترة زمنية طويلة، وهى الإقليم كبؤرة للهويات المُميزة، وحتى للولاءات - وناهيك عن الدور الحاسم للجُغرافيات التاريخية الاقتصادية فى تشكيل الشعور بالانتماء، رغم مُعارضة وصراع الانتماء - التى تتحد فى إشكالية مع مفهوم الإقليم كهوية اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وكهدفٍ مُؤسسٍ للسياسة التى يتم التأكيد فيها على المسئولية الإقليمية تجاه التنمية. وتحت هذه الظروف، التى يُنظر فيها للإقليم كتصورٍ للمعنى والمُمارسة، فإنه يتم تعليق اللوم على الضحية. ومع ذلك، فقد يُواجه هذا الاتجاه من منظور الاقتصاد السياسى الجُغرافى. وتُعد هذه الطريقة فى الفهم قادرة على إدراك، ليس فقط دور الناس فى صُنع جُغرافياتهم

الخاصة بهم (إذا لم يكن من الضرورى تحت الشروط والقيود التى قد نختارها) والقُيود المادية الحقيقية على التنمية الإقليمية (التى تُميز الحُدود الاقتصادية، والسياسية، والثقافية والجُغرافية للمسئوليات الإقليمية لتكوين الجُغرافيات)، ولكن أيضًا الإمكانيات السياسية فى السعى لوضع السياسات القادرة على استدامة الأقاليم المُؤثرة محليًا بشكلٍ مُميزٍ، وأيضًا ماديًا، واجتماعيًا وثقافيًا.

قراءات مُقترحة:

Amin, Massey and Thrift (2003); Coe, Hess, Yeung, Dicken and Henderson (2004); Hudson (2007); Lovering (1999); Macleod and Jones (2007); Regional Studies Association (2007); Rodriguez-Pose and Gill (2004); Scott (1998); Scott and Storper (2003).

علم إقليمى regional science

هو تخصص هجين نشأ فى أوائل خمسينيات القرن العشرين، ويدمج الاقتصاديات الكلاسيكية الجديدة والأساليب الكمية لتحليل القضايا المكانية فى الاقتصاد، والجُغرافيا البشرية، والتخطيط. وقد كان العلم المكانى رؤية لشخص مُفرد، هو الاقتصادى الأمريكى «والتر إيسارد» (-1919) «Walter Isard». وانتقد «إيسارد» بشدة الاقتصاد المكانى الذى وُجد فى النظرية الاقتصادية القياسية، ووفرت إصدارا

بديلًا يعتمد على نظرية التوطن، وقد عُقد أول اجتماع لجمعية العلوم الإقليمية فى ديترويت عام 1954. وجُزئيًا بسبب نشاط «إيسارد» الذى لا يعرف الكلل، وبسبب الصُعود غير المُتوقع للحركة فى فترة النمو الحضرى والإقليمى الأمريكى المُهم، فقد انتشرت العلوم الإقليمية بشكلٍ سريع، وزاد أعضاؤها، واستحدثت أقسام بالجامعات، وظهرت مجلة مثل «إجراءات» «Proceedings» عن جمعية العلوم الإقليمية، وبعد ذلك، مجلة العلوم الإقليمية فى عام 1958، ثم بدأت الفروع الدولية (أوروبا فى عام 1961، وآسيا فى عام 1963) التى اجتذبت اهتمام التخصصات قريبة الصلة. وتُعد الجُغرافيا الاقتصادية أحد هذه التخصصات، فقد كانت برامج الاثنين لفترة فى ستينيات القرن العشرين - السنوات السعيدة للثورة الكمية والعلوم المكانية - مُرتبطة رمزيًا. وبدأت المسارات الانعكاسية فى سبعينيات القرن العشرين، كما أهمل المُناصرون الأوائل للجُغرافيا الاقتصادية العلوم الإقليمية بشكلٍ مُتزايد، ولحق بهم المُمارسون لنقد العلوم المكانية، والتقدم المُلازم للاقتصاد السياسى من خلال التخصص الفرعى وصعود الجُغرافيا الراديكالية المُعترف بها. ومن تسعينيات القرن العشرين، قام المُنافسون لنفس القطاع الفكرى (والاصطناعى) بالتهذيب عن طريق العلوم الإقليمية الصاعدة، مثل الجُغرافيا الاقتصادية الجديدة، وانقلب مُدراء الجامعة بشكلٍ شرسٍ (فقد تم إغلاق قسم العلوم الإقليمية الأصلى لـ «إيسارد» فى عام 1994-5). وانتقلت العلوم الإقليمية فى مُقابل عقدى الفكرية،

وبعد ذلك الاعتداء المُؤسسى، إلى تهميش الجُغرافيا البشرية والعلوم الاجتماعية بشكلٍ عام.

قراءات مُقترحة:

Barnes (2004).

إقليمية regionalism

هو مُصطلح يُشير إلى شكل من أشكال الهوية السياسية والتكامل الاقتصادى دون الوطنى. وقد بُذلت مُحاولات لتوضيح التعريف بهدف تحديد الإقليمية «القديمة» للهوية السياسية التى كانت تبحث عن الحُكم الذاتى، أو الانفصال عن الدولة، وتحديد الإقليمية «الجديدة» للتكامل الاقتصادى على الصعيد دون الوطنى، الذى قد يشمل الوظائف الحُكومية الإدارية (Waitt, 2005). ويُنظر للإقليمية على أنها مركبة تنظيرية ومنهجية لتحليل أشكال الحُكم الجديدة داخل سياقات السياسات الليبرالية الجديدة والمُؤسسات فوق الدولة (O'Loughlin، 1996). وقدم لنا «جونس وماكلود» «Jones and MacLeod» (عام 2004) مزيدًا من التوضيح فى هذا الصدد، فقد مَيَّزَ بين الأماكن الإقليمية وأماكن الإقليمية. فالأماكن الإقليمية عبارة عن جُغرافيات اقتصادية إقليمية للآثار التقنية غير المُباشرة، والتكتل بين الشركات التى تُنتج تجمعات إقليمية للمُمتلكات

الاقتصادية (راجع: التجمع. أما أماكن الإقليمية فهى «(إعادة) تأكيد المطالب الوطنية والإقليمية بالمواطنة، وصور التمرد للحشد السياسى والتعبير الثقافى، وتكوين ملامح جديدة لحكومة الإقليمية» (Jones and MacLeod, 2004، p. 435).

وكما يُعاد هيكلة الحُكومات تحت ضغوط الليبرالية الجديدة والعولمة، فإن سياسة الإقليمية لا تُميز فى كثير من الأحيان بين السياسات الاقتصادية الإقليمية والهوية السياسية الإقليمية. كما أشار «باسى» «Passi» (عام 2003)، بأن هناك اختلافًا مُهمًا بين هوية الإقليم، أو تصنيف المكان حسب الحُكومة والمُنظمات الأُخرى، والوعى الإقليمى لدى الأفراد، أو درجة وشكل الارتباط الإقليمى السياسى. ويُشير التحديد الحديث «لانتعاش الأقاليم» إلى إنشاء الأماكن الاقتصادية الإقليمية التى تُحاول أن تستولى على الاستثمار العالمى عن طريق الترويج للميزة النسبية الإقليمية والحركات الإقليمية، مثل رابطة الشمال «ليجا نورد» فى إيطاليا، تلك الحركات غير الراضية عن العُضوية فى الدولة الحالية. وقد حذر كل من «جونس وماكلود» (عام 2004) عُلماء الاجتماع وصُناع القرار، من أنه لا تُوجد علاقة بين الأماكن الاقتصادية الإقليمية والهوية السياسية الإقليمية، التى يُمكن أن تُسبب مشاكل للحُكومات، وسياسات الاتحاد الأُوروبى الإقليمية التشجيعية. وعلاوة على ذلك، تُوجد الأماكن الإقليمية وأماكن الإقليمية فى نطاقات مُتنوعة، ويجب أن يُنظر إليها كعملية سياسية تتضمن الصراع والتفاوض، بدلًا من الكيانات الجُغرافية السياسية الثابتة (انظر أيضًا: السياسة الإقليمية).

قراءات مُقترحة:

Allen, Massey and Cochrane (1998): Hönnigh-ausen, Frey, Peacok and Steiner (2005).

regression انحدار

هو علاقة إحصائية بين مُتغير تابع ومُتغير أو أكثر من المُتغيرات المُستقلة. ويأخذ الأسلوب القياسى لتحليل الانحدار اتجاه الخط المُستقيم من خلال نقاط الانتشار (كما هو مُوضح بالشكل التالى)، مع خط وُضع لتقليل مجموعة المسافات التربيعية بينه والنقاط المُفردة. ففى معادلة الانحدار البسيط (أى بمُتغيرٍ مُستقلٍ واحدٍ)،

$$Y = a + b x \pm e,$$

تُشير Y إلى المُتغير التابع (مُوضح على المحور الرأسى)، وX إلى المُتغير المُستقل (مُوضح على المحور الأفقى)، وa إلى مقدار المُعترض أو الثابت (أى قيمة Y عندما تكون قيمة X مُساوية للصفر)، وb هو مُعامل الانحدار (أى انحدار العلاقة، بما فى ذلك التغير فى Y عند تغير كُل وحدة فى X)، وe هو مقدار الخطأ، بما فى ذلك درجة انتشار النقاط حول الخط. وكُلما كان هناك اقتراب شديد لكل نقاط الانتشار من الخط، كان الارتباط أكبر.

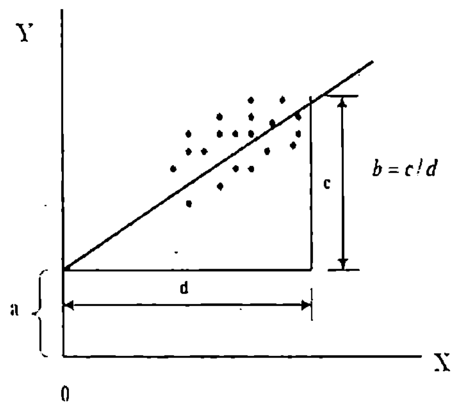
أخذ مُعادلات الانحدار المُتعدد الصورة التى يكون فيها لدى كُل
تغيرات المُستقلة مُعامل انحدار جُزئى مُرتبط

$$Y = a + b_1 X_1 + b_2 X_2 + ... + b_n X_n \pm \epsilon$$

($b_1, b_2..$) بما فى ذلك مقدار التغير فى Y لكُل وحدة تغير فى X المُقابل، بافتراض أنه لا يُوجد تغير فى أى X أُخرى. (انظر : النموذج الخطى العام، والانحدار المُرجح جُغرافيًا، وتماذج دار اللوجيستى، والنمذجة مُتعددة المُستوى).

اءات مُقترحة:

O'Brien (1992).



شكل (23) الانحدار

هى أحد فروع النظرية الاقتصادية السياسية المُعاصرة، المُتأثرة بالماركسية، التى تسعى إلى تفسير نمو الرأسمالية وأزمتها وتحولها، بمرجعية أحوال مُحددة تاريخيًا وجُغرافيًا ومُؤسسيًا. ويُوازن واضعو نظرية التنظيم بين التركيز الماركسى على الهياكل، و«قوانين الحركة» واتجاهات الأزمة الأولية للاقتصاديات الرأسمالية مع تقدير قيمة (أ) البروز المُتغير فى أشكال النمو الاقتصادى عبر الزمان والمكان و(ب) تعقيد القوى المُؤسسية والاجتماعية التى تعمل على تحديد والحفاظ على الأشكال الخاصة للنمو الاقتصادى، وتأجيل الأزمات، عبر فترات وعُقود. وهنا، لا يُشير «التنظيم» ببساطة إلى القوانين والقواعد ولكن، وبعد التنظيم «régulation» الفرنسى، يُشير إلى عمليات التنظيم الاجتماعى.

ويُعد المفهوم المركزى فى نظرية التنظيم هو نظام التراكم، وشكل النمو المُميز تاريخيًا والدائم نسبيًا، القائم على علاقة خاصة للإنتاج والاستهلاك و«نمط التنظيم» الداعم (طاقم الأشكال التنظيمية، والشبكات، والمُؤسسات، والقواعد، والمبادئ، وأنماط الإنتاج، بما فى ذلك الدولة المُميزة رأسماليًا). وقد اُشتهرت نظرية التنظيم فى ثمانينيات القرن العشرين، تالية لأنصار التحليل الإبداعى التنظيمى الفرنسى للفوردية – نظام الإنتاج الشامل والاستهلاك الشامل الذى ساد فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية خلال الفترة المُمتدة

من أربعينيات وحتى مُنتصف سبعينيات القرن العشرين - وواكبت الفوردية نمط «الرفاهية الكينزية» للتنظيم (بما فى ذلك تدخل الدولة-القومية، ونظام العلاقات الصناعية التنسيقى، ونظام إدارة التجارة الدولية والمالية، وسياسات الرفاهية الاجتماعية التوسعية وتعميم مبادئ الاستهلاك الشامل). فقد طُورت فى البداية عن طريق «ميشيل أجليتا» «Michel Aglietta»، ثم أصبحت هذه المُناقشات معروفة جيدًا فى الجُغرافيا من خلال أعمال «ألين ليبيتز» «Alain Lipietz»، و«روبرت بوير» «Robert Boyer»، ومُترجمها البريطانى البارز، «بوب جسوب» «Bob Jessop».

وقد أصبحت مداخل التنظيمية فعالة فى الجُغرافيا فى أواخر ثمانينيات القرن العشرين، حيث تم استدعاء هذه المداخل عند المُناقشات التى تدور حول نقص وإعادة تأسيس الصناعات التحويلية الفوردية (نموذجيًا، إنتاج السيارة) و- بدرجة أكثر إثارة للجدل - صُعود خُلفاء وهميين للفوردية، مثل التخصصية المرنة، والتراكم المرن وما بعد الفوردية (انظر: Scott, 1988a; Tickell and Peck, 1992). وبالنسبة للجزء الأكبر، يُفضل أنصار التنظيمية عدم الاعتقاد نوعًا ما فى مسألة أنصار الفوردية، على الرغم من أن الدليل التجريبى الشامل فى نُظم الإنتاج المرن والأشكال الجديدة للحُكم، ولأن معيار نُظم التراكم يُركز على الإنتاج مُتوسط الأجل، وتداخل هذه التراكيب، تُبرهن فى مُعظم الأحيان من خلال التحليل التاريخى.

وركز العمل اللاحق لإيحاء التنظيمية فى الجُغرافيا على الأشكال البارزة للتنظيم المُؤسسى والحُكم، التى تكون أقل وضوحًا فى الدولة القومية عما كان الوضع عليه فى عصر الفوردية (انظر: MacLeod, 2001)، وذلك بالمُقارنة بالتقليد الاقتصادى للمدرسة الفرنسية الأصلية (انظر: Boyer and Saillard, 2002). وشكلت اهتمامات التنظيم، بدورها، نمو هيكل العمل فى الليبرالية الجديدة، مُثيرة بذلك أسئلة حول شخصية، ومنشأ، والنتائج الاجتماعية، والاقتصادية للأنماط المُوجهة لسُوق التنظيم. وبينما أصبح التقيد الصارم بمبادئ التنظيم نادرًا بدرجة مُتزايدة فى الجُغرافيا الاقتصادية، فإنه يُساعد على تأسيس وجهة نظر محفوظة على نطاقٍ واسع يتم بها تضمين الاقتصاديات اجتماعيًا وتنظيمها مُؤسسيًا، وذلك بدلًا من توجيهها من قِبل بعض «الأيدى الخفية» لقوى السُوق.

قراءات مُقترحة:

Jessop and Sum (2006); Peck (2000).

relational database قاعدة البيانات العلاقية

تسمح قاعدة البيانات العلاقية للجداول بأن تترابط عن طريق استخدام أعمدة بيانات مُشتركة بالجداول التى بها مجموعات من البيانات التى تم تخزينها. فعلى سبيل المثال، إذا كان لدينا جدول

به قائمة بالدول وحجم سُكانها، وجدول ثان به الدول ومساحاتها، ثم يتم ربط أحدهما بالآخر عن طريق اسم الدولة، فإن ذلك يسمح بحساب كثافة السُكان بهذه الدول. وفى نُظم المعلومات الجُغرافية، يكون نموذج البيانات الاتجاهية علاقيًا، فيُخزن خصائص وجُغرافية الأشياء فى جداول مُترابطة: فعلى سبيل المثال، مكان اسمه A (فى الجدول 1) تكون حُدوده I (فى الجدول 2) الذى يضم النُقطة 1 (فى الجدول 3) الذى يكون موقعه (x, y) (فى الجدول 4).

قراءات مُقترحة:

Longley, Goodchild, Maguire and Rhind (2005).

النسبية **relativism**

هى فهم إنتاج المعرفة وتبريرها، كنسبية لمعايير المُجتمع والثقافة التى تنشأ داخلها. وفى التأكيد على التغير الاجتماعى بدلًا من التغير الفردى للأفكار والمُعتقدات، تُعطى النسبية قوة تفسيرية للسياقية التاريخية والجُغرافية، وتقترح ذلك لأن المعرفة تعتمد على السياق، وسوف تكون الحقيقة ذاتها نسبية. وتُعارض النسبية **العالمية**، التى تحتفظ بأن معرفة الحقيقة تتجاوز السياق، وهذا السبب يُمكن أن يقطع اختلاف السياق لكى يحكم حقيقة المعرفة.

واهتمت الجُغرافيا البشرية بكل من النسبية الثقافية والنسبية المعرفية. فبينما تكون الحجج الجُغرافية الصريحة عن النسبية

نادرة، يُشارك المُصطلح إيجابًا وسلبًا فى المُناقشة، فيُشارك كمدخلٍ مُتوافقٍ مع الاهتمامات الجُغرافية طويلة الأمد فى الاختلاف الثقافى، ويُشارك كانتقاد مُوجه لأولئك الذين اعتقدوا أن النسبية تهدم أساسيات البحث الجُغرافى. وتكون النسبية الثقافية واضحة فى البحث الأنثروبولوجى المُهتم بفهم مُعتقدات ومُمارسات المُجتمعات المُختلفة دون تقليصها إلى الجزء المُشترك التفسيرى. وقد حدث نقاش قوى حول الآثار الأخلاقية والسياسية للنسبية الثقافية. فيُجادل «جيرتز» «Geertz» (عام 1984) حول «ضد-النسبية»، مُنتقدًا حجة أن تحدى المعايير العالمية للفهم والرأى الثقافى، يجعلنا غير قادرين على الحصول على التفسير السياسى والأخلاقى للعالم. ويفهم «جيرتز» المُناقشة، بأنها تعبير عن القلق، وهى «بالأحرى عبارة عن تبادلٍ للتحذيرات عن كونها نقاش تحليلى». ونحن نُقدم للاختيار من هذه المخاوف» (Geertz, 1984, p. 265). وترتبط جوانب النسبية الثقافية بالجُغرافيا الثقافية، وترتبط كذلك بالقضايا المعرفية المُهتمة بالسبب، والعقلانية، والعلم. والتفسيرية (Hollis and Lukes, 1982; Bernstein, 1983)، التى تُثار فى كثيرٍ من الأحيان تحت عنوان ما بعد الحداثة. وتُقدم النسبية كدلالة على علم نفس النظرية. وتُقاوم مخاوف النسبية بواسطة برجماتية «ريتشارد رورتى» «Richard Rorty» (عام 1979)، الذى يُشير إلى أن النسبية تُعد مُشكلة فقط بسبب مُفردات التأسيسية) التى تقوم الفلسفة التقليدية من خلالها بشجبها. وبمُفردات مُختلفة، لا تظهر

النسبية كمُشكلة. واُعتبرت هذه الحُجة تملصًا سياسيًا وأخلاقيًا بواسطة أولئك الذين ينتمون لليمين واليسار السياسى، الذين قدموا أنفسهم كمُدافعين عن المعايير التقليدية و/ أو الإبقاء على مواضع الرأى السياسى التقدمى. وتعكس المُناقشات حول ما بعد الحداثة فى الجُغرافيا مثل هذه التوترات والخُصومات.

وقد أفادت النسبية المُناقشات فى تاريخ الجُغرافيا، وجُغرافيات العلم. ويسر لها فهم النسبية، ومداخل النموذج وأبحاث دراسات العلم حتى، العلم كتطبيقٍ عملي اجتماعي: فيُناقش «ليفينجستون» «Livingstone» (عام 1992) آثار حالة المعرفة العلمية والجُغرافية. ويعتقد سميث (2000a) «Smith» فى نتائج جُغرافية الأخلاقيات والجُغرافيات الأخلاقية، التى تُوضح أن النسبية تُعد حافزًا أخلاقيًا وفلسفيًا بتاريخها وجُغرافيتها الخاصة. وسواء أكان ذلك الفهم النسبى للنسبية يُقوى أو يُضعف مكانة النسبية، فإنه يُعد أمرًا آخر. وفى الكثير من جوانب الجُغرافيا البشرية، تم توفير المعانى لمُعالجة أو لتجنب مثل هذه المسائل، عن طريق حجج خاصة بالمعرفة المكانية، التى يُنظر إليها كوسائل للتغلب على مخاطر توأمية شياطين وإغراءات النسبية والعالمية. ويُعد الحل الواضح لمثل هذه المسائل غير مُحتمل: ففى الحقيقة، قد تُشير الحجج الخاصة بالبرجماتية وما بعد الحداثة إلى أن البحث عن الحل يُعد عقيمًا، والرغبة فى الحل مُضللة.

قراءات مُقترحة:

Geertz (1984); Smith (2000a).

أهمية / وثاقة الصلة **relevance**

لقد تم إبداء القلق إزاء أهمية الجُغرافيا مُنذ نشأتها كتخصص، على سبيل المثال، فى الترويج للجُغرافيا كعلم عملي للإمبراطورية. ويُوضح النظر للكيفية التى أصبحت بها الأَهمية كلمة سائدة فى النقاش الجُغرافى فى أوقات مُعينة، كيف يُمكن «للأهمية» هذه أن تتفاعل كعلامة على النزعات التخصصية.

وصاغت الأزمة الاقتصادية، ومُناقشة الموارد البيئية والصراع الدولى، فى أوائل سبعينيات القرن العشرين، جدالا حول هذه الأهمية، وكان ذلك جنبًا إلى جنبٍ مع إدراك أن العلم المكانى أصبح تجريديًا ليكون له نفوذ فى قضايا السياسة العامة (Johnston and Sidaway, 2004, Ch. 9). وفى مُؤتمر معهد الجُغرافيين البريطانيين الذى عُقد عام 1974، أوجز رئيس المعهد «كوبوك» «Coppock»، تأسيسًا على الجُغرافيا التطبيقية المُبكرة، الأهمية المُحتملة للجُغرافيا، فى البرامج الحُكومية والتخطيطية والبيئية (Coppock, 1974). وكان من ضمن الاستجابات أيضًا، سؤال «هارفى» «أى نوع من الجُغرافيا لأى نوع من السياسة العامة؟» والتساؤل حول كيفية أن تعاريف الأهمية قد تشكلت

بواسطة الظروف السياسية والاقتصادية: «فالمُناقشة حول الأهمية فى الجُغرافيا لم تكن حقيقة تدور حول أهمية النشاط البشرى الذى نسمع عنه ولا صله لنا به، ولكن كانت حول أى من أبحاثنا ذات صلة وكيف تم عمل تلك الأبحاث تحت اسم العلم (الذى أُفترض أن يكون حرا أيدولوجيًا، وكانت تمتلك التأثيرات التى ظهرت مُتحيزة نوعًا ما لصالح الوضع الراهن، وفى صالح الطبقة الحاكمة للدولة الاعتبارية» (Harvey, 1974b, p. 23). وفى استكشاف التناقضات بين مطالب السياسة والعلم الإنسانى، سعى «هارفى» إلى فهم جدلي للأهمية: «فالالتزام الأخلاقى للجُغرافى، بوصفه جُغرافياً يُواجه التوتر بين التقليدية الإنسانية وتفشى احتياجات الدولة الاعتبارية مُباشرة، لكى تُثير إدراكنا بالتناقض، ومن ثم معرفة كيفية استغلال هذا التناقض داخل هيكل الدولة الاعتبارية نفسها» (p. 24).

وبرزت الأهمية مرة ثانية كدليلٍ للمُناقشة فى أواخر تسعينيات القرن العشرين، ورُوج لها عن طريق الاهتمام بالتحول الثقافى فى الجُغرافيا، وقد كانت قلقة من أن الجُغرافيا فى فترة الحُكومة الديمقراطية الاجتماعية نظريًا فى المملكة المُتحدة والولايات المُتحدة الأمريكية، تفقد الفرصة السياسية. وعالجت موضوع المجلة الجُغرافية الأسكتلندية عام 1991، الأهمية من حيث المُناقشات التنظيرية الحديثة (Scottish Geographical Journal, 1999)، فيُناقش «ميشيل دير» «Michael Dear» ما بعد الحداثة والأهمية،

كالتزامين مُلائمين وسياسيين، وكتطبيقٍ سياسيٍ، بينما طرحت «سوزان هانسون» «Susan Hanson» الأهمية كمفهومٍ نسوي، يعمل داخل نطاقات مُختلفة وعبرها (انظر: **الجُغرافيات النسويةً**). ومع ذلك، فقد جادلت «مارتين» (2001b) «Martin»، بأن استعمالات مُعينة لمثل هذه النظرية، كانت تُنتج بشكلٍ مُتزايدٍ جُغرافيا ليس لها صلة بالموضوع. ومع عُنصر الغبطة فى تأثير السياسة الواضحة للاقتصاديين، أشارت «مارتين» إلى أن الكثير من **الجُغرافيا الاقتصادية والاجتماعية** المُعاصرة قد امتلكت سياسة قليلة وأهمية اجتماعية، ويرجع ذلك جُزئيًا إلى التحول الثقافى. وقدمت «مارتين» إدراكا مُعينا لأهمية، ووصف مُعين، وحتى كاريكاتير، للبحث الثقافى «غير ذى الصلة» والمُتساهل نظريًا. وتم استكشاف المزيد من معانى النقاش بواسطة «استاهيلى وميتشيل» «Staeheli and Mitchell» (عام 2005)، اللذين يُعالجان «سياسة الأهمية»، و«المُمارسات الاجتماعية للأهمية فى هذه الحالة» (p. 357) من خلال المُقابلات مع باحثين للمكان العام وتحليل منشورات جمعية الجُغرافيين الأمريكيين. فيُؤكد نشر مقال «استاهيلى وميتشيل» فى حوليات جمعية الجُغرافيين الأمريكيين، على كيفية أن أهمية المُناقشات شرعت من خلال مُؤسسات تمثيل التخصص.

وقد يكون الجذر من الذرائعية فى الجُغرافيا بدوره، حذرًا من المطالب بالأهمية: فالمُلائمة قد تمر، والالتزامات قد تتضاءل،

والأهمية قد تصبح غير موضوعية. ومن المُهم أن نُقدر المُناقشات التى تدور حول الأهمية، وننتقدها وفقًا لفترة زمنية من حججهم، وأن نتدارس كيف أن العمل الجُغرافى لا يسعى إلى الأثر الحالى الذى، مع ذلك، قد يُنجز أنواعا مُختلفة من التأثير السياسى والثقافى.

قراءات مُقترحة:

Johnston and Sidaway (2004); Staeheli and Mitchell (2005).

ديانة **religion**

هى مدخل للجُغرافيين لدراسة الديانة بعددٍ من السُبل، بداية من فحص الأنماط المكانية التى نشأت بفعل التأثيرات الدينية، إلى انتشار المُعتقدات والهيئات الدينية، ودراسة العلاقة بين الديانة والسُكان، وأثر الديانة على اللاندسكيب واللاندسكيب على الديانة، والإيكولوجيا الدينية، وسياسة، وشاعرية اللاندسكيبات الدينية، والمُجتمع والهوية (Kong, 1990, 2001a).

ويُمكن إرجاع العلاقة بين الديانة والجُغرافيا إلى الجُغرافيين اليونانيين الأوائل، فى اهتماماتهم بالنماذج الكونية التى تعكس منظر العالم الذى تشكل عن طريق الديانة. وكان الاهتمام الرئيس فى القرنين السادس عشر والسابع عشر «بالجُغرافيا الكنائسية»،

وتوقيع الانتشار المكانى للمسيحية فى العالم، المدفوع بالرغبة فى نشر الدين المسيحى. وتطورت «الجُغرافيا التوراتية» أيضًا أثناء هذه الفترة، مُتضمنة مُحاولات لتمييز الأماكن فى الكتاب المُقدس، ولتحديد مواقعها. وفى أواخر القرن السابع عشر، وفى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بصفةٍ خاصةٍ، كان يُنظر للطبيعة على أنها إلهية خلقت رفاهية لكُل الحياة. وقد تبنى العُلماء بانتقادٍ موقف فيزيائى لاهوتى، مُدافعين بذلك عن فكرة، أنه يُوجد فى الطبيعة الحية وفى كُل الأرض، أدلة على حكمة الله. وفى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بعد المُبادرة من جانب «مونتسكيو وفولتير» «Montesquieu and Voltaire»، تمت دراسة تأثير البيئة على الديانة. وتبنى الجُغرافيون مدخلًا حتميًا بدرجةٍ كبيرةٍ، عندما سعوا إلى تفسير الطبيعة الجوهرية للديانات المُختلفة من حيث بيئاتها (انظر: الحتمية البيئية). وقد تغير ذلك فى عشرينيات القرن العشرين، عندما سجلت كتابات «ماكس فيبر» «Max Weber» نُقطة تحول، عن طريق تحويل العقيدة الحتمية البيئية الأولى إلى تركيزٍ على التأثير الدينى على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، والتغير اللاندسكيبى والبيئى. وكذلك، ففى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، ومع الاهتمامات البيئية والقُدرة على التحمل، ركز الاهتمام على جُذور الأزمة البيئية، والمدرسة الفكرية الصاعدة، التى كان التدهور نتيجة للاعتقاد المسيحى بأن الله أعطى البشر السيادة على الأرض.

وكانت جُغرافيات الديانة مُتقطعة فى مُعظم فترات القرن العشرين، وبدون تقدم معرفى رئيسى فى وجهة النظر والنهج، ولكن تم تنشيطها بصفةٍ خاصةٍ بداية من تسعينيات القرن العشرين فصاعدًا. ويصف «كونج» «Kong» (2001a) الهيكل الناشئ للبحث فى هذا التخصص، بأنه مُجددِ بالاهتمام بسياسة وشاعرية المكان المُقدس، والهوية والمُجتمع. ويعترف مثل هذا البحث بأن المكان المُقدس عبارة عن مكانِ للتبارى، كما أن المُقدس يكون مجموعة تبارى. وبالمثل، فالهوية الدينية والمُجتمع مُعرضان للمُفاوضات، المُتَضَمَنَة فى علاقات السُلطة، والهيمنة والمُقاومة. وناقش «كونج» (2001a) جُغرافيى الديانة لكى يُطوروا جُغرافيات «جديدة» للديانة، تُركز على المواضع المُختلفة للمُمارسة الدينية وراء «المُقدس رسميًا» (الكنائس، والمعابد، والمساجد، والبِيَّع وما شابه ذلك)، والجُغرافيات المُختلفة للمُقدس حسيًا، والديانات المُختلفة فى مُختلف السياقات التاريخية وسياقات المكان المُحدد، والنطاقات الجُغرافية المُختلفة للتحليل، وأعراف السُكان وخبرتهم بتأثير المكان الدينى، والهوية والمُجتمع، والجدليات المُختلفة (الاجتماعية-المكانية، والعامة-الخاصة، والسياسية-الشاعرية)، والأخلاقيات المُختلفة.

ومُنذ ذلك الحين، دفعت الهجمات الإرهابية فى الحادى عشر من سبتمبر (انظر: الإرهاب) إلى اهتمام تحليلي جديدٍ بالديانة: وكان ذلك الاهتمام أكثر وُضوحًا لصُعود الإسلام الراديكالى

والإسلام السياسى بلا شك (Watts, 2007) – ومن المُهم فى هذا الصدد أن نُضغى إلى التفسيرات الثقافية لما يُطلق عليه «مامدانى» «Mamdani» (عام 2004) «المُسلم الجيد، والمُسلم السيئ» – ولكن كان ذلك الاهتمام أيضًا لأدوار المسيحية، والهندوسية والصهيونية فى تشكيل استفزازات واستجابات العُنف السياسى (على سبيل المثال: Gregory, 2004b; Oza, 2007، وانظر أيضًا: الحرب المُبررة). ولكن لا يُعد هذا الاهتمام الجديد بالديانة سياسيًا فقط: فقد دفع ما يُسمى «التحول الأخلاقى» فى الجُغرافيا، نحو الاهتمام المُتجدد بالأخلاقيات، ودفع «كلوك» «Cloke» (عام 2002) وآخرين للتفكير فى المكان الروحى داخل الجُغرافيا البشرية، ودفع «بروكتور» «Proctor» (عام 2006) ومُعاونيه إلى اقتراح مُحادثات جديدة بين الجُغرافيين حول الديانة.

قراءات مُقترحة:

Holloway and Valins (2002); Kong (2001).

remote sensing (Rs) **استشعار عن بُعد**

حرفيًا، هو (الدراسة) الاستشعارية لهدف ما، باستخدام أجهزة المُلاحظة التى تكون بعيدة (غير مُلامسة) عن ذلك الهدف. ويتضمن ذلك، المسح الطبى، ولكن الأكثر شيوعًا، أن تكون الأرض هى الهدف، حيث يُستخدم التصوير الجوى وأجهزة الاستشعار المُعتمدة على الأقمار الصناعية فى مُلاحظتها.

ويتمثل أساس الاستشعار عن بُعد، فى أن الأنواع المُختلفة للحياة النباتية، والتضاريس والغطاء الأرضى، يُمكن أن تمتلك علامات طيفية مُميزة، الأمر الذى يعنى أنها تُرسل وتعكس الإشعاع الكهرومغناطيسى بطُرقٍ مُختلفةٍ. وتُعد حقيقة ذلك الأمر واضحة عن طريق مُلاحظة أن ملامح اللاندسكيب تمتلك ألوانا وحرارة مُختلفة. ومع ذلك، فيتضمن الاستشعار عن بُعد الكثير من الأطياف الكهرومغناطيسية، أكثر مما تسمح حواس البشر من وصوله، عن طريق استخدام الكشف بالأشعة تحت الحمراء، والماسحات الحرارية، والرادار والموجات الدقيقة، على سبيل المثال. وقد يكون الاستشعار عن بُعد سلبيًا، كالكشف عن الإشعاع الطبيعى من الهدف، أو يكون فعالًا، كاستهداف الطاقة (مثل نبضات الليزر) إلى الهدف، من جهاز الاستشعار عن بُعد.

وتعود نشأة الاستشعار عن بُعد إلى الفوتوغرافى والمنطادى الفرنسى «جاسبارد-فيليكس تورناشون» «Gaspard-Félix Tournachon»، الذى التقط صورة جوية لباريس عام 1858. وقد تطور الاستشعار عن بُعد خلال حُروب العالم فى القرن العشرين والحرب الباردة (وكانت النُقطة المُتوهجة فى ذلك، عندما تم إسقاط طائرة تجسس جارى باورز «Gary Powers» الأمريكى على الاتحاد السوفييتى عام **1960**) ويُستخدم حاليًا الاستشعار عن بُعد فى التحليل البيئى والمُراقبة، وفى المُراقبة العسكرية أيضًا (انظر: الجغرافيا العسكرية والحرب). وفى جميع الحالات، ومع ذلك، وعلى الرغم من أنه تم استثماره فى النفوذ

العلمى والتقنى، فإن بيانات الاستشعار عن بُعد قد تكون غامضة، وتتطلب تفسيرًا حذرًا.

وتتمثل المُشكلة الأولى، فى أنه بعبور إشارات الاستشعار عن بُعد (على سبيل المثال) غطاء السُحب وإشارات الغُلاف الجوى، فإنها تضعف. وتتمثل المُشكلة الثانية، فى أن الأقمار الصناعية التُجارية تُقدم حاليًا صورًا دقيقة جدًا (بدرجة وضوح 1 – 5 أمتار)، إذا كانت الصور غير مُتوفرة وإذا كان الهدف أقل فى درجة الوضوح مما يُقدمه جهاز الاستشعار، إذن خصائصه الطيفية سوف تختلط مع الأهداف الأُخرى المُحيطة. وتتمثل المُشكلة الثالثة، فى أن الأهداف يُمكن أن تُحجب بواسطة الأهداف الأُخرى التى تُوجد فوقها، على سبيل المثال، الغطاء النباتى الموجود أسفل ظل شجرة.

وفى كثيرٍ من الحالات، قد يكون عُلماء الجُغرافيا البشرية أقل اهتمامًا بالغطاء النباتى فى حد ذاته، وأكثر اهتمامًا باستخدام الأرض، أو المضمون الاجتماعى للأماكن. وتكون العلامة الطيفية نتاجًا مُشتركًا للطبيعة والعلم، فالطريقة التى أُسست بها الأماكن واُستخدمت، تسريت مع التطبيق العملى الاجتماعى والمضمون الاجتماعى. وليس بالضرورة أن تكون العلاقة واحدا إلى واحدٍ بين العلم والعلوم الاجتماعية.

ومع ذلك، فقد استخدم التطور المُثير داخل الاستشعار عن بُعد، أساليب تصنيف الصورة التى تُجسد الفكر الجُغرافى. وتستند

الأساليب المعيارية للتصنيف بصفةٍ عامةٍ على الاحتمالات (وعلى «بيسيان» «Bayesian»، لاسيما المدخل الاحتمالى الأقصى. وإذا كان يُعرف (من الدليل المُباشر) أين تقع الأنواع المُختلفة للغطاء الأرضى فى بعض أجزاء صورة الاستشعار عن بُعد، فإنه من المُمكن استقراء وتحديد العلامات الطيفية للأجزاء الأُخرى من الصورة، بأنها من المُرجح أن تُشير إلى نوع غطاء أرضى واحد غير الأنواع الأُخرى. ويُعد أكثر مدخل جُغرافى مُستخدم فى هذا الصدد أن تُصنف عناصر الصورة «البكسلات» فى سياق ما حولها من «بكسلات» أُخر وأن تستخلص المعلومات عن التكوينات والعلاقات المكانية التى قد تُوضح أكثر حول وظيفة الأرض مما يُوضحه التحليل المكانى لغطاء الأرض وحده. وتتضمن مثل هذه التقنيات قواعد لغوية مكانية (ترتبط بنظرية الرسم البيانى).

قراءات مُقترحة:

Campbell (2002); Hillier and Hanson (1989); Lillesand, Kiefer and Chipman (2003).

rent **ريع**

عُرف الريع رسميا، بأنه أى دفع لعامل إنتاج، بالإضافة إلى ما يكون ضروريا لإبقائه فى استخدامه الحالى. وبينما يُمكن لأى عامل

إنتاج أن يُكدس الريع، فإن ذلك يُعد تحليلًا لعاملٍ واحدٍ فقط - الأرض - الذى يُسيطر على النقاش داخل الجُغرافيا. ويكون ذلك جُزئيًا لأن الدفع للأرض يُعد ريعًا صافيًا (نتيجة للحقيقة بأن الأرض لا تُكلف شيئًا لكى تُنتج، ولكن لا يكون الوضع نفسه فى العوامل الأُخرى)، ويكونَ جُزئيًا لأن الأرض قد تم تحديدها بموقعٍ، وبالتالى تُساعد نفسها على التحليلِ الجُغرافى.

والريع هو سعر الأرض، ولكن تختلف الأراضى حسب الجودة والموقع، حيث يكون لُكل قطعة أرض مُستوى ريع مُختلف. وقد انتشر مدخلان مُختلفان تمامًا لتفسير اختلافات ريع الأرض. فهناك الرؤية التقليدية للاقتصاديات الكلاسيكية الجديدة التى تتعامل مع الأرض كأى سلعة أُخرى، مع مجموعة من الريع حسب قوى العرض والطلب. ويتم تحديد الريع كما يتم فى مزادٍ كبيرٍ، به مُشترون وبائعون منطقيون فى اجتماع أرض لكى يتساوموا حول السعر. وستجلب قطع الأرض ذات الخصائص الأكثر طلبًا، مع توفر العرض، أعلى ريع، فى عملية تحديد استخدام الأرض. وهناك فى المُقابل، الاقتصاديات الماركسية التى تُركز على سُلطة الطبقات الاجتماعية المُختلفة فى تحديد مُستويات الريع. ففى حين تلعب خصائص الأرض دورًا فى تحديد الريع، فدائمًا ما تخضع لمجموعة من العلاقات الاجتماعية الواسعة المُميزة بالرأسمالية حول عدم السُلطة وملكية المورد. وبدون تضمين ذلك السياق الواسع، لن يكتمل تحليل الريع.

وقد أمدنا هذان التقليدان بتحليلاتٍ عن دور الأرض فى الإطارات الجُغرافية الواضحة. ويُعد نموذج «فون تونن» أفضل مما هو معروف فى التقليد الكلاسيكى الجديد (Chisholm, 1979). فإذا افترضنا أنه يتم زراعة محاصيل زراعية على مسافات مُتباينة حول مدينة من المُدن، التى تكون هى السُوق الوحيدة لهذه المحاصيل، فإن ذلك يؤدى إلى عملية مُزايدة تنافسية بين المُزارعين، تنتج عن قطع الأرض القريبة من مركز المدينة، التى يكون ريعها أعلى من قطع الأرض البعيدة من مركز المدينة. وفى هذه الحالة، يتم تفسير النمط المكانى لريع الأراضى عن طريق التوفير فى تكاليف النقل، التى تسمح للمُزارعين القريبين من المدينة بعرض أعلى ريع من المُزارعين البعيدين عن المدينة. وبالتالى يُحدد الريع عن طريق الطلب والعرض على قطع الأراضى المُختلفة حسب الموقع. وقد توسع نموذج «فون تونن» ليفسر الريع داخل المدينة. كما استند مدخل عطاء-الريع لـ «ويليام ألونسو» «William Alonso» (انظر: نموذج ألونسو) إلى تكاليف النقل المُختلفة لرحلة العمل اليومية جنبًا إلى جنبٍ مع الدخول، لكى يُفسر ريع الأراضى الحضرية وأنماط الاستخدام السكنى.

وقد كان المدخل الماركسى للريع أكثر ارتباطًا بكتابات «ديفيد هارفى» «David Harvey» ([1982]1999) و«نيل سميث» «Neil Smith» ([1984]2008). ويستند «هارفى» بصورة مُباشرة على فئات ماركس عن الريع المُطلق والريع الاحتكارى، لكى يُؤكد على دور سُلطة الطبقة

فى تحديد مُستويات الريع. فيستخدم مُلاك الأراضى نفوذهم، إما ليَقصروا الاستثمار على حالة الريع المُطلق، أو ليُقيدوا العرض على الأرض فى حالة الريع الاحتكارى، وذلك لكى يرفعوا الريع، بشكلٍ مُفتعلٍ، فوق المُستويات التى قد يُحققونها بطريقةٍ أُخرى. وطبق «هارفى» فى البداية فكرة الريع الاحتكارى على المدينة، ولكن كان «سميث» هو الذى عمل بشكلٍ منهجيٍ من خلال التحليل الماركسى للريع الحضرى. وكان الأساس عنده، فكرة الفجوة الريعية، التى تُمثل الفرق بين الريع الفعلى المفروض على قطعة أرض معلومة، والريع المُحتمل الذى يُمكن فرضه، إذا ما تمت تنمية هذه القطعة طبقًا لأفضل استخدام. وبالنسبة لـ «سميث»، تُعد الفجوة الريعية نتيجة التنمية غير المُتساوية للرأسمالية. وعندما تكون الفجوة الريعية كبيرة فقط بشكلٍ ملحوظٍ، فإنه سيتم شغلها بمُلاك الأراضى والرأسماليين الداخلين فى عملية إعادة التنمية، والمُنتجين لأقصى ريع مُحتمل. ولا تكون مُستويات الريع نتيجة لقوى السُوق غير المُقيدة، ولكن السُلطة التداولية للطبقات الاجتماعية تتدخل وتُعالج لتحقيق أقصى مكسب.

قراءات مُقترحة:

Sheppard and Barnes (1990).

rent gap فجوة ريعية

هى الفجوة بين الريع الحالى على قطعة أرض («ريع الأرض الرأسمالى») وريعها المُحتمل فى ظل استخدام آخر («ريع الأرض المُحتمل»). وقد ظهر المُصطلح على يد «سميث» (1979c)، وأكد على تدفقات رأس المال فى إنتاج المكان السكنى، وتُعد نظرية الفجوة الريعية عنصرًا حاسمًا فى تحليل الترميم. فتُشير إلى أن تصفية الاستثمارات فى أحياء وسط المدينة، تُخفض من ريع الأرض الرأسمالى. وعندما يكون هذا الريع أقل من ريع الأرض المُحتمل بما فيه الكفاية، فإن فُرص التسويق الريحى عن طريق إعادة الاستثمار، تُؤدى إلى تغيير سكنى. ومع ذلك، فقد اُنتقدت النظرية، لتقليلها من دُور اختيارات المُرممين الفرديين فى تشكيل أحياء وسط المدينة (Hamnett, 1991).

قراءات مُقترحة:

Sheppard and Barnes (1990).

representation تصور

هو مفهوم مُعقد، ليس فقط بسبب خلافاته المُتشابكة مع الفن والأدب، التى تُشير إلى استعماله التقليدى، ولكن أيضًا بسبب تنوع تطبيقاته فى الانتقادات الحديثة، وانتقادات ما بعد الحداثة لنظرية

المعرفة الغربية (انظر: الحداثة، وما بعد الحداثة). وفى ظل ذلك الحد الأدنى، يتم تحديد التصور تقليديًا، كرمز أو صورة، أو كعملية لاستدعاء شيء ما (كائن، حدث، فكرة أو فهم) جلى ومُميز. وقد أدى الجمع بين إنجازات فن عصر النهضة («اكتشاف» فن الرسم المنظورى) ولُغة التنوير (الموضوعية العلمية، والنظام التصنيفى)، إلى «طبيعيةَ» و«واقعية» نظرية التصور عن طريق العلاقة بين ميتافيزيقيين ثابتين مُفترضين: الفنان/والمُشاهد (أو التجربة غير المرئية والمرئية) من جانبٍ، والطبيعة (أو أهداف الواقع الخارجى) من الجانب الآخر.

ومن وجهة النظر هذه، فإن تاريخ التصور هو دراسة الطفرات الثابتة، التى تعكس الزيادة فى تطور التنفيذ الفنى فيما يتعلق بمظاهر تغير العالم. ومع ذلك، فإن موفولوجيا وتعزيز الخبرة التقنية لا تكون بتاريخها: ففى الحقيقة، « التاريخ هو البُعد [ذلك هو فهم التصور] الذى يرفض ذلك تمامًا» (Bryson, 1983). وبالوصول إلى ذلك، يكون التصور مُماثلًا لما يُطلق عليه «إدموند هوسرل» Husserl «Edmund» (1859 - 1938) «السُلوك الطبيعى»، وهو وجهة نظر ذات إخلاص مُتزايد للواقعية «هناك»، بقدر ما تكون عبارة عن مُمارسة علمية وجمالية، تكون مُقدمة معرفية. «إنه هدف العلوم الصادرة من السُلوك الطبيعى لتحقيق معرفة للعالم أكثر شُمولية، وأكثر ثقة، وأكثر مثالية فى كُل الجوانب، من تلك المُقدمة من

خلال المعلومات التى تم التوصل إليها بواسطة الخبرة» (Husserl, in Heath, 1972). وهناك تلميذ «هوسرل»، «مارتين هيدجر» «Martin Heidegger» (1889 -1976)، ولكنه مع ذلك، يُساوى بشكلٍ حاسم بين التصور والعلم/ والمعرفة، ويفترض أن التصور هو المؤسس – والصدع المصيرى – للفلسفة الغربية. ويعتمد نموذج التصور عنده، فيما أطلق عليه «العصر الحديث من صورة العالم»، على إدراك وفهم الحقيقة «كتوافقية» أو «كتطابقية» (Heidegger, 1962 [1927]). وبالتالى لا يفترض التصور أو «طريقة الكشف التقنية En-framing» (ما يكمن وراء التقنية ودونها Ge-stell) فقط أن العالم «الحالى فى مُتناول اليد» «مُتاح vorhanden»، وأنه كائن سيُذعن إلى نظرتنا الغيورة عديمة الرحمة، ولكن يُحوله التصور إلى «احتياطى ثابت» لهيمنتنا التقنيةِ وأدواتنا الاعتيادية. والموقف الذى قد نغفله، مع ذلك، هو أن «العالم لا يكون أبدًا الذى ظل قائمًا قبلنا ويُمكن تصوره» (Heidegger, 1962 [1927]). وبدلاً من ذلك، فإن تجربة «هيدجر» هى أمر من «كشف» المستور، أى الإفصاح عما قد يكون قد أُخفى، بدلاً من التصور الدقيق والمجهول لما قد يبدو.

ولكن إذا كانت تُهمة «هيدجر» للتصور تُشير، إلى نقد ظاهراتى (انظر: **الظاهريات «الفينومينولوجيا»**) فإن تحليلات أُخرى تُصر على الخُصوصية التاريخية للتصور، ونتائجه فى إنتاج المعرفة. أما بالنسبة لـ «ميشيل فوكو» (1926 -1984) «Michel Foucault»، فإن

التصور ليس لديه تاريخ فقط، ولكنه لحظة دقيقة من التشكيل المعرفى تتزامن مع بداية ما يُطلق عليه العصر الكلاسيكى (1600-1800). واتسمت الفترة، قبل نهاية القرن السادس عشر، بنظرية «التشابه» أو «التماثل»، ويُجادل «فوكو» أن الصور والكلمات التى عُدت طلاسم، تُعد قابلة للتفكيك، مثلها مثل الكثير جدًا من «العلامات» التصويرية والأيقونية التى تُجوف الانتماءات الجوهرية إلى أشياءٍ من العالم المُقدر إلهيًا. وكانت النتيجة هى «التلاحم» الجوهرى، و«عدم التمييز بين ما يتم تصوره وما تتم قراءته..... رؤية لفردٍ، وسطح انسيابى غير مُتقطع تتقاطع فيه المُلاحظة واللغة إلى ما لا نهايةٍ» (Foucault, 1977). وللأسباب التى يفشل «فوكو»، لسُوء الحظ أن يُفسرها، يبرز العصر الكلاسيكى عندما يتم تحطيم هذا الاتحاد، بواسطة الوعى المُتنامى للطبيعة الثُنائية للتصور: فهذا بمثابة، حُكم تمييزى للهوية والاختلاف، ووضع الأشياء فى علاقة مُختلفة بعضها عن بعض، كوسائل لوصف الأشياء المُشعبة للعالم الخارجى ومنهجيته. وقد بدأت المعرفة حاليًا تحتل مكانًا جديدًا. فهى مكان فى التصور نفسه، وداخل أدوات لُغته، وأنظمته التصنيفية، وطُرق التسمية والعرض. ويدين التاريخ الطبيعى والتصنيف المُصاحب له أو التنظيم الجدولى للعالم، بنجاحهم تمامًا للتصور. والأهم من ذلك، أن الشىء الوحيد الذى لم يكن، ولا يُمكن أن، يُضم فى داخل ذلك الإطار التصورى، هو صنيع التصور نفسه. ففى الواقع، يُمكن للتصور أن يستدعى سُلطته كمعرفة ناجحة، فقط فى غياب العرض والتسمية ووصف الموضوع.

ومع هذا التحليل، وتخطيط «فوكو» اللاحق عن التحول من المعرفة الكلاسيكية إلى المعرفة الحديثة، التى تُصبح فيها اللغة غير شفافة كإنسان يتم ترتيبه فى وسط المعرفة، فإن المرحلة يتم وضعها لفهم التصور كمُمارسة منطقية، وكنوع من العمل (انظر: **الخطاب**). ومعروف تبادليًا كمدخل اجتماعى بنائى (انظر: **البناء الاجتماعى**) أن وجهة النظر هذه، تُدرك أنه فى حين تمتلك المفاهيم والإشارات بعض الأبعاد المادية (نحن، بعد كُل شيء، نُصدر أصواتًا عندما نتكلم، ونُلون علامات على القُماش، ونُرسل نبضات إلكترونية عندما نلتقط صورة فوتوغرافية رقمية)، معنى تلك الأشياء يعتمد ليس فقط على الجودة البراجماتية، ولكن أيضًا على وظيفتها الرمزية والاجتماعية. وهذا هو السبب الذى جعل «فرديناند دى سوسير» «Ferdinand de Saussure» 1966، يُفضل كلمة «تُعَبِّر» بدلًا من «تصور» لما تفعله الكلمات والمفاهيم: فهى لا تصف واقعًا قبل وجوده، بل تُعين ما يُعد ويتم تقييمه كواقع. ومُتأثرة بعلم لغة «سوسير» وتكراراته فى التقارير المُتنوعة لما بعد البِنيوية، تُعد بنية التصور الآن أول أساس تفسيرى يتخلل عينات النظريات المُعاصرة، بما فى ذلك نظريات الجُغرافيا البشرية. وفى الواقع، قد يقول الواحد منا إن «الجُغرافيا»، من خلال ارتباطها الاشتقاقى «بكتابات الكرة الأرضية»، تعتمد على فكرة «التصور- بالنص» فى جذوره العملية والتنظيرية (Cosgrove and Daniels, 1988; Barnes and Duncan, 1992; Duncan and Ley, 1993; Gregory, 1994).

ومع ذلك، فيُعد قُبول الطبيعة البنيوية للتصور شيئًا واحدا، بينما يُعد فحص التحيز المُتأصل والتقييد فى أى بنية غير التصور شيئًا آخر. وتكون «التصورات» جنبًا إلى جنبٍ مع أسئلة مثل من وماذا (أى ما اللغة، والبلاغة أو الموقف المُؤسسى الذى يتم تضمينه فى عمل التصور)، كما يجب أن يُوجه الاهتمام أيضًا إلى قُيود النموذج التصورى: ليس لما يقوم بإقصائه فقط، ولكن أيضًا لما يدخل فى الوصول إلى مُمارسات الإدراك الحسى لحياتنا الحسية والجسدية. وفى الجُغرافيا البشرية الحديثة، يجتذب الاهتمام بغلق المسافة بين الذات والجسم – المسافة الضمنية بواسطة التصور كتدخل، وكتوضيح أو لغة إشارة مُشتقة – نظرية عدم التصور إلى، كيفية عمل أماكن مُعينة، وخبرات وحالات بصورة مُباشرة على الجسم، مُعالجة بذلك الشُعور المُتنوع، والأحاسيس، وفى الحقيقة رؤى العالم فى شعور الذات المُشتركة معها. وتصنع إعادة التصور هنا، أو القيمة الاستبدالية التى تُشير إليها هذه الإعادة، طريقًا لتقوية التقديم، وللتعجيل بوجود أى إنتاج ثانوى للعالم يُمكن ألا يعطى أى اعتبار (Dewsbury, Wylie, Harrison and Rose, 2002).

قراءات مُقترحة:

Elkins (2002); Evans and Hall (1998); Jay (1993); Mirzoeff (1999).

مُقاومة resistance

هناك معنيان مُختلفان للمُقاومة، فى الجُغرافيا البشرية: الأول هو المُقاومة السياسية، وهو الاستخدام الأكثر شيوعًا، ويُشير إلى مُقاومة الهيمنة أو الاضطهاد، والثانى هو المُقاومة النفسية التى تُشير إلى المُحاولات غير المقصودة للحفاظ على كبت الذكريات المُؤلمة أو الخطيرة (انظر: نظرية التحليل النفسى). ويُناقش «بيل» «Pile» و«كيث» «Keith» (عام 1997)، كيف أن المفهومين يعملان فى علاقة مع بعضهما.

وتُبلور مُناقشات المُقاومة السياسية، الاتجاهات الأساسية فى الجُغرافيا البشرية النقدية. وتمتلك الجُغرافيا الماركسية تقليدًا طويلًا من الدراسة للمُقاومة التجميعيةِ المُنظمة واليومية لاستغلال الطبقة، ولديها نضال ضد الحُكم الأبوى السُلطوى، الذى يتمحور جيدًا فى الجُغرافيات النسوية. وقد أُستكشف الأصل الجُغرافى للفعل السياسى والثقافى فى أبحاث الحركات الاجتماعية، التى سلطت الضوء على: كيفية تأثير خُصوصيات المكان فى صعود الحركات، وخصائصها وإستراتيجيتها (Routledge, 1993)، والمآزق الجُغرافية التى تُواجه الاتحادات العُمالية فى عصر رأس المال العالمى (Herod, 1998، وانظر: جُغرافية العمل) وأهمية الحركات الاجتماعية فى صياغة الجُغرافيات السياسية والاجتماعية (Miller, 2000).

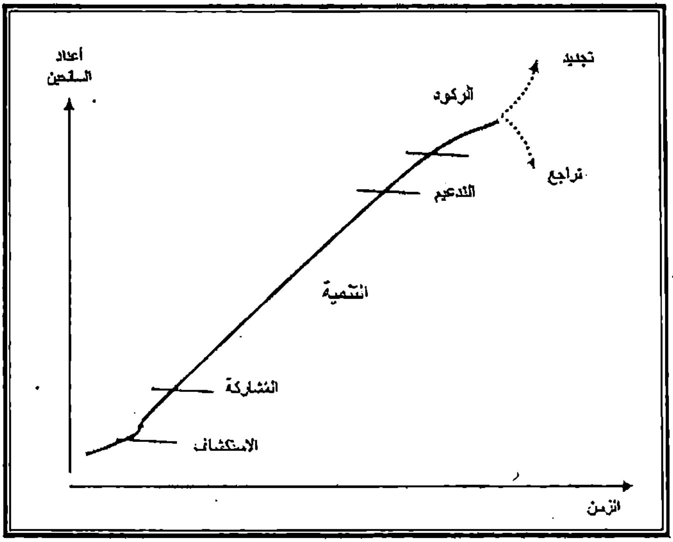
وقد أدى الاهتمام بالسياسة الثقافية ومُواصلة التحول الثقافى، إلى تطورين فى الدراسة الجُغرافية. الأول، أن الإطار التفسيرى

تم توسيعه ليضم المُمارسات اليومية الهائلة الرمزية والمادية، التى نازعت ليس فقط استغلال الطبقة، ولكن أيضًا النوع، والعرقية، والجنسانية، والأشكال (الأُخرى) من الهيمنة والاضطهاد. وكان بحث «أسلحة الضُعفاء» «Weapons of the weak» لـ «جامس سكوت» «James Scott» (عام 1985) هو النص الأساسى الذى حدد فيه التلكؤ، والهروب، والتقييد الزائف، والسرقة، والجهل المُختلق، والحرق، والتخريب، وأكثر من ذلك، كما فى «المُقاومة اليومية». وتطلبت هذه المُمارسات القليل من التنسيق أو التخطيط أو لم تتطلب، للاستفادة من الفهم الضمنى والشبكات الرسمية، وتجنبت المُمارسات تمامًا أى مُواجهة مُباشرة أو رمزية مع السُلطة (1985, p. xvi). ومع ذلك، فعندما يتم تصوير كُل فعل تقريبًا كمُقاومة، فقد تُفقد الاختلافات النقدية بين المُقاومة السياسية الفعالة وغير الفعالة، والالتزامات تجاه التنظيم التجميعى والتنسيق عبر الشبكات المُختلفة من الهيمنة (Pile and Keith, 1997).

والثانى، أنه تم فهم موضوعات المُقاومة، كشيء مُكون لهويتها السياسية فى علاقة مع المحاور المُتعددة للسُلطة، والهياكل المُهيمنة، والخطابات والفاعلين داخل المُجتمع (Castells, 1997). وبالتالى، يُعد تشكيل الهوية مُعقدًا، من حيث تعددية الهويات المُتداولة بواسطة

كُل فرد وهجين من الممارسات والمُقاومة الناتجة (انظر: المكان الثالث، Pile and Keith, 1997). وقد تأثرت الاهتمامات الأخيرة بنص «فوكو» (1990 [1976]) الخاص بما بعد البنيوية، التى ترى أن السُلطة، ما هى إلا كتسللٍ انتشر فى كُل مكان بجميع أنشطة المُجتمع، ويتأصل بشكلٍ عمليٍ فى جميع العلاقات الاجتماعية والسياسية. ويُنظر إلى عمليات السُلطة، والهيمنة والمُقاومة، أنها تخللت تعبيرات المُجتمع والمكان بشكلٍ مُتكاملٍ، مما يُؤدى إلى تشابك مُمارسات المُقاومة والهيمنة، على سبيل المثال، من خلال تكوين هيراركية داخلية، وشل المُعارضة، أو كيف أن القُوى المُختلفة للسيطرة يتم استيعابها وإنتاجها داخل مُمارسات المُقاومة (Sharp et al, 2000).

ومع كثافة عمليات عولمة الليبرالية الجديدة، تتحول حاليًا الاهتمامات بالسُبل التى يكون إنتاج النطاق فيها، هو نفسه مُحصلة للصراع السياسى (Smith, 1993)، إلى أشكال شبكية من السياسة والمُقاومة (Grewal and Kaplan, 1994; Featherstone, 2003, 2005b; Routledge 2003; Massey, 2004). ويتحدى ذلك، الطريقة التى تم بها تنظير المُقاومة فى السابق، من خلال إصدارات مُحددة بفضاء مكانى، كما تكون حاسمة فى الارتباط بالشبكات الديناميكية عبر الوطنية المُقاومة للعولمة (انظر: مُناهضة العولمة، وعبور الحُدود الوطنية).



شكل (24) نموذج دورة حياة المُنتجع (from Butler, 1980)

نموذج دورة حياة المُنتجع resort life-cycle model

ظهر فى الأصل على يد «بوتلر» «Butler» (عام 1980)، ويصف نموذج دورة حياة المُنتجع السياحى، نمطًا حتميًا تقريبًا لتطوره على خمس مراحل: المرحلة الأولى، هى مرحلة الاستكشاف، التى تتسم بأعدادٍ قليلةٍ من السائحين الأثرياء نسبيًا، الذين يبحثون عن مكان الوصول. والمرحلة الثانية، هى مُشاركة رأس المال المحلى والسُكان فى تطوير المُنتجع. والثالثة، هى مرحلة التنمية كتأثيراتٍ للتكتل،

التى تُؤدى إلى زيادة العائدات. وبالتالى، كُلما تتزايد أعداد الزائرين والأعمال التُجارية، اتسع أساس المعرفة والمهارة. وتدل كثرة عدد الزائرين إلى كثرة الاستثمارات والتسهيلات وسُهولة الوصول، التى تجعل مكان الوصول أكثر جذبًا، وهكذا. ويتطور ذلك إلى المرحلة الرابعة، وهى مرحلة التدعيم، حيث تستلزم المُنافسة بين الأعداد المُتزايدة من المُقدمين لكسب أعداد كبيرة من السائحين، مُنتجات رخيصة، التى تمتلك بدورها هوامش مُنخفضة، وبالتالى تُخفض الاستثمار. وقد تُخرب تأثيرات التوسع، الصفات التى تصنع جاذبية المكان. وقد يتعدى المُنتجع إيكولوجيته و«قُدرة تحمله» الاجتماعية، مما يقودنا إلى المرحلة الخامسة، وهى مرحلة الرُكود.

قراءات مُقترحة

Butler (1980); Smith (1992c).

resource **مورد**

هو مُصطلح بسيط بشكلٍ خادع، يُخفى العلاقات السياسية العميقة، التى يَنسب البشر من خلالها القيمة، إلى العالم غير البشرى. ويُعد «المورد» إحدى الفئات الجوهرية للحداثة: مثله مثل «الطبيعة و«الثقافة»، وتكمن جذوره فى ثورة العلاقات الاجتماعية الطبيعية المُرتبطة بصُعود الرأسمالية. وترتبط الفروق والمُفاضلات

المُتمكنة من فئة «الموارد» – على سبيل المثال، والفروق والمُفاضلات بين الأصول المُنتجة والقيِّمَة، و«النفايات» غير المُنتجة – بشكلٍ وثيق، بمفاهيم التنمية وتكوين الدولة، كما تلعب دورًا جوهريًا فى تنظيم المُجتمع المُعاصر. وتُعطى الجمعيات «المُنتجة» التى تلتزم بالمُصطلح، تطبيقًا واسعًا وراء الظاهرات البيئية: فقد وُصفت التقنية، والمهارات والموظفون، على سبيل المثال، كمواردٍ. وتُوضح هذه التطبيقات، كيف أن المُصطلح يستولى على علاقة اجتماعية جوهرية: إسناد القيمة (الاقتصادية) بواسطة المجموعة المُهيمنة، إلى السمات والقُدرات التى تُوفر التشغيل لهذه المجموعة.

وتقليديًا، يُصور «المـُورد» مُنتجات العمليات البيولوجية، والإيكولوجية أو الجُغرافية (المُباراة، والتربة، والخامات المعدنية، والأخشاب، والمياه)، التى تُلبى احتياجات الإنسان (انظر: الموارد الطبيعية). وقد تُواجه نفعية هذه السلع البيئية ومساهمتها فى رفاهية الإنسان بصورةٍ مُباشرةٍ – على سبيل المثال، كالمُدخلات المادية، مثل الغذاء والمسكن اللذين يُمَكنانا من العيش – أو بصورةٍ غير مُباشرة من خلال دورهما فى التبادل. وبالإضافة إلى هذه المُدخلات الإنتاجية الكلاسيكية، فإن مجموعة الموارد تضم أيضًا، مجموعة من خدمات النظام الإيكولوجى، مثل احتباس الكربون، وتخفيف الفيضانات وصيانة التنوع البيولوجى، التى أُدركت حاليًا كنقدٍ، لأداء نُظم دعم حياة الأرض (Costanza et al., 1997).

ويُوفر الكثير من هذه الجوانب، وظائف مُهمة، عن طريق استيعاب النفايات المُنتجة أثناء استخدام السلع البيئية. وهناك أيضًا مجموعة من الطُرق غير الاستخراجية وغير النفعية، التى يُمكن فيها للبيئات الطبيعية أن تقوم بتوفير «الموارد»: مثل، الوسائل الترفيهية، والتقدير الجمالى، والقيمة الأخلاقية والإلهام الروحى المنسوب إلى العالم الطبيعى لمجموعة مُعقدة من نُظم القيمة (انظر: إدارة المورد).

ويشترك البحث فى الموارد مع قضايا، القيمة، والمعرفة، والنُدرة والاستدامة، التى تكون فى صميم الجُغرافية البيئية الحديثة. وقد برزت ثلاثة تفهمات مُتمايزة عن طبيعة الموارد ووظيفتها.

١) الموارد: سواء الطبيعية أو الثقافية. ففى جوهر العمل الجُغرافى حول الموارد، يكون هناك إدراك، بأنها عبارة عن «تقييم ثقافي» للعالم غير البشرى. وقد تمحورت هذه الفكرة، التى يُمكن تتبعها فى كتابات الاقتصاديين السياسيين فى القرن التاسع عشر، مثل «ريكاردو» «Ricardo» و«ميل» «Mill»، بدرجة واضحة حول القول المأثور لـ«زيمرمان» «Zimmerman» (عام 1933) بأن «الموارد لا تكون، بل تُصبح». ففى كتابه «موارد العالم وصناعاته» «World resources and industries»، يُناقش «زيمرمان» ضد النظرة العامية للموارد، «كثبات مادي للطبيعة الفيزيائية»، ويقترح أن «الأشياء المُحايدة» تكتسب حالة المورد، بمُجرد أن يُدرك أنها تمتلك بعض القيمة الوظيفية. وقد أدى البحث بشكلٍ واضحٍ من قِبَل الجُغرافيين، إلى توسيع فئة الموارد بعيدًا

عن التركيز المحدود حول الأرصدة والتدفقات الطبيعية، وجعلوا الموارد وسيطا أو نطاقا حُدوديا بين المُجتمعات والمجموعة الواسعة من المواد المُختلفة، التى تُنتج نُظمًا بيولوجية، وجُغرافية وجوية. وقد نظم «بورتون» «Burton»، و«كاتس» «Kates» و«وايت» «White» (عام 1993) هذه النظرة للموارد، كوسيطٍ بين النُظم البشرية والطبيعية، وأشاروا إلى التماثل بين التقييمات الاجتماعية الإيجابية والسلبية للبيئة («الموارد» مُقابل «المخاطر». وتستجوب الأعمال الحديثة فى علوم الحياة والبايوتكنولوجى لمجموعات «البشرية» و«الطبيعية»، وتُسلط الضوء على الحاجة إلى الأساليب غير المُزدوجة للفكر داخل الجُغرافيا. وبالتالى، أصر الجُغرافيون، بدرجات مُتفاوتة، على أن الموارد عبارة عن أشكال هجينة،«أى «طبيعية-اجتماعية»، التى ليست طبيعية تمامًا ولا اجتماعية تمامًا (Swyngedouw, 1999). وبتحدى التصنيف سواء كطبيعة أو كثقافة، فإن الموارد تُسلط الضوء على قصور (وعدم استقرار) الكثير من الفئات التحليلية، التى يتم تأسيس الجُغرافيا الحديثة عليها (انظر: التهجين).

٢) الموارد كعلاقة؛ حيث تبدأ الأعمال الحديثة من قِبَل الجُغرافيين من افتراضٍ أساسي، بأن الموارد يُمكن أن تُحلل إنتاجيًا بصورة أكبر، كمجموعة من العلاقاتٍ الاجتماعية بين المجموعات (البعيدة فى كثيرٍ من الأحيان)، بدلًا من تحليلها «كأشياء غير مُترابطة». ويُطلق على ذلك، «المدخل العلائقى»، الذى يعمل ضد أدوات الموارد؛ عن طريق

تحويل العدسة التحليلية مرة أُخرى إلى المُجتمع. فماذا عن احتياجات ورغبات المُجتمع، والطريقة التى يتم تنظيم المُجتمع بها، والتى تُحول مُكون العالم غير الإنسانى إلى موردٍ، فى وقتٍ ومكانٍ مُعينين؟

ففى أكثر أُموره عُمومية، يقوم المدخل العلائقى بتغيير طبيعة الموارد: فيلفت الانتباه إلى كيف أن ما يُعد موردًا، يكون على الأقل، قدر مسألة من مسائل الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بقدر ما تكون خصائصه فعلية أو كامنة. وأكثر تحديدًا، فإن التفكير العلائقى يُوفر نقدًا قويًا للفرضيات المُنتشرة، التى نادرًا ما تُعد حالة فيزيائية خارجية، تُحدد حُدود الإمكانية البشرية (Harvey, 1974a). وفى الحقيقة، فإن ادعاءات المالثوسية الجديدة حول نقص الغذاء، والطاقة والمواد الأُخرى (انظر: **نموذج مالتوس**)، تُفكر فى العلاقات الاجتماعية التى تُحدد مُميزات المورد، وكيف يُمكن توسيط طريقة الوصول والتوفير بواسطة الثروة والسُلطة: فببساطة تجعل، الغنى والقوى لا يتعرضان للجوع. وقد يكون هذا الإصرار على محدودية توفر المورد الموجود إلى حدٍ كبيرٍ (إن لم يكن مقصورًا) فى الاقتصاد، عبارة عن تمكينٍ سياسيٍ، كما يُشير ذلك الإصرار إلى كيف أن هذا النقص الواضح، قد يكون حلًا ليس من خلال زيادة العرض، ولكن أيضًا من خلال تغيير الطريقة التى يتم تخصيص الموارد بها داخل المُجتمع، والاستخدامات التى وُضعت، والتوقعات الثقافية حول تكاليف الاستخدام.

٣) المـوارد: تُناضل الأقـوال. فقد لوحظ أن المـوارد مُنذ فترة زمنية طويلة، تُستغل كأهدافٍ للصراع السياسى الجغرافى والمكيدة: كالتحكم فى موارد **المياه والنفط**، على سبيل المثال، التى قد تُؤدى فى أغلب الأحيان إلى ساحاتٍ للقتال فى القرن الحادى والعشرين (Kalre, 2002): وانظر: **سلع الصراع، وحروب المورد**. ومع ذلك، فالكثير من التوترات السياسية المُعاصرة الأكثر حدة المُتعلقة بالموارد، ليست صراعات على فئة ثابتة، وإنما هى تحديد للأراضى «كمواردٍ» مُهددة بالضياع. وبالتالى، فتتدارس الأعمال الحديثة العمليات الثقافية والاقتصادية والسياسية، التى تكون بها الأجزاء غير البشرية للعالم «مُقنعة ومُجبرة»، من خلال الأوضاع التى يكونون فيها فعليًا ذا قيمة بطُرقٍ مُختلفة تمامًا (Tsing, 2004). وبينما يتعرض الشمبانزى (تجريب المُختبر، للمُرتفعات (مواقع طاقة الرياح) والتنوع الزراعى المدارى (التنوع الجينى)، فإنهم يكونون غير مُتجانسين بشكلٍ لافتٍ للنظر، والأمر المُشترك بينهم هو حالتهم كموارد (وتمت الإشارة بين قوسين) ويتحقق ذلك فقط فى مواجهة المُعارضة والمُقاومة. وتُخفى الموضوعية والشمولية الواضحة «لتصور المورد»، خُصوصية وشلل تصوراته البديلة عن العالم غير البشرى. فعلى سبيل المثال، لكى تصف البوكسيت كموردٍ، نُغفل استخدامات الأرض السابقة وملكية الأرض، التى يجب أن تُلغى لإنشاء المناجم ونعرف قيمة مُبادلة الخام (Howitt, 2001b). ولهذا السبب، يُشير عددًا من المُؤلفين إلى «عُنف» تصور المورد، وبالتالى وضع الموارد فى قلب المواجهة بين الجُغرافيا

البشرية وما بعد الكولونيالية (Braun, 1997; Peluso and Watts, 2001).

قراءات مُقترحة:

Bakker and Bridge (2006); Emel, Bridge and Krueger (2002); Rees (1991); Shiva (1992).

اقتصاديات الموارد resource economics

هو فن تطبيقى ومجال للدراسة، يَعتبر الموارد الطبيعية كفئة خاصة من «السلع النادرة»، كما وصفتها الاقتصاديات الكلاسيكية الجديدة، ويسعى ذلك إلى فهم الفرص المُتاحة والقيود على استخدام الأسواق كآلية اجتماعية أولية لصنع قرارات جماعية حول إنتاجها، وتوزيعها واستهلاكها. وعلى الرغم من الاعتراف بأن توفر المورد، يكون محدودًا بالمعنى الفيزيائى المُطلق، فإن الأساس البدهى لاقتصاديات أى مورد، يتمثل فى أن أى مقياس مُعبر لتوفر المورد، يجب أن يُدرك علاقته برأس المال، والعمالة والعلاقات الاجتماعية والمعرفة التقنية، التى قد يُعبر عنها عن طريق الإحالة إلى السعر (Barnett and Morse, 1963). ويتمثل الهدف القياسى من اقتصاديات المورد، فى تحسين تعظيم المنفعة، بأن ننسب الأسعار إلى السلع البيئية والخدمات.

قراءات مُقترحة:

Tietenberg (2005).

resource evaluation **تقييم الموارد**

هو مُكون من مُكونات دورة إدارة المورد، ويتضمن التقييم الفيزيائى، والاقتصادى و/ أو الثقافى للموارد الطبيعية. ويُؤدى التقييم إلى المعرفة حول المورد الذى يتم استخدامه فى صياغة الاستراتجيات المُستقبلية حول استخدامه، وحفظه وإدارته: فقد يُوفر، على سبيل المثال، «خط أساس» ضد ما يحكم مُؤثرات التدخل البشرى، وقد يُحْسَبَ القيم التجارية الكامنة للمورد لمجموعة من الاستخدامات المُحتملة، أو قد يُسْتَخْدَم لإعادة النظر فى آثار استراتيجيات الإدارة وفاعليتها. وعلى الرغم من أنه يُوظف كأداة إدارية من أعلى لأسفل، فإن الاستخدام المُشترك لتقنيات تقييم المورد، يُمكن أن يتحدى فرضيات «الخبراء» حول القيمة، والوظيفة وحالة المورد.

resource management **إدارة الموارد**

هى معارف ومُمارسات مُصاحبة للمُراقبة، والتقييم، وصُنع القرار والتدخل فى البيئات، بهدف ضمان إنتاج هذه البيئات لسلع

وخدمات من القيمة للمُجتمع. وتُباشَر أنشطة إدارة المورد بواسطة مجموعة من الفاعلين والمُؤسسات، مثل مُنظمات القطاع الخاص، والحُكومات الوطنية والمحلية، ومجموعات المُجتمع والأُسر المعيشية. وتُسلط الضوء على دراسات خاصة بـ **الحياة القروية** والإيكولوجيا السياسية، وعلى الزراعة كنشاط «أصلى» لإدارة المورد: فالفلاح هو مُدير الأرض الذى يأخذ قرارات (مُقيدة جدًا) حول المُدخلات والمُخرجات من قطعة الأرض.

واشتقاقيًا، تشتمل «الإدارة» على وظيفتين مُختلفتين: المُدرب أو المُدير (managgiare)، ومُديرة المنزل شديدة الحرص (meanger) Williams, 1983 [1976]). وإدارة المورد هى «علم تطبيقى للإمكانيات» (Hays, 1959): فيتمثل هدف مُدير المورد فى أن يضمن الإنتاج المُنظم للسلع البيئية والخدمات عبر الزمان والمكان. وقد ظهر تصنيف هذه الوظيفة – صُعود إدارة المورد كفرع تخصصي للمعرفة – بداية فى حيازة الأراضى الأوروبية الكبيرة: فعمل «فون تونن» على ريع الأرض فى دولة مُنعزلة (1966 [1826])، على سبيل المثال، تطور من مُجرد الاهتمام بأمثل أنماط استخدام الأرض الزراعية فى مُقاطعة فى بروسيا إلى تحديدها (انظر: **نموذج فون تونن**): وتطور علم إدارة المورد أيضًا، كجزء من مشروع الكولونيالية، كما تصارع الأوروبيون مع الإيكولوجيات المدارية الغريبة، وسعوا إلى تحقيق سيطرتهم وتعظيم إنتاجيات المحاصيل ذات القيمة التُجارية

(Scott، 1998b). وقد سجل صعود إدارة المورد كهدف اجتماعي مُميز، الانفصال التاريخى: وهى النُقطة التى تم اعتبار النُدرة والوفرة عندها كمُحصلة للتنظيم الاجتماعى، ويبدأ المُجتمع فى الإنتاج الفعال («الإدارة» أو «الإشراف») للسلع البيئية والخدمات التى أُخذت رسميًا كمُدخلات «مجانية». وتُعد الجُهود الحديثة لتطوير نُظم إدارة الموارد العالمية - التنوع البيولوجى، والمناخ العالمى والمحيطات - عبارة عن اعتراف صريح بهذا «القصور الإنتاجى للبيئة»، وتكرار للعملية التى حدثت مُبكرًا على المُستوى القومى للكثير من الموارد الإنتاجية مثل الخشب، والتربة، والمياه، والألعاب (على سبيل المثال، حركة الحفظ فى أوائل القرن العشرين بالولايات المُتحدة الأمريكية).

وداخل الجُغرافيا، تم النظر إلى إدارة الموارد كواسطة مُهمة فى تحقيق تكامل الجُغرافيا البشرية والطبيعية (Johnston, 1983). وعلى الرغم من أن برامج الجُغرافيا فى أغلب الأحيان، تُسهم فى تعليم الحفظ وإدارة المورد البيئية، فإن الكثير من الجُغرافيا البشرية الحديثة، تكون نقدية لادعاءات المعرفة، و«النفعية»، والاختزالية، والتقنية المركزية ومُمارسات «دفع السُوق» لإدارة المورد التقليدية (Howitt, 2001b). وتُسلط المُصادمات بين مُديرى المورد والسُكان المحليين، الضُوء على الخُصوصية والعرقية المركزية للتصور البنيوى للمورد، وعلى الطريقة التى تعمل بها إدارة المورد التقليدية على تمكين أولئك الذين يشتركون فى معرفيته، بينما يكون الحرمان

(والتجريد فى أغلب الأحيان) من نصيب أولئك الذين لا يشتركون. وهناك أيضًا مجموعة رائعة من العقلانيات الأُخرى - الجمالية، والروحية، والمُجتمعية - والمعارف البيئية للسُكان المحليين، التى قد تُوفر معايير بديلة وقيم للإدارة. وتسعى الأعمال الحديثة لسد الفجوة بين معارف السُكان المحليين والخبرة، من خلال مجموعة من العمليات مثل، مُشاورات أصحاب المصلحة، وتطور نُظم الإدارة مُتعددة الفاعل (التى تدمج اهتمامات الأطراف الخاصة، والعامة والأطراف الأُخرى) وإدارة المورد الطبيعية القائم على المُجتمع (انظر أيضا: الموارد الطبيعية).

قراءاتِ مُقترحة:

Bakker and Bridge (2006); Howitt (2001b).

حُروب الموارد resource wars

يُطلق ببساطة وبشكلٍ مُتكررٍ على الصراعات الخاصة بالسيطرة على **الموارد الطبيعية**، اسم حُروب المورد. وفى كثيرٍ من فترات القرن العشرين، كانت إمدادات الموارد الخاصة بغذاء وتزويد الدول الصناعية بالوقود، موضوع اهتمام مُخططى الحرب فى كثيرٍ من الدول الإمبريالية. فخلال الحرب الباردة، كانت الاهتمامات الأمريكية بإمدادات المعادن والبترول، جُزءًا من تخطيطها العسكرى.

وقد دعمت الكثير من الأدبيات بالوثائق، العلاقة بين القتال من أجل السيطرة على الموارد والجيوبوليتيكا، برغم إشارتها أيضًا إلى أن الصراعات البسيطة حول الموارد لسببٍ مُباشرٍ للحرب أقل تكرارًا، عن الفرضيات المالثوسية التبسيطية حول النُدرة التى تؤدى إلى صراعٍ مُحتملٍ عادةً (Le Billon, 2004: وراجع، **نموذج مالتوس**. وقد قللَ النمو الحديث للاقتصاد العالمى والقُدرة على تعويض واختراع مواد جديدة فى العمليات الصناعية، الاهتمام **بالحروب** المُحتملة حول العديد من الموارد على النطاق الكبير. ومع ذلك، قد يتحول البترول ليكون استثناءً «لحرب الموارد» التى تُثبت تلك القاعدة.

وقد ربطت الأبحاث فى تسعينيات القرن العشرين تدريجيًا، الموارد بالعُنف المُعاصر فى كثيرٍ من دول نصف الكرة الجنوبى. وأصبح واضحًا أن كثيرًا من الأماكن بالعالم النامى، حيث الحاجة الكبيرة للموارد الطبيعية، ينتشر هناك أيضًا العُنف، والفساد والحُروب الكاملة فى بعض الحالات (Le Billon, 2005). وقد وَثَّقَتْ الأبحاث الآن، كيف أن «بلاء المورد» يُشوه التنمية، بجعل النُخبة السياسية التى تُسيطر على ريع المورد غنية بشكلٍ كبيرٍ، ويعوق عملية الابتكار الاقتصادى المحلى فى كثيرٍ من الأحيان. وتجعل من الواضح أيضًا وجود حوافز كبيرة للقتال من أجل السيطرة على ريع استخلاص **المورد**، الذى يُثير حروبًا أهلية، فى ظل غياب الدولة القوية والبدائل الاقتصادية المُتاحة (Bannon and Collier, 2003).

وعلى النطاق الأكبر، تُعد هذه الأحداث محل اهتمام النقاش العالمى حول الإمدادات بالبترول، وحول الهياكل السياسية المُشوهة جدًا أحيانًا للدول المُصدرة للبترول، وبصفةٍ خاصةٍ فى الشرق الأوسط. ويربط ذلك بصورة مُباشرة، حجج بلاء المورد مع الموضوعات الجيوبوليتيكية التقليدية الخاصة بضمان إمدادات الأسواق البعيدة. وقد تزايد تغلغل القوة العسكرية الأمريكية فى الخليج للسيطرة على تدفق البترول، بعد الثورة الإيرانية بصفةٍ خاصةٍ، وأثناء الحرب بين العراق وإيران فى ثمانينيات القرن العشرين. وزاد ذلك بشكلٍ دراماتيكى نتيجة لغزو العراق فى عام 2003، حيث يتم الربط الآن بصورةٍ مُباشرةٍ بين سياسة الولايات المُتحدة الأمريكية فى الإقليم، التى تفرض تدفق البترول بالقوة، وكُل الأُمور المُحتملة التى ستُؤدى إلى مزيدٍ من الصراعات العنيفة (Klare, 2004).

قراءات مُقترحة:

Klare (2004); Le Billon (2005).

إعادة هيكلة إنتاجية restructuring

هى تغير (تغيرات) فى، و/أو بين، الأجزاء التأسيسية لدورة **الإنتاج الاجتماعى**، المُنبثقة من ديناميكيات الدورة نفسها، أو من التناقضات والأزمات داخلها.

وقد تُمثل هذه التغيرات، استجابة للظروف المُتغيرة المُنتجة، على سبيل المثال، عن طريق ضغط الزمان والمكان، والتغير التقنى، أو عن طريق الصراعات بين العمالة ورأس المال فى مكان العمل، أو التحول خلال الحالات التنافسية المُتوطنة للرأسمالية. ويُولد تأصل العلاقات الاجتماعية التنافسية للرأسمالية، مَيلًا دائمًا للتحول أو إعادة الهيكلة، ولكن جاء المُصطلح ليكون أكثر استعمالًا، مُنذ نهاية الطفرة الطويلة فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين. وبالنسبة للبعض، فإنها عملية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتحول من دورة كوندراتيف إلى أُخرى، أو من نظام تراكم واحد إلى آخر، أو بسُرعة دورة رأس المال وزيادة عولمة الجُغرافية الاقتصادية للعالم.

وعلى هذا النحو، قد يُعتقد أن إعادة الهيكلة مُرادفًا للتنمية (Streeten, 1987)، أو على الأقل مُرادفًا لأشكالٍ مُعينةٍ من التنمية. ولكنها تذهب إلى أبعد من ذلك. فقد أشار «لاورنس هاريس» «Laurence Harris» (1988. p. 10) إلى أنه على الرغم من أنه «ليست هناك طريقة سهلة ملحوظة لتمييز الهيكلية من التغيرات الأُخرى على المُستوى النظرى، فإن بعض الفترات يبدو أنها تشهد تغيرات أكثر وأكبر أهمية من الفترات الأُخرى». وقد حدد أربع فترات فى المملكة المُتحدة مُنذ أوائل القرن التاسع عشر وهى: ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، سبعينيات وثمانينيات

القرن العشرين. ولكن ما يُحدد تلك الفترات كفترات لإعادة الهيكلة؟ فالنظر إليها بوصفها جزءًا من مُكونات مُعينة ومنظومة واسعة للتغيرات (على سبيل المثال، تلك المُحددة بواسطة «هاريس»، 1988، pp. 11 -14)، فإن إعادة الهيكلة لا تتضمن تغيرًا كميًا فقط، ولكن تحولات نوعية واضحة، فى الطرق التى يأخذ بها **الاستهلاك**، والإنتاج **والتبادل** مكانًا وتتصل مع بعضها. وعلاوة على ذلك، وكما تعمل مجموعة التغيرات النوعية الأساسية فى دورة الإنتاج الاجتماعى، فإن إعادة الهيكلة تتضمن بشكلٍ أساسي، تحولات للظروف التى تقوم فيها مثل هذه الدورات بإنتاج وإيجاد ظُروفها للوجود.

وفى نهاية التغير الهيكلى، ومثلما حدث فى تحول حالة المُجتمعات الاشتراكية السابقة فى أواخر ثمانينيات القرن العشرين، فإن العلاقات الاجتماعية، التى يتم من خلالها صياغة ديناميكية واتجاه وطريقة تقييم الإنتاج الاجتماعى، تُعد هى نفسها مُتحولة وتأتى دورة الإنتاج الاجتماعى لتعمل على أُسس مُختلفة تمامًا، غالبًا تكون مُرتبطة بالارتباك الاقتصادى العميق والأمراض الاجتماعية العميقة. وقد لوحظ أوجه التشابه بين «نظام الاقتصاد الروسى» «البريسترويكا» فى الاتحاد السوفيتى السابق وإعادة الهيكلة الرأسمالية وهى:

تكون «البريسترويكا» حتمية، عندما لا تستجيب الظروف الاقتصادية القائمة.....لاحتياجات تنمية المُجتمع والمطالب فى المُستقبل. فعندئذ، يُعد من الضرورى تغيير النظام الاقتصادى،

بتحويله وتجديده من الأساس. وتكون إعادة الهيكلة ضرورية لهذا التحول، ليس للنواحى الفردية والعناصر فقط، ولكن أيضًا للنظام الاقتصادى كلية (Anganbegyan, 1988, p. 6).

وقد افترضت هذه الاستراتيجية للتنمية -المصيرية للاشتراكية السوفيتية- الإسراع (uskorenie)، أى الإسراع فى النمو الاقتصادى، والجلاسنوست (glasnost)، أو الانفتاح، التى يتعين تحقيقها بنشر الديمقراطية والإدارة الذاتية المحلية.

والأكثر أهمية من ذلك، هو الآثار الاجتماعية والسياسية المُستمرة والواسعة الانتشار لإعادة الهيكلة، المدفوعة باستغلال العلاقات الاجتماعية الرأسمالية والمبادئ، وباتجاهات ومعايير التقييم التى تنتقل معهم إلى العالم الثالث، والتى تم توضيحها بشكلٍ دراماتيكى فى التقرير المُثير لـ «ميشيل واتس» «Michael Watts» (عام 1992) عن «الرأسمالية السريعة» واستغلال البترول فى نيجيريا.

وقد تحدث تغيرات أقل دراماتيكية، ولكنها لا تزال عميقة، داخل ديناميكيات الأشكال الخاصة للإنتاج الاجتماعى، مثل الرأسمالية (على سبيل المثال، Harris, 1988). ويُشير «مانويل كاستلز» «Manuel Castells» 1989، pp. 21 -8) إلى أن تحولات مُعينة لنمط الإنتاج الرأسمالى على النطاق العالمى خلال القرن العشرين، كانت هيكلية فى الشكل. وبالتأكيد، تخدم فى تجسيد النقطة، التى تكون إعادة الهيكلية عندها نوعية، وأيضًا كمية مُجردة. وتجدر الإشارة، إلى أن

الكساد الكبير فى أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، وحالة الارتباك التى صاحبت الحرب العالمية الثانية، «قد أثارت عملية إعادة الهيكلة، التى قادت إلى شكلٍ جديدٍ من الرأسمالية، مُختلف جدًا عن نموذج حُرية العمل فى فترة ما قبل الكساد» (p. 21) واعتمد النموذج الجديد على علاقات إعادة الهيكلة بين رأس المال والعمالة، حيث تم تبادل استقرار الإنتاج الرأسمالى، عن طريق الاعتراف بحقوق النقابات، والأُجور المُرتفعة، وتنمية دول **الرفاهة**: نظام «كينيز» والتدخل فى دورات رأس المال التفصيلية على النطاق الوطنى، وإنتاج مجموعة جديدة من المُؤسسات التنظيمية الدولية حول صندوق النقد الدولى، المُكتتب بواسطة سُلطة اقتصاد الولايات المُتحدة الأمريكية.

وقد كانت حُدود هذا النموذج – واضحة، على سبيل المثال، فى تفشى التضخم، وزيادة العائدين إلى العمالة والأزمة المالية للدولة – عبارة عن مُؤثرات تكوينية (لمُحاولة تقييم تفصيلات هذه العمليات التكوينية، انظر، Yergin and Stanislaw, 1998) على إنتاج واستغلال النموذج الهيكلى لدورة رأس المال، التى تتضمن الاستيلاء على الحصة المُتزايدة من الفائض بواسطة رأس المال، القائم حول الزيادات فى الإنتاجية، والتغيرات فى عملية العمل وإعادة هيكلة أسواق العمالة من حيث: تحرير واختزال سُلطة الاتحادات التجارية، والتحول فى دور الدول، من التدخل، إلى تيسيير تراكم رأس المال، والمزيد من

تحرير وانفتاح الأماكن المحلية والقومية أمام العمليات التنافسية العالمية – ليس أقلها من خلال زيادة أهمية الحساسية على الصعيد العالمى والمجالات الفعالة للإنتاج (انظر: **الجُغرافيا الاقتصادية**) التى تعمل من خلال المراكز المالية العالمية.

وقد تتضمن إعادة الهيكلة، واحدًا أو أكثر من عددٍ من التحولات، كما يلى:

- التسوية الهيكلية، التى يُحددها «ستريتن» «Streeten» (1987، p. 1469) بأنها عبارة عن «تهيئة التغيرات المُفاجئة أو الكبيرة، وغير المُتوقعة فى أغلب الأحيان» إلى جُغرافيا اقتصادية. ومع ذلك، فإن هذه التغيرات قد تُفرض عن طريق مُؤسسات قوية مثل البنك الدولى، على سبيل المثال، فى جعل المعونة (AID) مُتوقفة على التغيرات العميقة فى سياسة الاقتصاد الكُلى. وصُممت برامج التسوية الهيكلية لفتح الاقتصاديات المُتخلفة على الجُغرافيا الاقتصادية العالمية، من أجل تعظيم إمكانياتها للتنمية. وقد يُنظر إليها، فى هذا السياق، كأنها وسائل قد تنتشر خلالها العلاقات الاجتماعية الرأسمالية عبر العالم المُتخلف، بالوسائل التى تجعلها مُطمئنة على المُستقبل، بالإصرار مثلًا على:
- التحولات فى أساليب التنسيق والتبادل داخل دوائر الإنتاج الاجتماعى (عن طريق فتح الاقتصاديات لضغط قوى السُوق والمُنافسة الدولية، على سبيل المثال)، بهدف إزالة

حالة الجمود المحلى وتقليل قابلية التعرض لخطر الصدمة، من خلال وسائل مثل، زيادة مُرونة الأسواق، وتوفير البنية التحتية الإنتاجية، وتطوير المُؤسسات المُوجهة إلى الأسواق الخارجية.

- تبديل رأس المال بين أشكال الاستثمار (المُباشر/ وغير المُباشر)، ومجال دورة رأس المال (إعادة الإنتاج/ والإنتاج/ والإنجاز) والقطاع (تخفيض التصنيع، على سبيل المثال).
- التبديل الجُغرافى لرأس المال (هنا/ وهناك/ انظر: التقسيم الدولى الجديد للعمل). وتُؤدى مثل هذه التغيرات إلى آثارٍ جوهريةٍ على التنمية غير المُتساوية عبر الأماكن المُندمجة (والمُعاد اندماجها/ وغير المُندمجة) من دوائر رأس المال (انظر: Allen and Massey, 1988; Allen, Massey, Cochrane et al., 1998).
- وبدقة أكثر، قد يكون لإعادة هيكلة الإنتاج (على سبيل المثال، Graham, Gibson, Horvath and Shakow, 1988) آثار كبيرة تتجاوز الإنتاج نفسه:
- التغيرات فى عملية الإنتاج كأثرٍ لاقتصاديات النطاق، وتركز رأس المال المركزى (انظر: الاقتصاد الماركسى) أو التحول من نظام التراكم إلى نظامٍ آخر (انظر: مدرسة التنظيم).

- التغيرات فى تنظيم الإنتاج على طُول سلسلة الإنتاج (انظر: Dicken, 1998, Ch. 1)،

- التغيرات فى تنظيم الشركات، مثل تلك المُتعلقة بصور التكامل داخل الإنتاج، والتنظيم مُتعدد الشُعب واللامركزية، فى محاولة لتوحيد حجم الشركات، فى حين تعظيم المُبادرة التُجارية داخل التنظيم.

- تطوير المرونة المُكَلَفَة فى الإنتاج المُعتمدة، على سبيل المثال، على اقتصاديات النطاق، أو تطوير المُرونة الزمنية المُعتمدة، على سبيل المثال، على أشكال العرض فى الوقت المُناسب على طول سلسلة الإنتاج.

- إعادة تحديد النشاطات الأساسية للشركة، أى إعادة تحديد نطاق نشاطاتها، مع نتائج عميقة لحجم وحالة قوتها العاملة.

- إعادة وضع الشركة على طُول سلسلة الإنتاج، للتعامل مع وظائف الخدمة النهائية.

- إعادة التشكيل الجُغرافى لإعادة تحديد دور ووظيفة الوحدات الإنتاجية الفردية.

- إعادة الهيكلة التنظيمية، بما فى ذلك إعادة تحديد الحُدود الداخلية والخارجية للشركة.

ويكون لإعادة هيكلة الإنتاج بهذه الطُرق، نتائج على التغيرات فى عملية العمل أو فى أقسام العمالة، أو قد تُباشِر إعادة هيكلة الإنتاج من خلال هذه التغيرات، ولكنها ترتبط بالعمليات الواسعة للتغيير، التى يتم التحاق العمالة داخلها بشكلٍ ضروري، والتى يكون لإعادة الهيكلة عبرها، تأثير مُباشر أقل من التغيرات فى الظروف الحالية للعمل.

وعلى الرغم من أن إعادة الهيكلة، عبارة عن مُصطلح طُبق أساسًا على التحول الاقتصادى، وتم دفعه فى أغلب الأحيان بواسطة قائمة واضحة من أنشطة الشركات الفردية ورءوس الأموال، فإنه لا يُمكن أن يقتصر على المجال الاقتصادى فقط. فيضم، وكذلك يُبنى عليه، الاستجابة فى كُل مكان من المُجتمع. وليست إعادة الهيكلة مُجرد اختزال للديناميكيات الاقتصادية. فهى تتطلب، فى كثيرٍ من الأحيان، دعم و/أو إعادة هيكلة الدولة، كما فى حالة «البريسترويكا»، أو السُوق القائمة على إعادة الهيكلة حول خطابات المدرسة النقدية فى حالات («اقتصاد ريجان») بالولايات المُتحدة الأمريكية، والامتداد الدراماتيكى الأكبر، لـ («اقتصاد تاتشر») بالمملكة المُتحدة أو («اقتصاد روجر») بنيوزيلندا، ويتم دفع إعادة الهيكلة عن طريق التحول فى المُمارسات التنظيمية، التى وُضعت بواسطة الدولة، وبالتالى تُنتج مجموعة من العلاقات والصراعات الأيديولوجية والسياسية (انظر: على سبيل المثال، Walker, 1997).

قراءات مُقترحة:

ALLEN, Massey, Cochrane et al. (1988); Castells (1989, ch. 1); Corbridge (1995, section 5); Walker (1997); Watts (1992/ 6).

retailing **تجارة تجزئة**

هى تسويق السلع على الجمهور وتوزيعها، وعادة ما تعرف جغرافية تجارة التجزئة بأنها دراسة العلاقات المتبادلة بين الأنماط المكانية لمواقع تجارة التجزئة وتنظيمها من ناحية، وجغرافية سلوك المستهلك لتجارة التجزئة من ناحية أخرى. وغالبا ما تقع جغرافية تجارة التجزئة عند ملتقى تخصصات فرعية ذات صلة. تشمل **الجغرافيا الاقتصادية** وجغرافية **الخدمات** و**الجغرافيا الحضرية**.

ويبدو أن العمل فى مجال جغرافية تجارة التجزئة يتبع أحد مسارين عامّين، حيث يعتبر تطبيق المنظور النيوكلاسيكى السائد تاريخيًا أكثر انتشارًا نوعًا ما (انظر: **الاقتصاد الكلاسيكى الجديد**، وقارن العدد الخاص من مجلة جيوجورنال GeoJournal, 45 (4) (1998). ومنذ أواخر الثمانينيات، ظهرت جغرافية تجارة تجزئة «جديدة» واضحة بذاتها، وذلك فى تناقض واضح مع المسار السابق. وقد تأثر هذا المسار مبدئيا بمنظورات **الاقتصاد السياسى**، مما جعله يصبح أكثر

استجابة للحوارات المتطورة داخل **الجغرافيا الثقافية**، (Wrigley and Lowe, 2002).

ويتصف التيار الرئيسى لجغرافية تجارة التجزئة بخصائص عامة. وتسيطر مبادئ الاقتصاد الكلاسيكى الجديد على هذا التيار، مع تركيز كبير على الدور البنيوى لقرارات المستهلك الفرد. ويمكن أن نرى هذا فى التأثير المستمر **لنظرية المكان المركزى** (Parr, 1995)، حيث لعب تنقيحها دورًا مهما فى **الثورة الكمية** فى ستينيات القرن العشرين. ومع وجود ارتباطات قوية بالتسويق (Jones and Simmons, 1993)، تطبق جغرافية تجارة التجزئة مثل هذه الارتباطات أيضا وعادة ما أيضا. وكانت جغرافية تجارة التجزئة تتبنى اتجاهًا مكانيًا محددًا، حيث كان البحث يتم عادة داخل المناطق الحضرية وعلى **المقياس المكانى الإقليمى** أحيانا، وكثيرًا ما يتم تنظير جغرافيات سلوك المستهلك وتنظيم تجارة التجزئة على أنها دالة فى المسافة الحقيقية أو المتصورة (**تلاشى المسافة**).

ولكن هذا المنظور واجه نوعًا من التحدى، وذلك مع تأثير منظور الاقتصاد السياسى والمنظور الثقافى على جغرافية تجارة التجزئة، حيث كانت الرؤى المبدئية مستمدة من المجال التطبيقى **للجغرافيا الصناعية**، التى شهدت استخدام المنظورات الماركسية فى التحليل الاقتصادى المكانى فى الثمانينيات. حيث حاول أحد التحليلات التى أجراها دوكاتل وبلوملى Ducatel and Blomley (1990)، والذى

أدخل الرؤى الماركسية إلى البنية الاقتصادية، إعادة تنظير رأس المال على أساس أنه مكوِّن حيوى فى نظام رأسمالى أوسع، وأنه يتصف بمنطقه الداخلى الخاص به، (انظر: **الجغرافيا الماركسية**).

وبالرغم من تعرض عملية إعادة التنظير هذه للانتقاد (Fine and Leopold, 1993)، فإن الدعوة إلى منظور الاقتصاد السياسى فى رأس مال تجارة التجزئة قد لقيت استجابة، خاصة فى المملكة المتحدة. أما «الجغرافيات الاقتصادية الجديدة لتجارة التجزئة» كما يسميها رجلى ولوفى (Wrigley and Lowe 1996) فقد أولت اهتماما خاصا بظاهرة إعادة تشكيل تجارة التجزئة. ومؤخرًا، استكشف الجغرافيون السلاسل السلعية وعلاقات السلطة بين تجار التجزئة والموردين (Hughes, 2005).

وطوال العقد الماضى تقريبًا، أصبحت «جغرافية تجارة التجزئة الجديدة» أكثر اهتماما بالجغرافيات الثقافية لتجارة التجزئة. وتمشيًا مع الاعتراف العام بأن العمليات الاقتصادية تتأثر بالعوامل الثقافية (انظر: الاقتصاد الثقافى)، أصبح جغرافيو تجارة التجزئة أكثر اهتماما بقضايا **الاستهلاك**. ومع ذلك، لا يعتبر الاستهلاك مجرد تعبير بسيط عن المطالب الاستهلاكية، بل إنه يعتبر موقعًا حيويًا للتعبير عن الهويات المختلفة، وإعادة إنتاجها، والصراع فيما بينها (انظر: **الهوية**). وفى هذا المجال، تتمثل إحدى القضايا فى طريقة تشكيل أدوار النوع فى أماكن تجارة التجزئة. حيث حظيت مواقع

تجارة تجزئة معينة. خاصة المتاجر المتخصصة والمجمعات التجارية. باهتمام خاص (Blomley, 1996). ومع ذلك، نجد أنه من الطريف أن نرى أنواعًا أخرى من أماكن تجارة التجزئة تخضع للبحث، بما فى ذلك بيع مستلزمات السيارات (car-boot Crewe and Geegson, 1998). ويقدم كريويى Crewe (2000, 2001, 2003) مراجعات وتعليقات ممتازة لهذه الأدبيات.

تفسير استدلالي **retroduction**

نمط من الاستدلال (يرتبط بالواقعية بصفة خاصة) تفسر فيه الأحداث بافتراض (ثم تحديد) الآليات التى تحدث من خلالها هذه الأحداث. حيث تحقق هذه الآليات قوى سببية، أى الأسباب المحتملة للأحداث التى يجب تنشيطها (كما فى حالة احتكاك أعواد الثقاب واشتعال النار): ويمكن أن تكون هذه القوى غير منظورة (كما فى الجاذبية) ولذلك يجب الاستدلال على وجودها من تقييم الأحداث المشاهدة.

قراءات مقترحة:

Sayer (1992 [1984]).

مقاربة تراجعية **retrogressive**

مقاربة للعمل على فهم الماضى بدراسة الحاضر، وقد حقق هذا

المصطلح انتشارا واسعا من خلال عمل ماك بلوش Mac Btoch (انظر: مدرسة الحوليات)، الذى أصر على أن تحليل مشاهد الماضي، يتطلب تحليلاً مسبقًا للاندسكيب الحالى، «لأن ذلك فقط هو الذى يقدم الآفاق الشاملة التى يستخيل بدء التحليل بدونها». ومن خلال تشبيه التاريخ بالفيلم، يقول بلوش: إن «الصورة الأخيرة فقط هى التى تظل واضحة تماما»، بحيث إنه «إذا أردنا أن نعيد بناء الملامح الخافتة للآخرين» يجب أولاً أن «نُدير الملف فى الاتجاه المعاكس للاتجاه الذى التقطت منه هذه الصور» (Friedman, 1996).

مقاربة استعادة الأحداث retrospective approach

أسلوب يستخدم فى الأساس فى الجغرافيا التاريخية، وهو يركز على فهم الحاضر، وينظر إلى الماضى بالقدر الذى يساعد على فهمنا للحاضر فقط (قارن: المقاربة التراجعية). حيث ترى هذه المقاربة التى زوج لها كثيرًا روجر ديون (1949) Roger Dion فى دراسته للمشاهد الزراعية الفرنسية، والتى تشبه كثيرا المقاربة التطورية التاريخية فى الجغرافيا الثقافية الألمانية . أن فهم اللاندسكيب الحاضر يفرض مشاكل فى التفسير لا يمكن حلها إلا من خلال بحث استعادة الأحداث للوصول إلى أصولها.

ويفهم هذا المصطلح أيضا على أنه دراسة الماضى من أجل الضوء الذى يلقيه على الحاضر (قارن: المقاربة التراجعية). فهذه المقاربة

تجعل الجغرافيا التاريخية شرطًا مسبقًا للتحليل المعاصر. وكان روجر ديون من أبرز أنصارها (انظر: مدرسة الحوليات) حيث كان يعتقد أن دراسة اللاندسكيب الحالى تفرض مشاكل لا يمكن حلها إلا من خلال البحث عن أصولها، ولكن هذه المقاربة يمكن توسيعها خارج إطار تحليل المشهد، ويلاحظ أنها بصفة عامة تشترك فى الكثير مع التفسيرات «الجينية» أو «التاريخية».

قراءات مقترحة:

Baker (1968).

تحليل التفضيلات المكتشفة revealed preference analysis

أساليب إحصائية، يعتمد العديد منها على القياس متعدد الأبعاد، لاشتقاق مجموعة متكاملة من قواعد اتخاذ القرارات من سلسلة من القرارات الفردية، كما فى حالة اختيار المستهلكين لمراكز التسوق. وتستخدم الاختيارات الفردية بوصفها أمثلة محددة على «السلوك فى المكان» وترتبط بشكل معين (مثل توزيع مراكز التسوق فى مدينة مثلا). وتتمثل القواعد العامة التى لا يقيدها أى ترتيب معين فى «قواعد السلوك المكانى» المكتشفة (Rushton, 1969). وتستخدم دراسات السلوك الأخرى - مثل السلوك الانتخابى مقاربات مماثلة. (انظر أيضا: الجغرافيا السلوكية).

قراءات مقترحة:

Poole (2005).

rhetoric بلاغة خطابية

عادة ما يعرف هذا المصطلح بأنه فن الإقناع والفصاحة، ويمكن فهم تاريخ الفكر الغربى على أنه صراع طويل بين العقل الجاد والبلاغة. فمن ناحية نجد أن التنوير والعقلانية والعلم ينتصرون على الدين والخرافات والسحر. وهناك رواية مضادة ترى فى هذه العملية مجرد إخضاع التعددية الإبداعية الحشوية للعقل المجرد. ويتحول الصراع إلى مجموعة مشتركة من الأزواج المتناقضة: العقل مقابل العاطفة، الحقيقة مقابل الرأى، الحياد مقابل التعصب . أى العقل مقابل البلاغة. ويوضح هذا التناقض مدى اهتمام البلاغة . كأسلوب تقليدى بطرق التأثير على الجماهير من خلال توليفة من كل من العقل والعاطفة. ولذلك فإن الأهمية المعرفية لدراسة البلاغة، لا تكمن فى فضح زيف فكرة الحقيقة تماما. ولكنها تتطلب إعادة التفكير فى أن مهمة المعرفة تتمثل فى أن يقوم المشاهد بتقديم حقيقة خارجية مستقلة بأسلوب شفاف: إذ إن اهتمام البلاغة بالجوانب المشتركة لتحقيق التوافق وإقناع الآخرين يشير إلى التفسير السياقى لتبرير المعرفة والاعتقاد (انظر أيضا: نظرية المعرفة).

أما فى الجغرافيا، فقد أصبحت البلاغة محور الاهتمام فى أعقاب تزايد الاهتمام العام بهذا الموضوع فى الفلسفة، والأنثروبولوجيا، واللغويات، والدراسات الأدبية، والتاريخ (White, 1978; Clifford and Marcus, 1986; Nelson, Megill and McCloskey, 1978). حيث أدى هذا الاهتمام إلى قدر أكبر من الانعكاسية تجاه الاستراتيجيات البلاغية السائدة فى هذا المجال، وكيف أنها تسجل توجهات معينة نحو الجمهور والعامة. ولكن معالجة الجغرافيا للبلاغة كانت تميل إلى النمط العارض المألوف المذكور سلفًا. ويؤكد التراجع الواضح للبلاغة، إلى الاستعارة على ثنائية العالم/الكلمة. ولذلك أصبح الاهتمام بالبلاغة مقصورًا على كشف زيف ادعاءات الحقائق فى المجالات البحثية المختلفة، وذلك كنوع من نقد الأيديولوجية المتجدد. وبناء على هذه النظرة، فإن إعادة اكتشاف البلاغة تساعدنا على رؤية أن كل التقاليد والقواعد عبارة عن مجرد أبنية مؤقتة فى الواقع، وأن إعادة إنتاجها ليست طبيعية ولا معقولة، ولكنها فى الحقيقة مجرد أثر للاستراتيجيات البلاغية التى كانت جزءًا من أجندات سياسية.

وهناك مجالان يمكن أن يكون لدراسة البلاغة فيهما أثر إبداعى على أجندات البحوث فى الجغرافيا البشرية. فأولا، نجد أن التفسير البلاغى الاستجابى للفعل والممارسة والذاتية - الذى طوره شوتر Shotter (1993)، وبناء على تقاليد جلبرت أوستن، وميخائيل باختين،

وكينيث بوركى، وروم هارى، وباول ريكور، وليف فيجوتسكى، ولودفيج فتجنشتاين، وغيرهم. يحتفظ بقدرته على تخليص مفهوم الخطاب من التحليل التمثيلى السائد الذى كان يخضع له فى الجغرافيا، وذلك بإعادته إلى المعنى الكامل «للغة المستخدمة» و«اللغة الموجهة للعمل» (قارن: التمثيل). وهذا بدوره سيكون له مضامين مهمة بالنسبة إلى التحليل المنهجى لكل من البيانات المسجلة والبيانات الشفوية الناتجة عن مجموعات التركيز والمقابلات والمواقف الإثنوجرافية (انظر: الإثنوجرافيا). وثانيا، نجد أن اعتبار البلاغة بمثابة جهد مبذول لتحريك الجماهير والتأثير عليها من خلال أنماط إقناع وإغراء مختلفة، يشير إلى مقاربة بديلة لتحليل المكان العام الذى يستكشف الأنواع المختلفة من «قوة» البلاغة التى تستخدم لإقناع الجمهور (Barnett, 2007).

قراءات مقترحة:

Fish (1995); Smith (1996).

ريزوم (الشبكة الجذرية) rhizome

يشير الريزوم فى علم النبات إلى شبكة السيقان والعقد والجذور التى تنمو تحت الأرض، والتى من خلالها ينتشر النبات أفقيا وتخرج منه براعم جديدة. وكان الاستخدام المجازى لهذا المصطلح يرتبط بفلسفة

جيل ديلوز، وفيليكس جواتارى Gilles Deleuze and Félix Guattari] (1987. ممن رأوا أن الشئ الريزومى يتناقض مع الشئ الشجرى، أو الذى يشبه الشجرة. فعلى عكس التركيبات الشجرية الرأسية والهرمية، تتكون التركيبات الريزومية من شبكات غير هرمية يوجد بداخلها طرق عديدة للانتقال من نقطة لأخرى. وكما يقول ديلوز وجواتارى، فإن الشبكات الريزومية تقاوم وتخرب الأماكن المستقيمة والمنظمة رأسيا، مثل أماكن الدولة (انظر أيضا: **ما بعد البنيوية**).

قراءات مقترحة:

Bonta and Protevi (2004); Marston, Jones and Woodward (2005).

تحليل الإيقاع · **rhythmanalysis**

مصطلح صاغه الماركسى الفرنسى هنرى ليفبفر (Henri Lefebvre (1901 -91) ليصف نمط تحليل يتصف بحساسيته للأبعاد الزمنية، خاصة اللحظات، والدوائر، والرتابة، والتكرار، والاختلاف، (انظر: الزمان). ولم يقتصر اهتمام ليفبفر [1992] Lefebvre 2004) على تحليل الإيقاعات - الجسدية والاجتماعية واليومية والموسمية والقمرية - بل إنه ركز أيضا على التحليل «من خلال» الإيقاع. ففى الحالة الثانية، كان يهتم بصفة

خاصة بالطريقة التى تقوم من خلالها دراسة الإيقاعات بإلقاء الضوء على أعمال **المدينة الحديثة**، **والحياة اليومية**، **والجسد**، والإنتاج الرأسمالى. ويوضح ليفبفر أيضا كيف أنه يجب الجمع بين المكان والزمان، وليس الفصل بينهما، وكيف أن المفهوم غير الخطى للزمان والتاريخ، يمثل توازنًا مهمًا مع إعادة تفكيره الشهير فى **إنتاج الفضاء المكانى**. ويمكن أن يتعارض مفهوم ليفبفر فى تحليل الإيقاع مع صياغة المفاهيم الأكثر ميكانيكية والأكثر حداثة فى جغرافية الزمن عند تورستن هيجرستراند، ولكنه يمكن أيضا أن يكون مرتبطا بصورة مفيدة بتفسير إيرمارث(Ermarth 1992] لأزمة الزمن التمثيلى فى ظل **ما بعد الحداثة** (قارن: **التمثيل**) وحساسيتها الإيقاعية الجوهرية التى تركز على التكرار والذبذبة وليس التتابع الخطى.

قراءات مقترحة:

Lefebvre (2004 [1992]).

ribbon development **نمو حضرى شريطي**

تطور عمرانى يمتد على طول الطرق الرئيسية داخل أو على أطراف أو فيما وراء المناطق الحضرية. وعادة ما يرتبط بالمؤسسات

التجارية الساعية وراء المواقع الرخيصة، والتى يمكن الوصول إليها بسهولة، والتى تكون واضحة تمامًا لأعداد كبيرة من قائدى السيارات العابرة. وربما تتجسد التطورات الشريطية فى «شريط الطريق السريع» الأمريكى التقليدى، حيث غالبا ما لا تزيد التطورات عن صف واحد من المبانى على جانبى الطريق. ويتعرض التطور الشريطى للانتقاد بصورة متزايدة على أساس أنه أحد عناصر الزحف الحضرى المثير للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولذلك يحتفى به البعض باعتباره «أمريكانا» الكلاسيكية، أو العمارة العامية الجديرة بالاهتمام، أو الإعلان المكانى عن قوى السوق.

حقوق rights

الحق عبارة عن سلطة أو امتياز يتمتع به الفرد بصورة عادلة. وغالبا ما تتميز الحقوق عن الواجبات (أى: السلوك المتوقع من الآخرين، بما فى ذلك الدولة) والامتيازات (التى يمكن منحها أو ظلبها). وتتضمن الحقوق وجود التزامات مقابلة على الآخرين بالقيام بفعل شىء ما، أو الامتناع عن فعل شىء ما. إذ إن حقى فى حرية الكلام مثلا يتطلب من الدولة الامتناع عن ضغط حديثى واختصاره. وتحمل الحقوق عدة معان، بناء على السياق الذى تعمل فى إطاره. وهكذا فإن الحقوق الأخلاقية والرسمية/القانونية يمكن أن تختلف.

ويمكن تقسيم الحقوق الرسمية داخل التشريعات الوطنية (قارن: حقوق الإنسان). وتشير «الحقوق المدنية» إلى حقوق الحرية

الشخصية التى يعطيها القانون لكل المواطنين (مثل حقوق الملكية، وحرية الاجتماع، والدين، والتنقل، والحماية من الاعتقال التعسفى). وتتمثل «الحقوق السياسية» فى الحقوق التى تتعلق بتأسيس وإدارة الدولة، مثل حق التصويت. وتتطلب «الحقوق الاجتماعية» حقوق المواطنين فى المنافع الاجتماعية، مثل الصحة أو التعليم: ولا شك فى أن الأولوية السياسية الممنوحة لهذه الحقوق وتشابكاتها، تمثل قضية جوهرية لأى مجتمع سياسى. ويدور الحوار أيضا حول الكيانات التى يجب أن تكون صاحبة حقوق قانونية: فهل يجب أن ينطبق ذلك على الأطفال والحيوانات والمجانين والنظم الإيكولوجية؟

وتعتبر الحقوق أمرًا جوهريا لكل من إدارة الدولة والحياة الاجتماعية، حيث أصبحت سمة معيارية للجهاز المؤسسى للدولة الحديثة. وتحمل الدعاوى الحقوقية قوة خاصة: فعندما نمنح الحقوق لعلاقات اجتماعية معينة، فإننا «ننقلها بعيدًا من مجال المرغوب فحسب، إلى المجال الأساسى أخلاقيا» (Jones, 1995, p. 4). ويرى لاكلاو وموفى Laclau and Mouffe 1985 أن كلمة الحقوق تسمح بإضفاء الطابع السياسى على علاقات السلطة. أى أن ما كان يعتبر خضوعا (اعتبار أن كل شىء كان يبدو طبيعيا وثابتا) يمكن أن يتحول إلى قهر (أى غير عادل وطارئ).

ومع ذلك، يهتم آخرون بالطرق التى يمكن أن تشكل الحقوق من خلالها الذاتية السياسية بأساليب خاصة ومحدودة، وإعادة إنتاج

التصورات الطارئة للعالم الاجتماعى والسياسى. ولهذا السبب يدعى أحد مسارات الدراسات النقدية أنه يجب أن نتشكك فى الاحتمالات التطورية للحقوق. ويعترض آخرون بالقول: إن الحقوق عبارة عن «مؤشرات متلونة وغير حاسمة» (Brown, 1997b, p. 86)، ومن ثم يمكن وضع معانيها المتباينة والمتوسعة للعمل فى مواقع سياسية متنوعة.

ولكن ماذا عن جغرافية الحقوق؟ من الواضح أن المكان يشكل الطرق التى تتحدد وتتصارع وتطبق من خلالها الحقوق (Blomley, 1994; Blomley and Pratt, 2001). وتساعد الحقوق الليبرالية (انظر: الليبرالية) بصفة خاصة على إنتاج أماكن محددة بدقة والعمل فى إطارها. وقد تؤثر طريقة إنتاج هذه «الخريطة الاجتماعية السياسية» (Walzer, 1984, p. 315) فى طرق إنتاج الذاتية، بالإضافة إلى تشكيل الإمكانات السياسية المرتبطة بالحقوق (Marston, 2004b).

وكما يقول برات (Pratt (2004، يمكن استخدام التمثيل المكانى لمنح أو منع الحقوق. إذ إن تمثيل أماكن الجسد، وتقسيم العام والخاص (انظر: المجالات العامة والخاصة)، يمكنهما أن يساعدا على فرض أو إنكار الحقوق. ومع ذلك، يقول برات: إن النشطاء الذين يحاولون تقديم الدعاوى المستندة إلى الحقوق دفاعا عن العمال المحليين الفلبينيين فى كندا، قدموا تمثيلات مكانية أخرى للعمل المنتج. مثل النطاق، وحقوق الإنسان الدولية، و«المكان الخالى» للعالمية الليبرالية.

وفى الحالات المتطرفة، نجد أن المواقع الهامشية والاستبعادية التى تم وضع المجموعات المهمشة فيها، يمكن أن تستخدم أيضا كأماكن لمواجهة وتحد لنظام الحقوق (Chouinard, 2001; Peake and Ray, 2001).

وتأخذ العلاقة بين الحقوق والمكان بعدًا خاصا عندما نأتى إلى المكان العام. فمن الناحية التاريخية، يستند **المكان العام** إلى أشكال خاصة ومترابطة من الاستبعاد المكانى، مع اعتبار أشخاص محددين فقط أصحاب حقوق مناسبين، وذلك بقدر اعتبارهم مواطنين مُشكِّلين بصورة كاملة (انظر: **المواطنة**). ومع ذلك، يقول دون ميتشل Don Mitchell (2003, p. 29): إن المكان العام عبارة عن موقع تحدد من خلال الصراع السياسى، وذلك مع قيام مجموعات خارجية كالنساء والطبقة العاملة والأقليات العرقية بشق طريقهم إلى المكان العام، ويتطلب هذا الصراع بالضرورة بعض الحقوق. وهنا أيضا، نجد أنه يمكن استخدام الحقوق لإنكار المكان العام على سكان معينين، أو استخدامها كأداة لجعل المكان العام، ومن ثم المواطنة، مفتوحًا. وهكذا يقال: إن الحقوق والأماكن ينتجان معا، إذ إن «العمل الاجتماعى يعمل دائما بصورة آنية للتأثير على إنتاج القانون وإنتاج المكان» (Mitchell, 2003a).

ونظرا للتكافؤ السياسى للحقوق وعلاقاتها المكانية، أصبح الجغرافيون مهتمين بالحقوق بدرجة أكبر من مجرد المعنى الوصفى.

إذ إن دعــوة ليفبفـــر (Lefebvre (1996 إلى «حــق المدينة» حظيت بتأييــد أولئك الذين يحاولون تفصيل رؤيـــة معيارية للمكان والعدالة الاجتماعية (Harvey, 2000b). ومع ذلك، يظل الكثير من هذا العمل فى حاجة إلى المزيد من التنظير، على الرغم من أنه قد يكون طريفا بل وحتى مثيرا، لأنه لم ينجح فى الارتباط بالأدبيات النقدية الأوسع وسياساتها وجغرافياتها.

قراءات مقترحة:

Marx (1975); Purcell (2002).

مخاطرة risk

تشير المخاطرة بمعناها التقنى الأول، إلى احتمال وقوع حدث معروف (يمكن أن يكون تكلفة أو منفعة)، وتفترض هذه الاحتمالات أنه يمكن تحديد الأسباب والنتائج، وتصويرها والتنبؤ بها. ويمثل هذا نشاطًا عقليا عميقًا يميز الحداثة والإيمان بالقدرة على السيطرة على الأمور. حيث تتعلق المخاطرة بهذا المعنى بمعرفة العالم، ولذلك فإنها لا تخضع لعدم التأكد أو عدم التحديد. ولكى يمكن حساب هذا الاحتمال، ويجب تحديد المخاطرة أولا (مثل فشل محرك طائرة، ظهور سرطان الرئة، تسرب نفايات مشعة). وكذلك يجب تحديد المسارات المؤدية إلى الحدث، ويجب حساب احتمالات حدوث هذه المسارات

والأحداث. وغالبا ما يتطلب هذا الحساب بعض عناصر المعرفة الفنية، بل إنه يتطلب أيضا فهم العلاقات الاجتماعية والمؤسسية التى تحيط بهذه المخاطرة (مثل قدرة جهة منظمة على التحكم فى مسارات المخاطر المحتملة). ويمكن حساب الاحتمالات فى ظروف معينة من الأحداث السابقة (حيث يمكن حساب فرص حدوث سرطان الرئة بسبب التدخين من بيانات السكان). وفى ظروف أخرى، عندما تكون الأحداث غير شائعة، أو عندما تعنى التقنيات الجديدة عدم وجود أو وجود سوابق قليلة جدا، يصبح تحديد المخاطرة أكثر صعوبة. ولا يقتصر الأمر على صعوبة تخمين الأحداث أو نسبة المخاطر إلى المنافع الظاهرة، بل إن المسارات التى تؤدى إليها قد يستحيل تصورها قبل حدوثها، وقد تكون المؤسسات المسئولة عن تنظيم السلوك غير متوافرة أو خبيرة بصورة كافية. ونظرا للتعقيدات الجغرافية والمادية والاجتماعية التى تكتنف كل شىء، من تناول عقار حتى بناء محطة طاقة نووية، نجد أن القدرة على حساب المخاطرة تصبح أكثر تأثرا بعدم التأكد وعدم التحديد. ومن ثم فإن الإحساس المتزايد بعدم القدرة على حساب المخاطر، يؤدى إلى إحساس آخر أكثر نوعية بالمخاطر. فهنا نجد أن المخاطرة تأخذ معنى أقرب إلى عدم القدرة على السيطرة والخطر. ويظهر هذا بوضوح فى كتاب بك (Beck 1992) «مجتمع المخاطرة Risk society»، وعمل مارى دوجلاس (Douglas, 1992) «أنثروبولوجيا المخاطرة واللوم Anthropology of risk and blame»، حيث أصبحت المخاطرة

قضية خلافية فى المجتمع ككل. إذ إن كل الحسابات أصبحت عرضة لإعادة الحساب، أو لجعلها غير قابلة للحساب، وأصبح الجدل حول المخاطرة أكثر انتشارًا، وذلك مع اختلاف الأفراد والجهات حول تقديرات الآخرين للأحداث والمسارات، والخلاف حول قدرة الجهات المسئولة أو المنظمة على مراقبة التقنيات والعمليات والأسواق بطريقة تقلل المخاطرة (وتعتبر المعارك المستمرة حول الأمان البيئى والبشرى، أو حول الأغذية المعدلة وراثيا، مثالا جيدا على ذلك) (Bingham and Blackmore, 2003). وقد تولى الباحثون الذين استكشفوا آليات علاقات الثقة بين الجهات المسئولة (الخبيرة) والجمهور (العادى) هذا العنصر المؤسسى الأخير فى حوارات المخاطرة بصورة فعالة جدا (Wynne, 1992, 1996). وفى نفس الوقت، وكنتيجة جزئية لحتمية «عدم المعرفة»، دخلت المخاطرة فى اللغة الدارجة على أنها شىء يجب تشجيعه، لأنه لولا تحمل المخاطرة، لما أمكن تحقيق شىء جديد أو مبتكر. ومع ذلك، وكما يقول دوجلاس Duglas (1992) ولوبتون (1999) Lupton، تشير المخاطرة بصورة متزايدة إلى المخاطر، والأخطار والتهديدات والأحداث الطارئة. (انظر أيضا: الأمن الحيوى، والأمن).

قراءات مقترحة:

Bingham and Blackmore (2003); Lupton (1999).

عبارة عن التفسير الذى قدمه عالم الاجتماع الألمانى أولريتش بك Ulrich Beck للمجتمع الحديث المتأخر فى منتصف ثمانينيات القرن العشرين (Beck, 1992)، والذى يركز على التحولات التى حدثت من منتصف إلى أواخر القرن العشرين فى: (أ) وعى الناس وخبرتهم بعدم التأكد وعدم التحديد، (ب) الأسلوب الذى تنتج به المجتمعات الحديثة المتأخرة هذه المخاطر (انظر أيضا: **الحداثة**). ولم يكن مصطلح «مجتمع المخاطرة» لدى بك يهدف إلى الإشارة إلى أن المجتمع أصبح أكثر خطورة، بل كان يشير إلى أن الأسلوب الذى كانت تحدث به الاحتمالات وعدم التأكد، وأسلوب معالجتها، هو الذى تغير. فقد أصبحت الحياة أكثر قابلية للاختلاف، والخلاف. حيث أصبح هناك الكثير من الخيارات التى يجب اتخاذها، والكثير من الموضوعات التى يمكن الاختلاف عليها. ويقدم ماكناغتن ويورى Macnaghten and Urry (1998, p. 254) الملخص التالى لهذه التحولات الاجتماعية:

(1) تزايد الوعى العام بمخاطر الحياة اليومية التى كانت عادية من قبل (مثل المواد الغذائية، والسفر، والحياة العملية، والإنجاب).

(2) كان هناك تزايد فى درجة عدم التأكد التى تحيط بتلك المخاطر.

(3) تزايد إحساس الناس بالاعتماد على المؤسسات والخبرات المسئولة عن إدارة هذه المخاطر والسيطرة عليها.

(4) وفى نفس الوقت، تناقصت درجة ثقة الناس فى قدرة هذه المؤسسات والخبرات على إدارة هذه المخاطر بفعالية.

وقد ظهرت هذه الجوانب التجريبية والفردية لمجتمع المخاطرة . التى اعتمدت على تقليد النظرية النقدية، والتى كان لها الكثير من الجوانب المشتركة مع النظرية البنيوية عند أنطونى جيدنز Anthony Giddens. فى كل من الاجتماع والجغرافيا (Beck, Giddens and Lash, 1994). ومع ذلك، نجد أن ملاءمة هذا التفسير للبيئة والتقنيات الحديثة المتأخرة، هى التى جعلت له أهمية جغرافية (Beck, 1995). ففى الحالة الأولى، نجد أن استخدام بك لمصطلح «التحديث الانعكاسى» يشير إلى مجتمع أكثر وعيا بأوضاعه، وأكثر قدرة على التحكم فى مستقبلياته ونتائجها. ولكن هذا التركيز على القدرات الإدراكية للمجتمعات الإنسانية يقوضه معنى آخر يعطيه بك للتحديث الانعكاسى. حيث تشير الانعكاسية هنا إلى «الانعكاسات» التى تتطلبها الأفعال (Latour, 2003). وهذا يعنى إدراك أن أى فعل يطلق سلسلة من النتائج، والتى يكون بعضها فقط معروفًا، أو يمكن معرفته، قبل الحدث. وبدلا من تحقيق المزيد من السيطرة من خلال زيادة الوعى، يشير مجتمع المخاطرة إلى عالم «نصبح مدركين فيه أن الإدراك لا يعنى السيطرة الكاملة» (Latour,

2003, p. 36). وبهذا المعنى الأخير، يستخدم بك الأمثلة الأصلية البدائية لتقنيات مجتمع المخاطرة، بما فى ذلك الطاقة النووية (حيث كان يكتب عقب كارثة تشيرنوبل مباشرة فى 1986م) والصناعات الكيماوية، ليركز على التحولات فى البحث عن هذه العوائد (حيث تتضمن المخاطر نطاقات أكبر من كل من **المكان والزمان**، وتساهم فى **العولمة**، وتؤثر على الأجيال القادمة) والتشابكات التى توجد فيما بين ما كان يعتبر بمثابة مجالات منفصلة **للعلم** والسياسة. فهنا يمكن لمجتمع المخاطرة التنبؤ مسبقًا بسياسات أكثر تقدمية، قد لا تكمن كثيرًا فى الفردية الحتمية لاختيارات الحياة، ولكنها تولد إحساسا بمجالات الاهتمام العام.

قراءات مقترحة:

Beck (1992).

rouge state **دولة مارقة**

ظهر هذا المصطلح فى الولايات المتحدة فى التسعينيات، ويشير إلى الدولة التى يعتقد أنها تهدد السلام العالمى من خلال انتهاكها للقواعد والأعراف الدولية. وتدعى حكومة الولايات المتحدة أنها تستخدم المعايير الموضوعية التالية لتحديد الدولة المارقة: نظام استبدادى ينتهك **حقوق الإنسان**، ورعاية **الإرهاب**، وتطوير وتجارة

أسلحة الدمار الشامل. ويرى المعارضون أن مصطلح «الدولة المارقة»، مجرد أداة بلاغية تستخدم لتبرير العمل الدبلوماسى والعسكرى ضد الدولة التى تتحدى الأهداف الجيوبوليتيكية للولايات المتحدة (Hoyt, 2000)، بينما يرى آخرون أن كل المعايير الثلاثة للدولة المارقة تنطبق على الماضى القريب والحاضر الخاص بالولايات المتحدة ذاتها.

قراءات مقترحة:

Chomsky (2000); Klare (1995).

جغرافيا الريف **rural geography**

كان البناء الفوقى **للجغرافيا** الأكاديمية الحديثة حضريا بصورة دقيقة - لندن، باريس، برلين، شيكاغو - ولكن أسسها كانت فى الريف. حيث طور بول فيدال دى لا بلاش جغرافيته الإقليمية من خلال الاهتمام الشديد (وإن لم يكن المطلق) بالثقافات القروية فى الريف الفرنسى، بينما ركزت رؤية كارل زاور (ساور) **للجغرافيا الثقافية** على تطور المشاهد الريفية والزراعية فى الأمريكتين. وحتى **نظرية الموقع والعلم المكانى** كانا يتجهان للريف للبحث عن أصولهما: حيث كان نموذج فون تونن von THÜNEN فى استخدام الأراضى الزراعية يعتمد على سجلات مزرعة ريفية، وكانت نظرية المكان المركزى

عند كريستالر تعتمد على العالم المستقر لأماكن الأسواق البافارية الجنوبية، وليس على النمو الصناعى الحضرى المتفجر، وظهرت نظرية الانتشار عند تورستن هيجرستراند نتيجة دراساته للريف السويدى. ولكن التمييز بين المدينة والريف يعتبر أمرًا يتحدد ثقافيًا (William, 1973)، وهناك تقليد مهم فى الجغرافيا التاريخية فى أوروبا وأمريكا الشمالية كان يهتم لفترة طويلة بإعادة تشكيل تحولاتها التاريخية (مثل أعمال «المؤتمر الأوروبى الدائم لدراسة لاندسكيب الريف»، الذى بدأ فى 1957 : انظر: http: //www. pecsrl. org).

ولا يقل عن ذلك أهمية أن التمييز يختلف أيضا بين الأماكن. ففى أوروبا، وخاصة فى بريطانيا، انتعشت جغرافية الريف مؤخرًا استجابة لسلسلة من الاهتمامات السياسية والثقافية، «التهديد الذى يتعرض له الريف» والحياة البرية نتيجة التحضر، والتحول الزراعي، والانتشار العنيف الأعمال التجارية الزراعية (انظر أيضا : الجغرافيا الزراعية)، وظهور الأنماط الجديدة من الترفيه، وظهور «المنازل الثانية» فى الريف، وتغير التركيب الطبقى للمجتمعات الريفية، والطرق التى تتشابك بها كل هذه القضايا فى الحوارات الأوسع الدائرة حول السياسة وإنتاج الطبيعة. وقد واجهت هذه الاستجابات السياسية الفكرية مفهوم الريفية Marsden, Murdoch, Lowe, Munton and Flynn, 1993; Cloke, 2006، وكانت تعتبر الريف بمثابة سلسلة من المركبات الثقافية، وليس مجرد مجموعة من المناطق المحددة

جغرافيا (Murdoch, 2003). وفى أمريكا الشمالية، كانت هناك دراسات مقارنة حساسة تاريخيا للاستغلال والقهر المتجسد فى إنتاج المشاهد الزراعية (Mitchell, 1966) والجغرافيات التخيلية التى تم استئناسها من خلالها، خاصة فى الأدب والفيلم (Henderson, 1999)، بالرغم من أنه ربما يضع القليل من هؤلاء المسئولين أعمالهم في إطار الجغرافيا الريفية المتميزة. وكذلك فإن بعض أشهر الأعمال فى دراسات الإيكولوجيا السياسية والبيئة فى أمريكا - مثل تحليل كوسيك Kosek (2006) لغابات نيومكسيكو، وتقارير ساير (Sayre 2002) عن المزارع فى سوثويست، وتاريخ منطقة إيفرجليدز شبه المدارية (بجنوب ولاية فلوريدا الأمريكية) عند هولاندر (Hollander 2008) - اتخذ الريف بمعناه الواسع مسرحًا لعملياتها.

وبصفة عامة، وجهت المسألة الزراعية التقليدية الاهتمام إلى تمايز المنتجين الريفيين، ومساهمة القطاع الريفى فى التراكم الرأسمالى، وسياسة التمايز الطبقى فى أرياف دول الجنوب. فهنا نلاحظ أن الأدبيات الكثيرة عن القرويين نادرًا ما كانت تحاول تنظير الريفية، ولكنها فضلت بدلًا من ذلك التركيز على التمايز الاجتماعى، وتنظيم العمل، وآليات الأسرة المعيشية (Bassett, 2001; Gidwani, 2008). وكان تحليل ما يسمى التحيز الحضرى (Lipton, 1977) والعلاقات الريفية الحضرية مثمرًا جدًا فى طرح تساؤلات جديدة عن تكوين الأماكن الريفية الحضرية المختلطة المعقدة (McGee, 1991) وعن

السلطة، وسياسات الرعاية والأشكال المتباينة من التراكم عبر المكان (Hart, 2002; Chari, 2004). حيث يذكر تقرير التنمية فى العالم الصادر عن البنك الدولى فى عام 2008، أن «ثلاثة من كل أربعة أشخاص فقراء فى الدول النامية يعيشون فى المناطق الريفية. حوالى 2،1 مليار نسمة يعيشون على أقل من دولارين فى اليوم، وحوالى 880 مليون نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد فى اليوم ويعتمد معظمهم على الزراعة فى حياتهم». ويذكر التقرير أيضا أن الفقر الريفى انخفض خلال العشرين عاما الماضية فى شرق آسيا والمحيط الهادى، وذلك نتيجة تحسن الأوضاع فى الريف وليس الهجرة الخارجة منه، ولكن عدد فقراء الريف استمر فى الزيادة فى جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وتتمثل السمة المميزة للفقر الريفى فى تأثيره على النساء، وتعرض قوة العمل الريفية لتجزئة أسواق العمل، وعدم استمرارية عقود العمل وموسميتها. وفى الحقيقة، كانت إحدى أهم نتائج التقرير تتمثل فى مدى اعتماد السكان الزراعيين على دخول من خارج الزراعة، حيث كان هيكل الاقتصاد الريفى غير الزراعى جوهريًا. وتشمل القضايا التى تشغل جغرافية الريف فى هذه الأقاليم الجفاف، والمجاعة، والتغير المناخى العالمى (Watts, 1983a)، انظر **الاحترار العالمى**)، وإنتاج الغذاء، والوصول إلى المياه، والعوز، وسياسات التنمية، وعنف حروب الموارد، والأشكال الأخرى من الحروب الحديثة المتأخرة، وتنظيم الدولة للهجرة، والحراك السكانى. وتذكرنا هذه القضايا بشدة بأن إنتاج

وتحول الريف لا يقتصر على دول الشمال، وأنه مرتبط بالعولمة فى كل مكان (Woods, 2007; McCarthy, 2008). وبالرغم من التنبؤات بالانهيار الكبير للريفية فى دول الجنوب، وفقدان سكان الريف فى دول الشمال، فإن الريف لا يزال يمثل موقعًا للخلاف السياسى، وذلك بدءًا من الحوار حول السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبى، إلى عودة الاحتجاجات الريفية فى الصين.

قراءات مقترحة:

Cloke, Marsden and Mooney (2006); Murdoch and Marsden (1994).

تخطيط الريف rural planning

عبارة عن محاولة التنظيم والرقابة على توزيع التنمية والموارد عبر المناطق الريفية: حيث تشمل الاهتمامات إدارة تغير استخدام الأرض (انظر **تغير استخدام الأرض وغطاء الأرض**) بالنسبة إلى البيئة المشيدة وبعض جوانب البيئة الطبيعية، بالإضافة إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

ويقوم التخطيط الريفى فى العالم المتقدم بوظيفتين أساسيتين: أولا، التوزيع الإستراتيجى للتنمية من خلال إنتاج أُطر ومبادئ لوزيع الموارد صيانة الموارد والبيئة، وثانيا، السيطرة على تغير ونمو

وتصميم الأشكال المبنية (قارن التقسيم إلى نطاقات). وأحيانًا تظهر توترات فى التخطيط للمناطق الحضرية بين المتطلبات العديدة من الأراضى الريفية، خاصة فى سياق تغير أهمية الزراعة وإنتاج الغذاء. وكذلك فإن الضغوط الناتجة عن التحضر المضاد فى أماكن عديدة من العالم المتقدم، أدى إلى ظهور صراعات داخل التخطيط الريفى بين الرغبة فى الحفاظ على البيئة الطبيعية، وتوفير الإسكان فى أماكن سكنية مرغوبة. وفى بعض المناطق الريفية، حاولت بعض تصميمات استخدام الأرض مثل المتنزهات الوطنية أن تحافظ على السيطرة الدقيقة على تطوير واستخدام الموارد فى البيئات الأكثر قيمة. أما فى الدول النامية، فقد كان التركيز على السيطرة على الموارد بدرجة أقل، وكان ينصب على توليد النمو الاقتصادى فى توزيع الموارد وتنظيم التنمية الزراعية.

وكانت دراسة التخطيط الريفى خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات وصفية وغير نقدية أساسا. ولكن منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضى، تزايد الاهتمام بعلاقات السلطة التى يتم التخطيط داخلها، بما فى ذلك تأثير الطبقة الاجتماعية على تخصيص الموارد والاتجاه الإستراتيجى العام لعملية التخطيط (Cloke and Little, 1990). وكان هناك اهتمام خاص بدور السياسات البيئية فى تشكيل جداول أعمال التخطيط ونتائجه (Williams, 2001). ومؤخرا، ظهرت هذه المناقشات فى إطار تفاهمات الطبيعة المتغيرة حوكمة

داخل المجتمعات الريفية، وملاءمة المسئوليات وهياكل اتخاذ القرار الجديدة (Goodwin, 1998). وساعد العمل على ظهور أشكال جديدة للسياسات الريفية فى تطوير البحوث المعاصرة فى التخطيط الريفى (Woods, 2006).

قراءات مقترحة:

Lapping (2006); Woods and Goodwin (2003).

محتويات ريفية حضرية **rural-urban continum**

عبارة عن تدريج متصل مفترض لطرق الحياة بين المناطق الريفية والمدن الكبيرة، كان شائعا فى وقت ما. حيث كان يفترض استقطاب الاتجاهات والسلوكيات بين الأحوال «الريفية» المثالية من ناحية. والتى تتصف بالمجتمعات التى تقوم على القرابة والارتباط بالمكان والتعاون (ما يسميه تونيس Tönnies جيمينشافت Gemeinschaft). والمدن الكبيرة من ناحية أخرى. والتى تتصف بالمجتمعات التى تسيطر عليها العلاقات غير الشخصية والسوقية غالبا والتى يسميها تونيس (جيسلشافت Gesellschaf). وعلى الرغم من أن بعض الدراسات التجريبية وجدت أنماطا تتسق مع هذه الفرضيات، فإنها تلاشت كثيرًا بسبب دراسات أخرى. مثل دراسة باهل (1965) Pahl. كشفت عن وجود مجتمعات تشبه القرية داخل المدن، وخصائص حضرية تنتشر فى الريف.

حزام الصدأ rustbelt

مصطلح وصفى يطلق على مناطق الصناعات التحويلية المتدهورة فى شمال شرق الولايات المتحدة، ولكنه ينطبق الآن بصورة واسعة على أية منطقة تعانى من تدهور صناعتها (قارن: **حزام الشمس/ حزام الجليد**).

مكان مقدس ومكان مدنس sacred and profane space

الأماكن المقدسة عبارة عن مواقع مشبعة بخصائص روحية سامية، وتتميز هذه الأماكن بالطقوس التى يمارسها الناس فيها، أو يتوجهون إليها. وترى ميرسيا إليادى Mircea Eliade - دارسة الأديان المقارنة الأكثر ارتباطا بمفهوم الأماكن المقدسة - أن التجربة المقدسة هى التى تميز الأماكن المقدسة عن الأماكن المدنسة. وبينما تحافظ التجربة المدنسة على تجانس **المكان**، نجد أن التجربة المقدسة تبدد ذلك، وتشكل مكانًا غير متجانس (وهذا هو السبب فى ظهور الأماكن المقدسة بصورة واضحة فى مناقشات **الأصول الحضرية**).

وحددت إليادى Eliade (1959, p. 26 -7) ثلاث طرق تتشكل بها الأماكن المقدسة: عندما يحدث تجل (أى: «عملية ظهور المقدس»، مثل صوت يعلن قداسة المكان)، أو ظهور علامة غير متوقعة توضح قداسة المكان (مثلما يحدث عندما يظهر شىء لا ينتمى لهذا العالم

نفسه)، أو ظهور علامة متوقعة (مثل استخدام حيوانات للمساعدة على تحديد المكان أو الاتجاه الذى يجب اختياره عند إقامة قرية). ويمكن أن تظهر الأماكن المقدسة أيضا من خلال آثار الأشياء المقدسة.

ويمكن أن تأخذ الأشكال المقدسة أشكالا طبيعية حيوية أو أو مشيدة. وبالتحديد فإن الوثنيين يعتقدون أن بعض أشكال الروح توجد فى الطبيعة، بالرغم من أن ذلك ينطبق أيضا على بعض الديانات الأرضية. وهكذا فإن الأنهار والأشجار والجبال، تفسّر على أساس دينى وتستغل بمعانٍ رمزية. وعلى سبيل المثال، تعتبر شجرة البودهى شجرة مقدسة لدى البوذيين، فى حين أن نهر الجانج مقدس لدى الهندوس. أما بالنسبة للأشكال المشيدة، فربما تتمثل الأماكن المقدسة الأكثر ظهورا ووضوحا فى المبانى الدينية «المقدسة رسميا» (Leiris, 1938)، مثل الكنائس والمعابد والكُنس، بالرغم من أن الأضرحة الواقعة على جوانب الطرق والمذابح المنزلية تشكل أمثلة أخرى على الأماكن المقدسة أيضا. وفى المجتمعات التقنية المتقدمة، تساهم الأماكن التقنية الدينية مثل محطات الراديو والتليفزيون واتصالات الإنترنت فى صناعة التجارب المقدسة من خلال الإذاعة الحية للصلوات والتجمعات الدينية، مما يشكل مفاهيم جديدة للأماكن المقدسة.

ويقول شدستر ولينتال Chidester and Linenthal (1995, p. 6) إنه «لا يوجد شىء مقدس بطبيعته». فالأماكن المقدسة أماكن

خلافية. إذ «لا يقتصر أمرها على اكتشافها أو تأسيسها أو بنائها، بل يدعيها ويملكها ويديرها الناس الذين يدعمون مصالح معينة» (المرجع السابق، ص 15)، وتتضمن «علاقات سلطة هرمية بين السيطرة والتبعية، والاشتمال والاستبعاد، والامتلاك والتجريد» (المرجع السابق، ص 17). ويظهر فى علاقات السلطة هذه أربعة أنواع من السياسات ([van der Leeuw, 1986] 1933): سياسة الموضع حيث تمثل كل مؤسسة لمكان مقدس غزوا للمكان، وسياسة **الملكية** حيث يكون المكان المقدس «مملوكا»، وسياسة الاستبعاد **الاجتماعى**، حيث يحافظ على قدسية المكان المقدس بالحفاظ على حدوده، وسياسة النفى التى تأخذ شكل الفقدان الحديث أو الحنين إلى المقدس.

ولا تحتاج الأماكن المقدسة إلى أن تكون مقدسة دائما. إذ يمكن أن يكون المكان نفسه مقدسًا فى وقت ما فى ظل مجموعة معينة من الظروف، ولكنه لا يكون مقدسا فى أوقات أو ظروف أخرى. وعلى سبيل المثال، فإن المنزل عادة ما يعتبر مكانا وظيفيا، ولكنه يمكن أن يصبح مقدسا بسبب تصميمه أو الطقوس التى تمارس فيه.

قراءات مقترحة:

Dunn (2005); Kong (2001a,b).

اختيار عينات (معاينة) sampling

تتضمن عملية جمع اختيار العينات الاختيار من مجتمع أكبر،

ويمكن مقارنتها بعملية الحصر الشامل أو التعداد. ومع ذلك، فإنه حتى مع إجراء التعداد، يمكن اعتبار النتائج كعينة مما كان يمكن أن يحدث (تصادفيا) فى يوم آخر غير يوم التعداد مثلا، أى أن مفهوم اختيار العينات يمكن أن تكون له تطبيقات أوسع. وتعتبر هذه العملية جزءًا أساسيا من تصميمات **البحث الموسع وتحليل المسوح**، ولكنها تكون مهمة أيضا عند جمع وتفسير البيانات الكيفية (King, Keohane and Verba, 1994). وتتمثل أشهر أسباب اختيار العينات فى تكاليف قياس مجتمع كامل ورغبة فى التخفف من التطفل غير الأخلاقى للقيام بذلك.

وتهتم أى إستراتيجية لاختيار العينات بتقدير معلمة مجهولة (مثل نسبة الذين يعيشون فى الفقر، أو متوسط الدخل، أو إجمالى عدد من يعانون الفقر) والخطأ المحتمل، وتتضمن الموازنة بين ما يلى:

- التمثيل Representation: أى القدرة على تعميم نتائج العينة على المجتمع الأوسع (المحدد بدقة).

- التطابق Coherence: أى درجة تطابق الكيان الذى يتم قياسه مع التكوين النظرى الذى تتم دراسته. وهذا أمر مهم جدًا فى البحوث الكيفية عندما تكون العينات الصغيرة مناسبة نظريًا (Mitchell, 1983)، ومن ثم فإننا نحتاج إلى تحديد واختيار العينات من الآليات المختلفة التى تضع الناس فى الفقر (الاستبعاد من سوق الوظائف، الطلاق والانفصال، إلخ) والتأكد من أن كل نوع يحدد ويدرس.

- التحيز Bias: أى درجة تقدير المعلمة بدقة بدون وجود خطأ منهجى، وعلى سبيل المثال، فإن إستراتيجية اختيار العينات اعتماداً على الإنترنت قد تؤدى إلى تقليل تقدير مدى الفقر بدرجة خطيرة.

- الدقة Precision: أى درجة قياس المعلمة بدقة موثوق فيها، ودرجة التحكم فى الأخطاء الصغيرة العشوائية التصادفية التى لا يمكن عدها.

- الكفاءة والتكلفة Efficiency and cost: تشير الكفاءة إلى الدقة النسبية لعينة غير متحيزة مقارنة بعينات أخرى من الحجم نفسه. ويمكن أن يتراجع الاهتمام بالدقة لصالح الاهتمام بالملاءمة والتطبيق العملى والتكاليف؛ وكذلك فإنه من الأفضل كثيرًا أن نُجرى دراسة صغيرة النطاق ولكنها جيدة التصميم، وذلك مقارنة بدراسة كبيرة النطاق ولكنها فاشلة.

وهناك تصميم عينات شديد الملاءمة (غالبا ما تستخدمه المنظمات التجارية) يتمثل فى «أسلوب الحصة quota method»، حيث يقوم من يجرى المقابلات بمقابلة الناس فى شارع تجارى حتى يصل إلى الحصة المطلوبة، والتى قد تتمثل فى 25 فردًا من الصغار والكبار ومن الرجال والنساء. وتعتبر هذه المقاربة بسيطة، ولكنها معرضة للتحيز أيضا، وذلك لأنه قد لا يوجد نمط معين من الناس فى الشوارع التجارية عادة، ويمكن أن يظهر نوع من التحيز من جانب من يجرى المقابلات أيضا، لأنه يمكن أن يتجنب مقابلة نمط معين

من الأفراد أو المجموعات. ولا بد أن يتم تجاهل عدم الاستجابة فى هذه المقاربة. ويمكن استخدام أسلوب اختيار العينات المسمى بأسلوب كرة الثلج snowball sampling عندما تتم مقابلة مستجيب أساسى (مثل متعاطى المخدرات) حيث يطلب منه أن يوصى بمقابلة آخرين. وبالرغم من أن هذا الأسلوب مفيد فى حالة الأشخاص الذين يصعب الوصول إليهم، فإنه قد يظهر احتمال التحيز بسبب عدم الوصول إلى متعاطى المخدرات المعزولين، حيث يمكن أن تكون مجموعات المتعاطين مغزولة عن بعضها. ويستخدم أسلوب العينة المنتظمة systematic sample عندما يتم اختيار المستجيبين بطريقة منتظمة، كما يحدث فى حالة اختيار كل رابع بيت فى الشارع. ويعتبر هذا التصميم مناسبًا جدًا فى الميدان، وعندما يكون المجتمع الكلى غير معروف، ولكنه يمكن أن يؤدى إلى نتائج متحيزة عندما تكون الوحدة التى تتم دراستها ذات نمط منتظم مقابل، بحيث تكون كل المنازل الزوجية على أحد جانبى الشارع تابعة للإسكان الاجتماعى، بينما تكون المساكن الفردية على الجانب الآخر مملوكة لشاغليها.

وتعتبر كل التصميمات التى تناولناها حتى الآن غير احتمالية. أما فى التصميمات الاحتمالية، فإن السمة المميزة تتمثل فى أنه ليس بوسع من يجرى المقابلة أو من تتم مقابلته أن يؤثر على آلية الاختيار التى تتم بطريقة عشوائية. ففى مثل هذا النوع من العينات، يمكن معرفة احتمال الاختيار الموجب فى العينة، ومن ثم نستطيع

استخدام النظرية الإحصائية (بناء على نظرية الحد المركزى) لضمان التقديرات الممثلة غير المتحيزة، وتقدير درجة الدقة فى هذه التقديرات. وهكذا يمكن أن نقول: إن نسبة الذين يعيشون فى فقر 25 ٪، وإننا يمكن أن نكون واثقين بنسبة 95 ٪، وفى ظل عينة حجمها 7200 أسرة، فإن المعدل الحقيقى يقع ما بين 24 و26 ٪. ولا يعتبر اختيار العينات غير الاحتمالية متحيزًا وغير ممثل بالضرورة، ولكننا نفتقر إلى الإطار الرسمى الضرورى لإصدار أى حكم.

وهناك ثلاثة أنواع رئيسة من العينات الاحتمالية:

ـ العينة العشوائية البسيطة Simple random sample (SRS): وهذه تتطلب وجود قائمة كاملة بالمجتمع (إطار العينة) الذى تختار منه العينة عشوائيا، بحيث يكون لكل وحدة فرصة الاختيار نفسها. وباستخدام هذا الأسلوب فى اختيار العينات (EPSEM) (أسلوب تساوى احتمال الاختيار) فإن الخطأ المعيارى الذى يحدد دقة تقدير العينة، يكون تناسبيا مع الجذر التربيعى لحجم العينة المطلق. ومن ثم فإنه كلما كان حجم العينة كبيرا (من الناحية المطلقة، وليس كنسبة من المجتمع) زادت الدقة، ولكن هناك عوائد متناقصة، لأن حجم العينة يجب أن يكون أربعة أمثال نصف الخطأ المعيارى. ويصبح مثل هذا تصميمًا مكلفًا، لأنه فى حالة إجراء مسح وطنى سيتوجب على من يجرون المقابلات أن يسافروا إلى جميع أرجاء البلاد. ولذلك فإن العينات شبه العشوائية هى التى تستخدم غالبا فى الواقع؛ وعلى

سبيل المثال، فإن أجيال مواليد 1946 و1958 و1970 فى بريطانيا، كانت تعتمد على المواليد المولودين فى أسبوع معين، بينما تستخدم «الدراسة الطولية ONS» سجلات الأفراد المولودين فى أربعة أيام من السنة، والذين يمثلون حوالى 1 ٪ من مجموع السكان. ونظرًا لعدم وجود دورية فى متغير العينة، فإن العينة المنتظمة يمكن أن تعامل على أنها شبه عشوائية. وفى حالة اختيار العينات الاحتمالية، نجد أن حجم العينة الفعال الذى يصل إلى عشرة آلاف مستجيب، يكون مطلوبا لنكون واثقين بنسبة 95 ٪ من أنها ستكون +/- 1 ٪ من القيمة الحقيقية عندما تكون 0,5. وعادة ما تحتوى قياسات الرأى العام الوطنية الموثوق بها علميا على حوالى 1500 مستجيب. أما فى مشروعات الطلاب والمشروعات الصغيرة الأخرى، فإن الحد الأدنى المطلق يكون 100 مستجيب، ويفضل أن يكون 250 مستجيبا عندما يكون هناك تحليل لمجموعات فرعية (ذكور وإناث، أو صغار وكبار). ولذلك يجب أن يتمثل الهدف فى استخدام استبيان مركّز مع مجموعة كبيرة من الناس، بدلا من استبيان طويل مع عدد قليل من الناس، أو اللجوء إلى **البيانات الثانوية**.

- اختيار العينات الطبقية Stratified sampling: يقوم هذا الأسلوب بتقسيم المجتمع فى طبقات بحيث يمكن تعظيم التماثل داخل كل طبقة مع تعظيم الاختلاف بين هذه الطبقات. حيث يمكن أن يؤدى ذلك إلى زيادة كفاءة العينة كثيرًا إذا كانت عملية تقسيم

الطبقات تعتمد على متغير يرتبط بالتقدير بقوة. فإذا كان الدخل يرتبط بإقليم ما بقوة، فإنه يمكن استخدام الأقاليم لتقسيم الطبقات وتقليل الخطأ المعيارى لتقدير الدخل المتوسط. ونستطيع أيضا أن نختار عينة بصورة غير تناسبية من طبقة معينة، عندما تكون هناك مجموعات مهمة من المجتمع صغيرة عدديا، مما يعطى أرقامًا صغيرة فقط إذا استخدمنا العينة العشوائية البسيطة داخل الطبقات، بحيث يزيد تمثيل المجموعات العرقية (انظر العرقية) ذات المجموعات غير المحلية فى العينة، من أجل الحصول على تقديرات أكثر دقة. ولكن هذه الاستراتيجية تتطلب معرفة مفصلة بإطار العينة من حيث التصنيف العرقى، ويجب أن يكون التحليل مرجحًا للحصول على تقديرات صحيحة.

- التصميمات متعددة المراحل Multi-stage designs: ويتضمن هذا الأسلوب اختيار العينات على مراحل. فمثلا يمكن اختيار عينة من الدوائر الانتخابية عشوائيا (ما يسمى وحدات العينة الأولية) ثم اختيار المناطق داخلها، ثم اختيار الأسر المعيشية داخل هذه المناطق، ثم اختيار الأفراد من داخل هذه الأسر. وغالبا ما يستخدم هذا التصميم للمسوح العلمية الكبرى، لأنه يتطلب مجرد إطار عينة فقط فى كل مرحلة؛ وهكذا، فإننا نحتاج إلى قائمة بالدوائر الانتخابية فى المرحلة الأولى فقط، بينما نحتاج فى المرحلة الثانية إلى مجرد أسماء المناطق للدوائر الانتخابية التى تم اختيارها. وهناك ميزة

أخرى تتمثل فى انخفاض التكاليف نتيجة تكوين فريق ممن يجرون المقابلات فى الوحدات الأعلى مستوى. وهناك نمط فرعى يتمثل فى تصميم المعاينة العنقودية cluster design عندما يتم اختيار كل وحدات المستوى الأدنى فى مرحلة ما - عندما يتم اختيار كل فرد فى منطقة ما مثلا. ولكن هناك مشكلة فى هذه التصميمات تتمثل فى وجود اتجاه لدى الناس الذين يعيشون فى نفس المكان إلى التشابه نوعًا ما، بحيث تصبح العينة المختارة أكثر تشابها من العينة العشوائية، والنظرية الإحصائية المعيارية تعطى نتائج دقيقة جدا. وتؤدى البيانات العنقودية إلى عدم الكفاءة، ومن المعروف أن عينة عشوائية بسيطة بثلث الحجم تحقق نفس الخطأ المعيارى. ومن الواضح تمامًا أنه يجب قياس هذه التبعية (**أى الارتباط بين الطبقات**) وتصحيحها. ويسمح تطور النماذج **متعددة المستويات** بذلك، حتى عندما تكون العينة غير متوازنة بسبب اختلاف عدد الوحدات فى كل وحدة من المستويات الأعلى. وبالتالى هناك توصية باستخدام التصميمات متعددة المراحل لدراسة التباين آنيا فى عدد من مقاييس مكانية المختلفة، مع اعتبار أن المجتمع ذاته يأخذ الشكل الهرمى الذى له أهمية عملية فى حد ذاته (Jones, 1997). وفى الواقع، تظهر الحاجة إلى التصميمات العنقودية الكبيرة عند جمع معلومات المسح من الأفراد وعن أقرانهم أيضا. ففى مثل هذه التصميمات، يكون من الضرورى أن نحدد عدد الوحدات فى كل مستوى؛ حيث يشرح راودنبوش وإكسياوفنج Raudenbush and Xiaofeng (2000) الخلفية الضرورية، والتى

طبقها ستوكر وباورز (2002) Stoker and Bowers فى تصميماتهم الحساسة جغرافيا لمسح سلوك التصويت الانتخابى الأمريكى.

ويمكن استخدام كل هذه التصميمات الثلاثة معا؛ إذ إن «دراسة جيل الألفية البريطانية» على خلاف أجيال المواليد السابقة. تم إعدادها بأسلوب العناقيد مكانيا بصفة خاصة لدراسة أثر **المجاورة السكنية**. وتم تقسيم المناطق بصورة غير تناسبية طبقيا لضمان التمثيل المناسب لكل الأرياف البريطانية الأربعة، والمناطق المحرومة، والمناطق ذات التركزات المرتفعة من مجموعات عرقية معينة، وبعد ذلك كل الأطفال الرضع الذين تصل أعمارهم إلى تسعة أشهر فى مناطق معينة طوال فترة اثنى عشر شهرا. وتشمل العينة الناتجة 19000 رضيع تم تتبعهم بصورة طولية.

ويمكن استخدام تصميمات احتمالية أخرى فى الظروف المختلفة؛ وذلك مثل أساليب الحصر **وإعادة الحصر** لتقدير حجم المجتمع الذى يتحرك سكانه باستمرار، واختيار العينات بناء على الاستجابة عندما يحدث إفراط فى اختيار عينة تتعلق بنتيجة مهمة، ولكنها صغيرة العدد. أما فى الدراسات الجغرافية، فيمكن تعديل الإجراءات المعيارية لضمان التغطية المكانية. ولذلك تم ابتكار أساليب لاختيار عينات عشوائية منتظمة وطبقية لنقاط على **الخرائط** باستخدام نظم الإحداثيات، وذلك مثل أساليب اختيار التقاطعات (العينات الخطية) عبر منطقة (Berry and Baker, 1968). وتستخدم هذه

التصميمات بعد تعديلها بصورة متزايدة (Thompson and Seber, 2002)، بحيث يمكن تقدير درجة الارتباط الذاتى المكانى مع تقدم المسح، وهناك تزايد فى اختيار العينات فى المناطق التى يكون فيها متغير النتيجة شديد التنوع وأقل اعتمادا على المكان.

وعند اختبار فرضية ما، من الضرورى أن نقيم ونتحكم فى نوعين من الأخطاء فى التصميم الاحتمالى. حيث تتمثل أخطاء النوع الأول فى وجود أثر، فى حين أنه لا يوجد أثر فى الحقيقة، وهذه يمكن التحكم فيها بفرض مستويات احتمال عالية التحليل التحققى للبيانات. أما النوع الثانى من الأخطاء ـ وهو وجود معلومات غير كافية تساعد على اكتشاف أثر حقيقى فيمكن مواجهته بإجراء تحليل قوة خلال مرحلة التصميم. وبالعكس، فإن جمع الكثير جدا من المعلومات يعتبر تبديدا للموارد، بل ويمكن اعتباره تطفلا غير أخلاقى. وتتزايد القوة الإحصائية عندما تنخفض «الضوضاء» فى النظام، إذ يكون الأثر كبيرًا عندما تتحدد مستويات الاحتمال بصورة متساهلة، وعندما يكون حجم العينة كبيرًا، والتى يستخدم الاختبار الإحصائى طبقًا لها (عندما تكون الإجراءات المعلمية أكثر قوة). ومن ثم يجب أن يختار الباحثون الظروف أو السياسات التى تعظم «الإشارة»، وليس كما فى دراسة أثر حجم الأسرة على السعر، حيث تتلخص كل خصائص مناطق العينات فى وجود ثلاث غرف نوم. وتعتبر معادلات وبرامج القوة (مثل G×Power) متاحة، ولكنها تتطلب تقدير حجم الأثر.

وقد حدد كوهين (1988) Cohen الآثار الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بأنها معدل الأثر إلى التباين بالنسبة لعدد كبير جدا من الإجراءات الإحصائية (مثل اختبار (ت) فى نموذج انحدار متعدد). وهكذا، فإنه حتى نستطيع اكتشاف فرق «بسيط» قدره 0،25 من انحراف معيارى بين متوسطى عينتين بقوة 80 ٪ ومعنوية 5 ٪ (وهاتان النسبتان هما الأكثر استخداما) يجب أن يكون عدد المشاهدات 253*2 فى العينة الكلية؛ بينما تتطلب القدرة على اكتشاف فرق «كبير» قدره 1,0 انحرافًا معياريا 17*2 مشاهدة فقط. وللأسف، فإن البحث العلمى لم يهتم كثيرا بالقوة الإحصائية، على الرغم من أن سيدلماير وجيجرنتسر (1989) Sedlmeier and Gigerenzer وجدا أنه حتى فى المجلات الشهيرة تتراوح القوة الإحصائية حول 50٪. فإذا تم تكرار كل هذه الدراسات، فإن نصفها فقط سيؤدى إلى أثر يمكن التعرف عليه. بل إن المشكلة أكثر انتشارا فى الواقع بسبب استخدام العينات غير الاحتمالية. ومن ثم، فإن الحل يتمثل فى استخدام المحاكاة للحكم على الفعالية والكفاءة، كما فعل سنجدرز (1992) Snijders فى اختيار العينات بأسلوب كرة الثلج. إذ إن المحاكاة تمثل استراتيجية عامة تسمح بمرونة كبيرة، لأنها تسمح بتقييم القوة مع تزايد حجم العينة، بل ولأنها تسمح بمراعاة البيانات المفقودة، وعدم الخطية، والتباينات غير المتساوية، وغيرها من خصائص نموذج محدد.

قراءات مقترحة:

Barnett (2002)، Dixon and Leach (1977)، Kish (1995)، Lenth (2001)، Sudman (1976).

ولاستخدام G*Power لحسابات القوة فإنها متاحة على الموقع:

http://www.psycho.uni-duesseldorf.de/aap/projects/gpower/index.html

satisfficing behaviour **سُلوك إرضائي**

عبارة عن السلوك الذى يلبى المعايير الدنيا لنجاح أحد الأطراف. وقد طور هذا المفهوم هربرت سيمون (1916-Herbert Simon (2001 (انظر Simon, 1956) كبديل للأمثلية المفترضة لنظرية **الخيار العقلانى**، التى تحاول الأطراف فيها دائما تحقيق أفضل اختيار ممكن. مثل تعظيم الأرباح. ويمكن أن يكون السلوك المُرضى مناسبا، إما عندما يستحيل حساب النتيجة العظمى، أو عندما تكون الأطراف غير مستعدة لتقديم الاستثمار اللازم لتحديد و/ أو تحقيق تلك النتيجة (كما يقول برد Pred, 1967, 1969). فعندئذ تحدد الأطراف معاييرها الخاصة التى ستحقق عائدا مرضيا على استثماراتهم. (انظر أيضا **الجغرافيا السلوكية**).

قراءات مقترحة:

Gigerenzer and Selten (2001).

مقياس مكاني scale

ليس للمقياس تعريف وحيد، ولذلك كان فى السنوات الأخيرة موضوعا للكثير من التنظير (Howitt، 2003). ولكن التعريف التقليدى فى **الكارتوجرافيا** يشير إلى وضوح الخريطة. فكل الخرائط تمثل العالم بتصغير حجم وتنوع الأماكن المكونة له من أجل العرض البصرى أو الرقمى أو الورقى. ويعبر المقياس الكارتوجرافى عن العلاقة الرياضية بين الخريطة والأرض، والتى عادة ما يرمز إليها بكسر ممثل. وعلى سبيل المثال، فإن الكسر الصغير 1: 500000 يوضح أن وحدة واحدة من المسافة على الخريطة تمثل 500000 وحدة مماثلة على الأرض. وتوضح مثل هذه الخريطة مساحات كبيرة من الأرض. بصورة أكبر من الكسر الكبير 1 : 24000 مثلا. ومن هنا يأتى الارتباك الشائع بين خرائط المقياس الكبير (أو الكسر الكبير) التى تعرض مكانا أصغر ولكن بتوضيح أكبر، وخرائط المقياس الصغير التى تعرض مكانا أكبر ولكن بتفصيل أقل. وكل نمط من التنوع الاجتماعى والبيئى له «درجة الوضوح الأفضل» من حيث التمثيل الكارتوجرافى، ومن ثم فإن اختيار المقياس الكارتوجرافى يعتمد على المشكلة المطروحة. فلكى نوضح تفاوت الولايات الأمريكية فى فرض السياسات البيئية، نحتاج إلى خريطة البلاد المألوفة صغيرة المقياس والتى توضح حدود الولايات، فى حين أن تحديد ما إذا كانت نقطة مصدر تلوث ينساب فى نهر تسبب سرطان الغدد الليمفاوية على طول النهر، يتطلب خريطة كبيرة المقياس.

ويعتبر التعريف الرئيسى الثانى عمليا أو منهجيا. وهذا هو مقياس أو مستوى جمع البيانات، والذى يتراوح عادة من المستوى الجزئى (**الجسد**) إلى المستوى الكلى (**الكرة الأرضية**). ويرتبط بهذا النوع من المقاييس تعقيدات تحليلية مختلفة، تشمل الادعاء بأن: (أ) الأنماط والعمليات الاجتماعية يمكن تصنيفها حسب نطاق انتشارها، ونتيجة لذلك، لا بد من ضمان توافق مناسب بين القضايا البحثية ونطاق التحليل عند وضع تصميم البحث (انظر **المغالطة الإيكولوجية**)، (ب) يمكن أن تتم بعض العمليات على نطاقات متعددة فى وقت واحد، ونتيجة لذلك، يجب الاهتمام بخصائصها العملية المميزة لها على نطاقات معينة، وبالآليات التى تحدد تعديلاتها من مستوى وضوح لآخر، (ج) يمكن أن تتقاطع أى عملية نطاقية مع عمليات أخرى تعمل على أى نطاق آخر، وغالبا ما يكون ذلك بطرق معقدة يمكن أن تضعف أو تضخم أو تربك عملها. وتشكل هذه الأنواع من التعقيدات السببية، التى ندرك من خلالها العمليات فى حد ذاتها بالإضافة إلى «نطاقات عملها»، إحدى الحجج القوية الداعية إلى إدماج المكان فى العلوم الاجتماعية. وهنا أيضا نجد أرضية مشتركة بين **الجغرافيا البشرية والجغرافيا الطبيعية**، لكل من التغيرات النوعية وتغيرات المقياس المكانى فى العمليات. ويمكن أن تظهر تعقيدات النقاط الثلاث السابقة (أ - ج) فى دراسة **النظم الاجتماعية الطبيعية المشتركة**.

وهناك جانب ثالث للمقياس يتمثل فى الاعتراف بما أصبح يسمى بطرق مختلفة بالإنتاج الاجتماعى للمقياس أو البناء الاجتماعى

للمقياس - (Smith, N., 1992b: Delaney and Leitner, 1997; Marston, 2000). ومن هذا المنظور، فإن المقاييس المكانية لا تكون مستقرة كمنصات ثابتة لانطلاق الأنشطة والعمليات الاجتماعية التى تتواصل صعودا وهبوطا مع المستويات الهرمية الأخرى. كما يمكن أن يتضمنه ما سبق. ولكنها عبارة عن «نتائج» لهذه العمليات والأنشطة، والتى تقوم بدورها فى المساهمة فيها من خلال آليات غير متساوية مكانيًا وغير واضحة زمانيًا (Swyngedouw, 1997). وتعتبر هذه العلاقة الترددية بين العمليات الاجتماعية التى تنتج المقاييس (الأبعاد) المكانية، والمقاييس التى تؤثر على سير العمليات الاجتماعية، أحد جوانب الجدلية الاجتماعية المكانية: أى فكرة أن العمليات الاجتماعية والمكان - ومن ثم المقاييس المكانية - تتقاطع وتتشكل وتتراكم مع بعضها بصورة متبادلة فى سلسلة متصلة من التحديدات (انظر إنتاج الفضاء المكانى). وطوال العقدين الماضيين، أدت هذه النظرة للنطاق إلى ظهور بعض من أكثر البحوث أهمية وحداثة فى الجغرافيا البشرية (Cox, 1997; Herod and Wright, 2002).

وفى ضوء أهمية العلاقة الجدلية بالنسبة إلى المادية التاريخية (والإطار الأوسع للماركسية) بصفة عامة، وللجغرافيا الماركسية بصفة خاصة، كانت الرأسمالية هى التى ظهرت مبكرا على أنها القوة الدافعة وراء إنتاج المستويات المكانية. فمنذ تكوين مجاورات الطبقات

العاملة التى دافع المقيمون فيها عن «الحلبة» من خلال الأبرشيات المبعدة، إلى أماكن النخب فى الأماكن الحضرية الذين تهربوا من مسئولياتهم الأخلاقية بينما كانوا يعملون على توسيع اقتصادهم العالمى، كانت التنمية غير المتساوية الكامنة فى الرأسمالية تعتبر بمثابة نقطة ارتكاز إنتاج المقياس المكانى. وقد دفع هذا التركيز مارستون (2000) Marston إلى انتقاد هذا النوع من البحوث بسبب اهتمامها بالإنتاج، وإهمالها النسبى لإعادة التوالد الاجتماعى. ومع ذلك، لا تزال هناك عدة أشكال رئيسية للتقدم فى هذه الأدبيات مثل: (أ) الاعتراف بالطبيعة السياسية الكامنة فى إنتاج المقياس المكانى (Smith, 1996a)، (ب) الحاجة إلى الاهتمام بتشكيلات الدولة وحركات المقاومة المختلفة التى تستخدم وتبنى المقاييس المكانية (Miller, 2000; Brenner, 2004)، و(ج) الحاجة إلى إعادة تنظير العلاقة بين العمليات الاجتماعية والنتائج المكانية بطرق أكثر تعقيدًا، وذلك بعد إدراك أن السلطة أصبحت منتشرة وليست مركزة. ومن خلال هذه النقطة الأخيرة، جزئيا، بدأ عدد من منظرى المقاييس المكانية خلال السنوات العديدة الماضية فى الابتعاد عن الفهم الهرمى أو العمودى البحت للنطاق، والاتجاه إلى إدخال تشكيلات تشبه العلاقات الأفقية للشبكات (Amin, 2002b; Brenner, 2004).

ويدور أحدث حوار حول ادعاء أن المقياس المكانى نفسه. بالرغم من أنه يمثل لحظة تنظيمية فى نظرية المعرفة. يتمتع بمكانة فائقة

فى مجال علم الوجود فقط (Marston, Jones and Woodward, 2005). حيث ترى مارستون وزملاؤها أن المقياس المكانى عبارة عن نظرية معرفية. بالرغم من أنها قد تكون مفيدة من الناحية المنهجية. مرتبطة بالمدى الذى يتراوح من العالمى إلى المحلى، وتؤكد النظرة الشائكة التى ترى أن العمليات الاجتماعية يمكن أن تنفصل عن المواقع الأرضية التى يقيم فيها الناس والأشياء فعلا، والتى تحدث فيها الممارسات الاجتماعية (كما فى الشوارع وغرف النوم ومجالس الإدارات). فهى تقدم بدلا منها «وجودا كبيرا» يقاوم صياغة مفاهيم العمليات على أنها تعمل على نطاقات تحوم حول هذه المواقع (مثل الأقاليم الحضرية والدول القومية). ولا تزال هذه الرؤية تثير الكثير من الجدل (Leitner and Miller, 2007; Jones, Woodward and Marston, 2007).

قراءات مقترحة:

Jones, Woodward and Marston (2007); Leitner and Miller (2007); Marston (2000); Marston, Jones and Woodward (2005); Sheppard and McMaster (2004).

science/science studies **علم/ دراسات العلم**

العلم عبارة عن «مفهوم خلافى أساسا» (Gallie، 1964) بمعنى

أنه يستعصى على التحديد من حيث الشروط الضرورية والكافية. وقد قدمت الفلسفة أساليب عديدة لتمييز المعرفة العلمية عن المعرفة غير العلمية، وذلك بناء على الملاحظة الأولية، والادعاءات والإجراءات التى يتطلبها النجاح فى التنبؤ، وجمع البيانات التجريبية عن طريق الاستقراء، والمعلومات التى تحقق مبادئ التدقيق أو الدحض المعرفى، وما إلى ذلك. إذ إن جهود كوبرنيكوس وجاليليو لإرساء المعرفة على التفسيرات السببية، وليس القياس المنطقى الأرسطى، ودعوة بيكون إلى اتباع أسلوب الاستنباط، ورفض نيوتن للفرضيات التأملية لصالح أسلوبه فى الاستقراء (انظر الفرضية)، وتركيز الوضعيين المنطقيين على البناء المنطقى للنظريات (انظر الوضعية المنطقية)، ودفاع لاكاتوس Lakatos عما سماه «منهجية برامج البحث العلمى»، يمثل مجرد مجموعة قليلة من المقترحات التى طرحت لبناء العلم على أسس آمنة (Oldroyed, 1986). ولكن أيا من هؤلاء، لم يكن مناسبا لإبراز الملامح الأساسية المفترضة للمشروعات التى تمتد زمنيا من أرسطو إلى أينشتين، وإدراكيا من علم الفلك إلى علم الحيوان، ومكانيا من الجيوديسيا العربية فى العصور الوسطى إلى الكيمياء الأسكتلندية فى عصر التنوير. وقد أدى هذا الاعتراف إلى ما سماه لارى لاودان Larry Laudan (1988) «زوال مشكلة تحديد الحدود». ولكن رسم الحدود المتفق عليها بين العلم والأشكال الأخرى من النشاط الثقافى الإنسانى (انظر الثقافة)، ظل دوما أمرا صعبا.

ومع ذلك، فإن مصطلح «العلم» يشير إلى مجموعة من المشروعات التى تشترك فى خصائصها كثيرًا مع أنواع الممارسات المتعلقة بالملاحظة والتجربة التى أصبحت تميز الفلسفة الطبيعية خلال فترة القرنين السابع عشر والثامن عشر (انظر **الثورات العلمية**). وفى تلك الحقبة تحديدًا بدأ المصطلح ذاته يكتسب تعريفًا من خلال ربطه بمجموعة من الحقائق المقررة والمشاهدة التى أصبحت مستقرة بسبب التزامها بالقوانين الطبيعية العامة. وكما يقول واتس فإن كلمة «علم» «تطبق عادة على كل مجموعة المشاهدات أو الفروض المنتظمة أو المنهجية».

وكان ارتباط الجغرافيا بالتقليد العلمى متعدد الوجوه. فمن الناحية الاصطلاحية، نجد أن تعبير «علمى» له ارتباطات وثيقة بالجغرافيا من خلال عمل مارى سومرفى Mary Somerville الجغرافيا الطبيعية Physical Geography فى 1848، الذى دعم بقوة ادعاءات الجغرافيا بالمكانة العلمية. ففى الحقيقة، نجد فى مراجعة إحدى كتبها المبكرة أن كلمة «علمى» قد صاغها لأول مرة ويليام هوويل William Whewell (ذلك المجدد العظيم)، بالرغم من أنها لم تصل إلى مرحلة التداول العام حتى سبعينيات القرن التاسع عشر. ومن الناحية الجغرافية التاريخية، استخدم عدد من الجغرافيين رؤى من فلسفة وتاريخ العلم لتفسير تطور المجال البحثى الخاص بهم (انظر **تاريخ الجغرافيا**). وبالتحديد، فإن منظور توماس كون Thomas Kuhn

فى بنية الثورات العلمية، كان موضوع النقاش داخل العلم، وذلك فيما يتعلق بمدى إلقائه الضوء على أصل الجغرافيا؟

وتعتبر **الجغرافيا والعلم** متداخلين بصورة كبيرة بطريقتين عمليتين آخريين. فأولا، كانت الممارسة الجغرافيا عادة . وإن كان من المؤكد أنه ليس دائما . ما تتبنى الأساليب والمفردات العلمية، ولم يكن ذلك يقتصر على **الجغرافيا الطبيعية** ذات الجذور العميقة فى المجالين **والعلم** المعملى. وهكذا فإنه خلال فترة الثورة العلمية مثلا، كانت التطورات الرياضية تُستخدم فى حل مشاكل **مسقط الخريطة**، وكان الموضع يدرس بصورة عادية مرتبطًا بالفلك. وفى الفترة نفسها، طرح عمل فارينيوس Varenius الجغرافيا العامة Geographia generalis فى عام 1650 صياغته الخاصة للفلسفة الميكانيكية لمعارضة الأرسطية، وبدأ ويليام بيتى فى تطبيق أساليب الفلسفة الطبيعية الحديثة على الظواهر الاجتماعية مع تطويره «للحساب السياسى political arithmetic». وغالبا ما كانت الخبرة الملاحية، التى تتطلب مهارات حسابية ومعرفة بالفلك، تدرس أيضا فى مناهج الجغرافيا (Livingstone, 2003b). ولا شك فى أن هذه المشروعات ربطت الجغرافيا كمشروع بالرياضيات التطبيقية والتقليد العلمى، وقد استمر هذا الدافع فى تحفيز مسارات مختلفة للجغرافيا الحديثة. وخلال ستينيات القرن العشرين، تحول بعض الجغرافيين أصحاب التطلعات العلمية إلى لغة الوضعية المنطقية

لإبراز مشروعهم الذى يطمح إلى تكوين **العلم المكانى** يعتمد على القوانين الطبيعية للعلاقات المكانية ويعبر عنه بلغة رقمية (انظر **التحليل المكانى، والثورة الكمية**). واتهم نقاد هذا المسار أصحابه بعدم المبالاة بقضايا التفاوت الاجتماعى، ونقص المشاركة السياسية، والميل إلى استخدام اللغة الرياضية كغطاء لتجنب شك المؤسسة فى العلم الاجتماعى خلال حقبة مكارثى (Harvey, 1984)، على الرغم من أن بعض أنصاره مثل ويليام بونج William Bunge خشدوا إحصاءات مكانية لأغراض راديكالية.

وبدأ الجغرافيون مؤخرًا فى إدخال العلم فى نطاق الجغرافيا، وذلك بنشر رؤى ومنهجيات «الدراسات العلمية»، وبالبحث أيضا فى مكانية العلم كممارسة ثقافية فى حد ذاته (Livingstone, 2003a). وتطورت الدراسات العلمية كمشروع كثيرًا فى أعقاب رفض كوهن للنماذج المنطقية البحتة للتطور العلمى، وإصراره على أن التغير العلمى كان متقطعا بطبيعته. ومن خلال السماح بإدخال مجموعة من العوامل الاجتماعية المجتمعية فى فهم تطور العلم، وبالتركيز على عدم حسم **النظرية** بالبيانات التجريبية وإظهار دور المعرفة الضمنية فى الممارسة العلمية، فتح كوهن الباب للدراسات التجريبية للإجراء العلمى. وبينما عبر بنفسه عن قلقه من الصياغات الأكثر تطرفا **للواقعية**، فتحت أعماله الباب أمام التاريخ الاجتماعى للعلم. وأخذ هذا المشروع أشكالا مختلفة، خاصة ما يسمى «البرنامج القوى» فى

إيدنبورج، والذى يرتبط بكتاب مثل ستيفان شابين Steven Shapin، وديفيد بلور David Bloor، حيث حاول وضع الدعاوى الإدراكية للعلم فى سياقها الاجتماعى الأوسع، نظرية **الفاعل - الشبكة**، والمنظورات **الإثنوجرافية** لشخصيات مثل برونو لاتور Bruno Latour، ميشيل كالو Michael Callon، وستيف وولجار Steve Woolgar، والتدخلات من خلال **النسوية** لشخصيات مثل دونا هاراوى Donna Haraway، وساندرا هاردنج (Sandra Harding Hess, 1997; Golinski, 1998). ومن ثم أدت هذه المسارات - وغيرها من المسارات الفكرية الأخرى لدى شخصيات مثل سيمون شيفر Simon Shaffer، وميشيل فوكو Michale Foucault، وجوزيف روز Joseph Rouse - إلى ظهور تقليد بحثى يعمل بفكرة أن العلم فى الأساس عبارة عن معرفة «محلية».

وقد اهتم الجغرافيون بهذه التطورات بطرق متعددة، حيث تحول بعضهم إلى مقترحات وأساليب الدراسات العلمية لتمحيص المعرفة الجغرافية ذاتها. وتمثل دراسة بارنز **للجغرافيا الاقتصادية** والثورة الكمية (Barnes, 1996, 2004b)، وتأثير (ديمريت 1996 Demerit) على **النظرية الاجتماعية** والعلم والجغرافيا، واهتمام ثرفت (Thrift 1996) بالتشكيلات الاجتماعية بالمعرفة، وتفسير وتمور (Whatmore 2002a) «للطبيعة المهجنة»، ودراسة أمين وكوندت (Amin and Cohendet 2004) «لهياكل المعرفة» فى المشروعات والاقتصاد، مجرد أمثلة قليلة على الاستكشافات العميقة التى قامت بها هذه الأطراف

بطريقة أو بأخرى. وفى الوقت نفسه، كان الجغرافيون فى حوار مع ممارسى الدراسات العلمية فى بحوثهم فى الدور الذى يلعبه الفضاء المكانى والمكان والموقع فى إنتاج واستهلاك وتداول المعرفة العلمية ذاتها (Livingstone, 2003c). وتتبع هذه التيارات الأخيرة فى موقع العلم من الاهتمام بدور مجالات مثل المعمل والمتحف والميدان فى إنتاج المعرفة، وأهمية الموقع فى تقبل المعرفة العلمية، وطرق تحقيق انتشار المعرفة العلمية من خلال إدارة آليات التداول المختلفة.

وقامت تقارير نقدية عديدة أعدها مؤرخو العلم - مثل شيفر Shaffer (2005)، أوفير وشابين Ophir and Shapin (1991)، وانظر أيضا Shapin (1998)، كوهلر Kohler (2002)، آجار وسميث Agar and Smith (1998)- بوضع الحيز على جدول أعمال الدراسات العلمية، وقد زاد من قوة هذا الاتجاه أعمال الجغرافيين فى جغرافيات المعرفة العلمية، وفى العلم كنشاط تفسيرى بطبيعته (Livingstone, 2002b، وانظر أيضا التأويل. ويثبت التفاعل الذى كان يتطور هنا أنه مثمر. وهكذا فقد كان الجغرافيون وغيرهم يشاركون بصور مختلفة فى تفسير «جغرافيات العلم» بعدد من الطرق وعلى عدد من المقاييس المكانية. وتشمل العينة الممثلة لهذه الأعمال دراسات جغرافيات التنوير والثورات العلمية، وأهمية المتاحف، وقاعات المحاضرات، والحدائق النباتية، فى إنتاج ونشر المعرفة العلمية وممارسات صناعة العلم فى الميدان، ودور جغرافية المعرفة الجغرافية ذاتها فى تكوين

الهوية الوطنية (Withers, 2001)، ودور الممارسات المكانية فى علم المصايد (Evenden, 2004)، والطبوغرافيا الاجتماعية لشبكات التوافق (Ogborn, 2002)، وأهمية التجارب الحقلية فى إنتاج المعرفة الزراعية (Henke, 2000)، والارتباطات المتبادلة بين الهياكل المختلفة وهيكل المعرفة العلمية (Gieryn, 2002)، وجغرافية التحويل السلعى للمعرفة الحيوية (Parry, 2004). ويمكن صياغة القائمة بأكثر من هذا. وتعتبر الأعداد الخاصة من مساهمات الجغرافيين فى «المجلة البريطانية لتاريخ العلم British Journal for the History of Science 2005)، التى قام بتحريرها سيمون نايلور، و«مراجعات العلوم البينية Interdisciplinary Science Reviews (2006، عن «تبوء العلم مكانته»، شاهدًا على الثراء العلمى البينى لهذه التطورات.

وفى ضوء كل هذا، توجد أسس جيدة لاقتراح اعتبار الدراسات العلمية بمثابة فرع من **الجغرافيا التاريخية**. وتمشيًا مع هذا الاتجاه، قال سيمون شيفر Simon Shaffer (2005) مؤخرًا إن الدافع الكارتوجرافى ذاته هو الذى ساعد على بناء ما نعتبره العلم الحديث (انظر **المنطق الكارتوجرافى، والكارتوجرافيا**). وفى ضوء عديد من التفسيرات العامة عن تاريخ العلم (مثل أعمال هويويل Whewell، وبينال Bernal، ونيدهام Needham) التى حاولت تصوير التطور العلمى بيانيًا، كانت «**الخرائط** هى التى اخترعت ما كان عليه العلم»،

كما يقول شيفر (2005) Shaffer بدقة. وعلى مستوى أكثر عمومية، قدم سيمون جنكنز Simon Jenkins . عندما كتب فى صحيفة الجارديان (الجمعة 20 يناير 2006) . حكمًا مؤكدًا بطريقة ساخرة مثيرة قائلا: «كل العلماء جغرافيون. وهذا هو السبب فى أن الخرائط تعتبر أقدس أدوات العلم».

قراءات مقترحة:

Golinski (1998); Livingstone (2003c).

متنزه علم **science park**

شكل خاص من أقطاب النمو التقنى يقترحه مطورو العقارات، أو المؤسسات البحثية أحيانًا، لتشجيع نقل التقنية والاستثمار فى الصناعات الجديدة، وعادة ما يتم ذلك بالتعاون مع جامعة وأحيانا بمساندة حكومة محلية و/أو إقليمية. حيث يتمثل الهدف فى الاعتماد على التكتلات العلمية فى مجال الخبرة العلمية والتقنية، وذلك بضمان تطور الابتكارات محليا، بما يولد وظائف للاقتصاد المحلى أو الإقليمى ويساهم فى تكاليف المؤسسة (انظر: أيضا **اقتصاد المعرفة**).

قراءات مقترحة:

Massey, Quintas and Wield (1991).

الأدوات العلمية عبارة عن أدوات مادية مصنوعة لهدف محدد، ويستخدمها المستكشفون لكشف وقياس وتمثيل جوانب العالم الطبيعى. وهناك مجموعة فرعية من هذه الأدوات المخصصة للمسح كانت تستخدم فى **الكارتوجرافيا**، والفلك، والملاحة، ومسح الأراضى، والجيوديسيا، والممارسات الجغرافية ذات الصلة. وعندما نعود للوراء إلى للقرن الأول قبل الميلاد على الأقل، وخاصة منذ تطور الرياضيات التطبيقية خلال عصر النهضة، نجد أن بعض الأدوات مثل الأسطرلاب والبوصلة والتيودوليت، كانت تتطور باستمرار حتى حل محلها الاستخدام الحديث للإشارات من نظم الأقمار الصناعية التى تقدم حسابات مباشرة للمواقع بدقة (Bennett, 1987).

ويمكن تقديم تمييز مفيد بين أدوات **الجغرافيا** وجغرافيات الأدوات. ففى الحالة الأولى، كانت الأدوات العلمية تستخدم فى تجميع البيانات المنتشرة جغرافيا عن الكرة الأرضية لإعداد الخرائط عادة. وعلى سبيل المثال، كانت التباينات فى المغناطيسية الأرضية موضع اهتمام كبير لدى إدموند هالى Edmond Halley الذى يقال إنه أطلق عملية «تصحيح الجغرافيا» باستخدام أدواته الخاصة لتحديد خطوط الطول وإنتاج رسوم للتباين المغناطيسى (Fara, 2005, p. 69). وهناك موضوعات مماثلة جذبت اهتمام ألكسندر فون همبولت، الذى سافر عبر أمريكا الجنوبية بعدد كبير

من الأدوات. الكرونومتر، السدسيات، إبر الغمس، الكيانومتر (لقياس زرقة السماء)، البارومتر، الترمومتر، مقياس المطر، ميزان الهواء، التيودوليت. واستخدم البيانات الناتجة عنها فى إعداده لخرائطه الشهيرة لخطوط التساوى، التى صممت لتسهيل نقل البيانات فيما بين العلوم (Dettlebach, 1999; Godlewska, 1999). وحظى الدور الجوهرى للأدوات فى المشروع الجغرافى واهتماماته الاستعمارية . بالاهتمام خلال العصر الفيكتورى فى الجمعية الجغرافية الملكية التى بدأت فى تقديم مناهج منتظمة فى المسح فى Collier 1879) (and Inkpen، 2003. ولا شك فى أن هذه الممارسات أثارت الكثير من المشاكل المعرفية، والتى تدور حول تحديد من الذى يجب الثقة فيه لتقديم معلومات صادقة، وإلى أى مدى يجب تنظيم المراقبين، وما هى الأدوات المناسبة للاستخدام فى الأماكن البعيدة. وفى محاولة لمواجهة مثل هذه المشاكل، نشرت الجمعية «دليل المسافرين Guide to travelers» فى طبعات عديدة متتالية، وذلك على أمل فرض الانضباط والنظام على المراقبين فى الأماكن البعيدة، وبالتالى ضمان إثبات المصداقية (Driver, 2001b).

ويرتبط هذا الاهتمام الأخير بكيفية إدارة جمع البيانات العالمية للجغرافيا ارتباطا وثيقا بكل جوانب موضوع جغرافيات الأدوات. ويمكن أن نعتبر استخدام أدوات المسح وتنظيم المراقبين فى إنتاج المعرفة الجغرافية، بمثابة استراتيجية مكانية بطبيعتها، إذ إنها تهدف

إلى قهر المسافة بتجميع البيانات المتناثرة على نطاق واسع، ومن ثم دمج المعرفة المحلية فى الشبكات العالمية. وهكذا فإن ما يعتبر بمثابة نتائج علمية تنتقل من الموقع المحلى إلى الحيز العالمى يمثل مجموعة من التساؤلات فى جغرافية المعرفة. فخلال عصر التنوير، كان قباطنة السفن يجمعون قياسات مغناطيسية ويرسلونها إلى الجمعية الملكية. وفى القرن التاسع عشر، نجد أن بيانات الدورات المناخية، التى كانت ترسلها مئات السفن إلى محطة الأشكال والأدوات التابعة للبحرية الأمريكية، قد استخدمها ماتيو فونتين ماورى Matthew Fontaine Maury لإعداد عمله «الجغرافيا الطبيعية للبحر Physical geography of the sea» فى 1855 (Bunnett, 2005). ففى مثل هذه المجالات الرئيسية - التى يسميها برونو لاتور (Bruno Latour 1987) مراكز الحساب - تتحقق العمومية من الخصوصية. ولكن هذه الدوائر المفاهيمية لا تتحقق إلا من خلال عمالة ماهرة وإدارة واعية. إذ إن الحاجة إلى معايرة الأدوات، وتنميط العمل الميدانى، وتنظيم مواقع المراقبين، وضمان المعايرة المناخية، تمثل كلها إجراءات مطلوبة لتحويل قراءات الأدوات فى أماكن معينة إلى أنماط جغرافية ذات نطاق عالمى (Livingstone, 2003c). ولا شك فى أن البيانات المعايرة والأدوات والإجراءات الموحدة التى تظهر من العقد المركزية فى الشبكة، تتعرض بدورها «للاستيعاب والتفسير فى كل سياق محلى» (Goliski, 1998, pp. 138 -9). ولذلك نجد أن مؤرخى العلم قد أخذوا يتحدثون عن «جغرافية الدقة» (Schaffer، 2002)، التى

تحدد الطبيعة الجغرافية الطبيعية للمعرفة الناتجة عن استعمال الأدوات، والوسائل التى يتم من خلالها الوصول إلى «المعرفة العامة» من «المعارف المحلية». أى أنه لا تزال هناك حاجة ماسة إلى المزيد من البحث الجغرافى فى دور استخدام الأدوات فى إنتاج المعرفة (الجغرافية).

قراءات مقترحة:

Bourguet, Licoppe and Sibum (2002); Livingstone (2003c).

ثورة (ثورات) علمية **scientific revolution(s)**

تحول معرفى مفاجئ فى تقليد البحث العلمى يعيد تفسير البيانات الموجودة بصورة راديكالية، ويحدد مشاكل ومنهجيات جديدة، ويرسخ مسارات مثمرة للبحث الحديث. ومن خلال التأكيد على الانقطاع فى تاريخ العلم، فإن فكرة الثورات العلمية تتعارض مع الفهم «التراكمى» المعيارى الذى اعتنقه طويلا الوضعيون وغيرهم من الذين أصروا على أن التقدم العلمى يتحقق من خلال التراكم الاستقرائى للبيانات الجديدة والتطبيق المستمر للأسلوب العلمى (انظر الوضعية المنطقية، والوضعية). وبينما قدم ويليام هوويل فكرة الثورات العلمية فى منتصف القرن التاسع عشر، فإن أشهر

أنصارها كان توماس كون، حيث قدم تقريره «بنية الثورات العلمية The structure of scientific revolutions» في 1962 آلية لفهم العلم الثورى. إذ كان كون يرى أن المجالات العلمية تجسد **النموذج المعرفى** أى التقاليد ذات الأمثلة التاريخية التى تعبر عن النظريات والمفاهيم والممارسات المعيارية لعلم معين. فعند نقاط زمنية معينة، يظهر نموذج جديد يكون غير متوافق وغير قابل للقياس مع سابقه بناء على الطبيعة الراديكالية الحقيقية لهذا التحول. ولكن نموذج كوهن لقى معارضة من دوائر عديدة، وبينما كان هو ذاته يصر على أن نموذجه لا ينطبق على العلوم الاجتماعية، فإنه طُبق مع ذلك بطرق مختلفة على تطور الجغرافيا البشرية، وخاصة من جانب مهندسى الثورة الكمية التى أسست **العلم المكانى** (Mair, 1986) - انظر أيضا **تاريخ الجغرافيا**).

ولكن يمكن أن يشير هذا المصطلح أيضا إلى فترة معينة فى التاريخ الغربى، والتى توصف عادة «بالثورة العلمية»، التى كانت تعتبر ذات أهمية كبرى فى ظهور العلم الحديث. حيث ظهر هذا التعبير فى ثلاثينيات القرن العشرين ليضفى الوحدة على الفترة التى تغطى القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، عندما حول أشخاص مثل جاليليو، رينيه ديكارت، يوهانس كبلر، فرانسيس بيكون، روبرت بويلى، السير إسحق نيوتن، الفلسفة الطبيعية من خلال تطبيق المبادئ الرياضية والأساليب التجريبية على فهم الطبيعة. إذ إن تفضيل هذه الشخصيات للتفسيرات الميكانيكية، جعلها تتفوق

فى الملاحظة الأولية للطبيعة مقارنة بالسلطة التعليمية لشخصيات مثل أرسطو. ومع ذلك، نجد أن هذا التنميط «للثورة العلمية» واجه اعتراضًا معاصرًا من دارسين يؤكدون على استمرارية ميتافيزيقا العصور الوسطى، وتنوع النظرات التى تبديها الشخصيات الأساسية فى هذه الفترة، واستمرار تأثير عدد من الرؤى السحرية لممارسى الفلسفة الطبيعية الجديدة. وقد دفع هذا بعض المؤرخين إلى البحث عما إذا كان هناك شىء اسمه الثورة العلمية أساسا. فكما يقول شابين (Shapin (1996, p. 1 بصراحة فى مراجعته «لم يكن هناك شىء اسمه «الثورة العلمية»، وهذا الكتاب يدور حول هذا الأمر».

وقد بدأ الجغرافيون وغيرهم من العاملين على تلك الفترة، التركيز على مكانية الفلسفة الطبيعية فى ذلك الوقت، وعلى الطرق المختلفة التى ظهر بها ما أصبح يعرف «بالثورة العلمية» فى مختلف المجالات (Livingstone and Withers, 2005). وعلى المستوى العالمى للشرق والغرب، وعلى المستوى القارى للإقليمية الأوروبية، وعلى المستوى الجزئى للمجالات العلمية المتخصصة مثل المعمل وبرج المراقبة، لقد كان العلم الحديث يطبق بطرق مختلفة. ويلاحظ أن تأثير الكيمياء الصينية على الطب، وأهمية الأساليب الجيوديسية الإسلامية للرياضيات التطبيقية، والنطاقات البلاغية المختلفة بصورة ملحوظة للساحة الإيطالية والجمعية الملكية، حيث كانت تطرح المشاركات العلمية، والتعارض بين الممارسات المنتجة للمعرفة فى كل من المعمل

والميدان، والاختلافات عبر أوروبا فى أنماط الرعاية والتقاليد التربوية ومسارات التحول الفكرى وتعبيرات الولاء الدينى، كانت تتضافر كلها لجعل التعرف على شىء اسمه «الثورة العلمية» على أنه شىء متفرد فعلا - عملًا مملوءًا بالمشاكل. فالثورات العلمية لها تواريخها الخاصة (و) جغرافياتها الخاصة أيضا.

قراءات مقترحة:

Kuhn (1970 [1962]); Livingstone (2003c).

search behaviour **سلوك البحث**

عملية البحث عن مسارات العمل البديلة وتقييمها. ففى عملية اتخاذ القرار المكانى، غالبا ما يكون البحث مقيدا بمحك المسافة، كما فى حالة اختيار منزل جديد، بحيث تعمل الأطراف المختلفة داخل مجالات بحثية محددة مكانيا تحتوى مجموعة فرعية واحدة فقط من كل الخيارات المتاحة لها.

secession **انفصال**

عبارة عن نقل السيطرة السياسية على إقليم من كيان سياسى إلى كيان سياسى جديد. وبصفة عامة، يرتبط المصطلح عادة بإقليم داخل

دولة قائمة يهدف إما إلى أن يصبح جزءًا من دولة أخرى، أو إلى أن يصبح دولة مستقلة. ويمكن أن تكون العملية سلمية، أو تعلن عن نفسها من خلال الإرهاب وحرب العصابات. وتشمل الأمثلة المعاصرة شمال إيطاليا (Giordano, 1999) والشيشان. وكانت هذه العملية تدرس بصورة متزايدة على المستوى المحلى عندما كانت وحدات ولاية محلية تحاول الانفصال عن سلطة وحدات مركزية (Purcell, 2001).

قراءات مقترحة:

Macedo and Buchanan (2003).

العالم الثاني second world

ظهر هذا المصطلح خلال الحرب الباردة لوصف الدول الصناعية الشيوعية فى حلف وارسو (الكتلة الشرقية سابقا). وذلك فى مقابل دول حلف الناتو. وكان يشير فى وقته إلى الاقتصادات المخططة مركزيا وحكومات الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الوسطى والشرقية (مثل بولندا، تشيكوسلوفاكيا، المجر، رومانيا، بلغاريا)، ودول الاتحاد السوفيتى السابق من البلطيق حتى البحر الأسود (بيلاروسيا، إستونيا، ليتوانيا، مولدوفيا، وأوكرانيا)، وروسيا، ودول القوقاز والدول السوفيتية السابقة فى آسيا الوسطى (مثل كازاخستان)، بالإضافة

إلى الصين وبقية الدول التى تبنت النموذج الماوى أو الماركسى فى **العالم الثالث**. ومع ذلك، نجد أنه مع الانهيار الكبير **للشيوعية** منذ عام 1989، تراجع استخدام هذا المصطلح كثيرًا. حيث أصبحت دول «العالم الثانى» السابقة أعضاء فى الاتحاد الأوروبى، وتمر بنظم سياسية واقتصادية ليبرالية، أو تمارس اشتراكية السوق (انظر ما بعد **الاشتراكية**)، وانظر أيضا Pickles and Smith, 1998; Smith, 2005.

تحليل ثانوى للبيانات **secondary data analysis**

على عكس **التحليل الأولى للبيانات**، يتضمن هذا المصطلح البيانات التى يجمعها باحثون مختلفون عن أولئك الباحثين الذين يقومون بالتحليل. حيث يمكن أن تتمثل المزايا فى توفير قدر كبير من الوقت والموارد، وبالتالى يمكن توسيع نطاق الدراسة ليصبح أكبر من وسائل الباحث الفردى أو حتى الفرق الصغيرة. أما العيوب، فيمكن أن تتمثل فى أن المفاهيم قد لا تطبق بالأسلوب الذى يريده المحلل الثانوى عادة. وهناك عدد من مصادر هذا النوع من البيانات، والتى تشمل البيانات التى جمعت لبحث أولى ثم أصبحت بعد ذلك متاحة لباحثين آخرين. وهناك مصدر آخر يتحقق عندما تجرى عملية جمع بيانات على نطاق واسع نيابة عن مجتمع العلوم الاجتماعية الأوسع. وتتمثل الأمثلة المهمة على ذلك فى «دراسة البيانات الطولية/المستعرضة

لديناميات الدخل Panel Study of Income Dynamics»، التى بدأت فى **1968**، وهى دراسة طولية لعينة ممثلة من الأفراد الأمريكيين والأسر التى يعيشون فيها؛ و«مسح البيانات الطولية/المستعرضة للأسر البريطانية British Household Panel Survey»، الذى بدأ فى عام 1991 ويمثل جزءًا من « البيانات الطولية/المستعرضة للأسر المعيشية فى المجموعة الأوروبية European Community Household Panel». واستطاع الجغرافيون ربط بيانات المجاورات السكنية بالبيانات الفردية من هذه الأعمال دون انتهاك السرية (Bolster, Burgess, Johnston, Jones, Propper and Sarker, 2006). ويعتبر الباحثون فى بريطانيا محظوظين بوجود دراسات مجموعات المواليد التى تتابع الأفراد منذ الميلاد؛ ويحظى أحدث أجيال الألفية بتصميم مجمع بما يسمح بدراسة الجغرافيات المحلية (/www. cls. ioe. ac. uk/mcs). وهناك مصدر آخر يتمثل فى ربط سجلات البيانات الإداريَّة؛ ويمكن أن يصبح لهذا أهمية متزايدة كجزء من السياسة المبنية على الأدلة، حيث تجمع البيانات وتنشر عن مناطق محلية صغيرة؛ ويتمثل المثال الكبير والمتوسع على ذلك فى موقع «إحصاءات المجاورة :Neighbourhood Statistics) (http: //neighbourhood. statistics. gov. uk) الذى ربط بيانات الحصر المطلوبة بالمناطق المحلية لتقديم مقياس محدث سنويا لفقر الدخل. وتعتبر إمكانات هذه البيانات الإدارية هائلة، ولكنها تواجه تحديات لأن كل أنواع التحيز يمكن أن تكون موجودة فيها. وكان

هناك تطور حديث مهم يتمثل فى تبنى مقاربة مبنية على النماذج لاستخدام السجلات من مصادر مختلفة. وهكذا كان جاكسون، بست وريتشاردسون Jackson، Best and Richardson (2008) قادرين على استخدام **نموذج متعدد المستويات** لربط بيانات المسوح الفردية التفصيلية من دراسة جيل الألفية ببيانات إدارية واسعة النطاق من سجلات المواليد الوطنية، مما يمكّن النموذج من معالجة العديد من التحيزات.

وفى بريطانيا، يعتبر «أرشيف البيانات البريطانية **the UK DataArchive**» (**http://www.data-archive.ac.uk/**) المستودع الرئيسى لبيانات العلوم الاجتماعية الرقمية؛ بينما فى الولايات المتحدة، يقوم بهذا الدور اتحاد الجامعات للبحوث السياسية والاجتماعية (**http://www.icpsr.umich.edu/**)؛ أما على المستوى العالمي، فإن هذه السجلات ينظمها «الاتحاد العالمى لمنظمات البيانات» (**http://www.ifdo.org/**). وكل هذه المواقع لديها قدرات بحثية موسعة لتحديد البيانات المطلوبة. وقد استطرد كنج 1995 (King) فى دعوته إلى أن ضمان التكامل العلمى يتطلب جعل مجموعات البيانات المختلفة متاحة بحيث تشمل «كل» المعلومات اللازمة لتحقيق نتائج تجريبية؛ بما فى ذلك رمز البرنامج الخاص بالتحليل الذى تم إجراؤه. ويتم الآن جعل ذلك واضحا فى مركز البيانات الفعلية (http: //thedata. org/). وكان التحليل الثانوى للبيانات النوعية أقل أهمية، ولكن استخدامه أصبح متزايدا (Heaton, 1998).

قراءات مقترحة:

Boslaugh (2007); Heaton (2004).

section **قطاع**

تقسيم إقليمى لدولة يرتبط بوجود جيب انتخابى ناتج عن قيام حزب سياسى بحشد التأييد فيه بناء على سياسات ذات طابع محلى خاص. وقد حدث الجيب القطاعى التقليدى فى الولايات المتحدة، حيث كان الحزب الديمقراطى طوال معظم القرن الذى تلا الحرب الأهلية، يحظى بتأييد الأغلبية فى الولايات التى كانت ترغب فى الانفصال، وذلك فى مقابل الحزب الجمهورى الذى منح المساواة فى الحقوق المدنية للأمريكيين الأفارقة وأنهى الرق.

قراءات مقترحة:

Archer and Taylor (1981).

sectoral model **نموذج قطاعي**

نموذج للأنماط السكنية بالمدن الأمريكية قدمه هومر هويت Homer Hoyt (1895 -1984)، انظر Hoyt (1939)، ويتضمن فصل الإسكان المختلف النوعية والقيمة فى قطاعات مختلفة تشع

من مركز المدينة على طول طرق مواصلات كبرى. وتتضمن التغيرات فى طبيعة المنطقة السكنية داخل القطاع عملية ترشيح، بحيث ينتقل السكان الأثرياء نسبيا نحو الهامش الحضرى، تاركين منازلهم ومجاوراتهم للمهاجرين الجدد الأقل مكانة (انظر **الغزو والتتابع**). ولكن النموذج الذى طور لتطبيقات الإقراض العقاري، طُرح كبديل للنموذج النطاقى، ثم أُدمج لاحقًا معه فى **النموذج متعدد النويات** (انظر الشكل المرفق).

علمانية **secularism**

عبارة عن **أيديولوجية** لا يكون فيها الدين ومعتقدات الطبيعة الخارقة جوهريا لفهم العالم، بحيث لا تتدخل المعتقدات الدينية ولا المؤسسات الدينية فى الشئون العامة **للمجتمع**، وتكون معزولة عن شئون **الحكم**. وغالبا ما ترتبط بالتنوير فى أوروبا، والذى يتجه نحو **العلم** والعقلانية، ويبتعد عن الدين والخرافات. وترجع أصول العلمانية كفلسفة إلى جورج جاكوب هوليويك (George Jacob Holyoake 1860) الذى طرح فكرة أن الحياة يجب أن تمارس بالرجوع إلى المبادئ الأخلاقية، وأنه يجب فهم العالم من خلال العمليات العقلية، وليس من خلال الرجوع إلى إله أو آلهة، أو أى مفاهيم طبيعية خارقة أخرى. وانطلاقًا من منظور الحكومة والحكم، تشير العلمانية إلى سياسة تفصل السلطة الدينية عن الدولة. وعادة

ما يتمثل نقيض العلمانية فى الدولة الدينية، أى الدولة التى يكون للدين فيها دور كبير فى الحكم.

وتنقسم الحركة العلمانية إلى من يعتقدون أنها تؤدى منطقيا إلى مذهب الفعالية ودعاية مناهضة للدين، ومن لا يعتقدون فى ذلك. وهناك اعتقاد بأن معظم المجتمعات «الغربية» الحديثة اليوم تعتبر علمانية. وغالبا ما تكون الأغلبية شبه متحررة من الدين. ولا يفرض الدين القرارات السياسية رسميا، بالرغم من أنه قد يؤثر على السياسيين من الأفراد (ولكن انظر Butler, 2008).

وكان تباين القيم بين الدولة العلمانية والجماعات الدينية مصدر صراع كبير. ويعتبر حظر الحجاب فى المدارس فى فرنسا مثالا على ذلك. وفى نفس الوقت، نجد أن الدول العلمانية المختلفة تعتبر علمانية بدرجات متفاوتة وبطرق مختلفة. وهكذا نجد أنه بينما تحظر الدولة العلمانية الحجاب فى فرنسا، نجد فى كندا أن الدولة المدنية تحمى الحق فى ارتداء الرموز الدينية فى المدارس العامة.

واهتم الجغرافيون كثيرا بالتفاعل بين المقدس والعلمانى فى اللاندسكيب، أو كيف تؤثر الأيديولوجيات الدينية والعلمانية على المشاهد. وهكذا فإنه من الناحية النظرية، نجد أن الأيديولوجية العلمانية الصارمة التى تضع مبادئ التخطيط الحضرى، لن تؤيد استخدام المبادئ الدينية فى تحديد موقع المبانى الدينية مثلا. ومع ذلك، نجد فى الواقع أن درجات مختلفة من المفاوضات بين

الأيديولوجيات الدينية والعلمانية تنتشر فى معظم المجتمعات (Kong, 1993a,b).

قراءات مقترحة:

Heelas (1998); Kong (1993a).

أمن **security**

يعنى التحرر من الخطر الحقيقى أو المتخيل فى الحاضر أو المستقبل. وتتحدد الترتيبات الجغرافية للأمن من خلال **الخطاب** **والأداء**، وتلعب دورا مهمّا فى بناء الجغرافيات السياسية والاجتماعية على مدى واسع من النطاقات. ودائما ما تكون خطابات الأمن سياسية جدا، وغالبا ما تكون خلافية بشدة. حيث تتضمن حشد **جغرافيات متخيلة** تدور حول تصورات **الهوية** الجماعية لإثارة التهديدات السياسية والتغيرات السياسية والعنف السياسى. وكما يقول دالبى: Dalby (2002, pp. 163 -4).

«يتعلق الأمن بالمستقبل أو المخاوف المتعلقة بالمستقبل. فهو يتعلق بالمخاوف المعاصرة، ولكنه يتناول أيضا المخاطر المستقبلية المحتملة. وهو يتعلق بالسيطرة والتأكد والقدرة على التنبؤ فى عالم غير مؤكد، وعند محاولة استباق الفرص والتغيير، أحيانا ما تكون الممارسة عنيفة. [فالأمن] يتعلق بالحفاظ على هويات جماعية معينة، وعلى

معان محددة لما نكون عليه الآن، وما الذى نريد أن نظل عليه، أكثر من اهتمامنا بما نريد أن نكون عليه. ويقدم الأمن سرديات عن الخطر على أنه محفّز للعمل الجماعى، ولكنه أقل فائدة فى اقتراح المستقبل المرغوب».

وتتشكل جغرافيات العلاقات الدولية والنظام القائم بين الدول، ويعاد تشكيلها، من خلال الخطابات الحقيقية للأمن القومى والدولى. فمن خلال هذه الخطابات، تحاول الدول القومية عادة تجسيد وتطبيع وجودها «كمكان آمن»، وذلك باستخدام خطابات «الأمن القومى» التى تصورها على أنها أطراف وحيدة لها خصائص قومية غير قابلة للجدل، وسكان متجانسين، وحدود طبيعية (Katzenstein, 1996). وتميل هذه المناقشات الجيوبوليتيكية للأمن القومى، إلى تصوير الدول القومية على أنها تواجه تهديدات وجودية من توغلات أو طموحات الدول والإمبراطوريات المنافسة، أو من جماعات إرهابية أو متمردة غير حكومية، خاصة فى فترة ما بُعد الحرب الباردة. وتعتبر بداية إدارة بوش «الحرب العالمية على الإرهاب»، بعد الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطون فى 11 سبتمبر 2001، مثالا دراماتيكيا على ذلك (Kirsch, 2003). حيث أظهرت البحوث فى الجيوبوليتيكيات النقدية (Ó Tuathail, 1996b) والعلاقات الدولية النقدية والدراسات الأمنية (Campbell, 1998)، كيف أن القومية، والعسكرية، والحرب، تتشكل وتتشابك من خلال إثارة مثل

تلك التهديدات بالنسبة «للأمن القومى». وعادة ما تمثل الجغرافيات التخيلية المدرجة فى خدمة أمن **الموطن الأصلى**، على أنه فاضل وصالح، بينما تشوه وتشيطن مكان العدو فى نفس الوقت. وعادة ما يعتبر ذلك المكان عابرًا للقوميات، ومتعدد الأبعاد بصورة متزايدة: ويعتبر «إقليما أمنيا» يتطلب المتابعة والمراقبة، ويمثل فى حالة الولايات المتحدة جبهة قتالية موحدة مرشحة للتدخل العسكرى فيها (مثل الشرق الأوسط) (Morrissey, 2008, 2009)، ويعتبر أيضا «ميدان معركة» معقدًا ومتشابكًا (انظر **الجغرافيا العسكرية**).

وتعرضت هذه التخيلات التقليدية للأمن القومى والدولى للانتقاد الشديد بسبب الطريقة التى تضفى بها الشرعية على **العنف** المسلح، وإهمالها للأسس البيئية والاجتماعية والطبيعية الحيوية لأمن المجتمعات الإنسانية كلها. ففى عالم ما بعد **الحرب الباردة** الذى يتعرض لنضوب **الموارد**، والنمو السكانى السريع، وزيادة **التحضر**، وسلسلة من الأزمات البيئية والإيكولوجية المتفاقمة، وما يضاعفها كلها من حيث أشكال التفاوت الكبير فى **الهجرة** والاستثمار الرأسمالى والمخاطر البيئية، طالب دالبى (Dalby) 2002 بخطابات تقليدية للأمن القومى لمواجهة الموضوعات الأكبر لما يسميه **الأمن البيئى**. ومن خلال تناول الأسس الإيكولوجية للأمن السياسى والاجتماعى والاقتصادى، يقول إن المناقشات النقدية للأمن القومى «تحتاج اهتمامًا أكثر وضوحا بالأوضاع الإيكولوجية للوجود الحضرى المعاصر (ص 184، وانظر

أيضا الأمن الحيوى). وقد أثار برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى 1994 مفهوم «الأمن الإنسانى»، كمفهوم قابل للتطبيق عالميا، ويحول اهتمام الدراسات الأمنية من الدول القومية إلى الناس. حيث تركز هذه الحركة على منع أو تخفيف عدد كبير من **المخاطر والأخطار** التى تواجه الناس فى كل المجتمعات الإنسانية فى إطار ما يسميه بك **مجتمع المخاطرة** العالمى (Beck, 1998; Theranian, 1999).

ولهذه المقترحات أهميتها، ولكنها تتعارض أيضا مع تيار حديث من الأعمال فى مجال السلطة **البيولوجية**، إذا اعتبرنا أنها تتضمن انتقالا من النظم الجيوبوليتيكية التى تعتبر **الإقليم** هدفا لها، إلى النظم السياسية الحيوية التى تعتبر السكان هدفا لها. وتأثرا بمحاضرات ميشيل فوكو فى أواخر سبعينيات القرن العشرين (Foucault, 2004 [2007]) يطرح الباحثون الآن أسئلة ملحة عن المفردات الطبيعية الحيوية والطبية التى تعاد صياغة الأمن من خلالها الآن، وعن الطرق التى تدخل من خلالها تقنيات الطوارئ الحكومية فى صميم بناء الحياة ذاتها (Dillon, 2008). حيث تؤدى هذه التدخلات الحديثة بصورة ما، إلى تنشيط وإثارة تيار من العمل على الطرق التى تتدخل من خلالها المخاطر والأخطار والمخاوف فى بناء الحياة اليومية. ففى المناطق الحضرية الكبرى فى دول الشمال وفى دول الجنوب، أصبحت الشرطة عسكرية بصورة متزايدة، وكذلك الأمر بالنسبة للفن المعمارى أيضا . وذلك إلى درجة وجود «دليل ميدانى

للتحضر العسكرى» على الشبكة العنكبوتية فعليا (Subtopia, at **http://subtopia.blogspot.com**)، وانظر أيضًا :Caldeira, 1999 Low, 2004. وقد أصبحت «الصياغة الأمنية» **للحياة اليومية** منتشرة جدا ـ و«عادية» جدا. لدرجة أن إحدى أشهر وأقوى المجلات التى تتناول دور التقنية فى الثقافة المعاصرة تشمل مدونات عن الأمن القومى (Danger Room: **http://blog.wired.com/defense**) وعن الخصوصية والأمن والسياسة والجريمة :Threat Level) blog.wired.com/27bstroke6). وقد وصل بنا كل هذا إلى مرحلة أصبحت فيها المواقع الإستراتيجية فى المدن مستهدفة من جماعات إرهابية، وأصبحت هذه التهديدات بدورها تستخدم فى تشريع جهود كبيرة لتأمين المدن من خلال إنشاء نقاط تفتيش، وتصميم مشاهد حضرية دفاعية، ونظم مراقبة إلكترونية مكثفة ;Graham, 2004a) Gary and Wyly, 2007; Katz, 2007).

قراءات مقترحة:

Bialasiewicz, Campbell, Elden, Graham, Jeffrey and Williams (2007); Dalby (2002); **Subtopia, at http://subtopia.blogspot.com**.

تتجلى سياسة العزل المكانى عندما تعيش جماعتان أو أكثر فى أماكن مختلفة داخل نفس **المدينة** أو **الإقليم**، أو حتى **الدولة**. وترجع أنواع الأنماط التى تعتبر منفصلة إلى بدايات الاستيطان البشرى المركز. وحتى المدن القديمة مثلا، عادة ما قُسِّمت داخليا إلى مناطق ترتبط بمجموعات معينة، وتتصف أيضا بالفصل الشديد بين الجماعات الحضرية (داخل السور) والجماعات شبه الحضرية (خارجه). وكانت المستوطنات البشرية مقسمة اجتماعيا دائمًا، وكان الذين يُعرفون «بالأغيار» سواء بناء على الدين أو الثقافة أو الوضع الاقتصادى، أم أى تقسيم أجتماعى آخر. يعزلون عادة فى أماكن معينة فقيرة بيئيا (**انظر أيضا الآخر/الغيرية**). وهذا يعنى أن التهميش الاجتماعى كان يرتبط غالبا بالفصل المكانى.

وتختلف درجة العزل المكانى أو الفصل بين الجماعات من حالة لأخرى. فيمكن أن تكون جماعة أكثر انتشارًا فى مكان ما مقارنة بمكان آخر: وعلى سبيل المثال، فإن أتباع دين معين قد يكون لديهم ميل للحياة قرب مكان عبادتهم، ولكنهم لا يزالون يعيشون بين أتباع عقائد أخرى، بحيث تكون درجة الفصل منخفضة. وعلى الطرف المقابل، يمكن أن تدفع جماعات إلى مناطق منعزلة بما يحد من **الحراك السكانى**، كما فى أماكن جيتو اليهود التى ضيق النازيون عليها الخناق خلال المحرقة، أو الأحياء المعزولة التى فرضها نظام

الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا. وهذه العملية ليست تاريخية فحسب: ففى نهاية عام 2006 مثلا، قررت عدة سلطات محلية فى إيطاليا تحديد أماكن منفصلة لشعب «الغجر»، مع وجود أسوار وبوابات تنظم حركة الدخول والخروج.

وتوضح هذه الأمثلة عنصرًا مهما آخر: فالفصل يمكن أن ينتج عن قوى تمييزية خارج الجماعة و/أو عن التنظيم الاجتماعى وميول الجماعة ذاتها. وكان علماء الاجتماع الحضرى فى **مدرسة شيكاغو** أول من قام بتنظير الجانب الداخلى من هذه العملية، حيث حاولوا فهم طبيعة استيطان المهاجرين فى مدن أوائل القرن العشرين فى الولايات المتحدة. واعتقدوا أن القادمين الجدد ينجذبون إلى **جيوب** خاصة بجماعاتهم الثقافية، وأن هذه المناطق المعزولة تساعد هؤلاء الناس على التوافق مع مجتمعهم الجديد. وبالتدريج، ومع تكيف الأفراد مع **الثقافة** الأمريكية بتعلم اللغة الإنجليزية، وارتفاع مستوى تعليمهم، وحصولهم على وظائف أفضل، فإنهم ينتقلون إلى مجاورات متعددة الأعراق (غير منفصلة) فى الضواحى عادة (**انظر الضاحية/ الحضرية**). ويقول النقاد المتأخرون إن مدرسة شيكاغو تجاهلت القوى والممارسات العنصرية المتضمنة فى تكوين واستمرار الجيوب بصفة عامة، والتقليل من دور **العنصرية** التى أجبرت الأمريكيين الأفارقة على الحياة فى الجيتو. وهناك تدخل مفيد يميز بين **الأحياء الفقيرة**، ومجاورات **الفقر**، والجيتو، وهى الأماكن التى تنحصر فيها

الجماعات العنصرية فى الفقر الذى تتوارثه عبر الأجيال (Philpott, 1979). وكان الجغرافيون الاجتماعيون المعاصرون أكثر اهتماما بالجانب «المقيد»، ربما على حساب فهم درجة التنظيم الاجتماعى داخل المجتمعات المهمشة.

وقد ناقش الجغرافيون والاجتماعيون نتائج الفصل العنصرى الحضرى بصورة مستفيضة. ففى البيانات المبكرة لمدرسة شيكاغو، كانت الجيوب تعتبر مفيدة مادامت يُقام فيها بصورة مؤقتة. بل إن الذين كانوا يستمرون فى هذه الجيوب، كانوا يعتبرون غير متكيفين بصورة كافية وبالتالى يعتبرون مخطئين. ومنذ ذلك الحين، كانت التقييمات أكثر تعقيدا فى وجود العديد من المسارات الفكرية الأساسية. واستمر البعض فى اعتبار هذا الفصل مؤشرا على رفض التكيف، والاعتقاد بأن الجيوب والجيتو، تعيد إنتاج **الاستبعاد الاجتماعى**، لأن سكانها يتبنون «ثقافة الفقر» المرتبطة بالكسل والدعة والاعتماد على الجريمة (Lewis, 1969a). وهناك تفسير آخر أكثر نقدية يركز على الممارسات المؤسسية التى تؤدى إلى استمرار الفصل والضرر الذى يسببه (Massey and Denton, 1993). ومن هذا المنطلق، يعتبر **اللاندسكيب** المنفصل ناتجًا عن التفاوت من ناحية، ويعتبر أيضا آلية لإعادة إنتاج التفاوت من ناحية أخرى. وحاول بعض الباحثين التوفيق بين الرؤية التقليدية لمدرسة شيكاغو التى تقول إن سكان الأماكن المفصولة يحققون مكاسب معينة، وتلك الرؤى النقدية اللاحقة التى

تقول إن الفصل يمكن أن يكون له آثار مفيدة وضارة أيضا (Peach, 1996; Logan, Alba and Zhang, 2002). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الانتشار المخطط للمقيمين المهمشين فى المجاورات المفصولة لا يرفع بالضرورة مستوى فرصهم أو معيشتهم (Musterd, 2003).

لقد أصبحت قضية الفصل معقدة جدا فى أوروبا، حيث ربط معلقون بارزون الاضطرابات العرقية فى بريطانيا وفرنسا بآثار البيئات الحضرية المعزولة (Amin, 2003; Haddad and Balz, 2006). إذ يعتبر الملتزمون بالحقوق السياسية أن مجاورات الأقليات/المهاجرين ناتجة عن اختيار مقصود من جانب سكانها لاعتناق العزلة السياسية، وذلك فى محاولة لممارسة حياة منفصلة عن المجتمع العام (والتى أطلق عليها مصطلح «الحياة الموازية»: Amin, 2002a)، بينما يعتقد النقاد التقدميون أن الفصل يمثل استجابة للعنصرية والتهميش الاقتصادى. وبغض النظر عن كل هذا، يعتبر الفصل الاجتماعى المكانى عنصرًا مهما فى الاضطرابات الاجتماعية.

وتحتاج العلاقة بين العنصرية والتقسيم الطبقى، والتى تتضح تمامًا فى الاضطرابات التى أشرنا إليها سلفًا، إلى المزيد من التنظير فى الكتابات المتعلقة بالفصل بصفة عامة. حيث يعكس هذا القصور إلى حد كبير إرثا آخر لمدرسة شيكاغو. فطوال القرن الماضى، وفى الجغرافيا على الأقل، كان يسيطر على دراسات الفصل المكانى الاهتمام بالأشكال الثقافية لهذا الفصل، وليس الطبقة. ومع ذلك،

كانت التقسيمات الاجتماعية المكانية القائمة على الطبقة منتشرة، وتم تنظيرها لأول مرة فى منتصف القرن التاسع عشر، كما يشهد هذا البيان الشهير من فريدريش إنجلز:

"كل مدينة كبيرة بها حى عشوائى أو أكثر، حيث تزدحم فيها الطبقة العاملة ... ويتمثل أفضل جزء فى هذا الترتيب فيما يلى: أن أعضاء الأرستقراطية المالية يستطيعون السير فى أقصر طريق مرورا بكل الأحياء العمالية إلى أماكن أعمالهم، وذلك بدون إدراك أنهم يمرون فى وسط بؤس مدقع يتوارى إلى اليمين واليسار. (Engels, 1987 [1845], pp. 70, 86)

ويقال إن الوضع أصبح على العكس تماما فى المدن المعاصرة: حيث أصبح الفقر ظاهرًا، بينما يختبئ الثراء وراء الجدران فى المجتمعات المسورة، تحميها نظم أمنية ومراقبة إلكترونية خاصة (le Goix, 2005). وكما كان الأمر فى الماضى، يقوم المتميزون بحماية أنفسهم، بالرغم من اختلاف آليات هذه العملية والأنماط المكانية التفصيلية التى تؤدى إليها.

واستكشف الدارسون مؤخرًا العلاقة بين الأشكال المختلفة للفصل، مثل الطبقة الاجتماعية الاقتصادية والأصل العرقى (Clark and Blue, 2004). وكذلك أظهرت البحوث أيضا العلاقة بين الفصل السكنى والنظام التعليمى (Burgess, Wilson and Lupton, 2005; Denton, 1996)، وحقيقة أن الأطفال الذين تربوا فى مجاورات

معزولة بشدة، يعانون من صعوبات متواصلة فى حياتهم الدراسية، حتى عندما يذهبون إلى جامعات خارج مدنهم الأصلية (Massey and Fischer, 2006).

قراءات مقترحة:

Kaplan (2005); Massey and Denton (1993); Peach (1996c).

قياس الفصل **segregation, measurement of**

حاول علماء الاجتماع طويلًا التوصل إلى طرق لتصوير وقياس درجة الفصل بين الجماعات فى المجتمعات، وخاصة فى المدن. وفى المناقشات المبكرة لهذا الموضوع، مثل الدراسات التقليدية التى قام بها علماء الاجتماع والتى تعرف فى مجموعها باسم مدرسة شيكاغو، كان الفصل يصور من خلال مصطلحات وصفية. وعلى سبيل المثال، أدخل إيرنست بورجس Ernest Burgess (1967) خرائط تصف مناطق فى شيكاغو بأنها «الجيتو الألمانى»، «صقلية الصغرى»، أو «الحزام الأسود». ولكن هذه المصطلحات كانت شديدة العمومية، ولم يكن أى من هذه المناطق المحددة على الخرائط يشمل أى مجموعات وحيدة العرق بالكامل. وطوال القرن الماضى، كان علماء الاجتماع والجغرافيون يكافحون للتوصل إلى طرق أدق لتصوير وتحليل الفصل المكانى.

وعادة ما تصور الجغرافيا الاجتماعية لجماعة معينة فى خرائط تعتمد إما على أرقام النسب المئوية المعيارية أو على معاملات مركزية الموقع (LQs). حيث توضح هذه الخرائط المناطق التى تتركز فيها جماعة ما، وتوفر عرضًا بصريًا لدرجة الفصل السائدة. فالجماعة المندمجة تمامًا فى السكان ككل، تكون موزعة بالتساوى عبر الإقليم محل الدراسة (حيث تقترب كل أرقام معاملات التركز من الواحد الصحيح)، فى حين أن الجماعة المنعزلة تمامًا (الجيتو) تتركز فى منطقة واحدة، وتكون أرقام معاملات التركز منخفضة جدا فى كل الخريطة ما عدا منطقة تركزها.

وبينما تعتبر مثل هذا الخرائط بمثابة تطور مقارنة بالتعميمات الانطباعية التى ظهرت فى الدراسات الاجتماعية المبكرة، فإنها لا تزال غامضة. حيث ظهرت إحصاءات أكثر دقة، مصممة لتمثيل درجة فصل الجماعات لأول مرة فى أربعينيات القرن العشرين، وحقق اثنان منها انتشارًا كبيرًا بعد نشر ورقة مهمة فى منتصف الخمسينيات (Duncan and Duncan, 1955). حيث يعتبر مؤشر الاختلاف Index of Dissimilarity مقياسا لدرجة الفصل السكنى بين جماعتين، ويحسب كما يلى:

$$ID_{XY}= \frac{1}{2} \sum_{j=1}^{k} [X_i-Y_i]$$

حيث ID مؤشر الاختلاف بين الجماعتين x و y؛ و xi و yi النسبتين المئويتين للجماعتين المقيمتين فى وحدة مكانية معينة، مثل منطقة التعداد، فى مدينة (ويلاحظ أن الفرق بين هاتين النسبتين يؤخذ كقيمة مطلقة ولا تستخدم أرقام سالبة فى حساب المؤشر)؛ و k عدد الوحدات المكانية التى تكوّن الكيان ككل. ومن الناحية الرياضية، يوضح المؤشر نسبة الجماعة x التى يجب أن تغير موقعها لكى تتوافق مع توزيع الجماعة y. وعندما تكون قيمة المؤشر صفرًا، فإن هذا يعنى توزُّع الجماعتين بدقة عبر المدينة أو الإقليم موضع الدراسة، أما عندما تكون قيمة المؤشر 100، فإن هذا يعنى أن الجماعتين لا تتداخلان مطلقا. أما مؤشر الفصل العزل العنصرى (Index of Segregation IS) فيحسب بنفس الطريقة، ولكن ذلك يكون بين جماعة واحدة وكل الجماعات الأخرى فى المجتمع، وتتراوح قيمة هذا المؤشر أيضا من الصفر إلى 100.

وعلى الرغم من أن هذين المؤشرين كانا الأكثر استخداما فى قياس الفصل، فإنهما يشتركان فى عدد من المشاكل. فأولا، ليس هناك طريقة مباشرة لتحديد ما إذا كانت قيمة أى من المؤشرين معنوية. ولكن بعد جدل كبير، توصل الباحثون إلى اتفاق على أن القيم التى تقل عن 25 تشير إلى عدم وجود فصل أو وجود فصل بسيط، بينما تفسر القيم التى تزيد عن **60** على أنها تشير إلى ارتفاع مستوى الفصل. وثانيا، يعتمد المؤشران على النطاق: حيث يميلان

إلى الارتفاع عندما تكون المدينة أو الإقليم مقسمًا إلى عدد أكبر من الوحدات الإدارية (Johnston, Forrest and Poulson, 2001). ولهذا السبب تعتبر المقارنة بين قيم المؤشرين عبر الزمن أو بين المدن موضع شك، ما لم يكن نطاق الوحدات المكانية ثابتا (وهو ما يكون نادرًا نسبيا، خاصة فى المقارنات الدولية؛ انظر Van Valley and Roof, 1976). وثالثا، تميل قيم مؤشرات الجماعات قليلة السكان إلى الارتفاع عن مؤشرات الجماعات كثيرة السكان. وأخيرًا، تشير المؤشرات إلى درجة عزلة الجماعة، ولكنها لا تصف أنماطا مكانية محددة. وعلى سبيل المثال، نجد أن قيمة مؤشر الفصل للجماعة التى تقع كلها فى مجاورة واحدة فى قلب المدينة، والتى تمثل الجماعة الوحيدة فى ذلك المكان، ستكون 100. وكذلك فإن قيمة هذا المؤشر ستكون 100 أيضا بالنسبة للجماعة التى تقع فى أربع ضواح مختلفة، إذا كانت هى الجماعة الوحيدة فى هذه المناطق. ولكن أسباب أنماط الفصل هذه، يمكن أن تكون مختلفة تماما (فالجماعة الأولى قد تكون فقيرة، بينما يمكن أن تكون الجماعة الثانية ثرية)، ولكن قيمة مؤشر الفصل ستكون واحدة.

وقد أجرى عدد من المحاولات للوصول إلى مقاييس أفضل للفصل. حيث لخصها ماسى ودنتون (1986) Massey and Denton اللذان ناقشا خمسة أبعاد للفصل (والمقاييس المرتبطة بكل منها). فبالإضافة إلى العزلة أو الاختلاف، قاما بوصف ما يلى: التركز

مقابل الهامشية، المركزية مقابل الانتشار، التجمع بين الجماعات (أى إن الجماعات ذات الأصول الأوروبية المختلفة يمكن أن تكون معزولة عن بعضها، ولكن كل الجماعات ذات الأصول الأوروبية يمكن أن تكون فى نفس المنطقة العامة من المدينة، والتى تتميز عن موقع الآسيويين والأمريكيين اللاتينيين... إلخ)، ودرجة التعرض بين الجماعات (Lieberson, 1981).

وبالرغم من انتشار المؤشرات الأخرى، فإن هذين المؤشرين ظلا الأكثر استخداما، ربما بسبب سهولة تفسيرهما وبساطتهما الرياضية. ويمكن أيضا تعديل هذين المؤشرين بما يناسب أنواعا أخرى من الدراسات. وعلى سبيل المثال، يمكن استخدام نفس المنطق والمعادلات لقياس درجة الفصل المهنى، وفى هذه الحالة يوضح مؤشر الانفصال نسبة أفراد الجماعة التى يجب أن تغير مهنها لكى يكون لها التوزيع نفسه فى سوق العمل مثل مجموع السكان (Hiebert, 1999).

قراءات مقترحة:

Massey and Denton (1986); Peach (1975).

سيادة sovereignty

هى ادعاء السلطة النهائية والمطلقة على مجتمع سياسى. ولقد دونت معاهدة ويستفاليا (1648) السياسات الحديثة كنظام للدول:

فالدول لها السيادة على الأراضى والأفراد فى الأقاليم الخاصة بها. وينطوى هذا المصطلح على أنه لا سلطة لأى كيان خارجى على سن القوانين أو تطبيق السلطة على الأراضى الواقعة تحت السيادة. وفى الحقيقة، لم يوجد قط مثل هذا الشرط للسيادة العليا ولكن العمليات المعاصرة للعولمة تحدته بصفة خاصة.

والسيادة العليا للدول فى النظام بين الدولة هى نتيجة لعمليتين مترابطتين. الأولى، هى السيادة العليا الداخلية التى تعنى استبعاد القوى الخارجية من ممارسة السلطة داخل نطاق إقليم الدولة، وأن للدولة السيادة على كامل الإقليم الخاص بها. ويجب التمييز بين السيادة العليا القانونية والسيادة العليا الفعالة. فربما تدعى الدولة السيادة العليا على كامل الإقليم الخاص بها، ولكنها تواجه اعتراضات ومقاومة شديدة لحكمها فى بعض المناطق إلى الحد الذى يصبح فيه جهاز الدولة غير فعال ويتم تجاهله. الثانى، هو السيادة العليا الخارجية التى تعنى الاعتراف المتبادل من الدول الأخرى فى النظام العالمى، وهى تتطلب فى نهاية المطاف موافقة الأمم المتحدة والعضوية بها. وعلى سبيل المثال، فإن دخول إسرائيل الأمم المتحدة عام 1947 . على الرغم من اعتراض الدول العربية . أسس هذه الدولة الجديدة فى النظام الدولى.

وكان فرع الجغرافيا السياسية يركز مبدئيا على قضايا السيادة العليا، خاصة الموقع الدقيق للحدود التى تُحد الدول وسيادتها العليا، وكذلك الجغرافيا الداخلية الوظيفية التى تيسر الممارسات الفعالة

للسيادة العليا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حقيقة أن السيادة العليا للدولة لم تحقق السلام، كما كان مستهدفًا ومتوقعًا، ولكن نتج عنها صراعات، قدمت أيضًا موضوعات للجغرافيين السياسيين مثل: الصراعات بين الدول، **الإمبريالية والانفصال**. وعلاوة على ذلك، فقد برزت السيادة العليا على البحار والفضاء الداخلى والخارجى كموضوعات مهمة.

وبرزت أهم المناقشات المثيرة حول السيادة العليا فى ضوء **العولمة**، والجدل المفرط الذى دار بين البعض حول أننا نواجه نهاية عصر السيادة العليا للدولة كما ظهرت فى العصور الحديثة.

ويجب الاهتمام بنقطتين قبل مناقشة العولمة والسيادة العليا. أولًا، لم تتحقق السيادة حسب هذا التعريف أبدا، إذ كانت هناك دائمًا اعتراضات على السيادة الخارجية وتحديات تواجه السيادة العليا الداخلية. ثانيًا، أن العولمة ليست قوة خارجية تتحكم فى الدول، ولكنها مجموعة من العمليات الاقتصادية والسياسية والثقافية التى كونتها وقننتها الدول. وتعتبر زعزعة سيادة الدول بسبب العولمة نتيجة جزئية لسلوك الدول نفسها. وهذا يقودنا إلى تعريف «أشباه الدول» وهى الدول التى لها سيادة فعالة محدودة، غالبا نتيجة لعلاقات **ما بعد الاستعمار**.

إن تأثير العولمة بين الدول، أو حتى عبر الدول قد أضعف من قدرة الدول على إدارة شئونها الاقتصادية الخاصة بها. وعلى سبيل المثال، فإن قيمة العملة ومعدلات الفائدة ببعض الدول تتحدد جزئيا

طبقا لقرارات الأسواق الدولية وليس السياسة المحلية، وبتعبير آخر، يمكن الشعور بالتدخل الخارجي فى سلطة الإقليم العليا. والنتيجة هى جغرافية 'السيادة العليا المُتدرَجة' حيث تتباين السيادة العليا للدولة مكانيا فى حيز الإقليم. فعلى سبيل المثال، نشأت المناطق الاقتصادية الخاصة التى تتميز بالضرائب والرسوم الجمركية المخفضة فى الدول التى تقلل من السلطة المالية للدولة لتشجيع **التجارة** والاستثمار (راجع **منطقة المشروعات**).

وعلى الرغم من تنازل الدول عن سلطتها العليا على العمليات الاقتصادية، فلقد ركزت دول أخرى استجابةً للضغوط الشعبية على السلطة الاجتماعية العليا، وهى التى تعرف بقدرة الدولة على التحديد والتحكم فى الوصول إلى المجتمع السياسى. وتُفهم حقوق المواطنة السياسية على أنها خاصية للسيادة الإقليمية العليا، حيث إن **المواطنة** ترتبط بمجتمع معين محدد إقليمياً، ويحصل المواطنون على **حقوق** مكتسبة، ويتلقون واجبات من الدولة ذات السيادة. ومع ذلك أدت عمليات العولمة إلى زيادة المطالبات بأنماط غير إقليمية للمواطنة، وهى فى الواقع تمنح السيادة العليا لمؤسسات تتخطى الدول.

إن السيادة فى حالة تغير مستمر، حيث إن **المجتمع** أصبح أكثر تنظيمًا حول الشبكات أكثر منه حول الأقاليم. ويتواكب احترام السلطة العليا المتدرجة مع الأنماط المتداخلة من السيادة، بما يشبه العصور قبل

الحديثة، حيث يمكن أن يخضع الإقليم لعدد من المطالبات بالسيادة. ويمكن أن تتسم بعض هذه المطالب بقوتها وجاذبيتها عن غيرها من المطالب، وذلك لتضاؤل القدرة على ممارسة السلطة بالبعد عن مركز السلطة السياسية. ونحن نعيش فى الوقت الحالى فى جغرافية سياسية هجينة لأشكال متباينة من السيادة فى الفضاءات الإقليمية والشبكية.

قراءات مقترحة

Holsti (2004)، Sidaway (2002).

فضاء مكانى space

كان إنتاج المعرفة الجغرافية يشتمل دائما على ادعاءات بمعرفة 'المكان' بأساليب محددة، فمن الناحية التاريخية، ارتبطت أهمية خاصة بالقدرة على تحديد مواقع الأحداث والأماكن والأشخاص والظواهر على وجه الأرض وتمثيل ذلك على الخرائط، ويتضمن امتداد هذه القدرات سلسلة من التطورات المنهجية والرياضية والتمثيلية، ولكن هذه الابتكارات كانت أيضًا «تقنيات سياسية» أدرجت فى إنتاج تشكيلات محددة من السلطة. وعلى هذا النحو فإنها حملت معها مفاهيم خاصة عن المكان، والتى عادةً ما كانت أكثر من مجرد تركيبات تقنية بحتة (انظر تاريخ الكارتوجرافيا) وهذا

الاعتراف بالعلاقات المعقدة بين السلطة والمعرفة والجغرافيا حول الأساليب التى تصور بها **الجغرافيا البشرية** المعاصرة المكان. وقد تمت صياغة مجموعة من النظريات والمفاهيم لتوضيح ما وصفته ألين (2003) بكل من 'المفردات المكانية للسلطة' (والتى تتبع عمليات تعبئة وإنجازات السلطة «على» المكان) و'جغرافيات السلطة المفقودة' (التى توضح طريقة صناعة السلطة وأدائها «فى» المكان). ولهذه الإيضاحات آثار مهمة على مفاهيم مثل المكان **والمنطقة والإقليم**، ولكن فيما يلى نوجه الاهتمام نحو المفاهيم المكانية الواضحة والأكثر عمومية والتى يمكن من خلالها جمع هذه المفاهيم الخاصة.

وهذه الأمور بالغة الأهمية، فقد ادعى العديد من الكتّاب أن القرن التاسع عشر كان عصر الزمن، بينما كان القرن العشرين هو عصر المكان، وكما أن الحداثة أوصلتنا إلى «ما بعد الحداثة»، لذلك فإنه كان هناك 'تحول مكانى' عبر سلسلة **العلوم الإنسانية** والاجتماعية والتى تصف أكثر من دور **الاستعارات** المكانية. بينما أصر آخرون على 'نهاية الجغرافيا' الوشيكة و'عدم جدوى المكان' و'تلاشى المسافات' ظاهريا فى نفس عالم ما بعد الحداثة. إنه ليس من الصعب التوفيق بين هذه الادعاءات المتنافسة: فكل شىء يعتمد على كيفية تصوير 'المكان' (راجع **الحداثة وما بعد الحداثة**).

وقد احتل استقصاء هارتسهورن المؤثر عن «طبيعة الجغرافيا» (1939) مكانا غريبا فى تاريخ التخصص. فنظرته للجغرافيا كانت نظرة كانطية – حيث كانت الجغرافيا تهتم بتنظيم الظواهر فى

المكان (انظر التباين المكانى، والكانطية)- ولم يقدم هارتسهورن أى مناقشة منهجية للمفهوم الذى تعتمد عليه وجهة نظره. حتى إن اعتباره التالى للجغرافيا كأحد 'العلوم المكانية' (مع علم الفلك وعلم الجيوفيزياء) فشل فى توضيح الأساس المفاهيمى لادعائه. وما شغل بال هارتسهورن (1958) هو استعادة خط الاتصال من كانط عبر هومبولت إلى هيتنر، ومع ذلك لم يُسمح للأساليب التى اتبعها هؤلاء الكتَّاب لتصوير المكان بأن تكون مشكلة. وقد اعتبره هارتسهورن أمرا مفروغا منه ببساطة وهو أن المكان (مثل الزمان) هو عالمية الوجود الإنسانى، ومتغير خارجى، وشبكة خلوية من النقاط المنفصلة عن بعضها، 'صندوق غير متغير' توجد فيه الكائنات وتقع فيه الأحداث: وكل ما يمكن قوله هو أنه كان يفضل مفهوم «المكان المطلق».

وركز العديد من نقاد هارتسهورن بعد الحرب على الطريقة التى تبنى بها مفهوما خاصا للمكان وارتقى به إلى مستوى المصطلح الوحيد المفترض عالميا للمكان. وعلى الرغم من اعتراض شيفر على الاستثنائية فى آراء هارتسهورن، فإنه بالرغم من ذلك وافق على أن 'العلاقات المكانية فقط هى التى لها أهمية فى الجغرافيا وليس غيرها من العلاقات'. أما الاختلاف فهو أن العلاقات المكانية تُعرف حاليا «بين الكائنات والأحداث» (وليس بين نقاط ثابتة نظام إحداثيات خارجى) وبالتالى تكون نسبية للأشياء والأحداث التى تُشكل النظام المكانى أو الهيكل المكانى. وحل هذا محل مصطلح «المكان النسبى»

الذى يتطلب توضيحه هندسة أكثر تعقيدا، ولهذا السبب فإن التحليل المكانى - المنهجية البحثية المفضلة لكثير من نقاد هارتسهورن - ينطوى على عملية تجريد حيث 'يحل المكان الرياضى محل المكان الفيزيائي'. ووعد هذا المشروع الفكرى بتحويل علم الجغرافيا إلى **علم مكانى** رسمى، مستندا إلى ادعاء رئيسى وهو: 'أن هناك المزيد من التنظيم الذى لا يظهر من النظرة الأولى ولا يتم اكتشافه حتى يتم البحث عن هذا التنظيم' (Haggett, 1965, p. 2)، واستخدم هذا لترسيم حدود للبحث الجديد -'الجغرافيا الجديدة' والتى يُؤمن علماؤها الرواد بوجود «تنظيم مكانى» جوهرى وأساسى للعالم: إن علم المكان جعل من الممكن الإفصاح عن «رؤية» مكانية الجوانب الطبيعية والاجتماعية بالطرق التى تجاهلها العلماء الآخرون.

ولايزال العديد من الجغرافيين البشريين غير راضين عما اعتبروه يمثل التقديس المكانى (وهو التعامل مع العلاقات الاجتماعية كعلاقات مكانية بحتة) والانفصالية المكانية (فصل الجغرافيا البشرية عن العلوم الإنسانية والاجتماعية). وكان نقد علم المكان كتعدد الجوانب، ولكن كان العديد من الاعتراضات الأساسية يدور حول رؤية أولسون Olsson (1974) بأن عبارات علم المكان كشفت أكثر عن اللغة التى يتحدث «بها» أنصارها أكثر من كشفها عن العالم الذى يتحدثون «عنه». وكانت النتيجة الأكثر عمومية عبارة عن حركة باتجاه جغرافية بشرية تعتمد على **العمليات**، وهى التى اكتشفت نطاقات عمليات مجالات

الاقتصاد السياسى والنظرية الاجتماعية، ثم تتبعت العلامات التى كونتها هذه العمليات والأنشطة على سطح الأرض. وفى ذلك الوقت، أصرَّ العديد من الكتاب المؤثرين على أن مفاهيم المكان لا يمكن الحكم عليها من خلال الطعن على فلسفة العلم، ولكن يجب أن تُوضح من خلال سلوك الممارسات الاجتماعية: 'ولذلك استُبدل بسؤال «ما هو المكان؟» سؤال «كيف أن الأنشطة البشرية المختلفة تخلق وتستخدم تصورات مميزة للمكان؟»'. وهذا قدم مفهوما نسبيا يكون فيه المكان 'متضمنا داخل' العلاقات الاجتماعية من خلال الأنشطة العملية. وهذا لا يسمح فقط بالصياغة الاجتماعية للتحليل المكانى، ولكنه أيضًا، والأهم، يسمح بالصياغة المكانية التحليل الاجتماعى: مثل المعادلات الآنية التى لا تكتمل إحداها إلا بالأخرى. ولقد تم تأسيس الدورية العالمية «المجتمع والمكان» فى عام 1983 لتشجيع الحوارات عبر التخصصات التى كانت تنشأ فى هذا المجال الجديد.

وينسب العديد من المحاولات الأولى لإعادة تنظير 'المجتمع والمكان' إلى قيام هارفى بإعادة قراءة أعمال ماركس. حيث احتج هارفى بأن نقد ماركس للاقتصاد السياسى ينطوى على هيكل مكانى كامن لم يصرح به قط: فالرأسمالية كنظام إنتاج السلع الأساسية تعتمد أيضًا على إنتاج اقتصاد المكان، وتتطلب أزماتها المتصاعدة بدورها 'إصلاحا مكانيا' عارضا وغير مستقر. ويفضل آخرون استكشاف كتابات العلماء الماركسيين اللاحقين، لاسيما هنرى ليفبفر واقتراحه

المثير الغامض عن إنتاج المكان. وأقر هارفى دائما باهتمامه بليفبفر، كما قام بعد ذلك بدمج عمله الخاص مع بعض المقترحات الأساسية لليفبفر، وحدد مسار الآثار المترتبة على المساحات المطلقة والنسبية والترابطية لإحياء النظرية **المادية التاريخية**.

وتابعت المساهمات التالية الآثار المكانية للمفكرين الآخرين بدرجات نجاح متفاوتة. وتكرر بروز تشخيصين: الأول عبارة عن اهتمام مستمر **بعلم الوجود**: مع استيعاب أهمية المكان ليس فقط لبناء وانتهاج الرأسمالية فحسب، ولكن للوجود فى العالم. وكان بيكلز (1985) أحد أوائل الجغرافيين البشريين الذين قدموا اعتبارات دقيقة عن مضامين **الوجودية وعلم الظواهر** لفهم شغل الإنسان للمكان، وعادت هذه الموضوعات للظهور فى الصياغة الفكرية اللاحقة الخاصة بالمكان. أما التشخيص الثانى فهو الاهتمام المستمر بمفاهيم المكان والتى يلاحظ أنها أقل تنظيمًا من مفاهيم علم المكان ومشروعاته اللاحقة، أحيانًا من خلال قراءة الماركسيين المحظورين مثل والتر بنيامين وأحيانًا من خلال **ما بعد البنيوية**: وكانت أهم الشخصيات المؤثرة هنا جيل ديلوز وميشيل فوكو وجاك لاكان.

وبالإجمال، تتشارك النظريات المعاصرة عن المكان فى الجغرافيا البشرية (وخارجها) فى الخصائص التالية:

١) التكامل بين الزمان والمكان: فالعلم الاجتماعى التقليدى يثرى المصطلح الأول (لذا كان ينظر إلى الزمان على أنه التغير والحركة والتاريخ) بينما يُهمش المصطلح الثانى (لذا كان ينظر

إلى المكان على أنه موقع الركود والثبات). وأهملت الجغرافيا البشرية مشروع العلم المكانى المستقل ورفضت مفاهيم المكان مثل الأرض المحددة التى تقع عليها الأحداث أو التى تترك العمليات آثارها عليها، وتبدأ الآن فى استكشاف المجالات الإجرائية والحركية الخاصة بـ 'الزمان-المكان'.

٢) الإنتاج المشترك للزمان والمكان: فالزمان والمكان ليسا شبكات محايدة مقبولة موجودة 'بالخارج' تُحدد وتحتوى الحياة على كوكب الأرض، ولكنها بدلا من ذلك تنطوى على تيارات وأشكال مستمرة من العالم الذى نوجد به. ولذا طرح ثريفت (1996؛ Thrift (2008 فكرة «التكوينات المكانية» لإبراز علم الوجود الحسى فى الممارسات والمواجهات بين الكائنات والأشياء المتنوعة والموزعة. وهذا يعد اعتبارا ماديا تمامًا، ولكنه يعمل من خلال تحليلات السطح أكثر من 'النماذج المتعمقة' للتيار الماركسى، ويرفض التناقضات بين 'الثقافة' و'الطبيعة' التى تستند عليها المادية التاريخية. ويبرز الزمان-المكان كعملية بناء مستمرة 'من خلال قوة الأشياء التى تتواجه مع بعضها فى دوائر أكثر أو أقل تنظيمًا'(Thrift, 2003, p. 96). وبنفس الطريقة ولكن مع الاختلاف، تستند روز (Rose) 1999b إلى نظرية نسوية وخاصة عمل جوديث بولتر للإصرار على أن

المكان ليس فراغا موجودًا سلفا، أو 'أرضا تُمد أو تُنشأ': لكنها بدلًا من ذلك 'فعل'، وأداء.

٣) هدوء الزمان- المكان: فكل من العلم المكانى والنظرية الاجتماعية التقليدية كونا الكثير من النمطية والنظامية التى تكدح لحل ما يطلقون عليه 'مشكلة الترتيب' دون معرفة الأساليب المتعددة التى عن طريقها يمكن للحياة على كوكب الأرض أن تتجنب وتتجاوز هذه الترتيبات. ويعتبر الشعور بالترتيب الجزئى وعدم الكمال جوهريا للعديد من النظريات المعاصرة. وللتأكيد على ذلك، فإن المكان ليس متناهى المرونة: 'حيث تميل بعض أنماط المكان إلى التكرار، ويشير تكرارها إلى السلطة التى تسيطر على المكان» (Rose, 1999). وبينما تعمل نماذج السلطة غالبًا على ضغط فراغات محددة كناتج 'طبيعي' من خلال الأبنية الرقابية والتنظيمية، تصر ماسى Massey (2005) على أن المكان ليس بنظام متسق من التمايزات والعلاقات المتشابكة، أى شبكة من 'الأماكن المناسبة'. وتقول بأن المكان يستلزم بالضرورة التعدد والتجمع. وبالتالى تشتمل التكوينات المكانية (وتشجع) على 'التجاورات الطارئة' و'الانفصالات العرضية'، وبذلك يصبح الزمان - المكان مجالا مضطربا من التشكيلات والتكوينات: أى عالم من التركيبات والتضامنات، الاضطرابات والاختلالات التى تؤدى إلى ظهور الإبداع الحقيقى. وليس بالضرورة أن يكون

هذا 'الظهور' تقدميا أو تحرريا بالطبع، ويمكن قلب هذا الادعاء إلى النقيض: إذ تعتمد أماكن الاستثناء المعاصرة على ترتيبات متناقضة للمكان، بحيث يستغل غموضها الشديد لاستبعاد احتمالات العمل السياسى. ومع ذلك، وعلى أى حال، وبعيدا عن كون المكان 'ميتا'، كما ادعى أحد النقاد الصارمين لفوكو، يُفترض الآن أنه منغمس الآن فى نماذج التوتر والتحول.

٤) نفاذية الزمان-المكان: عادة ما تتضح تشكيلات السلطة والمعرفة من خلال نظام مكانى من التضمينات والاستثناءات، وعامةً من خلال تمييز حدود الأماكن «المتشابهة» عن تلك «الأخرى» التى يُفترض استبعادها (راجع **الجغرافيات التخيلية**). إن الاستجابة النقدية الشائعة لهذه المقاييس هى أن نستدعى عمليات التحديد/الترتيب لتفسير. وتغيير طبيعتها عن طريق كشف بنائها- وفتح (عدم تحديد) 'الأماكن المتشابهة'. ويتضمن هذا الاعتراف بوجود «الآخر» داخل الأماكن «المتشابهة»: على سبيل المثال، فإن الطرق التى من خلالها جاء المستكشفون الأوروبيون بالمعارف الجغرافية إلى «الوطن» اعتمدت على الاستيلاء على ـ ومن ثم تهريب ـ معارف السكان الأصليين، أو الطرق التى تم من خلالها تمزيق وانتهاك الأماكن العرقية والاجتماعية 'النقية' بشكل روتينى من قبل **الاستعمار** (راجع: **التهجين والتمازج الثقافى**).

ويدعو التفكير فى الزمان والمكان بهذه الطرق إلى قراءات نقدية للسبل التى يتم بها توظيف اللاندسكيب والخرائط والأدوات المفاهيمية الأخرى باعتبارها تمثيلات . أو ترتيبات . للمكان تعيد وصف تطبيعها كنتاج للممارسات الثقافية والتقنيات السياسية، وتدعو إلى مناقشة ادعاءات التخصص بمعرفة العالم عن طريق عرضه كفضاء شفاف (راجع المعرفة الموضعية). ولكنها تتطلب أيضا طرقا أخرى لاستيعاب الزمان والمكان، وهناك دلائل على تجارب فى فنون التمثيل والإعلام لهدم طرقنا المسلم بها فى التمثيل، ولفتح فضاءات سياسية جديدة لمشاركة الملاحظين فى صنع الجغرافيات البشرية.

قراءات مقترحة

Harvey (2006a); Thrift (2006)

بنية مكانية **space syntax**

هى نهج لدراسة الهيكل المكانى للمدن باستخدام أدوات رياضية لوصف درجة تعقيدها . وعلى سبيل المثال، يمكن تحليل نظام الشارع طبولوجيا عن طريق حساب مسافة التعقيد لكل شارع، أى الحد الأدنى لعدد الروابط المطلوبة (أى الشوارع الجانبية) للوصول إلى جميع الشوارع الأخرى فى المدينة (انظر: **الطوبولوجيا**). وتمتد

المقاييس فيما وراء الأوصاف ثلاثية الأبعاد لعناصر البيئة العمرانية نفسها لتقييم كيف تتكامل مع بعضها . كما هو الحال فى استخدام (مساحة الفضاء الذى يمكن رؤيته من نقطة معينة) للتعرف على المنطقة المرئية من أى نقطة، سواء على مستوى الشارع أو، مثلا، من نافذة فى الطابق الرابع فى مبنى. (راجع **نظم المعلومات الجغرافية**). ومثل هذه التمثيلات، باستخدام **الخرائط** والرسوم البيانية، وكذلك المؤشرات الرقمية، تسمح بتقييم فرصة التنقل بالمدينة – وإلى أى مدى تعتبر عملية التنقل والانتقال من نقطة إلى أخرى سهلة، وذلك بتقنيات يمكن تطبيقها على أى **نطاق** (على سبيل المثال إلى أى مدى يكون من السهل الالتفاف حول مبنى المطار).

وباستخدام التمثيلات البنائية للبيئة الحضرية العمرانية، قام العاملون «بمختبر البنية المكانية» فى «مدرسة بارتليت للهندسة المعمارية»، بكلية لندن الجامعية، بدراسة **التنقل** وغيره من الحركات التى تربط التدفقات إلى الهيكل العمرانى وبالتالى توفير وسيلة للتنبؤ بأنماط حركة المرور المستقبلية ومتطلبات نظام النقل.

قراءات مقترحة

Hiller (1996); Hiller and Hanson (1984)

space economy **اقتصاد مكانى**

نشاط إنسانى يعتمد على أن العمليات الاقتصادية تمتد عبر

الفضاء الجغرافى، وبالتالى تؤثر على عملياتها ونتائجها. وقد صاغ والتر إيسارد (1956) هذا المصطلح واستخدمه كأساس لتخصصه الجديد فى العلم الإقليمى. وفى أثناء صياغته **لنظرية الموقع** (فى وقت سابق عن ذلك بكثير) أظهر أوجست لوش August Lösch ([1940] 1954) بالفعل أن المنافسة الاقتصادية فى المكان ليس لها نفس النتائج المفيدة المزعومة فى النظرية الاقتصادية المعيارية، وذلك لأن المنافسة تكون احتكارية فى **الأسواق** ذات النطاق المكانى الواسع (انظر **الاقتصاد الكلاسيكى الجديد**). وقد طورت نظرية الموقع والعلم الإقليمى سلسلة من الادعاءات المرتبطة التى توضح كيف يصنع المكان اختلافا فى النظرية الاقتصادية، مما جعل المصطلح شائعا فى فترتى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى. وضمن هذا التقليد، فإن البنيات المكانية، وهى نتيجة لعملية **صنع القرار** الاقتصادى الرشيد، توجه النتائج التوازنية ومضامين الرفاه الاجتماعية التى تختلف عن النتائج والمضامين السائدة فى النظرية الاقتصادية اللامكانية. ومنذ عام 1990، مع إحياء هذا التقليد فى العمل فى مجال الاقتصاد الجغرافى، استعاد المصطلح شعبيته (1999)، وانظر أيضا **الجغرافيا الاقتصادية الجديدة**.

ويمكن العثور على استخدام مشابه ضمن التدخلات الجغرافية فى الماركسية و**الاقتصاد السياسى**، ولاسيما بين المنظرين الذين تأثرت تنشئتهم الفكرية والاجتماعية بالعلم المكانى ونظرية الموقع،

والذين أصبحوا فيما بعد ينتقدون هذه الصيغ انتقادات شديدة. ولذلك استخدم هارفى هذا المصطلح لوصف كيف يمكن للتنظيم الجغرافى للراسمالية أن يشكل دينامياتها وتطورها، الأمر الذى يجعل بعض المعتقدات الأساسية للنقد الماركسى التقليدى اللامكانى للرأسمالية موضعا للتساؤل. وطور شيبارد وبارنيز هذه الحجج فى تحليلهما للاقتصاد المكانى الرأسمالى، وفى هذه الرؤية، فإن المكان يعقد التناقضات والأزمات وصراع الطبقات الذى يميز الرأسمالية نوعيا.

إن الفراغات والأماكن التى أنتجت من خلال ديناميات التراكم والمنافسة أصبحت عائقًا أمام التراكم المستقبلى، إذ إن الصراع بين الأماكن يمكن أن يتقاطع ويقوض الصراع الطبقى، حتى تجد الأطراف المختلفة أنه من المستحيل أن تقوم بأعمال تحقق مصالحها طويلة الأمد، وكذلك مصالحها العاجلة. ومرة أخرى، فإن أخذ التوسع المكانى للعمليات الاقتصادية فى الاعتبار يتطلب تعديلات فى الاقتصاد السياسى اللامكانى التقليدى. ومع ذلك، فى هذه الحالة، وبالتناقض مع العلوم الإقليمية ونظرية الموقع، يركز التحليل على العلاقة الجدلية والفعالة بين العمليات الاقتصادية والمكانية التى تشكلها وتتشكل بها (انظر الجدلية)، بدلا من التركيز على الهياكل المكانية المفترضة وتأثيراتها على التوازنات الاقتصادية المكانية.

ومع انتقال الجغرافيا الاقتصادية لاحقًا إلى مفهوم الاقتصاد الذى يؤكد عدم انفصال العمليات الاقتصادية عن العمليات الاجتماعية

والفيزيائية الحيوية الأخرى، وبالتالى يشكك فى أى نظرية تسعى لفصل أو تعطى الأولوية للعمليات الاقتصادية مقارنة بهذه العمليات الأخرى، لذا فقد تراجع دعم مصطلح 'المكان-الاقتصاد' مرة أخرى (انظر أيضًا **التحول الثقافى، والاقتصاد المؤسسى**).

نماذج تنبؤات للمكان-الزمان space-time forecasting models

هى النماذج الإحصائية التى تسعى للتنبؤ بالتطور فى المتغيرات عبر كل من **الزمان والمكان** (مثل مجموعات الأقاليم). وعادةً ما تأخذ هذه النماذج شكل **الانحدار** العام وتتنبأ بالقيمة المستقبلية للمتغير ووحدة المشاهدة من حيث (أ) المتغيرات التفسيرية أو الخارجية المتأخرة، (ب) قيمها السابقة، و(ج) القيم المتأخرة لوحدات المشاهدة المكانية المؤثرة أو المجاورة، وبذلك نتوصل إلى آثار **الانتشار** المكانى. واستخدمت هذه النماذج للتنبؤ بكل من التغيرات الاقتصادية والديموجرافية وكذلك فى دراسة **الأوبئة** ونمذجة الأمراض.

قراءات مقترحة

Bennett (1979)

تحليل مكانى spatial analysis

هو تطبيق **الأساليب** الكمية فى التحليل الموضعى فى **الجغرافيا**

البشرية، ويستخدم أحيانًا كمرادف لهذا الجزء من الفرع من التخصص الذى يركز على هندسة **اللاندسكيب** (**قارن العلم المكانى**)، ويقدم أوسوليفان ويونوين O'Sullivan and Unwin (2002) التحليل المكانى كدراسة لتنظيمات النقاط والخطوط والمساحات والأسطح على **خريطة**، والعلاقات المتبادلة بينهم. واستخدمت تحليلات هذه العناصر المنفصلة إجراءات مقتبسة من العلوم الأخرى ـ مثل تحليلات الجار الأقرب والتحليل الرباعى من أجل تحليل نمط النقط، ونظرية الرسوم للخطوط، وتحليل اتجاه السطح. وبينما أجرى العديد من الجغرافيين تحليلات للعلاقات المتبادلة باستخدام تقنيات من **النموذج الخطى العام**، احتج آخرون بأن التحليل المكانى يفرض مشكلات إحصائية محددة بسبب طبيعة البيانات المكانية ولذا فهو تطلب تقنيات خاصة.

وقد زاد تطور **نظم المعلومات الجغرافية** من تسهيل التطورات فى التحليل المكانى، وزادت الطاقة المتزايدة للحاسبات الآلية مع تطورات البرمجيات بشكل ملحوظ من قدرة الجغرافيين على التعامل مع مجموعات البيانات المكانية الكبيرة والمعقدة (راجع **الحوسبة الجغرافية**).

قراءات مقترحة

Bailey and Gatrell (1995); Haining (1990)

هو ظهور نمط مكانى فى متغير مرسوم على خريطة بسبب القرب الجغرافى. وتوجد أكثر أنماط الارتباط الداخلى المكانى شيوعًا عندما تتجه القيم المتماثلة لمتغير (مثل مستويات الدخل بالمقاطعة) للتجمع معًا فى وحدات مشاهدة أو **أقاليم** متجاورة، ومن ثم فإنه فى المتوسط، عبر الخريطة، تكون قيم الجيران أكثر تشابهًا، مما كان يمكن أن يحدث إذا كان توزيع قيم وحدات المشاهدة نتيجة لآلية عشوائية بحتة. وهذا يعد من الارتباط الداخلى المكانى الإيجابى. وتظهر الارتباط الداخلى السلبى عندما تختلف الأقاليم المتجاورة كثيرًا، ويمكن أيضًا تحديد أنماط أكثر شيوعًا وتعقيدًا من الارتباط الداخلى. ويعتبر وجود الارتباط الداخلى المكانى منتشرا جدا، وبالتأكيد يمكن القول بأنه يقع فى صميم **الجغرافيا** كما عبر عنه توبلر (1970) Tobler فى «القانون الأول فى الجغرافيا»: 'إن كل شىء يرتبط مع غيره من الأشياء الأخرى، ولكن الأشياء المتقاربة أكثر ارتباطًا من الأشياء المتباعدة'.

ومع ذلك، فإن وجود الارتباط الداخلى المكانى ينتهك الافتراض الأساسى للاستقلال فى العديد من **النماذج الإحصائية القياسية**. وبالتالى فإنه بالنسبة **للانحدار**، هناك افتراض بأن البواقى ليس بينها ارتباط داخلى. وتم إدراك مسألة الارتباط الداخلى المكانى فى وقت مبكر من تاريخ الإحصاءات الاستدلالية، وظل الأمر كذلك حتى جاءت

أعمال موران وجيرى فى أواخر الأربعينيات والخمسينيات، حيث تم ابتكار الاختبارات، ثم ساهمت التطورات التى قام بها كليف وأورد فى بروز هذا الموضوع على الساحة. وكان التمثيل الرياضى «للجيران» يشكل عقبة فى حساب الاختبارات، وقام كليف وأورد بإعادة صياغة اختبار موران لتوظيف مصفوفة W-matrix من حجم N N x، حيث إن N هى عدد الأقاليم أو المشاهدات، وتوضح قيمة الخلية wij التى تساوى واحدًا أن i وw كانا متجاورين، وتكون القيمة صفرا إذا لم يكونا متجاورين (Ord and Cliff 1973،). وفتحت هذه الفكرة مجالا كاملا من البحث، وأصبح الارتباط الداخلى المكانى الآن موضوعا فى العديد من العلوم الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، وكما يقترح قانون توبلر، فإنه ينبغى عدم النظر إلى الارتباط الداخلى المكانى باعتباره مشكلة فقط، ولكن باعتباره انعكاسا **للتفاعل المكانى** وجانبا أساسيا من جوانب النماذج المكانية أيضا، وكان هذا هو الأساس لتطوير **الاقتصاد القياسى المكانى**. إن اختبار موران يعد اختبارا عالميا، حيث يستكشف ما إذا كان هناك ارتباط داخلى فى المتوسط عبر مجموعة من الأقاليم، وقد تم تطور أحدث تمثل فى تجزئة هذا المقياس إلى مقاييس محلية، (مثل المؤشرات المحلية للارتباط المكانى عند أنسلين) (للكشف عن المجموعات المحلية للارتباط الداخلى الإيجابى والسلبى Anselin,1995، انظر أيضًا **الإحصاءات المحلية**).

قراءة مقترحة

Odalnd (1988)

هو حقل من حقول البحث متعدد التخصصات تم تطويره من قبل الجغرافيين والاقتصاديين والإحصائيين. وظهر هذا المصطلح فى دراسة (Paelinck and Klaassen, 1979) والتى ركزت على بناء وتطبيق النماذج والاختبارات الإحصائية التى صممت صراحة للبيانات المكانية (الجغرافية) اعتمادا على العمل الأولى فى الارتباط الداخلى المكانى الذى قام به كل من كليف وأورد وآخرون.

وقد تم تطوير حقل الاقتصاد القياسى طوال القرن العشرين من قبل خبراء الاقتصاد للتعامل مع قضية النماذج الإحصائية الخاصة التى يطرحها الإطار غير التجريبى للاقتصاد والعلوم الاجتماعية، والتى غالبا ما تكون مختلفة تماما عن إطار التجارب فى المعمل والتجارب الزراعية-الميدانية التى وضع لها العديد من النظريات الإحصائية. فعلى وجه الخصوص، قام علماء الاقتصاد القياسى بإنشاء طرق للتعامل مع الارتباط الداخلى فى السلاسل الزمنية، والفوارق الزمنية والديناميات فى العلاقات الاقتصادية والآنية والتغذية الراجعة بين المعادلات المختلفة فى نماذج الاقتصاد الكلى. ومع ذلك، تم وضع تقنيات مماثلة للبيانات المكانية فى العقود الأخيرة فقط.

ومن بين العديد من المساهمين، كان عمل Anselin Luc، وبرمجية الحاسوب الخاصة به، له تأثير خاص فى تطوير كل من الطرق

وتطبيقاتها. وانتقل تركيز التخصص من اختبار الارتباط الداخلى المكانى إلى نمذجة **التفاعل المكانى** من خلال **الانتشار المكانى**، والفارق المكانى، أو الآثار غير المباشرة، ويعد تأثير **المتغيرات الداخلية** هو محورالتركيز الرئيسى فى بناء التقديرات والاختبارات.

قراءات مقترحة

Anselin (1988, 2002, 2003)

spatial fetishism **تقديس مكانى**

هو منهج يتعامل مع **المكان** على أنه مستقل بقدر كاف عن العمليات الاجتماعية، حيث «لا يستطيع أى تغير فى العملية الاجتماعية أو العلاقات المكانية، أن يغير البنية الأساسية للمكان». وقد تم تطوير هذا المصطلح فى سياق التفاعل بين **الجغرافيا البشرية** والماركسية بالتناظر مع نقد ماركس لتقديس السلع، التى تكون فيها ظروف إنتاج السلعة غير مرئية ويختزل الاقتصاد إلى مجرد مبادلات بين الأشياء، بدلا من أن ينظر إليه على أنه سلسلة من العلاقات والممارسات الاجتماعية الكاشفة، لذلك قيل إن مناهج مثل **العلم المكانى** تصور المكان بطريقة ما على أنه خارجى ومنفصل عن العمليات الاجتماعية (انظر أيضا **الانفصال المكانى**).

هى الطرق التى يتم بها تشكيل وتوضيح الهويات والتنازع عليها بالنسبة إلى **الفراغ والمكان**. وقد استكشفت مجموعة واسعة من الأبحاث الجوانب المكانية الإقليمية للهوية وعلاقتها، على سبيل المثال، **بالإقليم**، أو «**الوطن**» أو **الأمة**. وهناك بحوث أخرى تتبع التفكك - وإعادة البناء - الإقليمى للجوانب المكانية للهوية فيما يتعلق **بالهجرة**، **والشتات**، **والمناطق الحدودية**. وفى حين أن بعض البحوث تنظر إلى المكان على أنه مجرد وعاء للهوية، أو كمرحلة تلعب الهويات دورًا بها، تتبعت البحوث الأخرى - لاسيما منذ التسعينيات - التكون المتبادل لكل من المكان والهوية وتفصيلاتهما المتعددة والمختلفة. وبدلا من عرض الهويات المكانية بمصطلحات أصولية، فإن هذا البحث - الذى هو مستوحى غالبا من **ما بعد البنيوية**، والتحليل النفسى، ومرحلة **ما بعد الاستعمار** - يتتبع تباينها السياسى. ورغم أن **المجازات المكانية** كان لها أهمية خاصة فى صياغة مفهوم الهوية، فإن الجغرافيين اهتموا بتأسيس وتحديد المكانيات المادية للهوية، والتى غالبا ما تكون مرتبطة بشكل وثيق مع الأفكار حول **المعرفة الموضعية**، وسياسات الموقع والسياسات المكانية للهوية. وفى طائفة واسعة من السياقات، تستكشف التحليلات الجغرافية للهوية المكانية العلاقات المجازية والمادية بين المكان والهوية **والسلطة**.

وقد أثر منظرو ما بعد الاستعمار والباحثون فى مجال المساواة بين الرجل والمرأة بشكل خاص فى وضع نظريات الهوية المكانية. فقد

استكشف إدوارد سعيد (Edward Said (2003 [1978] فى عمله الكلاسيكى «الاستشراق» الجغرافيات التخيلية 'للذات' و'الآخر' من خلال أماكن 'الشرق' المسيسة بكثافة. واستكشف منظرو ما بعد الاستعمار الآخرون الهويات المكانية المرتبطة بالهجرة والشتات والسياسات المتصارعة للتهجين والتعددية الثقافية والكونية (Hall, 1996a). وفى نظرية المساواة بين المرأة والرجل، تتبعت مقالة مينى بروس برات (1984) التى يتم الاستشهاد بها كثيرا، إدراكها للهوية من خلال الأماكن المتعددة للوطن والذاكرة. ووضع باحثون آخرون فى المساواة بين الرجل والمرأة نظرية التفاعل بين النوع الاجتماعى وغيره من الهويات فى المكان وعبر المكان وفى تشكيل إنتاج المكان والمعرفة. وفى تحليلها 'للحركة النسوية المكانية' على سبيل المثال، استكشفت سوزان ستانفورد فريدمان (1998) التفاعل النقدى بين المكان والهوية من خلال خطابات مختلفة عن الموضعية. وكجزء من هذه الخطابات، تفترض 'المناهج الموضعية' ليس فقط 'أن الهويات تقاوم الثبات ولكنها تؤكد بشكل خاص كيف تنتقل بسلاسة من سياق لآخر، حيث «يفترض كل موقف إطارا محددا كموقع للتفاعل بين المحاور المختلفة للقوة».

قراءات مقترحة

Friedman (1998); Hall (1996); Keith and Pile (1993); Pratt (1984)

تفاعل مكانى spatial interaction

هو مصطلح نشره إدوارد أولمان (1980) للإشارة إلى العلاقات المتبادلة «بين» **الأقاليم** الجغرافية، والتى يعتبرها مكملة للتأكيد التقليدى المتزايد على العلاقات (الناس وسياقهم الاجتماعى، والناس والبيئة) «داخل» كل إقليم. إن **تدفقات** المعلومات والمال والناس والسلع تقع فى قلب رؤية أولمان، وكان أمله أنها ستقدم إطارا موحدا **للجغرافيا**. ولكن هذا لم يحدث، ويشير بعض الجغرافيين الآن إلى كتاب أولمان أو أفكاره الخاصة. ومع ذلك، تناول الكثير من العمل فى الجغرافيا البشرية خلال الثلاثين سنة الماضية هذا الموضوع، ويرى العديد منهم أن 'التفاعل المكانى' يمثل محور اهتمامات الجغرافيين ومساهماتهم دون أن يشعروا بعمل أولمان. وهذا يعد حقيقة لكل من العمل الكمى فى نمذجة الحركات المكانية والانتشار المكانى غير المباشر، والعمل النوعى فى الروابط والسياقات المحلية-العالمية.

قراءات مقترحة

Ullman (1980)

عدم توافق مكانى spatial mismatch

هو مفهوم يعنى أن القيود على الاختيار السكنى تمنع أعضاء مجموعات معينة من الحصول الكافى على فرص العمل (كما يشار

إليه أيضا بفرضية عدم التوافق المكانى). واستخدم عالم الاقتصاد الحضرى جون كين John Kain المصطلح لأول مرة فى الستينيات لوصف آثار **الفصل العنصرى** السكنى وتمييز سوق الإسكان على فرص ومتحصلات العمل للسكان السود فى شيكاغو وديترويت. وفى عمله المنشور بعد موته، أشار كين إلى أنه وسَّع هذا المفهوم لاحقًا ليتضمن الآثار السلبية الأخرى، مثل ملكية المنزل وجودة التعليم والتمييز فى سوق السكن.

وعقب ريادة كين المبكرة، سعى معظم البحث فى عدم التوافق المكانى لفهم المدى الذى يمكن به تفسير تفاوت متحصلات السود والبيض عن طريق **الوصول** المكانى المتدنى للسود إلى فرص العمل. وبالنسبة للتوظيف، وخاصة العمالة الصناعية، التى تزايد انتقالها إلى الضواحى بعد الحرب العالمية الثانية، فإن الوصول لمثل هذه العمالة كان يعتمد على موقع سكن الضواحى، ولكن العديد من الممارسات التمييزية فى سوق السكن منعت السود من الانتقال إلى **الضواحى**. ونتيجة لذلك يقتصر وجود السود على مجاورات داخل المدن والتى كان يتزايد خلوها من الوظائف الصناعية.

وحتى وقت قريب، ركزت أبحاث عدم التوافق المكانى على مقارنة الأنماط السكنية والوظيفية وعدد مرات **التنقل** لكل من الرجال البيض والسود، وأوضح مكلافيرتى وبريستون (1997) وغيرهما أهمية توسيع نطاق هذه الأبحاث لتشمل مجموعات عرقية أخرى مثل اللاتينيين والنساء.

وكان الدليل الذى يدعم فرضية عدم التوافق المكانى أحد العوامل التى قادت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية الأمريكية لإنشاء برنامج تجريبى أطلق عليه 'الانتقال إلى الفرصة' لمساعدة الأشخاص أصحاب الدخل المنخفض من الضواحى شديدة الفقر على الانتقال إلى مواقع الضواحى المندمجة عرقيًا الأقل فقرا. وقيمت الدراسات التالية المدى الذى يقود إليه هذا الحراك السكنى والتغير الناتج فى نطاق المجاورة وسهولة الوصول إليها بالفعل إلى تحسين فرص العمل والتعليم. وكانت إحدى النتائج المهمة وغير المتوقعة لهذه التجربة أن أعدادا كبيرة من الأسر عادت مرة أخرى لأحيائها القديمة، أى للأماكن التى اعتادوا عليها حيث مازالت عائلاتهم وأصدقاؤهم هناك (Clark, 2005).

قراءات مقترحة

Holzer (1991); Preston and McLafferty (1999).

احتكار مكانى : spatial monopoly

أى السيطرة الاحتكارية على السوق بحكم الموقع. إن المعنى المعروف للاحتكار هو بيع مشروع أو فرد لكامل الإنتاج من سلعة أو خدمة. وعادة ما تكون هذه النتيجة النهائية للعملية التنافسية التى تتم تحت شروط السوق الرأسمالى، حيث يكون أحد المُوِّردين قادرا

على إنتاج وبيع السلعة بسعر مناسب للمستهلكين بما يؤدى لإقصاء الموردين الآخرين عن العمل. ويعد الاحتكار المكانى حالة خاصة، حيث يمنح البعد عن المنافسين أو طرق تحديد المكان للمنتج سيطرة احتكارية على قسم من السوق.

ويمكن أن يظهر الاحتكار المكانى عند توزيع المنتج لسلعة من مصدرها، وأيضًا عند سفر المستهلكين لمصدر تلك السلعة. ففى الحالة الأولى، نجد أن تطبيق سياسة تحديد الأسعار شاملة تكاليف الشحن f.o.b.، والتى يتم فيها تحميل المستهلك تكلفة النقل (انظر **سياسات التسعير**) سوف يزيد من سعر التسليم بالبعد عن موقع الإنتاج، وبذلك يمكن للمستهلكين القريبين من موقع الإنتاج شراء السلعة بسعر أقل نسبيًا، أى بسعر أقل من سعر الموردين الآخرين. وكلما زادت مرونة الطلب، أو حساسية المستهلكين تجاه السعر، زادت احتمالات الاحتكار المحلى. وتتحدد المنطقة التى توجد فيها السيطرة الاحتكارية (بافتراض شراء المستهلكين من المصدر الأرخص) بمجموعة من النقاط حيث يتساوى سعر التسليم من المورِّد مع سعر المنافسين. أما فى الحالة الثانية، فيميل المستهلكون إلى السفر إلى مناطق الإنتاج الأقرب من حيث الوقت أو المجهود أو التكلفة. وفى هذه الحالة أيضًا، ستتحدد منطقة سيطرة الاحتكار بمجموعة من نقاط سواء المستهلك فيما يتعلق بالشراء من موقع معين أو آخر.

ويمكن أيضًا أن ينشأ الاحتكار المكاني من التواطؤ بين الشركات التى كان يمكن أن تكون متنافسة، والتى يمكن أن تتفق على "تقسيم" السوق فيما بينها. وكما فى مواقف أخرى من الاحتكار المكانى، سيتيح ذلك للموردين رفع الأسعار وتحقيق أرباح فوق المعتاد فى المنطقة التى يمارسون فيها سيطرتهم الكلية. ومع ذلك، لا تقدم المسافة أى حماية مطلقة للسوق، لأن بعض المستهلكين ربما يختارون الشراء من مصادر عالية التكلفة، أو السفر إلى بعض المنافذ البعيدة، وذلك بسبب التفضيلات أو بسبب عدم المعرفة أو أى اعتبارات سلوكية أخرى.

وربما توجد إستراتيجيات أخرى لحماية المكان الذى يمارس به التحكم الاحتكارى. حيث تتضمن هذه الإستراتيجيات فرض الرسوم الجمركية والقيود على استخدام وسائل النقل: وربما يستخدم الموردون الإكراه لمنع المنافسين من دخول مدينة بعينها لبيع بضائعهم، كما حدث فى الاتحاد السوفيتى السابق منذ **انهيار الاشتراكية**، على سبيل المثال.

وفى بعض الأحيان، ربما يكون الاحتكار المكانى أحد حالات ما يسمى الاحتكار الطبيعى، حيث يخدم السوق جيدًا بواسطة شركة واحدة ويرجع ذلك لطبيعة عملية الإنتاج. وتنتمى بعض المرافق العامة لهذا النوع، مثل إمدادات المياه المحلية. وربما يتحول مثل هذا الاحتكار المكانى العام إلى احتكار خاص عن طريق **الخصخصة**.

قراءات مقترحة

Smith (1981)

هو المنهج النظرى المرتبط **بالثورة الكمية** فى **الجغرافيا** الأنجلو أمريكية فى الستينيات، والتى تفضل التحليل المكانى. ففى هذه الفترة تحول العديد من الجغرافيين البشريين من التحليل الذاتى الوصفى المتكامل لأماكن محددة (أى الأنماط التقليدية من **الجغرافيا الإقليمية**) إلى التحليل المتخصص والنظرى البحت والمقنن للهياكل المكانية، وهذا هو العلم المكانى. وبحسب **نظرية المعرفة**، يرتبط عادةً هذا التيار من العمل والذى يطلق عليه 'الجغرافيا الحديثة' فى فترة الستينيات مع فلسفات التجريبية المنطقية والفلسفة **الوضعية المنطقية**، وهى القواعد السائدة فى العلوم الطبيعية وأفضل الممارسات الناشئة فى العلوم الاجتماعية الأخرى بعد عام 1945. وبمواءمة نفسها مع 'العلم العادي' وبمعنى آخر مع 'البحث الاستثنائى' و'الثورات العلمية' (انظر النموذج)، سعت الجغرافيا بنجاح لتعزيز مكانتها الأكاديمية. وبينما نادرًا ما تصف نفسها صراحةً كفلسفة وضعية، فإنها افترضت أنه يمكن تحقيق **التفسيرات** الموثوق منها عن طريق بناء تفسيرات سببية استنتاجية عامة، والتى يمكن أن تُقيَّم دقتها بالرجوع إلى مشاهدات مجمعة بشكل.

واستخدم هذا المنهج فى **الجغرافيا البشرية** لتطوير نظريات مواقع النشاط البشرى، **والتفاعلات المكانية** بين الأماكن والانتشار المكانى للظاهرة من مكان لآخر. وعادةً ما يبدأ البحث ببناء **نماذج**

رياضية إحصائية ثم مقارنتها مع الملاحظات باستخدام التحليل المكانى (الإحصاءات المكانية ومحاكاة مونت كارلو). وبينما تعانى بعض علوم المكانية من التقديس المكانى والانفصالية المكانية، فإنها لا تمثل أوجه قصور ملازمة على الإطلاق. وهناك اعتراف بكل من البناء الاجتماعى للمكان وطبيعة الملاحظات المتأثرة بالنظرية فى علم المكان.

وبالنظر لهذا التاريخ، فإنه من المثير للسخرية أن مصطلح 'العلم المكاني' ظهر أول مرة فى اللغة الإنجليزية فى عبارة هارتسهورن التصويرية «طبيعة الجغرافيا». وكان هذا النص بمثابة بعبع العلم المكانى: حيث ناقش هارتسهورن نظرية الموقع عرضًا، ولكنه استبعدها من التحقيق الجغرافى، وحدد موقع الجغرافيا جنبًا إلى جنب مع ما أطلق عليه 'العلوم المكانية' الأخرى، مثل علم الفلك (راجع علم الدراسات الكونية) فقط للإصرار على أن الاستثنائية الحقيقية للجغرافيا تنقلها بالضرورة إلى الحساسيات الذاتية للتاريخ أكثر منها إلى الأساليب النظرية والإحصائية لغيره من العلوم الطبيعية. وعندما عاد مصطلح 'العلم المكاني' للظهور مرة أخرى فإنه لم يكن جزءًا من المنشورات المنافسة للثورات الكمية مطلقًا، ولكنهم جعلوا بحثهم هدفا للنقد: لذا فإن الفصل الثانى من كتاب «الأيديولوجية والعلم والجغرافيا البشرية» لجريجورى كان تحت عنوان 'بديلا عن علم المكان'.

ومنذ هذا الحين، أصبح العلم المكانى جامعًا لكل خصائص أنماط التحليل والتنظير المكانى المرتبط بالثورة الكمية ومشتقاتها. وبصفة عامة فإنها تصف انقساما داخل الجغرافيا البشرية، وكذلك بين الجغرافيا البشرية **والجغرافيا الطبيعية** والتى تميز هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم أنهم يسيرون على قواعد العلوم الطبيعية من هؤلاء الذين لا يتبعونها. ومنذ التسعينيات، عندما أحيت نظم المعلومات الجغرافية GIS التحليل المكانى وعندما قامت العلوم الاجتماعية القريبة مثل علم الاقتصاد، ذات الارتباطات القوية مع علوم المعرفة للعلوم الطبيعية، بإعادة اكتشاف الجغرافيا (انظر **الجغرافيا الاقتصادية الحديثة**) اكتسب العلم المكانى أنصارا جددًا. ومع ذلك، فإن الحد الفاصل يعتمد على افتراض احتواء العلم الطبيعى على قواعد مختلفة عن العلوم الإنسانية – وهو الادعاء الذى زاد التساؤل عنه فى الجغرافيا المعاصرة والفلسفة وفلسفة **العلم والدراسات العلمية**.

انفصال مكاني **spatial separatism**

يشير إلى أى نظرية جغرافية تؤكد على أن **المكان** المادى هو سبب مستقل للسلوك الإنسانى. وينطوى الانفصال هنا على معنيين: فصل المكان عن العمليات الاجتماعية، وفصل **الجغرافيا البشرية** عن العلوم الاجتماعية الأخرى. وصاغ هذا المصطلح ساك (1973،

1974b) لنقد الادعاءات التى ادعاها بونج (1966, 1973) Bunge فى نشرته عن الجغرافيا النظرية التى توضحها النظريات الجغرافية باستخدام القوانين الهندسية، مما يعطى الجغرافيا وضعا استثنائيا بالنسبة إلى قوانين العلوم الاجتماعية الأخرى. ويقول ساك، مثل نقاد التقديس المكانى، بأن المكان نسبى - أى إنه ناتج طارئ عن العمليات الاجتماعية - وهذا ما جعل مثل هذا الانفصال لا يمكن الدفاع عنه.

قراءات مقترحة

Sack (1974b)

هيكل مكاني spatial structure

هو تنظيم الظواهر الاجتماعية والطبيعية الحيوية فى المكان. وقد تمت صياغة هذا المصطلح فى **العلم المكانى** للإشارة إلى التماسك المكانى أو النظام الهندسى أو النمط المكانى المنظم (خاصة التوازنات المكانية) الناتجة عن الأنشطة الإنسانية. وهو يتضمن نظاما من المجالات الهندسية-الرياضية-الإحصائية تتميز بدرجات من التناسق والانتظام والقدرة على التنبؤ. واستخدم هذا المصطلح بعد ذلك بمعنى أقل تقيدًا وشكلية فى **الجغرافيا البشرية** وفى **النظرية الاجتماعية** للإشارة إلى الترابط بين العوامل البشرية

والهياكل المكانية التى يستجيب لها العامل ولكنه يعيد إنتاج ونقل نماذجه المكانية كذلك. ومازال المصطلح يستخدم الآن بانتقائية شديدة للإشارة إلى أى ترتيب مكانى أو تجمع أو نظام أكثر أو أقل تنظيمًا، أى الترتيبات التى من خلالها يدخل المكان فى عمل وناتج العمليات الاجتماعية والطبيعية الحيوية. إن التأكيد على 'التنظيم' أكثر من 'النظام' يجذب الانتباه إلى 'إدراج' الزمان والمكان فى تشغيل العمليات بأساليب حسية سلسة ممكنة. وذلك يعترف بأن الممارسات والأداء تتفادى وتتجاوز الترتيبات المتناسقة و/أو المنطقية التى تقترحها النظرية الاجتماعية الكلاسيكية (وبالتالى 'مشكلة ترتيبها') وبواسطة العلم المكانى الكلاسيكى الجديد، وتتطلب معاملة 'النظام' أو 'الهيكل' كعملية وليست كشيء.

مكانية spatiality

هى الأسلوب (أو الأساليب) التى ينخرط بها المكان فى تكوين وتوجيه الحياة على سطح الأرض. وتوجد أربعة أنواع أساسية من المعانى للمكانية فى الجغرافيا البشرية والمجالات المتصلة، ولكنها تتقاطع وتتداخل فيما بينها بشكل متزايد:

١) اعتمادا على الوجودية وعلم الظواهر وخاصة كتابات الفلاسفة الأوروبيين مارتن هيدجر وإيدموند هوسرل،

افترض بيكلز أن المكانية البشرية تمثل أساسا قويا 'يمكن أن يبنى عليه التحقيق الجغرافى كعلم إنسانى للعالم بشكل واضح». وكان **علم الوجود** محور اهتمام بيكلز الأساسى: مع فهم 'الهياكل العامة المميزة للمكانية [الإنسانية] كشرط مسبق لفهم أى من الأماكن والفضاءات المشابهة.' واعترض بيكلز على وجهات النظر التى تعتبر الفضاءات الطبيعية للعلوم الطبيعية بمثابة 'الفضاء الحقيقى الوحيد'. وكان هذا النمط من التفكير يناسب **العلم المكانى**، ولكنه يعد - حسب وجهة نظر بيكلز - غير مناسب إطلاقًا للجغرافيا البشرية الحقيقية. كما أنه حث، بدلا من ذلك، على استعادة 'خبراتنا الأصلية السابقة على صياغتها كموضوع عن طريق أى نشاط علمي'، أى الكشف الدقيق عن **العالم المسلم** به المفترض، والذى تركه العلم المكانى بلا تفسير. والذى تتمثل إحدى خصائصه الأساسية فيما أطلق عليه بيكلز «الوحدة البنائية للسبب». ويقول بيكلز إن معظم خبراتنا المباشرة ليست تجريدات إدراكية لموضوعات منفصلة، ولكنها 'تشكيلة من العلاقات والمعاني' التى نتعرض لها فى أنشطتنا اليومية - وهو ما أطلق عليه هيدجر 'الأدوات' - التى تكون 'جاهزة للتسليم'. وتكشف وجهة النظر هذه عن الأهمية البشرية للسياقية. وبالنسبة للمكانية الإنسانية فإنها ترتبط 'بالعديد من سياقات الأدوات المتزامنة وغير المتزامنة' والتى لا يمكن

فهمها بعيدا عن الأشخاص الذين قاموا بترتيبها. ولذلك فإن المكانية لها نفس طابع مهمة 'تجديد الموضع' والذى فيه 'نفسح المجال' و'نعطى مساحة' لمجموعة من الأدوات. وبهذه الطريقة، توجد أصداء بعيدة للجغرافيا - الزمان، ولكن بيكلز أحيا تراثا فكريا مناقضا لطبيعية كتابات تورستن هاجرستراند المبكرة، والتى لا ترتبط 'بالمساحة الموضوعية' ولكنها ترتبط بكامل المساحة الإنسانية والاجتماعية.

٢) بالاعتماد على الماركسية البنيوية فى الستينيات والسبعينيات، اقترح عدد من علماء النفس والاقتصاد فى البلاد الناطقة بالفرنسية أنه يجب صياغة مفاهيم المكانية لتحديد الروابط والتوافق بين الهياكل الاجتماعية (أنماط الإنتاج) والهياكل المكانية. وقال الفيلسوف الفرنسى لويس ألثوسير بأنه يمكن إسناد المفاهيم المختلفة عن الزمان أو «الفترات الزمنية» إلى مستويات مختلفة من أنماط الإنتاج - 'الزمان الاقتصادي' و'الزمان السياسي' و'الزمان الأيديولوجي' - وأن هذه الأنماط يجب أن تنشأ من مفاهيم الممارسات الاجتماعية المختلفة داخل هذه المجالات. وبنفس هذه الطريقة قيل بأنه يمكن إسناد المفاهيم المختلفة عن المكان أو الحيز إلى مستويات مختلفة من أنماط الإنتاج. وقدم كاستلز (1977) أكثر التحليلات تفصيلًا عن الرأسمالية بهذه المصطلحات،

ولكنه أصر على أنه كان من الأفضل عمل النظريات الزمانية والمكانية معا، والحديث عن الأزمنة والأمكنة المتميزة.

٣) بالاعتماد على الماركسية الإنسانية لهنرى ليفبفر (1901 – 1991) وتفسيره لإنتاج المكان، استخدم سوجا (1985) Soja مصطلح المكانية 'للإشارة تحديدًا إلى المكان المنتج اجتماعيًا، والأنماط والعلاقات التى تكونت من التحديد واسع النطاق للجغرافيا البشرية'. وأضاف سوجا بأن 'المكان ليس بأكمله نتاجا اجتماعيا، ولكن كل مكانية هى نتاج اجتماعي'. وفى سياق كامل أعماله، قدم ليفبفر انتقادات للوجودية وعلم الظواهر والبنيوية والماركسية البنيوية، وهكذا أصر سوجا على أن 'تفسيره المادى للمكانية' لا يمكن إدماجه فى أى من التقليدين المذكورين سابقًا. ويعنى الحديث عن 'إنتاج المكان' من وجهة نظر ليفبفر اعتبار أن المكانية عبارة عن «وسيط ونتاج» العامل البشرى الموجود وأنظمة الممارسات الاجتماعية بطريقة متوافقة كثيرًا مع النظرية البنيوية، وهذا ما قاله سوجا. وبتجاوز ادعاءاته الأولى عن 'الجدلية الاجتماعية-المكانية'، استنتج سوجا الآن أن 'المكانية هى المجتمع، ليس من حيث التكافؤ التعريفى أو المنطقى، ولكن من حيث تركيبته وبنيته الشكلية'؛ لذا قال فيما بعد إن هذا التعريف تحديدا هو ما ميَّز ما بعد الحداثة وإعادة تأكيدها على المكان

– والمكانية – بفكر اجتماعى نقدى (انظر أيضًا **المكان الثالث، الجدلية الثلاثية**). كما قام الجغرافيون البشريون الآخرون الذين يعملون تحت شعار الماركسية النقدية، والمناظرون ليفبفر، بتصوير المكانية بأنها المكان الناتج اجتماعيًا، وبينما كانوا نادرًا ما يؤيدون احتفال سوجا بما بعد الحداثة، فإنهم يوافقون على أن المكان ليس مجرد انعكاس للرأسمالية، وإنما هو مكون أساسى لها كمجموع جدلى متكامل. وعلاوة على ذلك، يدرك العديد منهم الآن أن هذا المعنى الضمنى للمكان الناتج يجب أن يُدرج العامل غير البشرى أيضًا: أى 'العمليات والتقنيات الطبيعية الحيوية المتعددة التى تشكل مكانية العالم'.

٤) بالاعتماد على **ما بعد البنيوية** – خاصة أعمال ميشيل فوكو (26–1984) وأعمال جيل ديلوز (25–1995) وفيليكس جوتارى (30–1992) مع علم ما بعد الظاهراتية لألفونسو لينجز (-1933) وغيره – إستخدم عدد من الكتاب المكانية لتحديد الطرق التى تتشكل بها التجمعات المتحركة للسلطة والمعرفة ومواقع الأشياء من خلال إنتاج وأداء المكان 'كتنظيم' أكثر منه «كنظام» ثابت ومغلق. وبالتالى، حاولوا فهم المكان 'كحيز متأصل' يتم من خلاله تسجيل العالم 'كمجمع متعدد الخطوط' والذى تفتح وتعرض فيه التقاطعات والثنيات

– والتى يمكن القول بأنها تصنع الحاضر – أى انبثاق 'الجديد' وهذه المفاهيم المتطورة للمكانية، مثل تلك الموجودة فى الفقرات السابقة، لها آثار مهمة فى التصور الجغرافى الذى يعتبر أيضًا خيالا ماديا بوضوح (انظر أيضا **النظرية اللاتمثيلية**).

ولا يمكن دمج تلك الأنواع الأربعة من المعانى مع أى تركيبات كبيرة، ولكن العديد من الكتاب يتشاركون فى حوار سرى عن العظماء أمثال ماركس وهيدجر وفوكو، وتوجد حركة متزايدة بين مفاهيمهم للمكانية: مثل استكشاف شيبارد (2008) للكليات **والتجمعات الجدلية**. وبسبب الاختلافات بينهم، رفضت الأنواع الأربعة من المعانى الفصل التقليدى بين 'المجتمع' و'المكان' (والذى يمكن تتبعه فى استمرارية الكانطية) ومن هذا المنطلق يمكن قراءتها كأربع مراحل فى التحرك نحو استكشاف ما أطلق عليه سميث (1990) 'المكان العميق': وهو القول بأن 'المكان الاجتماعى الجوهرى... هو النطاق المادى المندمج فى الهدف الاجتماعي'.

قراءات مقترحة

Dewsbury and Thrift (2005); Pickles (1985); Soja (1989)

مصطلح يشير غالبًا إلى حدث ثقافى أو مهرجان أو احتفال واسع النطاق أو إلى مشهد حضرى أو خلفية مسرحية معدة للاستهلاك البصرى. وأصبح ذلك المصطلح مشهورًا فى تحليلات أهمية إنتاج الصورة، وإدارة المظهر فى إستراتيجيات التطوير الحضرى فى العقود الأخيرة، مع تركيز الاهتمام بشكل خاص على الأحداث الثقافية المؤقتة مثل المهرجانات والمعارض العالمية والأحداث الرياضية بما فى ذلك الألعاب الأولمبية، وكذلك بالنسبة لأماكن الترفيه الدائمة 'المنتزه الحضري' و'المدن الترفيهية'. واستخدام الأحداث المثيرة له تاريخ طويل من مرحلة «الخبز والسيرك» فى العصور القديمة إلى جهود تعزيز مدن الدول الأوروبية فى القرون الوسطى والمدن الكبرى فى القرن التاسع عشر. لذا أصبحت صناعة المشاهد جزءًا مشتركا فى الإستراتيجيات الثقافية للتطوير الاقتصادى حديثا، وتمثل ذلك فى الدراسات التى تستكشف تأثيراتها فى استثمار رأس المال والهوية الثقافية والسياحة، وإظهار قراءات الجماهيرية المتعددة والمتنافسة. ويقول العديد من النقاد إن هذه المشاهد تؤدى وظيفة تحويل الانتباه، وحجب الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية.

إن المرجع الأساسى فى المناقشات النقدية هو كتاب جاى ديبورد مجتمع المشهد والذى نشر للمرة الأولى فى عام 1967. والذى كان قليل الاهتمام بالمشاهد كأحداث ثقافية، ولكنه اهتم بالمشهد فى

نقده للعالم المنعزل المتشبِّع بالصور. وعندما كان يطور انتقادات ماركسية سابقة لتقديس السلع والاغتراب، كتب ديبورد أن المشهد 'يتوافق مع اللحظة التاريخية التى تستكمل فيها السلعة استعمارها للحياة الاجتماعية'. وأكد أن هذه المرحلة الجديدة من تراكم رأس المال وسيطرة الاقتصاد على الحياة الاجتماعية ليست ببساطة نتيجة استغلال وسائل الإعلام والتقنيات البصرية لأن 'المشهد ليس مجموعة من الصور، ولكنه علاقة اجتماعية بين الناس الذين تعرضهم الصور'. وتحتل الحضرية أهمية خاصة فى المشهد كتقنية لإعادة تشكيل المكان وتأكيد الانفصال بين الأشخاص، على الرغم من أنه أيضًا المنطقة التى تنشب بها الصراعات ضد المشهد، ومن أجل العلاقات بين الأشخاص.

و كما صاغه ديبورد وعلماء الحركة الوضعية، كان مفهوم المشهد جزءًا من مشروع ثورى وكان الغرض منه أن يكون سلاحا لتشويه المجتمع الرائع. ولم يمنع ذلك من الاعتماد عليه كثيرًا فى الدراسات الثقافية والإعلامية والحضرية التى تسعى لتشخيص عصر ثقافى وإعلامى جديد، وأن يصبح 'جملة معتادة على نطاق واسع فى المناقشات النقدية وغير النقدية'. وتأكيدا على قوته التحليلية الأصلية، أصرت مجموعة ريتورت (2005) على أن مفهوم ديبورد يعبر بقوة عن 'عصر جديد من الحرب' حيث يكون للصراع حول الصور واهتمام الدولة الرأسمالية بدور المظاهر أهمية سياسية حيوية.

قراءات مقترحة

Debord (1994 [1967])

spontaneous settlement **مستوطنة عشوائية**

هى منطقة سكنية قامت بعيدا عن الاقتصاد الرسمى بواسطة قاطنيها، غالبًا بعد احتلالهم الأرض بطريقة غير شرعية، وهى توجد عادة فى الدول النامية. ويتم إنشاء المساكن والبنية التحتية للمرافق العامة بعيدًا عن الآليات المعتادة للسوق والمرافق العامة. وعلى الرغم من أن مصطلح العشوائية يفترض عدم وجود تفكير أو تخطيط مسبق، فإن العديد من هذه المستوطنات السرية هى نتيجة لـ 'غزو مخطط' من قبل القاطنين الأوائل الذين قسموا الأرض بناء على مساح مجهز سلفا ومدوها ببنية تحتية أساسية (راجع وضع اليد).

قراءات مقترحة

Lloyd (1979)

Sport(s) **رياضة (رياضات)**

لقد زاد اهتمام **الجغرافيا البشرية** بالألعاب الرياضية جزئيا نتيجة لزيادة الأهمية الاقتصادية والثقافية لموضوعات مثل أوقات

الفراغ والاستجمام، ولكن بصفة خاصة بسبب الأفكار الواردة من النظرية الثقافية حول أداء الألعاب الرياضية. وعادة ما تتخذ الدراسات واحدا من خمسة مناهج:

١) تخطيط العلاقات الاقتصادية والمنظمات الرياضية. وهذا يتتبع عوائد 'الأحداث الكبرى' مثل الأولمبياد أو كأس العالم لكرة القدم وارتباطها بأنماط التطوير الحضرى، أو المنافسة على امتيازات الأندية الرياضية وموقع الملاعب.

٢) انتشار وموقع الألعاب الرياضية المختلفة حول العالم. وهذا يتتبع الشعبية النسبية وتبنى المباريات المختلفة غالبًا كشكل ثقافى كما هو موجود فى مناهج **مدرسة بيركلى** فى **الجغرافيا الثقافية**.

٣) تطوير وغالبًا تهجين هذه الألعاب الرياضية فى العالم الاستعمارى وما بعد الاستعمارى (انظر **الاستعمار، التهجين، وما بعد الاستعمار**). وقد أصبحت هذه أمثلة على اختلاف المعانى وتبنى الممارسات الثقافية. ولذلك فإن انتشار الكرات البيضاوية للعبة الكريكيت فى جنوب آسيا وتبنيها الحماسى ونقل اللعبة إلى جزر الهند الغربية تم استخدامه من قبل جيمس فى كتابه «فيما وراء الحدود» ليوضح أنها تقدم أفكارا فى الثقافات المستعمرة وتنميطا لمقاومة هذه العملية. كما يقدم تبنى كرة البيسبول فى اليابان فيما بعد الحرب لحظات من الاتصال والفهم والتحول الثقافى.

٤) الجغرافيا التاريخية الخاصة بظهور الألعاب الرياضية ودورها فى البيئات الاجتماعية المتفاوتة. ويعتبر ظهور الألعاب الرياضية الجماعية الشعبية المنظمة جنبًا إلى جنب مع عملية التصنيع، التى تستكمل أو حتى تحل محل أنماط التنظيم الأخرى، أمرا مهمًا هنا، مثل بناء الأراضى والساحات والملاعب التى تتجانس تدريجيا كأشكال من المكان المجرد. إن التغطية الإعلامية السريعة للرياضة الجماعية وثقافة المشاهدة ارتبطت بمجتمع المشهد حيث إن التزامن والتجسيد التليفزيونى هو ما يقود الرياضة الآن.

٥) الظهور داخل الملاعب وخارجها لتقنيات الجسد التى تشكل نماذج من القوة التنظيمية وحشد وتوجيه التأثير الجماعى لإنشاء الجغرافيا العاطفية للدعم والانتماء والفرحة والمعاناة. إن الحشد الجماهيرى فى المباراة، أو بالطبع حول الشاشات الكبيرة، يمثل أداءات متغيرة الانفعالية والعرق والنوع. إن الثقافات الجسدية للاستجمام والألعاب الرياضية الخارجية تقدم أساليب جديدة للتفكير فى أنماط ارتباط الأشخاص مع اللاندسكيب.

قراءات مقترحة

Bale (2002); Cronin and Bale (2002); James (2005); Roche (2000); Smart (2007)

sprawl زحف حضري

هو التنمية منخفضة الكثافة والمنتشرة على أطراف المناطق الحضرية التى تتصف بالتنمية الشريطية والمبعثرة. وهى ترتبط غالبًا بالمدن الحدية والمشاهد الطبيعية اللطيفة والمنفصلة وظيفيًا التى يتم الوصول لها بالسيارات. وبينما يرتبط هذا الزحف غالبًا بالقصور فى عملية التخطيط، يفترض آخرون أن السياسات الحكومية والوكالات العامة المؤثرة فى قرارات إنشاء الطرق وتمويل الإسكان وتقسيم الأراضى، على سبيل المثال، هى التى شكّلت ظهور المدن المبعثرة (مثلا Wolch, Pastor and Dreier, 2004). و'الزحف' أيضًا كلمة سياسية إلى حد كبير، حيث تشكل النقاش حول فقدان الأرض الزراعية وموطن الحياة البرية وتكلفة استخدام السيارة والتصميم المناسب وحلول السياسات (Duany, Plater-Zyberk and Speck, 2000).

قراءات مقترحة

Wolch, Pastor and Dreier (2004)

squatting وضع يد

أى السكن فى منزل بُنى على أرض لا يملكها صاحب البناء، عادة دون موافقة صاحب الأرض، وفى غياب التخطيط والتنظيم الرسمى.

وفى العديد من دول العالم، تعيش نسبة كبيرة من السكان فى مساكن بوضع اليد، فعلى سبيل المثال، هذا هو الحال تقريبًا لنصف السكان فى إسطنبول أو دلهى. وعادة ما تبنى منازل وضع اليد سريعًا لإقرار الادعاء بالأمر الواقع، وأول ما ينقص هذه المناطق هو خدمات **البنية التحتية** مثل المياه والصرف الصحى والكهرباء والطرق. وهذه المستوطنات العشوائية غالبًا ما تبنى على أراضٍ مملوكة للدولة تقع على أطراف المناطق الحضرية (على الرغم من إمكانية تغير المركزية النسبية عند نمو المدن لتصل إليها وحولها) أو تبنى على الأراضى المجدبة مثل المستنقعات أو السبخات أو جوانب التلال المنحدرة. وعلى الرغم من وجود المساكن العشوائية بعيدا عن علاقات الملكية الخاصة، فإنه يمكن تحويلها لسلعة وتجارة (انظر **السلع، السوق**): حيث يعد أكثر من ثلث المساكن العشوائية فى تركيا مؤجرا، وفى هونج كونج فى فترتى الستينيات والسبعينيات كان السوق الإسكانى الثانوى للإسكان العشوائى كان يشبه بصورة كبيرة سوق العقارات القانونى الموازى له. وعلى الرغم من أن معظم الإسكان العشوائى العالمى يقع فى المدن فى جنوب العالم، فإنه توجد حركات لواضعى اليد فى المدن الأوروبية ومدن أمريكا الشمالية خاصة فى فترة السبعينيات والثمانينيات، وفى أوقات نقص المساكن يحتل واضعو اليد المبانى الخاوية دون موافقة أصحابها للحصول على سكن مناسب، وغالبًا ما يكون كنقد لعلاقات الملكية الخاصة وإعادة الهيكلة الحضرية (Pruijt, 2003): (انظر: أيضًا **التشرد، والأحياء الفقيرة**).

وفى أواخر الستينيات، بدأ الأكاديميون الذين يدرسون جنوب العالم بإعادة النظر فى وجهة النظر السابقة القائلة بأن المستوطنات العشوائية 'سرطان فى الهيكل الخارجى للمدينة' أو دليل على الاختلال الوظيفى للحضرية. وبدراستهم للمستوطنات التى «توطدت» بمرور الزمن، شددوا على وجود شبكات اجتماعية فى مجتمعات واضعى اليد وبدأوا فى اعتبارها كاستجابات عقلانية وحيوية للتحضر السريع، وكحل أكثر منه مشكلة للهجرة الهائلة من الريف إلى الحضر. وتستمر وجهة النظر تلك بتوضيح احتفال دى سوتو المؤثر بالنزعة التنظيمية والقدرة على التنظيم الذاتى داخل المستوطنات العشوائية (التى يتناولها الآن البنك الدولى). وينصح دى سوتو بامتداد ملكية المساكن إلى مناطق واضعى اليد لمساعدتهم على تقديم التماسات للدولة للحصول على المزيد من الخدمات ولاستخدام ملكياتهم كضمانات لطلب القروض والتى يمكن استخدامها لتحسين ملكياتهم أو استثمارها فى مشروعات صغيرة.

وظهرت كتابات نقدية تدعى أولاً، أنه يمكن توطيد وتثبيت مجتمعات المستوطنين بوضع اليد فى غياب الملكية الخاصة، وثانيًا وجود قيود خطيرة على معالجة قضايا الفقر والتهميش الاجتماعى عن طريق سندات ملكية الأرض وتحسين الإسكان والبنية التحتية الحضرية. ويمكن أن يؤدى امتداد الملكية الخاصة إلى إجراء التحسين والإحلال وإلى توطيد علاقات السلطة الأبوية (بافتراض أن سند ملكية الأرض

عادة ما يمنح لرب الأسرة الذكر) وهناك أدلة محدودة على أن سند ملكية الأرض يسهل الحصول على الائتمان أو تغيير ظروف العمل. وهناك الآن القليل من التفاؤل بين علماء أمريكا اللاتينية تجاه آفاق المستقبل لهؤلاء المقيمين فى المستوطنات العشوائية. وأدى التكيف الهيكلى وسياسات التقشف فى الثمانينيات والتى تبعها إعادة هيكلة الليبرالية الجديدة (انظر الليبرالية الجديدة) فى التسعينيات إلى زيادة البطالة وتراجع الفرص فى القطاعات غير الرسمية وانتقال تقديم السلع الاجتماعية إلى المنظمات غير حكومية (انظر المنظمات غير الحكومية NGO) وزيادة العنف - المرتبط غالبًا بتعاطى المخدرات. ولاحظ بيرلمان عن ريو دى جانيرو "أنه بعد عدة عقود من التعايش، بدأ سكان ريو دى جانيرو الخوف مجددًا من الأحياء الفقيرة favelas وتجنبها وذلك لزيادة العنف بصورة حادة. وعلى الرغم من أن سكان الأحياء الفقيرة [سكان المجتمعات العشوائية] أنفسهم لم يعودوا يعتبرون هامشيين، وأصبحت أراضى هذه المجتمعات تحت السيطرة الشديدة لمروجى المخدرات، الذين... يُعرفون محليًا بـ «الهامشية» أو «الحركة». وفى سياقات أخرى، هناك مزيد من التفاؤل حول احتمال تنظيم العشوائيات.

قراءات مقترحة

Gonzalez de la Rocha, Perlman, Safa, Jelin, Roberts and Ward (2004); Roy (2005)

هو مفهوم أن **المجتمعات** أو الأنظمة السياسية أو **الحضارات** بأكملها التى تمر بمراحل أو أطوار فى مسيرة تنميتها أو نموها أو نضوجها، لها جذور فكرية ممتدة، وكانت ترتبط بأشكال مختلفة كثيرا من صياغة النظريات. وفى أشكال محددة من النظرية **الماركسية** فإن التاريخ كتتابع **لأنماط الإنتاج** أو الحاجة للمرور عبر مراحل محددة من التنظيم الاقتصادى له أصول بعيدة. ومن وجهة نظر مختلفة جدًا، تتضمن نظريات أرنولد توينبى (1889-1975) وجوزيف شبينجلر (12-1991) أيضًا إدراكا قويا بالتقدم التاريخى خلال العهود أو المراحل. وفى علم الاجتماع فى القرن العشرين، كانت **نظرية الحداثة** هى التى جسدت أوضح مثال لهيكلة التطور **وعلم الغائية** والتاريخ الاقتصادى كتقدم محدد سلفًا من خلال مراحل التحول الاجتماعى والاقتصادى والسياسى على طريق طويل أشعلت نيرانه القوى الرأسمالية فى أوروبا الغربية. ومن خلال هذا العمل، تلقى مفهوم **الحداثة** كذروة لمراحل متتالية للخروج من التخلف، كامل الاهتمام وسيظل مرتبطا إلى الأبد بأفكار روستو (1916-2003) وكتابه الأساسى «مراحل النمو الاقتصادى: البيان غير الشيوعى» والذى نشر لأول مرة فى عام 1960 (انظر Rostow, 1971). ومثل غيره من واضعى نظريات الحداثة، اعتقد روستو أن العالم تكون من الانقسام الأساسى بين «المجتمعات التقليدية» - التى يُفترض وقوعها

فى العقليات غير التجارية أو المناهضة للأسواق، والأسواق المحدودة، والعلم السابق لنيوتن، وبناء اعتقادى مناقض للنمو الذاتى الدائم- وبين «المجتمعات الحديثة» التى ظهرت فى أشكالها النموذجية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر فى أوروبا (**انظر الحداثة**). وقد صاغ روستو كتابه ضد خلفية الماكارثية، و**الحرب الباردة** الأيديولوجية والسياسية العميقة بين **الشرق والغرب**، وجهود الولايات المتحدة الأمريكية الكبيرة لتصدير التنمية عن طريق هيئة المعونة الأمريكية وغيرها من قنوات المساعدة الخارجية إلى **العالم الثالث** المتمرد بصورة متزايدة، بقيادة مجموعة من الدول الأفريقية والآسيوية فى مرحلة ما بعد الاستعمار (أو الدول التى شارفت أن تصبح فى هذه المرحلة) (انظر **تصفية الاستعمار**).

وتعد تجربة روستو نموذجا معروضا بصورة صريحة، كما يشير عنوان روستو الفرعى، كبديل لفكرة الحداثة الاجتماعية واعتبار التنمية التى قدمها ماركس وأنجلز فى كتابهما «البيان الشيوعى» (انظر أيضا **المادية التاريخية**). وفى هذه التجربة فإن التاريخ الحديث عبارة عن تحويل للتقاليد عن طريق برنامج من خمس مراحل يجب على جميع المجتمعات المرور بها. وتتصف المرحلة الأولى - المجتمع التقليدي- بالتقنية 'البدائية' والهياكل الاجتماعية الهرمية (والتى لم تتحدد طبيعتها الدقيقة) والسلوك المتأثر بصورة أكبر بالتقليد والعزو، مقارنة بما اعتبره روستو المعايير 'العقلانية'. وتجتمع

هـذه الصفات لتحديد سقف لإمكانات الإنتـاج. وتدخل المثيرات الخارجية للتغيير (التى تتضمن على سبيل المثال **الاستعمار** وتوسع **الرأسمالية**) فى المرحلة التقليدية الثانية – وهى الشروط المسبقة للانطلاق. فهنا، يكون ارتفاع معدل الاستثمار الإنتاجى، وتوفير **البنية التحتية** الاجتماعية والاقتصادية، وظهور الصفوة الاقتصادية الجديدة **والدولة** القومية المركزية الفعالة، بمثابة عناصر لا يمكن الاستغناء عنها. وباختصار، فإن فرص الاستثمار المريح التى تقدمها الشروط المسبقة للانطلاق لا يمكن أن يتجاهلها **رأس المال**، فهى التى تمهد الطريق للمرحلة الثالثة: وهى 'الانطلاق' إلى النمو المستمر. ويصف روستو هذه المرحلة بأنها 'نقطة التحول الكبيرة فى حياة المجتمعات الحديثة'. وتحتاج هذه المرحلة إلى فترة من 10 إلى 30 سنة يسيطر النمو خلالها على المجتمع، وجدول الأعمال الاقتصادى والسياسى (على الرغم من عدم وصف العلاقات الاجتماعية التى تيسر هذه السيطرة) ويزداد **الاستثمار** خاصة فى القطاعات الرائدة فى الصناعة التحويلية. ويتحقق النمو ذاتى الاستمرار فى المرحلة الرابعة، وهى 'الانتقال إلى النضوج' التى تتصف بالتنوع نتيجة لنمو معظم القطاعات وانخفاض الواردات وتراوح الاستثمار الإنتاجى بين 10 و20 فى المائة من الدخل القومى. وتشير الأهمية المتزايدة للسلع الاستهلاكية **والخدمات** وظهور حالة دولة الرفاه إلى الوصول إلى المرحلة الأخيرة وهى «عصر الاستهلاك الكبير المرتفع» (انظر أيضًا **المجتمع ما بعد الصناعى**).

ومن بعض النواحى، لم تختلف حتمية نموذج روستو كثيرًا عن بعض أسوأ التجاوزات فى الاقتصاد السياسى الماركسى البنيوى. وتعتبر مسألة تحديد ما إذا كانت هذه تشكل نظرية أو أنها ليست سوى مجرد تصنيف موضوعًا قابلًا للنقاش، على الرغم من أن روستو ربط الأفكار التى ظهرت واضحة بين المعاصرين له مثل ألبرت هيرشمان وألكسندر جيرشنكرون. ومع ذلك، فإن إصراره على وضع النمو فى سياق تاريخى واجتماعى أكبر وفى منهج تفصيلى يعكس الطبيعة المتفاوتة للتنمية (راجع التنمية غير المتساوية) يشير إلى تقدم كبير على نظريات النمو الاقتصادى المجردة والرسمية. وحتى الآن تكشف هذه الخصائص نفسها عن هيئتها العالمية، إذ إن نموذج التنمية الاقتصادية الناتج من هذه المراحل يكون غائيًا وميكانيكيًا وغير تاريخى ومتعصب عرقيًا:

- فهو «غائى» من ناحية أن الناتج النهائى (المرحلة الخامسة) معروف من البداية (المرحلة الأولى) ويستمد من الجغرافيا التاريخية للمجتمعات 'المتقدمة' والتى تشكل النموذج للمجتمعات 'المتخلفة' والتى ينكر عليها بالتالى الجغرافيا التاريخية الخاصة بها.

- وهو «ميكانيكى» من حيث إنه ـ على الرغم من الادعاء باحتواء المراحل على منطق داخلى «متأصل فى نظرية ديناميكية للإنتاج» لم يُوضَح المحرك الأساسى للتغيير، ونتيجة لذلك أصبحت المراحل مجرد نظام تصنيفى يقوم على بيانات خمس عشرة دولة فقط بالإضافة إلى ملخص البيانات للدول الأخرى.

- وهو «غير تاريخى» من حيث إنه تجاهل مفاهيم مسارات التبعية، لذا يمكن افتراض أن الجغرافيا التاريخية للدول المتخلفة لم تتأثر بهذه التبعية، ولذلك يكون تدخّل اللاحق فى السابق غير ملائم ببساطة – وهذا الموقف غير جغرافى بوضوح أيضًا، وذلك لعدم قدرته على إدراك أن العلاقات الجغرافية تتشكل ويعاد تشكيلها باستمرار فى جميع أنحاء العالم.
- وهو «متعصب عرقيا» من حيث إنه يتبنى مستقبلا للعالم بناءً على التاريخ الأمريكى والتطلع إلى العادات الأمريكية فى ارتفاع الاستهلاك (**انظر التعصب العرقى**).

ويعد المجتمع الرأسمالى، طبقا لمنطق روستو، «نتيجة ضرورية» للتنمية. وبإخفاء الناتج الاجتماعى للمراحل يمكن أن تُنسخ وتتوسع المجتمعات الرأسمالية عن طريق السياسات المحايدة التى تدافع عن العمليات العالمية للنمو. وبمعنى آخر، فإن التاريخ هو تكرار متسلسل (فى اللهجة العامية الحالية: 'لا توجد بدائل'). وفى سياق الخمسينيات والستينيات، كان البيان غير الشيوعى لا يقل عن **أيديولوجية للإمبراطورية الأمريكية**.

ونظر روستو لعمله الأكاديمى بوصفه جزءًا من المهمة السياسية، وتقلد فى فترة رئاسة كينيدى وجونسون مناصب ذات سلطة فى السياسة الأمريكية تجاه دول العالم الثالث. وقد كان طالبًا نجيبًا

– وأحد علماء رودس فى الثلاثينيات – وقد انجذب نحو سياسة التجارة الإمبراطورية، وعمل لفترة قصيرة أستاذًا للتاريخ الأمريكى فى جامعة أكسفورد بعد فترة من العمل فى مكتب الخدمات الإستراتيجية أثناء الحرب العالمية الثانية. ثم عاد إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام 1947، وعمل مساعدًا لجونار ميردال فى الأمم المتحدة، وعين وهو فى سن 33 فى كرسى **التاريخ الاقتصادى** فى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. وهنا، وفى أثناء الحرب الكورية، قدم روستو ومجموعة من أنصار الحرب الباردة إستراتيجية للاحتواء الاقتصادى للشيوعية. وقد كان مفتاح هذه الإستراتيجية ـ والتى ظهرت بشكلها الكامل فى الستينيات ـ هو الشعور بأن الاحتواء يمكن تحقيقه فى 'الدول الناشئة' فى العالم الثالث، وأن المساعدات الأجنبية الخارجية هى الحل لنقل الدول الفقيرة من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة (والبديل هو تعزيز الشروط المسبقة التى تؤدى إلى الشيوعية)، وقد تعزز التحالف مع النخبة الحديثة غير الشيوعية والدولة القوية ذات الميزانية العسكرية كبيرة لدفع المسيرة الطويلة للأمام خلال مراحل النمو الرأسمالى المستدام ذاتيا. وبالطبع، كان كل ذلك خطأ رهيبا. فقد تعرضت غطرسة القوة لخطر كبير فى فيتنام (حيث قام روستو بوظيفة جماعة الصقور فى فترة رئاسة جونسون: وأشار ميلن ـ 2008 ـ إليه بأنه 'راسبوتين أمريكا')، فى انهيار «التحالف من أجل التقدم فى أمريكا اللاتينية»، و«الانتكاس» نتيجة دعم مختلف الطغاة والمرضى النفسيين من موبوتو إلى ماركوس. وبينما تدهور المسار الوظيفى لروستو بسبب حرب فيتنام،

فإنه ربما يكون من الحقيقى أن اهتمامه بالشروط السياسية المسبقة للانطلاق – المصطلح الجديد الآن هو 'الحكم' – يعد أكثر ملاءمة من أى وقت آخر.

قراءات مقترحة

Baran and Hobsbawm (1961); Keeble (1967)

نظرية السلع الأساسية **staples theory**

هى نظرية تقول إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والإقليمية تعتمد على تصدير المواد الأولية الخام أو النصف مجهزة ('السلع الأساسية'). وعلى الرغم مما لهذه النظرية من جذور تاريخية وظهور نسخ مختلفة منها (غالبًا ما تكون ناقصة) (**مثل نظرية القاعدة الاقتصادية**)، فإن نظرية السلع الأساسية ترتبط بشدة مع عمل المؤرخ الاقتصادى الكندى هارولد أينيس (1894–1952). ففى تقدير أينيس، وقواعد مدرسة **الاقتصاد** السياسى الكندية، فإن إنتاج السلع الأساسية يؤدى إلى عدم استقرار اقتصادى وتبعية مناطق الظهير **لأقاليم** إنتاج السلع الأساسية. ويوجد على الأقل ثلاثة أسباب لهذا:

١) تعتبر **أسواق السلع** الأساسية أكثر اقترابا من المنافسة الكاملة، مقارنة بأسواق السلع المصنعة؛ حيث تكون أقاليم السلع الأساسية مجرد مستقبل للأسعار فى الأسواق، التى

تكون فيها عدم القدرة على التنبؤ هى المعيار، مما يؤدى إلى دورات من الرواج والركود.

٢) وللعديد من الأسباب (**الابتكارات التكنولوجية التى تقلل** من مدخلات الموارد للإنتاج، ونمو البدائل الاصطناعية، وانخفاض مرونة الطلب الداخلية طويلة المدى) تكون شروط التجارة للسلع الأولية المتزايدة غير مواتية لمناطق إنتاج السلع الأساسية.

٣) يميل استخلاص أو إنتاج **الموارد** إلى أن يتم بواسطة **الشركات العابرة للقوميات** الكبرى المملوكة غالبًا للأجانب. ويقول سبرى (1981) بأن هذا نتيجة مباشرة للنفقات الواسعة للرأسمالية وعدم قابلية الإنتاج المرتبط بالسلع الأساسية للتجزئة؛ إذ يخلق وجود مثل هذه الشركات فى أقاليم السلع الأساسية عددا من المشكلات المحتملة للمناطق الموجودة بها: مثل الاستيلاء على الريع الاقتصادى بسبب خفض الحكومة المحلية لقيمة المصادر لتشجيع الاستثمار، والفشل فى معالجة السلع الأساسية قبل التصدير (حيث تتحقق القيمة المضافة) لأن استخلاص المصدر هو مجرد مرحلة واحدة فى شركة متكاملة رأسيًا والتى تقوم بالتصنيع فى مكان آخر لأسباب الرقابة الداخلية، والمستويات المتدنية من الابتكار والتطور التكنولوجى، ونقص الرقابة المحلية، وأخيرًا القدرة الضعيفة للسيطرة على التجارة عن طريق سياسة واضحة بسبب الدرجة العالية للتحويلات داخل الشركات.

وبالنسبة لإينيس، توجد علاقة مباشرة بين نوع التجارة التى تنخرط بها منطقة السلع الأساسية ومستوى التقدم الاجتماعى والاقتصادى للمنطقة. وهذا يناقض النظرية الكلاسيكية الجديدة التقليدية فى التجارة (**انظر الاقتصاد الكلاسيكى الجديد**) والتى تقول إن دولة تنتج السلع الأساسية مثل كندا ستستفيد من تخصصها وتبادلها للسلع التى تتمتع فيها **بميزة مقارنة**، وتحديدًا الموارد الأولية. ولكن بالاعتماد على هذه النظرية . وكما كتب أينيس فى نهاية العشرينيات ـ و«محاولة رجال الاقتصاد أن يتناسب تحليلهم للحقائق الاقتصادية الجديدة مع... النظرية الاقتصادية للدول القديمة... كانت معوقات هذه العملية واضحة، ويوجد دليل يوضح أن [هذا]... شكل جديد من أشكال الاستغلال المصحوب بالعواقب الوخيمة.» .

وقدم أينيس نظريته لتطويق هذا الاستغلال بطريقة مميزة مناسبة للحقائق الاقتصادية لمناطق السلع الأساسية. فقد جمّع ثلاثة اهتمامات معًا: الاهتمامات الجغرافية/الإيكولوجية والاهتمامات المؤسسية والاهتمامات التكنولوجية. وادعى أينيس أنه عندما تجتمع التكنولوجيا الصحيحة مع الجغرافيا الصحيحة والهيكل المؤسسى السليم، فإن النتيجة ستتمثل فى تراكم نوبة «إعصارية». وبهذه الطريقة، تحولت مناطق المصادر البكر ودخلت فى المساحات الناتجة عن الهامش **الرأسمالى**. ولكن هذا التراكم الشديد لا يستمر للأبد، وبسبب عدم الاستقرار فى إنتاج السلع الأساسية فإن الاستثمارات

ستنتقل عاجلًا وليس آجلًا إلى مناطق أخرى للسلع الأساسية، تاركة خلفها مواقع ومجتمعات الموارد المهجورة. ونظرًا لأن دولا مثل الصين والهند حققت تصنيعا سريعًا، اعتمادا على تدفقات هائلة من السلع الأساسية، وتحويل الأقاليم وإحداث هزات فى مواقع الموارد عبر العالم، لم تكن نظرية أينيس أكثر ملاءمة من قبل.

قراءات مقترحة

Barnes (1996, ch. 8); Drache (1995)

دولة **state**

مجموعة مركزية من المؤسسات التى تيسر ممارسة السلطة القسرية وقدرات الحكم على إقليم محدد. ولا يوجد تعريف واحد مناسب للدولة، نظرا للطريقة التى تتنوع بها الدول فى شكلها ووظيفتها عبر الزمان والمكان. ومع ذلك حدد مايكل مان Michael Mann (1984a) ضرورة التعريف لدمج كل من الاهتمامات المؤسسية والوظيفية، أو ما تبدو عليه الدولة وما تفعله. ويمكن تلخيص تعريفها كالتالى:

١) هى مجموعة من المؤسسات والأشخاص المرتبطين بها،

٢) هى درجة من المركزية، مع قرارات سياسية نابعة من هذه النقطة المركزية.

٣) هى حدود معروفة التى ترسم الحدود الأرضية للدولة.

٤) هى احتكار **للسلطة** القسرية والقدرة على إصدار القوانين.

ويجب استكمال تلك النقاط الأربع بإدراك أن تعريف الدولة يرتبط بمجالين آخرين فى الحياة الحديثة، وهما السوق (أو النشاط الاقتصادى) و**المجتمع المدنى**. وتعكس مهام الدولة الحاجة إلى تيسير **النمو الاقتصادى** الذى يولد القاعدة الضريبية لدعم **أجهزة الدولة** (وتوفير **البنية التحتية** والسلع الأخرى للمحافظة على السكان الذين يمكن أن يكونوا بمثابة القوى العاملة، والمحافظة على النظام الداخلى والقدرة على الدفاع عن الشعب من الغزو الخارجى. وتختلف الحاجة والقدرة على القيام بهذه المهام باستمرار، ومن ثم يكون الاختلاف الجغرافى بين الدول وعدم وجود التعريف الدقيق.

وهناك منهج يوضح كيف تتغير الدول على مر الزمان، وهو يقع غالبًا فى فخ التنمية الذى يفترض أن الدول التى تظهر نتيجة **تصفية الاستعمار** بالقرن العشرين يمكن ـ ويجب ـ أن تتخذ نفس شكل ومهمة الدول الأوروبية التى فرضت الخضوع الاستعمارى لها. وبدلا عن ذلك، يحدد المنهج البنيوى الاختلاف الجغرافى فى شكل الدولة والقدرات المختلفة على القيام بالمهام القياسية كناتج لوضع الدولة فى التسلسل الهرمى فى الاقتصاد العالمى الرأسمالى. إن الدول التى تقع فى القلب الثرى من الاقتصاد العالمى لديها القدرة على إعالة معظم شعوبها وبذلك تحافظ على ترابطهم وصلابتهم. أما

الدول التى تقع فى الهامش الفقير فتواجه تحديات داخلية لتحقيق شرعيتها. ففى الحالة الأولى، يمكن أن تحافظ الحكومة على سلطتها من خلال تكوين توافق سياسى حول شرعيتها. أما فى الحالة الثانية، فإن السلطة القسرية والسياسة الداخلية غير المستقرة هى الأكثر شيوعًا.

ويمكن تصوير الاختلاف الجغرافى فى شكل الدولة كاختلافات فى الأسلوب الذى تتعامل به الدولة مع السوق والمجتمع المدنى. ولا يشجع الباحثون فى **الجغرافيا النسوية** إدراك المجالات الثلاثة بصورة منفصلة عن بعضها. وبدلًا من ذلك، 'فإن **السوق والمجتمع المدنى** يشملان العوامل والعمليات التى تساعد على تشكيل الدولة، وتؤثر إجراءات وعوامل الدولة بالطريقة نفسها على السوق والمجتمع المدني'. وتتمثل الاستنتاجات المهمة فى أن الدولة مفهوم متعدد الأوجه وغير متفق عليه. وتتضح الدولة فى تصرفات الشرطة وفى المعنى المبتذل لفرض التوجيهات والقوانين على الطريقة التى يتعامل بها الأشخاص مثل قوانين حزام الأمان وقواعد التدخين: وفرض الضرائب والجيش. وتعتبر السلطة النسبية وتأثير هذه المظاهر وغيرها من المظاهر نتاج سياسات بين المجموعات الاجتماعية التى ترغب فى السيطرة أو فرض نفوذها على مؤسسات الدولة من أجل مصالحها الخاصة. وفى إطار السلطة القسرية، ربما يتم التنازع بين **الطبقات** أو الجماعات العرقية للسيطرة على الجيش والشرطة

(انظر العرقية). إن حجم واتجاه برامج «إعادة التوزيع» هى ناتج صراعات بين أصحاب رأس المال الذين يرغبون فى تحديد الضرائب الحكومية على ثرواتهم والمجموعات الأقل حظًا الباحثة عن الأمان من تقلبات الاقتصاد الرأسمالى. وبالطبع، هذه ليست معادلة سهلة حيث إن رأس المال يتطلب تدخلا كافيا من الدولة للسماح **بالتوالد الاجتماعى** (فى المدارس والمستشفيات والإعانات السكنية) وكذلك البنية التحتية للنقل وبعض التنظيم للأنشطة الاقتصادية. وأشار جغرافيو الحركة النسوية إلى أن مثل هذه السياسات تمزج المجالات 'الخاصة' للأسرة والموقع التقليدى لعمل المرأة غير مدفوع الأجر، مع المجالات 'العامة' التى يسيطر عليها الرجال بحيث لا يمكن اعتبارها ازدواجية (انظر **المجالات العامة والخاصة**).

وتعد **الأيديولوجية** مكونا محوريا للحفاظ على الدول. فالدولة هى تركيب أيديولوجى معيارى بالمعنيين العام والخاص. أولاً، الاعتقاد بأن الدول هى مؤسسات شرعية عالمية لها 'الحق' فى فرض سيطرتها على الأفراد بلا منازع. ثانيًا، أن تاريخ دول معينة تمت صياغته لمنحها 'الطبيعية' والاستمرارية التاريخية التى تعتبر من الخيال السياسى. وقد أشار الباحث الماركسى أنطونيو جرامشى Antonio Gramsci إلى أن ممارسة السياسة داخل الدول يؤدى إلى ظهور طبقة حاكمة قادرة على السيطرة عن طريق تكوين توافق أيديولوجى حول «حقها» فى الحكم، وإدراك جميع السكان لقيمة القرارات التى يستفيد منها

كثيرًا نخبة صغيرة، وبالتالى تقلل الحاجة إلى السلطة القسرية (انظر الهيمنة).

وتضم الدولة مؤسسات من مختلف النطاقات تربط الحكومة المركزية والمحلية. ويختلف شكلها الدقيق عبر الزمان والمكان، ولكن الحكومة المركزية يمكنها استخدام الحكومات المحلية بهدف التواصل مع السكان المحليين كوسيلة لإثبات شرعيتها. ومن ناحية أخرى، ربما تتحدى الحكومات المحلية سلطة الحكومة المركزية إذا اعتقدت فشل الأخيرة فى تقديم الاحتياجات المحلية (انظر الإقليمية). وقد وضعت العولمة والليبرالية الجديدة مسئوليات كبيرة على عاتق الحكومات المحلية للقيام بمهام الدولة وإيجاد إيراداتها الخاصة. وتحددت الأشكال الجديدة من حكم الولايات المحلية التى ترغب فى جذب الاستثمار العالمى بإنشاء مشروعات الحكومات المحلية والتى أصبحت فيها العديد من مهام الدولة التقليدية من اختصاص الشركات الخاصة أو المؤسسات غير الحكومية (راجع الخصخصة). والنتيجة هى تقليص سلطة الحكومة المركزية، لأن الدول لا تفقد الكثير من سلطتها بسبب العولمة ولكنها تعيد تحديد أشكالها ومهامها فى مناخ جديد من تراكم رأس المال (Sassen, 1996).

قراءات مقترحة

Brenner, Jessop and MacLeod (2003); Clark and Dear (1984); Painter (1995); Van Creveld (1999).

جهاز دولة **state apparatus**

هو مجموعة متفاعلة من المؤسسات والمنظمات التى تتم من خلالها ممارسة سلطة الدولة. ويؤدى جهاز الدولة ثلاث وظائف رئيسية هى: صناعة التوافق الاجتماعى وتأمين أوضاع الإنتاج من خلال تسهيل استثمار وإعادة إنتاج القوة العاملة، وخلق التكامل الاجتماعى عن طريق تعزيز الرفاهية لجميع الفئات الاجتماعية. وتتكون هذه المجموعة من المؤسسات والمنظمات المتعددة بما فى ذلك الشرطة وخدمة الصحة، والتعليم، والتنظيم المالى والانتخابات. وتتطلب سياسات الليبرالية الجديدة (انظر الليبرالية الجديدة) تغيرات فى السلطة النسبية للمؤسسات المختلفة لتعزيز النمو الاقتصادى على حساب الرفاهية، مع جغرافيات تفاوت فرص الحياة المترتبة على ذلك (Peck, 1996).

دولة بدائية **state of nature**

وردت هذه العبارة بوضوح فى كتابات الفلاسفة السياسيين الليبراليين الأوائل، بما فى ذلك أكثرهم شهرة توماس هوبز، وجون لوك، باروخ... (بنديكتوس) سبينوزا وجان جاك روسو (انظر الليبرالية). وكانوا جميعا مهتمين بإرساء الأساس الأخلاقى للحكم والنظام المدنى بطريقتهم الخاصة، الذى يستند فى جزء منه

على افتراضاتهم بشأن كيف كانت الحياة فى الدولة البدائية. وتشير العبارة إلى نوع من المرجعية أو الترتيب الطبيعى (العام) الذى يمكن من خلاله وضع نظرية عن الحدود الاجتماعية (Batty, 1999)، ولكنه يمثل أيضا الحدود (المتصورة والحقيقية، والتاريخية والجغرافية) بين حالة الوجود فى الطبيعة إلى حالة الوجود خارج الطبيعة أو بعيدًا عنها. إن النشأة من خلال هذه الدولة البدائية، كما تشير هذه الخطابات، تبرز الحاجة إلى «العقد الاجتماعى»، بينما الطابع الخاص للدولة البدائية (الحميد، العنيف... إلخ) يشكل أيضا طابع العقد الاجتماعى المطلوب. وعند أخذ عبارة الدولة البدائية بشكل أقل حرفية كزمان أو مكان محدد، فإنها تكون بمثابة نوع من الجغرافيا التاريخية المتصورة المتصلة بمجتمع فوضوى، تغيب فيه سيادة القانون ودون وجود دولة حديثة. ومع ذلك، فالعبارة معبره تمامًا أيضًا؛ حيث تشير من ناحية إلى المجتمع الأوروبى الحديث الناشئ والذى يهتم برفع وتمييز نفسه مقارنة بالشعوب السابقة و/أو الشعوب غير الأوروبية المنعزلة ثقافيًا فى ذلك الوقت (منتصف القرن السابع عشر إلى أوائل القرن الثامن عشر)، مع الآثار المزعجة لمواجهة الإمبريالية. وفى الوقت نفسه، فإن هذه العبارة تشير إلى الانشغال بتحديد المجتمع «الحديث» من خلال فصل الناس عن الطبيعة، وربما (وبصراحة لوك على سبيل المثال) إضفاء الشرعية على سيطرة الطبيعة. وبالإضافة إلى إبعاد التقدم الزمنى، فهناك مكانيات محددة للحركة المذكورة هنا، على الأقل من المركز الاستعمارى الحديث إلى

الهامش البدائى لما قبل الحداثة، وكذلك من الريف إلى المدينة (وانظر أيضا **الحداثة والبدائية**). إن المحاولات المعاصرة لإعادة التفكير فى ثنائيات الطبيعة /الثقافة يمكن أن تستفيد من اعتبارات كيف ولماذا كان الليبراليون الأوائل يعتبرون هذه الثنائية أساسية للمجتمعات الحديثة، وكيف أن هذا الثنائى نفسه ساعد على ظهور بنية متميزة للنظرية «الاجتماعية» (مخصوما منها الجسد [البشري] بالطبع).

قراءات مقترحة

Locke and Peardon, (1952[1690])

عملية احتمالية **stochastic process**

هى النموذج الرياضى الإحصائى الذى يتم به وصف ونمذجة تتابع أو نمط من النتائج بشروط احتمالية. والعملية الاحتمالية هى التى تكون فيها النتائج ليست مستقلة ببساطة أو مسحوبة عشوائيًا، ولكنها تمثل عملية تتم عبر الزمان أو **المكان** تكون فيها النتيجة فى مدة زمنية واحدة، أو فى مكان واحد، معتمدة بطريقة أو أخرى على النتائج فى فترات زمنية سابقة، أو فى أماكن مجاورة بالنسبة للعملية المكانية الاحتمالية. وتعتبر عملية **ماركوف** مثالا أوليا على مثل هذه العملية. وقد استخدمت نماذج العملية الاحتمالية فى تحليل السلاسل الزمنية المكانية، ونمذجة **الأمراض وعلم الأوبئة** وفى **الاقتصاد القياسى المكانى**.

قراءات مقترحة

(1974) Hepple (1979); Bennett

structural adjustment **تكيف هيكلي**

هو سلسلة من الإجـراءات الاقتصادية التى تفرض غالبًا على الحكومات التى تتلقى قروضا من صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى، تهدف إلى تشجيع الصادرات وزيادة الموارد التى تتوفر لدى الحكومات للتعامل مع الأزمات قصيرة الأجل فى ميزان المدفوعات. وتتضمن برامج التكيف الهيكلى النموذجية مقاييس مثل خفض الإنفاق الحكومى، وخفض أو تحديد الأجور، وتحرير الواردات وخفض القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبى، وتخفيض قيمة العملة وخصخصة الشركات المملوكة للدولة (انظر أيضا الليبرالية الجديدة، الخصخصة).

قراءات مقترحة

Bello (1994); Payer (1974)

structural functionalism **هيكلية وظيفية**

هى تقليد النظرية الاجتماعية الأكثر ارتباطا بعالم الاجتماع الأمريكى تالكوت بارسونز، الذى كان افتراضه الأساسى هو أن بنية

أى نظام اجتماعى لا يمكن أن تستمد من وجهة نظر العامل، ولكن يجب بدلا من ذلك أن يتم تفسيره من خلال الطرق التى يتم بها استيفاء «القواعد الوظيفية» الضرورية لبقاء أى نظام اجتماعى. وأصر بارسونز على أن تحليل أى نظام اجتماعى يتطلب الربط بين مكونات (الهيكل) الثابت و(الوظيفة) الدينامكية، وأكد بشكل مستمر على الحاجة إلى فهم ديناميات النظم الاجتماعية، وعزى الأهمية الحاسمة للتبادلات بين الأنظمة وبين النظم الفرعية، وفى صياغاته اللاحقة وضع نموذج انضباطى أكثر رسمية للمجتمع الذى استعان بالبيولوجيا بقدر ما فعل مع النظرية الاجتماعية الكلاسيكية.

وكان تأثير بارسونز على النظرية الاجتماعية الحديثة فوق العادة، على الرغم من أن آراءه قد تعرضت لنقد مستمر وأحيانًا مدمر، بسبب أن جل اهتمامه بالديناميات، ثبت أنه من الصعب دمج التحول الهيكلى فى نموذجه، وبسبب كل اهتمامه بالتعميم، بدا نموذجه للنظام الاجتماعى أنه مبنى على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية نموذج عالمى. واليوم، (ربما يكون التأثير الأكبر لبارسونز فى ألمانيا، حيث قدم كل من لوهمان (1981) وهابرماس (1987) اعتمادات نقدية ولكنها إبداعية لبعض أفكاره). وقد كان أثر بارسونز على **الجغرافيا البشرية** أقل من ذلك بكثير. إن تحليل النظم ونظرية النظم فى الجغرافيا كان لها مصادر أخرى تماما، وكانت عادةً بعيدة كل البعد عن النظرية الاجتماعية، وحتى مع ذلك، ظهر بارسونز بشكل كبير

فى نقد دنكان لما فوق العضوية فى الجغرافيا الثقافية وتحليل النظم العالمية التى تم انتقادها مثل البارسونية Parsonianism على المستوى العالمى.

قراءات مقترحة

(1980) Duncan; (1983) Alexander

بنيوية **structuralism**

هى مجموعة من المبادئ والإجراءات المستمدة أصلا من اللغويات والفلسفة اللغوية التى تسعى لكشف البنيات الأساسية الدائمة والمدرجة فى الممارسات الثقافية للموضوعات الإنسانية. لقد كان هناك مذاهب بنيوية مختلفة، سيطرت عليهم كلهم النظرية («الفرنسية» أو على الأقل الفرانكفونية) وخاصة عن طريق رولان بارت فى نظرية الأدب، وكلود ليفى شتراوس فى علم الأنثروبولوجى، وجان بياجيه فى علم النفس، وتم إدخال أفكار الثلاثة فى الجغرافيا البشرية الناطقة باللغة الإنجليزية فى أواخر القرن العشرين، وقد تلاعب هارفى (1973) Harvey لفترة وجيزة بطريقة بياجيه فى سعيه لمزيد من التحليل المادى القوى لهياكل الاقتصاد المكانى للرأسمالية، وقد اعتمد جريجورى على أفكار شتراوس فى بحثه عن نمط من «التفسير البنيوى» ليحل محل الفلسفة الوضعية التى اعتمدت عليها

العلوم المكانية، واستخدم دنكان أفكار بارتيز Barthes كمحطة فى رحلتهم نحو قراءة اللاندسكيب الطبيعى ليس كتركيب ولكن كنص.

و كما تشير هذه الأوصاف، فإن مشاركة الجغرافيا البشرية مع البنيوية لم تدم طويلا، وكانت بمثابة محطة للعبور إلى المناهج الأخرى التى تم استكشافها بشكل أكثر عمقًا. وفى العبارات الأكثر عمومية، زعم بييت أن «الانتقال إلى البنيوية لم يكتمل قط فى الفكر الجغرافى، المتمثل فى البحث عن مزيد من الدقة والتماسك النظرى». ولكنه لم يكن، فى حد ذاته، يوفر حلًا مرضيًا للمشاكل التجريبية التى حفزت علماء الجغرافيا البشرية على أن يواصلوا ذلك فى المقام الأول. وبدلا من ذلك، انتقلوا نحو أشكال مختلفة من الماركسية، بما فى ذلك الماركسية البنيوية المستمدة من كتابات لويس ألتوسير ونيكوس بولانتزاس، اللذين تركت تحليلاتهما للسلطة بصماتها فى المقام الأول فى المجالات الاقتصادية والسياسية والجغرافيا الحضرية، نحو الفلسفة الواقعية، واللذين كانت طرق تفسيرهما للبنيوية أكثر حساسية للخصوصية التاريخية والجغرافية من أى مذهب بنيوى آخر، ونحو أشكال مختلفة لما بعد البنيوية، والتى تعهدت بتحليل أكثر صرامة للرغبة والخطاب والموضوعية.

قراءات مقترحة

(1998,pp.11246-) Peet

هى نظرية اجتماعية قام بتطويرها عالم الاجتماع البريطانى أنطونى جيدنز وهى تسعى إلى إلقاء الضوء على نقاط التقاطع بين الكيانات الإنسانية والبنيات الاجتماعية التى ينتمون إليها. وكان الهدف الأصلى لجيدنز، هو حل المشكلة الكلاسيكية للنظام الاجتماعى. إن تفسيرات الحياة الاجتماعية فى رأيه عادةً ما تميز إما 'القوة' (النوايا، والمعانى وأفعال الأفراد) أو ' البنية' (المنطق والقيود وأنظمة المجتمع). وبدلا من ذلك اقترح جيدنز معالجة إنتاج وإعادة إنتاج الحياة الاجتماعية كعملية بنائية مستمرة. وفى هذه الرؤية، تندرج «البنية» فى كل لحظة من التفاعل الاجتماعى. إن البنيات ليست قيودا فحسب، ولكنها أيضا الظروف المناسبة للعمل الاجتماعى -وعلى العكس من ذلك فالبناء هو الترتيب «الغائب» للاختلافات «والحاضر» فقط فى لحظات التفاعل الاجتماعى التى يتم من خلالها إعادة إنتاجه أو تحويله فى حد ذاته.

وكانت هناك ثلاثة مفاهيم حاسمة لهذا النموذج:

(١) الانعكاس Reflexivity: إن إنتاج الحياة الاجتماعية هو إنجاز ماهر جزئيًا للكيانات البشرية القادرة الواعية (انظر القوة البشرية).

(٢) التكرارية Recursiveness: فالبنية هى الوسيط والنتيجة للممارسات الاجتماعية التى تشكل النظم الاجتماعية:

هى القواعد والموارد التى يعتمد عليها من جانب الجهات الفاعلة من بنيات التميز والسيطرة والشرعية، وهذه البنيات تكون بدورها مستنسخة أو محولة من خلال تلك الممارسات الاجتماعية (انظر الشكل).

(٣) الأقلمة Regionalization : فاستمرارية الحياة الاجتماعية تعتمد على التفاعلات مع الآخرين الذين يكون حضورهم مشترك إما فى الزمان و/ أو فى المكان [روتينية الزمان والمكان، راجع الجغرافيا ـ الزمان] أو هؤلاء الذين يكونون غائبين عن الزمان و/ أو المكان.

وادعى جيدنز أن هذه الافتراضات تجعل من الممكن تحليل ترابط السلوك الروتينى والمتكرر بين الجهات الفاعلة ذات التنمية المؤسسية طويلة الأجل وواسعة النطاق بالتعمق المرفوض من كل من النظرية الكلاسيكية الاجتماعية والمادية التاريخية.

وقد صاغ جيدنز النظرية البنائية من خلال سلسلة واسعة النطاق من النقد الفلسفى والنظرى لكتاب آخرين. وشكا بعض منتقديه أنه كان من المستحيل إعادة صياغة هذه الأفكار المختلفة اختلافًا جذريًا فى مجموعة متماسكة، ولاحظ البعض الآخر أن جيدنز عمل على هذا المستوى العالى من التجريد؛ حيث إنه لم يكن من الواضح كيف يمكن جلب أفكاره العامة للتأثير على التحقيق التجريبى (Gregson, 1989)، وعلى الرغم من أن ازدواجية القوة والبنية نفسها أفسدت

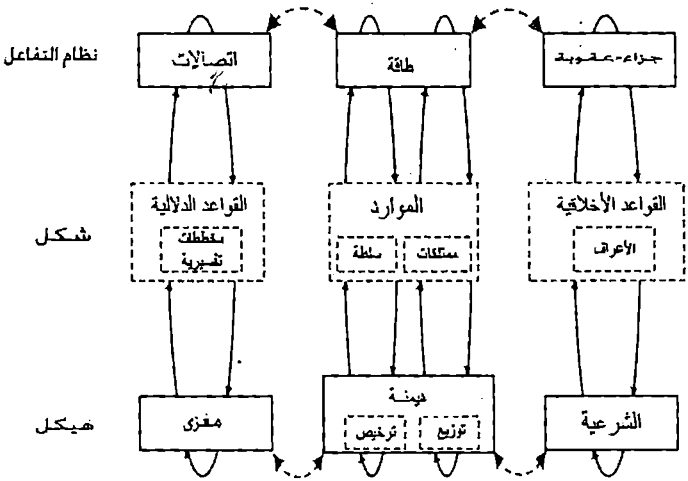
الجغرافيا البشرية، فإن معظم علماء الجغرافية البشرية بحثوا عن نسخة منطوية تاريخيًا وجغرافيًا من البنائية بشكل أكبر (Thrift, 1983; Gregson, 2005)، وبإدراكهم بالنقاشات الموازية فى التاريخ الاجتماعى، والتى تكون عادةً متعاطفة مع الماركسية أكثر من جيدنز فإنهم قاموا بتحديد التقاطعات المتغيرة والمتباينة للقوة والبنية فى إنتاج وتحويل مناطق وأقاليم ومشاهد محددة، إن مصطلح «ازدواجية القوة والبنية» ليس له استخدام تحليلى كبير فى النموذج العام المجرد غير المميز.

والشيء المهم حول الكيانات التى تسعى جاهدة لجعل أنماط المعيشة والمجتمعات البشرية ليست المبادئ الفلسفية المجردة وفقا لما تستطيع جميع القوى المتنافسة فعله دائمًا على خلاف ذلك، ولكنها هى الأداءات الملموسة المتميزة والمتمركزة التى يمكننا من خلالها إعادة إنتاج أو تحويل معانى اجتماعية محددة. والشيء المهم بشأن البنيات التى تمنع العناصر المتمركزة المختلفة عن الفعل أو مجرد كونها أى شيء نريده هو ليس وجودهم العام وفعاليتهم فى كل بنية اجتماعية، ولكن خصائصهم المحددة كبنيات اجتماعية متنازع عليها ومثيرة للجدل، والتى تنشأ فى كثير من الأحيان مع الفئات الاجتماعية المهيمنة.

إن المصطلح الرئيسى الذى استمده معظم الجغرافيين البشريين من مشروع كان مصطلح الممارسة، القائمة والمجسدة فى الوقت نفسه، ويستمر ذلك المصطلح فى إعطاء المعلومات للكثير من البحوث فى هذا المجال، ولكن هذا المفهوم توسع من خلال أفكار الأداء ودمج التأثير إلى درجة أن معظم الجغرافيين البشريين قد اجتازوا مسافة كبيرة من الجزء الأساسى الرسمى للنظرية البنائية (**انظر النظرية غير التمثيلية**). وفى الواقع، لقد كانت دائمًا «أداة توعية» أكثر من كونها برنامجًا بحثيًا، وهى تقدم وجهة نظر على مستوى عال للأوضاع المختلفة داخل النظرية الاجتماعية الحديثة - كنوع من الخرائط البانورامية بدلا من التسلسل الهرمى للمفاهيم التى يمكن أن تعطى معلومات عن دراسات المستوى الأرضى. وقل تقدير قيمة أعمال جيدنز الآن بسبب تركيباتها المجردة أكثر من مطابقتها الموضوعية لاثنين من أهم القضايا التى ما زالت تؤرق العالم فى بداية القرن الحادى والعشرين، وكان إصراره المبدئى على أهمية العنف السياسى لتسيير الحياة السياسية والاجتماعية متبصرًا بشكل ملحوظ (**انظر الحرب**)، فى حين أن النقاشات حول العولمة وآفاق الديمقراطية الاجتماعية تستمر على علم بها، على الأقل بشكل جزئى، من خلال الرسومات التخطيطية لكنتورات ما أسماه « الحداثة العالية».

قراءات مقترحة

Gregory (1994); Gregson (2005),



شكل (25) نظرية الهيكلة

دراسات المهمشين subaltern studies

هى مجموعة من الكتابات التاريخية التى بدأت فى أواخر السبعينيات من قبل المؤرخين الهنود والإنجليز تنتقد «حكم النخبة الاستعمارى والبرجوازية القومية» فى كتابات التاريخ الهندى، وتحديدا من مدرسة كامبريدج، وفى فترة رئاسة التحرير المؤسسة لرانجيت جوها، تضمنت المجموعة التحريرية كلا من أمين، ديفيد آرنولد، بارتا تشاتيرجى، ديفيد هارديمان، جيانندرا، باندى. وفى وقت لاحق

توسعت مع جاوتران بهادرا وتشاكراباراتى وساركر، وكتب كل منهم تقارير مهمة. وقد نشر أول إصدار محرر بعنوان « الدراسات التابعة: كتابات عن التاريخ والمجتمع الهندى»، فى عام 1982. واعتمدت المجموعة على التاريخ الاجتماعى البريطانى وتجديده من قبل أنطونيو جرامشى الذى تم اشتقاق مفهوم «المهمشين» منه.

إن توقيت هذا النقد للقومية الهندية (وعلى وجه الخصوص القومية الماركسية) جاء - بعد إخماد تمرد الفلاحين فى قرية ناكسيلبارى Naxalbari وحلفائهم « الماويين» فى المناطق الحضرية، وبعد حالة الطوارئ الاستبدادية لأنديرا غاندى 1975-1977 - والذى كان توقيتًا حرجًا. واستكشفت الأجزاء الأولى التى أصدرتها المجموعة قوة الوعى لدى الفلاحين والسياسات الثانوية المستقلة (التى تجاهلها مؤرخو كامبريدج فى تركيزهم على الفصائل الرأسية فى القومية الهندية)، وتعليقًا على إفلاس الماركسية الهندية المؤسسية. من الشائعات والتشدد تحت غطاء الغاندية الأبوى إلى عدم التطابق بين أفكار النخبة والأتباع من المجتمع السياسى إلى الآثار المدمرة لتدين عمال المطاحن بشأن النظام الصناعى، فإن الأجزاء الأربعة الأولى من الدراسات التابعة نشطت النقاش فى التاريخ الهندى على الطبقات، حدود النخبة/الأتباع والسياسات الشعبية (Ludden، 2002).

وبحلول أواخر الثمانينيات، قامت التحولات بين المطلعين والغرباء فى المجموعة بنقل الدراسات التابعة إلى المرحلة الثانية من الكتابات التاريخية، التى اهتمت بشكل أقل بمجال السياسات التابعة من

اهتمامها بتشكيل السلطة / المعرفة التابعة، ونقد «مشروع التنوير». فى حين أن أحد المطلعين السابقين، سوميت ساركار، أدان تراجع الأتباع فى إصدار الدراسات التابعة، ورأى آخرون أن ذلك استجابة جادة للانتقادات الخارجية للحكم الذاتى التابع، فضلا عن استكشاف جرامشى لمفهوم ميشل فوكو فى موضوع السلطة، ولتفكيكية جاك دريدا.

وجلبت هذه التحولات الفكرية، جنبا إلى جنب مع المجموعة المحررة بواسطة جوها وسبيفاك الدراسات التابعة إلى الولايات المتحدة - وبالتالى الجمهور الأكاديمى العالمى، وبشرت مقدمة إدوارد سعيد عن المجموعة بوصولها بوصفها الفرع الأكثر انتشارا من الفكر فى مرحلة ما بعد الاستعمار.

وزادت الإصدارات التالية من النقد الوارد من كل من المطلعون والغرباء على النوع الاجتماعى، والطائفة، والنبذ، والاتهامات بالانحياز تجاه أهل الفكر البنغاليين، والقانون، والعنف، والتقاليد الأدبية والشفهية وحالات التشتت، وجنوب الهند. وتعد هذه المجموعة الآن انتقائية فكريًا أكثر من أى وقت مضى: حيث إنها لا تزال تُقرأ ويستجاب لها من مختلف أنحاء العالم، مع مجموعة واسعة من القراء التى تعد نادرة لمدرسة فى التفكير ناشئة فى الجنوب. ومما لا شك فيه، أن ذلك يعود بشكل جزئى نتيجة لظهور المفكرين الهنود المشتتون. والدراسات التابعة هى السبب فى بث حياة

جديدة فى المناقشات حول ممارسة السلطة الاستعمارية وقومية ما بعد الاستعمار، والتمثيل والتواريخ الشعبية للوقت الحاضر) انظر **الاستعمار، ما بعد الاستعمار)**.

وكمثال على الاستقبال عارض فريدريك فكرة العقلانية الاستعمارية الثنائية المجردة والمعممة وبالنسبة للمفهوم الديناميكى للتبعية والذى يضع عملية صنع التاريخ فى الصورة. والسؤال المُلِح هنا هو هل تستمر المجموعة فى وضع مصطلح «الأتباع» على هيئة اسم كما استخدمه جرامشى، فى حين يتم أيضًا تطوير أدوات أكثر تطورا لاستخدام مصطلح «التابع» كصفة أيضا، كما فى السلطة/ المعرفة التابعة. ولا يزال التفاعل بين المرحلتين الأولى والثانية للمجموعة مفيدا، ويحتمل أن يكون أداة مؤثرة فى فهم السياسات ذات الطبقات المكانية اليوم فى ظلال إمبراطوريات وقوميات القرن العشرين، وخلفائهم فى القرن الحادى والعشرين.

موضوع/ ذات Subject\subjectivity

مجموعة عناصر ترسى قواعد فهمنا لأنفسنا وكذلك ادعاءاتنا المعرفية. وتفترض الجغرافيا أن جزءًا من مفهوم الذاتية: حتى العلم المكانى 'الموضوعي'، يستند على نظرية الذاتية كأساس للمعرفة 'الموضوعية'. ولكن النظريات الذاتية المختلفة تثير روايات جغرافية

مختلفة (وبالعكس). وقد أثارت الافتراضات الماركسية حول مركزية الطبقة بالنسبة للذاتية دراسات حول جغرافيات تنظيم العمالة وكذلك امتلاك المنازل والتمييز السكنى والعمران الحضرى فى الضواحى، وتهدف العديد من تلك الافتراضات إلى فهم نهاية الوعى الطبقى فى الدول الأنجلو أمريكية فى القرن العشرين، مع تأكيد الجغرافيا الإنسانية على المسئولية الأخلاقية للقوة البشرية وما تمتاز به الخبرة الإنسانية فيما وراء الحسابات الاقتصادية وأنها تشجع دراسات البناء الاجتماعى للمعانى فى مختلف المشاهد، وزيف / أصالة مشاهد محددة. وحتى وقت قريب، ضمت معظم الجغرافيا الاجتماعية تحديد مواقع الهويات المستقرة والمتماسكة (مثل الأصل العرقى أو السلالة) فى أماكن محددة. وكان هذا هو الهدف الواضح لتحليل النطاق الاجتماعى. وأدى نفوذ سياسات الهوية وما وراء البنيوية من منتصف الثمانينيات إلى اهتمام الجغرافيين بنطاق أكبر من تحديد الهويات (مثل الإعاقة، النوع، الجنوسة) ومشكلات التعميم الزائد. ففى الجغرافيا النسوية على سبيل المثال أصبح هناك حساسية أكثر تجاه خبرات المجموعات النسوية المختلفة داخل وعبر المكان. ومن وجهة نظر نظريات ما بعد البنيوية للذاتية فإن هذا التركيز على التعددية غير كافٍ، كما تم نقد سياسات الهوية (التى تتلقى التقدير – أو اللوم – لتكاثر الهويات السياسية فى فترة الثمانينيات والتسعينيات) لأخذها حقائق واستقرار الهويات كأمر مسلَّم به ولفشلها فى تحديد مشكلات العمليات التى تنشأ منها

الهويات وتتميز (راجع الاعتراف). بل أن موضوع الذاتية تم تفكيك مركزيته بشكل كامل فى نظرية الفاعل الشبكة مع التأكيد على القوة غير البشرية و'الشخصية الموزعة والتى تكون مؤقتة دائمًا. وبنقده لنظرية شبكة الفاعل لحساب الذاتية التى تدمر القدرات البشرية على التخيل والعمليات التى لا تخضع فعليًا للعالم المادى، أوضح ثريفت Thrift الأسلوب غير التمثيلى للتفكير والذى لا يركز على العوامل الفردية ولكن على 'الموهبة الشعرية للممارسات والمهارات الشائعة'؛ حيث 'يصبح الأشخاص فى الواقع كوكبة غير معروفة جيدا تدور سريعًا فى العالم'. كما تلقى موضوع الذات أيضًا أداء مختلفا تماما من خلال نظرية التحليل النفسى المزيد من الاهتمام منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين فيما سماه البعض 'مرحلة التحليل النفسي' فى الجغرافيا. وعلى الرغم من ذلك زعم كالارد (2003) بانصراف الجغرافيين إلى تشبيه التحليل النفسى كنوع آخر من البناء الاجتماعى للثقافة الانضباطية التى تعطى قيمة للقوة والمقاومة وسياسات التحرر الثقافى وافتقدت الأكثر قيمة وتميزًا فى نظرية التحليل النفسى، تحديدا نظرية ' تمرد اللاوعى والامتناع عن الصراعات السياسية وحركة الدوافع الفوضوية العنيدة'.

واتسعت المناقشات حول الموضوع الإنسانى، وتكمن هذه المناقشات فى قلب الفلسفة الغربية فى القرن العشرين. كما أنه يصعب عليهم تلخيصها. وتهدف أحد الأجهزة التنظيمية إلى التمييز بين المفاهيم

الإنسانية والمفاهيم غير الإنسانية للذاتية (Soper، 1986). وفى الجغرافيا، يتضح هذا التمييز غالبًا من خلال مناقشات حول القوة والبنية. وتأكيدًا للقوة البشرية، فإن النسخ الإنسانية لتشكيل الشخصية تتعامل مع الهوية على النحو الوارد فى التجرية. إن 'الرجل' هو محور العالم (زعمت بعض الحركات النسوية أن النوع فى هذا المصطلح ليس ذا أهمية على الإطلاق) ولكى يكون إنسانًا كاملا فإنه يجب أن يكون متحليًا بالمسئولية الأخلاقية بشكل كامل للتصرف بصورة مستقلة لإثبات قوته. وتبتعد الحركات المعادية للإنسانية الشخصية بقدر ما يفسرون الذاتية نتيجة للخضوع للأيديولوجيات المجتمعية أو التقنيات التنظيمية وتناقش قدرة وسلطة الأفراد على توجيه أفعالهم بوعيهم الذاتى وبصورة ومستقلة. وفى معظم اعتبارات الذاتية البنائية المؤثرة المعادية للإنسانية، زعم ألتوسير أن الذاتية، وبصفة خاصة مفاهيم الفردية والمواطنة، هى ثوابت أيديولوجية (راجع **الأيديولوجية، النظرية البنائية**). ويتم استجوابنا أو الإشادة بنا كشخصيات محددة عن طريق مؤسسات العائلة والتعليم والدينية والدولة وعن طريق ممارساتنا اليومية ذات الصلة بتلك المؤسسات. وتتكون الذاتية من خلال هذه الممارسات للتبعية، ولكن هذه الممارسات المتعددة والمتناقضة أحيانًا غالبا ما تكون فى سياقات محددة. وعلى الرغم من الدور الواضح للجغرافيا (بوصفه سياقًا) بالنسبة لألتوسير، وفى علم الجغرافيا غالبًا ما رفضت نظرية ألتوسير عن الذاتية لأنها اقتصادية بحتة. وفى الدراسات الثقافية وبصفة خاصة

دراسات الأفلام، ينسب لألتوسير التأثير المعاكس تمامًا لفتح مجال للأيديولوجية منفصلة عن الاقتصاد. واعتمادًا على التحليل النفسى، افترض ألتوسير شخصية نفسية أكثر تعقيدًا للنظرية الماركسية.

وهناك اختلافات كبيرة بين تكوين الشخصيات فى نظريات ما بعد البنيوية، ولكنها تتسم بصفتين رئيسيتين: فهى تنظر إلى تكوين الشخصية بوصفها أثرًا لعلاقات السلطة، وتفترض الحدود التى تُعرِّف الهوية على أنها متشابكة مع عمليات عدم تحديد الهوية، ومثل هذا التأثير للهوية هو إنجاز ضعيف ومتناقض. ولتوضيح ما سبق، فإننا نجد أنه بالنسبة لفوكو فى التاريخ المعادى للإنسانية وما بعد البنيوى للذاتية الغربية فإنه ينظر إلى أوضاع الشخصية أنها تبنى داخل وعبر الخطاب. وهو يزعم أنه منذ القرن الثامن عشر غيرت خطابات الجنوسة والحقوق الفردية تصوراتنا عن الذاتية والمجتمع وعملت كتقنيات للسلطة النظامية. فهم قدموا هويات جديدة (على سبيل المثال المثليين، المنحرفين، المرأة الهستيرية) وحددوا الملذات الجسدية فى الممارسات الجنسية، كما أنهم قدموا للفرد علاقات جديدة مع المجتمع من خلال القوة الحيوية.

وهذه العمليات المتشابكة لعمليات تحديد الهوية وعدم تحديد الهوية تختلف طريقة عملها فى النظريات المختلفة. فنظريات التحليل النفسى قدمت مصادر ثرية للتفكير فى صعوبات إدراك الاختلاف، وتتبعتها من بداية الصعوبات المبدئية للطفل الصغير

لتسجيل الاختلاف الجنسى من الوالد المحبوب. ومن وجهة نظر واضعى نظريات ما بعد الاستعمار، مثل هومى بهابا الذى ارتكز على فكرة فرويد عن الولع (والذى يعمل كآلية لكلٍّ من إدراك ونبذ للاختلاف الجنسى) بوصفه طريقة لتفسير التكافؤ بين الخطابات الاستعمارية والعلاقات بين المستَعمَر-المستَعمِر. ويقدم مفهوم **اللفظ والاستبعاد**، الذى يوضح العملية التى عن طريقها يحقر الشخص من نفسه رافضا أن ينتقل فى شخص آخر، وهى تقدم وسيلة أخرى لصياغة نظرية للخطابات الموصومة بالعار عن **الاستشراق والعنصرية** والتمييز لصالح القادرين وكارهى المثليين **والجنسية الغيرية**. وإذا جذبت نظريات التحليل النفسى انتباهنا إلى العمليات إذ يتم استبعاد ما لا يطاق أو غير المسموح به فى أنفسنا أو فيمن نحبهم ويستخدم لتشويه سمعة الآخرين (ولكن جزئيًا تتزعج هوياتنا باستمرار وتتزعزع بما يُتبرأ منه أو يُحقَّر)، ويقدم تحليل **التفككية** وجهة نظر معاكسة فى الطريقة التى تُعرَّف بها الهوية دائمًا من حيث علاقتها مع والمأهولة بما ليست عليه (التأسيس الخارجى). ويعد إدراك الموانع التى تجدها كل هوية وضرورة الحفاظ على عملية بناء الحدود وتنقية المكان بالنظر (Sibley، 1995) هى أفكار مهمة لوضع النظريات الحديثة عن **المواطنة والديمقراطية الراديكالية** (راجع **المجالات العامة والخاصة**).

وتم نقد الاعتبارات المعادية للإنسانية لغلقها المجال أمام إمكانات ومسئوليات القوة والحقوق والأخلاقيات والسياسات. واقترحت أربع استجابات العكس. الأولى، أن الخطابات متعددة الفوائد: فهى تبنى الهويات بدون تحديدها. ويمكن أن تصبح هوية 'المثلى الجنس' مصدرًا للأشخاص الذين يمكن تحديدهم عند مطالبتهم لهذه الحقوق تحت راية هذه الهوية. ولذلك تم أيضًا إعادة تعريف معنى مصطلح 'الشاذ' من هوية موصومة بالعار وحتى نقد التباين الجنسى (راجع نظرية الشذوذ الجنسى). الثانية، أن الأفراد معرضون لخطابات متعددة وأوضاع شخصية، وهى نقطة الفصل بين أوضاع الشخصية المختلفة؛ حيث يمكن أن توجد القوة. الثالثة، أن الهويات تظهر من خلال الأداء المتكرر، وهذا ما يفتح المجال لاحتمالات التنوع والتغيير، تلك الاحتمالات التى أغلقتها الأوضاع التى تنظر إلى الهوية على أنها شىء ثابت (راجع الأداء، الأدائية). أما الاستجابة الرابعة فهى أن نظريات التحليل النفسى التى تستكشف تأثيرات اللاوعى تزيد من المسئوليات بقدر ما تثير التساؤل عن مسئولياتنا عن أفعالنا التى نقوم بها عندما لا نكون فى وعينا مثل التمييز العنصرى والتباين الجنسى (Culler، 1997).

ويستكشف المجال الرئيسى للنظريات المعاصرة احتمالات العمليات الجديدة لتكوين الشخصية؛ حيث يمكننا فهم أنفسنا والآخرين دون وصم الآخرين بالعار، وعمل تسلسلات هرمية للاختلاف (والتى

ينظر فيها لبعض المجموعات على أنها متميزة عن الأخرى). إن كلًا من مفهوم سايبورج Cyborg (هجين بين البشر والآلات) **ومفهوم التهجين** يعدان طريقتين لزعزعة الأفكار عن الهويات المحضة والحدود الصارمة. ويقدم التفكير غير التمثيلى نموذجًا آخر حيث: 'يزداد الوسطاء ولذا•ترتحل «الشخصية الإنسانية» على العديد من الطائرات ويختلطون مع «شخصيات» أخرى فى تركيبات متعددة الأشكال' (راجع **التجميع**). ولقد شكك واضعو نظريات الديمقراطية الراديكالية مثل موفى Mouffee فى مثل هذه الاحتمالات ووضعوا بدلًا منها تأكيدات على التساؤل المستمر عن العملية الحتمية لبناء الحدود والتى يجب، كما زعموا، استبعادها بالضرورة. وتجنب تلك الاستبعادات يعد مستحيلا، ولكن يمكننا الإصرار على مجال عام يتم فيه تحديد الفواصل التى تميز الشمول عن الاستبعاد بجدية (للحصول على ملخص لهذه المناقشات، راجع برات Pratt، 2004). ويؤكد آخرون على الحاجة إلى تحويل النظريات من 'الشخصية' إلى الشخصية الوسيطة. وبالنسبة لبروبين فإن هذا يعيدنا إلى 'الحقائق الثابتة' مثل تفاوت المواد الذى يجعل مثل هذه العلاقات والروابط صعبة.

وإذا كان من المعتاد دائمًا أن تثرى النظريات عن الذاتية علم الجغرافيا فربما يكون الجديد هو مدى وجود علم الجغرافيا الآن فى النظريات الخاصة بالشخصية. فيلاحظ بروبين أن العلاقات

المتبادلة بين إعادة وضع نظريات عن المكان والذاتية: 'التفكير فى الذاتية من حيث المكان فإنه بالضرورة يعيد صياغة أى من المفاهيم التى عملت الذاتية على إخفائها بعيدا فى التجاويف الخاصة... التفكير فى طريقة تفاعل المكان مع الذاتية يستلزم إعادة التفكير فى كلا المصطلحين وعلاقة كل منهما بالآخر'؛ حيث يتألف موقع الشخص من (وليس عرضيا) التصورات عن النفس. ولذلك فإنه بالنسبة إلى فوكو (1980د) فإن تصميمات كل من المدارس والمنازل الأوروبية هى انعكاس ووسيلة لتكوين الأسرة النووية الجنسية. ويمكن للشخص رؤية نفسه بطرق مختلفة فى الأماكن المختلفة: فقد زعم بلونت (1994) بأنه تم تحديد المسافرات البرجوازيات البريطانيات فى القرن التاسع عشر غاليًا من حيث أنوثتها فى بيتها (الضعيفة نوعًا ما)، ولكن فى رحلاتهم - إلى أفريقيا على سبيل المثال - تنحسر هويتهم من حيث النوع (وتتحسن صحتهم) وتصبح أعراقهم وأوضاعهم الطبقية فى الصدارة. إن بناء الشخص حدود ثابتة لنفسه هو إنجاز فى حد ذاته: فيوصف دافيدسون (2001) ضعف هذا البناء لكل من يعانى من الخوف من الخلاء. إن بناء هذه الأماكن والهويات المترابطة هى عمليات اجتماعية متشابكة: وأوضح أندرسون كيف أن بناء الحى الصينى كمكان موصوم بالعار بعيدًا عن بقية مدينة فانكوفر كان مفيدًا فى تجانس الهوية البريطانية الكولومبية. وتقدم قراءات غير أصولية عن الذاتية التى يتم فيها تصور الهويات كنتاج لعمليات السلطة الاجتماعية (أى ليست طبيعية)، لذا تم معاودة

قراءة إنتاج المكان، فيتم تصور المكان كمواقع مفتوحة لا نهاية لها فى النزاع الاجتماعى، وتتضمن السياسات المكانية المشاركة فى أوقات الإغلاق حيث يتم تثبيت هويات الأماكن وتبدأ مجموعات اجتماعية معينة بالمطالبة بالحق الطبيعى لهذا المكان أو تنحصر داخلها. ويمكن أن يتضمن ذلك تكثيف طبقات من أوضاع مختلفة للشخصية: وأعادت أندرسون (1996) صياغة حجتها الأولى عن إنتاج الحى الصينى عن طريق اعتبار كيف توافق خطابات النوع الاجتماعى على خطابات الأمة والسلالة فى بداية القرن العشرين فى كولومبيا البريطانية.

كما أن علوم الجغرافيا تقع فى مركز الجهود الحديثة للتفكير فى تكوينات جديدة للشخصية من التهجين والتعددية والحدود المرنة. إن الاستعارات المكانية للبدو والتنقل والسفر والأراضى الحدودية والفضاء الثالث والشبكات والتواصل واللزوجة والمساحة الخارجية والمساحات المتناقضة؛ هى بعض المصطلحات التى تستخدم لتصوير هذه الذاتيات. وفى بعض هذه النقاشات، تعمل الجغرافيا فقط كاستعارات، ولكن سيطرة المصطلحات الجغرافية على المناقشات الخاصة بالهوية تعكس أيضًا عمليات عبور الحدود الوطنية والعولمة، وزيادة علوم الجغرافيا المركبة عن تكوين الشخصية. والتى يمكن أن تؤدى إلى تعدد الهويات المحلية (التى تتوزع وتوجد فى أماكن مختلفة) أو تكثيف الهويات المحلية (Watt، 1991).

وساهمت النظريات عن الذاتية فى إعادة تفكير الجغرافيين فى نظرية المعرفة والمنهجية والنظرية والإستراتيجية التمثيلية. وتعكس الدعوات إلى نظرية الفعل المنعكس فهم أن المعرفة هى بناء اجتماعى متوقف على الموقع الاجتماعى: فتشير نظريات اللاوعى إلى حدود الفعل المنعكس الذاتى وحدود المعرفة (Rose، 1997). ودعمت نظريات الهويات المتنقلة والمجزأة الإستراتيجيات المختلفة لرسم الخرائط والكتابة. وأدى التركيز على النواحى التأثيرية وغير المعرفية للخبرة داخل الأنماط اللاتمثيلية من التفكير إلى العديد من المقترحات للإبداعات النظرية والمنهجية (راجع أيضًا **الأساليب النوعية**). وأدى انخراط بوندى (1999) فى العلاج النفسى إلى القراءة بشكل مختلف: فلقد حددت الفروق بين ممارسات القراءة الحرفية وممارسات القراءة التجريبية.

قراءات مقترحة

Culler (1997), Pile and Thrift (1995)، Probyn (2003).

تابعية **subsidiarity**

مبدأ تنتهجه السلطة على مستوى أصغر الوحدات المحلية بما يتفق مع الفعالية، وأنه لابد أن يكون للمؤسسات الأعلى فقط على الوظائف 'المساعدة'. ونشأت فكرة التابعية فى التعاليم الكاثوليكية الاجتماعية وأصبحت مفهوما محوريا فى نظريات الفيدرالية. وفى

قانون وسياسات الاتحاد الأوروبى، فإنها تشير إلى تقسيم السلطات بين الاتحاد الأوروبى والدول الأعضاء والسلطات الإقليمية والمحلية فى النظام الذى يتألف من الحوكمة متعددة المستويات. ويزعم الفيدراليون أن التابعية تعنى **انتقال السلطة** المتزايد إلى الهيئات الإقليمية. ومع ذلك فهى تحمى فى قانون الاتحاد الأوروبى بصورة أساسية حقوق الحكومات القومية (الوطنية) حيال مؤسسات الاتحاد الأوروبى المتعدية للحدود القومية.

قراءات مقترحة

Jordan (2000).

زراعة معيشية Subsistence Agriculture

هى شكل من تنظيم إنتاج الغذاء حيث توفر مجموعة (الأسرة، القرية، المجتمع) الطعام الكافى لتكاثرهم طوال الوقت (راجع التكاثر الاجتماعى). وإنتاج الكفاف، والذى لا يشتمل فقط على إنتاج المحاصيل ولكن أيضًا صيد الحيوانات وصيد الأسماك والرعى، ويمكن فهمه على أنه يعتمد على الاستغلال المباشر للبيئة فى مقابل الصناعة. كما يفترض الكفاف الإنتاج من أجل الاستخدام فى مقابل المقايضة، ومع ذلك فإن المجموعات التى تعيش على الكفاف ربما تتشارك فى الغذاء ومصادر أخرى للأغراض الروحية أو الاحتفال أو التبادل

الاجتماعى. ولذلك يمكن النظر إلى زراعة الكفاف على أنها شكل من أشكال التكيف الثقافى حيث تنظم وتتكيف المجموعات الاجتماعية مع النظم الإيكولوجية التى هى جزء منها (راجع **الإيكولوجية الثقافية**).
وفى الاقتصاد الماركسى، يشار إلى إنتاج الكفاف دون تدخل السوق بأى شكل من الأشكال على أنه اقتصاد بدائى وهو من المراحل الأولى للتطور الاقتصادى: ويعد المنتجون للاكتفاء المنزلى والذى يتضمن بعض الإنتاج من أجل البيع أو الذين يشترون بعض البضائع من السوق يشار إليهم عامةً على أنهم من الفلاحين. ولأن إنتاج الفوائض و/ أو السلع الاستهلاكية الجزئية يرتبط غالبًا مع الاستغلال المفرط لكل من الطبيعة والمنتجين المباشرين (راجع الإيكولوجية السياسية) فإن المجتمعات الاكتفائية تبدو أكثر مساواة فى علاقاتهم الاجتماعية على الرغم من حقيقة أن تنظيمهم ربما يعد تنظيمًا أبويًا للغاية. وعلى الرغم من ندرة إنتاج الكفاف فى العالم الحديث، فإنه يسمح باحتمالية استقلال المجموعة الموصوفة عن كل من الدولة والسوق. ولهذا السبب، فإنه يتم استحضارها أحيانًا مثل المدينة الفاضلة المثالية بين دعاة حكم الطبقة العاملة، أو يتم استدعاؤها كشيء يجب حمايته فى المجتمعات التقليدية.

إحلال Substitutionism

تمثل المنتجات الزراعية عقبات وعوائق خاصة للإنتاج الصناعى.

فالغذاء وارتباطاته الضرورية بالصحة والرفاهية والنزعة الاجتماعية والثقافة يمثل عوائق للمفهوم البسيط لإحلال المنتجات الصناعية محل المواد الغذائية (التخصيصات). ولكن نمو ونضج صناعة الغذاء شهد عملية غير مستقرة ولكنها دائمة لتحقيق الإنتاج الصناعى من الغذاء. وأشار كل من جودمان وسورج وويلكينسون إلى النسبة المتزايدة من القيمة المضافة التى تنسب إلى الإنتاج الصناعى فى النظام الغذائى والإحلالات التدريجية للمنتجات غير الزراعية محل المنتجات الزراعية (أى السكر الصناعى محل السكر المستخرج من قصب السكر) مثل السمات المزدوجة لما يطلقون عليه الاستبدال. (راجع المسألة الزراعية)

/ قراءات مقترحة

Walker (2005).

عمران الضواحي suburbanization

عمران الضواحى هو العملية التى ينتشر بها السكان والمساكن والصناعة والتجارة والبيع بالتجزئة خارج المناطق الحضرية التقليدية، مشكلة (مكونة) لاندسكيب منتشرًا ولا يزال متصلًا بالمدن عن طريق التنقل. وتتألف هذه المناطق من ضواحٍ مختلفة بها سمات اجتماعية واقتصادية وجمالية مختلفة ونتيجةً لذلك فإنها تُفسر

بطرق مختلفة. فمن حيث ثقافتها وتصميمها، فقد تم انتقادها كثيرًا لاتصافها بالملل وغياب المجتمع والانفصال. وتتوازى هذه الانتقادات مع القلق المرتبط بالتأثير البيئى لأشكال اللاندسكيب فى الضواحى وأساليب المعيشة (راجع المدينة الحدية، **والنمو الحضرى الشريطى، والزحف الحضرى**).

وتعد الضواحى المنخفضة الكثافة والمعتمدة على السيارات هى ظاهرات يزداد شيوعها فى الأقاليم الحضرية على مستوى العالم وبعناصر معينة لشكل الضاحية، مثل المجتمعات المغلقة بالبوابات التى تظهر فى العديد من الدول. وتتباين عملية تعمير الضواحى نوعًا ما حسب الظروف المحلية أو القومية (الوطنية) التى تعمل بها. فعلى سبيل المثال، وصف ليمناسكى (2006) طابع عمران الضواحى وعملية وضع المخطط الشامل للمجتمعات المغلقة فى جنوب أفريقيا بعد التمييز العنصرى ولاحظ الأنماط المعقدة من الاستبعاد الاجتماعى والروابط الاجتماعية التى توجد بين السكان الأغنياء والفقراء لضواحى كيب تاون. وأكد تشو Zhou وما Ma (2000) من جانبهم على أهمية عمران الضواحى فى عدد من المدن الصينية. وزعموا بأنها فى مرحلة أقل نموا كثيرًا (فى الضواحى التى مازلت تسيطر عليها المدن المركزية) من مرحلة النمو فى الحالة 'الكلاسيكية' فى الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنهم أشاروا إلى أن الدور الذى تقوم به الحكومة الصينية القوية فى تشكيل الضواحى والذى كان له دور كبير فى تميز هذه الحالة.

ومع ذلك، فإن حالة الولايات المتحدة تعتبر مثالاً خاصًا كما يمكن اعتباره مثالًا يمكن تعميمه للاقتصاد السياسي للضواحى. وتسارعت عملية عمران الضواحى بالولايات المتحدة فى العشرينيات مع زيادة ملاك السيارات. وتعد الضواحى التى يتم الوصول إليها بالسيارات مثل منطقة كنترى كلوب قليلة الكثافة فى مدينة كنساس، ميزورى، التى احتوت أول مركز تجارى للتسوق موجه لأصحاب السيارات الذى ظهر فى العشرينيات، حيث سعى مطورو القطاع الخاص للاستفادة من الحركة المتزايدة لانتشار السيارات. وقلل الكساد فى بداية الثلاثينيات من سوق الإسكان، مما جعله استثمارًا غير مرغوب به لمطورى القطاع الخاص. وأدى تدخل الدولة اللاحق إلى تحفيز وتنظيم صناعة البناء والتشييد، بينما تم دعم التفوق **الأيديولوجى** لنظام ملكية السكن الخاصة (Walker, 1981). وفى بداية الستينيات، كان نصف سكان المدن بالدولة يعيشون فى الضواحى. ويتوازى هذا الاتجاه إلى الضواحى السكنية مع التصنيع والتجارة والبيع بالتجزئة والتى ترتبط جميعها بالضواحى. وأكد الكتّاب المعاصرون على زيادة استقلالية الضواحى فى الولايات المتحدة عن المدن المركزية التقليدية وتحدثوا عن الوضع فى مرحلة ما بعد الضواحى (Zhou and Ma, 2000).

إذن، فعمران الضواحى هو العملية التى تعكس وتشكل **الجغرافيا** السياسية والاقتصادية للمدن المعاصرة. كما أنه محور تركيز لهؤلاء

المهتمين بالقضايا الاجتماعية والثقافية خاصة المتعلقة بموضوعات السلالات العرقية والنوع الاجتماعى. وتثير الضواحى العرقية استفسارات مهمة عن صلاحية الادعاءات حول التجانس الاجتماعى فى الضواحى، كما أنها تؤكد على الروابط العالمية لهذه الأماكن (Li, 1998). ومع ذلك، ما زالت جغرافيات لضواحٍ تتحدد عن طريق تمييز مهم. كما أن تشكيل أدوار وعلاقات النوع الاجتماعى فى/ وخلال الضاحية يعد محورا مهمًا فى الدراسة الجغرافية. وفى فترة ما بعد الحرب، أصبحت الضواحى العائلية هى الفكرة المسيطرة والتى من خلالها تم تعزيز العلاقات التقليدية للنوع الاجتماعى والروابط بين النساء والعمل بالأجر. واستلزم تحليل العلاقات المعاصرة بين الجنسين فى الضواحى والعمل من بين الأشياء الأخرى التركيز على التمايز بين الجنسين فى أنماط السفر، وسهولة الحصول على العمل والتسهيلات العامة (England, 1993).

قراءات مقترحة

Bourne(1996), Walker (1981).

حزام الشمس/ حزام الثلج **sunbelt/snowbelt**

مصطلح مشهور يصف الاستقطاب فى اقتصاد الفضاء الأمريكى من فترة الستينيات وبعدها: فهو يقارن مناطق التراجع الاقتصادى

النسبى (خاصة فى قطاع التصنيع) المتمركز فى شمال شرقى البلاد (انظر حزام الثلج، وراجع حزام الصدأ) مع تلك المناطق التى تنتشر كثيرا فى الجنوب والغرب والتى تشهد نموا اقتصاديًا وسكانيًا سريعًا، وهذا التغير فى التقسيم الإقليمى للعمالة يعكس الميزة النسبية والمزايا التنافسية التى تتمتع بها ولايات الحزام الشمسى من خلال العمالة الرخيصة نسبيًا وغير المنتمية للنقابات، ومن خلال البيئات المادية الجذابة، واستثمارات الحكومة الفيدرالية الكبيرة هناك، فى الفضاء مثلا وغيرها من الصناعات الدفاعية. وكثيرا ما يطبق هذا المصطلح الآن فى دول أخرى: فيشار أحيانًا إلى الطريق السريع M4 الذى يمتد غربًا من لندن مارًا فى سويندون Swindon إلى بريستول Bristol بأنه الحزام الشمسى للمملكة المتحدة (بريطانيا).

قراءات مقترحة

Markusen (1987).

تكاليف غارقة Sunk costs

هى التكاليف المتكبدة والتى تكون ثابتة مع الناتج (على عكس التكاليف المتغيرة) ولا يمكن استردادها بسهولة. وفى الجغرافيا الاقتصادية، تتضمن التكاليف الغارقة تلك التكاليف التى تتكبدها شركة فى موقع محدد، لأنه لا يمكن استردادها، وتكون حجر عثرة

أمام إعادة الهيكلة وإعادة التوطين – هذا بالنسبة للشركة التى تخرج إما من النشاط أو المكان. وعرَّف كلارك وريجلى (Clark and Wrigley (1995 ثلاثة أنواع من التكاليف الغارقة: تكاليف الإنشاء الغارقة (الاستثمارات الأولية فى المصانع والآلات على سبيل المثال)، النفقات الغارقة المتراكمة (النفقات العادية والتى لا يمكن استردادها نظير القيام بعمل)، ونفقات الانسحاب الغارقة (مثل تلك التى لا تدخل فقط فى التخلى عن المبانى والمصانع، ولكن أيضًا فى جعل العمال فائضين عن الحاجة ودفع معاشاتهم التقاعدية). وقد عرفوا ثلاثة أنواع لإستراتيجية الانسحاب التى تتضمن قبول النفقات المغرقة التى لا يمكن استعادتها (بالكامل): إستراتيجية إعادة التوزيع – استخدام المصادر فى العديد من الأنشطة، التى سوف تجلب نفقات (على سبيل المثال إعادة تجهيز المصنع وإعادة تأهيل العمال)، إعادة الهيكلة والتى يمكن أن تتضمن إغلاق المصنع أو الاستغناء عن الموظفين ويمكن أن تتضمن الاثنين معًا، وإصلاح الشركات الذى يمكن أن يتضمن إشهار الإفلاس أو التصفية.

ويقدم كلارك وريجلى 15 مقترحا مستقلا فيما يخص التكاليف الغارقة وأهميتها، 'لاعتقادهم بأن إدارة التكاليف الغارقة عبر مجموعة متنوعة من المجالات التنافسية هى مكون رئيسى فى أى تفسير للنماذج المكانية لإعادة الهيكلة'. ويمكن أن يقلل تراكم التكاليف الغارقة من مرونة الشركة وبالتالى قدرتها على الاستجابة

إلى الضغوط المتغيرة المرتبطة بالعولمة. و نادرًا ما تكون الشركة قادرة على الاستجابة بلا تكاليف على هذه الضرورمات، ولكن هؤلاء الذين يقتصدون فى نفقاتهم الغارقة من الأفضل وضعهم فى مكانة تمكنهم من الاستجابة إلى النماذج المتغيرة وجغرافيا العرض والطلب.

قراءات مقترحة

Baumol and Willing (1981), Clark and Wrigley (1997).

سطح · **Surface**

السطح هو الجانب الخارجى من الشيء، أو الحد المفاهيمى من الخارج إلى الداخل من شيء ثلاثى الأبعاد. الأرض هى كرة غير منتظمة الشكل، وسطحها (الارتفاع) هو الأرض أو سطح البحر. والسطح مستمر ولكنه، فى منطقة الدراسة، يستحيل أخذ عينات ارتفاع من كل مكان. وعوضًا عن ذلك، يمكن أن يكون السطح تقريبيًا من خلال مجموعة من النقاط (x، y، z) من صفوف البيانات المنفصلة (على سبيل المثال x وy هى خط الطول وخط العرض، z هى الارتفاع فوق مستوى سطح البحر المتوسط)، أو مثل النموذج الرياضى (على سبيل المثال اتجاه السطح). ولا تقتصر z على الارتفاع، ومع ذلك: تستخدم الأسطح الإحصائية أيضًا فى إظهار 'بؤر' الجريمة والأمراض إلى آخره، وذلك لأهمية الإحصاءات المحلية وأساليب الاستقراء المحلى

(مثل وضع نماذج السطح السكانى: Martin, Tati and Langford، 2000).

قراءات مقترحة

Burrough and McDonnell (1998).

surveillance **مراقبة**

هى متابعة أو رصد السلوك الاجتماعى للأفراد والمؤسسات. وعادةً تمتد الرقابة أو تضغط المسافات الجغرافية بين موضوعها (موضوعاتها) والشخص (الأشخاص) المكلفين للقيام بالملاحظة (راجع ضغط الزمان- المكان). وافتراضيًا تتضمن كل العلاقات الاجتماعية عناصر من الرقابة. مع ذلك، فإن المبادرات التى تتضمن الرقابة الشاملة أو المؤسسية غالبًا ما يتم تقنينها كوسائل مفترضة لتقليل الخطورة أو لتطبيق بعض مفاهيم التطبيع أو الانضباط للسكان أو المكان اللذين يتسمان بالخطورة أو الانحراف أو المرض (راجع الأمن).

وأوضحت **الجغرافيا البشرية** اهتمامًا حديثًا متزايدًا بالرقابة وتراكبها مع الحداثة. وكان الحافز الأساسى هو كتابات الفيلسوف الفرنسى ميشيل فوكو، وبصفة خاصة فى كتابه «المراقبة والعقاب» (1975)، والذى ترجم إلى الإنجليزية تحت عنوان «الانضباط

والعقاب (1977أ [1975])، ومن خلال تحليل بينثام لنمط السجون المصممة بطريقة تشبه مراقبة المسجونين دون أن يشعروا أنهم مراقبون PANOPTICON وتاريخ السجون الفرنسية، زعم فوكو أن المجتمعات الحديثة تمت السيطرة عليها بما أطلق عليه السلطة الانضباطية. والتى عملت من خلال تقسيم المجتمعات مكانيًا إلى سجون وإصلاحيات وعيادات وثكنات ومدارس وهكذا. وفى الوقت نفسه، طُبقت الأساليب المعمارية فى هذه المؤسسات التى تتيح الفحص والتحكم البصرى المستمر من قِبل المشرفين. إن النقطة الفاصلة بالنسبة إلى فوكو كانت أنه باستيعاب هذه الفرصة للمراقبة، فإن الأفراد 'تطبعوا' بواسطة الرصد والاعتدال والتحكم فى سلوكياتهم.

ومنذ القرن التاسع عشر، تم استكمال هذه النماذج المعمارية الثابتة للمراقبة الكلية من قبل مجموعة واسعة من أجهزة المراقبة، والتى يشمل الكثير منها الآن أجهزة محوسبة مترابطة منتشرة بصورة روتينية. ولذلك تناول الجغرافيون البشريون وغيرهم تشبع المجتمعات المعاصرة بالمواقع المراقبة الآلية بصفة مستمرة. وأكدت الأبحاث فى وقت مبكر على الآثار الاجتماعية المترتبة على **نظم المعلومات الجغرافية** (Pickles 1995a) وانتشار كاميرات الدوائر التليفزيونية المغلقة لمراقبة الأماكن العامة (Koskela, 2000). ولا تقتصر أهمية هذه الممارسات على التطبيقات السياسية والتجارية

فقط، ولكن لديهم أيضا تطبيقات عسكرية مهمة. فأماكن الحرب الحديثة الأخيرة تخضع للمراقبة المستمرة من المنصات الجوية والمركبات الفضائية، بما فى ذلك «طائرات التجسس بدون طيار «التى تنقل صورًا فورية لمراكز القيادة والتحكم والقوات البرية: وهذه الصور يمكن أن تدخل مباشرة فى تحديد وتنفيذ الأهداف من خلال ما يسميه جراهام «النظرة الخوارزمية» (Graham 2009).

وقد توسعت هذه الممارسات إلى أبعد من تطبيقاتها الأولية، وهناك فرع مهم ناشئ من العمل فى تحليلات جغرافيا المراقبة، وكيف يتم تشكيل الحياة اليومية فى المجتمعات المحوسبة للغاية وهذا سيتأتى من خلال مجموعة ناشئة من أنظمة المراقبة الرقمية المترابطة. وهذه «الخلفية الحسابية»، كما أسماها ثريفت (Thrift 2004b، تم تعميمها عالميًا وتنظيمها وتشغيلها آليًا على نحو متزايد بواسطة شفرات الحاسب الآلى. وهذا يعنى أن جغرافيات فرص الحياة، والتنقلات، وحقوق الوصول، والمعابر الحدودية وامتيازات الخدمة تم ترتيبها الآن إلى حد كبير من خلال أنظمة غير مرئية للمراقبة الرقمية، تعمل بصورة متزامنة عبر نطاقات جغرافية متعددة (Graham, 2005).

و يحدث هذا من خلال مواقع مختلفة مثل مراكز الاتصال، ونقاط الحساب فى السوبر ماركت، ومشاهدة التليفزيون، وكاميرات المراقبة الرقمية، ونظم المعلومات الجغرافية بالمجاورة السكنية، والهواتف

النقالة، وكاميرات الويب، ومواقع الويب، والسيارات المحوسبة، ونقاط التفتيش الأمنية على الحدود الوطنية أو المطار. وبدلا من أن تنشأ كبعض محطات المراقبة المركزية الإلكترونية أو بعضها خيالى مثل «الأخ الكبير» المستمدة من رواية أورويل الكلاسيكية (1984)، فإن نظم المراقبة هذه لا تزال مجزأة وتعمل بدلا من ذلك بشكل متعدد «الأخوة الصغار». ويتم ذلك على هيئة مراقبة فردية بدلًا من المراقبة الشاملة، حيث إنهم لا يرصدون كل الأماكن والسلوكيات فى جميع الأوقات، وبدلا عن ذلك، تتم المراقبة عبر الجغرافيات التى تتداخل وتتقاطع بطرق معقدة غير مفهومة حاليًا.

قراءات مقترحة

Levin (2002); Lyon (2006).

تحليل المسوح Survey analysis

هى الإجراءات المختلفة المتضمنة فى جمع وتحليل البيانات من الأفراد، وهو ما يحدث فى معظم الأحوال باستخدام بعض أنواع الاستبيانات. وعلى هذا النحو فهى نوع من تصميم البحوث الشاملة (الموسعة).

ويتضمن المسح عدة مراحل: الأولى هى تحديد مشكلة البحث؛ بما فى ذلك صياغة الفرضيات والتعرف على المعلومات اللازمة.

والثانية تتضمن تحديد السكان الذين سوف تتم دراستهم، والذى يشمل تحديد طريقة المعاينة. وتتضمن المرحلة التالية تحديد الكيفية التى سيتم بها اختبار الفرضيات (بما فى ذلك التقنيات التحليلية التى ستستخدم)، ويتبعها وضع الاستبيان (والذى ينبغى أن يشمل مراحل الاختبار القبلى والفحص الاستطلاعى).

بعد تطبيق الاستبيانات يتم إعداد البيانات للتحليل: حيث يتم التعامل مباشرة مع البيانات الكمية، أما البيانات الكيفية (مثل الوظائف المذكورة والإجابات عن الأسئلة المفتوحة) فلابد من التعامل معها من خلال تطوير نظم ترميز، وبشكل متزايد من خلال استخدام برامج كمبيوتر متطورة لتحليل النصوص. ولضمان الحصول على نتائج موثوقة من الناحية الإحصائية، فإنه من غير المألوف أن يزيد عدد الرموز الفئوية المنفصلة (مثل الطبقة الاجتماعية) أن يزيد عن عشرة، وعادة ما يكون خمسة أو أقل، ثم يتم إدخال البيانات عادةً فى قاعدة بيانات الحاسوب والتحقق من الاتساق والأخطاء الجسيمة («تنظيف» قاعدة البيانات) قبل أن يتم إجراء التحليلات، وعلى الرغم من ذلك فهناك اتجاه متزايد لإدخال الاستجابات مباشرةً على الحاسوب من قبل من يجرى الاستبيان (سواء وجهًا لوجه أو عبر الهاتف).

ويتكون تحليل المسوح من أربعة عناصر كمية يجب أن يتم تنفيذها معًا (فى الوقت ذاته):

- تقييم حجم التأثيرات بين المتغيرات، وبذلك يتم أخذ المتغيرات الأخرى فى الحسبان - ذلك هو ما أسماه روزنبرج (Rosenberg 1978) منطق منهجية المسوح.
- اختبار - كجزء من تحليل البيانات التحققى - ما إذا كانت التأثيرات المشاهدة يمكن أن تحدث عن طريق الصدفة، أو إذا كان عدم وجود تأثير يرجع إلى عدم كفاية القوة الإحصائية.
- الأخذ فى الحسبان التصميم المعقد للمسح بشكل كمى.
- التعامل مع البيانات المفقودة وغير المجاب عليها.

ولتوضيح أهمية الموضوعات المتعلقة بحجم التأثيرات والتفاعل بين المتغيرات، لاحظ الجدول الثنائى (2 × 2) التالى الذى يظهر به متغير تابع واحد (السعادة) ومتغير تفسيرى (العمر)، وكل منها يجرى قياسه بمقياس ثنائى:

		المتغير التفسيرى		المجموع
		الشباب	كبار السن	
المتغير التابع	غير سعيد	أ	ب	أ + ب
	سعيد	جـ	د	جـ + د
المجموع		أ + جـ	ب + د	ن

• نسبة الاحتمالات المحسوبة كـ (أ / ب) (جـ / د) تعطى درجة من الارتباط بين المتغيرات: إذا كانت هذه النسبة = 1 فليسا هناك أى علاقة؛ وإذا كانت أكبر من 1، هذا يعنى أن الشباب أقل سعادة، أما إذا كانت أقل من 1 فيشير ذلك إلى أن الشباب من المرجح أن يكونوا سعداء. ومع ذلك، ينبغى ألا تؤخذ هذه النتائج على علاتها وينبغى العمل على إثراء النموذج. Davis) (1986 لترى كيف تتغير العلاقة عند أخذ المتغيرات الأخرى فى الحسبان، ويمكن أن نرى ذلك بوضوح من خلال دراسة المجموعة التالية من الجداول الثنائية (2×2) :

(أ) البيانات المجمعة :

	الشباب	كبار السن	المجموع
غير سعيد	140	120	260
سعيد	50	90	140
المجموع	190	210	400

(ب) العلاقة بالنسبة للذكور :

غير سعيد	120	40	160
سعيد	30	10	40
المجموع	150	50	200

(جـ) العلاقة بالنسبة للإناث:

غير سعيد	20	80	100
سعيد	20	80	100
المجموع	40	160	200

- فى الحالة (أ) هناك علاقة واضحة تظهر فى أن نسبة الاحتمالات 2.1 تشير إلى أن الشباب يكونون أقل سعادة بمقدار مرتين عن كبار السن. ولكن فى الحالتين (ب) و(جـ) عندما يتم تصنيف هذه البيانات نفسها لدراسة العلاقة بالنسبة للرجال والنساء بشكل منفصل، تكون كل الاحتمالات بنسبة 1 تماما تبين أنه ليس هناك علاقة بين العمر والسعادة؛ أما العلاقة التى ظهرت فى البيانات المجمعة فكانت علاقة مصطنعة نظرًا لوجود علاقات بين العمر والنوع (بمعنى أنهما متغيران متداخلان) وبين النوع والسعادة. المجموعة التالية من الجداول تروى قصة مختلفة:

(أ) البيانات المجمعة:

	الشباب	كبار السن	المجموع
غير سعيد	200	200	400
سعيد	200	200	400
المجموع	400	400	800

(ب) العلاقة بالنسبة للذكور:

	الشباب	كبار السن	المجموع
غير سعيد	170	40	210
سعيد	190	80	270
المجموع	360	120	480

(جـ) العلاقة بالنسبة للإناث:

	الشباب	كبار السن	المجموع
غير سعيد	30	160	190
سعيد	10	120	130
المجموع	40	280	320

فى الحالة (أ) لا تظهر العلاقة الإجمالية أى تأثير، لأن نسبة الاحتمال = 1، ولكن فى الحالتين (ب) و(جـ) عندما يتم تحليلها بشكل منفصل حسب النوع، تكون نسب الاحتمالات هى 1.79 للذكور و2.25 للإناث. فى هذه الحالة، يتم حجب التأثير بين العمر والسعادة نظرًا لعدم أخذ النوع فى الحسبان. وبالطبع يمكن أن يمتد التحليل إلى أكثر من ثلاثة متغيرات ليشمل متغيرات متصلة (انظر تحليل البيانات الفئوية) ولكن المنطق الكامن وراء إثراء النموذج يظل هو نفسه.

ويجب أن يراعى التحليل أيضا الخطأ من النوع الأول، إيجاد علاقة عندما لا تكون موجودة بالفعل، والخطأ من النوع الثانى هو عدم العثور على علاقة حقيقية. ويستخدم تحليل البيانات التحققى السابق لاختبار جوهرية العلاقة واختبار فترات الثقة؛ والشىء المهم هنا هو الحجم المطلق للعينة. وبالتالى فنسبة الاحتمال 2,1 للعلاقة فى التحليل المجمع الأول لها فترة ثقة 95 ٪ والتى تقع بين 1,38 و3,21، ولذلك هناك فرصة ضئيلة أن العلاقة فى العينة المجمعة تكون بالفعل 1، والتى من شأنها أن تشير إلى عدم وجود أى تأثير. وعندما لا يتم العثور على أى علاقة ذات دلالة، فقد يكون ذلك نتيجة أن حجم عينة الدراسة صغير جدا. إذا كان هذا هو الحال فيمكننا القيام بتحليل القوة بأثر رجعى لمعرفة ما إذا كان حجم العينة كبيرا بما يكفى للكشف عن وجود تأثير. ومع ذلك، كان يمكن أن يكون من الأفضل إجراء تحليل أولى للقوة قبل المعاينة.

تتطلب الكثير من المسوح عمليات معقدة من تصميم العينات تتمثل فى التجميع والطبقية وعدم التجانس، وهى نقاط يجب أخذها فى الحسبان أثناء عملية تحليل البيانات لتجنب التقديرات المتحيزة للأخطاء المعيارية، وبالتالى احتمالية الزيادة فى نسبة الخطأ من النوع الأول بها.

إن التجميع أو الاختيار متعدد المراحل لوحدات العينة، يؤدى إلى التبعية (الاعتمادية) ولذا يكون هناك معلومات أقل مما يبدو. وتقوم

النماذج متعددة المراحل بتقدير وتصحيح درجة الاعتمادية حتى عندما يكون هناك أكثر من مرحلتين للمعاينة. وقد تكون نتائجها أيضًا مهمة جوهريًا، حيث وجد على سبيل المثال: أن أعضاء الأسرة الواحدة يميلون إلى التصويت معا. أما الطبقية فتتضمن تجميع إطار المعاينة فى مجموعات يعتقد أنها متجانسة مما يؤدى إلى تقليل الخطأ المعيارى. وغالبًا ما يكون هناك طبقة غير متجانسة من العينات، ولذا يتم تجمعيها فى مجموعات معاينة أولية فى طبقة على أساس نسبة الأقلية العرقية وهذه المناطق يتم تجميع العينات منها بكثرة، ولهذا يجب فى مرحلة التحليل تخفيض وزنها النسبى لتصحيح نسبتها من السكان.

وأوضح ستورجيس (2004) عن طريق استخدام بيانات من مسوح المملكة المتحدة حول استخدام الوقت عام 2000، كيف أن هذه العوامل لابد من إدراجها فى التقديرات وتوضيح تأثيراتها السلبية إذا تم تجاهلها. أما التحليل الطولى للبيانات فيواجه مشاكله التحليلية الخاصة الناشئة من تحليل القياسات المكررة زمنيًا.

إن عدم الاستجابة للمسوح يعد مشكلة متنامية فى إجراء المسوح، ولذلك فإن أفضل أسلوب هو التأكد من المتابعة التفصيلية حتى يتم تحجيم هذه المسألة فى مرحلة التصميم وجمع البيانات، وهذه المشكلة تعنى أن عدم فعل شىء هو فى حد ذاته فعل وأن الوقاية خير من العلاج. ويمكننا التمييز بين غير المستجيب للاستبيان بصورة

كاملة وغير المستجيب لجزء منه، ففى الحالة الأخيرة يكون المشارك فى الاستطلاع أجاب عن بعض الأسئلة دون غيرها، أما بالنسبة لغير المستجيب للاستبيان بصورة كاملة، فيمكن استخدام الترجيح التفاضلى لتقليل التحيز بتعزيز حجم المجموعات الفرعية الفعالة (مثل الشباب) والذين تقل نسبة تمثيلهم فى المسح ولكن حجمهم النسبى يكون معروفًا من خلال المسوح والتعدادات التى تؤخذ على نطاق واسع.

وهناك خطر من زيادة الأخطاء المعيارية عندما نجد التباين فى الأوزان يكون كبيرًا. وأغلب البرمجيات المختصة بالتحليل الكمى تستبعد أتوماتيكيا أى مشارك إذا كانت هناك أى بيانات ناقصة فى استمارته وهذا يعرف بالتحليل الكامل للحالة. وإذا كانت البيانات مفقودة تماما على نحو عشوائى فإن هذا لن يؤدى إلى تحيز فى النتائج خاصةً إذا تم حذف الملاحظات، ولكن هذا سوف يقلل حجم العينة الفعال (الحقيقى). وإذا كانت البيانات مفقودة بشكل عشوائى ولكنها تعتمد على معلومات مسجلة؛ لذا يمكن استخدام التحليل الكامل للحالة، ولكن لابد من ضم محددات هذه البيانات المفقودة فى عملية التحليل لتجنب حدوث تحيز عدم الاستجابة. وهذا يقترح أنه لابد من تجميع البيانات التى من السهل الحصول عليها مع البيانات التى يصعب الحصول عليها فى مرحلة تجميع البيانات (على سبيل المثال يصعب الحصول على بيانات عن دخل الفرد وبالتالى لابد أن

نجمع بيانات عن قيمة سكنه). وإذا كان الفقدان يعتمد على منبئات غير ملحوظة، -وحتى بعد الأخذ فى الحسبان المعلومات فى البيانات الملحوظة- تصبح البيانات غير مفقودة عشوائيًا. وفى هذه الحالة، فإن التحليل الكامل للحالة غالبا سوف يؤدى لنتائج متحيزة.

ويوجد منهجان أساسيان لـ «الفقدان»، إما النمذجة الواضحة للآليات الأساسية التى أدت إلى البيانات المفقودة أو بعض أشكال الاستدلال الإسنادى (أو 'التخمين') لتحل محل القيم المفقودة. ويمكن استخدام عدد من الإجراءات المخصصة للمنهج الأخير، مثل المضى قدمًا بالملاحظة الأخيرة، وتكوين فئة إضافية للملاحظات المفقودة، أو أن تستبدل بالملاحظات المفقودة متوسط المتغير المستخدم. وكلها يمكن أن تعطى نتائج غير متوقعة. وبالتالى، فإن المنهج العملى الوحيد 'والقابل للتطبيق عامةً' لمجموعة البيانات الجوهرية هو الإسناد الاستدلالى المتعدد، حيث تستبدل بكل قيمة مفقودة العديد من القيم المستدل عليها (فعليا أقل من خمس قيم) التى تأتى من نموذج الاستدلال والذى يعكس أيضًا تباين العينة. عندئذٍ يمكن عمل تحليل الحساسية لبحث صلابة التقديرات الخاصة بالفقدان التفاضلى (التمايزى).

ويدرك محللو المسوح الانتقادات التى تنظر إلى المناهج الكمية على أنها تفرض معانى محددة على اتجاهات الأشخاص وسلوكياتهم. وبالتالى، كما قالت مارش (1982) Marsh فى دفاعها عن منهج

المسوح، إن الباحثين أصبحوا شديدى الانتباه لمثل هذه الموضوعات، وإن هناك تطورات مستمرة يتم تنفيذها. وترتبط مجموعة من الموضوعات بإذا ما كان المستجيبون، خاصة من ثقافات مختلفة، قد فهموا الأسئلة بطرق مختلفة، أو إذا كان الباحثون يعنون شيئًا ويفهم المستجيبون أنهم يقصدون شيئًا آخر. وتعامل المناهج التحليلية أسئلة المسح بوصفها دالة للكمية الفعلية التى يجرى قياسها جنبًا إلى جنب مع عناصر التمايز بين الأشخاص التى يتحتم أن تختلف من مستجيب لآخر. إن الفكرة الجديدة هى استخدام وصف تفصيلى عام كنقطة مرجعية مشتركة للقياس مباشرة ويطرح منه الجزء غير قابل للمقارنة بين الأشخاص. ويُطلب من المستجيبين استجاباتهم الخاصة حول المفهوم الذى يتم قياسه جنبًا إلى جنب مع التقييمات، على المقياس نفسه، لكل موقف من مواقف المؤشر الافتراضى المتعددة الموضحة فى الأوصاف التفصيلية. إن التمايز بين الأشخاص هو السبب الوحيد لاختلاف الاستجابة، لأن الأوصاف التفصيلية هى نفسها حرفيًا. لقد صُممت النماذج الإحصائية لتطلب فقط عينة فرعية عشوائية صغيرة لتصحيح استجابات المستجيبين من جهة العنصر الشخصى.

قراءات مقترحة

Groves, Fowler, Couper, Lepkowaki, Singer and Tourangeau (2004)؛ King, Honaker, Joseph and Scheve (2001)؛ Little and Rubin (2002)؛ Skinner, Holt and Smith (1989).

يمكن العثور على النصيحة العملية الممتازة عن البيانات المفقودة على موقع http://www.lshtm.ac.uk/msu/missingdata/ index.html وعلى موقع ترسيخ المقالات القصيرة http://gking.harvard.edu/vign

مسح المكان **surveying**

المسح هو تقييم أو دراسة المكان أو السكان، وهو عملية تحديد والخصائص الملحوظة لهما وتسجيلها. ومن وجهة النظر التفصيلية (ملكية الأرض)، فإن المسح هو تطبيق المبادئ الرياضية (علم الهندسة وعلم حساب المثلثات) لوضع نقاط على سطح الكرة الأرضية لتعيين حدود الأرض. وبالمثل، يمكن لعالم الفيزياء تطبيق المبادئ الفيزيائية أو الكيميائية أو البيولوجية لمسح موقع، بينما تستخدم شركة الاستقصاء تقنيات الاستدلال الإحصائى للمسح السكانى من خلال العينة (راجع تحليل المسوح). ولا يشتمل البحث الجغرافى فقط على المفاهيم الرياضية العلمية للمسح ولكن أيضًا على الأساليب النوعية.

قراءات مقترحة

Aldridge and Levine (2001).

الاستدامة، مثلها مثل التنمية المستدامة، أصبحت تزيد من صعوبة الاستناد إلى أى وزن حاسم. فى الواقع، فمن العدل القول فى حلقات النقد، وخاصة بين المهتمين بالسياسات البيئية التقدمية أو الجوهرية، بأن استخدام الكلمة يكاد يكون من المؤكد أنه واضح الانكماش. ويحتمل أن يعكس أيضًا انتشار هذا المصطلح كشكل من أشكال التعليق الاستطرادى على المادة المتباينة والمشاريع السياسية، بما يتضمن عدم نقص التعبئة فى حملات الغسل الأخضر الشاملة. ومن المؤكد، أنه بينما تقدم الاستدامة ككلمة طنانة الكثير من تحسين الوعى البيئى، يمكن النظر إليها ببساطة كدليل على التقارب غير الشرعى بين تراكم رأس المال وأنواع معينة من النزعة البيئية (البيئوية). ويمكن إضافة إلى ذلك القلق حيال هذه الكلمة – وأكثر من ذلك بكثير (التنمية المستدامة) والتى أصبحت اختيارًا مشتركًا ميئوسًا منه من قِبَل الدلالات الوثائقية والإدارية التى يمكنها اتخاذ أى جانب منها كتحدٍ لطرق التفكير السائدة والمرتبطة إحداها بالأخرى، والمرتبطة بالعالم غير الإنسانى. وفى الواقع، إنه من الصعب القول بأن هناك أى تقدم جديّ يتم تحت مسمى هذا المصطلح من خلال أى تعريف منطقى وبصرف النظر عن الصور الوردية للاقتصاديات الصناعية غير المادية، والاقتصاد السياسى العالمى والإيكولوجية السياسية العالمية، وهو ما يطلق عليه «لاك» Luke (2005) بشكل

مثير نظام 'التدهور المستمر' - والذى يتسم بالمزيد والمزيد من المادة الإجمالية والطاقة الإنتاجية، وبالكثير والكثير من التفاوت الاجتماعى **(راجع الإيكولوجية السياسية)**.

وتوجد مع ذلك أسباب وجيهة لأخذ هذه الكلمة وبعض مما تحتويه بجدية، وبشكل خاص لتمييز الكلمة عن مصطلح 'التنمية المستدامة'. ومن أجل شيء واحد، فإن الاستدامة أسهل كثيرًا ومرتبطة بدهيًا بفكرة التنمية التى تهدف إلى الاستدامة بصورة أكثر قليلًا من النمو الاقتصادى. وتستمر الاستدامة بالعمل كشعار غامض أكثر منها نموذجا جديدا لأجندة التنمية فى مرحلة ما بعد الاستعمار، وهذا الأخير ينتقد التنظيم المؤسسى للتنمية المستدامة (Escobar، 1995). وعوضًا عن ذلك، تحركت الاستدامة بنجاح فى الطرق التى تتحدى نماذج التنمية التقليدية - بما تتضمنه، على سبيل المثال، من فكرة العيش المستمر - ولتوجيه الانتباه نحو 'الرضا'، أو تلبية الاحتياجات الأساسية (Sneddon، 2000).

وتنتشر الاستدامة أيضًا على نحو أكثر تحديدًا فى المصطلحات العلمية والتقنية. ويتضمن هذا جهود تطوير مؤشرات الاستدامة لاستخدمها كمقاييس، وكأهداف ثابتة يتم عن طريقها السيطرة على التجريد والتشويش الذى تتسم به خطابات الاستدامة. كما تتضمن أيضًا استخدام المصطلح فى السياسة الموجهة أو العلوم الإيكولوجية الأكثر تطبيقية **(انظر الإيكولوجيا)** الذى يسعى إلى تطوير وتطبيق

مفاهيم الاستدامة الأيكولوجية تحديدًا، خاصةً عندما تظهر كل من الأنظمة الإنسانية وغير الإنسانية سلوكًا غير مؤكد. وهى تكون عادةً مختصرة مثل هذه المراجعة فى وضع إطار مفاهيمى للسلوك الإنسانى، وقد اتخذت المبادئ المهمة مثل الإدارة المتكيفة والإجراءات الوقائية.

وقد جرت محاولات فى بعض الأحيان لتحديد وتنفيذ مبادئ الاستدامة فى التخطيط وسياسة التنمية من خلال ما يسمى «الأعمدة الثلاثة» للاستدامة، وهى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أو الإيكولوجية. وهذا على سبيل المثال، سمة من سمات التخطيط المحلى والإقليمى والسعى لتحقيق الاستدامة فى المملكة المتحدة، وحقيقة لا يزال شرط الاستدامة فى هذا السياق غير مقيد (تشريعيًا) بالحفاظ على النمو الاقتصادى. ولكن هناك ميزة واحدة على الأقل للاعتراف بالدلالات المتباينة للاستدامة، من حيث إن هذه الأعمدة الثلاثة أو خلافًا لذلك، أنها تترك الباب مفتوحًا أمام إمكان إجراء المقايضات، وأنه لا يمكن تحقيق جميع الجهود المبذولة لتحقيق الاستدامة ـ عن طريق الأمل فى فوز الطرفين ـ المثالية، والذى أصبح بريقًا سائدًا على التنمية المستدامة منذ لجنة بروندتلاند، وبالتأكيد منذ قمة ريو فى البرازيل عام 1992. إن العمل النقدى ما زال عليه ما يجب القيام به بالنسبة للأبعاد الحاكمة لبرامج معينة للاستدامة، وتحديدًا فى الطرق التى تنشأ منها مذاهب سياسية ذاتية للحوكمة

تنشأ حول التكوين المؤسسى للاستدامة (انظر الحكامة). ويشمل ذلك طريقة واحدة لإدخال السياسات فى المناقشات والتحليلات المتعلقة بالاستدامة.

وفى الواقع، فإن هذا يخاطب مشكلة أكبر للسياسات عندما يتعلق الأمر بالاستدامة والتنمية المستدامة. وعلى ما يبدو فهى جولات لا نهاية لها لتحديد الشروط التى تؤدى إلى الهيمنة على المثالية فى السياسة والآداب الأكاديمية التى يمكنها بالفعل أن تصرف الانتباه عن علم الأنساب المتغيرة، كما تتطور الدلالات السائدة المتكونة جزئيًا من علاقات السلطة السائدة. وبعبارة أخرى، وفقا لفكرة ميشيل فوكو فإن تتبع المعنى المتغير لهذا المصطلح يجب أن يكون دائمًا مرتبطًا بقدرة السلطة على إنتاج هذه المعانى المتغيرة. وهذا ما يحبط الكثير من القدرة النقدية فى التصدى لهذه الكلمة، وعلى ما يبدو أنها تمنع أو تتركها غير مفحوصة فى معظم الأسئلة المتكررة للسلطة والسياسات. وبإعادة النظر فى الأعمدة الثلاث المشار إليها أعلاه، على سبيل المثال، فإنه ليس واضحا أين وكيف يمكن إدخال السياسات.

وهكذا، فى مقابل المزيد والمزيد من المحاولات لتعريف هذا المصطلح وتثبيته، وقد يكون من المفيد الأخذ فى الحسبان الأسئلة التى يثيرها. وأحد هؤلاء، مثل دروموند ومارسدن (1999)، يقول بأن السبب فى أن أدب الاستدامة يتميز بشكل كبير بممارسات «رسم

الخط» أكثر من التحليلات النقدية للميول المنهجية للخطوط التى يمكن تجاوزها. وهذا يعكس ما جاء به النقاد الأوائل لكل من التنمية المستدامة والاستدامة، والذين جادلوا بأن كلا منهما تتطلب التحديات المباشرة للرأسمالية نفسها باعتبارها صيغة غير مستدامة بطبيعتها للتنظيم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى وناتجة عن التفاوتات الاجتماعية العميقة، ومبنية على أساس تعبئة الطاقة والمواد الخام التى تم تسليعها على نحو متزايد لأغراض امتداد الاقتصاد التوسعى بشكل متأصل.

وهناك سؤال ثانٍ يتعلق بالطرق التى تحتاجها الاستدامة لتكون موضع تنفيذ بوصفها تحديات متباينة فيما يتعلق بما يسمى بيئية الفقر فى مقابل بيئية الثراء. وهذا من شأنه أن يسمح بتحدى الوفرة، بينما الاعتراف بأن الفقر والتدهور البيئى يتطلب طرقا متميزة (التى لا تتضمن فقط السياسات التى تهدف إلى تبنى سياسات العدالة الاجتماعية والنمو السليم بيئيًا، ولكن إعادة التوزيع عن طريق العالم الثالث الحقيقى لتخفيف عبء الديون والتعويضات عن عمليات النهب الاستعمارية).

و هناك سؤال ثالث يهتم بفحص المقايضات الحقيقية والديناميات البيئية السياسية المعقدة والمشتركة فى إضفاء الطابع المؤسسى على برامج محددة تهدف إلى تحسين الاستدامة والانتقال من العبارات الماضية لطرح أنواع الأسئلة الصعبة التى تكون ملائمة للعلوم الاجتماعية. على سبيل المثال: ما الآثار الاجتماعية والبيئية المقاسة

لبرامج إعادة التشجير، وخصوصا بالمقارنة بتدعيم ضغوط قطع الأخشاب فى المناطق الناائية؟ وماذا يحدث للعلاقات الاجتماعية على المستوى المحلى، وحقوق الملكية وممارسات استخدام الأراضى تحت تأثير التجارة الدولية العادلة وأنظمة المعايير العضوية؟ وما الآثار الاجتماعية والبيئية، عبر المستويات المختلفة أيضًا - المقدمة من قبل الأنظمة مثل «أميال الغذاء» -والتى توصم مسافة الانتقال، خاصةً أن هذه الآثار تتموج من خلال سلاسل سلعية متتالية معقدة تربط بين أسواق العالم الأول والنظم الزراعية فى العالم الثالث؟ فى حين أن مثل هذه الارتباطات الملحوظة بشكل نقدى، والمبلّغة نظريًا، والموجهة تجريبيا مع تجسيدات العالم الحقيقى لسياسات وبرامج الاستدامة الموجهة قد يبدو أنها تأخذ بعض الريح من أشرعة **الاستدامة**، وأنها تساعد أيضًا فى ضمان أن الاستدامة تنقل أكثر من الكثير من الهواء الساخن.

قراءات مقترحة:

Adams(2001); Dobson (1998); Ostrom, Burger, Field, Norgaard and Policansky (1999); Redclift (1987).

تنمية مستدامة **Sustainable Development**

انتشر مفهوم التنمية المستدامة فى كل مكان فى النقاش العالمى، ولكنه مثل الاستدامة، هناك جهات فاعلة مختلفة تستخدم هذه العبارة

للتعبير عن رؤى مختلفة للاقتصاد والبيئة والمجتمع. وقد عرف تقرير برونتلاند فى عام 1987 التنمية المستدامة بشكل ممتاز، «بأنها التنمية التى تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة». وهذا يجسد بمهارة التناقض المركزى لأثر النمو الاقتصادى على البيئة، وحتى الآن فهناك حاجة إلى مثل هذا النمو لتخفيف حدة كل من الفقر الحالى والمستقبلى (كما يقال عنها فى كثير من الأحيان بأنها المساواة بين الملكية للتواصل بين أبناء الجيل الواحد وبين الأجيال المتعاقبة).

وتضمنت الانتقادات الجوهرية الموجهة للطبيعة غير المستدامة للتنمية، دعوات لنمو اقتصادى صفرى وانتقادات للتصنيع، والنزعة الاستهلاكية، واقتصاديات السوق الحرة. ومع ذلك، فقد تركز التفكير السائد حول التنمية المستدامة على «بيئية السوق» والنمو الاقتصادى المستمر، تم تهيئته لضمان أن قدرة كوكب الأرض على توفير المواد الخام واستيعاب النفايات ليست فوق طاقته. وهذا هو المراد تحقيقه من خلال «تخضير greening» الصناعة والمجتمع، والنزعة الاستهلاكية ونظم الإنتاج الفعالة التى تقلل من الفاقد، والتلوث، والآثار الاجتماعية السلبية. وفى ظل بيئية السوق، يكون النمو والاستهلاك هما المحرك الذى يدفع خلق البيئات وسبل العيش المستدامة.

ومثل هذه التغييرات تتطلب «التحديث الإيكولوجى»، والسعى لإيجاد حلول عقلانية وفنية للمشاكل البيئية والمؤسسات الأكثر كفاءة

لإدارة البيئة والتحكم فيها. ويتضمن ذلك شراكات جديدة بين الدولة والقطاع الخاص بما فى ذلك الحوافز المستندة إلى السوق، والتنظيم الذاتى من قبل قطاع الأعمال، والحكومة القوية، وبيروقراطية الدولة الفعالة. وتعد جدوى هذا النهج محدودة بسبب تدهور سلطة الدولة الناتج من العولمة والتجارة الحرة. وهناك الكثير من الدول النامية على وجه التحديد تظهر ضعفًا كبيرًا فى الحكم، وعجزًا فى مؤسسات المجتمع المدنى.

ولقد استقر التفكير السائد عن التنمية المستدامة فى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الذى عقد فى ريو دى جانيرو بالبرازيل فى يونيو 1992. وقد قدم هذا الاجتماع موسوعة علمية ضخمة من الأفكار فى برنامج أعمال القرن الحادى والعشرين Agenda 21 (أكثر من 600 صفحة) واتفاقية التنوع البيولوجى واتفاقية إطارية للتغير المناخى.

وفى مؤتمر ريو Rio، تم تفسير التنمية المستدامة بشكل أساسى من حيث التغير البيئى العالمى (نقص التنوع البيولوجى والتغير المناخى)، عاكسًا أجندة الدول الصناعية الشمالية. إن القضايا المعقدة والمثيرة للجدل للفقر العالمى أو عدم المساواة بين الشمال والجنوب تمت مناقشتها بشكل أقل فعالية.

ومع ذلك، تغير هذا التأكيد فى مؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة (WSSD)، فى جوهانسبرج بجنوب أفريقيا فى عام 2002. وتبع ذلك قمة الألفية للأمم المتحدة فى سبتمبر 2000 والموافقة على

سلسلة من أهداف التنمية للألفية. وكان الفقر هو محور النقاش فى جوهانسبرج. وقد انصبت خطة جوهانسبرج على محو الفقر بالمثل قضايا أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعولمة والصحة (انظر صيانة الموارد والبيئة).

قراءات مقترحة:

(http://www.biodiv.org/default.shtml)

(www.johannsburgsummit.org)

(www.developmentgoals.org)

(http://unfccc.int/2860.php)

نظرية التفاعلية الرمزية Symbolic interactionism

هى نظرية اجتماعية تركز على البناء الاجتماعى للنفس وللأشياء من خلال التفاعل مع الآخرين. واعتمادا على الصياغات النظرية للفيلسوف ميد G.H. Mead 1934، تم تطوير تضميناته الاجتماعية عن طريق هيربرت بلامر 1969 وآخرون. وتفترض النظرية أن التنظيم الذاتى والاجتماعى بشكل أوسع تشكله عملية مستمرة لتفسير المعانى. حيث إن مثل هذه النظرية تعارض مفاهيم التراكيب، والتى لا يمكن

اختزالها فى التفاعل المستمر. وقد قام العلماء النظريون الأكثر ميلًا للناحية البنائية باتهامها بأنها فردية وتطوعية. والعداء للإنسانية فى الجغرافيا ينتقد تركيزها الأساسى على التفاعل البشرى.

قراءات مقترحة:

Prus 1995

نظام System

هو مجموعة من العناصر المنظمة بحيث يكون كل منها مترابطًا مع الآخرين إما بشكل مباشر أو غير مباشر، وتكون عادةً فى شكل شبكة (راجع نظرية الرسم البيانى، الشبكة الاجتماعية)، ويدعى العديد من المحللين أن النظم يجب أن يكون لها وظيفة، وهدف أو غاية معينة – حتى لو كان هذا الهدف هو فقط الحفاظ على النظام بحذ ذاته. (راجع **الوظيفية، الهيكلة الوظيفية**).

و يمتلك البعض حضورا ووظيفة واضحة ومنفصلة – كما فى نظام التدفئة المركزى – ولكن تتضمن العديد من الدراسات الجغرافية العزل العملى (أو التجريد) للأجزاء المترابطة من المجموع الأوسع نطاقًا (مثل **المنطقة الحضرية**): حيث إن مثل هذه التجريدات تكون تعسفية إلى حد ما، وربما ينتج عن النظام الذى يتم دراسته بعض الاستنتاجات القيمة (وتصنف على أنها المفهوم الفوضوى).

ويتضمن تحليل النظم أربعة قرارات أساسية حول موضوع الدراسة:

- إذا كان من الممكن صياغتها على أنها مفتوحة أو مغلقة. فالنظام المغلق ليس له روابط مع البيئة المحيطة – سواء كمصدر للطاقة (كما فى النظم الإيكولوجية) أم كوعاء لمنتجات عملياتها (كما فى التلوث): أما النظام المفتوح (الذى يعد حتى الآن الحالة الأكثر شيوعًا) فهو فى تفاعل مع بيئته.

- إذا كان يمكن تقسيمها إلى نظم فرعية، تضم تجمعات منفصلة لعناصر مترابطة ترتبط ببعضها بشكل ضعيف.

- إذا كانت الروابط تتضمن تدفقات وعلاقات طارئة، أو تقدم كصناديق سوداء. إن أنظمة التدفقات تتضمن حركة المواد والأفكار والناس) كما فى التجارة والهجرة والتنقل)، وتتضمن الأنظمة الطارئة الروابط التى تنقل بوضوح نتائج محددة) كما فى أ تولد ب، على سبيل المثال افتراض الطلب المستمر، والزيادة فى العرض تؤدى لخفض سعره): ويتضمن الصندوق الأسود الروابط التى قد تكون طارئة، ولكن العمليات المستخدمة لها تكون غير مفهومة.

- إذا كان النظام يتضمن ردود الفعل، سواء أكانت إيجابية أم سلبية.

ولقد تم إدخال مفهوم النظام والبروتوكولات الرسمية لتحليل النظم (والكثير منهم مستمد من الهندسة) إلى الجغرافيا خلال ثورتها الكمية، واعتبرها البعض أنها توفر الروابط الموضوعية والمنهجية بين الجغرافيا البشرية والطبيعية (انظر أيضًا: **الإيكولوجيا، الإيكولوجيا البشرية، الإيكولوجيا السياسية**). وبصورة أعم، فإن مفهوم النظام يطبق وصفيًا على نطاق واسع من السياقات للإشارة إلى مجموعة من الظواهر المترابطة دون تبنى أى من المفاهيم الأكثر رسمية المرتبطة بتحليل النظم.

قراءات مقترحة:

Bennett and Chorley (1978); Huggett (1980); Wiilson (2000).

Taken-for-granted world **العالم المسلم به**

هو عالم الحياة اليومية، الذى يكون غالبًا غير عاكس، حيث يسود العرف والروتين مما يؤدى إلى تراكم المعايير السلوكية والممارسات المعتادة التى تميز ثقافة فرعية. واستوحى العالم المسلم به من الجغرافيا الإنسانية من خلال علم المجتمعات البدائية وغيرها من الطرق التفسيرية المستوحاة من التقاليد الفلسفية لعلم الظواهر الجوهرى الألمانى والبراجماتية الأمريكية. (Ley 1977). وهو أيضا

مرتبط بمفهوم بيير بورديو Pierre Bourdieu عن البيئة المعمورة، مع التأكيد على الثقافات الفرعية المستندة إلى الطبقة وذات الموارد المتنوعة لجلب مشاريع اجتماعية يومية. تم رسم مركزية السلطة فى الحياة اليومية بصورة كاملة من قبل الفلاسفة الفرنسيين ميشال دى كارت وهنرى لفبفر.

قراءات مقترحة

Werlen (3ch. 1993)

رسوم جمركية Tariff

هى الضريبة المفروضة من قبل الحكومة على استيراد السلع المصنوعة فى الخارج. وتفرض الحكومات رسومًا جمركية على السلع الأجنبية الصنع لأسباب متعددة، تتضمن حماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية، ولتصحيح العجز التجارى، ولإعطاء الأفضلية للاستيراد من دول معينة على حساب الدول الأخرى، أو، على النقيض، للانتقام من نظام الرسوم الجمركية التفضيلية فى دولة أخرى.

والرسوم الجمركية التفضيلية تهدف إلى منح امتياز أو معاقبة الدول المصدرة المؤيدة للممارسات التجارية الإمبريالية، التى كانت تنظم غالبًا داخل شبكات «الأفضلية الإمبريالية». ولكنها كانت فى سياق إمبريالية القرن التاسع عشر حيث بدأ الصناعيون البريطانيون

فى التضخم البيانى للتجارة الحرة والنضال السياسى لتخفيض الرسوم الجمركية، فقد كانوا يريدون بيع منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية والمحلية، ورأوا أيضًا مزايا الواردات الغذائية الخالية من الرسوم الجمركية للتغذية والحفاظ على القوى العاملة الرخيصة.

وقام الاقتصاديون الأوائل مثل ديفيد ريكاردو بمساعدة رجال الصناعة لتقديم قضيتهم مدعومة بالحجج الأكاديمية حول المكاسب من التجارة، وحتى الثلاثينيات من القرن الماضى، وكان ذلك سبب انتشار التجارة الحرة وخفض التعريفة الجمركية فى جميع أنحاء العالم، ولكن داخل الحدود الناشئة بسبب الصراعات الإمبريالية (بما فى ذلك الاضطرابات الهائلة فى الحرب العالمية الأولى). وأثناء فترة الكساد الكبير، بالرغم من الاندفاع لحماية رءوس الأموال المحلية من الأزمة العالمية للإفراط فى التراكم، فرضت الحكومات ضرائب جمركية مرتفعة على الواردات الخارجية. إن «الحواجز الجمركية» الناتجة خفضت التجارة العالمية بشدة، وخلقت اقتصاديات وطنية مكتفية ذاتيًا، وتحدد أقلمة هذه الاقتصادات النمط الجغرافى للأنظمة الوطنية للتراكم بشكل مميز استنادا للفوردية التى ميزت منتصف القرن العشرين.

وقد تأثر النمط الفوردى للتأميم الاقتصادى أيضا بالسياسات العالمية، وانتشار الشيوعية، وعلى الأخص، التعبئة الوطنية التى فرضتها الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، فمع نهاية الحرب، بدأ

سبب التجارة الحرة فى الظهور مرة أخرى مع الاجتماعات التى تقودها الولايات المتحدة فى بريتون وودز، والتى أدت إلى الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة أو اتفاقية الجات فى عام 1947. وقد كان هناك بعض التعريفات الهزلية للجات بأنها فى الواقع تعنى الاتفاقية العامة على النقاش، والنقاش لأنها، على الرغم من الضغوط الأمريكية التى لا تنتهى والناتجة من جولات المحادثات، فإن بعض البلدان كانت مترددة فى إزالة الحواجز الجمركية بسرعة، لأنها تواجه احتمال إعادة بناء اقتصاداتها التى دمرتها الحرب، وعلى النقيض من ذلك، خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب سالمة باقتصادها وحريصة على توسيع أسواق لمنتجاتها فى جميع أنحاء العالم. وضغط المفاوضون الأمريكيون من أجل نظام عالمى أكثر انفتاحا لنظام التجارة الحرة التى يمكن أن تستوعب الفائض التجارى للولايات المتحدة، وتسود ببطء ولكن بثبات، وكان الإنجاز الحقيقى هو إنشاء منظمة التجارة العالمية فى 1994. ومع ذلك، بحلول التسعينيات تحول الفائض التجارى للولايات المتحدة إلى عجز كبير متزايد، ولذلك، فى السنوات التى انقضت منذ إنشائها اضطرت منظمة التجارة العالمية للتعامل مع الشكاوى المتزايدة من جانب البلدان النامية من أن الولايات المتحدة تتخلى عن التجارة الحرة وبشكل تهكمى لم يكن من المدهش- فرض رسوم جمركية على المنتجات الأجنبية.

قراءات مقترحة:

Sheppard, 2005; Merrett, 1996; Peet,2003; Wallach and Woodall, 2004.

Taylorism تيلورية

هو مجموعة من ممارسات العمل تطورت من مبادئ 'الإدارة العلمية' للمهندس الأمريكى فريدريك تايلور (1911) من دراساته المنهجية للوقت والحركة لعمليات العمالة فى المصانع الأمريكية. ويشتمل المبدأ الأساسى على تقسيم أنشطة الإنتاج إلى مكوناتها البسيطة المعيارية وربطها فى تسلسلات منسقة بدقة ومراقبة بإحكام. وذلك فرض انضباط صارم لفن تتابع الحركات فى مكان العمل كنوع من رقص الباليه الآلى، وكان العمال غالبًا ما يقاومون دخولها مجال عملهم. وصممت ممارسات التيلورية (الإدارة العلمية) لتحسين الكفاءة الكلية بتقليص نطاق الأنشطة للعمال وتحسين أداء المهام الفردية، ولكن مبدأ التمييز بين الإشراف المباشر والأنشطة المعيارية أبرز أيضًا انفصال المفاهيم وإنجاز المهام فى مكان العمل.

لهذا السبب، ربط المحللون مثل برافيرمان (1974) Braverman انتشار تقديم مبادئ تايلور مع قلة البراعة فى العمل أو تدهوره. وكانت النتيجة هى التقسيم المهنى المتميز للعمل، حيث يقوم العمال

غير المؤهلين بتنفيذ وظائف التصنيع السهلة المتكررة للمحلات، بينما يقوم فريق العمل المؤهل تقنيًا وإداريًا بوظائف ذات صلة بالبحث، وتصميم المنتج، والمعالجات ومراقبة الجودة، والتنسيق، والتمويل، والتسويق. وتعتمد النواتج الاقتصادية للعمال على السياق الاجتماعى والسياسى الواسع النطاق حيث تترسخ أنظمة الإنتاج. ووفقا لشروط النظرية الفوردية الكلاسيكية فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية على سبيل المثال فإن مجموعة المؤسسات التى تنظم المفاوضات الجماعية وتحديد الأجور زادت من احتمالية أنه حتى العمال غير الماهرين يمكنهم التمتع بحياة كريمة والتمتع بشروط عمل مقبولة. إن تطبيق مبادئ تايلور فى أجزاء أخرى فى مناطق من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لم يصاحبه عادة مثل هذه الأطر المؤسسية التى تؤدى إلى أن المزيد من 'مبادئ تايلور الأولية' تكون معتمدة على 'الاستغلال الدامي' للعمالة.

وكما لاحظ كلارك (1981) Clark وآخرون أنه خلال فترة ما بعد الحرب، والتى حصدت فيها مبادئ تايلور على قبول واسع، فإن الشركات الكبيرة المنظمة وفقًا لأسس تايلور غالبًا ما تفصل الوظائف الماهرة وغير الماهرة فى مصانع منفصلة، منتجة تقسيم مكانى للعمل تم تحديده مسبقا بالجغرافيا الموجودة لعرض العمل، ومعدلات الأجر والعلاقات الاجتماعية (راجع **جغرافية العمل**). وبصورة عامة يمكن اعتبار أساليب تنظيم العمل التالية التى ارتبطت مع قواعد ما بعد

الفوردية بأنها عكست تقسيم المهمة وانفصال المفهوم وتنفيذ لمبادئ تايلور. لكن شوينبرجر (1997) Schoenberger وآخرون اقترحوا أن الابتكارات التنظيمية مثل الإنتاج فى الوقت المحدد قد تطورت عن طريق القضاء على الوقت الضائع فى الإنتاج من خلال الاستخدام الدقيق لـلأدوات الموجودة نفسها فى دراسة الزمان والحركة التى قادها تايلور بنفسه.

الغائية teleology

يندفع التساؤل الغائى من الاعتقاد بوجود هدف نهائى أو تصميم فى العمل خلال العالم، وأن كل العناصر والأحداث سواء كنا واعين بها أم لا، قد تم تهيئتها لإدراك هذا الهدف أو التصميم. وترجع النهاية الغائية إلى توضيح كل شيء يسبقها. وترجع أصول الغائية إلى الفلسفة الإغريقية، خاصة كتابات أرسطو Aristotle ومفهوم السبب النهائى الذى يقترح أن الظاهرة تحدث على خصائصهم الشخصية لأنهم يمكنون جزءًا من النهاية أو الهدف النهائى (telos) أن يحدث. ولاستخدام المثال الخاص بأرسطو Aristotle، أن البشر لا يرون بسبب مجموعة من العمليات البيولوجية المسبقة التى تكون العيون، وليس، أن العينين تكونتا لتناسب غرض الرؤية. النهاية الغائية للرؤية تنظم الشروط البيولوجية التى تعمل بها العيون. وكما قالها أرسطو، «إن الطبيعة تُكيف العضو للوظيفة، وليست الوظيفة للعضو».

والغائية كشكل من أشكال المناقشات توجد فى محيط متنوع من الاستفسارات. ربما تعرف بصورة أفضل فى اللاهوت المسيحى - من أدلة القديس توماس الأكوينى (74-1225) St Thomas Aquinas الخمسة على وجود الرب إلى الادعاءات الحالية (غير الناجحة) فى النظام القضائى بالولايات المتحدة لتبرير التدريس الصفى لـ 'التصميم الذكي'. وفى العلوم الإنسانية والاجتماعية، فإن الكتابات الغائية للفيلسوف الألمانى هيجل (1770-1831) كانت محورية، فى جزء كبير بسبب سيطرتها على غيرها، خاصة كارل ماركس (83 - 1818). فقد أوضح هيجل أن التاريخ البشرى كان متجهًا غائيًا نحو اتحاد الروح (Geist) وتمت معالجته من خلال عملية ديناميكية من الإنكار والتناقض (الجدلية). وفى جزء من المرحلة التاريخية (والتى عاصرها هيجل) أخيرًا أصبح الإنكار والإيجاز مفهومًا من قبل العقول البشرية كوحدة، وعند هذه النقطة تتحقق وصاية التاريخ، ويتم الوصول إلى الهدف الغائى من التاريخ. واحتج ماركس بغائية مماثلة فى مخططه التاريخى، كما كان مدفوعًا أيضًا بالإنكار والتناقضات. ولكن من وجهة نظر ماركس، أن التاريخ لا يتحرك بتناقضات الروح التى تصبح موحدة، ولكن بمجموعة من العلاقات الاجتماعية - المادية المتناقضة فى الأنماط المتتابعة من الإنتاج، ويحدث التوحد ليس فى داخل عقول الأفراد ولكن كثيرًا فى الخارج فى عالم الحياة المادية والممارسات الخاصة بالأشخاص. وزعم ماركس أن الغائية التاريخية تكون محددة بمراحل واضحة من الاكتمال، مع الرأسمالية، فى الفترة التى عاش فيها ماركس،

كانت متعلقة بالمرحلة قبل الأخيرة فقط. وسيتضح الهدف التاريخى النهائى، إنكار كلّ الإنكار، فيما سيأتى لاحقًا بالتأكيد، فى المرحلة الأخيرة، فى نهاية التاريخ، الشيوعية.

وقد تم انتقاد المناقشات الغائية على مختلف الأصعدة، ويشمل ذلك: أنها ليست قابلة للقياس من الناحية التجريبية وبالتالى فإنه من الصعب إثبات أنها غير زائفة، فهى تعكس التسلسل الزمنى للسبب والتأثير (فالتأثيرات تحدد الأسباب)، وإما أن تكون الآليات السببية غائبة وإما غير محددة بدقة، وإنها تنكر الإرادة الحرة للبشر، وتحصرهم داخل قفص حديدى من الحتمية التاريخية. ومع ذلك، يمكن أن تجد المناقشات الغائية فى هيئتين متميزتين من العمل فى الجغرافيا البشرية الحديثة. كانت الأولى فى دراسات عن التحديث فى الستينيات والتى (لم) تطلعنا عليها مراحل روستو (1960) من نموذج مراحل النمو إلى الوصف – والتنبؤ – بالانتشار المكانى المحتوم للحداثة عبر فضاء الاقتصاد النامى. أما الثانية فكانت فى الكتابات الأولى لبعض علماء الجغرافيا الماركسية الذين ينظرون إلى الأزمات الرأسمالية على أنها محطات طريق محتومة باتجاه نقطة النهاية لتدميرها وإسقاطها النهائى.

شروط التجارة terms of trade

هو اسم فى علم الاقتصاد يوضح النسبة بين مؤشر الأسعار لصادرات الدولة ومؤشر الأسعار لوارداتها. وبين أنصار التنمية التى

تقودها الصادرات، فإن 'تحسين معدلات التبادل التجاري' عادةً يعنى زيادة نسبة الأرباح من الصادرات وذلك فى مقابل تكاليف الواردات. وعلى هذا النحو، كان جزءًا من إجماع الآراء بواشنطن فيما بين علماء اقتصاد التنمية أن تصدير الفوائض أفضل من استيراد البدائل للدول النامية. ولكن الآن، فى سياق تزايد الرضا عن مثل هذه البدهيات، أصبح المعنى الثانى الحرفى لـ 'معدلات التبادل التجاري' فى المقدمة وذلك لسعى نقاد الليبرالية الجديدة لحل شفرة الطرق التى يتم بها حجب مصطلح اتفاقيات التجارة العالمية والإقليمية الحديثة كيفية ترسيخ قواعد الليبرالية الجديدة للحكومة عبر مساحات شاسعة من الحياة الاجتماعية والسياسية وحتى الإيكولوجية وكذلك الاقتصادية. وبالتالى كشفت حقيقة الهيئات الشرعية للتبادل التجارى التى تكون مسئولة فى منظمة التجارة العالمية عن اتفاقيات الملكية الفكرية الخاصة بالتجارة، وأجندة المتعصبين للسوق الحر، والتى تضع القيود على الحكم الديمقراطى على كل شيء من أمان الغذاء إلى سياسة التنمية بإعطاء الشركات الخاصة حقوق شبه دستورية لمقاضاة الحكومات (Sparke، 2005). ولأن هذه المعدلات كبيرة، فقد أوضح اثنان من النقاد لمعدلات التبادل التجارى بمنظمة التجارة العالمية، أن 'منظمة التجارة العالمية تمكنت من التدخل فى السياسات الداخلية فى جميع أنحاء كوكب الأرض'. وفى مواجهة هذا التدخل، أشار والاش ووودال (2004) Wallach and Woodall إلى أن مشروع

الليبرالية الجديدة يتضمن التوسع المتكرر لنطاق ما كان من المفترض أن يكون فى الأصل اتفاقيات مبسطة للتجارة الحرة ضمن القواعد القانونية لليبرالية الجديدة التى تتحكم فعليًا فى كل شيء. وأشاروا إلى أن تجاوز معدلات التبادل التجارى يتحدد بالمعدلات نفسها بحيث 'يمكنك تحديد أى من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أقل ارتباطًا بالتجارة والتى عن طريقها تفرض عليهم طابعًا «خاصًا بالتجارة». ويبقى هناك فضل للحكمة النقدية لماركس وإنجلز فى أنهما تمكنا من التنبؤ بدقة بتغلغل معدلات التبادل التجارى فى الميثاق الشيوعى، عندما وصفا التحول الكامل فى حياة العصور الوسطى من خلال تقديس التجارة الحرة لطبقة الأعمال الرأسمالية. وبالتالى قدما دليلا على أن 'الطبقة البرجوازية أسقطت أكبر النشوات المقدسة من الحماسة الدينية، لحماسة الشهامة، البرجوازية العاطفية، فى المياه الجليدية للحسابات الأنانية. لقد حلت القيمة الشخصية إلى قيمة التبادل، ودعت بدلا من الحريات المجازية اللانهائية إلى الحرية الشخصية المفرطة – التجارة الحرة'.

قانون الأرض المباحة **terra nullius**

هو مذهب قانونى نص عليه فى القانون الأوروبى فى القرن الثامن عشر الذى يجيز ضم «الأراضى غير المأهولة» بالتسوية بالوسائل المعترف بها، جنبًا إلى جنب مع الاحتلال والانفصال،

للممارسة السليمة للاستعمار الذى تسلكه الأمم 'المتحضرة'. ومثل هذه الأراضى لم تكن مأهولة فعليًا، ولكن المستعمرين قاموا بوصف سكانها الحاليين بأنهم شديدو 'البدائية' ليحصلوا على الاعتراف السياسى (راجع البدائية). وكان قانون الأرض الخلاء terra nullius وسيلة لطرد الأوروبيين للشعوب الأصلية فيما أطلق عليه المستعمرات الاستيطانية، مثل أستراليا، والتى كانت خاضعة للاستعمار السياسى، والنضال والإنصاف القانونى منذ ذلك الحين.

الوحدة (الأرضية) الإقليمية — Territorial integrity

هو مصطلح فى القانون الدولى ويزداد استخدامه فى دراسات الجيوبوليتيكا النقدية ويحمل معنيين أساسيين: الحفاظ على الأرض والسيادة الإقليمية. ومعنى الحفاظ على الأرض يعطى الحق فى الحفاظ على حدود الدولة الحالية، ويمنع الانفصال أو الغزو من قبل الدول الأخرى. وتتيح السيادة الإقليمية أو الحصانة للدولة ممارسة سلطاتها داخل هذه الحدود، بدون تدخل أو موانع من جهات خارجية. وكلا المعنيين للمصطلح له قدسية شرعية ومحمى بواسطة البنود الرئيسية فى المادة رقم 2 من الميثاق التأسيسى للأمم المتحدة.

وعندما يتوفر عنصر من الخيال الضرورى فى فكرة أن الدولة تتحكم فى أراضيها كاملة، وبالتالى تمارس سيادتها عليه، فإن هذا

يقدم إطارًا يعمل من خلاله القانون الدولى. إن مبدأ الحفاظ على الأرض يشترط إنهاء الاستعمار فى أفريقيا، ويساعد على تحديد إطار السياق الدولى لسقوط الاتحاد السوفيتى. وتعمل السيادة الإقليمية كمبدأ إرشادى للنظام العالمى حيث تقام الدولة لتكون ذات سيادة، على الأعمال التى ليس لها تأثير خارج حدودها. وهذا ما يطلق عليه الاتحاد الأوروبى (الاختصاصات) المنافسة الداخلية. وذلك فإن القانون الدولى قام على ثلاثة مبادئ محورية: تساوى السيادة لكل الدول، الشئون الداخلية تكون للقضاء المحلى، والحفاظ على الأرض فى إطار الحدود الحالية. ما يعنيه هذا هو أن أى تحدٍّ من أجل 'احتكار مشروعية العنف المادي' الذى تقوم به الدول داخل إقليمها هو بالضرورة تحدٍّ للوحدة الإقليمية بالتعدى على النطاق المكانى لسيادتهم.

والوحدة الإقليمية بالمعنى الوارد فى السيادة الإقليمية أصبحت تحت ضغط متزايد فى السنوات الأخيرة، ومع التدخل لأغراض إنسانية أو 'مسئولية الحماية' للشعوب المدنية تجيز التدخل الخارجى فى الشئون الداخلية. ولقد عززت إدارة بوش مذهب 'السيادة المشروطة' أثناء 'الحرب على الإرهاب' والذى يقوم على أن سيادة الدولة تعتمد على الالتزام بقوانين السلوك – لاسيما عدم إيواء الإرهابيين أو السعى لامتلاك 'أسلحة الدمار الشامل' – وأن انتهاك هذه القواعد يجيز الأعمال الوقائية. ولكن فى الوقت نفسه

يقوم الحفاظ على الأرض على مبدأ التنظيم المسيطر، مع تردد واسع النطاق لدعم حركات الانفصال الاستقلالية أو إعادة النظر فى حدود الدولة الحالية.

العدالة الإقليمية **territorial justice**

هى أقلمة لمبادئ العدالة الاجتماعية، ويتضمن ذلك فحص الشروط التى يتم بها إنتاج وتوزيع واستهلاك الثروة والرفاهية الاجتماعية. وبالتالى، يمكن أن يكون للعدالة الاجتماعية معنى فقط فى سياق مجموعة محددة من العلاقات الاجتماعية. إن استخدام العدالة الإقليمية لإصدار الأحكام على العدالة أو غير ذلك فى المجتمعات معقد فى ثلاث طرق: الأولى، أنه توجد عقبات شكلتها المغالطة الإيكولوجية، الثانية، أنه توجد موضوعات حول ملاءمة التعريف المكانى للوحدات الإقليمية، والثالثة، أن تحقيق العدالة الاجتماعية يجب أن يوضع فى مقابل ما يمكن أن تعنيه للأنماط الأخرى من العدالة.

المياه الإقليمية **territorial sea**

هو نطاق الولاية القضائية فى المحيط، وهو يمتد بحد أقصى 12 ميلًا بحريًا من الخط الأساسى (الأمم المتحدة، 1983، المادة

رقم 3) ويتضمن الفضاء الجوى وقاع البحر وباطن الأرض، والمياه الإقليمية وهو النطاق من المحيط الذى يتعرض غالبًا للضغط البشرى واستخدام الموارد. إن اتفاقية الأمم المتحدة عام 1982 حول قانون البحر تمد سيادة الدول الساحلية لتتضمن المياه الإقليمية. وفى داخل هذا النطاق، تكون للدول الأخرى بعض الصلاحيات فيما يخص حقها فى 'المرور الآمن'، الذى يعترف بحق المرور للبواخر التجارية التى ترفع علم أجنبى شريطة أن تكون مسالمة وغير ضارة بالنظام الصالح أو أمن الدولة الساحلية المعنية.

قراءات مقترحة:

Valega, 1992.

تقسيم إلى أقاليم **territoriality**

هى إما تنظيم وممارسة السلطة أو الشرعية أو غير ذلك على التجمعات المكانية أو تنظيم الأشخاص والأشياء فى مناطق منفصلة من خلال استخدام الحدود. وفى دراسات للسلوك الحيوانى، ينظر إلى التقسيم المكانى إلى أقاليم كمبدأ تطورى، كطريقة لتبنى المنافسة، لذا فإن هؤلاء الذين يندمجون بصورة أفضل مع إقليمهم سيكون لديهم المزيد من السلالات الباقية. ومع ذلك، فى الإقليمية البشرية، فإن التقسيم المكانى يتم التفكير فعليًا به كإستراتيجية

تستخدمها المؤسسات والمجموعات لتنظيم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن وجهة النظر تلك، يقسم المكان إلى خلايا أو وحدات إقليمية والتى يمكن أن تكون مستقلة نسبيًا (مثلما يحدث عند تقسيم الفضاء العالمى إلى دول قومية (أو تنظم بطريقة هيراركية من الوحدات الأساسية حيث تُجرى الأعمال أو الإدارة أو المراقبة مرورا بالمستويات المتوسطة حيث توجد الوظائف الإدارية أو الإشرافية وصولًا إلى أعلى المستويات حيث تتركز السلطة المركزية. ويمكن للمكانيات البديلة للتنظيم السياسى والاقتصادى، وخاصة الشبكات الهيراركية (كما فى شبكة العالم- المدينة) أو فى الشبكات الشبكية (كما فى شبكة الإنترنت) إعاقة أو تكملة استخدام الولاية الإقليمية.

ويمكن الحكم نظريًا على الولاية الإقليمية بأنها تضم عددا من الأصول المختلفة بما فى ذلك: (1) نتيجة للتخطيط الإستراتيجى الإقليمى الصريح لتفويض الوظائف الإدارية ولكنها تحتفظ بالسلطة المركزية، (2) نتيجة ثانوية لحل المعضلات التى تواجه المجموعات الاجتماعية فى تقديم السلع العامة، (3) عملية للتنسيق الملائم بين الرأسماليين الذين يتنافس كل منهم مع الآخر بطريقة أو أخرى (كما فى النظريات الماركسية للدولة)، (4) التركيز على إحدى الإستراتيجيات من ضمن العديد من إستراتيجيات ممارسة السلطة والحكم (كما فى كتابات ميشيل فوكو)، و(5) نتيجة لوضع الحدود بين

المجموعات الاجتماعية للتعريف والحفاظ على تماسك المجموعة، كما فى كتابات جورج سيميل Georg Simmel وفريدريك بارث (1969)، وفى النظريات الاجتماعية الأكثر حداثة للهوية السياسية. ومهما كانت أصولها، فإن الولاية الإقليمية وضعت فى حيز التنفيذ فى العديد من الطرق المختلفة والتى تكون غالبًا متكاملة: (1) عن طريق القبول الجماهيرى لتصنيف المكان (على سبيل المثال 'ملكنا' فى مقابل 'ملككم')، (2) من خلال الاتصال المعنى بالمكان (حيث تستحضر علامات وحدود الإقليم - المعانى)، و(3) بتعزيز السيطرة على المكان (من خلال الإشراف والأعمال الشرطية والشرعية).

وتوجد أبعاد ثقافية وتاريخية مهمة للولاية الإقليمية. فالكنائس والأنظمة السياسية الحاكمة (الدول والإمبراطوريات والاتحادات الفيدرالية وغيرها) هم من أهم مستخدمى الولاية الإقليمية. فبعض الكنائس (مثل الكنيسة الكاثوليكية الرومانية) وبعض الدول (مثل الولايات المتحدة) تحتوى على إقليميات معقدة ومتسلسلة هيراركيًا أكثر من غيرها. وحاليًا، فإن الشركات العابرة للحدود وقطاع الأعمال العالمى يبنيان الهيراركيات الإقليمية التى تتخلل الهيراركيات السياسية الموجودة حاليًا. وحتى مع اختفاء بعض مستخدمى الولاية الإقليمية، فإن غيرهم قد ظهر. ومن خلال التنوع فى الشكل الدقيق والمعقد، لذا، تبدو الولاية الإقليمية دائمًا إلى جانبنا.

هى العملية الديناميكية حيث يتحدد الأشخاص وشئونهم إقليميًا فى المكان، بواسطة مجموعة من الفاعلين ولكن بواسطة الدول بشكل أساسى. وعلى العكس من ذلك، يدل عدم الأقلمة على نزعة متزايدة للدول، فى سياق الرأسمالية العالمية، لمواجهة وغالبًا تشجيع اقتلاع الأشخاص والأشياء بالعديد من المزايا الاجتماعية والنفسية والسياسية الهائلة. إن إعادة الأقلمة هى عكس هذه العملية.

و فى بعض الاستخدامات، خاصة تلك التى ذكرها ديلوز وجوتارى (مثلا 1972)، يبدو أن توظيف عدم الأقلمة يشير ببساطة إلى انهيار الأقلمة فى الفكر والممارسة. إن ازدواجية النظرية المعرفية لـ 'فلسفة الدولة' مع 'التفكير البدوي'، يربطها ديلوز وجوتارى بالأقلمة مع الأولى وبعدم الأقلمة مع الثانية. ومع ذلك، فإنه وجوديًا (انظر **علم الوجود «الأنطولوجيا"**) يمكن أن يكون هناك أنظمة إقليمية مختلفة تمامًا مؤثرة على مر الزمان كما فى، على سبيل المثال، الاتصال قبل وبعد الاستعمار بين المستعمرين والسكان المحليين والذى يؤدى إلى انهيار أحد الأنظمة، متبوعًا بعد ذلك بفترة من عدم الأقلمة قبل فرض الأقلمة الجديدة. إن الادعاء الحاسم بالنسبة لمفهوم عدم الأقلمة لدى ديلوز وجوتارى هو أن 'العمليات أصبحت مناسبة، ولا يمكن الحكم عليها من خلال جزء من النتيجة النهائية، ولكن من خلال الطريقة التى تمضى بها قدمًا وقدرتها على الاستمرار، كما فى الملاءمات الحيوانية، أو الصفات الشخصية غير الذاتية'.

وبصورة أكثر نموذجية، يميل منهجان آخران إلى السيطرة على الاستخدام المعاصر. ففى الحالة الأولى، يُفرَض أن الإقليم هو 'القاعدة' المادية للأنشطة الإنسانية وينظر إلى عدم الأقلمة على أنها إما تقليل لأهمية القيود المحلية أو إضعاف لتأثير المسافة المادية على الحياة اليومية. إن السرعة المتزايدة للتمويل وغيرها من التحويلات، كثيرًا ما تستند إلى ما يسمى غزو الزمان للمكان (راجع التقاء الزمان- المكان) وحلول الفضاء الإلكترونى يستدعى غالبًا لتوضيح ما تنوى «عدم الأقلمة» وصفه. وتمثل مثل هذه الأفكار جزءًا لا يتجزأ من الكثير من مناقشات العولمة الاقتصادية. وفى الحالة الثانية، ينظر إلى الإقليم على أنه تجمع مكانى لعلاقات السلطة وإستراتيجيات الهوية. من وجهة النظر تلك، فإن أفكارًا مثل 'نهاية الإقليم' وزيادة الفضاء الشبكى، ترتبط بالأفكار الحديثة عن عدم الأقلمة على المستوى العالمى.. ويميل آخرون إلى أن ينظروا لنهاية الإقليم على أنه عبارة عن ضعف الهويات الإقليمية فى مواجهة العولمة أو هو خلق لفكرة لا أماكن.

وعلى الرغم من كثرة استخدام مصطلح عدم الأقلمة باعتباره مصطلحًا مستقلًا بذاته، فإن معناه يظهر بشكل أكبر عند استخدامه فى سياق الأقلمة. على سبيل المثال، من ناحية يمكن لـ 'اختفاء' الإقليم على مستوى معين يمكن أن يرى إعادة تركيبه، وفى الوقت نفسه، فإن عدم الأقلمة دون شك لها رواج مجازى (راجع **المجاز**).

عند استخدامها، على سبيل المثال، لتقليص الحدود الفكرية، وبعض الأدوات الوصفية عند استخدامها مرادفا لعدم الاستقرار وتفكك فضاء الإقليم. على الرغم من الغموض الكامن فى المصطلحات، فإنه فى عالم ليس من الصعب فيه الحصول على دليل على كل من الأقلمة (على سبيل المثال الجدار الفاصل بين إسرائيل وفلسطين) وعدم الأقلمة (على سبيل المثال منطقة الشينجين «تأشيرة الدخول الموحدة» لمنطقة الاتحاد الأوروبى)، فإن استخدامهم يقترح ديناميكية لأشكال الأقاليم والأقلمة التى يوجد لدى بعض الكتَّاب رغبة كبيرة لرفضها.

مقاطعة من الأرض Territory

وحدة من المساحات المتجاورة التى تستخدمها وتنظمها وتديرها مجموعة اجتماعية أو شخص أو مؤسسة لتقييد والتحكم فى الوصول إلى الأشخاص والأماكن. وعلى الرغم من استخدام الكلمة أحيانًا مرادفا للمكان أو الحيز، فإن الإقليم لم يكن قط مصطلحًا أصليًا أو عامًا كما هو الحال فى معايير المصطلحات الجغرافية. وكان الاستخدام الغالب دائما إما سياسيًا، بمعنى التدخل الضرورى للسلطة لتحد من الوصول إلى أماكن أو أقاليم محددة، وإما سلوكيًا، بمعنى السيطرة التى تتم ممارستها على مساحة ما عن طريق أنواع معينة أو كائن حى مفرد. يقترن الإقليم على نحو متزايد مع مفهوم

الشبكة للمساعدة فى فهم العمليات المعقدة التى عن طريقها يتم إدارة والتحكم فى المكان بواسطة منظمات قوية. فى ضوء ذلك، فإن الإقليم هو نوع واحد فقط من أنواع المكانية، أو الطريقة التى يتم بها استخدام المكان، أكثر من كونها المكان الذى يحتكر وظيفته. من وجهة النظر تلك، فإن الأقلمة هى الاستخدام الإستراتيجى للإقليم لتحقيق أهداف المنظمة.

يرتبط الإقليم بصورة خاصة مع المكانية فى الدولة الحديثة مع ادعائها بالسيطرة المطلقة على السكان داخل الحدود الخارجية المعرَّفة بدقة. وبالطبع كان ذلك الحال، حتى قام ساك (1986) بتوسيع فهم الأقلمة البشرية كإستراتيجية متاحة للأفراد والمنظمات بصورة عامة، فإن استخدام مصطلح 'الإقليم' كان يقتصر إلى حد كبير على التنظيم المكانى للدول. وفى العلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والعلوم السياسية، لا تزال هذه هى القضية الأساسية، حيث إن التحدى الذى تشكله الأنماط الشبكية للتنظيم للإقليم (المرتبط مع **العولمة**) يتميز دائمًا بالمصطلحات الشاملة مثل 'نهاية الجغرافيا the end of geography'. ويدل هذا على المدى الذى وصل إليه الإقليم ليصبح المصطلح الجغرافى المسيطر (والتصور) فى العلوم الاجتماعية. ولذا فإنه حليف وثيق لسيادة الدولة. وبما أنه ينظر إلى السيادة على أنها 'تتآكل' أو 'تتفكك'، فإن الإقليم ينظر إليه أيضًا كذلك. من وجهة النظر تلك، يتخذ الإقليم مركزية معرفية (راجع

نظرية المعرفة) فى أنها تُفهم على أنها أساس مطلق للحداثة. وعلى هذا النحو يمكن إذن أن تتضمن معنى ممتدًا للإشارة إلى أى مساحة جغرافية ذات بنية اجتماعية، ليس فقط تلك التى تنتج عن إقامة الدولة. وهو مشهور بشكل خاص بين بعض الجغرافيين الفرنسيين، غالبًا ما يعكس هذا الاستخدام الحاجة إلى تبنى مصطلح للتمييز بين الخاص والعام من الفضاء العالمى أو الوطنى. بذلك فإنها تميز السياق المكانى من 'القاعدة إلى القمة' للهوية والاختلاف الثقافى (أو المكانى) أكثر من الربط بين 'القمة إلى القاعدة' والدولة والإقليم.

و الدولة الإقليمية هى كيان تاريخى عالى التحديد. برز بدايةً فى أوروبا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر. ومنذ تلك الفترة، كان يُنظر إلى السلطة السياسية على أنها إقليمية بطبيعتها. وتُمارس السياسات فقط داخل 'المؤسسات والغطاء المكانى للدولة بواسطة الحاكم الحصرى للإقليم المحدد. كما أننا أيضًا نُعرِّف الإقليم السياسى فى حيز اجتماعى، مدركين أن الدول هى «مجتمعات - للدولة». وتتسم دائمًا عملية تشكيل الدولة بخاصيتين مهمتين. الأولى هى الاستئثار أو التفرد؛ حيث إن كل الجهات السياسية (الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، والدول المدن وما إلى ذلك) التى لا يمكنها تحقيق مظهر مقبول من السيادة على الإقليم المجاور يُنظر إليها على أنها الجهات السياسية الرئيسية الفعالة. والثانى هو الاعتراف المتبادل؛ فسلطة الدول تستند إلى حد كبير على الاعتراف الذى

تتلقاه كل دولة من الدول الأخرى عن طريق عدم التدخل فيما يطلق عليه الشئون الداخلية (راجع السيادة). هاتان الخاصيتان سويًا صنعتا عالمًا لا يمكن أن يكون هناك إقليم بلا دولة. وبهذه الطريقة، قام الإقليم بتثبيت كل من القومية (الوطنية) والديمقراطية التمثيلية، وكلاهما يعتمد بشدة على تقييد العضوية السياسية بالموطن الأصلى والعنوان، على التوالى.

وفى النظرية السياسية، كان يُنظر طويلًا إلى السيطرة على الإقليم المتوسط نسبيًا، على أنها حل مبدئى لـ 'المأزق الأمني': لتوفير الحماية للشعوب من تهديدات الفوضى السياسية (راجع الفوضوية)، من ناحية، والتسلسل الهرمى (الحكم البعيد والتبعية)، من الناحية الأخرى. وتكمن المشكلة فى تعريف ما يعنيه الحجم 'المتوسط'. بالنسبة إلى مونتسكيو، فيلسوف التنوير، فإن الأقاليم مختلفة الأحجام لابد أن يكون لديها أنماط سياسية مختلفة: 'لذا فإنها الممتلكات الطبيعية للدول الصغيرة لحكمها كجمهورية، أما المتوسط منها فيخضع للملك، والإمبراطوريات الكبيرة منها تخضع لأمير مستبد.' قدمت بدايات أوروبا الحديثة ظروفًا ملائمة لظهور النظام السياسى المجزأ بدايةً بسبب أقسامها الطبوغرافية. كما لاحظ مونتسكيو أيضًا، مع ذلك، أن التمثيل الشعبى يسمح بتوسيع إقليم الحكومة الجمهورية. وأضاف مؤسسو الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذا المحاولة لتحقيق التوازن بين مركزية مهام أمنية محددة، من جانب، والحفاظ على السيطرة

المحلية على العديد من المهام الأخرى، على الجانب الآخر. ويمكن التفكير فى التاريخ الحديث للاتحاد الأوروبى بمصطلحات مماثلة.

مع ذلك، فإن الأنشطة البشرية فى العالم لم تتطابق كليًا مع المساحات التى يحددها القرب كما حددها الإقليم. بالطبع، وبصورة متزايدة، فكما أن المسافة المادية تؤكد على حاجز أقل أمام الحركة، فإن التفاعل المكانى بين النقاط المنفصلة عبر الشبكات هى آلية مهمة للترتيب والتمييز الجغرافى: وتطرح أحيانًا حاليًا مصطلحات عالم التدفقات فى مقابل عالم الأقاليم، ومن المستحسن التفكير بها من حيث الأقاليم و/أو شبكات التدفق بدلًا من وضع أحدها ضد الآخر. وتوجد الأقاليم والشبكات بصورة ارتباطية أكثر منها تبادلًا حصريًا. وإذا كان التنظيم الإقليمى يتعلق كله بربط التدفقات بالأماكن، فإن الأقاليم لم تكن قط كيانات صفرية حيث تتشارك فيها السلطة أو وجود الروابط الخارجية التى تضعف قدرتهم كليًا على التنظيم. إذا قامت الدول الإقليمية فى الوقت نفسه بالحد بشدة من السلطات المحلية للشركات العابرة للقوميات، وهذه لم تعد الحالة التى لا تدل على أن الدول فقدت كل سلطاتها: ' فلا يزال الإقليم له أهمية. ولا تزال الدول أكثر حكام الشعوب تأثيرًا.... فسلطات الإقصاء، وفرض الضرائب، وتحديد الحقوق السياسية هى تلك التى احتكرتها الدول فى القرن السابع عشر. وظلت أساسيات سلطة الدولة وأوضحت سبب بقاء سيادة الدولة حاليًا وسبب عدم الاستغناء عن النظام الدولي'.

هو أعمال العنف المنظمة التى تستهدف المدنيين عمدًا والتى تهدف إلى نشر الذعر بين السكان لأغراض سياسية. وهو مصطلح متنازع عليه بشدة، لأن العديد من الكتّاب يحصرون المصطلح فى الأطراف غير الحكومية وتستبعد الدولة من الاستخدام (المباشر) لهذا العنف، وادعوا بأنه منذ أن وضعت الدولة مطالب للاستخدام الشرعى للقوى البدنية، ثم عن طريق تعريفه بأنه قادر على الاستهداف العمدى للسكان المدنيين، والذى يعد جريمة فى القانون الإنسانى الدولى (راجع **الحرب العادلة**). وبعد ذلك فإنه يتتبع أن كل التحديات العنيفة لسلطة الدولة، بما فى ذلك المقاومة المسلحة للاحتلال العسكرى (راجع **الاحتلال العسكرى**)، والخطر الذى يُعرَّف على أنه إرهاب. فى مقابل ذلك، رجح آخرون بمزيد من الإقناع أن الدول تستخدم العنف غالبًا لترهيب الشعوب، سواء أكانوا شعوبهم أم شعوب دول أخرى، عن طريق الهجوم المنظم على أجهزة 'العدو' أو 'الدخيل' أو 'المنشق' أو 'المخرب' والأماكن الخاصة بهم. بالطبع، ظهر هذا المصطلح فى وقت الحكم الإرهابى الذى نفذته لجنة السلامة العامة فى عام 1793–1794 لتطهير الجمهورية الفرنسية الثورية من 'أعدائها الداخليين'. ويتضمن إرهاب الدولة الحديث كل من: (1) العنف التمثيلى للحروب الاستعمارية ومكافحة التمرد، وحملة ستالين للإرهاب ضد المنشقين فى فترة الثلاثينيات، والحروب

الخاطفة الألمانية على لندن، والمحرقة، والقصف الضخم على المدن الألمانية مثل مدينة هامبورج ومدينة دريزدن، والقنابل النووية التى أسقطت على ناجازاكى وهيروشيما خلال الحرب العالمية الثانية (راجع **التطهير العرقى**، **والإبادة الجماعية**)، وكذلك أيضًا (2) المزيد من الأشكال الخبيثة من العنف الذى يعمل على تمديد غطاء الخوف على شعوبهم الأصلية عن طريق الاعتقال التعسفى، والاختفاء والتعذيب (بما فى ذلك الحملات التى شنتها الأنظمة الاستبدادية فى أمريكا الوسطى والجنوبية فى فترة السبعينيات والثمانينيات، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية) (انظر **فضاء الاستثناء**). بالإضافة إلى ذلك، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتمييز بين أعمالها وأعمال تلك الدول، وحددت مجموعة دول مختارة على أنها 'رعاة' للإرهاب الدولى، لاسيما إيران وسوريا وكوريا الشمالية.

فى كلتا الحالتين، غير الحكومية والحكومية، يعمل 'الإرهاب' كما أطلق عليه مونكلر Munkler (2005) 'مصطلح الإقصاء': ويهدف استخدامه إلى إقصاء أعمال محددة من العنف السياسى عن دائرة الشرعية السياسية. ويتبع ذلك أن الإسناد العام للمصطلح يعتمد على التنظيم الناجح للجغرافيا التصورية التى تنكر الشرعية (حتى الإنسانية) لهؤلاء الذين يرتكبون مثل هذه الأفعال العنيفة. ولكن الإرهاب غطى نفسه بشدة فى الاعتراف العام: فهو يسعى لنشر الخوف بين مجموعة أكبر من تلك الأهداف المادية الحالية المعرضة

للهجوم. ولذلك فهو إستراتيجية صريحة: 'الإرهاب هو شكل من أشكال الحرب يتم فيها القتال بالأسلحة كعجلة دافعة للمعركة الحقيقية بالصور... الخاصية الأهم للموجة الحديثة من الإرهاب العالمى هى دمج العنف مع العروض الإعلامية' وادعت هانا (2006) بأن الرعب أصبح سلاحا عالميا قويا فى أواخر عالمنا الحديث بسبب تهديدات العنف العشوائى وغير المحدد الذى 'يقر ويغذى فى الحال المسئولية السياسية الحيوية الحديثة للدول' لحماية مصالح شعوبها: باختصار، يعد الإرهاب الآن إستراتيجية السياسة الحيوية (راجع السياسات الحيوية، السلطة الحيوية).

بالمقارنة مع إرهاب منتصف القرن العشرين، فإن المنظمات الإرهابية التى يقصدها مونكلير Munkler وهانا Hannah وغيرهما لديها القدرة على شن هجمات أشد تدميرًا وعلى العمل عبر مساحات شاسعة وعلى تقديم مطالب سياسية أكبر. وخلص تقرير الأمن الإنسانى لعام 2005 إلى أن الهجمات الإرهابية العالمية 'الخطيرة' زادت من سبع عشرة هجمة فى عام 1987 إلى أكثر من 170 هجمة فى عام 2003، مع اتجاه تصاعدى واضح مماثل، وإن كان متفاوتًا، فى عدد القتلى والجرحى. واستمر الإرهاب على المستويات الأخرى أيضًا، واستمرت الحملات الإرهابية المحلية والإقليمية فى قتل وتشويه الضحايا حول العالم: فقد عانت الشعوب فى أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية من الإرهاب قبل 11 سبتمبر 2001 بفترة

طويلة، كما أن الإرهاب المحلى فى الولايات المتحدة الأمريكية يسبق صراحةً تاريخ 9/11. ولكن كما فى العديد من المجالات، فإن حدوث الهجمات الاستثنائية لتنظيم القاعدة على مركز التجارة العالمى والبنتاجون فى 9/11، والهجمات التالية لتنظيم القاعدة والتابعين لها حول العالم (انظر إلى الشكل 26)، أدى إلى حدوث الارتباط التحليلى بين الجغرافيا البشرية والإرهاب.

ويمكن تمييز ثلاث استجابات جغرافية فى هذا الصدد:

(١) مجموعة الجغرافيا التصورية الأقل أو الأكثر 'شعبية' هم المسئولون عن الهجمات الإرهابية بعيدًا عن أى منطق، لذا فمحاولة توضيح أفعالهم كان لتبرئتهم منها. ولا يوجد سبب يبرر مثل هذا العنف: الرد الوحيد على الطرق الهمجية على بوابة الحضارة هو مقابلة العنف الذى يقومون به بأعمال عنف أقوى منها. وانتحب الآخرون الذين رفضوا أى معارضة للسلطات الموسعة بالدولة الأمنية؛ لأنها تعد شكلًا من أشكال الإرهاب فى حد ذاتها، ونشروا خطاب 'الحرب على الإرهاب' وسيلة لشرعية وتكثيف أجهزة القمع. وفى أسوأ الحالات، فهذا انزلاق إلى العنصرية الصريحة التى تثير نيران العدائية ضد العرب والمسلمين فى أمريكا الشمالية وأوروبا. وقد استحضرت هذه الجغرافيا التصورية سلسلة من 'الأماكن الوحشية'، وهى أماكنهم التى يفترض أن المنحرفين الآخرين هرعوا إليها فى الفجوات وخلف حدود أماكننا.

(٢) الرد 'المتخصص' أو 'الإداري' المعتمد على التقنيات الجغرافية (والتى كانت أيضًا تقنيات سياسية) لرصد والتنبؤ ومواجهة التهديد الإرهابى على أنه وضع دائم فى الحكومة الحديثة التى كثفت استثماراتها فى المهمات الأمنية. كان التركيز على جغرافيات تقييم المخاطر فى إدارة ونمذجة البيانات المكانية، وفى ضعف الفيزياء الحيوية والبيئات المبنية للهجمات الإرهابية. وعمل هذا التصور الجغرافى على تحويل أماكننا إلى 'أماكن آمنة': وهو مجال الأمن الوطنى.

(٣) الرد الأكثر حسمًا هو تحديد العلاقات بين أماكنهم وأماكننا، وزعزعة استقرار التقسيمات بينهم. ويتضمن هذا اكتشافات الأيديولوجيات السياسية واللاهوتية المتغيرة للمنظمات الإرهابية، والتى تتضمن غالبًا تحديد الأهداف المحتملة فى التصورات الجغرافية المميزة، وتحليل العلاقات بين الشروط المادية ومناطق التجنيد ومواقع الهجمات الإرهابية، وإعادة بناء الشبكات العائمة والمنكسرة والتى يتم من خلالها تنظيم المجموعات الإرهابية الإقليمية والعابرة للحدود، بما فى ذلك التحقيقات عن الشبكات التحويلية التى استخدمت ككبش فداء للمصادر المحتملة لتمويل الإرهاب، وفحوصات تأثير إستراتيجيات مكافحة الإرهاب على شكل ونموذج البناء

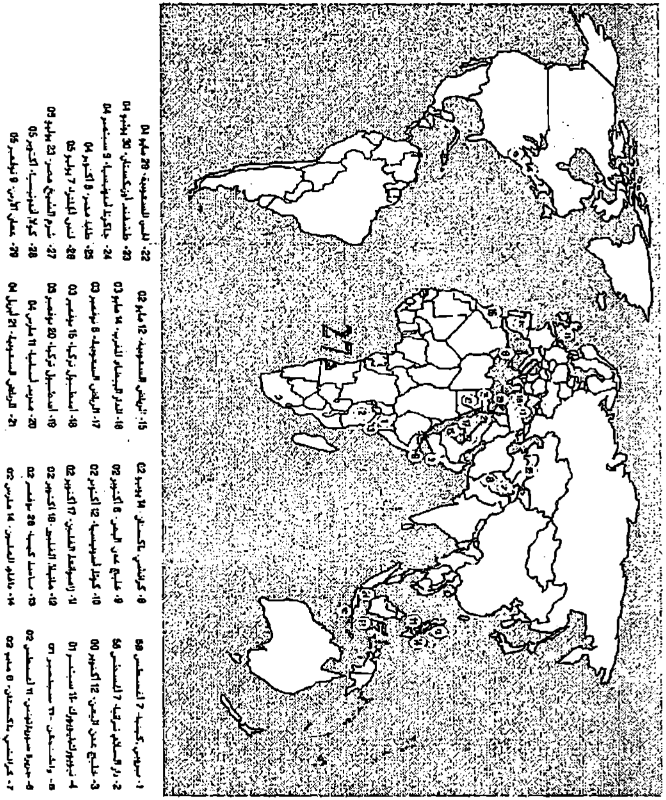
والحياة اليومية للمدن. وترتبط هذه المساهمات معا بشدة – وتشكل الشروط المادية الشبكات الإرهابية لكن لا تحددها، على سبيل المثال، بينما يخترق رصد العمليات أماكن عديدة من الحياة اليومية – وتتقاطع مع أكثر الانتقادات عمومية عن 'الحرب ضد الإرهاب' وملحقاتها.

(٤) تنم أحدث رسائل الأمن البشرى (2007) عن أن الأحداث العالمية للإرهاب تضاءلت بشكل كبير منذ عام 2003. توضح التقارير وقواعد البيانات الأخرى العكس، ولكن يدعى كتَّاب هذه الرسالة أن هذا نتيجة التعريف المتضارب للإرهاب إلى حد كبير. بينما تحصى الدراسات الأخرى عددا كبيرا من المدنيين كضحايا للإرهاب قتلوا من قبل هيئات غير حكومية فى الحرب الأهلية بالعراق، ويستبعدون عددًا كبيرًا من المدنيين قتلوا من قبل هيئات غير حكومية فى الحروب الأهلية بجنوب الصحراء الأفريقية (والتى أطلق عليها 'الحروب الجديدة'). وهم تتبعوا ذلك من وزارة الخارجية الأمريكية، التى تُعرِّف 'المنظمات الإرهابية الأجنبية' بأنها المنظمات التى تهدد أمن المواطنين الأمريكيين أو الأمن القومى للولايات المتحدة الأمريكية. ويركز هذا النقاش الانتباه على الجدل المحدد فى الفقرة الأولى، وعلى الفروق المحيرة بين (على سبيل المثال) الإرهاب والتمرد. وبطبيعتها فإنها مصطلحات متنازعة بدقة

لأنها أدائية: إن تسمية العنف السياسي بهذه الطرق وغيرها له عواقب حقيقة فعلية للتوظيف والدعم، للشرعية والمواجهة.

قراءات مقترحة

Coleman (2004), Flint (2003b), Gregory and Pred (2007).



شكل (26) أهم الهجمات الإرهابية المنسوبة إلى تنظيم القاعدة وما ارتبط به من منظمات

يستخدم مصطلح 'نص' فى الجغرافية البشرية بمعناه الحرفى ومعناه المجازى أيضًا، ولكن الحدود بين الاستخدامين بعيدة عن الوضوح. فمثل كل التخصصات الأكاديمية، تتضمن الجغرافية البشرية تفسير للنصوص، تُفهم على أنها جزء أساسى من المادة المكتوبة أو المطبوعة: فنصوص المرتبة الأولى مثل سجلات التعداد السكانى والمذكرات والمدونات (والتى يطلق عليها تقليديًا 'المصادر' – ولكن هذا مضلل، حيث إنها مدونات ورموز مركبة، حيث توجد أصولها بمكان آخر، وهى ليست ترسبات متعددة، وأحيانًا تتضمن مستويات متناقضة من المعانى)، ونصوص المرتبة الثانية (المقالات والدراسات والقواميس) التى توفر تفسيرات متصارعة لهذه التفسيرات. وربما يبدو هذا مألوفًا، ولكنه ليس كذلك: 'فالقراءة' و'الكتابة' غالبًا لا يتم تضمينهما غالبًا فى المناقشات عن المنهجية، على الرغم من أنهما محوران فى ممارسة التحقيق الجغرافى. كما أن لهم الجغرافيات الخاصة بهم، ودافع ليفنجستون Livingstone عن الجغرافيا التاريخية للتعميمات والتفسيرات النصية، متأثرًا بنظرية الفاعل- الشبكة، ووصف النصوص المكتوبة على أنها 'المتحركات غير المتغيرة »، والتى تعنى أن 'المعرفة لا تجوب حول العالم بوصفها كيانًا غير مادي'. وزعم ليفنجستون أن إنتاج وتلقى النصوص هى ممارسات تحدث فى مساحات مادية، وأنه لابد أن يهتم الجغرافيون

بالشروط الجغرافية للارتباط بين النصوص والقراء الذين يحولون التفسيرات ويستبعدون ويضمون المتلقين أيضًا. بمعنى آخر، بالطبع، يجعل هذا النصوص متحركات شديدة التغير: وهى تخضع باستمرار للتفسيرات الجديدة وينتج عنها تأثيرات جديدة.

وتمتد هذه الأفكار بصورة أكبر لمعالجة جميع منتجات الثقافة المادية مثل النصوص بما فى ذلك الخرائط واللاندسكيب. ويتأثر هذا العمل بما بعد البنيوية وتنظر إلى النواتج الثقافية على أنها ممارسات غير مستقرة لصياغة المعنى. ويتركز الانتباه حول تعددية المعانى المتنافسة: وبالتالى غموض وتقلب سياسات التفسيرات. ويكمن الجدل الأساسى فى أن الخصائص الأساسية للخطاب المكتوب يوضح أيضًا الحياة الاجتماعية: ويتجسد المعنى فى النصوص المكتوبة من خلال الرسم، لذا تتجسد الممارسات المجتمعية فى اللاندسكيب (المشهد) المادى، كما هى نيات الكتّاب وغالبًا ما يفشل تلقى النصوص فى التطابق، لذا أصبحت الممارسات المجتمعية منفصلة عن وعى الوكلاء التى تشكل أعمالهم المتجمعة مثل هذه الممارسات، ويعاد تفسير النصوص المكتوبة فى ظل ظروف متغيرة تمامًا كما يعاد تفسير الأحداث المجتمعية باستمرار، وكما أن معنى النصوص المكتوبة غير مستقر ويعتمد على تفسيرات القراء، لذا فالفعل المجتمعى والمؤسسات المجتمعية مفتوحًا لتعدد التفسيرات.

وكان لما بعد البنيوية تأثير كبير على قراءة الخرائط كنصوص (راجع تاريخ الكارتوجرافيا)، ولكن قراءة اللاندسكيب على أنه

نص يتطلب عملية تأصيل أكثر تعقيدًا. على الرغم من أن علماء الجغرافيا الثقافية اعتبروا لفترة طويلة اللاندسكيب وكأنه رق أثرى عتيق استخدم للكتابة عليه من جديد ليعكس التفاعلات بين الثقافة والطبيعة، بحيث يمكن للمتخصصين فقط قراءتها، لاسيما، أن العديد منهم الذى تبنى مجازية المشهد على شكل نص تجنب دور 'خبراء فك الترميز' من أجل منهج التبادل الظاهرى لتفسير المشهد الذى يتحرك فى الدائرة التفسيرية. إن التأثير الرئيسى هنا هو استرداد المستويات المتعددة للمعنى من خلال الوصف المكثف لعالم الأنثروبولوجيا الأمريكى كليفورد جيرتز (1926-2006) بدلا من زعزعة الاستقرار عن طريق تفكيكية دريدا. ومنهج جيرتز الإثنوغرافى التفسيرى للثقافة كنص ساعد عملية استرداد القراءات المتعددة المعروضة ليس من قبل الخبراء فى تاريخ نمط المشهد الشامل ولكن، بدلا من ذلك، تلك التى شيدها الأشخاص الذين يقطنون بمكان محدد والذين ينقلون قراءات المختلفة كجزء من السياسات المركزية للإنتاج والتحويل النشط، وحتى الآن فإن استرداد وإعادة إنتاج ونقل هذه البنى والاعتراضات للجماهير العامة العريضة فإنه بالكاد وظيفة غير الخبراء: ليست فقط نصوص 'المرتبة الأولى' و'المرتبة الثانية' التى تنساب إحداهما فى الأخرى، ولكن النصوص المركبة التى يقدمها جيرتز يمكن قراءتها كتعبيرات 'لصوت غير مرئى للسلطة الذى يوضح الخبرة التى تنقل منك إليهم.

وقد شكك العديد من الجغرافيين فى فائدة الاستعارات النصية بالإجمال، زاعمين أنها تؤدى إلى تركيز زائد على التواصل والتعمد والمنطق بدلاً من المادة أو غير المقصود (راجع **النظرية اللاتمثيلية**). ورد المدافعين عن المجاز بزعمهم أن المنتجات الثقافية مع صفات النص (مثل اللاندسكيب) غير متجانسة، حيث إن الحقائق المادية تتبادل تأسيسيًا مع ممارسات القراءة والتفاعل مع العمليات غير البشرية الأخرى. كما زُعم أيضًا أن **اللاندسكيب** تُقرأ عادة بإهمال أو دون وعى كامل، لذا فإن المعايير والقيم التى تشكل اللاندسكيب تصبح طبيعية وتستوعب دون وعى. ويوجد المزيد من الاختلاف فى الرأى حول درجة سيولة أو استقرار الممارسات والنواتج الثقافية، والمدى الذى يقيد التفسيرات **بالخطابات**. مع ذلك، لا يحتاج التعريف الموسع للنص إلى الافتراض سلفًا بالتحقيق التجريبى لأى درجة خاصة من الاستقرار أو عدم الاستقرار أو التقيد. إن السيولة فى مقابل الاستقرار هى موضوع للتأكيد، وليست ـ إما أو ـ مسألة للتشكيك.

قراءات مقترحة:

Barnes and Duncan (1991)، Duncan (1990)، Ogborne (2007).

التناص **textuality**

فى العديد من الإصدارات لما بعد البنيوية، يشير 'التناص' إلى توسع مصطلح 'النص' ليتضمن الممارسات الثقافية والنواتج المادية

مثل الأشكال المعمارية واللاندسكيب التى يمكن أن تُقرأ للحصول على المعنى والمفهوم والنقد. تعتبر مثل هذه المعانى غير مستقرة بطبيعتها ويعاد صياغتها باستمرار، لذا يعد تعريف التناص بهذه الطريقة غير مقرر بعد. ودراسة 'التناص' فى العالم هو دراسة الأدائية فى الخطاب: الطرق التى يتم بها إنتاج ونقد ونقاش ومراجعة المعانى والموضوعات. ولرؤية العالم بصورة تناصية هى أيضًا رؤية النواتج الثقافية كما لو أنها استقلت عن كتّابها وأعيد تفسيرها وسياقها عن طريق المفسرين لأن علاقاتهم بالتغير فى هذه النواتج غالبًا ما تكون طرقًا مركبة وغير متوقعة. ولذلك فمنهج التناص يلعب دور اللاحتمية، ويشمل كل من إنكار الوصول دون واسطة إلى العالم والتشكيك الحرج لمفاهيم الأصالة والجوهرية. وتركز الانتباه على العلاقات بين النصوص وبين السياقات المتعددة الخاصة بهم للإنتاج والاستقبال وإعادة التفسير، وفى دور التناص الذى من خلاله تعتمد النصوص على نصوص أخرى التى تعتمد بدورها على نصوص أخرى...

ينظر أحيانًا إلى التناص على أنه معرض للخطر بسبب الالتزام بالنص. ويوجد مصدران مباشران لهذا الموضوع. الأول، كان نقد سعيد للاستشراق مؤثرا جدا فى الجغرافيا البشرية، ليس على الأقل فى نشر وعولمة النصوص، والسؤال عما تقوم به هذه النواتج الثقافية -الأعمال - فى العالم. واستخدم سعيد مصطلح 'التناص' بأسلوب معاكس لما تم توضيحه سابقًا، مع ذلك، لتقليل التركيز الزائد على

ديناميات النص على حساب ديناميات العالم المادى خارج النص. الثانى، أن ملحوظة ديريدا المشهورة بأنه 'لا يوجد شيء خارج النص' تم استخدامها لاتهامه تحديدًا بهذا النوع من الالتزام بالنص. وعلى النقيض من ذلك، مع ذلك، كانت وجهة نظر ديريدا أنه لا يمكن أن يوجد فهم منطقى مسبق وغير سياقى وغير حرفى للعالم: فالسياق حيوى بالنسبة لطريقته فى قراءة النصوص (راجع **التفكيكية**). إن المخاوف بشأن الالتزام بالنص حقيقية بصورة كافية، وأظهرت أسئلة مهمة فى الجغرافيا البشرية حول حدود المجاز فى النص والامتيازات التى تدرجها فى الاستفسار الحاسم من خلال تركيزه على التعريف والمعنى والتفسير.

النظرية Theory

يستخدم مصطلح 'نظرية' بعدة معانٍ فى العلوم الإنسانية والاجتماعية. وعلى المعنى الأوسع، يمكن فهم النظرية على أنها أى مجموعة من الجمل والمقترحات التى تستخدم فى الشرح أو التفسير. ومن منظور إصدارات الفلسفة **الوضعية** المختلفة، تخضع النظرية إلى حكم الفاعلية التجريبية – فالنظريات تنشئ افتراضات يتم اختبارها فى مقابل الدليل، بهدف استخلاص قوانين عامة. فى هذا التقليد، تكمن قيمة النظرية فى قدرتها التنبؤية وقوتها التفسيرية. فى علم **الجغرافيا**، ترتبط فكرة النظرية بالثورة الكمية،

وتميزت بمحاولة تطوير النظريات الجغرافية الفريدة كعلامة للعلم المكانى المميز. وأدى التطور فى المناهج المختلفة ما بعد الوضعية إلى تحول فى معنى النظرية فى التخصص. تتشارك هذه المناهج جميعًا فى وجهة النظر التى تقول بأنه يمكن ألا يوجد ملاحظة نظرية محايدة، وأن صحة أى افتراض نظرى يتحدد فى إطار الدليل التجريبى. وبالأحرى، ينظر إلى النظريات على أنها على الأقل جزئيًا مكونة لموضوعات الدراسة التجريبية (راجع الخطاب). ويقود هذا نحو أنماط من النظرية الأساسية، حيث تجتمع الملاحظة التجريبية والتحليل الواقعى والتجريد فى الحوار المستمر مع بعضها.

ومنذ فترة الثمانينيات، كان يوجد تفجير حقيقى للنظرية فى الجغرافيا البشرية. وزعم جراف (1992) Graff أن النظرية انتشرت فى التخصصات العلمية عندما 'كان ما يوافق عليه سرًا فى المجتمع أصبح يناقش، مجبرة أعضاءها على صياغة والدفاع عن الفرضيات التى لم يكونوا مسبقًا على علم بها'. وفكرة انتشار النظرية تلك وثيقة الصلة بالحضور المتزايد للنظرية الثقافية فى الجغرافيا البشرية (راجع **التحول الثقافى**). ويشكل كل منهما علامة لتزايد الانقسام داخل التخصص حول الأساليب وموضوعات البحث، ولكن أيضًا المنفتحة على التخصصات الأخرى. وطبيعة التخصصات البينية أو حتى غيرها للنظرية المتداولة فى **الجغرافيا البشرية** ازداد وضوحها فى العقدين الأخيرين: وإذا كانت أجندة **الجغرافيا البشرية**

المتأثرة بالماركسية فى فترة الثمانينيات ركزت على مكانية النظرية الاجتماعية، فمنذ فترة التسعينيات أدى التصور الجغرافى المتزايد للتخصصات الأخرى إلى ظهور مساهمات أصلية لوضع نظريات للموضوعات التقليدية مثل اللاندسكيب والمكان والحيز والمقياس.

و يرتبط أيضًا تجميع مصادر النظرية بالاهتمام المتزايد بسياسات النظرية. فمن داخل الجغرافيا، فإن التطور فى مناهج ما بعد الوضعية يرتبط بشدة مع تمييز هارفى بين نظريات الثورية ومكافحة الثورية والوضع الراهن. كما استخدم الجغرافيون تحليل هابرماس (1987) للأشكال المختلفة للاهتمام البشرى المستمرة بواسطة الأنواع المتميزة للمعرفة النظرية، بحجتها الصريحة بأن 'النظرية النقدية' تخدم بصورة أفضل أسباب تحرر الإنسان (راجع **النظرية النقدية**). وبالرغم من ذلك، تطورت معالجة أساتذة الجغرافيا البشرية للعلاقة بين النظرية والسياسات لأبعد من تلك الفكرة القائلة بأن بعض النظريات تتضمن فضائل سياسية أصيلة داخلها، وباتجاه تركيز انعكاسى زائد على أنماط السلطة المتضمنة فى ممارسات نظرية 'الفعل'. وهناك ثلاثة موضوعات مترابطة جذبت الانتباه:

(١) أن الجغرافيين حساسين لظاهرة نظرية الترحال. فجانب كبير من النظرية المعممة فى علم الجغرافيا حاليًا تم استيراده من تخصصات أخرى، وهذا فى المقابل يسمح للجغرافيين بالتحدث عبر التقسيمات الفرعية للتخصصات والعلماء

الآخرين خارج التخصص. ولكن هذا يثير أسئلة خلافية عن الخبرة والكفاءة والصلاحية الخارجية للمواقف الراهنة فى داخل التخصص. كما أن للنظرية جغرافية حقيقية خاصة بها. على سبيل المثال، معظم النظريات فى العلوم الإنسانية والاجتماعية أنتجت بالفعل ونشرت فى الولايات المتحدة الأمريكية، وبصورة عامة أكثر فى 'الغرب'. والأجزاء الأخرى من العالم غالبًا لا تمنح قيمة كمصادر للرؤية النظرية، ويتم الحط من شأنها بجعلها مواقع للبحث التجريبى. وهذا يثير تحدى 'التعلم من أقاليم أخرى'، بينما يشير هذا إلى الاعتراف بإصدارات العمل النظرى المنتمى إلى التقاليد وراء حدود أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية (راجع أيضًا العرقية، المعرفة الموقفية).

(٢) و بناء على هذا الموضوع الأول، يوجد مجموعة من الاهتمامات عن أنماط السلطة الشخصية المتضمنة فى الأوضاع السائدة للتعليق النظرى فى الجغرافيا البشرية. وترتبط النظرية، وليس فقط النظرية الثقافية، مع أنماط من السيطرة التى تبنى أنماط من الانغلاق والمحاكاة والتأثير التى تكذب علنيًا الادعاءات بالتطرف السياسى (راجع الذكورية). ويبدع كتاب حقوق المرأة بشكل خاص فى تطوير أساليب جديدة للكتابة النظرية التى تتحدى هذه الأنماط السائدة من التفكير الأكاديمى (راجع النظرية الصغرى).

(٣) وفى أنماط الوعى الذاتى النقدى لها، تُفهم النظرية غالبًا على أنها وسيلة لكشف الوحدات والخصائص البنائية للظاهرة، كأداة لكشف زيف الأيديولوجيات والميثولوجيات وتشويه الحقائق. فى المقابل، دائمًا يفترض أن تكون النظرية جانبًا أساسيًا من أى سياسات عملية فى التحول الاجتماعى الراديكالى. وهذا دلالة على 'التنظيم الدراسي' المتأصل، الذى يفترض أن الرؤى المستقلة الممنوحة إلى الأكاديميين المتشككين تقدم نقطة دخول مميزة لتغيير دوافع الأشخاص الطبيعيين وديناميات العمليات العالمية. وللرد على هذا النوع من الميل الدراسى، يوصى ثريفت بما يطلق عليه النظرية المعتدلة، التى تفهم على أنها 'وسيلة عملية للاستمرار بدلًا من كونها شيئًا يهتم بتمكيننا من رؤية، بتأمل، للطبيعة الحقيقية المفترضة لما يمكن أن يكون الشيء عليه'. ويقصد **بالنظرية اللاتمثيلية** تقديم مثال لهذا المفهوم لممارسة النظرية المعتدلة. ومع ذلك، فإن أنماطها المميزة للتمثيل تكرر العديد من الأدوات البلاغية للتمييز والاستبعاد المرتبطة بالأنماط التقليدية للنظرية الكبرى.

ويرتاب علم الجغرافيا بشدة فى هذه النظرية، ومغطى بصورة كبيرة كما هو واضح فى مفاهيم مثل: 'المجال' و'العمل التجريبي' و'السياسات' و'الممارسة'. وهذه المفاهيم غالبًا ما يتم استدعاؤها

لتعزيز أنماطهم الخاصة من السلطة والانغلاق والاستبعاد. إن المناقشات حول العلاقة فى التخصص غالبًا ما تتخذ شكل الحجج بأن هناك نظريات كثيرة جدًا فى الجغرافيا، أو كثيرة جدًا من النوع الخطأ من النظرية. وعند مواجهة مثل هذه الحجج، من الأفضل تذكر قول مأثور بسيط: 'إن العداء تجاه النظرية يعنى عادة الاعتراض على النظريات الأخرى للأفراد ونسيان الفرد لنظريته الخاصة.

الوصف المكثف **thick description**

هو مصطلح صاغه الفيلسوف جيلبرت ريل (1971) وأدخله عالم الأنثروبولوجيا كليفورد جيرتز (1973) فى العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويشير 'الوصف المكثف' لإثراء الوصف الإثنوجرافى الذى يقوم على التحقيقات المكثفة لأفعال الرواة وتفسيراتهم لممارساتهم الخاصة الموجودة داخل سياقهم الثقافى. إنها طريقة تفسير جوهرية تحسن وتعرض تفسير الباحث لتفسيرات الرواة.

ويتناقض الوصف المكثف مع 'الوصف المبسط' المعتمد على مبادئ السلوكية، بينما الوصف المفصل لأنظمة سياق المعنى الخاص بالرواة يعتبر غير ضرورى (راجع **الجغرافيا السلوكية**). وعادة ما يُنتج الوصف المكثف من خلال بحث إثنوجرافى أساسى طويل الأمد يقوم على (بصورة أساسية) الطرق النوعية التى تطبق على ظروف محدودة

النطاق (راجع الإثنوجرافيا)، ولكنه استخدم بنجاح كبير أيضًا فى البحث التاريخى العاطفى المستند على الأرشفة. والوصف المكثف ليس ببساطة تجميع التفاصيل: بل إنه الكشف عن عمق شبكات المعنى المتعددة والمتقاطعة التى من خلالها يفهم الأفراد الفاعلون أفعالهم. إن تصورات جيرتز عن السلوك الشخصى كما علمناه من الهياكل المفاهيمية المركبة القائمة التى أنتجت ثقافيًا وتاريخيًا. على هذا النحو، فإن السلوك يتم استجوابه سياقيًا للكشف عن الجودة النظامية للأنماط الثقافية والتى تعد 'دلائل تأسيسية أكثر شخصية للسلوك'. وهى ليست بشكل قاطع 'خلاصات' للثقافات الأوسع التى يتم دراستها فى عالم صغير، 'جونزفيل هو نموذج أمريكا المصغر' الذى رفضه جيرتز لأنه 'هراء واضح'. إن التأثير المهم لهذا التنميط الثقافى هو أن الحياة الاجتماعية لها جودة نصية عامة لكل من يشارك فى التفسير الثقافى والنقاش والمساهمة. وبالتالى فإنها تتبع علماء الأنثروجرافيا وغيرهم من العلماء الذين يجب عليهم 'قراءة ما هو وراء' هؤلاء الذين يدرسون ثقافتهم. وتبث الثقافات كأنظمة للمعنى كل أشكال الممارسة الاجتماعية، واعتبر جيرتز Geertz أيضًا النصوص الثقافية على أنها نصوص أدبية يجب النظر إليها بعين ناقدة وليس فقط مجرد المرور عليها. مثل هذا الاتجاه النصى (راجع التناص) جعله شخصية مهمة مبكرًا فى التحول الثقافى عبر العلوم الاجتماعية، وفى فتح حوارات بين العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية. وانتشر تأثير جيرتز بصورة جيدة خارج مجال علم

الأنثروبولوجيا إلى أعمال المؤرخين الجدد فى الدراسات الأدبية وفى أعمال المؤرخين الثقافيين الجدد. وفى **الجغرافيا الثقافية**، أثرت كتاباته على تفسير دونكان (2004) للنظام السياسى الرمزي/ لمملكة كانديا فى سيريلانكا.

وتم نقد وجهة نظر جيرتز للتنميط الثقافى فى علم الأنثروبولوجيا لإتاحة مساحة صغيرة للمكونات الداخلية الخاصة غير الثقافية للذات. ولذلك فبينما ساهم جيرتز فى تحول علم الأنثروبولوجيا من التركيز على الهيكل الإجتماعى إلى تفسير المعانى، بقى تحليله إلى حد ما هيكليًا. ومع ذلك، لا يمكن القول إن منهجه اختزالى أو حتمى بصورة كاملة. وقد رفض المناقشات والمفاهيم الضيقة 'المنتقاة من التعقيدات المادية التى توجد بها'. وهو ينظر إلى هياكل المعانى على أنها محددة تاريخيًا وفى حالة سيولة ومجزأة وقابلة للنقاش وظرفية. إن تفسيرات الباحث هى تفسيرات لتفسيرات الآخرين، وبالتالى فإنها دائمًا مفتوحة للنقد والتداعى العميق فى أنظمة المعانى الثقافية المتغيرة المستمرة. لذا يقال، بين علماء **الجغرافيا البشرية** أن المفهوم النصى للثقافة الذى يدعم مشروع جيرتز Geertz انتقده جريجورى (1994) من حيث الثبات الهيكلى كما انتقدته روز (2006) من حيث تركيزه على التمثيل والمعانى والإدراك (راجع **النظرية اللاتمثيلية**).

الفضاء (الحيز) الثالث **third space**

هو الحيز الذى ينتج من العمليات التى تتجاوز أشكال المعرفة

التى تقسم العالم إلى متعارضات ثنائية. وزعم بهابا Bhabha أن الحيز الثالث هو نتيجة **للتهجين**، مقترحًا أن أشكالًا معينة لمعرفة ما بعد الاستعمار تتحدى تقسيم العالم إلى 'الغرب وبقية العالم' عن طريق إنتاج الفضاءات الثالثة التى يمكن فيها تقنين الهويات الجديدة (راجع ما بعد الاستعمار). بالنسبة إلى بهابا، فإن الحيز الثالث هو الموضع الذى يمكن من خلاله 'مراوغة سياسات الاستقطاب والظهور بغير ما نحن عليه'. واستخدم بعض الجغرافيين المصطلح لإحلال الفئات المتعارضة فى التحليل الجغرافى، مثل التعارض بين عمل النظريات الأكاديمية والنضال السياسى. وزعم هيندمان (2003) أن الجيوبوليتيكا النسوية تمثل حيزا ثالثا فى سياق الحرب ضد الإرهاب، بعيدًا عن ثنائيات إما/ أو وهنا/ هناك ونحن/ هم (راجع **الجغرافيات النسوية**). وبدلًا من تعزيز موقف المعارضة فيما يتعلق بمبادئ أو أفعال سياسية محددة، يحاول الحيز الثالث رسم خريطة للصمت فى مواقف الجيوبوليتيكا المسيطرة وعدم فعل ذلك باستدعاء عدة مستويات من التحقيق وإنتاج المعرفة.

كما يتحدى الحيز الثالث الفهم التقليدى للعالم بأساليب التصور المفاهيمى للتفكير فى الحيز. وبالنسبة إلي سوجا (1996) Soja، بناء على ليفيفر (1991)، يعرقل فكرة الحيز الثالث تشوش العديد من الثنائيات من خلال ما يصيغه الجغرافيون مفاهيميًا للمكان ذاته (راجع أيضًا إنتاج الفضاء أو المكان). فالحيز الثالث متزامن ماديًا

ورمزيًا، كما أنه يتملص من تمييز سوجا الذى يستكشف كثيرًا من الفلسفة الغربية بين الزمان المتحرك والمكان الثابت. وبالنسبة إلى سوجا (1996)، فإن الحيز الثالث 'متزامن حقيقيًا وتخيليًا وأكثر من ذلك. وما يعد 'أكثر من ذلك' هو ما حدده سوجا Soja بالاحتمالية النقدية للحيز الثالث: وهو أكثر من ذلك لأنه يحتوى على طرق ثنائية فى التفكير فى المكان، ولكنه أيضًا يزيد عنهم بالصعوبة الحية فى المخططات التفسيرية التى تسمح بالممارسات التحررية المحتملة. ومع ذلك، فإن الفضاءات الثالثة ليست دائمًا تشكيلات تحررية: وزعم جريجورى (2004) أن معسكرات الاعتقال مثل معسكر أشعة إكس Camp X-ray بخليج جوانتانامو هى أماكن تتجاوز الحدود التى تقع فى نطاق سيادة الدولة ومع ذلك مازالت خارج القواعد القضائية للدولة.

العالم الثالث Third World

أول من استخدم هذا المصطلح عالم الاقتصاد الفرنسى الفريد سوفى فى عام 1952 لوضع مجموعة من الدول لا تتحالف رسميًا مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتى فى **الحرب الباردة**، والتى لا ترتبط دائمًا بالرأسمالية أو الاشتراكية كنماذج اقتصادية معروفة. وكان جواهر لال نهرو أول رئيس وزراء للهند المستقلة عضوا مهما فى كلا المشروعين. فقد لعب دورًا قياديًا فى حركة

عدم الانحياز، التى عقدت اجتماعاتها الافتتاحية فى باندونج فى إندونيسيا فى عام 1955. كما دعا إلى 'طريقة ثالث' لتعزيز التنمية الاقتصادية – والذى يتم التخطيط له فى إطار نظام من الاشتراكية الديمقراطية – قبل أن يعمم الرئيس الأمريكى بيل كلينتون ورئيس الوزراء البريطانى تونى بلير أفكار الطريق الثالث بفترة طويلة.

إن المفهوم المبدئى للعالم الثالث على أنه مجموعة ثالثة تغير باستمرار منذ طرحه فى الخطاب العام. وتراجعت العديد من دلالاتها الإيجابية مبدئيًا فى فترة الستينيات. واستبدل بها فكرة العالم الثالث الذى يضم مجموعة من الدول فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مع وجود غياب مفترض لبعض الدول. تفتقر هذه الدول إلى البنية التحتية، ولديها قصور فى أنظمة التعليم والرعاية الصحية، وتفتقر إلى الموارد المالية أو العملات الأجنبية، وتفتقر إلى المهارات وما إلى ذلك. وعلى هذا النحو، تحتاج هذه الدول للارتقاء، عن طريق كل من حكوماتها والوكالات المانحة والعاملين فى المجال العسكرى من دول العالم الأول والعالم الثانى.

وتراجع تأييد مفهوم العالم الثالث على مدى الثلاثين عام الماضية. فذكر بيتر باور، عالم الاقتصاد المرتبط بالثورة المضادة فى نظرية وسياسة التنمية، باستمرار فى فترة السبعينيات بأن المانح والمتلقى للمساعدات الأجنبية هو الذى ابتكر فكرة العالم الثالث. والأسوأ من ذلك، من وجهة نظره، أنه حول العالم الثالث إلى متوسل. فلقد

حرمت دول أفريقيا وآسيا من الدافع لانتشال شعوبهم من الفقر عن طريق وسائل النمو الاقتصادى المعتمد على السوق. وفى فترة التسعينيات جدد أرتورو إسكوبار - أحد كبار منظرى ما بعد التنمية - هذه المناقشات. فادعى إسكوبار (1995) أن برامج المساعدة الأمريكية وجيوبولتيكيا الحرب الباردة ابتكرتا فكرة العالم الثالث. لقد تم تدليله وتحديده بواسطة 'خطاب التنمية' الذى 'كشف عن الفقر المدقع' من خلال هذا الفضاء الجغرافى والاجتماعى المتجانس الواضح. كما أن أجزاء كبيرة منها تحولت إلى ساحات حرب فى الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى (كذلك أيضًا فعليًا فى العديد من الحروب بالوكالة).

ولاحظ إسكوبار Escobar أن بعض دول العالم الثالث حولت هذا الشكل من التعريف إلى مصلحتها، ليس على الأقل من خلال سياسات العالم الثالث. وهذه إستراتيجية عامة للمجموعات الاجتماعية الثانوية وعُبِّر عنها فى فترة السبعينيات فى مطالبات الجنوب بنظام اقتصاد دولى جديد. ويميل إسكوبار، مع ذلك، أكثر إلى التفكير خارج حدود تصنيفات 'العالم الثالث'. فمن وجهة نظره، من المهم خلق مساحات جديدة للعمل الاقتصادى والاجتماعى فيما أطلق عليه 'الدول الأقل فى الإنجاز الاقتصادي'. بينما اقترح آخرون أنه يجب إعادة تسمية العالم الثالث إلى ثلثى العالم، وأنه يجب أن لا تتقيد بالعالم المستعمر السابق. وإذا كان الفقر هو السمة المحددة

لثلثى – أو 'معظم' – العالم، فإنه يوجد فى دول العالم وليس فقط فى الجنوب.

قراءات مقترحة:

Gilman (2003), Power (2003).

Tiebout model **نموذج تايبوت**

هى الحجة لتقسيم منطقة بين وحدات الحكومة المحلية التى تتنافس من أجل مستخدمى الأرض من خلال تقديم مجموعة من'حزم ضرائب الخدمة' (راجع **الميزة التنافسية**). فادعى تشارلز تايبوت بأن عدم القدرة على الاستجابة للمطالب المتنوعة من السلع والخدمات العامة (الرغبات المختلفة للدفع مقابل الخدمة) الناشئة من خلال السكان المختلفين يجعل الحكومات المحلية الكبيرة غير فعالة. إن تقسيم الحكومة المحلية فى المناطق الحضرية يكون أكثر فعالية: فكل وحدة تعد الخدمات المقدمة ومطالباتها الضريبية لقطاع سكانى محدد ويختار الناس ما يُفضلون. ويفترض النموذج معلومات كاملة عن مجموعة 'الحزم' المعروضة وعدم وجود قيود للحركة – والتى كثيرًا ما تحد من تجريبها عمليًا. وتتلاعب الثروة والسلطة بأنظمة الحكومة المحلية المجزأة لخلق 'ملاذات ضريبية' التى، مع ذلك، يستبعد منها الأقل ثروة.

قراءات مقترحة:

راجع موقع http://faculty.washington.edu/krumme/ وموقع http://www.csiss.org/classics/ VIP/Tiebout.htm content/43.

الزمان **time**

تداعى مفهوم الزمان إلى مركز ضمنى وثانوى فى الخطابات حول فلسفة الجغرافيا منذ ذلك الوقت الذى ظهر فيه العمل الإبداعى الذى قام به إيمانويل كانط (راجع **الكانطية**) فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، زاعمًا أن كلا من الزمان والمكان هى مفاهيم مميزة وضرورية، أكثر من كونها مواد، ولأى فهم للخبرة البشرية، فقد مهد الطريق لظهور التخصصات الأكاديمية المستقلة التى تتناول المسائل المكانية بدلا من المسائل الزمانية فى القرن التاسع عشر. وقد شكك التقدم فى العديد من العلوم فى القرن العشرين فى كل من صحة ورجاحة التمييز الصريح بين المكان والزمان، لاسيما العمل على 'الزمكان' لهيرمان مينكويسكى (1864 - 1909) وألبرت أينشتاين (1879 - 1955)، والعمل على 'الوقت المعاش' لجان بياجيه (1896 - 1980)، وتمهيد الطريق للمزيد من الاعتبارات النسبية والارتباطية. على الرغم من أن ممارسة الفصل الكانطى بين الزمان والمكان

الذى نادى به هارتسهورن (1939) لم تعرقل قط البحث الجغرافى المتماسك (راجع الجغرافيا التاريخية)، ولم تبدأ المحاولة النظرية للتوفيق بينهما حتى فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات 'كجغرافية الزمان'. وهى انبثقت غالبًا من السويد ولكنها لاقت رواجًا كبيرًا خاصة فى الجغرافيا البشرية الإنجليزية، نشأت جغرافية الزمان فى أعمال تورستين هاجرستراند (1970). وفى جذورها الوعى بأن تخطيط الأقاليم المكانى الزمانى للمسارات الفردية من خلال الحياة اليومية يتقيد بالعديد من الأشكال، وأصبح تصورهم خطوة إرشادية أولى نحو شرح علاقات السلطة القوية التى تعمل فى المجتمع. يمكن قياس الجاذبية الكبيرة للجغرافيا الزمنية عن طريق دمجها فى إطار عمل النظرية البنائية.

ويمكن ملاحظة العلاقات المتبادلة بين المكان والزمان فى العديد من الممارسات الثقافية. فقد ظهرت بوضوح باعتماد توقيت جرينتش فى عام 1675، والذى أصبح علامة للعديد من التسميات الجغرافية التالية، وبلغت ذروتها فى الاحتكام الملزم للمناطق الزمنية العالمية فى عام 1884. وحقيقة أن مثل هذا النظام - الموثق جيدا الآن - الذى تم تطبيقه على كلٍّ من المستويين المحلى والعالمى، يشارك بصورة مركزية فى الاحتلال الاستعمارى وانتشار الرأسمالية أو العلاقات الاجتماعية المعتمدة على النوع. إن معرفة أين كان شخص ما فى وقت معين كان شرطًا أساسيًا للترتيب والبناء الهيراركى وأخيرًا

تسليع الروتين اليومى وتدفقات البضائع ورأس المال والشيء المزعج مثل السفر من النقطة أ إلى ب.

ويرتبط التوحيد القياسى للزمن ببزوغ تكنولوجيات السكك الحديدية فى القرن التاسع عشر. ففى بداية هذا القرن كان الزمان لا يزال يقاس محليًا، ولذلك كان أكثر دقة، ولكن مع بداية القرن العشرين اعتمدت معظم الدول على الوقت القومى أو المناطق الزمنية (على الرغم من أن التقاويم ما زالت تغوص فى التقاليد الثقافية حتى الآن). وبنائيًا بالانتساب إلى المحاولات المتشابهة للقضاء على المحلية أو عدم تأميم **المقاييس المكانية** – وذكاء التوحيد القياسى للمتر فى عام 1889 – هذه التطورات مهدت الطريق فى النهاية لكل شيء ولكن الاعتماد العالمى على 'الوقت المسجل' الذى كان له تأثير على الخبرات الحديثة، وربما انتقده تشارلى شابلن بطريقة مؤثرة فى فيلمه الأوقات الحديثة عام 1936 راجع **الحداثة**). ومع ذلك، فإن العولمة، والجغرافيات المتغيرة التى جلبها انتشار الإنترنت، كليهما غيَّر الخبرة الجغرافية للزمن وقاد جدليًا إلى حقائق جغرافية جديدة. وإلى حد ما بغض النظر عن الموقع الجغرافى، ربما يتشارك الناس الذين يعيشون فى قلب المناطق الحضرية 'من العالم فى التجربة المتزامنة – ويستخدمه تجار سوق الأوراق المالية على مدار24 ساعة فى اليوم وسبعة أيام فى الأسبوع لزيادة مكاسبهم الاقتصادية.

قراءات مقترحة:

Adam (2006); May and Thrift (2001)

هو منهج للجغرافيا البشرية يتعامل مع الزمان والمكان كموارد مشتركة بشكل مباشر فى تشكيل الحياة الاجتماعية. وقد قام بوضعه الجغرافى السويدى تورستن هاجرستراند ورفاقه فى جامعة لوند خلال الستينيات والسبعينيات. ومن غير المفترض أن تكون الجغرافيا الزمنية مجرد نظرية، بل هى مساهمة أنطولوجية تركز على كيفية تعديل الظواهر المختلفة بشكل متبادل؛ لأنها توجد بشكل مشترك فى الزمان والمكان. وعلى هذا النحو، ربط هاجرستراند مذهبا طبيعيا معينا لهذا المنهج، مميزًا له بأنه «علم البيئة الموضعية المختص بفهم مجموعة مؤلفة من المجتمع والطبيعة والتكنولوجيا. واعترف هاجرستراند بالانجذاب لعلم الظواهر ولكنه مازال يجادل بمنهج مادى للعالم الاجتماعى (Hagerstrand, 1982).

وقد تم تطوير الجغرافيا الزمنية بالارتباط بالعمل التجريبى والمشاركة المكثفة فى مجال التخطيط السويدى. ويعد مكونها الأساسى هو الربط بين المسارات المتواصلة للكيانات الفردية فى الزمان والمكان، ومن هذه المفاهيم الوصفية التى تم تطويرها، المسارات والمحطات والمشروعات وورش العمل، وحزم الزمان والمكان، ونطاقات الزمان والمكان. وهى تشكل نظرة العالم للظروف الإنسانية التى تفيد بأن الجميع يخضع للحبس فى زمان ومكان داخل الحدود التى شكلتها القدرات المحدودة للأفراد للمشاركة فى أكثر من مهمة

واحدة فى وقت واحد، بواسطة السرعات التى يمكن بها نقل وتجميع الأفراد، والأدوات والمواد، وبواسطة أنظمة وطرق الوصول لقواعد السلوك داخل مجالات النظام المحلى. ومن أشهرها هو ترجمة هذه الرؤية فى نظام التدوين غير اللغوى التى تمثل التشكيلات المحتملة فى الزمان والمكان. وثبت أنها أداة مفيدة فى التخطيط، واستخدمت بشكل كبير أيضا فى الجغرافيا النسوية المبكرة لقيود الزمان والمكان فى الحياة اليومية للمرأة.

وبينما الإمكانية التمثيلية للجغرافيا الزمنية تم الاعتراف بها على نطاق واسع، فإن أساسها الميتافيزيقى تم انتقاده بشدة. وقد ساد تياران من هذه الانتقادات. أحدهما يشير إلى العلاقة المعقدة بالنظرية الاجتماعية وخصوصا كيف أن المذهب الطبيعى أو الفيزيائى للمنهج يؤدى إلى خلل فى مفهوم التفكير والعمل الإنسانى، ويضعف إمكانية تطوير الفهم الاجتماعى للزمان والمكان. الجانب الآخر من النقد يتهم الجغرافيا الزمنية بالذكورية (Rose 1993). إنه يعتبر الجغرافيا الزمنية كإستراتيجية بصرية تجعل المكان موضوعى وشفاف [انظر الرؤية والتراثى). وعلاوة على ذلك ينظر للهيئات المتنقلة للجغرافيا الزمنية على أنها هيئات تخيلية وعالمية ومجردة من العلامات الاجتماعية والثقافية للأصل العرقى والنوع والجنس.

وقد سعى بعض الجغرافيين لتطوير إصدارات اجتماعية أكثر للجغرافيا الزمنية فى الثمانينيات، وغالبا ما اعتمدت هذه

المحاولات على وجود تقارب مع النظرية البنيوية. وربما جاءت أبرز هذه المحاولات من ألان فريد (1986)، الذى درس التغيير الزراعى والحضرى السويدى فى القرن التاسع عشر باعتباره تفاعلاً بين إعادة الهيكلة الاجتماعية والروتين اليومى وإنتاج المعنى. ومنذ الثمانينيات تم تجديد الاهتمام بالجغرافيا الزمنية على مستويين. الأول: تطوير قدراته الوصفية من خلال نظم المعلومات الجغرافية القائمة على التكنولوجيات والتمثيل ثلاثى الأبعاد لأنماط النشاط البشرى. والثانى هو تأكيد هاجرستراند على المواجهة، والأحداث، وعلى الاتصال البشري/غير البشرى، مع الأنطولوجيات الجديدة مع تطور الطبيعة، مثل نظرية شبكة المؤثرات والنظرية غير تمثيلية (راجع شكل 26).

قراءات مقترحة:

Dyck (1990)
Hagerstrand (1985),

تضاغط الزمكان Time-space compression

هو الزيادة فى سرعة الحياة الاجتماعية وتناقص فى التأثيرات المقيدة للمسافة على الأنشطة البشرية. والعمليات من هذا النوع لها تاريخ طويل ومتنوع، ولكن عندما قدم ديفيد هارفى (1989) هذا

المصطلح، كان هدفه الأساسى هو تحديد نتاج ما اعتبره ماركس الإكراه على «إبادة المكان بواسطة الزمان» فى ظل الرأسمالية. ووصف ماركس الحداثة الرأسمالية بشكل ممتاز باعتبارها العالم الذى يكون فيه « كل ما هو صلب يذوب فى الهواء» ولكن هارفى أوضح كيف أن هذا التغير غير العادى – الإيقاع المتسارع للتغير الاجتماعى – متصل من خلال التوسع المتواصل لتراكم رأس المال إلى تحولات بعيدة المدى فى هياكل الاقتصاد المكانى العالمى على نحو متزايد.

وأوضح هارفى أنه تعمد استخدام كلمة «الضغط» لأنه يمكن تحديده كدليل قوى بأن تاريخ الرأسمالية يتسم بتسارع إيقاع الحياة، وكذلك أيضًا التغلب على الحواجز التى يبدو بها أحيانا أن العالم ينهار من فوقنا. هذه هى العمليات التى تحدث ثورة فى الصفات الموضوعية للمكان والزمان والتى نكون مضطرين لتغييرها، وأحيانا بطرق راديكالية جدا، وكيف أننا نمثل العالم لأنفسنا. وبالتالى يقصد هارفى هذا المفهوم ليكون لديه البعد التجريبى المفقود من المفاهيم المرتبطة به مثل التقارب الزمكانى، والتباعد الزمكانى. وأعطى هارفى اهتماما خاصا للطرق التى يفصل بها ضغط الزمان والمكان العادات الحديثة التى تعطى الحياة الاجتماعية تماسكها غير المستقر المتضمن فى أزمة التمثيل (كيف أننا نمثل العالم لأنفسنا)، ومن المفترض أن تكون عواقب ضغط الزمان والمكان مزعجة، بل ومهددة،

فضغط الزمان والمكان هو «الدوامة» و«النمر » الذى يثير» القلق، «والصدمة» و«الإحساس بالانهيار» وحتى «الإرهاب»، والذى عند حد معين، يترجم إلى «أزمة الهوية) هارفى، 1989، 1990، 1996).

وكان هارفى متشددًا للحجة التى اقترحها الناقد المحافظ دانيال بيل فى التناقضات الثقافية للرأسمالية (1978). فى رأى بيل، أن المسافة المادية كانت مضغوطة من قبل النظم الجديدة للنقل والاتصالات مع نهاية القرنين التاسع عشر والعشرين، وما أطلق عليه « المسافة الجمالية» كانت بدورها مضغوطة بواسطة الضغط المقابل على «الآنية، والتأثير، والإحساس والتزامن» الذين كانوا سمة للتشكيلات الثقافية للحداثة. وأخذ هارفى ذلك أيضا فى الاعتبار أكثر عن طريق:

– ربط الأزمات الثقافية للتمثيل بالأزمات الأساسية لتراكم رأس المال (انظر الأزمات).

– قراءة التشكيلات الثقافية لما بعد الحداثة كأعراض للكثافة المتزايدة لجولة جديدة من ضغط الزمان والمكان التى أنتجها نظام التراكم المرن فى نهاية القرن العشرين.

وخضعت فروض هارفى لكل من النقد والتطور:

(١) فقد شكك بعض جغرافيى الحركة النسوية فى وجهة نظر هارفى لتضاغط الزمكان على أنه تهديد، ونظروا إلى القلق

الكاتوجرافي' كأعراض لتحدى الذكورية. الواثقة للتنظير السائد (راجع المنطق الكارتوجرافى). وغذى هذا معرفة التسجيلات المتعددة التى يتميز بها التضاغط الزمكانى اجتماعيًا، وعرضت ماسى (Massey 1993) شبكة شاملة من القوة والتأثير ومن الموقع والسلطة وهو ما أطلقت عليه 'هندسة- القوة للتضاغط الزمكانى.

(٢) كما تقاطعت هذه الاعتراضات مع التنظيرات البديلة للمكان: احتج بعض النقاد بأن الاستعارة المتضمنة للانضغاط الزمكانى، تمثل المكان على أنه المكان المحدد التى تعمل به قوى العولمة الرأسمالية القوية على تفريغ 'هويته الأساسية'. وبالنسبة إلى جيبسون- جراهام، يمثل مثل هذا السيناريو 'سلب النص' الذى 'ينظم فعل التغلغل غير المتبادل': تفسر كل الأنماط غير الرأسمالية على أنها ' المواقع المحتملة للغزو والتطويق والتراكم'، وهم الضحايا المتوقع انتهاكهم. ويعمل هذا بوضوح ضد السياسات الشديدة التى اهتم هارفى بتقديمها. وزعم آخرون بأن الاستعارة الأصلية تشتت الانتباه عن إنتاج المزيد من المفاهيم الأكثر انفتاحًا التى يطلق عليها 'عالمية' عن المكان؛ حيث الحميمى وغير الشخصى وحيث الافتراضى والمادى وحيث القريب والبعيد يعاد تجميعهم فى مجموعات جديدة. فى سلسلة المقالات المتوازية التى ركزت على التحولات التقنية فى دورة المال التى تشكل محور افتراضات هارفى، على سبيل المثال، أوضح ثريفت (1997) أن 'الأنماط الجديدة من الانفصال الإلكترونى

نتج عنها أنماط جديدة من المشاركة الاجتماعية': حيث مازالت تعتمد العمليات المعاصرة للتضاغط الزمكانى على حميمية التواصل بين الأشخاص.

(٣) تؤكد هذه المساهمات على التمايز المكانى للتضاغط الزمكانى. فيركز الاعتبار الأصلى لهارفى عن 'تقلص العالم' على الشمال العالمى وكان غير مبالٍ بالجغرافيات المتعددة والمركبة للتضاغط الزمكانى، ولكن منذ هذا الوقت قدم المزيد من المناقشات الدقيقة التى تجذب الانتباه كثيرًا إلى الجنوب العالمى وإلى درع السياسة العسكرية للتراكم المعاصر بواسطة السلب (راجع **التراكم البدائى**). واستمر هارفى فى التأكيد على الاقتصاد السياسى للتضاغط الزمكانى، وبينما لم يكون ضروريًا قبول وصف ماسى (1993) لهذا على أنه 'الحركة الاقتصادية'، يحتوى للتضاغط الزمكانى على أبعاد حيوية أخرى التى ترتبط ببعضها، ولكن لا يمكن اختزالها إلى المنطق الرأسمالى. وتؤكد الحرب الحديثة الأخيرة على تعزيز القوة للعنف العسكرى عبر الزمان والمكان، على سبيل المثال، ويكشف تكوين المجالات العامة عبر الحدود الوطنية عن أهمية التدفقات العالمية من الصور والمعلومات لتكوين شبكة المجتمعات. كل من هذه الأبعاد لها تسلسلاتها الهيراركية وحدودها واستثناءاتها – وبالتالى الأهمية الحاسمة للموضعية– وتعنى هذه الطوبولوجيات المتغيرة أن التضاغط الزمكانى يعمل جنبًا إلى جنب مع عمليات التوسع الزماني- المكانى.

هو النقص فى احتكاك المسافة بين الأماكن. وكما يقترح هذا التعريف، فإن هذا المفهوم نشأ فى العلم المكانى، حيث صاغه لأول مرة دوجلاس جانيل (1968). وقد عرَّف معدل التقارب بين موقعين على أنه المعدل المتوسط الذى يتناقص فيه الزمن اللازم للانتقال بين موقعين بمرور الوقت: وكان مفترضًا أن يكون المقياس 'متناظر رياضيًا مع السرعة كما عرفها علماء الفيزياء'.

وربط جانيل (1969) التقارب الزمني- المكانى بالتغير التقنى: 'ونتيجة لابتكار النقل، فإن الأماكن تتقارب من بعضها فى الزمان- المكان'. وأوضح جانيل أن التقارب الزماني- المكانى غير مستمر فى الزمن عادة – ومنحنيات التقارب تكون شديدة التعرج، ومرتبطة مع ذبذبات الإبداع التقنى – ومتفاوتة فى المكان: 'وسيميل أى تقدم فى النقل إلى أن يكون من أكبر المميزات لأعلى مركز يتصل بها'. ولاحظ فورير (1974) أن العكس صحيح أيضًا – لأن التقارب الزماني- المكانى هو جزئيًا وظيفة للبنية الهرمية لنظام المستوطنات – لذا انطوى نموذج جانيل على 'إعادة التنظيم المكاني' الذى يستلزم حركة مزدوجة تقوم فيها 'الأماكن بتعريف الفضاءات' وتعيد الفضاءات بدورها تدريجيًا تعريف الأماكن.

ولقد ميز جغرافيون آخرون تقارب المسافة من تقارب التكلفة وعرَّفوا الاتجاه السائد لاحتكاك المسافة للتقلص تحت شعار الحداثة.

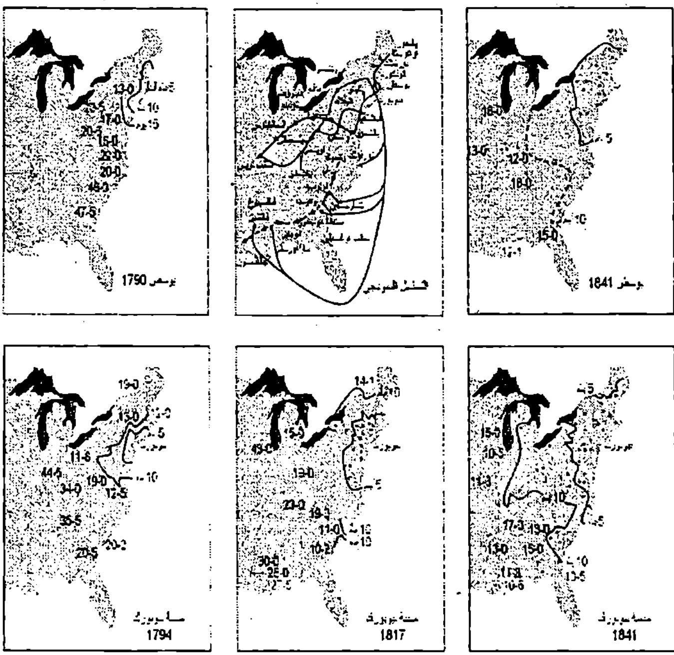
حيث إن احتكاك المسافة هو فرض أساسى لنظرية المكان المركزى الكلاسيكية ونظرية الانتشار ونظرية الموقع - وبعد كل هذا، فهى ما تجعل تعريف الأنماط المكانية ممكنًا - وكان المفترض من فكرة التقارب الزمانى المكانى أن 'تنافس' و'تعيث فسادًا» فى هذه النماذج الهندسية القياسية. ولذلك يرتبط التضاغط الزمكانى مع مفهوم المكان المرن: 'وهو المكان المعرَّف بالانفصال فى شروط الزمان أو التكلفة، وهو المكان الذى تقوم فيه التطورات والتراجعات التكنولوجية بالتغيرات المستمرة'.

هذه الأفكار كانت بسيطة ولكنها موحية، ومع ذلك افترض فورير (1978) أن معظم الجغرافيين المعاصرين أعطوا القليل من انتباههم لهذه الأفكار لأنهم تعاملوا مع 'اللوحة الكبيرة للتاريخ الاقتصادى والتنمية طويلة المدى للمجتمع'. ومع ذلك فمن سخرية القدر أن هذه الروابط قد تحولت لتصبح الأهم. وقدم بريد (1973) Pred بالفعل إعادة بناء تصورى لفارق التوقيت المتغير فى دورة المعلومات العامة من خلال الصحف الرئيسة التى تصدر فى الساحل الشرقى من الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة بين عام 1790 وعام 1840. وعلى الرغم من أن دراساته رسمت جغرافية التقارب الزمانى المكانى وهيكلها الهرمى، وأشارت بوضوح لمساهمات جانيل، فإن بريد زاد اهتمامه بالاقتصاد السياسى والتداعيات الثقافية للتقارب الزماني- المكانى أكثر من اهتمامه بالهياكل الهندسية التى شغلت العمارة الأصلية

للمفهوم. ولهذا السبب نفسه، فإن تقييم التقارب الزمانى المكانى حاليًا على الأرجح يقع فى المجال المفاهيمى للانضغاط الزمكانى الذى يتعامل مباشرة مع مثل هذه الاهتمامات.

قراءات مقترحة:

Brunn and Leinbach (1991)، Janelle (1969).



شكل (27) تقارب زمكانى

اقترح هذا المصطلح عالم الاجتماع البريطانى أنطونى جيدنز لتوضيح 'امتداد' الأنظمة الاجتماعية عبر الزمان والمكان. ولعب هذا المفهوم دورًا محوريًا فى نقده للنظرية الاجتماعية الحديثة وتطوير نظريته البنيوية المنافسة. وزعم جيدنز أن النظرية الاجتماعية التقليدية تأثرت كثيرًا بأنماط النظرية الوظيفية التى تفترض أن المجتمعات هى أنظمة متماسكة ومترابطة، وتأثرت أيضًا بنماذج التغير الاجتماعى التى تفترض أن الأبعاد الهيكلية الأساسية للمجتمعات تقع داخل هذه الأنظمة. وهدف التباعد الزمكانى إلى دحض كلا الادعاءين: 'فارتباط العلاقات - السياسية والاقتصادية أو العسكرية - حيث يوجد المجتمع مع غيره تكون عادة متكاملة مع طبيعة هذا المجتمع' وفعليًا 'مع ما يجب أن تكون عليه «المجتمعات». ويعد هذا مألوفًا الآن فى معظم الجغرافيا البشرية، على الرغم من أنها تطورت بأساليب بعيدة كل البعد عن صياغات جيدنز الخاصة، ولكن يوجد مع ذلك أوجه تقارب بين التباعد الزمكانى ومفاهيم التضاغط الزمكانى والتقارب الزمكانى. كما يوجد اختلافان مهمان أيضًا:

التباعد الزمكانى يجذب الانتباه إلى قدرة الحياة الاجتماعية على أن تمتد عبر الزمن كما هو الحال مع المكان بالطرق غير المحددة بالتفكير فى العالم الحديث الذى يذوب فيه كل ما هو صلب فى الهواء،

وحيث الدوامة المذهلة للتغيير المتسارع، الذى يحافظ على الحداثة كثقافة سائدة وقد أكد جيدنز أيضًا على أهمية ودور المحفوظات وحفظ السجلات ومراقبة سلوكيات الحياة الاجتماعية ولذلك يتم الربط بصورة مباشرة بين التباعد الزمكانى وأدوار الحكامة والذاكرة فى الحداثة المتأخرة بشكل أكثر من المفهومين الآخرين.

وعرض جيدنز إطارًا للمسار التاريخى للتباعد الزمكانى والذى كان من المفترض أيضا أن يكون الخريطة التحليلية للأنواع المختلفة من المجتمع. وفى المقابل كانت مناقشات للتضاغط الزمكانى تقتصر بشكل كبير على دورها داخل الرأسمالية المعاصرة. بينما يهتم التقارب الزمانى والمكانى كمفهوم رسمى بتقييم التقارب بدلًا من فحص قانونها داخل المجتمعات المختلفة.

وادعى جيدنز أن المجتمعات القبلية تتميز بمستويات منخفضة من التباعد الزمكانى وقدرة الذاكرة الاجتماعية تكون محدودة ومعظم التفاعلات تكون محلية - وتتميز أيضا بالموضوعية الجوهرية البسيطة بين السلطة الاقتصادية والسياسية. وقد زاد مستوى التباعد الزمكانى مع ظهور المجتمعات الطبقية المقسمة مثل الإقطاع الأوروبى وإلى حد كبير من خلال القوى السياسية والتى تمتد داخل الدولة وإليها. ويتحقق الانتقال إلى المجتمعات الطبقية الرأسمالية من خلال الزيادة العظمى للقوة الاقتصادية خاصة من خلال التصنيع والتى

تميزت بمستويات عالية من التباعد الزمكانى. وفى النصوص الأولى جيدنز (1984,1985) أكد على حشد نظم القيد والتسجيل والكتابة والمراقبة (نماذج للقوى السياسية) ونظم السيولة المالية والتسليع (نماذج للقوى الاقتصادية)، ولكن فى النصوص الأخيرة له أصبح أكثر اهتمامًا بمفهوم **الحداثة**. ويميز جيدنز بين (1) الأنظمة الخبيرة والتى تحصر الزمان والمكان من خلال نشر أنماط المعرفة التقنية والتى لها صلاحية مستقلة عن الممارسين والعملاء المستفيدين منها، و(2) العلامات الرمزية والتى هى وسائط للتبادل ولها قيمة معيارية ولذلك فهى قابلة للتبادل عبر السياقات المتعددة.

هذه الأنظمة المجردة التى ناقشها جيدنز تقوم سويا باختراق جميع جوانب **الحياة اليومية**، وبذلك تضعف وتقوض الممارسات والمعارف المحلية: وتقوم بتذويب الروابط التى تحكم ظروف الحياة اليومية فى المكان وتقوم بإعادة توحيدهم عبر مساحات كبيرة فى المكان (راجع **العولمة**).

ولقد خضع مخطط نظرية جيدنز لعدة انتقادات. فكان الاعتراض الأكثر شيوعا هو أنه يفتقر إلى كفاية الخصوصية التاريخية والجغرافية. وبالنظر للفراغ أو المكان على أنه فجوة يجب التغلب عليها، فإن المكان يمثل الحاجز الذى يمنع التفاعل والدمج والإخضاع

وبالقيام بذلك يتم تنشيط المفاهيم التقليدية للفضاء والمكان (راجع **جغرافية الطباق الموسيقى**) وتكرر الحركة المميزة للقصص الغربية الرئيسة بشكل أكثر عمومية لاسترداد ما هرب منهم مثل الثغرات والهوامش والفراغات الخالية على الخريطة. وهذا يتقاطع مع الاعتراضات المستمرة على المركزية الأوروبية لصياغات جيدنز. إن مسار التباعد الزمكانى يتبع الحركة بعيدًا عن القريب واللصيق، ولكن هذه وجهة نظر غير قابلة للتصديق للمجتمعات غير الحديثة. وكما اعترف جيدنز فى وقت لاحق أنها فشلت فى التعرف على الأهمية المستمرة للتفاعل وجها لوجه والحميمية فى الحداثة المتأخرة. وأخيرًا فإن التباعد الزمكانى مثل نظرية **البنيوية** عمومًا يميز أنماط القوى السياسية والاقتصادية وتفشل فى الكشف عن أهمية التشكيلات الثقافية والتى أصبحت متضمنة بشكل جوهرى فى عمليات العولمة وقانون الحداثة.

قراءات مقترحة:

Giddens (1984, chs 4 and 5) Harris (1991)

time-space expansion **توسع زمكاني**

هو مفهوم مقترح 1 - نتيجة مباشرة 2 - ازدواجية التضاغط الزمكانى.

١ ـ افترض دودجسون (1991) التوسع الزمانى والمكانى نتيجة طبيعية للضغط الزمانى المكانى. وربما يعد العالم الحديث شكلا من التغيير المكثف والمتقلب، كما اقترح ذلك هارفى (1989) فى اعتباره الأصلى للانضغاط الزمكانى، لكن هذا يتطلب أكثر من مجرد التأكيد على الانتقال، العابر، والحالى: وبالنسبة للعلوم الحديثة التى تقوى العديد من هذه التحويلات والتى زادت من الوعى بضخامة الوقت والتاريخ البشرى. وبالنسبة للمفضل، قد يكون العالم الحديث أكثر احتكاكا بشكل متزايد وأكثر سهولة بسبب زيادة السفر العالمى والاتصال، ولكن بالتالى ما كان يعتقد أنه تجربة للعالم الجغرافى بشكل كامل يعاد تجزئته إلى ما يمكن اعتباره محليا. وباختصار يصر دودجسون (1998) على أن الضغط الزمانى والمكانى يعنى من الناحية الثقافية، أننا أصبحنا الآن أكثر وعيا بالزمان والمكان كأبعاد لديها امتداد.

٢ ـ وفى المقابل، تعامل كتاب آخرون مع التوسع الزمانى المكانى على أنه ازدواجية للضغط الزمانى والمكانى. وقد أدركوا أن القوة الهندسية متباينة للغاية، ولاسيما القوة التى تضغط المسافة هى غالبا القوة نفسها التى تمدد أو توسع المسافات. إن المنطق الأحادى الاتجاه للضغط الزمانى المكانى يتطلب مسافة للتقلص تحت دوافع متقطعة للرأسمالية العالمية للحد من زمن دورتها، ولكن صور العالم المتقلص أصبحت أكثر قوة وانتشارا والتى بإمكانها، بالنسبة للملايين من الناس، أن تحجب الطرق التى بها تستطيع حتميات العولمة أن

تقوى عالمها للتوسع والتمدد بالطرق المهددة لتصبح غير محتملة. وقد رسمت كاتز (2001) طبقا لتجربتها فى قرية «هوا howa» فى السودان لتدعى أنه:

من وجهة نظر رأس المال بأن العالم ربما يتقلص، ولكن مع من تقطعت بهم السبل فى هوا فإنه يبدو يزداد حجما كل يوم. فبعد عقد ونصف من الصعوبات فى التعديلات الهيكلية والاضطرابات السياسية فى السودان، فقد نجا الناس فى هوا من خلال المحافظة على أنماط وممارسات الإنتاج التى عملت على بقائهم طويلًا. ولكن هذا كان الشيء الوحيد القابل للتطبيق الآن إذا ما نفذ على الساحات المادية الموسعة. وتوسعت أراضى عملية الإنتاج الاجتماعى والتوالد من ربما خمسة كيلومترات فى عام 1980 إلى 200 كيلو مترًا بحلول عام 1995، وهى المسافة التى يقطعها الرجال للمشاركة فى عمليات تجارة الفحم. ويتمثل التوسع الزمانى والمكانى فى التحولات من الأنشطة القديمة التى كانت تشمل غياب الرجل طويلا بعيدا عن القرية. وما زال الناس مزارعين وفلاحين (ولكنهم يعملون أيضا كعمالة زراعية لمسافات تمتد إلى 100 كيلو مترًا بعيدًا عن القرية) والمحافظة على الحيوانات (بإرسالهم بعيدا مع أقاربهم إلى المراعى البعيدة) وقطع الأخشاب (ولكن الآن فى مناطق الجنوب المستهدفة لإزالة الغابات كجزء من الحرب التى تقوم بها حكومة الشمال.

وبالنسبة لكاتز فإن التوسع الزمانى المكانى يتضمن إعادة العمل واللعب فى الجغرافيات المتغيرة للعولمة. إن الرأسمالية المعاصرة

تشمل الالتواءات الجدلية للتوسع الزمانى والمكانى والضغط الزمانى المكانى (انظر **الجدلية**) والذى ينتج عنه سلسلة من المزايا والتهميش: فإذا تمدد العالم المعروف بطريقة معينة فى اتجاه واحد فى هوا، فإن الآخرين فى المناطق الأخرى يتراجعون لأن قريتهم تزداد هامشيتها.

ولا يحدث التوسع الزمانى المكانى فقط فى الفضاء النسبى الذى تتخلله الجغرافيات الاختلافية للضغوط الزمانية المكانية، ولكن أيضا مع ذلك من خلال الأقسام المتكاثرة للحداثة الاستعمارية جوهريًا. فإذا انتقلت الرأسمالية العالمية للخارج بشكل قوى جدا أكثر من أى وقت مضى فى عملية التوسع المتواصلة وتمزيق الحواجز أمام تراكم رأس المال، فإنه يتم تغيير الحداثة جوهريا وللأبد ويتم وضع الحواجز بيننا وبينهم (Gregory, 2004a, p.253). فأولئك الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكرى يعرفون ذلك جيدا. كما يتم القبض عليهم فى المواجهات وحظر تجوالهم أو الانتظار فى الطابور عند نقاط التفتيش: ويبدو أن الزمن يتوقف وتتخلله حالات الطوارئ واحدة تلو الأخرى، ويتم إغلاق المسارات عادية للحياة اليومية أو إعادة توجيهها. فعلى سبيل المثال، فى فلسطين المحتلة، حيث المستوطنات غير الشرعية التى يتم تسويرها بإحكام من قبل إسرائيل، يتم إجبار الفلسطينيين على الخضوع لتكثيف التوسع الزمانى المكاني، والقطيعة بين العائلات والأصدقاء والجيران وعدم الخروج لبعضهم، وفصل حقول المزارعين عن آبارهم. وأولئك الذين يحاولون الفرار

من التشوهات السياسية والاقتصادية كما وصفهم كاتز وأولئك الذين يعانون من القهر السياسى والعسكرى الذين وصفهم جريجورى بشكل غريب أنهم أكثر عرضة لليأس من التوسع الزمانى والمكانى. ولاحظ «بهابا» أن العالم ينكمش لهؤلاء الذين يملكونه، ولكن بالنسبة للمشردين أو المحرومين، المهاجرين أو اللاجئين، فليست هناك مسافة هائلة لهم أكثر من بضعة أقدام غبر الحدود الجغرافية.

خريطة طبوغرافية topographic map

خريطة كبيرة أو متوسطة المقياس تصف أهم الملامح الطبيعية والثقافية **لمكان** أو إقليم. والخرائط الطبوغرافية عادة ما تنتجها جهات وطنية أو حكومات محلية، من أجل مساندة الدفاع الوطنى، والتنمية الاقتصادية، والعلوم البيئية وإدارة النمو، بالإضافة إلى تقديم بيانات لتجميع خرائط أصغر مقياسا وأقل تفصيلا. وعادة ما تجمع من التصوير الجوى، وتستخدم خطوط الكنتور (انظر **خطوط التساوى**) لوصف سطح الأرض والرموز المجردة لتمثيل الطرق، والسكك الحديدية، والحدود السياسية، والملامح الهيدروجرافية مثل الأنهار والجداول والبحيرات (Collier, Forrest and Pearson, 2003). وتعكس الأسماء الجغرافية (**أسماء الأماكن** وأسماء الملامح) الاستخدام المحلي، بالإضافة إلى الجهود الحكومية لتنميط الهجاء والتسمية (Monmonier, 2006).

قراءة مقترحة:

Forrest and Kinninment (2001).

طبوغرافيا **topography**

هى الدراسة والوصف التفصيلى لمكان، من حيث الملامح المادية أو أشكال أرضه بصفة عامة. وفى السنوات الأخيرة، كانت الطبوغرافيا تستخدم كأسلوب بحثى، «لإجراء دراسة تفصيلية لبعض أجزاء العالم المادى، المحدد بأى **مقياس** من جسم **الكرة الأرضية**، من أجل فهم ملامحه البارزة وعلاقاته المتبادلة الواسعة» (Katz، 2001، p. 1228). وكانت تستخدم بهذا المعنى فى **الجغرافيا البشرية النقدية** لتحديد الإنتاج الاجتماعى للأماكن، والمعرفة المتعلقة بها، وفهم كل منهما على أنهما النتائج المختلف عليها بين أطراف ومصالح معينة. وكان الهدف من ذلك هو توضيح العملية التراكمية لتكوين المكان من **الموقع** ذاته، وبهذا يمكن وضع «الأماكن فى سياقها الأوسع بالنسبة إلى المناطق والنطاقات الجغرافية الأخرى»، مما يقدم وسيلة لفهم البنية **والعملية** فى الوقت نفسه (Katz, 2001, p. 1228). وكما أن **الخرائط الطبوغرافية** تربط المواقع ذات الارتفاعات المتساوية من خلال خطوط الكنتور، فكذلك أيضا يمكن كشف ودراسة وجود علاقات معينة بين الأماكن

باستخدام الطبوغرافيا. أى إنه يمكن تتبع تأثير أو آثار عمليات معينة على أماكن مختلفة من خلال هذه المنهجية لاقتراح تأثيرها عبر الأماكن. وقد أدى هذا الفهم إلى فكرة «الطبوغرافيات المقابلة counter-topographies»، التى تعتبر طريقة لتنظير العلاقات بين الأماكن المنفصلة بفضل علاقتها بعملية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية معينة، مثل الاحتواء الديمقراطى، والخصخصة أو التطوير. فمن خلال التركيز على تجريد مهارات الشباب، مثلا، أنتج (Katz 2011a)، جغرافيا مقابلة تربط بين مدينة نيويورك وريف السودان. وتعتبر العلاقات المطروحة تحليلية وليست تجانسية.

وتعتبر الطبوغرافيات المقابلة بمثابة تجريدات دقيقة تقدم وسيلة للتعرف على الخصوصيات التاريخية والجغرافية لأماكن معينة، بينما تمكن أيضا من استنتاج علاقاتها بالنسبة إلى ممارسات اجتماعية ومادية معينة. ويتمثل الهدف من ربط الأماكن المختلفة تحليليًا فى إنتاج تخيل سياسى وجغرافى بديل، يمكن أن يعمل عبر المناطق باسم المصالح المشتركة (cf. Pratt, 2004)، وانظر أيضا **جغرافية الطباق الموسيقى**. وكان علماء **الجغرافيا النسوية** أفضل من أدرك الخيال الجغرافى المرتبط بالطبوغرافيا كأسلوب، والإمكانات السياسية للطبوغرافيات المقابلة كتجريدات دقيقة. فبالنظر إلى التحول السياسى فى المكسيك، قدمت Lise Nelson (2004) تحليلا طبوغرافيا لدراسة التجارب التاريخية للنساء الريفيات المشاركات فى

التجارة الإقليمية، بل والوطنية، والطرق التى أدت بها مشاركاتهن إلى إعادة تشكيل شخصياتهن على أساس تفاصيل ممارساتهن السياسية. وأظهر عملها كيف أن «العادات والممارسات المتغيرة **للنوع والمواطنة**» فى مكان واحد، قد أثّرت وتأثرت بالآليات المحلية والعالمية المتغيرة. وتكشف إعادة التفاوض على الذاتية التى تُروى أبعد من «رواية محلية». أثناء تغيرها عن العلاقات الاجتماعية للسلطة والاختلاف عبر النطاق (Nelson, 2004, pp. 180 -2). وتستخدم (Pratt and Yeoh 2003)، الطبوغرافيا كوسيلة لدراسة **عبور القوميات**، بتحديد وتركيز أكبر على الاختلاف. ونظرا لأنها تكشف «العلاقات متعددة الجوانب التى تحققها الجهات العابرة للقوميات» مع تحركها عبر المكان والنطاق، فإنها تطور فكرة « متعدية القوميات المقارنة comparative transnationalisms»، وتنظر لمظاهرها المتنوعة والمتشابكة على الأرض (Pratt and Yeoh, 2003, p. 164).

قراءة مقترحة:

Katz (2001); Nagar and Swarr (2005).

طبولوجيا **topology**

أحد فروع الرياضيات الذى يدرس الخصائص الحيّزية لشىء أو شبكة ما، والتى تظل حقيقية عندما يتمدد هذا الشىء. وتشمل

هذه الخصائص الترابط والتجاور. ولنتخيل مثلا رباطا مطاطيا يمتد بين أصبعين. وعندما نجعل الرباط مثلاً جزءا خطيا من متجه، فإن عقدة البداية (أحد الطرفين) ستظل متصلة بالأخرى بالرغم من التمدد. وعندما نعتبر الرباط بمثابة مضلعا، فإن أحد الجوانب سيظل على يسار الآخر طوال الوقت. ويعتبر الترميز الطبولوجى مفيدًا فى نظم المعلومات الجغرافية لتصحيح الأخطاء والتدقيق الحيزى. ويمكن تمثيل الشبكات كأشكال بيانية وتحليلها باستخدام نظرية الرسوم البيانية.

قراءات مقترحة:

Wise (2002).

حب المكان (طوبوفيليا) **topophillia**

الطوبوفيليا عبارة عن مصطلح صاغه الجغرافى «ى – فو توان» Yi–Fu Tuan (1974, p. 4) لوصف «حب الإنسان **للمكان**» أو «العلاقة العاطفية بين الناس والمكان». إذ يقول توان إن هذه العلاقة تختلف فى كثافتها فيما بين الأفراد، ومن حيث التعبير الثقافى عنها، وقال إن مثل هذا الارتباط يمكن أن يعتمد على تقدير الجمال، والذاكرة، والفخر بالملكية أو الاعتماد على المكان فى توفير المعيشة أو الأمن. ويؤكد توان على أن الطوبوفيليا ليست مجرد استجابة للمكان،

ولكنها تنتج بفعالية أماكن للناس أيضا. وقد اقترح (Porteous 1998) عكس هذا المصطلح، الطوبوسايد topocide، ليصف تدمير هذه العلاقات والأماكن التى يمكن أن ترتبط بها (قارن إيربيسايد urbicide). وترتبط الطوبوفيليا ارتباطا وثيقا بالجغرافيا الإنسانية منذ السبعينيات.

سياحة tourism

كانت السياحة تعرف بأنها «أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن خارج بيئتهم التقليدية ويمكثون فيها لمدة لا تزيد عن عام متصل من أجل المتعة أو العمل أو لأغراض أخرى» (UN World Tourism Organization, 1994). ويضع هذا التعريف السياحة فى مواجهة ممارسات السفر والمتعة الأخرى. وهكذا فإن السفر للمتعة دون البقاء يمكن أن يعرّف على أنه قضاء وقت فراغ، بينما الأنشطة المنظمة للمتعة فى الداخل يمكن أن تسمى الترفيه. والسفر دون عودة هو الهجرة، بينما السفر المؤقت الذى يؤدى إلى الإقامة للعمل لمدة سنة يعتبر إقامة مؤقتة. وتتمثل فائدة هذا التعريف فى أنه يمكّن من حساب وإعداد خرائط تدفقات السائحين، مثل الوصول والإقامة والمغادرة. ومع ذلك، تعتبر هذه المقاربة محدودة جدًا بالنسبة للسياحة. فأولا، نجد أنها كنظام للسفر تستبعد الكثير من الممارسات التى تؤكد الاختلافات بين هذه الفئات. وثانيا، هناك

اختلافات بين السائحين. وثالثا، لا تستطيع إظهار آلية العلاقة بين السياح والناس والأماكن التى يزورونها.

وتتمثل المشكلة الأولى فى أن تنظيم وممارسات السياحة تتخطى هذه الفئات. ويمكن أن تكون السياحة أكبر صناعة على هذا الكوكب، ولكنها صناعة منتشرة أفقيًا للغاية. وهكذا فإن المزارات السياحية يمكن أن تخدم السكان المحلين أيضا. من خلال التسهيلات التى تلبى احتياجات السائحين (مثل المطاعم والفنادق). وهناك الكثير من الاهتمامات والأنشطة المختلفة ضمن ما يفعله السياح. وهكذا، فإن الكثير من وقت السائح، قد يضيع فى أنشطة «تقليدية» (مثل رعاية الأطفال، والتنظيف أو الطهى). وكذلك فإن بعض ما يعتبر سياحة يعتبر غامضًا جدًا، بحيث إن السكان المحليين يمكن أن يعاملوا البيئة المحلية بهدف المتعة مثل السياح. وفى الوقت نفسه، يقال إن السياحة تطورت من ـ أو أنها شكل علمانى من ـ الحج، مما يثير تساؤلات عما إذا كان يجب أن نعتبر هذه الأنشطة الروحية «سياحة»، أم أنه يجب أن ننكر أى أبعاد روحية لأى شكل من أشكال السياحة.

وتتمثل المشكلة الثانية فى أن التعريف العام يطمس الأنواع المختلفة من السياحة؛ حيث تتمثل إحدى الاستجابات المتكررة فى إنتاج تصنيفات للسياح عادة ما تتحدد بدوافعهم السفر. وغالبا ما تبدأ التقسيمات الشائعة للسياح بتقسيمهم من حيث ترتيب العقلية الجادة، حيث يتطلع المستكشف إلى المجهول (**انظر الاستكشاف**)،

ويبحث المسافر عن ملاحظة الاختلاف، بينما يتبع السائح المسار المطروق. وتعتبر الفروق بين ثقافات السفر هذه، فروقا اجتماعية تتعلق بالمكانة والقيم الثقافية.

ويطرح أورى (2002) John Urry ثقافات عاطفية وجماعية متعارضة للسياحة؛ حيث تتمثل الثقافات الجماعية فى الاهتمام بالتجمع فى الزيارة، والتى تركز على المتعة والأنشطة فيما بين الزوار، وليس بين الزوار والبيئة. فى حين أن الثقافات العاطفية تتعلق بالمسافر الذى يبحث عن التجربة الفردية مع المكان الذى يزوره والاتصال المباشر مع هذا المكان وربما مع المحليين. وتعرف نفسها فى مواجهة النظرة الجماعية. وبذلك تبذر بذور تدميرها الذاتى. وذلك لأنه بمجرد أن يكتشف موقع ويصبح مشهورًا، فإنه يوضع فى الأدلة التى تعرض فى الأكشاك أو القاعات، ثم يفقد جاذبيته. ويترتب على ذلك توسع المجال، والبحث المستمر عن التل التالى أو الجزيرة التالية أو الوادى «البكر» أو الشاطئ «البكر» أو السكان «الأصليين»، وهذا يقدم السياحة على أنها كما يقول MacCannell، فى كتابه المؤثر «السائح» فى عام 1976، بمثابة سعى **لمواجهة الآخر** المختلف تمامًا. ومع ذلك يوضح تقسيم أورى أن هذا مجرد مجموعة واحدة من الرغبات أو الدوافع للسياحة، بل إنه يفضل شخصيا التعريف الذى يضع إطار السياحة فى ضوء الزمان والمكان الخارج عن المألوف.

وأصبحت فكرة الزمان والمكان «غير العادى» تستخدم لحل المسألة الثالثة لآلية السياح والأماكن التى يزورونها. ويمكن أن تعتبر

السياحة - كنوع دنيوى من الحج - بمثابة عملية رمزية مادية «تقدس» الأماكن. وبهذه العملية، فإن المؤشرات المختلفة" تضع المواقع الجديرة بالزيارة «أمام نظر السائح» (Urry, 1990). ويمكن أن تتمثل هذه المؤشرات، فى الأدلة، والبطاقات البريدية، وكتب السفر، والمطويات، والإعلانات، وغيرها؛ حيث تساعد هذه الأشياء على تسهيل تصور أماكن الوصول، ويمكن أن تعتبر بمثابة «وسائل لغوية للسيطرة الاجتماعية السياحية» (Dann, 1999، p. 163). فالأدلة لا تقتصر على وصف الأماكن، ولكنها تضع جداول أعمال معيارية لما «يجب» رؤيته. وهى تؤكد وتبنى وتجدد جغرافية المواقع المهمة. ويمكن أن تكون زيارة هذه الأماكن جزءا من تراكم «رأس المال الثقافى».

وقد يعيد التوصيف إظهار تواريخ وجغرافيات الأماكن. فكما تقول جين ديزموند: «السياحة ليست مجرد تجميع لأنشطة تجارية فقط، ولكنها إطار أيديولوجى للتاريخ والطبيعة والتقاليد، وهى إطار له القدرة على إعادة تشكيل الثقافة والطبيعة وفقا لاحتياجاتها» Jean Desmond (1999, p. xii). وبالمقارنة المبالغ فيها عمدًا، يتحدث مهندسو MVRDV عن النرويج التى تحولت من غابة إلى قرية عملاقة، وجبال الألب التى أصبحت متنزها مليئًا بمدن الفنادق، وفرنسا التى تحولت إلى «مشهد (دليل الرحّال)، حيث أصبحت المنتجات الزراعية الوسيلة لتشكيل منطقة تتجه نحو التذوق الجمالى، تغزوها الفنادق والمطاعم حسب قواعد خاصة بالتمسك

بالماضى»، وتوسكانيا باعتبارها «متنزه فيلات عالمى»، حيث «يحافظ المزارعون السابقون على الحدائق الخاصة العملاقة» (MVRDV, 2000، p. 57). وفى تلك الأثناء، أصبحت مناطق أخرى مرتبطة بأنشطة اللهو، أى الأماكن التى لا يكون اللعب فيها مسموحًا به فحسب، ولكنه يكون مطلوبًا فى كثير من الحالات؛ حيث تشكل السياحة هناك «مذهبا للمتعة المكانية» (Löfgren, 1999, p. 269). ويمكن أن نعتبر هذه أمثلة على مناطق محدودة ذات طقوس اجتماعية تتوقف فيها قواعد السلوك التقليدية، فى أوقات وأماكن بعيدة عن الحياة اليومية (Shields, 1991).

وتشير التقارير النقدية، إلى أن المعانى السياحية للأماكن يمكن أن تتعارض مع - أو تحل محل - المعانى المحلية، ومن ثم تؤدى إلى تلاشى معنى المكان الأصلى وتختزله إلى مجرد الزيف أو انعدام المكان. وتخاطر «نظرية التلاشى» - التى ترى أن التغير يبدد الثقافات الأصلية، ويطمس الاختلافات العالمية (Hannerz, 1996) - بالافتراض المسبق لوجود «مخطط مفاهيم قهرى» للسياحة «للتأثير» على الثقافات المحلية التى تعتبر مُحرِّضة ضد صناعة عالمية، والتغيرات الثقافية المترتبة على السياحة والناتجة عن «إقحام نظام اجتماعى ثقافى متفوق فى بيئة مستقبلة يُفترض أنها أضعف» (Picard, 1996, pp. 104, 110). ويشير هذا أيضا إلى اتجاه

فى العمل الأكاديمى يسىء إلى السياح باعتبارهم نوعًا آخر تقريبا؛ حيث يسخر لوفجرين منهم بتسميتهم «السيَّاح العوام» (1999، p. 264) . الذين يسافرون فى «قطعان»، و«يتدافعون» إلى الشواطئ، و«يتجمعون» لرؤية الأماكن و«يحتشدون» حول «بقع العسل».

قراءة مقترحة:

Cartier and Lew (2005); Crang and Coleman (2002); Lew, Hall and Williams (2004); Löfgren (1999); Minca and Oakes (2006); Urry (2002).

بلدة town

اسم عام لمكان حضرى، ولكنه مثل المدينة والقرية، ليس له معايير متفق عليها، بحيث يمكن تمييز هذا النمط الاستيطانى على أساسها . وتؤدى هذه المشاكل فى التعريفات إلى تقييد كل من التحليل التاريخى (مثل الأصول الحضرية) وتخطيط المستقبل الحضرى.

لاندسكيب حضري townscape

هى الوحدات المشاهدة من الشكل الحضرى، والتى يمكن رفعها على خرائط وتصنيفها . وكانت الأعمال المبكرة فى الجغرافيا الحضرية

تركز على **المورفولوجيا** - أى أنماط استخدام الأرض والشكل المبنى (مثل تصاميم الشوارع وارتفاعات المبانى)، والعمليات التى توضح تطورها - مع الإشارة البسيطة إلى مظهرها المرئى فى **اللاندسكيب**. وطور M. R. G. Conzen (1907-2000: Conzen، 1969 see -) مقاربة أكثر دقة، حيث حدّد ثلاثة عناصر أساسية فى مشهد البلدة: خطة البلدة (التى يتحدد العنصران الآخران داخلها إلى حد بعيد)، ووحدات استخدام الأرض، والشكل المبنى، وتحول عمله العظيم إلى دراسات، ليس فقط للأنماط المورفولوجية الحضرية، بل وللعوامل التى تشكلها وتعيد تشكيلها، بما فى ذلك الدراسات الرائدة لكل من Whitehand وLarkham وغيرهما فى مجموعة بحوث المورفولوجيا الحضرية فى جامعة برمنجهام: وأطلق «السيمنار الدولى للشكل الحضرى International Seminar on Urban Form» مجلة «المورفولوجيا الحضرية Urban Morphology» فى عام 1997.

قراءة مقترحة:

Whitehand (1992);

http://faculty.washington.ed/krumme/VIP/Tiebout.html

trade **تجارة**

يشير هذا المصطلح، فى ظل الأوضاع الرأسمالية العادية، إلى نقل وتبادل السلع مقابل النقود. وهكذا، فإن التجارة تمثل علاقة

حيوية بين الإنتاج والاستهلاك فى السلاسل السلعية الرأسمالية. فمن خلال التجارة، تصل السلع إلى أسواقها، وعندما تباع هذه السلع فى الأسواق يتم استخراج القيمة الناتجة عن استغلال العمال، ويتم تمثيلها فى قيم التبادل أو الأسعار الناتجة عن التجارة السوقية (Harvey, 1999 [1982]). ولهذه الأسباب تستمد التجارة أهميتها الكبيرة وخطورتها المعاصرة الشديدة من الطرق التى تتداخل بها فى التنظيم الاقتصادى السياسى الأوسع للرأسمالية.

وعندما تتم التجارة عبر الحدود الوطنية، فإنها تعمل على إقامة علاقات اقتصادية دولية. ونتيجة لذلك، تقدم إحصاءات التجارة الدولية، بعض أفضل البيانات المتاحة عن علاقات الاعتماد المتبادل للاقتصاديات التى تقوم عليها العولمة. وتقدم بيانات التجارة ـ التى توضح أن الزيادة العالمية فى التجارة الدولية تفوق النمو فى الناتج المحلى الإجمالى العالمى ـ مؤشرا واضحًا على درجة اتّصاف الأشكال المعاصرة من التطور الرأسمالى بتزايد التدفقات العابرة للحدود (Dicken, 2003). إذ إن 40 ٪ تقريبًا من التجارة الدولية، عبارة عن تجارة داخل المؤسسات ـ أى التجارة عبر الحدود التى تظل داخل السلاسل السلعية لمؤسسة معينة متعدية الجنسيات (Gabel and Bruner, 2003) . مما يكشف سيطرة هذه المؤسسات على هذه التدفقات داخل شبكات المؤسسات العالمية (انظر الشركات عابرة القوميات (TNGS). وفى تلك الأثناء، تعرض خرائط بيانات

الصادرات والواردات (انظر الشكل) التكامل الاقتصادى غير المتوازن والبنية الجغرافية الثلاثية لهذه التدفقات الاقتصادية، والذى يتم فيها أكثر من 80 ٪ من التجارة بين أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. ومع ذلك، فإنه بينما يمكن أن تساعدنا بيانات التجارة على تحسين عرض التنمية غير المتساوية للرأسمالية العالمية، نجد أن الحوارات الساخنة حول شروط التجارة الحالية، يجب أيضا فهمها بالنسبة إلى الخطابات المسيسة بصورة واضحة، والتى تحيط بعدم التماثل، وعدم المساواة فى علاقات الاعتماد المتبادل التى تتم عن طريق التجارة.

ويصر العديد من مؤيدى السوق الحرة، على أن التجارة مفيدة دائما، دون الحاجة إلى التوقف، لدراسة بعض التساؤلات الأساسية مثل: تجارة ماذا؟ ولمن؟ وفى ظل أى أوضاع سياقية؟ وعلى سبيل المثال، فإن تجارة العبيد عبر الأطلنطى والتى حولت الأفارقة إلى سلع. لا يمكن اعتبارها جيدة بصورة مطلقة (Wolf, 1982). وتكشف التجارة من أجل الربح فى بلازما الدم حاليا من هاييتى إلى الولايات المتحدة وأوروبا . بالرغم من الانتصارات التاريخية على الاسترقاق كيف أن تراثها لا يزال يقدم صورة مخالفة تماما للقصائد التى لا تنتهى والتى ينشدها الاقتصاديون فى مدح التجارة الحرة الآن (Farmer, 2006). ولكن حتى مع تجاهل هذا المثال الصارخ، فإن دراسات الجغرافيات السياسية والاقتصادية التى تحدث فيها التجارة، تجعل الدعاوى العامة بشأن جودتها تبدو غير معقولة (Sheppard and Barnes,

1990; Merrett, 1996; Porter and Sheppard, 1998; Gilbert, 2005). حيث يتمثل أحد أوجه الضعف الكبرى فى الاقتصاد الكلى العام، فى أنه يتجرد باستمرار من هذه الجغرافيات، بحيث يصور وكأنه يتجاهل الطرق التى تؤثر بها علاقات الإنتاج الرأسمالية، على أسعار السلع التى تبلور قيمتها المجردة (Fireside and Miller, 2005؛ حيث ينصب كل الاهتمام على المنافع الاقتصادية ـ مع إهمال كل الأضرار الاجتماعية، والسياسية، والبيئية التى غالبا ما يتطلبها إنتاج وتجارة السلع.

وعندما نعود إلى تفسير الميزة النسبية عند ديفيد ريكاردو فى القرن التاسع عشر ـ الذى تجرد من الدوافع السياسية والاقتصادية التى كانت تدفع الصناع البريطانيين إلى البحث عن أسواق خارجية لمنتجاتهم ـ نجد أن تجريدات مثل «تكلفة الفرصة البديلة» دفعت الاقتصاديين إلى تعتيم علاقات السلطة الشخصية والدولية غير المتكافئة التى تتم التجارة فى ظلها. فبالرغم من كل النماذج الاقتصادية التى لا تنتهى والتى توضح الكفاءة الاقتصادية للتجارة، وبالرغم من كل التأكيد المتكرر على مكاسب التجارة فى الكتب الدراسية الاقتصادية، نجد أن السياق الجغرافى لا يزال مهمًا، لأنه غالبا ما يكشف عن الخسائر الناجمة عن التجارة. وقد أصبح هذا واضحًا بصورة خاصة فى الحوارات المعاصرة حول التجارة الحرة والتجارة العادلة.

وعندما انضمت الروائية مارجريت آتوود إلى كنديين آخرين فى مناهضة اتفاقية التجارة الحرة الكندية الأمريكية، أشارت إلى القوة الاستطرادية للتجارة الحرة، بتوضيح كيف أنها تتوقف على الارتباط الموجب لكلمة «حرة»، كما فى «الهدية المجانية، والغذاء المجانى، والعالم الحر، والخطاب الحر» (Atwood, 1993, p. 93). وفى مقابل هذا، تقول آتوود: إن التجارة الحرة تمثل فى الحقيقة تهديدًا مباشرًا منتظمًا للاستقلالية الديمقراطية الكندية وحرية صناعة السياسات الكندية. وهناك نُقاد آخرون كثيرون فى كندا يرددون القول بأن التجارة الحرة تهدد كل شىء من خدمات الصحة العامة إلى مبادرات التنمية الوطنية، والأمن الغذائي، والإبداع الثقافى. وقدمت الاحتجاجات اللاحقة من سياتل إلى سنغافورة حججًا مماثلة ضد منظمة التجارة العالمية، موضحة المجالات العديدة لصنع السياسات الاجتماعية، والسياسية، والبيئية التى تهددها قوانين التجارة (Peet, 2003; Wallach and Woodall, 2004). ويقع فى صميم هذه الانتقادات الاهتمام بطرق تكوين اتفاقيات التجارة الحرة لنظم الحكم أو تأثير الدولة، والتى تمنح المؤسسات متعددة الجنسيات حقوقًا شبه دستورية، بينما تقوض فى الوقت نفسه أى نوع من الحقوق الديمقراطية للشعوب الخاضعة التى تريد أن تناقش أو تصلح القواعد الجديدة (Gill, 2003; El Fisgón, 2004; Sparke, Brown, Corva et al., 2005). وبناء على هذه المفاهيم والانتقادات، تتقارب مجموعات دولية متنوعة، من المنبر

الاجتماعى العالمى إلى القافلة القارية Intercontinental Caravan، لمناقشة وتحديد بدائل متنوعة تشمل أشكالا متعددة للتجارة العادلة (Featherstone, 2003; Routledge, 2003; Spar;e, Brown, Corvq et al., 2005; Routledge, Nativel and Cumbers, 2006). وفى تلك الأثناء، قامت أعمال جديدة قدمها علماء الجغرافيا الاقتصادية النسوية، تشير بالأمل (بالرغم من تمويلها الحكومى الرأسمالى) نحو أشكال من التجارة غير الرأسمالية، بل والمتخطية للرأسمالية بصورة مثالية، و«خالية» من **الفقر والأبوية** وسيطرة المؤسسات (Gibson-Graham, 2006c)، وانظر أيضا **الجغرافية النسوية**.

تكاليف عمليات مالية **transaction costs**

عبارة عن التكاليف المرتبطة بإبرام صفقة اقتصادية، سواء من خلال التبادل السوقى بين طرفين اقتصاديين متميزين قانونيًا أم أكثر، أم داخليًا فى المنظمة نفسها (سواء كانت مشروعا، أم «سلسلة هرمية» بصفة عامة).

ويمكن أن تشمل الصفقات التى تتم من خلال **السوق** ما يلى:

- تكلفة جمع المعلومات المتعلقة بتوفر وسعر ونوعية سلع معينة (سلع أو خدمات).

- التكاليف المرتبطة بتحديد العملاء المحتملين.

- تكلفة تحديد مصداقية مورد أو مشترى.

- التكاليف المرتبطة بالتفاوض على شروط الصفقة، بما فى ذلك السعر وتاريخ التسليم وشروط الدفع (وتحديد كل ذلك فى عقد متفق عليه).

- تكلفة إكمال الصفقة (تحصيل أو جمع المدفوعات).

وترتبط التكاليف أيضا بصفقات غير سوقية داخل المشروع الواحد، أو بعبارة أخرى، تكاليف تنظيم وتنسيق عمليات إنتاج داخلية معقدة متعددة الخطوات.

وقد حظيت **تكاليف النقل** المرتبطة بتحريك السلع بين طرفى الصفقة باهتمام خاص فى الجغرافيا الاقتصادية بصفة عامة، وقدمت الأساس للنماذج التقليدية فى نظرية **الموقع**، ولكن كما توضح المناقشة التالية، هناك أشكال أخرى من تكاليف الصفقات تجذب قدرًا كبيرًا من الاهتمام حاليا فى **الجغرافيا الصناعية** بصفة خاصة.

وعادة ما ينسب إلى ويليامسون (1975, 1985) Williamson تطوير تحليل شامل لتكاليف الصفقات؛ حيث حاول «تحقيق فهم أفضل لأصول ووظائف هياكل السوق المختلفة - التوسع من جماعات العمل البدائية إلى المؤسسات الحديثة المعقدة» (1975، ص 1-2). وبدلا من الاعتماد على الحجج التقنية القائمة على مفاهيم مثل عدم

القابلية للتقسيم، أو عدم القابلية للفصل لتفسير سبب أداء وظيفتين أو أكثر داخل المشروع نفسه («الهرم التنظيمى»)، ركز ويليامسون على «الصفقات والتكاليف التى تصاحب إكمال الصفقات بنمط مؤسسى واحد دون غيره». وأصَر على أن اعتبارات الصفقات وليس الاعتبارات الفنية، هى التى عادة ما تكون «حاسمة فى تحديد نمط التنظيم الذى سيُتبع فى ظروف معينة، والسبب فى ذلك»، حيث تتطلب معظم السلع عددًا من المدخلات شبه المنتهية أو الوسيطة لإنتاجها. وتتطلب أيضا عددًا من الوظائف المحددة المنفصلة لأدائها كجزء من عملية الإنتاج الشاملة. ويقول إن مدى أداء كل هذه العمليات داخل مشروع واحد متكامل رأسيًا، مقابل مدى إنتاج بعض أو كل المدخلات المطلوبة عن طريق مشروعات أخرى، ثم الحصول عليها من خلال صفقات سوقية، يعتمد على تحديد نمط التنظيم الذى يقلل تكاليف الصفقات بنجاح، حيث «يعتمد تحديد ما إذا كان يجب تنفيذ مجموعة من الصفقات من خلال الأسواق، أو من داخل المشروع ذاته، على الكفاءة النسبية لكلِ نمط تنظيم». وبصفة عامة، يرى ويليامسون أنه كلما زادت صعوبة أو تكلفة مهمة تنسيق أو «ضبط» عملية الإنتاج، زاد احتمال أن يتكامل الإنتاج رأسيا داخل هرمية داخلية واحدة.

وكان سكوت Scott (1988c) أول من وضح الأهمية الجغرافية لتكاليف الصفقات (بخلاف تكاليف النقل)، حيث أظهر نظريًا وتجريبيًا أن التجمع المكانى للمشروعات، غالبا ما يساعد على

تخفيض تكاليف الصفقات فيما بينها (انظر **التجميع العنقودى**، **والمنطقة الصناعية**). ففى ظل مثل هذه الظروف، ستجد المشروعات أنه من الأرخص والأسهل لها، أن تحصل على المعلومات المطلوبة المتعلقة بالموردين والمشترين المحتملين من مكان قريب. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه نظرًا لأن مثل هذه المشروعات، قد يديرها أفراد كانوا يتواصلون مع بعضهم مرارًا طوال فترات زمنية ممتدة، فإنه يمكن أن يتطور بينهم مستوى مرتفع من الألفة والثقة بما يساعد على تبادل المعلومات والأداء الناجح للصفقات غير التقليدية (Harrison, 1992; Nootebloom, 2006)، وهو ما يسميه شتوربر Storper (1997b) «علاقات الاعتماد المتبادل غير التجارية». ويقول سكوت، إنه عندما تسود مثل هذه الظروف، يجب أن يتوقع المرء أن يجد **تقسيم العمل الاجتماعى** بصورة أكثر تفصيلا، حيث تتخصص المشروعات الفردية فى إنتاج عدد صغير نسبيًا من السلع و/أو الخدمات، وتتاجر فيها مع بعضها بفعالية. ويحتمل أن تكون هذه الترتيبات مفيدة جدًا فى الصناعات التى تتغير فيها أذواق المستهلكين فى السوق بسرعة، والتى تكون فيها دورة حياة المنتج قصيرة. ونظرًا لأن متطلبات مدخلات هذه السلع تتغير أيضا بسرعة، فإن التركز المكانى سيخفض تكاليف الصفقات المرتبطة بقيام المنتجين بمعرفة وتقييم الأداء المميز للموردين الجدد المحتملين. وكذلك، فإنه عندما يكون المنتج معقدًا ومتخصصًا جدًا، فإنه يكون من مصلحة المنتجين والمستخدمين أن يتفاعلوا كثيرًا وبسهولة. وتتزايد احتمالات تحقيق ذلك عندما يكون المنتجون والمستخدمون قريبين من بعضهم، مما يخفض تكاليف مثل هذه الصفقات المعقدة (Lundvall, 1988).

ومن ثم، فإنه كما لاحظ شتوربر (Storper 1997, pp. 34 -5)، يوضح هذا النوع من التحليل «أن **الجغرافيا** تظهر فى تكاليف الصفقات بصفة عامة، ومن ثم تؤثر على حدود المشروع ونظام الإنتاج». واستنتج أيضا أن «جغرافية تكاليف الصفقات، تساعد أيضا على تفسير **التجميع الاقتصادى** والتقسيم المكانى للعمل». ومع ذلك، تعرضت مقاربة تكاليف الصفقات للانتقاد بسبب تحليلها الاختزالى نوعًا ما للتنظيم الصناعى بسبب «تركيزها المطلق على الصفقات وليس العلاقات» (Powell, 1990, p. 323) - وبسبب ميلها إلى تجاهل تأثير القطاع العام فى تشكيل المؤسسات (مثل الأسواق) التى تتدخل فى التبادل (Harrison, 1997).

تحليل عمليات مالية **transactional analysis**

يشير هذا المصطلح فى **الجغرافيا الاقتصادية** إلى أسلوب لتحديد عدد المشروعات فى صناعة ما وطبيعة المبادلات فيما بينها. ويعتمد على افتراض أن «المؤسسات الاقتصادية للرأسمالية، يتمثل هدفها وتأثيرها فى تخفيض تكاليف الصفقات» (Williamson, 1985, p. 17). وهكذا، فإنه قد يكون من الأرخص بالنسبة للمشروع، أن ينتج سلعة «داخليًا» من خلال صفقة داخلية، وذلك لكى يستغل **وفورات النطاق** الداخلية، أو من أجل جنى وفورات الحجم الداخلية، أو يمكن أن يكون من الأرخص للمشروع أن يحصل على السلعة نفسها من خلال

صفقة خارجية (أى التعاقد من الباطن)، حيث يمكن أن تكون التكلفة منخفضة بسبب تجمع الموردين قريبا من المشروع (انظر **التجميع العنقودى**). ويوضح هذا النوع من التحليل، إحدى القوى التى يقال إنها تدفع إلى تجمع الأنشطة الإنتاجية. ويمثل تحليل الصفقات أيضا مقاربة تستخدم فى علم النفس والعلاج النفسى، فنظرًا لاعتباره من تحليلات ما بعد فرويد، يركز تحليل الصفقات بهذا المعنى الثانى على الصفقات بين الأشخاص (انظر، **نظرية التحليل النفسى**). وهكذا يقول بوندى (1999) Bondi إن المقاربات التى من هذا النوع تشير إلى انتماءات متعددة مع بعض صيغ **الجغرافيا الإنسانية**.

تقارب ثقافي transculturation

هو تضافر وتشابك أشكال وممارسات ثقافية مختلفة لإنتاج أشكال وممارسات ثقافية جديدة (انظر **التهجين**). وكان الإثنوجرافى الكوبى فرناندو أورتيز (1881 -1969) Fernando Ortiz أول من قدم هذا المصطلح، إذ قارن بين التبادل الثقافى والهيمنة الثقافية، حيث تتضمن الهيمنة الثقافية، تكيف الثقافة الخاضعة لإملاءات وفروض الثقافة المسيطرة، وذلك فى عملية تعلّم، بل حتى و«اكتساب»، الأساليب المميزة للثقافة المسيطرة، بينما يتضمن التبادل الثقافى علاقة جدلية بين التوليف والتناقض (انظر **الجدلية**)، وهى عملية تحدث فيها مكاسب وخسائر ثقافية فى الوقت نفسه، مما يؤدى إلى ظهور أشكال أصلية جديدة (انظر أيضا **الثقافة**).

وقد طوَّر أورتيز هذا المفهوم فى دراسته للماجستير «الطباق الكوبى Cuban counterpoint» (1940). فكما يشير هذا العنوان، يشترك التبادل الثقافى فى بعض الجوانب مع دراسات **جغرافيات الطباق الموسيقى**: فهى تدور حول التفاعل بين الثقافات المختلفة التى تقع فى مجال قوة عالمى. وكان الكتاب بمثابة دراسة عن استعمار وطنه كوبا، حيث حدد سلسلة من التعديلات الثقافية السريعة جدًا التى فرضتها شعوب مختلفة فى تيار من المهاجرين (الإسبان، والأفارقة وغيرهم)، حيث كان «كل منهم ينتزع من جذوره [الأصلية] ويواجه مشكلة سوء التكيف وإعادة التكيف، والفقدان الثقافى والاكتساب الثقافى أى التبادل الثقافى» (1995 [1940]، ص 98). وربما لم يكن هذا بمثابة عملية تكيف والتزام أحادية الجانب، ولكنها كانت عملية عنيفة: «فقد كان الجميع ـ المسيطرون والمقهورون ـ يعيشون معًا فى جو الإرهاب والقهر نفسهما، حيث كان المقهورون يعيشون فى رعب العقاب، بينما كان المسيطرون يعيشون فى رعب الانتقام، وكل ذلك مع العدالة والتكيف جنبًا إلى جنب. وكان كل ذلك يتم من خلال عملية التبادل الثقافى المؤلمة» (ص 102). وكذلك كان العنوان الفرعى لعمل أورتيز مثيرًا: فقد كان تحليله ماديا بصورة واضحة، ويركز على أهمية العوامل غير الإنسانية (التى تسميها **نظرية الفاعل – الشبكة** «المحفزات actuants»)؛ حيث يصف التبغ والسكر بأنهما «أهم شخصيتين فى هذا التاريخ الكوبى»، وأظهر كيف أن المجموعات المختلفة من الناس باشرت السلطةِ من خلال تحالفاتها

معهما. وهكذا أعيدت صياغة الأشكال والممارسات الثقافية لكل من يمارسون الاستعمار ويخضعون له من خلال تعاملاتهم العملية المادية مع هاتين السلعتين. وكما يقول الأنثروبولوجى فيرناندو كورونيل فى مقدمته لكتاب أورتيز، نلاحظ فى هذه القراءة أن السلع «ليست مجرد منتجات للنشاط الإنسانى، ولكنها قوى نشطة تقيّده أو تقوّيه» (انظر السلعة).

وإذا لم نفهم عمل أورتيز فى سياق كوبا وأمريكا اللاتينية بصفة عامة، فإنه يصبح بمثابة نظرية عابرة تتعرض لمخاطر فقدان قوتها السياسية (Lund, 2001). وبناء على هذا، فقد اكتسب التبادل الثقافى أهمية كبيرة فى دراسات ما بعد الاستعمارية وأدب الرحلات، مما سمح بتحليلات أكثر دقة للحركة الثقافية الكبيرة التى شكلت «منطقة الاتصال» بين المستعمر والخاضع للاستعمار (Pratt, 1992). ولكن القليل من هذه الأعمال هو الذى ركز على الأبعاد المادية فى عمل أورتيز (Coronil, 2000).

قراءة مقترحة:

Coronil (1995).

تسعير تحويلي **transfer pricing**

عبارة عن تحديد الأسعار التحويلية للمنتجات (السلع والخدمات)

التى تنتقل ما بين الأقسام شبه المستقلة (مراكز التكاليف أو الأرباح) داخل المؤسسات الكبيرة. وغالبًا ما ترتبط الممارسة بالشركات عابرة القوميات (TNCS)، التى تستجيب لأنظمة الضرائب المؤسسية المتغيرة، والجمارك، وحواجز التجارة الأخرى، وأسعار الصرف المتباينة بتحديد أسعار للصفقات الداخلية بين المؤسسات التى تخضع لتشريعات وطنية مختلفة بطرق تقلل التكاليف أو تعظم الأرباح. فمثلًا، يمكن أن تفرض المشروعات أسعارًا أعلى للمنتجات شبه النهائية المشحونة لمواقع تشغيل أخرى تخضع لتشريعات ذات معدلات ضرائب أعلى، بحيث تقلل الضرائب المفروضة على الأرباح المحققة من العمليات النهائية.

ومع استمرار عولمة الاستثمار والإنتاج والتجارة، فإن احتمالات ومدى التسعير التحويلى يمكن أن تزيد؛ حيث يشير ديكن Dicken (2007، p. 239) إلى أنه «بصفة عامة، كلما زادت الاختلافات فى مستويات الضرائب المؤسسية والجمارك والرسوم وأسعار الصرف، زادت حوافز هذه المؤسسات للتلاعب بأسعارها التحويلية». حيث يوجد حافز قوى لدى هذه المؤسسات للتدخل فى الأسعار التحويلية، بل إن المؤسسات العالمية المركزية الكبيرة جدًا منها تتمتع بقدرات عالية للقيام بذلك. ولكن المشكلة كما يلخصها ديكن تتمثل فى أنه من الصعب جدًا على الحكومات (أو الباحثين) الحصول على معلومات عن مدى ذلك.

وعادة ما تقوم المشروعات داخليًا بتحديد الأسعار التحويلية، وغالبًا ما تكون إدارية بحتة على أحد المستويات، حيث تتضمن المراقبة والسيطرة على مراكز التكاليف والأرباح المختلفة. ولكن على مستوى آخر، نجد أن الاستخدام القانونى للأسعار التحويلية الداخلية يسهل تجنب الضرائب ويقلل حواجز تكاليف التجارة؛ حيث تستطيع المشروعات الوصول إلى الوضع الأمثل لعلاقاتها المالية بالتشريعات التى تخضع لها، وبالتالى تقليل مدفوعات **الجمارك**، أو نقل الأرباح المحسوبة من مناطق تخضع لنظم ضريبية عالية إلى مواقع ذات معدلات ضرائب مؤسسية منخفضة. وتستطيع هذه المؤسسات أيضا تجاوز الصعوبات المرتبطة بأسعار الصرف المتقلبة التى يمكن أن تميل فى **الأسواق** المفتوحة إلى رفع أو خفض أسعار المنتجات فى الصفقات التى تحدث بين وحدات نفس المؤسسة الواقعة نفسها فى مناطق عملات مختلفة. وعن طريق المناورة من خلال هذه الطرق، تستطيع هذه المؤسسات أن تخفض تكاليفها، وأن تزيد أرباحها على حساب التشريعات التى تعمل من خلالها.

قراءة مقترحة:

Dicken (2007, ch. 8).

قابلية النقل **transferability**

هى أحد الأسس التى وضعها أولمان (1956) Ullman للتفاعل

المكانى، وتغطى كلا من تكاليف النقل التى تعكس خصائص نظام النقل والسلعة التى يتم نقلها، وقدرة السلعة ذاتها على تحمل هذه التكاليف؛ حيث تتمتع المعادن الثمينة بارتفاع القابلية للنقل بسبب سهولة التعامل معها بالإضافة إلى انخفاض تكاليف نقلها (حسب وحدة الوزن) مقارنة بقيمتها الإجمالية، ولكن الزجاج المسطح مثلا يعانى من انخفاض القابلة للنقل بسبب صعوبة تناوله وانخفاض قيمته نسبيا.

مُخالفة transgression

هو القيام بتجاوز حدود مقبولة، أو كسر قواعد أو تخطى حدود معينة؛ حيث يؤدى الانتهاك إلى تحدى وكشف وتقويض القيم التى تعتبر «عادية» و«مناسبة» فى ظروف جغرافية واجتماعية معينة؛ إذ أنه يعمل من خلال أماكن وأوضاع محددة، ويؤثر عليها من الداخل، ولا يعمل من خارجها، ولا يحاول تكوين أماكن أو نظم جديدة ولا يبحث عنها. ومن خلال هذه العملية، وردود الأفعال عليها، تتضح القواعد والتقاليد التى تتعلق بما هو ممنوع وما هو مسموح به. ويرى باتاى Bataille، الذى كانت كتاباته مؤثرة جدًا على فهم هذا المفهوم، أن «تجربة الانتهاك لا يمكن فصلها عن الوعى بالقيود أو الحظر الذى تنتهكه، إذ إنه فى الحقيقة نجد أن قوة الحظر تتحقق تماما من خلال انتهاكه وبواسطته» (Suleiman, 1990, p. 75). ولذلك يوجد

كل من الانتهاك والحظر المرتبط به معًا فى علاقة معقدة، بحيث إن الانتهاك لا ينكر الحظر، ولكنه يتخطاه ويكمله (Foucault, 1997 [1963]; Jenks, 2003).

وتعتبر الجغرافيا مهمة لوضع الحدود، وتحديد المرتفع والمنخفض، والعادى والمنحرف، والنظيف والملوث،... إلخ. وبينما يستخدم الأقوياء المكان وسيلة للسيطرة الاجتماعية، فإن الترتيبات والتنظيمات الاجتماعية المكانية الناتجة عن ذلك يمكن أن تنتهك أيضا. وبالرغم من التفسيرات العديدة الشهيرة للانتهاك، يصر ستاليبراس وهوايت Stallybrass and White (1986) على أنه لا يوجد هناك شيء تقدمى أو محافظ سياسيًا بطبيعته بالنسبة لهذه العملية. ففى بحثهما فى كيفية بناء الهوية البورجوازية الأوروبية، والتى تتراوح عبر التكوينات الاجتماعية، والمكان، والجسد، قاما بدراسة الطرق التى تم من خلالها تحديد الهوية من خلال استبعاد ما كان يعتبر «متدنيا»، وكيف أن ذلك «الآخر» المتدنى المستبعد أصبح موضع الرغبة والاستياء أيضا. وكانا يريان أن الانتهاك غالبًا ما كان يمثل «طقسًا قويًا أو ممارسة رمزية يستعرض من خلالها المسيطر رأسماله الرمزى، بحيث يكون على صلة بمجالات الرغبة التى أنكرها بنفسه كثمن مدفوع مقابل قوتها السياسية» (1986، ص 210). وترتبط «إعادة الاكتشاف» المستمر للجوانب المهرجانية داخل الثقافة الحديثة وأهميتها كمجال رمزى برفضها فى تكوين الهوية الذاتية للثقافة البورجوازية.

ولذلك يعتبر تحليل الانتهاك وسيلة مهمة لفهم كل من الأعمال الهامشية والعمليات التى يمكن من خلالها تعريف العادى والمركزى والمسيطر؛ حيث تأتى قوة الانتهاك بصفة خاصة من قدرته على كشف بنيوية الترتيبات الاجتماعية المكانية، ومن ثم تعرضها للنقد وإعادة البناء. ويتميز الانتهاك عن المقاومة، كما يقول كريسويل Cresswell (1996)، من حيث إنه لا يعتمد على النية، بل على آثاره وعلى ردود الأفعال التى يثيرها. وهذه لا يمكن تحديدها مسبقًا، ولكن يجب دراستها فى سياقات جغرافية وتاريخية معينة. ويقول «إن فعالية الانتهاك تكمن فى قوة الحدود والأماكن المستقرة التى يتخطاها بصورة مدمرة». بالإضافة إلى أنه يكون محدودًا أيضا بهذه الجغرافيا المستقرة، إذ إنه يكون دائما فى حالة رد فعل على طبوغرافيات السلطة» (Cresswell, 1996, 175). ومع ذلك، فإنه يعلق قائلا إن الانتهاك يمكن أن يحمل «بذور ترتيبات مكانية جديدة». فعندما يصبح جزءا من الصراعات الإستراتيجية، يمكنه أن يتخطى التدخلات التكتيكية المؤقتة ليساهم فى التحول الاجتماعى والمكانى.

قراءة مقترحة:

Cresswell (1996); Stallybrass and White (1986).

هى التحركات الموسمية المنتظمة اجتماعيا للماشية حسب درجات الارتفاع والمناخ الحيوى، وعادة ما يكون ذلك استجابة للتغير فى وفرة الكلأ أو المياه. وتختلف هذه التحركات عن تلك المرتبطة بالرعى البدائى (انظر البداوة) من حيث إن نسبة فقط من الأسرة (أو أى وحدة اجتماعية أخرى) المرتبطة بالقطيع، هى التى تقوم بالرحلة، بينما تبقى بقية الأسرة فى مسكن أكثر استقرارًا. وكان المصطلح يستخدم أصلا فى أوروبا (حيث يعنى الفعل الفرنسى transhumer نقل الماشية) لوصف انتقال الرعاة وقطعانهم بين المراعى المنخفضة فى شهور الشتاء والمراعى المرتفعة فى شهور الصيف، وذلك للاستفادة من ذوبان الثلوج. وترتبط هذه التحركات تاريخيا بالرعى فى المناطق الجبلية وأقاليم الأراضى الجافة ذات المطر الموسمى.

قراءة مقترحة:

Stenning (1960).

شركات عابرة للقوميات

transnational corporations (TNCS)

ينتقل رأس المال حول العالم فى ثلاثة أشكال: حيث يتجسد فى المواد والسلع والخدمات، ويدخل فى تدفقات التجارة. وعندما

يستثمر فى الأسهم والسندات والعملات الأجنبية وما شابه، فإنه يتحرك كرأسمال تمويلى. وتستثمر هذه المؤسسات مواردها الرأسمالية فى دول أخرى من أجل المشاركة فى أنشطتها العادية مثل الاستخراج والإنتاج و/أو بيع المواد والسلع والخدمات. ويعرف هذا أيضا بالاستثمار الأجنبى المباشر (FDI). ويمكن أن يتضمن هذا الاستثمار تكوين عملية من أسفل إلى أعلى - أى «استثمار الحقل الأخضر». وعادة ما يتضمن شراء شركة أجنبية قائمة بالفعل. وفى أى من الحالتين، فإن السيطرة الفعالة على العملية الخارجية تظل فى يد الشركة الأم، حتى إذا كانت لا تملك 100 ٪ من الأصل الأجنبى. ويمكن أن يأخذ العائد على الاستثمار شكل الأرباح أو الفوائد الجبرية، ويمكن إعادة استثمارها فى الموقع الأجنبى نفسه، أو استثمارها فى مكان آخر تماما.

وينمو الاستثمار الأجنبى المباشر نتيجة للمقتضيات المشتركة لكل من المنافسة الدولية واندفاع تراكم رأس المال، عندما تقوم الشركة بتجميع رأس مال أكبر مما تستطيع استثماره بصورة ملائمة أو مربحة فى سوقها الأصلى؛ حيث يتضمن هذا التزامًا طويل الأجل بتوفير الموارد لموقع أجنبى محدد، مقارنة بأى من الشكلين الآخرين لانتقال رأس المال الدولى، وتقوم المؤسسات بذلك لعدد من الأسباب. وتعتبر السيطرة على الموارد الطبيعية دافعا تقليديا، وهو الأكثر قدرة على جذب أى شركة إلى أجزاء بعيدة من العالم. ويعتبر التدفق إلى

أسواق عمل منخفضة التكاليف وغير نقابية، محل اهتمام مجال آخر. ويمكن أن يكون هذا الاستثمار طريقة لاستيعاب تكاليف العمليات المالية عبر الحدود داخل المؤسسة، والتمتع بميزة وفورات النطاق، والموارد الرأسمالية الأكبر أو التقنيات من أجل تحقيق الميزة التنافسية فى الأسواق الأجنبية. ويمكن أن تشترى المؤسسة شركة أجنبية لكى تصل إلى تقنية متقدمة أو تخفض كثافة المنافسة فى مجالها. ويمكن أيضا أن تهدف إلى الوصول إلى أسواق أجنبية مهمة أو تحسين وضعها فيها، وتعتبر العمل فى السوق بمثابة وسيلة أفضل لتحقيق هذا الهدف، بدلا من التصدير من الداخل. وقد يرجع هذا إلى أنها تستطيع تقديم خدمات أفضل، أو تستجيب بصورة أسرع للتغيرات فى السوق، أو أنها ستستفيد سياسيًا من اعتبارها شركة محلية، أو أنها ستتجنب الحواجز الجمركية وتكاليف النقل، أو لأنها ستستطيع الاحتفاظ بمراقبة أقرب للمنافسة (Schoenberger, 1997; Dunning, 2002a; Dicken, 2003; Ietto-Gillies, 2005).

ويمكن أن تكون جغرافية استثمار هذه المؤسسات مناقضة للمنطق؛ حيث تفترض النظرية الاقتصادية التقليدية أن رأس المال سيتدفق من الأماكن التى يكون فيها وفيرًا، وبالتالى يكون السعر فيها منخفضًا، إلى الأماكن التى يكون فيها نادرًا، وبالتالى يكون السعر فيها مرتفعًا. ويتضمن هذا أن يتم التدفق من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول الأقل نموًا عبر الحدود. وتتوقع نظريات أخرى أن رأس المال سيتدفق

من المناطق مرتفعة التكاليف إلى المناطق منخفضة التكاليف، مما يتضمن أيضا خروج رأس المال من الدول الصناعية المتقدمة التى ترتفع فيها تكاليف العمالة والتنظيم، إلى العالم الثالث (انظر **التقسيم الدولى الجديد للعمل**) (Dunning, 2002b; Dicken, 2003). ومع ذلك، يتدفق معظم الاستثمار الأجنبى المباشر (غير الموارد) بين الدول الصناعية المتقدمة. وعلى سبيل المثال، فإن المؤسسات الأمريكية العاملة فى الصناعات التحويلية والخدمات، تستثمر كثيرا فى أوروبا الغربية وكندا، بينما تستثمر المؤسسات الأوروبية كثيرًا فى أماكن أخرى فى أوروبا وأمريكا الشمالية. ويتدفق قدر ضئيل إلى عدد قليل من الدول حديثة التصنيع (NICs). وحتى المؤسسات الواقعة فى بعض هذه الدول، تستثمر حاليا فى أمريكا الشمالية وأوروبا: ففى عام 2005، اشترت مؤسسة صينية ـ لينوفو Lenovo ـ مشروع الحاسبات الشخصية التابع لشركة IBM. ويبدو الوصول إلى الأسواق أكثر أهمية من التكاليف. ونظرًا لأن الاستثمار الأجنبى المباشر غالبا ما يتم من خلال الاستحواذ وليس استثمار «الحقل الأخضر»، فإنه يحتمل أن يذهب إلى المكان الذى يقع فيه أكبر عدد من الاستحواذات المحتملة ـ أى الدول الصناعية المتقدمة (Schoenberger, 1997; Dicken, 2003).

وبالرغم من هذا التوزيع المنحاز إلى الدول الصناعية المتقدمة، فإن المؤسسات العاملة فى الدول النامية لا تزال تمارس تأثيرًا هائلا ــ وذلك

لأنها يمكن أن تكون كبيرة بالنسبة إلى الاقتصاد المحلى. وينطبق هذا بصفة خاصة على عمليات استخراج الموارد، بالرغم من أنها تتركز جغرافيا فى عدد قليل نسبيا من الدول المضيفة (Bridge, 2004).

ويمثل عدم تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر على سطح الأرض بصفة عامة مشكلة طريفة؛ إذ إن توجهه إلى الأسواق الغنية (أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبى) و/أو الأسواق سريعة النمو (مثل آسيا) يمثل عاملًا مهمًا؛ حيث تفضل وفورات المقياس المكانى فى العديد من أكثر صناعات الاستثمار الأجنبى المباشر أهمية (مثل التعدين أو الكيماويات) التركز الجغرافى. فقد أدى التقدم فى الميكنة إلى تقليل أهمية تكاليف العمل فى الكثير من القطاعات، مما يساعدها على البقاء فى الدول التى ترتفع فيها تكلفة العمل. وفى الوقت نفسه، فإن الدول الفقيرة التى تعانى من محدودية أسواقها، تعانى أيضا من ضعف بنيتها التحتية المؤسسية والطبيعية، مما يجعل العمليات فيها أكثر تكلفة ومخاطرة. وبالرغم من اعتبار هذه المؤسسات عادة فى طليعة العولمة، فإن هناك أسبابًا لافتراض أن هذه المؤسسات تتحوط لرهاناتها. فمن المؤكد أن عملياتها دولية، ولكنها لم تصبح عالمية بعد.

وتمثل المؤسسات المتعددة الجنسيات، الموضوع الدائم لجدل سياسى ساخن؛ حيث يعتقد البعض أنها ستدعم النمو الاقتصادى

والتحديث فى العالم النامى من خلال استيراد رأس المال والتقنيات الإدارية التى ستنتشر بعد ذلك فى الاقتصاد المضيف. ويعتبر أصحاب نظريات مراحل النمو هذه المؤسسات بمثابة الوسيلة الكاملة للتغلب على حواجز التنمية، وتشجيع التقارب الإقليمى. بينما يعتقد البعض أنها مسئولة عن «تخلف» العالم الثالث من خلال السيطرة على الأسواق المحلية واستنزاف رأس المال فى صورة أرباح من دول الجنوب إلى دول الشمال - أى إنها تمثل الشكل الحديث للإمبريالية والعامل الرئيس لاستمرار التبعية والتنمية غير المتساوية. ويعتبرها كثيرون مسئولة عن التفكيك الصناعى فى الأقاليم التى كانت غنية سابقا (Tabb, 2002; Cuyvers and DeBeule, 2005). وكانت هذه المؤسسات تُتهم بالتعاون مع الحكومات القمعية لكى تضمن وصولها إلى الموارد، وبالتالى تورطها فى انتهاك حقوق الإنسان والعنف ضد السكان المحليين (Peluso and Watts, 2001; Frynas and Pegg, 2003). ويثير وجودها قضايا السيادة وتكامل الدولة القومية حتى فى أكثر الدول تقدما (Dickn, 2003).

قراءة مقترحة:

Dicken (2003); Harvey (1999 [1982]); Peck and Yeung (2003).

تكاليف النقل transport costs

هى إجمالى التكاليف التى تدخل فى الحركة بين مكانين، حيث لا تشمل فى حالة نقل البضائع فقط، مُعدل الشحن، ولكن أيضًا تكاليف التوثيق، والتغليف، والتأمين والجرد. وأصبحت تكاليف النقل عُنصرًا جوهريًا فى مُعظم **نظريات التوطن** الكلاسيكية، حيث يتم عرضها كمُحددٍ أولي لكُل من استخدام الأرض الزراعى (انظر: **نموذج فون ثونن**) ونظرياتُ التوطن الصناعى، وأيضًا مُعظم نظريات **التفاعل المكانى** (راجع: **تلاشى المسافة**) وكانت تكاليف النقل فى صميم أدلة الجُغرافيا، كعلم مكانى، أو «كتخصص فى المسافة» (وراجع، التحليل المكانى:Watson, 1955).

جُغرافية النقل transport geography

يُركز هذا التخصص من الدراسة، على حركة الناس والبضائع، حيث صُممت نُظم النقل لتبسيط مثل هذه الحركة، وتبسيط علاقة النقل بالأوجه الأُخرى من الجُغرافيا البشرية مثل، التنمية الاقتصادية، **والطاقة**، واستخدام الأرض، **والزحف الحضرى**، والتدهور البيئى، **والقيم والثقافة**. ومُنذ فترة طويلة، صَبغت العلاقات القوية مع مجالات الهندسة المدنية وعلم الاقتصاد، جُغرافية النقل بتقليد **الأساليب الكمية**، وبصفة خاصة استخدام **النماذج** الرياضية، كما

مكنت هذه الروابط، محللى النقل من الاستجابة لضغط مشاكل التخطيط، واتجهت إلى الحد من الأسئلة التى يسألها جُغرافيو النقل، عن طريق لفت انتباههم نحو التقنية بعيدًا عن النظرية فى كثيرٍ من الأحيان (Hanson, 2000).

وقد سعت الدراسات الخاصة بحركة الناس والبضائع، إلى بناء نماذج تنبؤية لحجم التدفقات بين الأماكن، حيث تقوم هذه النماذج بالتنبؤ بالتدفقات، كدالة للطلب على الحركة بين عُقدتين (عادة تكون مُرتبطة بمقاييس مُتنوعة لحجم العُقدة) وتكلفة الحركة بين العُقدتين، والتى ترتبط بدورها بالمسافة، ووسيلة السفر (الطائرة، السفينة، السيارة، على سبيل المثال)، وسُهولة الحركة، وذلك من بين عدة أُمور أُخرى. وتُعد مثل هذه النماذج الخاصة بالتفاعل المكانى، مُهمة لعددٍ من المُنفذين، مثل مُخططى النقل فى الحضر المسئولين عن توفير تسهيلات النقل، والتى ستتعامل مع أحجام التدفق المُتوقعة، وشركات الطيران التُجارية، التى يجب أن تُوفر سعة كافية لتلبية الطلب المُتوقع. وفى جُغرافية النقل، كانت الروابط بين النماذج، والتنبؤ والتخطيط قوية جدًا.

وركزت دراسات أنظمة النقل على أنماط الشبكات والعُقد، وتدارست فى كثيرٍ من الأحيان، كيف أن هذه الأنماط تُؤثر فى سُهولة الحركة، وبالتالى فى تشكيل استخدام الأرض والأنماط العُمرانية. ففى الولايات المُتحدة الأمريكية، أدى إدخال نظام الطُرق السريعة

بين الولايات، بداية من خمسينيات القرن العشرين، إلى زوال بعض الأماكن التى مر عليها هذا النظام، وإلى نمو أماكن أُخرى، التى تم تحسين سهولة الوصول إليها، عن طريق الربط بينها وبين نظام الطُرق السريعة (Garrison, Berry, Marble, Nystuen and Morrill, 1959). وقد أدى إلغاء قُيود التنظيم بشركات الطيران، فى الآونة الأخيرة، إلى تطوير نظام المُجمع- والمسار، الذى يصف الشبكة الحالية للسفر جوًا فى الولايات المُتحدة الأمريكية (O'Kelly, 1998)، وثانية، فإن تكوين الشبكة يُفضل عُقد مُحددة (المُجمعات، الكثير منها نمت لتُصبح مراكز تُجارية مُزدهرة) على حساب عُقد أُخرى (العُقد التى تُوجد على الحُدود القُصوى للمسارات، والتى يُرى إمكانية الوصول إليه عن طريق الهبوط الجوى). وقد فحصت دراسات أنظمة النقل كذلك، المُنافسة بين العُقد (على سبيل المثال، فى النقل بالشاحنات مُقابل السكك الحديدية والممرات المائية) وبين المسارات على النمط نفسه (على سبيل المثال، بين المسارات المُتعددة بين شيكاغو والساحل الشرقى للولايات المُتحدة الأمريكية فى أوائل القرن العشرين). ومن الاهتمام الحالى، يكون أثر تجارة الإنترنت على النقل: فبينما قد تُقلل مثل هذه التجارة من عدد مرات سفر الفرد، فإنها تُؤدى إلى زيادة هائلة فى الطلب على حركة البضائع (Aoyama, Ratick and Schwarz, 2006).

ويرتبط النقل ارتباطًا وثيقًا بمجموعة من القضايا، التى تقع فى صميم الجُغرافيا البشرية، مثل: استهلاك الطاقة والتدهور

البيئى، اللذين يرتبطان ارتباطًا كبيرًا بتقليد الطبيعة- والمُجتمع فى الجُغرافيا. ولأن أنظم النقل، قد صُممت لزيادة إمكانية الوصول، وأن إمكانية الوصول تكون محورية لأنماط استخدام الأرض والتنمية الاقتصادية، فإن دراسات النقل لديها الكثير لتُقدمه لمجال التنمية. وقد كانت القيم، والثقافة، اللذان يُعدان مُهمان كثيرًا جدًا فى فهم أنماط النقل وأنظمته، مُهملين فى الغالب من جانب المُتخصصين فى جُغرافية النقل.

قراءات مُقترحة:

Black (2003); Rodigue, Comtois and Slack (2006).

مُشكلة نقل **transport problem**

هى حالة خاصة من البرمجة الخطية، حيث يكون الهدف، هو الوصول لحل الحد الأدنى للتكلفة، الذى يُؤدى إلى نقل البضائع من مناطق الأصل N إلى مناطق الوصول M. ويُحدد العرض المُتاح فى كُل منطقة أصل، والطلب المطلوب فى كُل منطقة وصول، القُيود، كما تفترض مُشكلة النقل أن كُل منطقة أصل تكون مُتصلة مُباشرة بُكل منطقة وصول، عن طريق مسار بتكلفة وحدة مُحددة. وقد يتم حل المشاكل مع هذا البناء المكانى البسيط بكفاءة كبيرة، وكذلك الأسلوب المُتبع فى كُل من القطاع العام (على سبيل المثال، توزيع التلاميذ على

المدارس) والأعمال التُجارية (أرخص توجيه للتوزيع)، على الرغم من أن العديد من التطبيقات الحديثة، تستخدم هيكل شبكة عامة بدرجة كبيرة.

قراءات مُقترحة

Hay (1977); Taaffe and Gauthier (1973).

أدب الرحلات **travel writing**

هى أسلوب أدبى من النثر، يدور حول تجربة تتم بعيدًا عن الموطن، وبينما يُمكن إرجاع كتابة الرحلات فى أوروبا إلى الأوديسة لهوميروس، فإنه نادرًا ما يُمكن اعتبارها، أدبا جادا، أو **اثنوجرافية** موثوقا فيها، وعادة ما تُستبعد من التاريخ التقليدى للجُغرافيا (انظر: **تاريخ الجُغرافيا**). ومع ذلك، فقد تم، فى عدة عُقود ماضية، إعادة تقييم كتابة الرحلات داخل **العلوم الإنسانية** والعلوم الاجتماعية، وكانت تُوجد عودة مُجددة **للاهتمام النقدى** بكتابة الرحلات. ويُمكن إرجاع هذا إلى عددٍ من التغيرات فى الشكل الأكاديمى. التغير الأول، كان صُعود **ما بعد الحداثة**، التى صَدَّقت على دراسة الأشكال الشعبية للثقافة، بما فى ذلك الكتابة، بدلًا من «العُظماء» ببساطة. وقد ارتبطت ما بعد الحداثة، داخل الكثير من العلوم الاجتماعية، ارتباطًا وثيقًا **بالتحول الثقافى**، والذى ركز اهتمامه الأكبر على التطبيقات

العملية **للتمثيل**. والتغير الثانى، أن المصدر المُرتبط بالاهتمام فى كتابة الرحلات، كان هو تطور **ما بعد الكولونيالية**، والدور المحورى الذى تمت تأديته بواسطة العالم الأدبى «إدوارد سعيد» «Edward Said» (1935 -2003)، فى صياغاته. فقد خلق نجاح نقد «سعيد» (2003 [1978]) للتنوير، نموًا فى صناعة التخصصات فى دراسة التصورات الكولونيالية للأماكن والشعوب الأُخرى. وقد تم النظر إلى كتابات الرحلات، على أنها مصدر أولى لانتعاش **الجُغرافيات التخيلية**. أما التأثير الثالث، فكان **للنسوية**، التى أوضحت أن تقارير الرحلات للقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، التى تمت كتابتها بواسطة النساء، كانت مُهمة، ولكنها هَمشت مواضع إنتاج المعرفة الجُغرافية (وفى الحقيقة، تم تهميشها كذلك من قِبل «سعيد») (راجع: McEwan, 2000).

· وداخل **الجُغرافيا البشرية**، كانت هناك عدة بؤر اهتمام مختلفة فى كتابة الرحلات. من بينها، كان تجدد الاهتمام بالسجلات والكتابات المُنتجة فى ظل شعارات **الاستكشاف والعلم**، ولكنها تُقرأ نقديًا الآن كنصوص، عن طريق استخدام مصادر المجالات الأدبية والتاريخية كذلك، للكشف عن السُبل المُتعددة، التى عمل فيها خطاب الاستكشاف والسرد على إنتاج موضوعات للبحث. وكما أنتج خطاب التنويرية «المشرق»، على سبيل المثال، فإن خطاب المدارية أنتج «المناطق المدارية» (Driver and Martins, 2005). وتُغذى مثل هذه الدراسات

الاهتمام بالأماكن، التى تم من خلالها إنتاج المعارف العلمية، وتُغذى الاهتمام بالقنوات التى انتشرت من خلالها وتمركزت حيث تتراكم. وتُحرك الموضوعية المكانية نفسها، دراسات كتابة الرحلات إلى خارج النطاق العلمى الأسمى (Gregory, 2001a). ففى أوروبا، يُعد التفريق بين «الرحلات» و«السياحة» جانبًا تاريخيًا، مُحملًا بفرضيات عن التثقيف والاستقلال، التى تُسجل سلاسل من فروقات طبقية. وقد أُلزم الرحالة والسائحون، على مدى القرن التاسع عشر وفى القرن العشرين، بكتابة رحلاتهم، كما يُخبرنا التدقيق النقدى فى نصوصهم عن الكثير، ليس فقط عن إنتاج، وأحيانًا عرقلة، القوالب النمطية الثقافية وعمليات التقارب الثقافى (Pratt, 1992) – فقد وصل الكثير من الرحالة إلى منطقة الوصول، بحقائبهم الثقافية البكر، ولم يقوموا بتفريغها، لكى يتصرفوا بحواسهم المُشكلة قبل ما رأوه سلفًا – ولكن أيضًا عن تشكيل الهويات الوطنية وتدعيم الثقافة البرجوازية (Buzard, 1993; Duncan and Gregory, 1999). ولم يكتب الرحالة فقط اليوميات، والرحلات والخطابات، ولكنهم أيضًا رسموا إسكتشات، وطلوا، والتقطوا صورًا فوتوغرافية، وقد كان لاستجواب هذا الأرشيف المرئى أهمية كبيرة فى انتعاش وتحليل البنيات الثقافية للاندسكيب بصفة خاصة (Stafford, 1984; Osborne, 2000; Schwartz and Ryan, 2003). كما تم ترميز الرحلات أيضًا تاريخيًا، بترميزات النوع والجنوسة، وكان هناك اهتمام ملحوظ بالسبل التى تسمح فيها الرحلات بتحقيق

الرغبة والمُخالفة، والتى كانت ببساطة مُستحيلة فى الموطن (Aldrich, 1993; Boone, 1995; Gregory, 1995a).

ويقترح هذا المُلخص المُختصر، وجود سلسلة لثغرة فى أعمال كتابة الرحلات، التى بدأت مُعالجتها فى الوقت الراهن. الأولى، أن السيطرة على البحث فى هذه الأعمال من جانب دراسات الرحالة الأوروبيين ورحالة أمريكا الشمالية، امتدت إلى خارج شواطئهم – ولكن ماذا عن «نظرة العودة» (على سبيل المثال Burton, 1998)؟ والثانية، أن النصوص تحت التدقيق، قد تم إنتاجها نموذجيًا، عن طريق أولئك الذين اختاروا أن يُسافروا تحت شعارات العلم، والثقافة والمُتعة – ولكن ما تجارب أولئك الذين تم إلزامهم بالسفر تحت شعارات أُخرى، مثل: التجارة، والأسْر والواجب على سبيل المثال، (Colley, 2002)، أو كالفارين من الكارثة أو الحرب؟ (انظر: اللاجئون) والثالثة، أن الكثير من هذه الأعمال، قد تم ربطها بالكتابات التاريخية بدلًا من الكتابات المُعاصرة، وبالتركيز الذى يرد على الأسئلة التى تدور حول التنشيط المُعقد للصور القديمة والكولونيالية فى حاضرنا الخاص فى أغلب الأحيان (راجع: Tavares and Brosseau, 2006) وبالسُبل التى يشارك بها ما يُسميه «ليسلى» «Lisle» (عام 2006) «سياسة العالم من كتابة الرحلات المُعاصرة»، فى القلق الناتج عن العولمة ويستجيب لها.

Hay (1977); Taaffe and Gauthier (1973).

نظرية السفر **travelling theory**

هى أفكار عقلانية، تنتقل من مكانٍ إلى آخر، ويحدث فى هذه العملية تغير فى الاستجابة للظروف الجديدة. وترجع الصياغة الأصلية لها لـ «إدوارد سعيد»، الذى حدد ثلاث لحظات نقدية، هى:

الأولى، كانت إنشائية، وهى الظروف التى تبرز داخلها مجموعة الأفكار. ولا تكون الأفكار، فى هذه القراءة، أفكارا طافية حُرة، بل يتطلب تحليلها. وهذا ما يُسميه مُؤرخو العلم والجُغرافيا بـ «تاريخ السياقية». وقد طالب «سعيد» (1984، pp. 241 -2) بـ «إدراك نقدى»، و«إحساس مكانى»، ونوع من القدرة لتحديد ووضع نظرية»، عن طريق فهمها، «فى مكانٍ وزمانٍ غير ما ظهرت فيه كجُزء من هذا الزمان، والعمل بها ولها، والاستجابة لها» (راجع: **المعرفة الموقفية**).

والثانية، كانت مُؤسساتية. فقد أدرك «سعيد» جيدًا أن الأفكار تنتقل – دورة الأفكار عبارة عن حالة تمكين للنشاط الفكرى – ولكنه كان مُهتمًا أيضًا، بأنه كما تُصبح الأفكار الراديكالية والمُقلقة مألوفة، فإنها تكون مُستأنسة: «فبمجرد اكتساب فكرة لرواج، لأنها فعالة وقوية، فإنه يكون هناك احتمالية أثناء انتقالها، أن تُختزل، وتُدون وتكون مُؤسسية» (Said, p. 239).

والثالثة، كانت الانتعاش. فقد قَبل «سعيد بعد ذلك، بأنه يُمكن إعادة تفسير النظرية وتنشيطها بالرحلات والاستجابة إلى الوضع الجديد. ويُعطى هذا التنظير المُتجاوز – تمثلت أمثلته فى «أدورنو» «Adorno» و«فانون» «Fanon» – معنى «التشتيت الجُغرافى الذى يكون قوة دفعه التنظيرية بارعة» بواسطة الأفكار الجاذبة من إقليم إلى آخر، وبواسطة تحقيق الإمكانية الإنتاجية للأماكن، والمواضع والظروف المُختلفة تنشيطيًا للنظرية – ويُعطى معنى الاختلافات الفعالة، والعملية والصلبة – التى لا تسمح «بالعالمية السهلة أو بالشمولية العامة أكثر من اللازم» (Said, 2000 [1994], p. 452).

وقد تم تفسير تقرير «سعيد» المُتعلق **بالاستشراق**، كمثالٍ كلاسيكى على نظرية السفر (Brennan, 2000).

وتمتلك نظرية السفر، فى الجُغرافيا البشرية، مكانها فى اللاندسكيب الواسع الذى يشمل جُغرافيات الإنتاج الفكرى، والنشر، والانتشار والاستلام. ويُثير السفر عبر هذا اللاندسكيب، قضايا مُهمة ومُترابطة، حول ترسيخ نظرية حاسمة على المُفكرين المألوفين، وحول السلاسل السلعية التى تختلق صناعة النشر الدولى، وحول الاتجار فى «النظرية الحاسمة» للمدينة الكُبرى، واستخدام الأقاليم الأُخرى كبنوك موارد لها، وحول هيمنة النشر باللغة الإنجليزية ومشاكل الترجمة (انظر: **المركزية الإنجليزية**)، وحول مكان جامعة الشركات الحديثة، وعلاقتها بالمواضع الأُخرى، التى يتم صُنع المعرفة الجُغرافية بها (انظر: **الجُغرافيات العامة**).

وإنها ليست سوى أفكار ذلك السفر، ويعتبر «ليفينجستون» «Livingstone» (2003b) نظرية السفر، كأداة كبيرة للانتشار، لا غنى عنها فى المشروع العلمى: «فالأفكار والأدوات، والنصوص والنظريات، والأفراد والابتكارات - على سبيل المثال لا الحصر - تنتشر كلها عبر سطح الأرض (انظر: **العلم**)». ويُثير انتشارها قضايا مُتشابهة حول الهيراركية والشبكات، التى تنتقل من خلالها، إلى الداخل والخارج، كما يُثير استلامها وإعادة عملها قضايا تدور حول أيديولوجيات التقدير وتقنيات الثقة: «فقد انتشرت المعرفة العلمية عن طريق التداول....[ولكن] كانت المسافة والشك هما الرفيقان دائمًا» (p. 178).

قراءات مُقترحة

Said (1984).

Trend surface analysis — تحليل اتجاه السطح

هو تقنية ظهرت على يد «شورلى» «Chorley» و«هاجت» «Haggett» (عام 1965)، لتعميم الأسلوب فى مجموعة من البيانات الجُغرافية. فيُوظف ذلك التحليل، شكل **الانحدار** المُتعدد، الذى تكون المُتغيرات المُستقلة فيه عبارة عن إحداثيات شبكة من المُلاحظات، ويكون المُتغير التابع عبارة عن جزء من الهدف المراد قياسه

هناك – مثل ارتفاع الأرض. ويتلخص الهدف من ذلك التحليل، فى تحديد الملامح البارزة للسطح المُعقد ثُلاثى الأبعاد.

سببية جدلية **trialectics**

مُصطلح تم اقتراحه من جانب الجُغرافى الأمريكى «إدوارد سوجا» «Edward Soja» (1996b)، «كأسلوب للسببية الجدلية، والذى يكون أكثر مكانية بطبيعته، من الجدليات المُحددة زمنيًا بشكلٍ تقليديٍ لـ «ماركس» «Marx» و«هيجل» «Hegal» (p. 10)». وفى مُقابلِ الجدلية، حدد «سوجا» ثلاث أهميات (وليس اثنتين)، من المُفترض أن تحتوى كُل واحدة منها على أهمية «التعبير الثالث»، «لكى تُدافع ضد أى اختزالية ثُنائية أو إجمالية». ويُعد ذلك أكثر من مُجرد تدريب بالمنطق، على الرغم من أن «سوجا» يُطور حجته بمُستوى عالٍ من التجريد. فيعرض لسببيتين جدليتين أساسيتين.

السببية الجدلية الأولى، هى التى تهتم بداية **بالوجودية**: فيصف «سوجا» (1996B, PP. 71 -3) ذلك بأنه سببية جدلية للكينونة، ويستخدمها لكى يُمثل بيانيًا إنتاج الزمان، الموجود فى العالم، والمكان: وتدور حجة «سوجا» حول الادعاء الذى يدخل فى جميع أنحاء كتاباته الأخيرة، وهى أن «التعبير الثالث»، وهو المكان، قد انمحى بشكل مُميزٍ فى **النظرية الاجتماعية التقليدية** (راجع: Soja, 1989).

أما السببية الجدلية الثانية، فتهتم بداية **بنظرية المعرفة**: فيصف «سوجا» (1996b, pp. 73 -82) ذلك بأنه سببية جدلية **للمكانية**، ويستخدمها للتمثيل البيانى للمداخل الثلاثة للمكانية. وقد اشتق هذه من قراءته لتقرير «هنرى ليفبفر» «Henri Lefebvre» عن **إنتاج الفضاء المكانى**. وبعد «ليفبفر»، يُناقش «سوجا» أن مُعظم خطابات المكانية قد اقتصرت على عوالم، سواء أكانت:

١) مُمارسات مكانية، مكان **الموضوعية** وموضوعية، «المكان المُتصور»، الذى يُسميه «سوجا» المكان الأول، أم.

٢) تصورات المكان، مكان المضمون وذاتية، «المكان المُتخيل»، والتى يُسميه «سوجا» المكان الثانى. وهنا تكون أيضًا قوة «التعبير الثالث» الذى يسعى «سوجا» إلى فكه:

٣) أماكن التصور، حيث يحمل التمثيل دلالات سياسية وثقافية، ويتوافق انتعاشه «كمكان مُعَمَّر» مع التخريبى، والراديكالى وحتى الثورى المُحتمل، لما يُحدده «سوجا» بأنه «المكان الثالث» (انظر: **الفضاء المكانى الثالث**).

قراءات مُقترحة

Soja (1996b, pp. 53- 82); Merrifield (1996).

هى مُصطلح بديل لما بعد الكولونيالية، يُركز على المواقع عبر الوطنية والنتائج السياسية لانتقادات **الكولونيالية والإمبريالية**. وقد تم اقتراح التغيير بواسطة المُنَظِّر الأدبى والنقدى البريطانى «روبرت يونج» (Robert Young)، الذى استحضر مؤتمر القارات الثلاث، واجتماع مُنظمة تضامن شُعوب أفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية، فى هافانا، بكوبا عام 1966، وكأنه «اللحظة المُؤسسة لنظرية ما بعد الكولونيالية» (Young, 2001، p. 5). وتُركز مُعظم تقارير نظرية ما بعد الكولونيالية على ثلاث شخصيات كولونيالية – «إدوارد سعيد» «Edward Said»، و«هومى بهابها» «Homi Bhabha» و«جاياترى شاكرافورتى إسبيفاك» «Gayatri Chakravorty Spivak» – بدلًا من **القارات الثلاث**. ويُقر «يونج» بأهمية هذه الكتابات الأكاديمية، ولكن كان الغرض من إعادة توجيه «يونج» ثُنائيًا. فالأول، أنه أراد أن يتجاوز **المركزية الأوروبية** لكثيرٍ مما يمر «**بالنظرية**»، عن طريق جذب الانتباه إلى الأهمية الجوهريةً لتلك «المعارف المُتمردة، والتى تأتى من الثانوية، والمُجردة، و[التي] تسعى إلى تغيير المعانى والقيم التى نعيش جميعنا فى ظلها»: الصياغات النقدية التى تم تأصيلها فى ظروفٍ خاصةٍ للتسخير والسلب فى أفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية (Young, 2003b, p. 20، وراجع: **دراسات المهمشين**). والثانى، أن «يونج» أراد أن يُركز على الأُلفة السياسية بين هذه المعارف ومشاريع

التحرير الشعبى وتصفية الاستعمار. وللوصول لذلك، يُقر «يونج»، أن كتابات «ماركس» كانت هى الإلهام الحاسم فى كثيرٍ من الأحيان، ولكنه أصر على أن ذلك كان عبارة عن مادية تاريخية لم تخرج سليمة من أوروبا: فقد أُعيد صياغتها بطُرقٍ إبداعية، كانت مُرتبطة مُباشرة بالمُلابسات العملية والسياسية فى مكانٍ آخر من العالم (انظر: نظرية السفر).

قراءات مُقترحة

Bongie (2002).

tropicality **مدارية**

لقد تم تحديد المناطق المدارية، كارتوجرافيًا، بدائرتى عرض، هما مدار السرطان ومدار الجدى، حول الكُرة الأرضية، 23 درجة و27 دقيقة شمال وجنوب خط الاستواء، وقد تُشرق الشمس داخل ذلك النطاق بصورة مُباشرة فوق الرءوس. ومع ذلك، ومن الناحية الثقافية والسياسية، فتُعد المدارية – مثلها فى ذلك مثل الاستشراق – عبارة عن طريقة تفكير، يتم فيها وصف الأماكن مجازيًا، عن طريق ربط «المناطق المدارية» بنوعٍ مُعينٍ من التجربة، والرؤية، واللاندسكيب أو المُجتمع (Arnold, 1996a; Driver and Martins, 2005). ويُعد المُخطط الفكرى «للمدارية» – كما تم تحديده مُقابل «المُعتدلة» –

واحدًا من أكثر الموضوعات القوية فى **الجُغرافيات التخيلية** للعالم، بداية من عالم الأساطير «الميثولوجيا» الكلاسيكى إلى **الأدب الحديث** (Cosgrove, 2001). وسواء تم تمثيلها إيجابيًا، كنطاقٍ غزير الترف (كما فى كتابات «ألكسندر فون هومبولدت» «Alexander von Humboldt» عن اللاندسكيب المدارى)، أم سلبيًا، كمكانٍ مَرَضِى للفساد (كما فى رواية «جوزيف كونراد» «Joseph Conrad»، قلب الظلام Heart of darkness)، فإنه قد تم توظيف **الطبيعة** المدارية لكُل ما هو مُعتدل، ومُتحضر أو مُهذب – أو فى كلمة واحدة، لكُل ما هو «عادى» (راجع: Gregory, 2001b). وقد كان لصور المدارية، أثرَ مُستمر داخل **خطابات الاستكشاف**، والرحلات **والسياحة**، ويُمكن العُثور هنا عليها أيضًا فى التنوع الكبير من الأشكال الثقافية الأُخرى، بداية من رسم اللاندسكيب والملحمة الشعرية، إلى الهندسة المعمارية والموسيقى الشعبية. وفى تاريخ **العلم**، تم تجسيد تلك الأشكال، فى تخصصات فرعية مُتباعدة، مثل، الطب المدارى، وعلم المناخ المدارى (انظر: **المناخ**)، أو تم تجسيدها فى جيومورفولوجيا مدارية – بالرغم من أن تمييز «المدارية» فى هذه المجالات، كان موضع جدال دائم. وفى العالم الحديث، تُعد صور الاختلاف المدارى جُزءًا مُهمًا فى التخيلات العسكرية أثناء **الحروب** فى **آسيا** وجنوب شرق آسيا بصفةٍ خاصة، فقد استمرت صور الاختلاف المدارى فى تشكيل **أيقونية** سياحةً الترف، والمُحافظة على البيئة العالمية، والإعلان عن السلع الأساسية بصورة عامة.

وعلى الرغم من أن التفكير النقدى حول مفاهيم المدارية، يُعد ذا تاريخ حديث (Arnold, 1996a; Driver and Yeoh, 2000)، فإن الكتابات عن الخصائص الجُغرافية للعالم المدارى، ذات تاريخ طويل. فكما تطور تخصص **الجُغرافيا** ووصل إلى صورته الحديثة، فقد ازدهر مجال «الجُغرافيا المدارية» لفترة وجيزة، لاسيما فى فرنسا أثناء مُنتصف القرن العشرين، حيث تأثرت بها أعمال الجيومورفولوجى «بيير جورو» «Pierre Gourou» (1900 -99) – مُؤلف «البلاد المدارية» «Les pays tropicaux» (عام 1947) – بشكل خاص. وقد لفتت الانتقادات اللاحقة لهذه الأعمال الانتباه، إلى النقاط الأيديولوجية الخفية بالعلاقة **بالاستعمارية والتنمية**، والميل إلى مُعالجة أثر البيئة على المُجتمع من نواح تاريخية. ويجب أن يُنظر إلى تاريخ الجُغرافيا المدارية فى سياق تاريخيات كولونيالية العالم الفرنكوفونى، لاسيما فى الهند الصينية. ومع ذلك، فإن الأعمال الحديثة، تُلقى ضوءًا جديدًا على المعنى المُتناقض للمدارية داخل ذلك التقليد، وإلى أى مدى دعمت مشروعات الكولونيالية (Bowd and Clayton, 2005a,b). وبشكلٍ عام، فإن المدى الذى يُمكن فهم فكرة المدارية عنده، مثلها مثل الاستشراق، كشكل من أشكال الإسقاط المنطقى المفروض بواسطة الغرب، يظل أمرًا من الأمور الجدالية. وليست مفاهيم المدارية، سواء الجُغرافية، أم العلمية أم الجمالية، ببساطة، إنتاج الخيال الإمبريالى: فهى تحتوى أيضًا على تجارب أُخرى، واحتمالات أُخرى (انظر أيضًا: Arnold, 2006).

Arnold (1996a); Driver and Martins (2005).

trust **ثقة**

هى الجودة التى تُعطى التقارير، والأفراد والمُنظمات، المصداقية والنفوذ. وقد أصبحت الثقة موضوعًا مُهمًا فى مجالات **الجُغرافيا البشرية** المعنية بعمليات فهم مصداقية المعرفة ونقلها. وعالجت **الجُغرافيات الاقتصادية** (السُبل التى تعتمد بها العلاقات الاقتصادية على الثقة بين الصفقات المُترابطة، مع آثار القيمة المُحددة على الاتصال وجهًا-لوجه، والسُبل التى تبنى الأماكن بها سُمعتها الاقتصادية عن الجدارة بالثقة. وبالتالى، تُركز دراسة «هدسن» «Hudson» (عام 1998) المُتعلقة بالمراكز المالية الخارجية لجزيرتى برمودا وكايمان، على كيف أن إنشاء تلك المراكز يعتمد على قدرتها فى الوصول للثقة بها كلاندسكيبات تنظيمية. ويتم تحديد الثقة، على هذا النحو، بأنها «توقعات ثابتة نسبيًا حول أفعال الآخرين، ومُستوى مُعين من الاحتمالية الذاتية، التى يُقَيم الفاعل معها سواء واحد أم أكثر من الفاعلين، والتى يتم معها تصور التعاون، والذى سوف أيضًا يتعاون» .(Hudson, 1998, p. 918)

وقد شكلت اهتمامات مُماثلة، دراسات عن جُغرافيات المعرفة العلمية، حيث يتم فيها ربط القُدرة على المعرفة التى يُمكن الوثوق

فيها، بقُدرة العُلماء التى يُمكن الوثوق فيهم، بمن فيهم من عُلماء جُغرافيين. ويُناقش «ليفينجستون» «Livingstone» «تقنيات الثقة» التى تطورت بالارتباط مع الرحلات الجُغرافية (2003c, pp. 147-71). وقد ربطت، الجُغرافيات التاريخية للعلم بصفةٍ عامةٍ، والعلم الجُغرافى بصفةٍ خاصةٍ، الثقة بقضية الطبقة والنوع، مُتبعةً بذلك دراسات «شابين» «Shapin» عن العلم فى القرن السابع عشر بإنجلترا (Shapin, 1994)، حيث تم توضيح المعنى الخاص للطف النبيل ليكون مركزيًا لصعود الثقافة العلمية. وفى وقتٍ لاحقٍ، عالج «شابين» (عام 1998) مكانية علاقة الثقة بإنتاج العلم ومصداقيته، بما فى ذلك، إيجاد «وسائل لجلب الأشياء البعيدة وجعلها قريبة»، والسُبل التى «يستطيع بها أولئك الذين لم يروا تلك الأشياء، أن يعرفوها عن طريق ثقتهم فى أولئك الذين رأوها من قبل، أو عن طريق ثقتهم فى أولئك الذين وثقوا فى أولئك الذين رأوها من قبل» (Shapin, 1998، p. 8). وقد أوضحت دراسات «درايفير» «Driver» عن ثقافات الاستكشاف والإمبراطورية، كيف أن الجدارة بالثقة ومصداقية ادعاءات المعرفة الجُغرافية فيما يخص الأقاليم البعيدة، قد تم تشكيلها من خلال مُؤسسات، مثل الجمعية الجُغرافية الملكية، سواء عن طريق إنتاجها الخاص بنشر «إرشادات للمُسافرين» «Hints for Travellers»، أم عن طريق استقبالها للمعرفة «المُرتجعة» من افريقيا بواسطة شخصيات مثل «هنرى مورتون استانلى» «Henry Morton Stanley». وفى الحالة الأخيرة، تم ربط النقص فى الثقة بالنتائج

الاستكشافية بالأحكام المُتعلقة بشخصية المُستكشف، وربطها كذلك بقضايا «المكانة الاجتماعية، والميزة العلمية والشرعية الأخلاقية» التى أصبحت مُتشابكة (Driver, 2001a, p. 129). وتشمل جُغرافيات الثقة كذلك، أسئلة مثل: لماذا يجب الثقة فى الجُغرافيين، ولماذا يجب أن يكون لدى المتخصص مصداقية، ومن يتم اعتباره جُغرافيّا جديرًا بالثقة.

قراءات مُقترحة:

Livingstone (2003c); Shapin (1994).

سياسة سُكان الحي **turf politics**

هى نشاط سياسى يقوم به القاطنون فى المجاورات السكنية، لمُقاومة التغيرات المُقترحة التى يظنون أنها ذات آثار سلبية مُحتملة على الجماعة البشرية، وكذلك لتعزيز التغيرات التى يتصورون أنها ذات آثار إيجابية. وذلك النشاط ذو أساس محلى عادة، ولكنه يُوجه فى كثيرٍ من الأحيان إلى النطاقات الحُدودية للحُكومة المحلية وحُكومة الدولة (Ackerman, 1999). وتأخذ تغييرات التحفيز شكل مُقترحات تنموية (مثل إنشاء طريق جديد)، أو تغيير ديموغرافى (مثل تدفق مجموعة عرقية جديدة أو طبقة اجتماعية)، أو قرارات استثمارية (مثل استمرار تمويل المرافق الصحية).

قراءات مُقترحة:

Cox and McCarthy (1982).

عدم التأكد **uncertainty**

هو إمكانية الحصول على أكثر من نتيجة عن إجراء عملية مُعينة، فكل نتيجة مُمكنة تكون معروفة، ولكن فُرصة أو احتمالية الحصول على نتيجة واحدة مُعينة تكون غير معروفة. ويختلف عدم اليقين عن المُخاطرة، ففى ظل ظُروف المُخاطرة، يكون من المُمكن معرفة الحصول على نتيجة مُعينة. فعلى سبيل المثال، عند إلقاء عُملة معدنية، يكون احتمالية ظُهور الصورة العُلوية مُساويًا (0,5)، ولذلك يُعد الرهان على إلقاء عُملة معدنية مُخاطرة. كما يُعد ممارسة لعبة الروليت الروسية مُخاطرة (و«محفوفة بالمخاطر» أيضًا)، فإذا كان معروفًا أن المُسدس يُمكن تحميله، برصاصة واحدة من بين ست حجرات للرصاص بالمُسدس، فإن هناك احتمالية بمقدار واحد لستة للموت بأى طلقة. ومع ذلك، فإن لم يكن معروفًا ما إذا كان المُسدس قد تم شحنه، فإن ذلك سيُعد حالة من حالات عدم اليقين.

ويُعد عدم اليقين جُزءًا من البيئة، التى يتم بداخلها اتخاذ القرار المكانى. ويُحد ذلك بدرجة كبيرة، من القيمة العملية للنظريات والنماذج، التى تفترض المعرفة المثالية. فعلى سبيل المثال، لا يُمكِّن

قيام شركة مُعينة بإنشاء مصنع جديدٍ أو منفذ خدمة فى منطقة جديدة، من معرفة رد فعل المُنافسين المُرجح أن يكون. فهم قد يحذون حذو التسهيلات الجديدة الخاصة بهم، وقد يجدون إستراتيجية تنافسية بديلة، أو قد يختارون ألا يتنافسون: ولا تُوجد طريقة لحساب احتمالية كُل خيار. ويتم خيار السكن بطريقةٍ مُشابهةٍ فى ظل ظُروف من عدم اليقين، على سبيل المثال، فيما يتعلق باستقرار الحى، أو الاختلاط بالجيران.

الطبقة الدُنيا underclass

ظهر هذا المُصطلح فى الولايات المُتحدة الأمريكية، لكى يُشير إلى تضاعف الأفراد المحرومين، الذين يُواجهون شكلًا من أشكال الفقر الذى لا مفر منه من الناحية العملية (راجع: دورة الفقر). ففى الولايات المُتحدة الأمريكية، يكون أولئك الذين تم تصنيفهم كجزءٍ من الطبقة الدُنيا، من الأمريكيين ذوى الأصل الإفريقى أو من اللاتينيين. ومُعظمهم يكون فى حاجة للتعليم العالى، والمهارات التى تكون مطلوبة، وأى وسائل أُخرى واضحة تُحقق الحراك السكانى اجتماعيًا لهم لأعلى. وينحدر الكثير منهم من أُسر ذات عائل وحيد، ويعيشون على المُساعدات الاجتماعية. بالإضافة إلى البعد الجغرافى أيضًا للطبقة الدُنيا: ويتحدد عادة بالمجاورات الموصومة، التى تكون عبارة عن مناطق لتركز الفقر ومحدودية فُرص العمل (Bauder, 2002). ويُقاسى المُنتمون

للطبقة الدُنيا من عدم التطابق المكانى، الذى لا يستطيعون من خلاله أن يحصلوا على عملٍ حيث يعيشون، ولا يستطيعون أيضًا تحمل تكلفة النقل (ونفقات رعاية الأطفال) لكى يحصلوا على عملٍ فى المناطق الأكثر بُعدًا من المدينة (Mingione, 1996). وتتضاعف هذه المشاكل عن طريق التمييز ضد المرأة والأقليات فى أسواق **العمالة** (انظر: **النوع**). وفى الأعوام الأخيرة، تم استخدام هذا المُصطلح للتطبيق على المجموعات السُكانية الأشد فقرًا خارج الولايات المُتحدة الأمريكية، فى أوروبا وفى العالم النامى بصورة مُتزايدة (انظر، على سبيل المثال، Breman and Agarwal, 2002; Keyder, 2005; Solinger, 2006، انظر أيضًا: **التنمية**).

وفى حين يُركز المُحللون الليبراليون والراديكاليون على الأسباب الهيكلية للفقر (طبيعة **الرأسمالية**، والحُكم الأبوى السُلطوى **والعنصرية** – Wilson, 1987; Gans, 1995)، فإن المُؤلفين المُعتدلين يُركزون على السمات الشخصية وأنماط حياة المحرومين (Auletta, 1982). وتستند هذه الرؤية الأخيرة فى العادة على أُطروحة ثقافة الفقر «culture of poverty»، التىَ استعرضها «أوسكار لويس» «Oscar Lewis» (عام 1959) فى دراساته الأنثروبولوجية للأحياء الفقيرة فى أمريكا اللاتينية أثناء خمسينيات وستينيات القرن العشرين. ويناقش «لويس» أن الفقراء جدًا يشتركون فى الأنماط السُلوكية التى تسمح لهم بالتكيف مع الفقر من ناحية، وأن يضروا

أنفسهم من ناحية أُخرى (على سبيل المثال، الموقف المُشكك من التعليم، الذى يتم نقله **للأطفال**). وبينما لم يقصد «لويس» ذلك، فإن فكرته عن التكيف مع الفقر قد تم تناولها من قِبل المُعلقين المُعتدلين، الذين يعتقدون أن الناس يكونوا فُقراء بسبب اختياراتهم التى يقومون بها. إن تلك المُعتقدات التى «تلوم الضحية»، تتخلل منطقيًا الكثير من نقاش الطبقة الدُنيا، على الأقل فى الولايات المُتحدة الأمريكية. ويرفض الكثير من العُلماء النقديين استعمال مُصطلح «الطبقة الدُنيا»، بسبب ارتباطه المُتكرر بهذه الرؤية.

ويبدو أن حجم الطبقة الدُنيا آخذ فى النمو فى أمريكا الشمالية وأوروبا، كُلما قللت الحُكومات من نطاق البرامج الاجتماعية وعموميتها، وكلما تم تخفيض الطابع المُؤسسى لمرضى الصحة العقلية. كما يُعد أثر **الهجرة الوافدة** على الطبقة الدُنيا أيضًا موضوعًا مثيرًا للاهتمام، ويعتقد بعض المُؤلفين أن «قوس قزح الطبقة الدُنيا» يتم تشكيله فى الولايات المُتحدة الأمريكية (على سبيل المثال، Portes, 2003، وللرؤية المُتناقضة انظر، Waldinger and Feliciano, 2004). وتميل **السياسة العامة** فى الأقطار الغربية للتذبذب بين الرؤى الليبرالية/الراديكالية والرؤى المُعتدلة عن الفقر والطبقة الدُنيا، فأحيانًا تستهدف المشاكل الهيكلية (على سبيل المثال، «الحرب على الفقر» فى سبعينيات القرن العشرين بالولايات المُتحدة الأمريكية، ووحدة الاستبعاد الاجتماعى فى عام 1997 بالمملكة المُتحدة، انظر: **الاستبعاد الاجتماعى**). بينما

تُحاول فى أوقاتٍ أُخرى، أن تُغير من سُلوك الفُقراء، بتقليل مدفوعات الرفاهية («إصلاح الرفاهية» فى تسعينيات القرن العشرين بالولايات المُتحدة الأمريكية)، و/أو توفير تمويلات إضافية لأولئك الذين يتجهون نحو التجارة (Midgley, 2001; Peck, 2001b).

قراءات مُقترحة:

Auletta (1982); Gans (1995); Massey and Denton (1993).

تأخر تنموي underdevelopment

مُصطلح استخدم للتدليل على الفقدان النسبى للتنمية، ولكنه الآن أقل استعمالاً بشكلٍ شائع بواسطة العُلماء (رغم أنه يحتفظ بشعبيته، وحتى بقوته الشعبية). وقد برز كجُزءٍ من **خطاب ما بعد** الحرب المُتعلق بالنمو الاقتصادى فى العالم الثالث، حيث تم توظيفه أساسًا كاسم وصفى. وقد وُظف التخلف هنا بصفة أساسية كاسم. وقام واضعو نظريات الحداثة، بجمع عددٍ من الدول التى وُصفت بالتقليدية أو أنها تدل على ما قبل العصر الحديث. ولم يتم «انتزاع» هذه الأقطار حتى الآن، من الأقطار ذات الاستهلاك الجماهيرى المُرتفع (انظر: مراحل النمو). وتُعانى تلك الأقطار من التخلف، بمعايير الولايات المُتحدة الأمريكية والدول «المُتقدمة» (Hoselitz, 1952).

وقد حدد التخلف هنا مجموعة مُتلازمة من الدول، التى: تكون زراعية أو ريفية بشكل أساسي، وتكون دينية أو قدرية فى مُستقبلها، وليست علمية قطعًا، وتكون فقيرة فى الطُرق، والسكك الحديدية، والمدارس والعيادات، ويضيق عليها بواسطة مُعدلات النمو السُكانى المُرتفعة وظُروف البيئة الفقيرة. وقد قُصد بالأيديولوجية البروميثيانية[1] للتنمية، أن تُغير كُل ذلك، بما فى ذلك الأقطار الاشتراكية المُتخلفة. وستكون المعونة والتخطيط مُساعدين فى التحول من دولة التخلف إلى دولة التنمية.

ونحن نرى حاليًا أن الكثير من الاهتمامات التى عَبَّر عنها واضعو نظريات الحداثة فى خمسينيات وستينيات القرن العشرين، قد عكست التخوفات التى شعر بها الليبراليون بالولايات المُتحدة الأمريكية (على سبيل المثال، W. W. Rostow) والمُعتدلون بالولايات المُتحدة الأمريكية أيضًا (على سبيل المثال، Samuel Huntington) حول التنمية الاقتصادية والسياسية فى أمريكا ما بعد الحرب. وقد كان هناك اهتمام خاص حول قوة علاقات السُلطة فى فترة التغير الاجتماعى السريع. وقد كانت هذه الاهتمامات مُرتبطة بالإيمان القوى بوجهة النظر: بأن كُل الأقطار ستتعلم يومًا ما أن تكون حديثة على الطريقة الأمريكية. وكان «روستو» «Rostow» و«هونتينجتون»

(١) البروميثيانية: ترجع إلى شخصية فى الأساطير اليونانية تُسمى «بروميثيوس»، الذى تم عقابه بواسطة الآلهة لسرقته النار من السماء لإعطاء البشر. (المُترجم)

«Huntington» (بصورة غير مُباشرة) فَعَّالين فى تعزيز حرب الولايات المُتحدة الأمريكية فى فيتنام، لتتماشى مع ذلك الإيمان العلمانى. فقد كانت الشيوعية عبارة عن أيديولوجية مُنحرفة، كان لزامًا أن تُهزم. وكان لابد أن يتم دفع **القرويين** (أو قذفهم بالقنابل) ليخرجوا من الريف، حيث إنهم قد جاءوا تحت تأثير «الفيتكونغ»[(١)] (Gilman, 2003). ومع ذلك، وبشكلٍ ملحوظٍ، فقد تحدت المجموعة النشيطة من عُلماء أمريكا اللاتينية بقوة، فكرة أن التخلف يجب أن يُحدد كاسم نعتى. وأعلن «أندرى جوندر فرانك» «Andre Gunder Frank» (عام 1966)، بصورة ملحوظة، أنه فى حين كانت كُل الأقطار كانت فى مرحلة ما غير مُتطورة، إلا أنه فى «العالم الثالث» فقط، وصلت بعض الأقطار للتخلف. وينتقل «فرانك»، بعبارة أُخرى، ليُحدد التخلف كفعلٍ مُتعدٍ. فوجهة نظره هذه، لم تصف الحالة الأصلية للغابات البكر والبرية (انظر: **الطبيعة**)، ولكن وصفت اللاندسكيب المُحبط الذى نشأ كجُزء من تطوير نظام العالم الرأسمالى. وكما أشار «فرانك»، فإن **الراسمالية**، قد أنتجت تنمية وتخلف كوجهين لعُملة واحدة. ولم يكن لترتيب الأقطار على خطٍ مُستقيمٍ، من المُتخلف إلى

(١) «الفيتكونغ» «Vietcong»: هى «جبهة التحرير الوطنية»، وهى مُنظمة سياسية وعسكرية، تُوجد فى جنوب فيتنام وكمبوديا، حاربت الولايات المُتحدة الأمريكية والحُكومات الفيتنامية الجنوبية، أثناء حرب فيتنام خلال الفترة (1959-1975) (المُترجم).

المُتقدم، أى معنى. فقد أغفل التمثيل الفعلى للجُغرافيات المُتباينة جدًا لتلك الأقطار، بواسطة العمليات المُشتركة للتبادل غير المُتساوى والتنمية غير المُتساوية.

قراءات مُقترحة:

Gilman (2003).

تنمية غير مُتساوية **uneven development**

هى العمليات والنتائج (الاجتماعية-الاقتصادية والفيزيائية) المكانية والزمانية غيرْ المُتساوية، التى تكون سمة للرأسمالية ووظيفية لها. ويُعد من أكثر الملامح البارزة للجُغرافيات البشرية، خاصة الأنشطة والمُؤشرات التى وُصفت تقليديًا بأنها «اقتصادية»، تفاوتها فى كُل نطاقٍ. ويُعد ذلك جليًا فى مُنظمة الاقتصاد العالمى (على سبيل المثال، مجموعات العالم الأول والعالم الثالث، أو الأقطار المركزية، والهامشية وشبه الهامشية)، ويُعد جليًا فى النطاقات الإقليمية داخل مُعظم الأقطار (على سبيل المثال، الأقاليم الصناعية جدًا أو أقاليم التمركز المالى، مُقابل المناطق الريفية الفقيرة دومًا و«المُتقاعسة»، ويُعد جليًا كذلك داخل مناطق المُدن الكُبرى «المتروبوليتانية» (على سبيل المثال، «قلب المُدن» مُقابل الضواحى)، وداخل الكثير من المُدن فى نطاقات المجاورات السكنية والنطاقات من مبنى إلى مبنى.

وعادة ما يعتبر الاقتصاد الكلاسيكى الجديد مثل هذه التفاوت مُؤقتًا، وتفترض أو تتكهن بأن التنمية الرأسمالية («النمو الاقتصادى») ستُنتج حركة تجاه التوازن عبر المكان، مما يُؤدى إلى التقارب النهائى (راجع: الحداثة). وعلى النقيض من ذلك، تَعرض الجُغرافيا الماركسية لمثل هذا التفاوت، كمُنتج فِعلي للرأسمالية. ويُركز «نيل سميث» «Neil Smith» المُنظر الجُغرافى الرائد للتنمية غير المُتساوية، على أن هذا التفاوت ليس مُجرد انعكاس للعالم غير المُتجانس بدرجة كبيرة، الذى يكون فيه الاتساق التام غير مُحتمل، وليس حتى نتيجة للحقيقة، بأن التفاوت مُفيد للرأسماليين. وبدلًا من ذلك، فيُعد التفاوت نتيجة لا مفر منها للرأسمالية، كنمطٍ للإنتاج، «...وأُسلوب جُغرافى منهجى لتأصل التقليديات فى عُرف وهيكل رأس المال» (Smith, 1990، p. xiii). وإذا كان ذلك صحيحًا، فإنه سيعنى أن التنمية الرأسمالية المُستمرة لن تقضى على التفاوت، وبدلًا من ذلك، ستُنتجه بشكلٍ مُستمرٍ. وتجريبيًا، سيبدو أن الجُغرافيا التاريخية للحداثة الرأسمالية، تقوم بتدعيم الوضع الأخير.

وتُعد التنمية غير المُتساوية مركزية بالنسبة للجُغرافيات الرأسمالية لعدة أسباب. فتعتمد الشركات والدول الرأسمالية جدليًا على التفاوت الجُغرافى، لأداء وظائف أساسية لتراكم رأس المال المُستمر، مثل تفريق وتخفيف اتجاهات الأزمة (على سبيل المثال، عن طريق التوفير الثابت لمواضع جديدةٍ للاستثمار)، وتشريد العُمال (على سبيل المثال، عن

طريق التهديدات بنقل الوظائف إلى أماكن مُنخفضة الأجر، أو سحب الاستثمار العقابى). ومع ذلك، ينتج الإنتاج الرأسمالى بالضرورة من التنمية غير المُتساوية، سواء كان الرأسماليون بصفة خاصة يقصدون، ويرغبون أم يستفيدون منها، أم لم يكن. ويكون ذلك بسبب التوتر الذى لا مفر منه، بين الحاجة لاستثمار رأس المال فى البيئة القائمة، فى الطُرق الثابتة والقادرة على التحمل نسبيًا لكى تدخل فى الإنتاج، والحاجة لرأس مال يظل مُتنقلًا، لكى يتوزع كقيمة، ويظل مُتاحًا للاستثمار فى أماكن وصناعات جديدة مع مُعدلات مُرتفعة من الربح. وكما يقول «سميث» «Smith»، أن «التجميد المكانى لرأس المال فى صورته المادية، ليس أكثر أو أقل ضرورة من الدورة المُستمرة لرأس المال كقيمة». وبالتالى، فإنه من المُمكن أن ترى التنمية غير المُتساوية للرأسمالية، كأسلوب جُغرافي للتعارض الجوهرى الكبير بين قيمة الاستخدام وقيمة التبادل (p. xv ،1990). وتتمثل النتائج القوية لذلك بدلًا من الصياغة المُجردة، فى أن عملية التنمية فى مكانٍ مُعينٍ، يُحتمل إلى حدٍ كبيرٍ أن تُعزز الظروف التى تجعله موقعًا أقل جذبًا لمزيدٍ من الاستثمار فى مُستقبلٍ ليس ببعيدٍ جدًا: فسترتفع أُجور وريع الأرض، وسيُزيد تركز العمال هناك من الحوافز ووسائل التنظيم سياسيًا، وهكذا - وكُل ذلك يعنى، أن المُعدل المُتوقع للربح على استثمارات المُستقبل هناك، سيُقارن على نحو غير مُناسب بالمواقع الأقل تقدمًا. وفى المُقابل، تشمل نتائج التخلف فى كثيرٍ من الأحيان، أوضاعًا تجذب رأس المال، وتوصله لمُعدلات مُرتفعة من

الريح: البطالة المُرتفعة، والأجور المُنخفضة والريع المُنخفض، والدول التى تتوق إلى التعاون وإلى أكثر من ذلك. ويُمكن أن يُنظر إلى التنمية غير المُتساوية بالتالى، كوحدةٍ مُتناقضة على ما يبدو، ولكن كعمليات مُترابطة جدًا من التنمية وللتأخر التنموى.

وقد يتركز نقد التنمية غير المُتساوية، فى أن هناك سببًا لكى تتوقع أنها ستنتهى: فرأس المال يُمكن أن يتحرك للخلف وللأمام بين الأماكن بشكلٍ غير مُحدد فى دورات مُتعددة من الاستثمار، والبناء والتخلى وإعادة الاستثمار بشكلٍ مُتسلسلٍ فى المواقع نفسه. وقد كانت المُناقشات المُتعلقة بمثلٍ هذه الديناميكيات مركزية للماركسية (انظر: Smith, 1990): فقد اقترح، «ماركس» نفسه، و«روزا لوكسمبورج» «Rosa Luxemburg» وآخرون أيضًا، أن التنمية الرأسمالية اعتمدت على الاندماج المُستمر للمناطق غير المُستعمرة سابقًا، والذى بمُجرد أن يكتمل الانتشار العالمى للرأسمالية، ستقود نحو لاندسكيب مُتجانس من التنمية الرأسمالية والشروط المُسبقة للاشتراكية الدولية. وفشلت نهاية الانتشار الكولونيالى؛ فى أن تُقلل تنمية الرأسمالية، رغم، دعوة مثل هذه الرؤية فى مسألة وقيادة «لينين» «Lenin» و«تروتسكى» «Trotsky» أن يعترفوا ويُنَظِّروا الحقيقة الواضحة، بأن الرأسمالية يُمكن أن تُطور عن طريق التنمية غير المُتساوية داخل المناطق الداخلية فعليًا إلى الرأسمالية. وقد جاء التخلف لكى يُفهم بدرجة قليلة، كحالة من الإهمال أو الاستبعاد

من الاقتصاد الرأسمالى العالمى، ويُفهم أكثر كشيء أُنتج بشكلٍ فعَّال، رغم الإدراج فى ذلك الاقتصاد، فى جوانب غير مُناسبة فى أغلب الأحيان.

وعالجت **الجُغرافيا الماركسية** قضية التنمية غير المُتساوية ثانية فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، مع «هارفى [Harvey (1999 [1982], 2001) وسميث» (1990,) Smith» 1996b» بصفةٍ خاصة بحثًا عن تطوير نظرية منهجية للديناميكيات الجُغرافية للتنمية الرأسمالية، وقد سعوا مع آخرين إلى تحديدٍ أكثر دقة، لكيفية أن التنمية غير المُتساوية تعمل فى أنواع مُحددة من المواضع. وقدم «نيل سميث» «Neil Smith» بُرهانين على الأقل، أثرا كثيرًا فى البحث اللاحق فى الجُغرافيا. البرهان الأول، هو أن التطور المُتعلق بالمناطق الحضرية القديمة **والتحسين**، أشارا إلى أن الفجوة الريعية الكبيرة، يُمكن أن تُمَيز كآلية تابعة تُسبب مفاتيح بين فترات عدم الاستثمار وإعادة الاستثمار فى المناطق الحضرية (Smith, 1979c، 1996a). والبرهان الثانى هو أن **إنتاج الطبيعة** فى ظل الرأسمالية، يضمن أن أكثر وأكثر من العالم غير الإنسانى، يتم تحويله بواسطة ديناميكيات التنمية غير المُتساوية الرأسمالية (Smith, 1990). وأعلنت هذه المفاهيم عن أبحاث لاحقة كثير، تقوم بتتبع كيف أن الرأسمالية تتوزع خلال البيئات المُشيدة والطبيعية، وإعادة تأسيس الامتيازات وتقويضها بشكل ثابت، مثل الحضر

مُقابل الريف أو الضاحية (على سبيل المثال، Henderson, 1999; Murdoch and Lowe, 2003; Darling، 2005). وكشفت الأعمال المُتعلقة بنظرية **التوطن الصناعى** أن الجُغرافيات الصناعية فى ضوء نظريات التنمية غير المُتساوية - تقوم بتنظير ما، على سبيل المثال، «طاقات الفرص» للشركات والقطاعات لتغير بشكل دراماتيكى جغرافياتها (Storper and Walker, 1989).

قراءات مُقترحة:

Harvey (2001); Smith (1990).

كونية **universalism**

هى فكرة استمرار سمات مُحددة للظاهرات، وتعريفات مفاهيمية أو أخلاقية، وحقائق جمالية أو معرفية، فى كُل الأوقات والأماكن، مُتجاوزة بذلك ظروفها المحلية الحالية (انظر: **نظرية المعرفة**، **والجُغرافيا الأخلاقية**). وقد أُوجدت هذه السمات، والتعريفات، والحقائق على أساس المُمارسات الواسعة والمُخططات التنظيرية، التى تنال تبريرها عن طريق نُقطة بدايتها العالمية. وكان «بلاتو» «Plato» أول من أوجد تمييزًا بين العالميات والمُفردات. فالعالميات عبارة عن المرجعية العامة، التى يتم إرجاع الكلمات إليها، مثل «الاحمرار»، أو«الصلاح» أو «الجمال»، بينما المُفردات عبارة عن الحالات التجسيدية لها، على سبيل المثال، السُترة الحمراء الصوف للخَيَالة الكندية، وتريزا الأُم

أو الرسام «فان جوخ» «Van Gogh». ويُمكن قراءة تاريخ ما بعد الحرب المُتعلق **بالجُغرافيا**، كتاريخ لاستحضار مُختلف العالميات. ولذلك، على سبيل المثال، لجأ المُلتزمون **بالجُغرافيا البشرية كعلم مكانى**، إلى عالميات **الأساليب الكمية نظرية الخيار العقلانى**، كما اعتبرت **الجُغرافيا** الماركسية عالمية القيمة، مُحددة **بنظرية العمل فى القيمة**، والجُغرافيا الإنسانية. وتنتقد الأبحاث الحديثة فى **العلوم الإنسانية** والعلوم الاجتماعية، بما فى ذلك الجُغرافيا البشرية، وتنطلق تحت إشارات **ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية وما بعد الاستعمارية**، استعمال العالميات بربط انتشارها باختلافات السُلطة المنهجية حول (على سبيل المثال) **النوع، والطبقة، والسلالة**. ولذلك، على سبيل المثال، الذات «العالمية» للإنسانية الكلاسيكية فتظهر كأنها برجوازية، وذكورية، وأوروبية، ولكن لم تتم الإشارة إلى تلك العلامات فى مُفردات العالمية، التى تلجأ **الأيديولوجية** إليها. وبالتالى، تُعد العالميات عبارة عن وسائل أخرى، لتحقيق الظُلم والهيمنة.

قراءات مُقترحة:

Tsing (2004, Introduction).

تخطيط حضرى واقليمى **urban and regional planning**

هو تصميم سياسات وقوانين مُعينة وتأسيسها لتوجيه استخدام الأرض فى المنطقة الحضرية الكُبرى «المتروبوليتانية» (أو المناطق

الثانوية)، ويتم ذلك فى العادة عن طريق الحُكومات أو بتوجيهٍ منها. ويُعد التخطيط الحضرى والإقليمى فى العادة، عبارة عن نشاطٍ مكانيٍ أصلًا: هدفه الكبير هو «أن يتوفر للبنية المكانية للأنشطة (أو استخدامات الأرض)، التى تُعد بطريقةٍ ما أفضل من النمط القائم دون تخطيط» (Hall, 2002c [1975], p. 3). ويتضمن التخطيط تحليلات إحصائية تنبؤية عن مُستقبل النمو السُكانى والاقتصادى، تتماشى مع المُخططات المعمارية واللاندسكيبية (فى شكل استخدام الأرض وخرائط التقسيم إلى مناطق فى كثيرٍ من الأحيان)، للتوضيح الفيزيائى لمثل هذا النمو عبر المكان. وقد حولت تقنية الحاسب الآلى (خاصة نُظم المعلومات الجُغرافية) التخطيط من مُجرد مُخططات للمُستقبل إلى فكرة «متسلسلة مُستمرة للتحكمات فى تنمية منطقة ما» (ibid., p. 12).

وقد كانت النماذج الطوباوية للتخطيط الفيزيائى والبنية الاجتماعية للمُدن والمُجتمعات موجودة فى الأقطار، ولكن بلغ تأسيس التخطيط الرسمى ذُروته، كمهنةٍ أو نشاطٍ فى حوكمة المُتوج من سلسلة مُنفصلة من الاهتمامات السياسية والاجتماعية المُترابطة فى القرنين التاسع عشر والعشرين، تلك الاهتمامات المُتعلقة بالصحة العامة، والصرف الصحى، والجريمة، والفقر، واستيعاب الوافدين فى الولايات المُتحدة الأمريكية (Hall, 2002b [1988]). ويُعد ذلك مُتأصلًا فى النماذج اليوتوبياوية للحداثة، والإيمان بقُدرة المنطق العلمى والتقنى

على تحقيق أهداف النظام، والترابط المنطقى والتنظيم. وقد كان التخطيط فى القرن العشرين مُؤسس على مقاييس مكانية مُختلفة للحُكومة (على سبيل المثال، الفيدارالية، والدولة والبلدية) لإدارة نمو المُدن وتوسعها، خاصة فى جوانب استخدام الأرض وتوفير البنية التحتية (خاصة النقل والمرافق). وقاما «باتريك جيديس» «Patrick Geddes» و«لويس ممفرد» «Lewis Mumford» بدورٍ فعالٍ فى إعادة تصور التخطيط الحضرى وتخطيط المُدن الأمريكى والبريطانى إلى تخطيطٍ إقليمي فى العقدين الأول والثانى من القرن العشرين. وتم تأسيس التقسيم إلى مناطق فى الولايات المُتحدة الأمريكية فى الفترة نفسها، للتمكين من التحكم فى استخدام الأرض، الذى يُعد جوهريًا للتخطيط.

وقد كان تصميم «إيبنزير هوارد» «Ebenezer Howard» مدن الحدائق وإنجازها فى «ليتشوورث» «Letchworth»، بإنجلترا (بين عامى 1898 و1903)، إحدى أولى المُحاولات فى التخطيط الحضرى والإقليمى. وكان أحد أهدافه الأولية، أن يبحث عن توازنٍ بين الصناعة والطبيعة، وهو هدف اشترك مع حركة المُتنزهات فى الولايات المُتحدة الأمريكية، خُصوصًا على النحو الذى دعا إليه «كالفيرت فوكس» «Calvert Vaux» و«فردريك لاو أولمستيد» «Frederick Law Olmsted» (Jackson, 1985; Hall, 2002a [1988]). وقد كانت حركة «جمال المدينة» ردًا آخر ضد التصنيع، ولكن ركزت بصفةٍ

أساسية على العمارة الفيزيائية بدلًا من استخدام الأرض ككُل (Hall, 2002 [1988]). وكانت وجهات نظر «لو كوربوسير» «Le Corbusier» القَيِّمَة، مُتأثرة بتأسيس مُدن جديدة كاملة فى برازيليا بالبرازيل، وشانديجار بالهند (Hall, 2002a [1988]).

ومـع صُـعود الليبرالية الجـديـدة، يكون التخطيط الحضرى والإقليمى عبارة عن شراكة عامة خاصة، مع تركيز على مُبادرات المُساعدة الذاتية فى بعض الأقطار (Drakakis-Smith, 1997). وقد قلل أثر العولمة والمُنافسة بين المُدن العالمية أيضًا، من سُلطة المُخططين العاملين على النطاق الحضرى والإقليمى. وكانت «أعمدة» تخطيط الحداثة، فى «انهيار» على مدى ثلاثة عُقود على الأقل لأسباب أُخرى أيضًا (Sandercock, 2003، p. 2). وقد وَجَهَ «جان جاكوبس» «Jane Jacobs» (عام 1965) انتقادًا مُبكرًا وفعالًا جدًا وبديلًا. وحديثًا جدًا، قام «ليونى ساندركوك» «Leonie Sandercock» (عام 2003) بتمثيل «حياة وموت» التخطيط الحديث بيانيًا، مُلخصًا مُمارسات التخطيط التقدمية والديمقراطية، المُتأثرة بالنسوية، وما بعد الكولونيالية ونظرية ما بعد الحداثة (انظر: النسوية، وما بعد الحداثة، وما بعد الاستعمارية).

قراءات مُقترحة:

Hall (2002a [1988]; Jacobs (1992 [1961]; Sandercock (2003).

هناك وجهتا نظر تتعلقان بدراسة البيئايت الحضرية: الأولى، مأخوذة من **مدرسة شيكاغو**، وتفحص **مكانية** استخدام أرض الحضر والفئات الاجتماعية، بينما الثانية فتُشير إلى طبيعة الحضر ومدخل **النظم الأيكولوجية**.

وتُعد الأيكولوجيا الحضرية من **مدرسة شيكاغو**، جُزءًا من منهج **الأيكولوجيا البشرية** الواسعة. فتُعامل أنماط استخدام أرض الحضر، كنتيجة للعمليات الاجتماعية، مثل المُنافسة، والفصل العنصرى **والغزو والتعاقب** بين الفئات الاجتماعية، مُؤدية إلى نظام مكانى «طبيعيى»، على الرغم من **الحراك السكانى** الثابتة وتوسُّع النظام (Berry and Kasarda, 1977). وقد عَدَّلَ «هاولى» (Hawley» (1950، cited in Berry and Kasarda, 1977» ذلك المدخل الأيكولوجى، ليُركز على الاعتماد بين الأفراد وأنشطتهم، **والتكيف** الثابت مع البيئة الفيزيائية والاجتماعية (Berry and Kasarda, 1977). ويستمر العُلماء فى تشكيل أسئلة بحثية مُتعلقة بالتنظيم الإنسانى **وللجماعة البشرية**، والشكل الحضرى والتكيف البيئى، ولكن لا يكون مدخل الإيكولوجيا الحضرية، كما اشتق من تحت مظلة الأيكولوجيا البشرية، سائدًا. وقد ساهمت انتقادات المجازات البيولوجية لمدرسة شيكاغو، ونقص التحديد فى تعريف المُصطلحات الرئيسة، مثل «البيئة» (Berry and Kasarda, 1977, pp. 14 –15)، فى هبوط، وكذلك ارتفاع المداخل الجديدة لمفاهيم **الطبيعة والأيكولوجيا** نفسها.

وتُعد وجهة نظر النظام البيئى - الذى يُطلق عليه **الأيكولوجيا السياسية الحضرية** - عبارة عن مدخلٍ مُعاصرٍ ومُهيمنٍ للأيكولوجيا الحضرية (Keil، 2003). فهى تتشارك معً إدراك المداخلً الأيكولوجية المُبكرة فى أهمية الاعتماد، والعلاقات الاجتماعية والعلاقات البشرية-البيئية (Vasishth and Sloane, 2002). ولكن كما يُشير «وولش» «Wolch»، و«بينستل» «Pincetl» و«بوليدو» «Pulido» (عام 2002)، بأن إيكولوجيات مدرسة شيكاغو، نقلت المجازات البيولوجية، والتفكير فى النظام البيئى، إلى العلاقات والنشاط البشرى، تاركة كل تصورات الطبيعة كشكل منفصل وخارج الحضر. وتبحث الأيكولوجيا الحضرية المعاصرة فى تعويض ذلك الاستبعاد، ودمج الطبيعة والأنواع غير البشرية، إلى المدخل الذى يدرك اعتماد وتعايش العمليات والأحداث الاجتماعية والسياسية والبيئية فى المجال الحضرى. وتفحص الأيكولوجيا السياسية الحضرية، الحضر والطبيعة كمُترابطين، وديناميكيات شُكلت بصورة تبادلية، بدلًا من مجالات منفصلة (Keil, 2003). وفضلا عن ذلك، تربط الأيكولوجيا السياسية الحضرية بوضوح، البيئات الحضرية ومشاكل الاستدامة إلى العمليات العالمية مثل **الرأسمالية**. وتُعد الأيكولوجيا الحضرية أحد مناطق نمو الثقافة الأيكولوجية، والطبيعة البشرية المُترابطان تحليليا فى **العلاقات المحلية العالمية**.

قراءات مُقترحة:

Keil (2003); Swyngedouw and Heynen (2003).

تحولات المشروعات الحضرية urban entrepreneurialism

هى استجابة إستراتيجية وسياسية من قِبل صانعى القرار بالحضر، للفاقد من دخل الضرائب والتحويلات المالية بين الحُكومات. وتستلزم تحول من إدارة الخدمات العامة إلى إستراتيجيات تخمينية بقصد جذب الاستثمار الخاص ومِنَح الحكومة من خلال تسويق المكان، والتنمية الفائقة وهكذا (Harvey, 1989a). ويتم تمييز المُقاولين من الدورات المبكرة المُعززة بواسطة فرضية القطاع العام المحلى للمُخاطرة المرتبطة بالتنمية خلال دورها فى القطاعين العام والخاص. ويضيف «جيسوب» «Jessop» تعريفًا للمُقاولين، ركز فيه على الابتكار: رجال الأعمال بالحضر يبتكرون طُرقًا جديدة لترسيخ حوكمة تنافسية كلما أمكن.

قراءات مُقترحة:

Hall and Hubbard (1998).

استكشاف الحضر urban exploration

يضم استكشاف الحضر، الرحلات عبر المُدن. كوسائل للاكتشاف وتشكيل المعرفة الجُغرافية، وقد ارتبط المُصطلح فى كثير من الأحيان، بأنشطة المُكتشفين والمُصلحين الاجتماعيين فى القرن التاسع عشر، الذين غامروا بالسفر إلى الأماكن الحضرية فى «قلب

الإمبراطورية»، لكى يكتبوا عن أحوالها ولفت الأنظار إليها بشكل عام أوسع. وكما حدث مع ثقافات ومُمارسات **الاستكشاف** الأكثر عُمومية، فقد تعرضت مثل هذه الاستكشافات لاهتمام نقدي كبير، ركز على **الخطابات** الكولونيالية وعلاقات السُلطة غير المُتوازنة التى حددتهم، واللقاءات التى تم تضمينها، والسُبل التى لم تكن بها تقارير مُحايدة ببساطة، ولكنها كان لديها تأثيرات مادية، على سبيل المثال، الكتابة عن المناطق الحضرية، كأنها مناطق «مُظلمة»، و«غير مُكتشفة» ومُكتظة بالسُكان «بصرف النظر عن العرق» (Driver, 2001a, ch. 8؛ وراجع، **الاستعمارية، والإمبريالية**). ومع ذلك، فقد خُصص المُصطلح لنهايات أُخرى. فمن بين الساعين للتحول إلى لُغة كولونيالية، كان الجُغرافى الراديكالى «بيل بونج» «Bill Bunge»، من خلال «بعثاته» فى أواخر ستينيات وأوائل سبعينيات القرن العشرين، كجُزء من عمل جمعية الاستكشاف البشرى. ومقرها فى «ديترويت» ومُؤخرًا فى «تورنتو»، وكانت تهدف إلى أن تكون مُساهمة بدلًا من أن تكون مُستكشفة، وديمقراطية بدلًا من أن تكون نخبوية، كما عملوا مع الساكنين المحرومين من الحُقوق فى وسط المُدن، والتخطيط معهم بدلًا من لهم.

وفى الآونة الأخيرة، تم تناول مُصطلح «استكشاف الحضر» من قِبل الأفراد، والمجموعات المعنية بمناطق المُدن، التى تكون «غامضة»، ومُهملة، ومُندثرة أو مجهولة. وقد أُطلق على مثل هذه المُمارسات أيضًا

«الاختراق»، وتُركز على الأماكن المحظورة على الجمهور، بما فى ذلك المبانى المهجورة، والمُنشآت الخربة، وأنفاق العبور والمنفعة العامة، ومسارات العاصفة، وأسطح المنازل أو المواقع الآمنة (Ninjalicious, 2005). وتتضمن فى كثيرٍ من الأحيان التوثيق الفوتوغرافى، كما أنها قد تشبعت بمعنى التسلية والفُضول، وانتشر مظهرها وشعبيتها بسُرعة، عن طريق اهتمام وسائل الإعلام وانتشار مواقع **الإنترنت**. كما كانت أساليب استكشاف الحضر مُهمة أيضًا فى **الفنون** الحديثة، والتطبيق العملى للثقافة والكتابة من خلال المشروعات التى تسعى إلى التعامل مع أماكن المُدن والإمكانيات وراء المعارض ومُؤسسات الفنون الرسمية الأُخرى (Pinder, 2005b). وبعض من هذه مَدِينَة إلى المُمارسات المكانية والسياسية المُبكرة للوضعيات، وأيضًا للرؤى البعيدة والتقليديات الأدبية للتجول بالحضر، كما تتدخل فى كيفية تخيل الأماكن، وتمثيلها، والمعيشة بها. (انظر أيضًا: **الجُغرافيا النفسية**).

قراءات مُقترحة:

Driver (2001a, ch. 8): Pinder (2005b).

هامش حضري urban fringe

هى مناطق تُوجد حول المراكز الحضرية، وتتصل (لكن ليس بالضرورة أن تكون مُتجاورة) وظيفيًا أو مورفولوجيًا **بالإقليم**

الحضرى، ولديها هيكل عُمرانى حضرى (وشبه حضرى) بارز. وتميل تلك المناطق ألا تكون مُعتمدة على الزراعة وحدها، ولا تأخذ ببساطة الفائض من الأنشطة الصناعية، والنقل، أو الأنشطة التُجارية الحضرية بالمركز. ويُعد المُصطلح عبارة عن فئة إحصائية. فالإحصاءات الكندية، على سبيل المثال، تُحدد الهامش الحضرى بأنه يضم «كُل المناطق الحضرية الصغيرة (التى حجم سُكّانها أقل من 10,000 نسمة) وتقع داخل تعداد المناطق المتروبوليتانية، التى «لا تكون مُجاورة للمركز الحضرى».

وقد كان الهامش الحضرى بؤرة اهتمام كبيرة فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، عندما فقدت المراكز الحضرية التقليدية أهميتها وانتقلت إلى المناطق المُنافسة الصناعية والتُجارية بالضواحى وشبكات المُدن الصغيرة القريبة من مناطق المُدن الكُبرى «المتروبوليتانية». وقد أشارت مُصطلحات مثل: «إكسبوليس» «مدينة بلا» (Soja, 1992) و«ما بين فترات المدينة» (Zwischenstadt» (Sieverts, 2003)، أو «المدينة الحدية» (Garreau, 1991)، إلى تزايد أهمية بروز العُقد الكثيفة فى الهامش الحضرى.

قراءات مقترحة:

(http://geodepot.statcan.ca/Diss/Reference/Tutorial/UF__tut__e.cfm).

هى الدراسة الجُغرافية للأماكن الحضرية، والسُبل الحضرية للتكوين. وقد كانت **مدرسة شيكاغو** لعلم الاجتماع، وليس الجُغرافيون، أول من بدأ دراسة المكان الحضرى (Fyfe and Kenny, 2005). وكانت تتسم جُغرافية الحضر المُبكرة بالدراسات التاريخية التى اعتبرت **المورفولوجيا** الطبيعية المُحدد لنمو الحضر، أو كانت تتسم بالدراسات الإقليمية التى اهتمت بالعلاقات المُختلفة بين المُدن. وعلى طريقة النقيض من ذلك، درس عُلماء الاجتماع بمدرسة شيكاغو **الإيكولوجيا البشرية**، وجمع البيانات عن طريق المُسوح الاجتماعية والمُلاحظة **بالمُشاركة**، وإنتاج **إثنوجرافيات** حضرية غنية. ولم يكن الجُغرافيون حتى مُنتصف خمسينيات القرن العشرين، يعتمدون بشكلٍ كبيرٍ على علم الاجتماع **الاقتصاد الكلاسيكى الجديد**، وعلى **نظريات التوطن** للجُغرافيين «شاونسى هاريس» «Chauncey Harris» و«إدوارد أولمان» «Edward Ullman»، اللذين نظما فرع جُغرافية الحضر منهجيًا. وعلى مدى الخمسين سنة المُقبلة، ستتقدم جُغرافية الحضر لتحتل موقع مركزى فى تخصص الجُغرافيا. وخلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، أصبح جُغرافيو الحضر مُساهمين أساسيين فى الثورة الكمية. وتبنى جُغرافيو الحضر، **للتحليل المكانى**، والفلسفة **الوضعية** وأساليب **العلم المكانى** كأدوات لتخصصهم. وقد كان اقتصاد المُدن مركزيًا لأبحاثهم، وسعى عدد

من جُغرافيى الحضر إلى ترجمة نظرياتهم إلى وصفات سياسية حضرية، لتنشيط تخفيض التصنيع بالمُدن. وكانت النماذج التنظيرية المُرتبطة بالعلم المكانى، مثل نظرية المكان المركزى، ونظرية التوطن الصناعى، **والإيكولوجيا العاملية الحضرية** وقاعدة **المرتبة والحجم**، بمثابة العمود الفقرى للمدرسة الكلاسيكية (الجديدة) بصورة عامة لجُغرافية الحضر التحليلية. وفى الوقت نفسه، كان هناك أبحاثًا أُخرى عن المدينة فى الجُغرافيا، قاومت الاعتقاد بالعلم المكانى. وقد أمدتنا «صّورة المدينة» «The image of the city» لـ «كيفين لينش» «Kevin Lynch» (عام 1960)، **بنوعٍ من الجُغرافيا السُلوكية**، التى نظرت إلى مُلاحظات الناس للبيئة الحضرية، عن طريق تحليل ما لديهم من **خرائط الذهنية**، ووضعت مُسبقًا، بشكلٍ مُختلفٍ راديكاليًا، العمل الحديث عن المدينة كنص، **والجسد** والمدينة.

ومع ذلك، فقد جرى فى أوائل سبعينيات القرن العشرين، انتقاد العلم المكاني، ليس لتفسيره **العمليات** الاجتماعية وراء الأنماط المكانية، التى تم تخطيطها ونمذجتها، كما صعد إطاران تنظيريان بديلان – أحدهما من **الماركسية**، مُتبنيًا مدخل **الاقتصاد السياسى** الراديكالى، والآخر من **الإنسانية**، مُعتمدًا على **البرجماتية** والأساليب الأكثر تفسيرية (فى مُقابل **النماذج**) لمدرسة شيكاغو. وكانت هذه المداخل واضحة فى كتابين مُختلفين جدًا، ركزا على المدينة – الأول كتاب «ديفيد هارفى» «David Harvey» (عام 1973) بعنوان «العدالة

الاجتماعية والمدينة» «Social justice and the city»، والثانى كتاب «ديفيد لى» «David Ley» (عام 1974) بعنوان « قلب المدينة الأسود كقاعدة أمامية التخوم: صُور وسُلوك حى فلادلفيا» «The black inner city as frontier outpost: images and behavior of a Philadelphia neighbourhood». وقد رفض الكتاب الأول الفرضيات الليبرالية حول المدينة، وبدأ فى عرض المنطق الهيكلى **للرأسمالية** ودوره فى التفاوت الاجتماعى، بينما كان الكتاب الثانى معنيًا بكيفية مُعاناة الأفراد فى المدينة، والقيم والمعانى التى جعلوها تلتصق بهذه المدينة. وعلى الرغم من تركيز الكتابين على المدينة، فإنه يُنظر إليهما فى أغلب الأحيان، على أنهما دراستان فى **الجُغرافيا الاجتماعية** - ويعكس ذلك الحقيقة بأن دراسات الحضر آنذاك بدأت تُسيطر على تخصصات فرعية أُخرى، مثل **الجُغرافيا الثقافية**، **والجُغرافيا الاقتصادية والجُغرافيا السياسية**، وأصبحت بعد ذلك الحُدود بين التخصصات الفرعية غير واضحة بدرجة كبيرة. وفى الواقع، تم تحليل الأنماط الاجتماعية الحضرية **والعزل العنصرى العرقى**، بواسطة الجُغرافيين الاجتماعيين مثل «سيرى بياش» «Ceri Peach» و«فريد بوال» «Fred Boal».

ومُنذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، وسّعت **إعادة الهيكلة** الاقتصادية (وفى الواقع، الاجتماعية المُرتبطة بها) العالمية بشكلٍ ملحوظٍ من مجال جُغرافية الحضر. وخرجت الأجندة البحثية

الجديدة تبحث فى رأس المال النقدى، واللاندسكيبات السيليكونية، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتمدن الجديد، والطبقة الوسطى (الحضرية) الجديدة والمُدن العالمية. وانتقلت الاهتمامات البحثية بعيدًا عن قلب المدينة إلى الضواحى والمدن الحدية، وفى الواقع، إلى الخارج من النطاق المتروبوليتانى إلى النطاق العالمى. وقد بحث أولئك الذين اختاروا دراسة وسط المدينة، عن مُبادرات تنشيط الحضر والأسواق الاحتفالية، وبدأوا فى تنظير عمليات التحسين. وتجدر الإشارة فى هذا الصدد، إلى أن الأدب الجُغرافى للترميم، الذى كاد أنّ يكون مُحوريًا لجُغرافية الحضر فى تسعينيات القرن العشرين، قد ظهر أصله فى ثمانينيات القرن العشرين مع دراسة «سميث» «Smith» و«وليام» «William» (عام 1986) بعنوان «تحسين المدينة» «Gentrification of the city». وفى هذه المجموعة المُحررة، احتدمت مُناقشات تنظيرية بين البنية العامل البشرى. وبدأ جُغرافيو الحضر، ومن هذه النقطة، فى البحث عن تصورٍ أكثر تطورًا للقُدرة فى جُغرافية الحضر، التى كانت مُهيمنة عن طريق الاقتصاد السياسى. وفى أواخر ثمانينيات القرن العشرين، جادل «مارستون» «Marston»، و«تاورز» «Towers»، و«كادوالادر» «Cadwallader» و«كيربى» «Kirby» (عام 1989)، فى فصلٍ عنوانه «إشكالية الحضر»، أن جُغرافيات الحضر كانت تُعانى من تراجع فى حيويتها نتيجة تعطيل التراث التاريخى للمداخل القديمة، ولكنها بدأت تنتقل إلى مناطق جديدة من البحث والمهارة. وفى ثمانينيات القرن العشرين، بدأ يتخلل جُغرافية

الحضر، اثنان مُتميزان ولكن مُتداخلان من التنمية – **وهما النسوية وما بعد الحداثة**. فقد حَمَّلت النسوية جُغرافية الحضر البحث فى معيشة النساء فى المُدن، وأن تُعيد النظر فى نظرية الحضر فى ضوء نظرية النسوية (McDowell, 1983)، بينما اضطرت ما بعد الحداثة جُغرافية الحضر أن تنظر إلى البنية الاجتماعية للحضر، والواقع بأن هناك اختلافات بالمدينة بخلاف **الطبقة والسلالة/ والعرقية**، مثل النوع، والعُمر، **والجنوسة والعجز**.

وفى تسعينيات القرن العشرين، صاغ استيراد النسوية وما بعد الحداثة، **التحول الثقافى** فى الجُغرافيا الاجتماعية، وصاغ الصُعود اللاحق **للجُغرافيا الثقافية** الجديدة فى التخصص ككُل. وكنتيجة لارتباط جُغرافية الحضر الكبير نسبيًا بالبحث الكمى والتطبيقى، والتأثير القوى للاقتصاد السياسى، وتقليده الطويل فى البحث التجريبى والعملى، فإنها تبنت التحول الثقافى مُتأخرا نسبيًا. ولم تكن هذه الأُمور الرسمية واضحة فى أى مكان من وضوحها فى المُناقشات حول الترميم، التى كانت سائدة فى جُغرافية الحضر آنذاك. ومن بداية العقد التاسع من القرن العشرين حتى مُنتصف العقد نفسه، أصبحت المُناقشات حول أسباب الترميم مُتوقفة بين تفسير إنتاج الاقتصاد السياسى عن «نيل سميث» «Neil Smith» وتفسير **الاستهلاك** الإنسانى عند «ديفيد لى» «David Ley» – كاشفة للكثير من الجُغرافيين ضرورة تحدى وإعادة تفاوض مثل هذا التعدد

المذهبى. ومع ذلك، وفى بعض النواحى، كان الاستيراد الأبطأ للتحول الثقافى نحو جُغرافية الحضر غير مُتوقع، كما قصد أن جُغرافية الحضر كانت قادرة على تجنب التجاوزات غير المادية المزعومة، التى كانت فيها الجُغرافيا الاجتماعية والثقافية مُتورطة (Lees, 2002). وبمرور الوقت، نما الاهتمام بسياسة هوية الاختلاف فى المدينة، وبلغ ذروته بفكرة «اختلاف المدينة» (Fincher and Jacobs, 1998). وقد تم التشكيك فى سيطرة نظريات المركزية البشرية للحضر، لذلك الفاعلين غير البشريين، مثل الحيوانات، بدأ ضمهم فى نظرية الحضر، مما قاد «وولش» «Wolch»، و«ويست» «West» و«جاينس» «Gaines» (عام 1995)، إلى تأسيس نظرية حضرية عبر الأنواع. كما بدأ جُغرافيو الحضر فى دمج دراسة اللغة والثقافة إلى التحليل الجُغرافى للحضر أكثر من ذلك بكثير تمامًا.

وفى جوانب عديدة من أعراض الحقيقة، التى أصبح فيها كُل شيء وكُل مكان أقل أو أكثر حضرًا، والتى حدد فيها جُغرافيو الحضر أنفسهم أقل كجُغرافيين حضريين وأكثر كنسويين، قام ما بعد الحداثى، والماركسى أو عالم جُغرافية السُكان، «نيجل ثريفت» «Nigel Thrift» فى عام (1993)، بنشر «أزمة الحضر» – فقدان الحضر كموضوع وكهدف. وبالرغم من إعادة التركيز على الحضر كموضوعٍ وكهدفٍ، كان هناك تزايد للأبحاث فى تسعينيات القرن العشرين على المُدن العالمية، وعلى إعادة الهيكلة الاقتصادية العالمية. وقد برزت مُدن

مُعينة كمراكز قيادة وسيطرة على الرأسمالية العالمية – مُدن مثل نيويورك، ولندن وطوكيو. وجادل «ساسين» «Sassen» (عام 1991) بأن مثل هذه المُدن العالمية اتسمت بمظهر اجتماعى اقتصادى يُشبه الساعة الرملية، مع نموٍ فى النهايات الأعلى والأسفل، وانخفاض فى المراتب الوسطى. ودحض «هامنيت» «Hamnett» (عام 1994) ذلك الادعاء، مُجادلاً بأن نتائج العولمة فى المُدن توسطت عن طريق القومية وتفاصيل المدينة. وبدلاً من التركيز على المُدن الفردية، فحص «بافيرستوك» «Beaverstock»، و«سميث» «Smith» و«تابلور» «Taylor» (عام 2000) الشبكات التى تربط مُدن العالم أو المُدن العالمية. وقد جادلوا بأنه يجب دراسة المُدن العالمية كأماكن على الأقل، وكعملية تقع فى مكانٍ شبكي للتدفقات على الأكثر، وذلك اعتمادًا على دراسة بعنوان «ارتفاع شبكة المُجتمع» لعالم الاجتماع «مانويل كاستيل» (1996b) «Manuel Castells».

ورغم ذلك، فإن فكرة المُدن العالمية أو مُدن العالم، تُعد كثيرة جدًا من وجهة نظر الغرب. كما يكون جُغرافيو الحضر نقديين بشكلٍ مُتزايدٍ لهيمنة الغرب في نظرية الحضر، وذلك دليل على أثر **ما بعد الاستعمارية** على جُغرافية الحضر. وفى مُواجهة هذه الهيمنة، يقوم جُغرافيو الحضر حاليًا بتعقيد الانقسام بين دول الشمال الحضرى ودول **الجنوب**، من حيث **التحضر والتمدن**، وبين مُدن العالم الأول **والعالم الثالث**. وعلى عكس «ماكجى» «McGee» (عام 1971) رائد

البحث فى مُدن العالم الثالث، الذى طلب أن تكون النماذج الحضرية مُلائمة للخلفيات الثقافية والتاريخية مثل هذه المُدن، فإن الأبحاث الحديثة عن مُدن العالم الثالث، تُناقش بأنه فى عصر العولمة، برزت عملية تقارب، مثل التى يجب أن تكون حاليًا فى الخطاب الحضرى الفردى، الذى يكون شاملًا لكُل المُدن. واستخدم «شاكرافورتى» «Chakravorty» (عام 2000) كلكتا، لتوضيح الاهتمامات حول مُدن العالم الثالث، التى يُنظر إليها نظرة بصورة مُنفصلة عن تنمية مُدن العالم الأول، كما يُجادل بأن تنمية الحضر فى جُزءٍ واحدٍ من العالم، لا يُمكن أن تُفهم دون الرجوع إلى تنمية الحضر فى أى مكان من العالم. ويُمكن أن يُنظر أيضًا فى أدب الترميم، عن فكرة أن عمليات الحضر تتلاقى الآن حول العالم. وبالنسبة للترميم، فيُنظر إليه حاليًا، على أنه عملية «للكولونيالية الحضرية الجديدة»، التى تحدث فى كُل العالم، من البرازيل إلى بولندا إلى اليابان. وتكون مُرتبطة أيضًا بإعادة الهيكلة الاقتصادية، كما أصبحت مُدن **ما بعد الاشتراكية** تحت عدسة جُغرافيى الحضر. كما كان هناك بعض البحث عن ما بعد الاشتراكية الشرقية ومُدن المركزية الأوروبية، ولكن كان هناك مؤخرًا تزايدٌ فى الأبحاث التى تدور حول «اشتراكية السُوق» بالمُدن الصينية المُعاصرة. وقد لا يكون من المستغرب، أن تبدو المُدن الناجحة اقتصاديًا، هى التى تجتذب مُعظم الأبحاث. وتسأل «جينى روبنسون» «Jenny Robinson» (عام 2004)، كيف يكون من المُمكن أن تكتب عبر سياقات الحضر المُتنوعة، التى تكون مُتميزة وفريدة،

ولكنها مُترابطة، وجزءًا من المُمارسات المُتداولة بشكلٍ مُوسعٍ للتمدن. وتُجادل بأن اقتراحات تقارب النمو بين مُدن «الشمال» و«الجنوب» التى تجعلهم أكثر قابلية للمُقارنة، تكون مُضللة قليلًا، وأن طموحات ما بعد الكولونيالية، تُشير إلى أن التعميم البسيط للتقارير الغربية عن المُدن يكون غير مُناسب. وبدلًا من ذلك، فهى تقترح، أنه إذا أردنا الدخول فى تمدن مُقارن صحيح أو عبر وطنى، فنحتاج أن نكشف ونُعيق بعض الفروض القديمة التى تُعد أمرًا مفروغًا منه، عن كيف تتعامل جُغرافية الحضر مع الاختلافات بين المُدن. وتُناقش أن هناك مفهومين أساسيين، قادا دراسات الحضر إلى ذلك المأزق – هما مفهوما الحداثة والتنمية. ويجب تفكيكهم، وسمحت جُغرافية الحضر أن نتعلم من تنوع أساليب معيشة الحضر حول العالم.

وكما دخلت جُغرافية الحضر القرن الحادى والعشرين، أعلن «ميشيل دير» «Michael Dear» (عام 2000) أن «هيمنة نموذج شيكاغو، يتم تحديه من قِبَل ما قد يكون بارزًا، وهو «مدرسة لوس أنجلس». ومثل مدرسة شيكاغو، ليست مدرسة لوس أنجلس مدرسة جُغرافية، ولكنها نشأت بشكلٍ كبيرٍ على يد مجموعة من العُلماء، ولكن ليس ذلك فقط، فقد استندت إلى مدرسة خريجى الهندسة المعمارية والتخطيط الحضرى فى جامعة كاليفورنيا، حتى إذا كان الكثير من أولئك العُلماء من الجُغرافيين فى الحقيقة. حيث كان يُنظر إلى شيكاغو كمثالٍ للمدينة القديمة، والحديثة، والصناعية،

ووصفت لوس أنجليس كمثالٍ للمدينة الجديدة، ومدينة ما بعد الحداثة، **وما بعد الصناعية. ومع الزحف الحضرى غير المركزى، والمجتمعات المسورة والمدن الحدية**، ثم عرض مدرسة لوس أنجلس وتمثيلها كلاندسكيب حضرى نموذجى ما بعد حداثى - مُتعدد النواة، ومُخلخل ومُستقطب. وقد أصبحت المدينة غير قابلة للتنبؤ بدرجة كبيرة، والتى تُمثلها المدرسة كشكلٍ حضريٍ ومركزيٍ أقل، وكلوحة لعبة الكينو فى مكانٍ من الحلقات مُتحدة المركز فى مدرسة شيكاغو للصناعة والعُمران. ومازال هذا التمثيل حتى الآن مُعرضًا لقوى الرأسمالية. وقد ابتكر «دير» لغة جديدة لعمليات الحضر الجديدة، يُمكن العثور عليها فى مدرسة لوس أنجلس، للتدليل على تمييز تمدن ما بعد الحداثة - كلمات مثل «سيبرجويسى» «cybergoisie» (أى النخبة التنفيذية ورجال الأعمال)، و«بروتوسوربس» «protosurps» (أى فائض العمالة المُهمشة)، و«كوموديتيس» «commudities» (أى المُجتمعات السلعية) وهكذا. وكان مُعظم الجُغرافيين ناقدين للادعاءات حول الحالة النموذجية المعرفية للوس أنجليس. وناقش «بيجمان» «Nijman» (عام 2000) أن ميامى، التى خاضت القضايا نفسها ولكن بدرجة أقل، وكنتيجة لنطاقٍ أكثر كثافة، تُعد أحق من حالة مدينة ما بعد الحداثة الجوهرية، بينما انتقد مؤلفون آخرون المناهج «الهزيلة» وراء أبحاث مدرسة لوس أنجليس. وفى وقتٍ فى المُستقبل، قد يُصبح «تمدن ما بعد الحداثة» أحد التقارير النهائية لمدرسة لوس أنجليس، و«بشكلٍ ملحوظٍ إقحامها الفكرى الأكبر عن

الفصل التنظيرى» (Beauregard, 1999)، وعلى الجانب الآخر: فكُل ذلك لا يكون صلبًا أيضًا يذوب فى الهواء.

وفى الوقت نفسه، وكما تم أخذ جُغرافية الحضر إلى جانب التحول التفسيرى، فإنها بدأت تتحرك فى اتجاه آخر أيضًا، نحو ما أطلق عليه «باتى» «Batty» (عام 2000) «جُغرافية الحضر الجديدة للبُعد الثالث». وهنا، يكون المدخل كميًّا بدلًا من نوعى، والدراسات تستعمل مجموعات من البيانات لكشف المقياس الجيد، والأنماط الكثيفة والمُمتدة فى المناطق المتروبوليتانية. وتكون نُظم المعلومات الجُغرافية والنمذجة، فى هذه الأبحاث، هى التقنيات المحورية، وليس التحليل النصى، والسيميائى أو تحليل الخطاب. ويُذكرنا ذلك بأن جُغرافية الحضر تشمل مجموعة كبيرة من الباحثين، الذين يستخدمون مداخل مُختلفة لدراسة الحضر. وفى مُقابل التحول التصورى لمدرسة لوس أنجليس، تُوضح دراسة «أمين» «Amin» و«ثريفت» «Thrift» (عام 2002) بعنوان «المُدن: إعادة تخيل الحضر» «Cities: reimagining the urban»، التحول غير التصورى (انظر: **النظرية اللاتمثيلية**). ويُناقش «أمين و«ثريفت» أن المُدن تُعد مُعقدة جدًّا، وعلى هذا النحو يُعد من الصعب أن يتم التعميم، وبالتالى التعبير عن حُدود التمثيل الذى تمت مواجهته فى تقليد تأويلى. وناقشا أن المدينة تكون مكانية مفتوحة بشكلٍ كامل، وتصالبية بواسطة التنقلات المُتنوعة – الناس، والمعلومات، والسلع – وعلى هذا النحو، للانخراط

بشكل صحيح مع «تعددية» المدينة، التى يجب أن نُدرك، أن المُدن عبارة عن «مُنَتج غير قابل للاختزال من الخليط». هذه الطريقة فى البحث فى المدينة، لديها نتائج عن كيف نُعرِّف حياة المدينة والسياسة الجديدة للمدينة.

وفى السنوات الأخيرة، أصبح جُغرافيو الحضر أكثر ثقة بمكانتهم مرة أُخرى. فقد اتفق «أيتكين» «Aitken»، و«ميتشيل» «Mitchell» و«إستايهيلى» «Staeheli» (عام 2002) «أن جُغرافيى [الحضر] يُعدون [الآن] فى المُقدمة، ليس فقط لفهم المكان الحضرى المُعاصر، ولكن أيضًا لتخيل مُستقبل هذا المكان وتخطيطه». وليس هناك من شك يتعلق بهذه الثقة الجديدة، فقد بدأ جُغرافيو الحضر يفكرون فى تطوير جُغرافية الحضر ما بعد الحرب، التى خُصص لها قضايا خاصة هائلة فى مجلة «**جُغرافية الحضر**» على مدى السنوات القليلة الماضية. كما بدأ جُغرافيو الحضر أيضًا، يشتركون بشكلٍ واضح جدًا مع قضايا سياسة الحضر، ويعززون جُغرافية حضر جديدة، تُقيِّم نقديًا نظرية الحضر وأساليبها، وتمتلك تغيرًا اجتماعيًا و/أو أجندة عادلة. وتمتلك جُغرافية الحضر «الجديدة» أهمية، وصدى، ومادية ترتبط بالمُشاركة السياسية الموضوعية وتعمل من خلالها.

قراءات مُقترحة:

Allen, Massey and Pryke (1999); Bridge and Watson (2000); Fyfe and Kenny (2005); Hall (2000); Pacione (2001b, 2002).

urban managers and gatekeepers مراقبو الحضر

هم (المُديرون) البيروقراطيون الحكوميون، المشرفون على المساكن العامة والمسؤلون فى هيئات التخطيط، وهم المهنيون بالقطاع الخاص (المُتحكمون)، مثل وكلاء العقارات (السماسرة)، ومُلاك العقارات ومُقرضى الرهن العقارى، الذين يتحكمون فى الوصول إلى موارد الحضر (راجع: **فئة الإسكان، ودراسات الإسكان**). وتُقرر معاييرهم المهنية، وفى بعض الحالات، انحيازهم الشخصى، وصول فئات اجتماعية مُعينة (فى أغلب الأحيان حسب **السلالة**) إلى الإسكان من خلال صُنع القرار ومُمارسات التوزيع - بحجب أو بتوفير معلومات غير صحيحة، والتسعير التفاضلى، والإعلان الانتقائى والخطوط الحمراء. وقد حَفَّزَت أبحاث «باهل» «Pahl» وآخرون (عام 1975) المزيد من البحث، بينما تُشير الأعمال الحديثة فى السياق الأمريكى (Yinger, 1995)، إلى أنه بالرغم من القيود القانونية، فإن غير البيض مازالوا يُواجهون تمييزًا فى سُوق الإسكان.

قراءات مُقترحة:

Pahl, (1975).

urban nature طبيعة حضرية

هو اتحاد مُصطلحين مُتناقضين على ما يبدو: فتقليديًا، حيث تكون هناك المدينة، لا يُمكن أن تكون هناك طبيعة. وفى الماضى، تم

تأسيس الحضر قطعًا، مُناقضًا لأشكال الحياة الريفية والزراعية. والطبيعية، مثل أشكال الحياة «غير المُتحضرة»، التى تم حظرها داخل أسوار المُدن. وفى الواقع، كان يُفهم **التحضر** فى كثيرٍ من الأحيان، كعملية إبعاد بشرى من الطبيعة الأولى (Lefebvre, 2003 [1970]). وفى المُدن، أصبحت الطبيعة عبارة عن مجموعة مُترسبة واصطناعية مُحددة بالمُتنزهات، وحدائق **الحيوان** وحدائق الحضر (غالبًا حدائق الزينة). ومع ذلك، فقد تأثرت نظرية الحضر للقرن العشرين بدرجة كبيرة، عن طريق السُبل التى تم بها فهم الطبيعة بواسطة العلم الحديث. ونَظَّمَت **مدرسة شيكاغو** لعلم الاجتماع الحضرى، التفكير فى البنى الاجتماعية والعمليات التى تدور حول الأفكار المأخوذة من البيولوجيا التطورية والإيكولوجيا (انظر: **الإيكولوجيا البشرية**). وتم انتقاد هذه المجازات بشدة، عن طريق عُلماء الجُغرافيا البشرية وعُلماء الاجتماع الحضرى (Harvey, 1973; Castells, 1977; Gottdiener, 1985)، حيث أصبح من الصعب بصورة ملحوظة، أن نتصور «الحضر» و«الطبيعة» معًا. فقد تم اقتحام المُشكلة فى تسعينيات القرن العشرين، عندما بدأ عُلماء فى **الإيكولوجيا السياسية** مُناقشة التركيز غير الحضرى فى مجالهم، وبحثه عن «الطبيعة» خارج المُدن، والذى يبحث عن الطبيعة خارج المُدن. ويدرس التخصص الجديد **للإيكولوجيا الحضرية**، الطبيعيات البيولوجية الفيزيائية، داخل الأُطر الحضرية (Breuste, Feldman and Uhlmann, 1998). وقد أخذ المُخططون والمُصممون الطبيعة فى اعتباراتهم، عندما يقومون

بتغيير الشكل الحضرى (Hough, 2004). وبدأ عُلماء الجُغرافيا الاجتماعية الحضرية فى الوقت نفسه، فى إلقاء نظرة جديدة على الطبيعة الحضرية. ووضعت الدراسات النمطية المُنفصلة للمُدن، مثل شيكاغو (Cronon, 1991)، ولوس أنجلس (Davis, 1998) ومدينة نيويورك (Gandy, 2002)، الطبيعة فى اتصال العلاقات الاجتماعية، بدلًا من الانفصال عنها. وقد اتسعت اهتمامات **العدالة الاجتماعية** لتشمل قضايا **العدالة البيئية الحضرية** (Harvey, 1996; Bullard, 2000). وبحلول مُنتصف تسعينيات القرن العشرين، أُضيفت فكرة «مدينة حديقة الحيوان» «زوبوليس» «zöopolis»، للإقرار بوجود الحيوانات داخل المُدن (Emel and Wolch, 1998، وانظر: **الحيوانات**). وإذا ذهبنا أبعد من ذلك، فيُمكن القول إن جُغرافيى الحضر، قد بدأوا يتحدثون عن «التمدن عبر البشر»، للتعبير عن انهيار الحُدود بين الطبيعة البشرية وغير البشرية فى المُدن (Braun, 2005). وقد أُستخدم هذا المُصطلح فى الأصل فى سياق الدراسات التى تدور حول **الاستدامة** الحضرية (Newcombe, Kalma and Aston, 1978)، كما أصبح الآن مفهوم «الإحياء الحضرى» مركزيًا للاستكشافات النقدية للطبيعة الحضرية (Heynen, Kaika and Swyngedouw, 2006). وبدأت الإيكولوجيا السياسية الحضرية فى دول **الجنوب** ودول **الشمال** الصناعى (وما بعد الصناعى)، تُقِّر بأهمية التفكير فى الطبيعة الحضرية، كجُزء من العمليات الاجتماعية والثقافية فى المُدن، وليست غريبة عنها.

قراءات مُقترحة:

Desfor and Keil (2004); Kaika (2005); Keil (2003, 2006): Swyngedouw (2004).

أصول حضرية urban origins

يُميز مُعظم عُلماء الآثار، والجُغرافيين والتاريخيين، خمسة مَوَاطِن ثقافية مُتباينة، ظهرت المُدن فيها لأول مرة، وهى:

- بلاد ما وراء النهرين (العراق الحديث) (3500 قبل الميلاد)،
- وادى النيل (مصر) (3000 قبل الميلاد)،
- وادى السند (الهند الحديثة/باكستان) (2300 قبل الميلاد)،
- وادى هوانغ هى (النهر الأصفر) (الصين) (1500 قبل الميلاد)،
- أمريكا الوسطى (600 قبل الميلاد).

ومع اختلاف المواضع والمواقع، فقد كانت المسارات الحضرية فى بلاد ما وراء النهرين طويلة الأمد، وقد كان الانتقال إلى «مرحلة حضريةٍ» مُميزة، سريعًا جدًا، فى مُعظم أجزاء وادى السند (Posseehl, 1990). وادعى «جوردون شيلدى» «Gordon Childe» (عامى 1946، و1950) أن تشكيل المُدن، كان دراماتيكيًا جدًا، حيث تشكلت ثورة حضرية حقيقية، فى حين أصر «لويس ممفرد» «Lewis Mumford»

(عام 1963) أن المُدن المُبكرة، برزت من خلال تركز الأشكال الثقافية وتكثيفها، التى كانت موجودة مُسبقًا قبل تبلور هذه المُدن، لذلك فقد فَضَّل أن يتحدث عن الانهيار الحضرى.

وكانت هناك أيضًا مُناقشة حية، تدور حول أهمية **الدين**:.فقد أصر «ممفرد»، بأنه كان من الممكن «فقط لآلهتهم»، حشد الناس فى مثل هذا النطاق، ولمثل هذه الفترات المُمتدة من الوقت، ورأى «بول وياتلى» «Paul Wheatley» (1971، و1972) المدينة، ليس فقط **كفضاء مكانى** مُقدس، ولكن أيضًا «كشكل بيانى للكون» «كوزموجرام» «cosmogram» «محور الاتجاهات الأربعة» (انظر أيضًا: Carl, Kemp, Laurence, Coningham, Higham and Cowgill, 2000). وأصر آخرون، عن طريق تنشيط **مادية** «شيلدى» «Childe»، على أهمية إنتاج الفائض وتركزه داخل الاقتصاد فوق المحلى، المُهيمن عليه عن طريق **إعادة التوزيع** (Harvey, 1973). ومع ذلك، قد يدين التمييز بين «الدين» و«الاقتصاد» بالكثير إلى نُظمنا اللغوية الخاصة، وإلى الاختلافات التحليلية، عما يدين إلى نظرات العالم للناس الذين أنتجوا هذه التحولات الاستثنائية. وبالتركيز على الملك «ككيانٍ مُهيمنٍ للإنتاج المكانى فى الأجزاء الجنوبية من بلاد ما وراء النهرين خلال عصر أورغور الثانى»، يناقش «سميث» «Smith» بأن الملك كان مسئولًا عن خُصوبة الأرض، ومن ثم، كان مسئولًا عن إنشاء الكثير من قنوات الرى المطلوبة للإنتاج الزراعى فى السهول الجافة

لسومر «Sumer» (انظر: Adams, 1966)، وكان أيضًا مسئولاً عن أمن المدينة، ومن ثم يُصبح مسئولًا عن استرضاء الآلهة من خلال الهندسة المعمارية الأثرية للزقورات والمعابد (انظر: Gates, 2003). وباختصار، قد يكون الاختيار بين «الآلهة» أو «صوامع الحبوب» اختيار خاطئ (انظر الجدول التالى).

	المكان الطبيعي	المكان الرمزي
الديانة: تدخل الآلهة	المنطقة المُقدسة، الزقورات، الأهرامات، المعابد	المدينة كمكانٍ مُقدس («محور الاتجاهات الأربعة») (1946، و1950)
الاقتصاد: إعادة توزيع الفائض	صوامع الحُبوب، والحظائر، والصهاريج، الجرار، والأحواض (حاوية الحاويات)	نُظم الكتابة (قوائم جرد ثم تسجيلات الأحداث)

وقد نظر المُتخصصون فى جُغرافية الحضر والجُغرافيا التاريخيّة إلى دراسة الأصول الحضرية، كتفسيرٍ مطروحٍ لقضايا تتعلق بطبيعة

ظاهرة التمدن، التى تُعد أكثر إلحاحًا (Carter, 1977). ولكن تم تنشيط البحث فى أصول التمدن - فى الساحات القانونية وفى غيرها - خلال السنوات الأخيرة عن طريق الاكتشافات الأثرية الجديدة، والتقنيات الجديدة للاستشعار عن بُعد وإعادة الإعمار، والأفكار الجديدة (خاصة تجاوز «علم الآثار الجديد» فى سبعينيات القرن العشرين، الذى تمت صياغته بشكلٍ وثيقٍ على العلم المكانى، ولتعاونٍ وثيقٍ مع الأنثروبولوجيا، ومع الاهتمام المُماثل الكبير بالعمليات الاقتصادية، والثقافية، والسياسية). وهناك ثلاث مُناقشات تحمل أهمية خاصة، فى فتح المسارات التى ظهرت المُدن من خلالها لأول مرة، بمُختلف الثقافات حول العالم، وهى:

- «فصل» التحضر عن الزراعة. التداول لاستكشافين أثريين كبيرين فى «كاتال هويوك» «Catal Hoyuk» فى الأناضول عن طريق «جيمس ميلارت» «James Mellaart» و«إيان هودير» «Ian Hodder» (انظر: Hodder, 2006)، ولتجربة الفكر عن طريق «جان جاكوب» «[1961] 1992) «Jane Jacobs»]) - الذى تُصبح «كاتال هويك» فيه «حجر الأوبسيديان الجديد» «New Obsidian» - ولعرض «إدوارد سوجا» «Edward Soja 2000b» وذلك حول مقولة «كون الفائض الزراعى ضروريًا لتأسيس المُدن، بديلًا لوجود مُدن كانت ضرورية فى تأسيس الفائض الزراعى». وإنه لمن المُهم أن نُدرك، أن العلاقات بين

الإعاشة، والفائض، وتكوين المدينة، كانت محصورة كثيرًا، ولكن كان نمو المدينة وانهيارها، يرتبط ارتباطًا وثيقًا فى كثيرٍ من الأحيان، بتغيير النُظم الإيكولوجية، ويبدو أن هذا الأمر مُؤقتًا.

- «فصل» التحضر من تكوين الدولة. فقد كانت المُدن الأولى مُرتبطة ارتباطًا وثيقًا باكتشاف أنظمة الكتابة، ولكن كانت الكتابة عادة، عبارة عن قوائم جرد للمخزون وتدفقات البضائع الموجودة فى المعبد (بدلاً من تسجيلات أحداث الملوك)، وبالتالى فليس ضروريًا أن يرتبط تكوين المدينة بصعود الدولة المركزية (انظر: Yoffee, 2005). ففى جنوب آسيا، على سبيل المثال، يُوضح «سميث» «Smith» (2006a, p. 109) أن المُدن ارتبطت بنظم اقتصادية كبيرة، وكانت «طويلة الأمد بغض النظر عن التكوين السياسى الذى تُوجد به».

- «فصل التحضر عن النُخب. فقد كانت المُدن، كما هى الآن، أكثر من مُجرد إنجازات بارزة للسُلطة. ومازال الكثير من العُلماء يقبلون أن المُدن الأولى، «أكدت على عدم أهمية الحاكم الشخصى العادى، وسُلطته وشرعيته، وعلى تركز السُلطة العُليا» (Trigger, 2003; p. 121). ولكن أصر «سميث» (2006a) على «وجود إرادة لدى السُكان» - كما كان عليه «ممفرد»، فالمُدن الأولى كانت «جاذبة» وحاشدة أيضًا - ورأى «سميث» أن هذه المُدن، عبارة عن «نُقطة محورية للشبكات

الاجتماعية، والاقتصادية والشعائرية، المُستديمة والمُستثمرة عن طريق مئات وآلاف الناس، الذين يعيشون فيها»، ولذلك كانت النتيجة عبارة عن «إنتاج للتفاوض، والتسوية والتوافق بين الكثير من الأفراد والمجموعات المُختلفة».

قراءات مُقترحة:

Gates (2003, pp. 29119-); Smith (2003b); Yoffee (2005).

تجديد حضري **urban renewal**

مُصطلح يُشير إلى مجموعة من الإستراتيجيات، التى تهدف إلى إعادة تشكيل اللاندسكيب الحضرية، ومُعالجة المُشكلات الاجتماعية والاقتصادية، المُرتبطة المجاورات ووسط المدينة المُتدهور. ويتم التشكيك كثيرًا فى هذه الإستراتيجيات، المُعززة بصفةٍ عامةٍ من الجهات الفاعلة للدولة والمصالح التُجارية، و/أو مُعارضتها بصورةٍ مُباشرة من قِبل المُقيمين فى أحياء وسط المدينة. ومع ذلك، تُحدث هذه الإستراتيجيات بصفةٍ عامةٍ تغير هائل فى اللاندسكيب، كما تعمل على تشريد أعدادٍ كثيرة من المُقيمين بهذه الأحياء. ويميل الجدال الدائر حول التجديد الحضرى، إلى التركيز على دوافعه، والإستراتيجيات المُوظفة لتنفيذه، والآثار المُترتبة على إستراتيجيات التجديد الخاصة بالأحياء والمُقيمين بها.

ويتمتع التجديد الحضرى بتاريخ طويلٍ، مع الأوائل فى هوسمانية «Haussmannization» باريس فى خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر، على سبيل المثال. ومع ذلك، تُشير بصفةٍ عامةٍ إلى مشاريع هائلة بقيادة الدولة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فى أوروبا وأمريكا الشمالية. وقد اتسمت المرحلة الأولى من التجديد الحضرى فيما بعد الحرب، فى خمسينيات وستينيات القرن العشرين، بمشاريع أعمال عامة هائلة، قامت بهدم الأحياء القائمة، لصالح أقسام تُجارية جديدة، ومشاريع إسكان وطُرق سريعة، تحت مُسمى التحديث (Berman, 1983). وقد صُممت هذه المشاريع ودُفعت بواسطة بيروقراطية الدولة القوية، وفى بعض الحالات بواسطة قوة الأفراد، مثل نيويورك «روبرت موسيس» «Robert Moses». وقد مَارَسَ البيروقراطيون سُلطتهم ليس لمُجرد أن يُعالجوا المُشكلات الحضرية البديهية، ولكن فى الحقيقة ليُشكلوا أحياء مُحددة، وسُكان مُحددين وسُبل حياة خاصة، كما يتعين عليهم مُعالجة المشاكل. وكانت التعريفات الضيقة «للهدم»، مركزية لتحديد المناطق، التى فى حاجة إلى التجديد، وكانت واقعًا يُلقى الضوء فى أغلب الأحيان، على إشكالية دمج السُلطة، والخطاب والفضاء المكانى فى التجديد الحضرى (Weber, 2002).

وقد أدى تزايد الانتقادات لهذه الإستراتيجيات - الآثار السلبية التى وقعت بشكلٍ كبيرٍ على الأقليات الفقيرة والعرقية، الذين تم

تهجيرها قسرًا - بحلول سبعينيات القرن العشرين، إلى مجموعة كبيرة من سياسات التجديد. وقد استجابت المداخل الجديدة إلى الانتقادات - المُوَجَّهة من قِبل البعض مثل «جان جاكوب» «Jane Jacobs» (1992 [1961]) - المُتعلقة بتعالى المُخططين والطبيعة الخامدة للأماكن الجديدة التى شيدوها.

وفى العقود الثلاثة التالية، اتسمت مشروعات التجديد الحضرى الفردية، بدمج الإستراتيجيات، كما كان الوزن النسبى لكل واحدٍ منها محكومًا بسياقٍ مُحددٍ، يتم فيه تنفيذ كُل مشروع منها. وتستمر مشروعات إعادة التنمية التى تتولاها الدولة فى بعض السياقات، بينما فى السياقات الأُخرى، برز تجديد الأحياء القديمة وحمايتها، عن طريق إشراك الجيران فى العمليات التخطيطية المحلية المُشتركة كمدخلٍ مُهم. وقد صاحبت هذه الإستراتيجيات، صُعود الشراكات العامة والخاصة، كأعمال تُجارية مُوجهة، كانت فى أغلب الأحيان عبارة عن، إستراتيجية تقودها المِلكية، التى ما زالت تُسيطر على قدرٍ كبيرٍ من التعامل مع التجديد الحضرى، ويتجلى ذلك عن طريق التنمية الحضرية واسعة النطاق عبر أوروبا (Moulaert, Rodriguez and Swyngedouw, 2003).

وتُركز الدراسات المُعاصرة على الدور الذى تلعبه الفُنون، والسياحة، والأحداث الكُبرى (مثل دورة الألعاب الأُوليمبية) والتحسين، فى التجديد الحضرى والمنافع غير المُتساوية، التى تنبع من هذه

الإستراتيجيات. وتُسلط دراسات أُخرى الضوء على بدائل لهيمنة المداخل العامة الخاصة، التى تنطوى على أشكالٍ مُتنوعة من تنمية المُجتمع - بداية من نماذج الملكية التعاونية للإسكان، إلى الأساليب البديلة للاستثمار فى **مُجتمعات** وسط المدينة - التى تُشير كُلها إلى توترٍ وصراعٍ مُستمر، يُصاحب مُحاولات تحديد مناطق المُشكلة فى المدينة، أو لصياغة حُلول عادلة وتنفيذها لهذه المشاكل.

قراءات مُقترحة:

Berman (1988); Moulaert, Rodriguez and Swyngedouw (2003).

حركة اجتماعية حضرية **urban social movement**

هى نشاط جماعى، يعتمد على الشكاوى التى تنشأ أو تظهر طبيعيًا فى المناطق الحضرية، مثل نقص **الخدمات العامة**، والذى تكون **الدولة** فيه هى هدف **مذهب الفعالية**. وركزت أحد المُناقشات فى ثمانينيات القرن العشرين، عما إذا كانت هناك **حركات اجتماعية** حضرية مُميزة، وما إذا كانت هذه الحركات تصاعدية بالضرورة فى أهدافها (Fincher, 1987). وناقش «كاستيلز» «Castells» (عام 1983) أن الحركات الاجتماعية الحضرية كانت، أكثر من الحركات الاجتماعية الأُخرى، مُوجهة إلى الشكاوى المُتعلقة

بالاستهلاك الجماعى، بدلًا من المُتعلقة بالطبقة. ومع ذلك أشار عُلماء آخرون إلى أن بعض الحركات الاجتماعية الحضرية، تُعالج الصراعات فى مجال الإنتاج (Fincher, 1987).

ويُعد الموضوع المحورى فى الحركات الاجتماعية الحضرية، هو الفاعلية السياسية ضد الدولة، أو السعى للاستجابة من الدولة، التى تُعد مسئولة عن التوفير المُتفاوت للخدمات العامة (Fincher, 1987). وحدد «كاستيلز» (عام 1983) الحركات الاجتماعية الحضرية، بالشكاوى المُختلفة جدًا، المُوجهة إلى الدولة أو المقصورة بالتركيز عليها. وقد تجلت المطالب المُتعلقة بالاستهلاك الجماعى، عن طريق الفاعلية السياسية فى فرنسا، المُتعلقة بتوفير السكن (Castells, 1983). وأدرجت حركات اجتماعية حضرية أُخرى، مطالب تتعلق بسياسة الهوية مثلا. وسعى الناشطون السياسيون فى سان فرانسيسكو، على سبيل المثال، إلى الحُقوق الشرعية والاجتماعية، التى تتطلب إجراءات مُحددة من الدولة. ووجد «كاسيلز» (1983، p. 171) أن هذه الحركات الأخيرة محدودة فى أعضائها وإطارها، بسبب تبنيها للفئات (للهويات) الاجتماعية، التى تُحدد وتُقسم المجموعات حسب الأُطر الإدارية للدولة. ومع ذلك، فيُمكن للحركات الاجتماعية الحضرية بصفة عامة، أن تُحقق بعضًا من النجاح، الذى قد يُساهم فى إضفاء الطابع المُؤسسى عليها، وفى تراجع للحركات نفسها (Castells, 1983; Fincher, 1987).

ومالت المعرفة الأكثر حداثة، إلى فحص الحركات الاجتماعية ككُل، مع إلحركات الاجتماعية الحضرية، التى يُنظر إليها ببساطة كمظاهر إقليمية للصراعات الأوسع حول الهوية، والطبقة، والعدالة الاجتماعية (McAdam, Tarrow and Tilly, 2001). ويستمر الناشطون السياسيون فى مُدن العالم الثالث، فى الطلب بتعويض التفاوت فى توصيل الخدمة الحضرية، مُوضحين بروز المخاوف المُوجهة إلى الاستهلاك الجماعى (Mitlin and Satterthwaite، 2004). ومع ذلك، فإن الكثير من التحديات المُتعلقة بتوفير خدمات الدولة، تحدث على مُستوى تعدد الجنسيات، وعلى مُستوى تعدد النطاق، كجزء من الجهود الأوسع المُناهضة للعولمة.

قراءات مُقترحة

Mitlin and Satterthwaite, 2004; Pickvance (2003).

urban system **نظام حضري**

هو مجموعة من المُدن والبلدات المُترابطة، تقع داخل منطقة مُعينة (على سبيل المثال، الأُمة أو العالم). ويدين المُصطلح بجذوره إلى نظرية المكان المركزى ومداخل تحليل النُظم للوظائف الاقتصادية، ولتقسيمات العمالة الوظيفية، داخل الأقاليم الوطنية (Berry, 1964). وفى حين تَبقى الخصائص التطورية والمُعاصرة للنُظم

الحضرية الوطنية، محور الأبحاث، فإن التعامل الكبير مع النُظم الحضرية المُوجهة للمعرفة الآن، يُركز على النطاق العالمى. ويسعى البحث فى **المُدن العالمية** المُعاصرة أو **مُدن العالم**، إلى فهم كيف أن شبكة المُدن، امتدت بشكلٍ غير مُتساوٍ فى جميع أنحاء العالم، وكيف أن هذا البحث أصبح يُنظم أماكن الاقتصاد العالمى (Taylor, 2004).

قراءات مُقترحة:

Taylor (2003).

قرية حضرية urban village

هو مُصطلح ظهر على يد «جانس» «Gans» (عام 1962) فى إثنوجرافيتة عن **المجاورات السكنية** للوافدين الإيطاليين فى وسط بوسطن. فقد حدد عناصر العالم المُتماسك محليًا، أو «شبيه القرية»، واجتماعيًا - بما فى ذلك، **الانتماء العرقى**، والقرابة، والصداقة والقيم - التى تعكس هوية المُقيمين وتُدعمها، وتُساعد فى الحفاظ عليها بمرور الزمن. ومكانيًا، تُعد القرية الحضرية عبارة عن، ذلك العالم الاجتماعى، الذى يقع فى حي حضري مُحددٍ بوضوح، ويُوجد لدى الكثير من السُكان روابط مُنذ فترةٍ زمنيةً طويلة. وقد وُضعت هذه الحُجة ضد الفهم، الموجود داخل **الإيكولوجيا الحضرية**، عن التمدن،

بأنه يُؤدى إلى انسحاب الأفراد من التفاعلات الاجتماعية الحميمة.

قراءات مُقترحة:

Gans (1962).

تمدن **urbanism**

هناك ثلاثة تعريفات شائعة، لذلك المُصطلح المُخْتلَف عليه بدرجة كبيرة، يُمكن تمييزها فيما يلى:

١) الطريقة النموذجية لحياة الناس الذين يعيشون فى المدينة أو البلدة. ففى هذا المعنى الأول، يتم إرجاع المفهوم عادة إلى «لويس ويرث» «Louis Wirth» (عام 1938)، وهو عالم اجتماع **بمدرسة شيكاغو**، شهد ووصف **التحضر** فى شيكاغو فى أوائل القرن العشرين، كعملية تغيير للنظام الأخلاقى وتراجع **للجماعة البشرية**. ويُؤدى **تقسيم العمل** والتنوع الاجتماعى الثقافى والاجتماعى الاقتصادى، إلى تجزئة معيشة الأفراد بالمُدن، وإلى التنبؤ الطبيعىَ للمعيشة بالقرب من «الآخرين غير المعروفين». وباستخدام معايير الحجم، والكثافة وعدم التجانس، دعا «ويرث» إلى خُصوصية «التمدن كطريقة حياة». وفى أغلب الأحيان، يختلط هذا النوع من التمدن مع فكرة التهذيب، التى تَنسب خصائص مثل، الأناقة، والتحسين والمُجاملة، إلى الأفراد أو المُجتمعات.

٢) دراسة الحياة فى المُدن والبلدات. ففى هذا المعنى الثانى، يَدمج التمدن الأسلوب العلمى للبحث الحضرى، والمُمارسة المُرتبطة فى كثيرٍ من الأحيان بالهندسة (التخطيط) الاجتماعية المكانية النموذجية للمُجتمعات الحديثة المُعقدة.

٣) يُشير التمدن الآن وفى كثيرٍ من الأحيان، إلى طريقة الناس الذين يعيشون بصورة أكثر عُمومية. فيُعد «مانوسون» «Magnusson» (عام 2005) الشخص الوحيد فى خلافة المُلقين الذى، مُنذ توقع «ليفيبفر» «Lefebvre» (1970 [[2003) لـ «ثورةٍ حضريةٍ» حديثةٍ، الذى ادعى أنه «فى الآونة الأخيرة فقط، ظهرت المُجتمعاتُ الحضرية الحديثة المُهيمنة». وتم القضاء على الانقسام التقليدى بين المدينة والريف. فكُلما يُصبح المُجتمع أكثر تمدنًا، فإن المدينة حيث يُصبح الهدف المُتميز من البحث والمُمارسة، والمُجتمع الحضرى ككُل، هو الهدف من البحث العلمى والنشاط السياسى. وناقش المُنتقدون أن ذلك، يُعد بمثابة استعمال مركزى عرقى وغائى للمُصطلح،، لأنه يُساوى التمدن (وعن طريق تسوية النتائج) بنموذجٍ مُحددٍ لدول الشمال. وهكذا، أصر «روبنسون» «Robinson» (2004, p. 710) على أن: «هذه الأوهام المُتعلقة بالخبرات الحضرية فى الغرب، وهذه «الحداثة» الغربية، تفشل فى أغلب الأحيان فى الحصول على ابتكارية وإبداعية

الناس فى المُدن الفقيرة، الأكثر ارتباطًا فى كثيرٍ من الأحيان بالمرونة الكبيرة (التراجيدية؟) لسُكان الحضر فى مُواجهة الصُعوبات الاستثنائية، بدلًا من تلك الأكثر ارتباطًا بالإبداع الكامن فى حياة المدينة».

كما كان الفيلسوف الفرنسى «هينرى ليفبفر» «Henri Lefebvre» (2003] 1970)، الذى يُمكن القول بأنه أكثر واضعى النظريات الحضرية تأثيرًا على مدى الخمسين سنة الماضية، ناقدًا للصفات الإيديولوجية ومركزية الدولة فى التمدن، كمشروع تتولاه الدولة عن التحضر: «التمدن.... يحجب الوضع. ويُخفى العمليات. ويمنع رؤية الأُفق، أى أنه السبيل إلى المعرفة والمُمارسة الحضرية. ويُصاحب التراجع التلقائى للمدينة والجوهر الحضرى التاريخى. ويُوحى بتدخل السُلطة أكثر من تدخل الفعل. ويُعد تماسكه الوحيد، ومَنْطِقَتُهُ المتفرد، هو دولة الفراغ. فتستطيع الدولة فقط أن تفصل، وتُفرق، وتستكشف الفراغات الواسعة والمُربعات والطُرق التى شُيدت فى صورتها الخاصة – صورة القوة والسيطرة» (ibid., pp. 160 -1). وقد ناضل التمدن المركزى للدولة ضد احتمالات الحضرية، وضد الوعد بالعدل فى المدينة بالمُجتمع الحضرى. ففى مفهوم «ليفبفر» عن المُجتمع الحضرى، الذى يشمل العالم الآن، أن التمدن سيحتاج بهذا المعنى فى النهاية، إلى أن يُنْتَقَد ويُتَغَلَب عليه، لإفساح المجال للحياة اليومية الحضرية المُتحررة.

وإذا كان التمدن هو طريقتنا فى الحياة بصفة عامة، فإنه يُمكن أن يُستخدم كمنشور، يُمكن أن تُفهم من خلاله المُجتمعات البشرية ومُستقبلها. وقد تم مُناقشة تمدن ما بعد الحرب فى لوس أنجلس بهذه الطريقة، خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين (انظر: **مدرسة لوس أنجلس**). وبالمعنى نفسه، نَظَرَ المُعلقون إلى المُدن الأُخرى الأكثر حداثة، كنوافذ للمسُتقبل المُشترك: «دُبى تُعد مثالًا صارخًا على التمدن. فهى واحدة من أسرع مُدن العالم نموًا اليوم، وتُمثل خُلاصة الامتداد، وما بعد الصناعة، والثقافة الحضرية المُوجهة بالسيارات. وبداخلها، حيث يكون السُكان العابرون فى حالة تدفق مُستمر» (Katodrytis, 2005). وقد اُستخدم مُصطلح «التمدن» مُؤخرًا أيضًا فى عبارات مُركبة، إما لوصف التنمية الحقيقية فى بنية المُدن، أو لوصف الأُمور المعيارية لكيف تُبنى المدن بشكل أفضل وأكثر استدامة وأكثر قابلية للمعيشة بها) المُدن. وهناك مُصطلح «التمدن عبر الوطنية»، الذى تم تعميمه بواسطة «ميشيل بيتر سميث» (Michael «Peter Smith» (2001a، والذى يؤمن بتشييد المُدن، كأماكن، من خلال العلاقات الاجتماعية المُتنوعة، فى أماكن عبر **الحُدود** الوطنية (انظر: **عبور القوميات**) وهذا الشكل الأفضل. ويتم الآن إحياء مُصطلح «التمدن»، عن طريق اتباع النمط والمُمارسة المعمارية للتمدن الجديد، ذى الكثافات والملامح المعمارية غير العادية مثل الشُرفات الأمامية والأزقة الخلفية وهذا الشكل الأكثر قابلية للعيش، وقد قُصد ظاهريًا بالتمدن الجديد، أن يكون هو الإجابة الواقعية

الزحف الحضرى فى أمريكا الشمالية. وأطلق المُتخصصون على ذلك «شبه التمدن الجديد»، التى تستدعى أفكار المُجتمع السكنى والكثيف والمُعتقد غيابه من أشكال الضواحى المُشتركة للتمدن (Lehrer and Milgrom, 1996). وبالمثل، دعا «تيموثى لوك» «Timothy Luke» إلى «تمدنٍ مُعاصرٍ كإيكولوجيا عامة»، تضع القضايا الإيكولوجية فى مركز مشروع التمدن اليوم (Luke, 2003).

تحضر **urbanization**

يُمَيِّز «جون فريدمان» «John Friedmann» (عام 2002) ثلاثة معانٍ للتحضر. ويُعد الاستخدام الديموغرافى (انظر: **الديموغرافيا**)، هو الاستخدام الأكثر شيوعًا لهذا المُصطلح، فيُشير إلى تزايد تركز السُكان (بالنسبة للسُكان الأساسيين) فى المراكز العُمرانية ذات النمط الحضرى، بكثافات أعلى من المناطق المُحيطة بها» (p. 3). وتُعد تجربة التنبؤ بالتغير الديموغرافى البشرى، هى فى النهاية صورة التحضر الإحصائى الكامل للعالم. ويرتبط التحضر الديموغرافى، بالزيادة فى تعقيد الحياة الاجتماعية (Lefebvre, 2003 [1970]: وانظر أيضًا، **التمدن**). وتُعد الأنماط والتكوينات المُتميزة للعُمران البشرى، الأساس فى نمو المُدن، مثل: تضخم الضواحى، والضواحى الغنية، والتمدن الجديد، والمتروبوليتانية، وصُعود أقاليم المُدن. ولا

تُعد الكثافة جُزءًا من التحضر دائمًا، فكُلما الزحف الحضرى الأقاليم الحضرية عبر المساحات الواسعة، مُمثلة فى الأشكال الصاعدة من المراكز العُمرانية، كُلما تنوعت، مثل الضواحى، باستثناء المجتمعات المسورة فى الأُطر الطبيعية والعُمران العشوائى (انظر: إسكان وضع اليد).

أما المعنى الثانى للتحضر، فهو اقتصادى، فقد جعل «فريدمان» المرجعية هنا إلى «الأنشطة الاقتصادية التى نربطها عادة بالمُدن» (2002، p. 4). وفى حين أن ذلك قد يستثنى تقليديًا الأنشطة «الريفية» مثل الزراعة، والغابات، والصيد أو التعدين، فإن «فريدمان» يُذكرنا بأن الكثير من هذه الأنشطة ترتبط مُباشرة بالأشكال الحضرية للرأسمالية والتنظيم. وهذه المُلاحظة مُشتركة مع «ليفبفر»، الذى يُلاحظ أن: «النسيج الحضرى ينمو، ويُوسع حُدوده، ويُدمر بقايا الحياة الزراعية. ولا يُحدد تعبير «النسيج الحضرى» بدقة، العالم المُدمج من المُدن، ولكن كل مظاهر هيمنة المدينة على الدولة. وفى هذا المعنى، يُعد كل من، الاستراحة، والطريق السريع، والسُوق المركزية فى الريف، عبارة عن جُزءٍ من النسيج الحضرى» (Lefebvre, 2003, pp. 3 -4). ويقود التحضر الاقتصادى إلى زوال الأنشطة الريفية «المُتبقية»، وفى النهاية إلى «محو الفئة التقليدية الريفية» (Friedmann، 2002، p. 4: وراجع، الجُغرافيا الريفية).

أما المعنى الثالث للتحضر، فهو اجتماعى ثقافى، و«يُشير إلى المُشاركة فى طُرق الحياة الحضرية». وينطوى ذلك على تَقَبُل سُكان

التمدن له، كطريقة حياة. ورغم أنه من المُمكن أن تُحـدد تطورات مُعينة عالميًا مع التحضر الاجتماعى الثقافى، مثل محو الأُمية، فإن «فريدمان» يُحذر من مُساواة الحضارة بالتحضر، فى تقليد مدرسة شيكاغو (انظر أيضًا: Robinson, 2004). وقد تعجل «فريدمان» عندما أشار إلى أن «التحضر الاجتماعى الثقافى، يُعد بُعدًا، مثل التحضر الاقتصادى، لم يَعُدْ مُرتبطًا حصرًا بالمدينة، كبيئة مُشيدة» (p. 5). وبينما تُعد مقاهى الإنترنت «سيبر كافيه»، عبارة عن عُقَدٍ فى شبكات السيطرة الإقليمية الافتراضية، فإن المُمارسات الحضرية السابقة، مثل أنماط مُعينة من الاتصالات، قد وُجدت الآن فى أكثر أجزاء العالم بُعدًا.

ويُوظف «فريدمان» مُصطلح «الزُمر الحضارية»، لكى يصف «الطبوغرافيا العالمية الجديدة للحضر، التى «تتقدم بثباتٍ على امتداد سطح الأرض». وقد وُضِّعَت أبعاده الرأسية فى طبقاتٍ [مثل ذلك] التحضر الديموغرافى، والاقتصادى، والاجتماعى الثقافى، التى لا يُعد ضروريًا أن توافق المكان» (2002، p. 6). وقد تم التشكيك فى سرد القرنين التاسع عشر والعشرين للتحضر كتحديث، مُنذ ثمانينيات القرن العشرين، عندما كشف الباحثون فى المدينة العالمية عن الانقسامات المُجتمعية الجديدة، حتى فى المُدن الغربية، مثل لوس أنجلس ومدينة نيويورك. وعرض الكتاب المُؤثر لـ «مايك دافيز»، «مدينة الكوارتز» «City of quartz»، رؤية مُتشائمة لعولمة لوس أنجلس المُزدهرة المُطلة على المحيط الهادى. ففى دول الشمال، يُعد

شائعًا الآن أن يتلازم التحضر مع التخلف. فقد أدى صُعود التجمعات الضخمة – على سبيل المثال، فى بعض السياقات الأفريقية – إلى سردين مُتعارضين للتحضر: «الأول، هى الاستغاثة الأُخْرَوِية للرؤية الحضرية: الفقر والعُنف، والمرض، والفساد السياسى، والنمو الذى لا يُمكن السيطرة عليه، والهوس الدينى.....ففى هذه الرؤية المُخيفة، تكون المدينة على شفا كارثة ناجمة عن الحرب الأهلية وانهيار البنية التحتية » (Gandy, 2005، p. 38). أما الرؤية الثانية، فهى أكثر تفاؤلًا، وتُركز «على حداثات مورفولوجية المدينة..كرائد النوع الجديد من التمدن، الذى تم تجاهله حتى اليوم داخل الخطابات الغائية للحداثة الغربية، والتى يُمكن تكييفها تمامًا لمُواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين» (ibid., p. 39).

وقد تَبِع ذلك الآن جدال كبير، كالطريق الذى يجب أن يُفهم فيه التحضر فى سياقٍ عالميٍ. فقد تصور البعض عمليات التحضر العالمية، من حيث الهيراركيةً والشبكات المُكتشفة كالطبقة الجديدة من المُدن العالمية أو مُدن العالم. وقاوم آخرون ذلك السرد، كالإمبرياليين الغربيين والمُحتملين، واقترحوا نماذج للتحضر العالمى أقل ارتباطًا بأفكار سيادة مراكز حضرية مُعينة (Marcuse and van Kempen, 2000). وتبدو الاختلافات بين التحضر فى شمال العالم والتحضر فى جنوبه، أكثر وُضوحًا، مع وجود مُعدلات تحضر مُرتفعة فى أفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية، عن نظيرتها فى أوروبا وأمريكا الشمالية. حتى داخل

الأقاليم الكبيرة وبين المناطق الحضرية، التى تظهر مُتماثلة على السطح، يحدث الاختلاف. ويُعد «تيرى ماكجى» «Terry McGee» هو الذى حدد الملامح الآسيوية المُتميزة العديدة للتحضر - وهى سيادة ضخامة السُكان، والإضافات الحضرية الهائلة، وبروز المُدن الكُبرى، والعولمة غير المُتساوية - كما أشار إلى «التركيب الثُنائى الداخلى للتحضر الآسيوى». وباستخدامه لسول فى كوريا، ودكا فى بنجلاديش، كمثالين، عرض «تيرى» «لنقيضين من التحديات للتحضر الحالى فى آسيا»: أحدهما فقط هو ناجح اقتصاديًا (McGee, 2001). كما يُمكن تحديد نماذج مُختلفة من التحضر بالطريقة نفسها، عن طريق مقارنة الأنواع المُتشابهة ظاهريًا من المُدن فى مُختلف القارات فى جنوب العالم. واعتمادًا على بحثه عن المُدن الأفريقية، يُجادل «جينيفر روبنسون» «Jennifer Robinson» (عام 2006) ضد «نشر وجهات نظر محدودة مُعينة عن المُدن، وبالتالى تقويض إمكانية التخيل الإبداعى لمجموعة من المُستقبليات الحضرية البديلة» (p. 173). وفى نهاية القرن العشرين، تصاعدت التكهنات بأن المُدن قد تفقد أهميتها فى **مُجتمع الشبكة** المُعمم للتدفقات، الذى قد يصنع **التجميع الاقتصادى فى مكان ما** كمُفارقة تاريخية. ومع ذلك، هناك القليل من الأدلة، التى جاءت لتدعيم مثل هذه التكهنات، حتى فى تلك الأجزاء من العالم، التى تراجعت بها مُعدلات التحضر المُطلقة (Castells, 1996b; Sassen, 2000; Storper and Manville, 2006). وإنه لمن المُطمئن، القول بأنه على الرغم من أن

التحضر وعودة التحضر فى الغرب، ركيزتان مُهمتان، فإن الشكل الرئيس الذى يحتل التحضر فيه مكانًا الآن، يكون من خلال الإسكَان **بوضع اليد**، عن طريق السُكان المُهاجرين فى الأماكن الساخنة الديموغرافية من العالم النامى. ويُؤدى التحضر الآن، إلى «توابع من **المناطق العشوائية**» (Davis, 2004a).

قراءات مُقترحة:

Amin and Thrift (2002); Brenner and Keil (2006).

اغتيال حضرى (أُوربيسايد) urbicide

حرفيًا هى «قتل المدينة»، ويُشير «الأُوربيسايد» إلى المُحاولة الدولية لمحو أو تدمير مدينة أو مُدن، لأهداف سياسية. ويعتمد هذا المُصطلح على ركيزتين رئيستين. إحداهما تكمن فى نقد التخطيط الحضرى الحديث. فتأسيسًا على البحث فى نقد الهندسة المعمارية لـ «أدا لويس هوكستابل» «Ada Louise Huxtable» و«أول كتاب فى الأُوربيسايد» الخاص بها (Huxtable, 1996)، استعمل «بيرمان» «Berman» (عام 1996) المُصطلح لكى يعترض على إستراتيجيات إعادة التنمية الحديثة فى المُدن الأمريكية، وإبدال عُنفها المُتعلق بالتجريد وعديم الحيوية للشوارع النابضة بالحياة. ومُحاكاة لـ «بيرمان»، استدعى «ميريفيليد» «Merrifield» (عام 2004) المفهوم نفسه، فى بحثه عن مُقاومة **الوضعيات**، لإعادة التنمية الشاملة فى باريس فى سبعينيات القرن العشرين.

ثم تم تجنيد المُصطلح لمعنى آخر، عن طريق المُهندسين المعماريين وعُلماء البلقان، لشجب الطريقة التى استهدفت بها القوات الصربية فى الحرب فى تسعينيات القرن العشرين، الفن المعمارى والأماكن فى «دوبروفنيك» و«سراييفوا» ومُدن أُخرى، التى كانت أكثر شُهرة بالتاريخ الدينى، والعرقى والتعددية القومية، وعدم التجانس، فيما أصبح يُطلق عليه سريعًا يوغوسلافيا السابقة (Coward, 2004 وانظر أيضًا، التطهير العرقى). ومُنذ ذلك الحين، توسع تحليل «الأوربيساي» تاريخيًا وجُغرافيًا، عن طريق العنف العسكرى. واستكشف العُلماء، ما أطلق عليه «سيبالد» «W. G. Sebald» «التاريخ الطبيعى للدمار»، والهجوم البريطانى والقصف الإستراتيجى الأمريكى للمُدن الألمانية فى الحرب العالمية الثانية، فى هذه الجوانب بالضبط (انظر: Mendieta, 2007)، على سبيل المثال، بينما حلل «جراهام» «Graham» (عام 2003)، و«جريجورى» «Gregory» (عام 2004)، وشويزمان» «Weizman» (عام 2007) وآخرون، كيف أن القوات المُسلحة الإسرائيلية دمرت البنية التحتية المُشتركة للمُدن الفلسطينية عن قصد، كجُزء من هجماتها على الأراضى المُحتلة منذ عام 2002.

وقد اصطدم التيار الاقتصادى والتيار العسكرى للبحث، بقوةٍ بمُناقشات التمدن فى دول الجنوب، حيث حدد «جونيواردينا» «Goonewardena» و«كيبفير» «Kipfer» (عام 2006) «أُوربيسايد

مـا بعـد الكـولـونيـاليـة»، تحـت شـعار **الإمبريالية** الجديدة (راجع، Schwartz, 2007). وتُشير الدراسات الأخيرة بقوةٍ، إلى أن «الأُوربيسايد» أكثر بكثيرٍ من مُجرد تفريغ للاقتصاديات الحضرية، وتدمير **الذاكرة** أو محو الآثار الطبيعية للمُجتمعات القديمة، والمُهمة والضارة رغم صحة ذلك. ويَتْبَع «كوارد» «Coward»، 2006، وانظر أيضًا، 2007) «مارتين هيدجر» «Martin Heidegger»، فى أن يُقرر، أن «هناك الكثير لقانون «المدينة اليونانية القديمة» «Polis» عن جمع «البشر» «Anthropos»»: وبعبارةٍ أُخرى، لا يكون النسيج الطبيعى للمدينة، مُجرد حادث عارض، ولكنه تأسيسى لإمكانيات **الجماعة البشرية** السياسية. وتستهدف «الأُوربيسايد»، فى تدمير ذلك المكان العلائقى، إمكانية المُجتمع السياسية والتحريك القوى **لاختلاف** – عدم التجانس – الذى يكون فى صميمه. وبالتالى يُعتقد أن «الأُوربيسايد» عبارة عن إصدارٍ من **العُنف** السياسى، الذى لا يكون «فقط» بدنيًا وماديًا، ولكنه فى نفس الوقت وجودى بشكلٍ عميق أيضًا: «فالأُوربيسايد هى سياسة إقصاء، تهدف إلى تكوينٍ خيال للوجود بدون الآخرين» (p. 434) (راجع: **الإبادة الجماعية**).

قراءات مُقترحة:

Graham (2004); Campbell, Graham and Monk (2007).

هى نظرية للأخلاق، يرجع منشؤها إلى بريطانيا القرن التاسع عشر، التى تُعطى الوصفة الأعظم منفعة لأكبر عددٍ. وتُحدد المنفعة بالأفعال التى تُعزز السعادة والرضا، أو المُتعة للفاعل الحالى، ولأُولئك المُتأثرين بالفعل (صانعة جُزء نفعىّ لمدخلٍ فلسفيٍ كبيرٍ، معروف باسم التَبَعية). ويفترض النفعيون أن السعادة، قابلة للقياس الكمى، وبالتالى تسمح بالحساب على مُستوى جُملة السُكان: فالعالم يكون نفعيًا كما يُمكن أن يكون، عندما يتم تعظيم المُتعة الجماعية. وطَوَّرَ «جيريمى بينثام» «Jeremy Bentham» (1748 -1832) النظرية، واستفاض فيها «جون ستيوارت ميل» «John Stuart Mill» (1806-73). وقصد الاثنان بالنفعية، أن تُدعم فلسفتهما السياسية المُفضلة، وليبراليتهما: فقط عندما يكون الناس أحرارًا فى اختياراتهم، ستتحقق أعظم منفعة لأكبر عددٍ منهم (وذلك هو، مبدأ حُرية «ميل» «Mill»). وتُمثل الانتقادات النفعية الكثير، فتشمل عدم القدرة على قياس السعادة (فيُعد «حساب التفاضل والتكامل» لـ «بينثام» وهميًا)، التى تكون فيها سعادة مُختلف الناس غير قابلة للقياس، كما أن نتائج أى فعل قد تأخُذ وقتًا طويلًا لحسابها (فعندما سُئل «شو إن- لاى» «Chou En-lai» فى ثمانينيات القرن العشرين، ما فكرته عن الثورة الفرنسية؟، أجاب «إنه من السابق لأوانه أن نتكلم عنها»)، كذلك تشمل تثبيت النتائج على حساب النوايا (فيُمكن القيام بالأفعال النفعية الجيدة

لأسبابٍ هائلةٍ). وتَمَسّ النفعية برفقٍ الجُغرافيا. فقد وُجد نوع من النفعيةِ فى نظرية الاقتصاد الكلاسيكى الجديد، التى تم تناولها بإيجازٍ فى الجُغرافيا الاقتصادية.

قراءات مُقترحة:

Singer (1993); Sinnott-Armstrong (2006).

..

utility theory **نظرية المنفعة**

هى أساس الاقتصاد الكلاسيكى الجديد، التى تُركز على الاعتقاد بسيادة المُستهلك، وعلى المُعتقد الإيديولوجى فى الفردية والتحررية، التى يكون الأفراد فيها أفضل الحُكام على احتياجاتهم. وتُحدد دالة منفعة المُستهلك، اعتمادًا إما على تفضيلاته المُفترضة أو المُوضحة واختياراته المُتوقعة، المُقيدة داخل الميزانية المُتاحة. وقد وفرت نظرية المنفعة، الأساس للبحث الكثير فى سُلوك السفر، واختيار مركز التسوق للتردد عليه، مُشيرة إلى منطقة الوصول، والانقسام الشكلى (اختيار وسيلة السفر)، واختيار الطريق.

قراءات مُقترحة

Golledge and Timmermans (1990).

تُشير تقليديًا إلى المُجتمع المثالى، والدولة المثالية، أو إلى الأمة التى تم تجاوز مشاكل الحاضر بها. ويُتَوَقَّع فى أغلب الأحيان ذلك، كعالم تخيلي فى مكانٍ آخر أو زمانٍ آخر، كما يُفترض من أصول المُصطلح، الذى صاغه «توماس مور» «Thomas More» فى كتابة عام 1516، بعنوان «اليوتوبيا»، الذى يتلاعب بالألفاظ على الكلمات اليونانية، وهى «eu-topos» (أى «المكان الجيد») و«ou-topos» (أى «لا مكان»). أما الاستعمال العامى، فيميل إلى تقديم اليوتوبيات، كموضوعات مُستحيلة اجتماعيًا وسياسيًا، وبالتالى فهى، مجال للهروب من الواقع، والأحلام غير عملية أو المُحاولات الاستبدادية لتأسيس مُجتمعات الكمال. ومع ذلك، تأخذ اليوتوبيات الكثير من الأشكال المُختلفة، ولديها وظائف مُتنوعة، تدل على أن المفهوم لا يزال محل خلاف بدرجة كبيرة (Levitas, 1990). وتجد اليوتوبيات الأسلوب التعبيرى، فى التصويرات الوظيفية للمُجتمع الجيد فى الأدب، والفيلم، أو فى وسائل الإعلام الأخرى، وفى تجارب تأسيس المُجتمعات المثالية، وفى الرغبة للتغيير الراديكالى، المُعَبَّر عنه فى الكثير من الصراعات السياسية وأيضًا الرُؤى، والنظريات، والخطط والأداءات، وطبقًا لبعض المُفسرين، فى مجموعة من الأنشطة اليومية، التى تَتَوَقَّع عوالم أفضل.

وتُعد الاهتمامات الجُغرافية مركزية لليوتوبيا، كما يُشير «علم أصل الكلمة» «الإتيمولوجيا» الخاص بها، مع الكثير من اليوتوبيات

التى تُوجد فى مواقع نائية، أو تعتمد على التصميمات المكانية للمُدن، والهندسة المعمارية، واللاندسكيبات والبيئات. وتُعرب هذه اليوتوبيات عن الاعتقاد فى قُدرة الفضاء المكانى على تشكيل الأنشطة البشرية، حيث إن المكان المُنَظَّم يُصبح عبارة عن وسائل لاحتواء العملية الاجتماعية، واستبعاد التغير التاريخى، ويضمن التوافق والاستقرار (Porter and Lukermann, 1976). ويكون مثل ذلك التركيز المكانى، واضحًا فى العلاقة طويلة الأمد بين اليوتوبيا والمُدن، وفى تأثير الفكر اليوتوبياوى على التمدن (Pinder, 2005). ويُمكن أن يكون إسقاط الأماكن المُختلفة غير مألوف، ويتحدى ما هو موجود بالفعل، ويسمح بالاستكشاف التخيلى للوسائل البديلة للمعيشة والوجود. وقد تُوظف مثل هذه اليوتوبيات لكى تحث، وتفتح معانى الإمكانية. وقد يكون فشل تخيلاتهم له فائدة أيضا، من حيث ما يكشفه عن التقييدات والقيود الحالية. ومع ذلك، فإن المُحاولات لفهم اليوتوبيات بالاستناد إلى أشكال المكان الثابتة، قد تم شحنها بالمشاكل والتناقضات، التى تتطلب إصلاح الجُغرافيا وتجميد التاريخ، لخلق ذلك العالم المثالى، والحاجة إلى توفيق ذلك مع العمليات الاجتماعية المُتَضَمَّنَة فى تجسيدها (Harvey, 2000b). وبالتالى، تعرضت الاهتمامات الخاصة الدافعة لرُؤى نظامها، إلى النقد الدقيق (Pinder, 2005c).

وشهدت الأعوام الأخيرة، مطالب كثيرة تدور حول «نهاية اليوتوبيا»، عَجَّلَت بها بعض الأحداث، مثل انهيار النُظم الشيوعية، وعَجَّلَت بها

الادعاءات بأن الفكر اليوتوبياوى يكون استبداديًا بالضرورة، إن لم يكن خطيرًا بصراحة. ومع ذلك، يُجادل بعض الجُغرافيين لتنشيط التوباوية، لمُواجهة التصريحات بأنه «ليس هناك من بديلٍ»، وقد سعوا فى العملية إلى إعادة تصور اليوتوبيات، ليس من حيث المُخططات، ولكن بطُرقٍ أكثر انفتاحًا، وبطُرق العملية المُوجهة. وبالنسبة لليوتوبياوية، تكون لحظة حيوية فى النظرية النقدية. فقد حدد «بينهابيب» «Benhabib» (1986, p. 226) هدف النقد، كأنه مُلاحقةً لليوتوبياوية التشخيصية التفسيرية واليوتوبياوية التوقعية، ولكن بالنسبة للجُزء الأكبر، حتى الجُغرافيا البشرية النقدية، أوضح الكثير من الاهتمام بالتحليل والوصف: فقد شهد السرعة التى انتقلت بها مُناقشات «هارفي» «Harvey» (عام 1973)، عن «العدالة الاجتماعية والمدينة»، بعيدًا عن أول كلمتين بالعنوان، مع تنويهها للأخلاقيات والسياسة، وتَمَكُّنُها من آخر كلمتين. ولكن عاد الآن «هارفي» لهذه الموضوعات، ليُدافع عن «المكانية الزمانية» أو «الطوباوية الجدلية» التى «تضرب بجذورها فى إمكانياتنا الحالية فى الوقت نفسه، كما تُشير نحو المسارات المُختلفة للتنمية الجُغرافية البشرية غير المُتساوية». وفى حين ما زال يُصر على الحاجة إلى تحديد الخيارات وقضايا مُواجهة الإغلاق، حتى لكى تُعين «الميناء الذى قد نُريد أن نُبحر إليه»، فقد ركز بعض النُقاد، الذين تأثر بعضهم بصفةٍ خاصةٍ بالنسوية وبالمُناقشات النقدية داخل الدراسات اليوتوبياوية، على مدخلٍ جُزئيٍ وسلسٍ لليوتوبيا. ويُعطى ذلك دورًا مركزيًا، لأَنْ

ترغب وأن تتجاوز القيود الحالية فى الأماكن والمُستقبليات، التى هى بالضرورة غير معروفة حتى الآن.

قراءات مُقترحة:

Harvey (2000b); Levitas (1990).

قيمة مُضافة **value-added**

هى العملية التى تُضيف القيمة (كما يعكسها السعر) إلى بعض السلع. وعادة، ما يتم إضافة القيمة، عندما ينطبق العمل على المادة، مُحولة إياه إلى شيءٍ ما أكثر نفعًا (راجع: **الاقتصاد الماركسى**). ويُمكن إضافة القيمة بالتسلسل على مراحل مُختلفةٍ فى عملية الإنتاج كلما تحولت المادة إلى مكونٍ، حيث يتم إضافته إلى المُكونات الأُخرى لكى تُصنع سلعة نهائية، ثم يتم بعد ذلك تغليفها وتسويقها. وعادة، ما تُوضع ضريبة القيمة المُضافة على نسبة ثابتة لسعر السلعة أو الخدمة، وهذا يُعد تمييزًا ضد الناس الأكثر فقرًا، الذين يدفعون الضريبة نفسها مثل الأغنياء عندما يشترون الشيء نفسه.

قيَم **values**

هى المبادئ أو المعايير، التى تُدلل على أفكار الأفراد والمجموعات ومُعتقداتهم. وقد أخذ الجُغرافيون فى اعتبارهم، القيم المُتقَدَة

بواسطة الجُغرافيين الفرديين بشأن موضوعاتهم، وبواسطة الأفراد والمجموعات بشأن المُجتمع والطبيعة. ويعكس تطور المُناقشة التى تدور حول القيم فى الجُغرافيا، ارتباطات مُختلفة للمُصطلح، سواء اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو بيئية أو أخلاقية. ومع ذلك، يُوجد اعتراض شائع على فصل الحقيقة عن القيم، وبصفةٍ خاصةٍ، الترويج للحقيقة كبديهية وخالية من القيمة فى التجريبية.

وكانت القيم سؤالا مُحوريا فى الجُغرافيا الإنسانية فى سبعينيات القرن العشرين. فقد أشار كتاب «القيم فى الجُغرافيا» «Values in geography» (عام 1974) لـ «آن بوتيمير» «Anne Buttimer»، الذى تم إنتاجه للجنة رابطة الجُغرافيين الأمريكيين فى كُلية الجُغرافيا، إلى أن الجُغرافيين يعتبرون القيم تُحفز وتُدلل على تحليلاتهم: «فبُعد الوقت الحاضر، بطُرق عديدة، قد حان للتعبير عن وجودنا المُهتم بالعالم، من خلال مهنة الجُغرافيا الأصلية المُعَمِّرَة» (Buttimer, 1974, p. 15). وتنعكس آراء «بوتيمير» على القيم الخاصة بها، مُؤيدة بتاريخها الشخصى، ومسيحيتها، ووجوديتها (انظر علم الوجود «الأنطولوجيا»)، وتشكيلها للجُغرافيا، «كواحدٍ من مجالات اهتمامى» (Buttimer, 1974، p. 4). وأعقب ذلك، مُناقشة القيم المُشَكِّلَة للفكر الجُغرافى المُبكر والحالى، ونتائج هذه القيم على هوية التخصص، وعلاقة الجُغرافيا بالعالم الواسع. وأكدت «بوتيمير» على الظاهريات «الظاهريات» والوجودية، كمداخل تضع القيم فى مركز

الخبرة البشرية. وقد قامت الاستجابات من جانب «بلاوت» «Blaut»، و«جيبسون» «Gibson»، و«هاجرستراند» «Hägerstrand» و«توان» «Tuan»، بتكملة أعمال «بوتيمير» ونقدها، ففى مُقدمة مُناقشة كتاب، «القيم فى الجُغرافيا» تُقدم تبصرة جذابة بالقضايا، ثم صياغة الجُغرافيا البشرية. وفى عام 1996، منح التقدم فى الجُغرافيا البشرية مكانة للنص «الكلاسيكى»، وأكدت «بوتيمير» على أهميته، فى حين تأسف «للتحيز الكبير للمركزية البشرية فى المُناقشة كُلها» (Buttimer, 1996, p. 518). ومع ذلك، فقد وَسَّعَ التقييم البشرى لغير البشرى، من معرفة الجُغرافيات الإنسانية الأُخرى، كما فى مجموعة مقالات كتاب «البيئات المُقَيَّمَة» «Valued environments» للمُحررين «بورجيس» «Burgess» و«جولد» «Gold» (عام 1982)، الذى ألقى الضوء على الإبداع البشرى لعوالم المعنى، سواء التى تدور حول الرموز العامة أم التى تدور حول مجالات الرعاية اليومية: «إغلاق وإثراء الروابط العاطفية بين الناس والبيئات التى يُؤسسونها، ويسكنونها، ويُؤثرون فيها، ويصونونها، ويزورونها، أو حتى يتخيلونها» (ibid., pp. 4 –5).

وقد ظلت القيم البيئية، موضوعًا مُهمًا للجُغرافيا البشرية، كما فى الأعمال الحديثة على الحيوانات والجُغرافيات الأخلاقية. ويُعالج «سميث» «Smith» (2000a) الدور الجوهرى لقيم المركزية البشرية والمركزية البيولوجية، فى مُناقشات تدور حول الأخلاقيات البيئية.

كما يعرض «هارفى» «Harvey» (عام 1996) لوجهة نظر مُتناقضة حول تقييم البيئة، والقيم الجامعة، والقيمة النقدية. وقد جعل الحذر من مُناشدات المُحافظة على القيم كعالم مُستمرٍ ومُستقرٍ، «هارفى» يسعى «ليحل فكرة «القيم» الثابتة محلً فهمٍ «عملياتِ التقييم»» (ibid., p. 11)، ويَتَّبِع فهم الجدلية للقيم والمُجتمع: «القيم مُتأصلة فى العمليات الاجتماعية المكانية، والكفاح لتغيير الأولى، يُعد كفاحًا لتغيير الأخيرة (والعكس بالعكس)» (ibid., p. 12). وتُصبح العملية التى يتم من خلالها تقييم الطبيعة – سواء من خلال القيمة المُتأصلة افتراضيًا، والقيمة النقدية، أم من خلال المجاز – عبارة عن اتصالٍ للفهم والتدخل فى علاقات المُجتمع والبيئة (ibid., ch. 7). وقد تشكلت مُناقشة القيم هنا، كما فى أماكن أُخرى، عن طريق تعريف المُصطلح المُستخدم، حيث يجب أن يُفهم فى سياق علاقة للأساسات السياسية والاجتماعية المُشَكِّلَة لبحث المُؤلف.

قراءات مُقترحة:

Buttimer (1974); Harvey (1996).

بيانات إحداثية «فيكتور» **vector data**

هى نوع بيانات أولية، لتكويد الظاهرات الجُغرافية فى نُظم المعلومات الجُغرافية (والبيانات الأُخرى هى، **البيانات النُقطية**

«الراستر»). وتعتمد هذه البيانات على تسجيل مواقع النُقط (الأبعاد الصفرية)، باستخدام الإحداثين x وy، المُخزنين فى عمودين من قاعدة البيانات. وبتعيين هوية فريدة لكُل ملمح، فيُمكن استخدام قاعدة البيانات العلاقية، لربط الموقع بالجدول المُمَيِّز، الذى يصف ما يُوجد هناك. وتمتلك شرائح الخط (أُحادى الأبعاد) نُقطتين: نُقطة بداية ونُقطة نهاية. وتعمل الأشكال مُتعددة الخُطوط، على اتصال شرائح الخط، أما بالنسبة للمُضلعات «البوليجونز» (ثُنائية الأبعاد)، فتكون نُقطة البداية هى نفسها نُقطة النهاية. كما يُمكن تكويد الطوبولوجى. وتكون المواضع النُقطية مُنفصلة، ولكن تُمثل أحيانًا حُقول مُتصلة، على سبيل المثال، كما فى خُطوط الكُنتور.

قراءات مُقترحة:

O'Sullivan and Unwin (2002).

موضوع رأسي vertical theme

هو أسلوب لاستكشاف التغير فى اللاندسكيب الثقافى، عن طريق وصف العمليات المُؤثرة بشكلٍ واضح على هذا التغير. وتُعد «الموضوعات الرأسية» سمة ثابتة فى الجُغرافيا التاريخية، وكانت المدخل التقليدى لتحديد العمليات فى جوانب اللاندسكيب، ولكن

بعد النموذج الذى وضعه «داربى» «H. C. Darby»: وبالتالى، ففى مقال «داربى» (عام 1951) عن تغير اللاندسكيب الإنجليزى، تم تحديد ستة موضوعات رأسية: هى، تنظيف الخشب، وتجفيف المُستنقعات، وإصلاح الموقد، والمُنزرع المُتغير، وعرض حديقة اللاندسيب، والنمو الحضرى الصناعى. وسيكون من المُمكن تحديد موضوعات أُخرى تمامًا، فى جوانب مُختلفة كُلية: كالتحول من **الإقطاع** إلى **الرأسمالية**، ويتضمن ذلك **التراكم** عن طريق نزع الملكية، على سبيل المثال، والحرب الأهلية، وتقوية الدولة الحديثة - وقد ترك كُل منها بصماته على **اللاندسكيب**، فإن «داربى» كان مَعنيًا بتمييز الجُغرافيا التاريخية عن التاريخ، ولذلك أصر على العمليات التى يُمكن أن تقع مُباشرة داخل اللاندسكيب. وقد استخدم فى وقت لاحق «موضوعات رأسية» مُحددة بجوانب أقل تقييدًا، ولكن ما زال يُعَبِّر عنها فى شكل سرد كارتوجرافى (التحليل التاريخى)، لكى يربط سلسلة المقاطع العرضية من خلال اللاندسكيب فى تواريخ مُعينة (التحليل التزامنى) وذلك فى كتابه «الجُغرافيا التاريخية الجديدة لإنجلترا وويلز» «New historical geography of England and Wales» (عام 1973).

(انظر أيضًا: تسلسل **الاستيطان البشرى**).

قراءات مُقترحة:

Darby (1951, 1962).

مُصطلح وضعه المُهندس المعماري والمحلل الإسرائيلى «إيال ويزمان» «Eyal Wizman» (عام 2002)، ليصف العلاقات ثلاثية الأبعاد بين السُلطة والسيادة والحُدود أو المنطقة. فقد قال بوجوب تصور المنطقة، ليس باعتبارها خريطة مُنبسطة ثُنائية الأبعاد، ولكن باعتبارها فضاءً مكانيا ثُلاثى الأبعاد. كما كان للسيادة بُعد رأسى مُنذ القرن التاسع عشر على الأقل وذلك، من خلال المُطالبات بالموارد الموجودة تحت سطح الأرض (Braun, 2000)، وادعت الدول، مُنذ اتفاقية تنظيم الملاحة الجوية (عام 1919)، بالسيادة الكاملة والخُصوصية بشكلٍ روتيني على الفضاء الجوى فوق أراضيها. وقد حان الوقت لتعتمد الحربُ الحديثة على القوة الجوية، بمثل الدرجة التى يُصر عليها «جراهام» «Graham» (2004b) بأن القوة العسكرية الرئيسة الآن هى القوة الرأسية، وهى أساس ضرورى لصياغة الجيوبوليتيكيا الرأسية.

وينحصر جوهر جدال «ويزمان» فى أن هذه المُطالبات العامة، تُشير إلى مَغْزى خاصٍ له قوته فى استمرار الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية. فقد أوضح كيف أن الإستراتيجية السياسية الإسرائيلية لاحتلال الضفة الغربية، تضمنت تشويهات استثنائية ثُلاثية الأبعاد للمكان لعزل المناطق الفلسطينية عن إسرائيل، مع المُحافظة على السيطرة الإسرائيلية على هذه المناطق. ويُركز «ويزمان»

على التقسيم المُعقد للضفة الغربية، وشبكة المُستعمرات الإسرائيلية التى أُقيمت على قمم التلال، وشبكة الطُرق الالتفافية الإسرائيلية، والأنفاق، ونُقط التفتيش، لكى تعمل على إنتاج «جُغرافيات مُماثلة» للعالم الأول والعالم الثالث، و«تسكين مُسطحين مُختلفين فى تجاورٍ مُذهلٍ وغير مُتوقع، وفرة البُعد الرأسى للجبال».

قراءات مُقترحة

Campbell (2004); Weizman (2007).

عُنف violence

تُركز الفيلسوفة السياسية «هانا أندت» «Hannah Arendt «1906-1975، فى مقالها عن العُنف على أساليبه الذرائعية. فيُظهر العُنف متى تكون السُلطة فى خطرٍ، ويقف دائمًا فى حاجةٍ إلى توجيهٍ ومُبررٍ، من خلال السياسات التى ينتهجها» (Arendt، 2004 [1969]، p. 241). وبالتالى، فالعُنف فى حد ذاته يقف مُفرغًا من القوة والغرض: فهو جُزء من مصفوفة كبيرة من صراعات السُلطة الاجتماعية المكانية (Kaur, 2005). وقد تم تعريف العُنف من قِبَل باحث السلام النرويجى «جوهان جالتونج» «Johann Galtung» (فى عامى 1969، 1990)، من خلال جوانبه الثلاثة: (1) كعُنفٍ مُباشرٍ، أو أذى شخصى، (2) كعُنف هيكلى، حيث تعتدى هياكل

الظلم الاجتماعى على الحق فى الحياة للأفراد ولمجموعات الناس فى المُجتمع وتُعرضهم للخطر، (3) كعُنفٍ ثقافي، يتم فيه استخدام أى جانب من الثقافة، مثل اللغة، والدين، والإيديولوجية، والفن والكزمولوجيا «علم الكونيات»، لإضفاء الشرعية على العُنف المُباشر أو الهيكلى. وبالمُقارنة مع العلوم الاجتماعية الأُخرى، جاءت **الجُغرافيا البشرية** مُتأخرة لتنظير العُنف، ولكن ارتكن «هيز-ميتشيل» «Hays-Mitchell» (عام 2005) إلى تحليل النسوية، الذى يعتمد على تلك التفاهمات المُتنوعة، وبصفة مثل العُنف الاجتماعى، والسياسى، والاقتصادى.

وقد حلل جُغرافيو النسوية لفترة زمنية طويلة العُنف ضد المرأة والأقليات الجنسانية، المحلية وغير المحلية، وأيضًا البيئات المَبْنِيَّة التى تُنتج أماكن أكثر أمنًا (Valentine, 1998; Domosh and Seager, 2001) (انظر: **الجُغرافيات النسوية**). وقد توسعت أعمالهم مُؤخرًا لتشمل، الطُرق التى يتم بها العُنف أثناء الحرب حسب نوع الجنس بدرجة كبيرة (Mayer, 2000; Giles and Hyndman, 2004a). وفى عام 1996، ولأول مرة فى التاريخ، تُقاضى المحكمة الدولية لجرائم الحرب فى يوغسلافيا، الاغتصاب كسلاحٍ للحرب وجريمة ضد البشرية، مُصدرة اتهامات بالتعذيب والاستبعاد. وقد نقلت هذه التُهمة الاغتصاب من العالم الخاص، حيث كان يُعد انحرافًا غير رسمى للحرب، إلى العالم العام، الذى يُمكن إخضاعه للتقاضى رسميا.

ولا تطلب الدول الحديثة، احتكار الوسائل الشرعية للعُنف فقط، ولكنها تستخدم أيضًا وبشكلٍ دورى، التهديد بالعُنف لفرض سيادة القانون. ويشرح الفيلسوف «جيورجيو أجامبين» «Giorgio Agamben» (عام 1998)، كيف تمتلك الدولة القدرة على صُنع القوانين وفرضها، ولكنها تمتلك أيضًا السُلطة لإرجاء العمل بهذه القوانين فى أوقات الطوارئ، وبالتالى تصنع أماكن للاستثناء (انظر: مجال الاستثناء). ويُلاحظ الأنثروبولوجى «توماس بلوم هانسن» (Thomas Blom Hansen» (2005, p. 111»، أنه داخل هذه الأماكن «يُصبح القانون مُتجانسًا مع العُنف، ويُمثل أحد أشكاله بصفة خاصة». ويُوضح «هانسن» كيف أن السيادة تُعد استثناء مُتقلبًا وعارضًا للسُلطة التى تتطلب تكرارًا وأداءً ثابتين، بما فى ذلك التهديد بالعُنف، للمُحافظة على شرعيته. ويترتب على ذلك، أن العُنف السياسى يُمكن أن يأخذ أشكالًا عديدة، وأن الإرهاب – بمعنى تعبئة الخوف كسلاحٍ لتخويف السُكان المدنيين – لا يقتصر بعقلانية على أفعال الجهاتٍ الفاعلة غير الحُكومية. وقد أنتجت الهجمات الإرهابية على الولايات المُتحدة الأمريكية فى الحادى عشر من سبتمبر عام 2001، تيارًا من العمل الذى يستكشف جُغرافيات العُنف السياسى بواسطة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحُكومية (Gregory and Pred, 2007). ومن الواضح أيضًا أن العُنف، فى شكل أعمال الشغب والاحتجاجات، يُمكن أن يكون ردًا على ظُلم الدولة (Kaur, 2005).

كما كان العُنف الاقتصادى يحظى باهتمام خاصٍ فى الجغرافية الماركسية، يتركز البحث فيها على أشكال انتزاع الملكية والاستغلال. وقد تطلبت عملية تراكم رأس المال سلاسل مُكررة من انتزاع الملكية، سواء فى الماضى أم فى الحاضر، وقد كُتب ذلك فى البيان التمهيدى للنيبرالية الجديدة (Harvey, 2003b; Spring, 2008) (انظر الاستعمارية، والإمبريالية، والتراكم البدائى). وقد تمت كتابة الاستغلال أيضًا فى العمل، ويزول عُنفه بأشكالٍ مُتعددة قد تكون رأسمالية أو غير رأسمالية بشتى الأساليب (مثلا، انظر: الرق). وغالبًا ما يتم إدراج العُنف فى اللاندسكيب، وأحيانًا بشكلٍ مُتعمدٍ لتخويف الآخرين، بينما يُجادل «ميتشيل» (Mitchell) (2002b) بأن رؤية العُنف تمحو فعل الصراع المُثقل من إنتاجه، وبالتالى تُساهم فى تعميم العُنف الاقتصادى. ويُعد ذلك جُزءًا من العملية الواسعة لتسليع الفضاء المكانى، ويدعى «بلوملى» «Blomley» (عام 2003) أن العُنف الطبيعى يُعد جُزءًا جوهريًا من تأسيس وشرعية وإدارة نُظم الملكية الغربية.

وإن التحدى الحقيقى، يكون فى تتبع العلاقات القائمة بين هؤلاء والطُرق الأُخرى للعُنف: فبالنسبة للعُنف لا يُمكن أن يبقى داخل الحُدود الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. تلك الحُدود المُنتَجَة اصطناعيًا، والتى تقوم عادة بحفظ الأمن.

هو مُصطلح يصف التخيلات الجُغرافية، والتجسيد البصرى، التى أصبحت مُمكنة من خلال استخدام تقنيات شبكات الحاسب الآلى، مثل الإنترنت والواقع الافتراضى. وقد أصبحت الجُغرافيات الافتراضية، مدفوعة بالنمو الاستثنائى وتطور الشبكات المحوسبة مثل الإنترنت مُنذ مُنتصف تسعينيات القرن العشرين، ومن ثم صارت وسائل مُهمة بشكلٍ مُتزايد، لتخيل العوالم الجُغرافية، ومُحاكاتها، وتصورها، وتمثيلها وذلك بشكلٍ مُتزايد. ويتم إنتاج هذه العوالم، من خلال الرسوم الرقمية المحوسبة والمُتحركة، ونُظم المعلومات الجُغرافية، ونُظم الواقع الافتراضى، وألعاب الفيديو، والمُحاكاة ثُلاثية الأبعاد للأماكن الجُغرافية، والمُطالبة بمجموعة كبيرة من عوالم الجُغرافيات الافتراضية والمجازات المرئية كوسائل للتسلية، وإسقاطات الخيال، وآلات للتخطيط والسيطرة على الأماكن بطُرقٍ جديدةٍ.

ولقد كان التخطيط والتصور الجُغرافى لتقنيات الفضاء المكانى الإلكترونى، عُنصرًا مُهمًا فى التحليل النقدى للجُغرافيات الافتراضية. وهنا، سعى الجُغرافيون لاستكشاف، أولًا، كيف أن المجازات والتصورات الجُغرافية، قد اُستخدمت كوسائل لهيكلة وصُنع خدمات إلكترونية واضحة، وسهل الحصول عليها عبر الشبكة العنكبوتية. وثانيًا، طور الجُغرافيون مجموعة من التقنيات الكارتوجرافية لتخطيط الجُغرافيات المُعقدة وغير المُتساوية، التى

تُميز انتشار واستخدام تقنيات شبكة الحاسب الآلى (Dodge and Kitchin, 2001b). وقد ساعدت هذه الأعمال على تقويض الخُرافات المُنتشرة، بأن الإنترنت من شأنه أن يُؤدى إلى «نهاية الجُغرافيا»، عن طريق قوة الدفع الكبيرة لتفاعلات تتم بسُرعة الضوء (Graham، 1998، انظر أيضًا، تضاغط الزمكانى).

ويُثير تزايد الجُغرافيات الافتراضية، قضايا مُهمة تدور حول العلاقات بين التقنيات الإلكترونية والتصورات والثقافة المُعاصرة. وقد تكون هذه القضايا اقتصادية، وسياسية، بقدر ما تكون ثقافية، ويُمكن أن يُقال الشيء نفسه، عن الطُرق التى جَلبت بها الجُغرافيات الافتراضية عمليات المُحاكاة والمُراقبة، والتى أدت إلى تفاعلٍ مُغلقٍ جدًا، كأجهزة مُراقبة مُدمجة، توفر تغذية بيانات مُستمرةً، لكى تُديم التصورات الافتراضية لديناميكيات التغير الجُغرافى. ولدى هذه التطورات أهمية خاصة فى حروب أواخر العصر الحديث (Graham, 2008a،c). فعلى سبيل المثال تلك الطريقة التى تم بها تصور حرب الخليج الأُولى عام 1991، من خلال رِيبورتاج التليفزيون الذى يستخدم لقطات الفيديو الرقمى من مُقدمات القنابل «الذكية» للولايات المُتحدة الأمريكية (Wark, 1994)، أو الطريقة التى أصبح بها جيش الولايات المُتحدة الأمريكية، مُوظفًا توظيفًا عميقًا فى مُحاكات الحاسب الآلى لتجنيد «الجيل الرقمى»، وتدريب

القوات على الانتشار عبر البحار فى تدريبات اعتيادية (Graham, 2007, 2008a,c).

وفى النهاية، يَطمس ذلك التزايد فى تقنيات الجُغرافيات الافتراضية، الحُدود الفاصلة للعوالم الجُغرافية «الحقيقية» عن عوالم المُحاكاة والمُتخيلة إلكترونيًا. ويحدث ذلك، عندما يُصبح المُشاركون والمُراقبون أقل قُدرة على الفصل والتمييز بين «الحقيقى» و«الافتراضى». وكما يتبنى المُشاركون بصورةٍ مُتزايدةٍ صور المُحاكاة الرمزية الرقمية، و«الهياكل» المُوظفة «داخل» المكان الجُغرافى الافتراضى، فإنه يبدو أن هذه العملية قد وُضعت للتكثيف (Hillis, 1999). وفى الواقع، إن المزيد من تعقيد الجُغرافيات الافتراضية، عن طريق تحويل أجهزة الشبكة المحوسبة، يُؤدى إلى انتقال هؤلاء من الأجزاء المصطنعة المُنفصلة، مثل شبكات الحواسب الآلية داخل الأماكن الجُغرافية، التى يتفاعل الناس معها من خلال القطع المصطنعة، إلى ابتكار مُنشآت صغيرة ومُتناهية الصغر، تخلط الموجود بشكلٍ مُطلق وغير مرئى بالبيئات الجُغرافية الواسعة. وتعنى هذه الاتجاهات أن المداخل النقدية الجديدة للجُغرافيات الافتراضية، تُصبح ضرورية، وتتحرر من أى تمييز مُسبق بين «الواقع» و«الافتراضى».

قراءات مُقترحة:

Crang, Crang and May (1999); Dodge and Kitchin (2001).

يَنْتُج جُزئيًا من التحدى المُستمر لـ (واجهة الويندوز، ومُؤشر الماوس)، اللذين ظهرا فى أواخر ثمانينيات القرن العشرين، وقد نرى الواقع الافتراضى يدخل الجُغرافيا، لأربعة اعتبارات. الاعتبار الأول، أن مُواجهات الجُغرافيا للواقع الافتراضى، تكون كمجازٍ للحالة الرقمية. ويُنظر للواقع الافتراضى، كتعبيرٍ عن رغبةٍ ثقافيةٍ عَرَضيةٍ للهروب من الفوضى، والتعقيدات الحتميةِ للعالم الحقيقى إلى عالمٍ رقمي ناشئٍ أو مثالي (Slouka, 1995). أما الاعتبار الثانى، فهو اعتبار أكثر تقنية، ويكون من خلال «لُغة نمذجة الواقع الافتراضى»، التى مَكَّنَتنا من التصفح ثُلاثى الأبعاد عن طريق واجهات الشاشة. وبينما لم يتم تحدى «صفحة» المجاز على الشبكة العنكبوتية، فقد تم تكرارها فى التقنيات لإنشاء عوالم على الإنترنت فى الفضاء المكانى الإلكترونى. أما الاعتبار الثالث، فيُشير إلى أن ذلك قد أنتج نماذج ومُحاكاة المواقع الجُغرافية للأغراض الأكاديمية، والتسويقية والتعليمية. أما الاعتبار الرابع، فيُشير إلى أن الواقع الافتراضى، كان جُزءًا من المُبادرات لتطوير البيئات الغامرة. وهنا، فإن استخدام واجهات اللمس، التى تَشْعُر بإشارات المُستخدم، وشاشات العرض (الخوذ) المُركبة بالرأس، تجعل المُستخدم قادرًا على التفاعل مع بيئة مُحاكاة تامة، تحيط حوله. وفى حين قد يتم تقييد تَبَنِّى الظُهور

المُتّعِب والأقل أهمية للنظارات الواقية وقُفازات البيانات المُستخدمة فى الواقع الافتراضى، فإن التقنية قد تشعبت إلى إمكانيات أُخرى، مثل «الواقع المُضاف»، الذى يُحاول أن «يُراكب الأشياء الطبيعية مع الأشياء الافتراضية فى الوقت الحقيقى، ويسمح للناس بتجريب الافتراضى كما لو كان حقيقيًا» (Galloway, 2004, p. 390).

فيروس virus

هو كيان يُكرر نفسه، عن طريق إصابة كيانات أكثر تعقيدًا، ويأخذ ميزة أنظمتها الإنتاجية. وتُعد الفيروسات البيولوجية، وكيلا مُعتمدًا للمرض الذى يُصيب الإنسان والكائنات الحية الأُخرى (انظر: فيروس نقص المناعة «الإيدز»، وعلم الأوبئة، والوباء). أما فيروسات الحاسب الآلى، فعبارة عن ضفائر مُكررة ذاتيًا للكود، «تُصيب» نُظم المعلومات (انظر: الإنترنت). وتكون الفيروسات فى كثير من الأحيان مُدمِرة، حيث يُمكن لها أن تلعب دورًا إنشائيًا، من خلالً قُدرتها على استحداث اتصالات بين كيانات غير مُتصلة. ولهذا السبب، تُستخدم الفيروسات بشكل مُتكرر للاعتقاد بوجهة النظر العقلانية – وُصفت بأشكال مُختلفة مُستعرضة، وجذرية «رهيزوماتيكية» أو هجينة (انظر: التهجين، والريزوم «الشبكة الجذرية») – التى يتم عرضها كبديل عن الأُصول الخطية (Ansell Pearson, 1977; Hinchliffe, 2004).

قراءات مُقترحة:

Hinchliffe (2004).

لم يعترض الجُغرافيون فى أبحاثهم على التمييز بين البصرى - بِنية مُحددة بيولوجيًا للرؤية - والمرئى - طريقة نُظمت ثقافيًا للرؤية، على الرغم من اهتمامهم المُستديم بالمعارف المُجسدة (انظر: الجسد، والمعرفة الموقفية). فقد نال البصرى اهتمامًا أقل، وارتبطت قضايا المرئى تمامًا بالمُتخصصين فى الجُغرافيا الثقافية. وتكون نُقطة البداية للكثير من أعمالهم، مثل أى نص ثقافى آخر، عبارة عن صورةٍ، تعتمد على علامات ورموز وخطابات مُشَكَّلَة ثقافيًا بصفةٍ خاصة، لكى تصنع معناها. وبالتالى، يتم فهم الصُور، على أنها عبارة عن رموزٍ للمُمارسات المرئية، التى تَبَنِّى ما هو مرئى وما هو غير مرئى بطُرقٍ مُحددة. وتعمل هذه المُمارسات فى كلٍ من: المُحتوى المرئى لصورة ما - أى ما تُوضحه الصورة - وأيضًا فى تنظيمها المرئى والمكانى - أى كيف هى تُوضح وماذا توضح، وما الموقف الذى يُشجع جمهورها على أن يُشاركوها فيما يتعلق بها. وقد تم توجيه الكثير من الاهتمام إلى، كيف أن الصور هكذا تُشكل وتُعيد تشكيل الهويات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية عن طريق تصور الحيز الفضاء المكانى، والمكان، والطبيعة، واللاندسكيب، والأمة، والحضرى والريفى بطُرقٍ خاصة. وقد ارتبط هذا الهيكل المُهم من البحث الآن، بالجهود الخاصة بتقريب الصُور من مكانٍ ما، غير الموجود تماما داخل مجال الثقافة.

وهناك الآن هيكل كبير من البحث من قِبَل المُتخصصين فى الجُغرافيا الثقافية، يستكشف المرئيات التى ساهمت فى مجموعة كبيرة من المعارف الجُغرافية، سواء المعارف العامة أم الأكاديمية. فعلى سبيل المثال، نال صُعود فكرة «اللاندسكيب» كثيرًا من الاهتمام، فى الغرب، فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر (Cosgrove, 1984; Olwig, 2002). وقد أدركت هذه الأعمال أن اللاندسكيب، عبارة عن وسائلٍ لتنظيم المجال المرئى، من خلال مكانية مُحددة وأرضية، ومن خلال وجهة نظر فردية. وقد ارتبطت مثل هذه اللاندسكيبات بالطُرق البرجوازية والمُذَكرَة لرؤية العالم، كملكيةٍ مملوكةٍ ومعروفة (Cosgrove, 1985; Rose, 1993). وتم اقتفاء الارتباط بين بعض اللاندسكيبات مع الهويات الوطنية (Daniels, 1993; Matless, 1998; Olwig, 2002)، وتم استكشاف استخدام تقنيات تخطيطية وأعمال فوتوجرافية فى تكوين معارف كولونيالية وإمبريالية جُغرافية (Harley، 1989; Ryan, 1997]، وانظر أيضًا: تاريخ الكارتوجرافيا، والاستعمارية، والذكورية، وما بعد الاستعمارية). وقد أكد «جريجورى» «Gregory» (عام 1994) على تشابك الجُغرافيا كتخصص أكاديمي بارزٍ مع المرئية الغربية الحديثة، المُعتمدة على إمكانية تحقيق «صورة للعالم». كما تم فحص الصُور المُنتَجَة عن طريق وسائل الإعلام المرئية الأحدث، مثل الفيلم، ونُظم المعلومات الجُغرافية، والتصوير الفوتوغرافى السياحى والعائلى،

كوسائل قوية، تشكلت من خلالها أكثر الأماكن حداثة (انظر: **الفيلم، والسياحة**).

وبينما يعتمد الكثير من هذه الأعمال على الادعاءات بأن هناك صورًا مُعينة أعطت معانيها عن طريق سياقها التاريخى والجُغرافى المُحدد، أو عن طريق تثبيتها فى خطابات مُعاصرة (انظر: **الأساليب المرئيّة**)، فإن الاعتبارات الماركسية فى هذه الأعمال ظلت معها جنبًا إلى جنبٍ. وتعقب البعض ادعاء «هارفى» (1989b) «Harvey»، بأن الكثير من الأشياء المرئية، تعكس التغييرات فى التنظيم الزمانى المكانى للرأسمالية المُعاصرة، والبعض الآخر تعقب بدرجة ما تقرير «ديوتسشى» (1996b) «Deutsche» المُختزل، عن أهمية التصميم، والفن والمشهد لإعادة تنمية رأس المال المُدن (انظر: **التحسين**). ومع ذلك، فإنه من المُمكن أن تُشير كُلها إلى أن مُعظم الجُغرافيين المعنيين بالمرئى، قد اهتموا بوضع صُور مُعينة فى «سياقهم»، سواء كان ذلك السياق ثقافة، أم خطاب أم طلب لرأس المال. ومع ذلك، فهناك مدخلان آخران واضحان الآن فى الأعمال الجُغرافية.

الأول، أن بعض الجُغرافيين يُجادلون بأنه، حول وجود أنواع مُعينة من الصُور تشترك ثقافيًا ومنطقيًا، إلا أنها يُمكن أن تتجاوز ذلك الأمر فى بعض الأحيان. ويُشير ذلك الادعاء إلى الصور تحديدًا، لما تقوم به التقنيات الفوتوغرافية عند التعبير عن وصف العالم تخيليًا،

فيما وراء المضمون الثقافى (انظر: التخيل). وهكذا، فقد أدخل جُغرافيون، مثل «جوين» «Goin» (عام 2003) و«إدينسور» «Edensor» (عام 2005) صُور الصحراء والحُطام الصناعى فى نصوصهم الكتابية لكى يتم إدخال هذه الأماكن غير البشرية، والهيئات غير الثقافية إلى صناعة المعرفة الجُغرافية. والمدخل الثانى، هو أن آخرين يقترحون، فهم الصور من خلال تأثيرها فقط على نحو ما يُنجزه المُشاهدون فى أماكن خاصة وبطُرقٍ مُحددٍ تمامًا (Rose, 2004a). وتستنتج تلك الحُجة أن الصُور، تكون حسبما تمت فى لقاءات مع الناس، وتكون تلك الحُجة أقل اهتمامًا بما تدل عليه الصُور، ومما تقوم به وما قامت به معهم (انظر: الأداء). وبالتالى، فقد استكشف الجُغرافيون وآخرون، كيف أن الصُور قد وُضعت لتعمل فى أماكن مُختلفة، تُنتج مثل هذه الأشياء (Pinney, 2003; Rose, 2004a).

وقد بدأت هذه الحركات إلى (الوراء؟) نحو فهم الصُور، ليس كنصوصٍ يُمكن قراءتها، ولكن كأشياء يُمكن أن تُوضع لكى تُستخدم من أجل تغيير طريقة مُناقشة الجُغرافيين لمرئياتهم الخاصة. وقد تم تتبع تواطؤ الجُغرافيا الأكاديمية مع الطُرق الكولونيالية للرؤية بصورة واضحة. وإن كانت التقارير الحديثة الخاصة بالعملية المُشوشة للعمل الميدانى، قد ركزت على العمل المُتَطَلَب لإنتاج مثل هذه الطُرق الموثوق بها للرؤية: ذلك السعى لا يُحقق دائما نهايته

المرجوة (Driver, 2001b). وقد تظل الأشياء فى العالم محجوبة وخارج التركيز. وحتى إذا كانت مرئية، فإن بعض تنظيرات المرئى، تُقدم تذكيرًا بأن كون الشيء مرئيّا، فلا يجعل الأشياء دائمًا ملحوظة أو معروفة، وتشير كل من المنهجية العرقية وأعمال «فوكو» إلى أن مُلاحظة ما هو فى منظرٍ كاملٍ، يُمكن أن يكون فى الغالب صعبًا للغاية (Laurier and Philo, 2004). وبالتالى، فكما أقر العديد من الجُغرافيين بالكثير حول العلاقة بين المرئيات والمعارف الجُغرافية، إلا أنها ما زالت تتطلب مزيدًا من الاهتمام (Antipode, 2003).

قراءات مُقترحة:

Antipode, (2003); Cosgrove (1985); Rose (2004); Ryan (1997).

أساليب مرئية **visual methods**

يُعد تاريخ المعرفة الجُغرافية مُشبعًا بالصُور المرئية، لأنواع كثيرة تم تكوينها لكى تصف أماكن مُعينة. وعلى الرغم من أنه قد تم مُناقشة ما شَكَّلَ وصفًا مُناسبًا فى كثيرٍ من الأحيان، فإن الاهتمام مُؤخرًا بالأساليب المرئية فى الجُغرافيا الأنجلو-أمريكية، قد تم تعزيزه جُزئيًا بالابتعاد عن فهم الصُور، كما فى بعض سُبل تخيل العالم

(انظر الرؤية والتراثى). وبدلاً من ذلك، ثمة من يُجادل بأن الصُور عبارة عن مُشاركين فاعلين فى تكوين المعارف الجُغرافية، وتتبعها يُؤدى إلى استكشافها، ومن ثم تُصبح المُشاركة رهن بالأسلوب.

وهناك مجموعة من الأساليب المُمكنة لتفسير المواد المرئية ([Banks, 2001; Rose, 2007 [2001]). فتعتمد أكثر المداخل شيوعًا لفهم إنتاج المعارف الجُغرافية المرئية، على صُنع علاقات بين الصُورة المُحددة فى التداول بالفعل، والسياق الواسع الذى هى جُزء منه. وتضمنت مثل هذه المداخل، **الأيقونية** – تفسير معنى عناصر الرموز المُنفصلة للصُورة – وعلم الأعراض المَرضية – مُعاملة الصُورة أو المشهد كمجموعة من العلامات المُترابطة. ومع ذلك، تُركز أكثر الطُرق شُيوعًا الآن، على مجموعة من جوانب مُحتوى الصُورة، لتقديم مُطالبات حول تأثيرها فى المجال الثقافى. وقد وُصف ذلك، بأنه نوع من تحليل **الخطاب** (Rose, 2006)، ويُعد أُسلوبًا ضمنيًا تم تبنيه فى الكثير من **الجُغرافيا الثقافية** الجديدة.

واختار جُغرافيون قليلون أن يعملوا مع الصُور المُنتَجَة، كجُزءٍ من العملية البحثية. ومع ذلك، فقد استعمل البعض الصُور – غالبًا الصُور الفوتوغرافية التى تم التقاطها بواسطة الجُغرافى – لتكملة الحُجة المكتوبة. وهنا، تكون النتيجة، أنه على الرغم من أن الصُور الفوتوغرافية، مثلها مثل أى صُورة مرئية أُخرى، تُصبح ذات مغزى

فيما يتعلق بالثقافة الواسعة، التى تُعد هى جزءًا منها، ولدى هذه الصُور الفوتوغرافية أيضًا القُدرة على تجاوز المعنى الثقافى. وقد انتشرت هذه الصُور الفوتوغرافية بالتالى عن طريق الجُغرافيين، مع اهتمام النظرية اللاتمثيلية أو بالثقافة المادية، لكى يُشيروا إلى قُدرة ما هو أكثر من البشرى (انظر: على سبيل المثال، Edensor, 2005).

أما الطريقة الثانية، التى عَيَّن الجُغرافيون فيها الصُور كجُزءٍ من العملية البحثية، فتكون من خلال إنتاج الصُور التى تُمثل وتُطور تحليلاتهم. فعلى سبيل المثال، كَوَّن كل من «ألين» «Allen» و«بريك» «Pryke» (عام 1994)، المونتاجات، التى جمعت ما رأوا أنه عبارة عن أماكن مُختلفة للمقرات الرئيسة للشركات المالية، والتى على الرغم من ترابطها تأسيسيًا، فإنها كانت مُنفصلة باستمرار فى اللقاءات اليومية. وقام آخرون بتصوير البيئات الحضرية فوتوغرافيًا بشكل منهجي، لكى يُدركوا بطريقة أفضل، تفصيل ودقائق فن التحسين.

وأما بالنسبة للطريقة الثالثة، التى قد تُستخدم فيها الصُور بشكلٍ أكثر جوهرية فى البحث الجُغرافى، فقد سُميت بـ «استنباط الصورة»، عن طريق عُلماء اجتماع المرئى. وفى هذا المدخل، يتم التقاط الصُور الفوتوغرافية بواسطة الباحثين فى الجُغرافيا لبعض الوقت. ثم يتم بعد ذلك استخدام الصُور الفوتوغرافية فى عمل المزيد من المُقابلات، كمُحفزٍ قويٍ يسمح باستكشاف القضايا التى قد

لا يُمكن التطرق إليها فى أكثر حالات المُقابلات تقليدية (انظر، على سبيل المثال Latham, 2004).

قراءات مُقترحة:

Rose (2006).

visualization تجسيد بصري

هى وسائل لتحويل البيانات، إلى تصورات مرئية، التى، بالنسبة لأولئك الذين يعملون فى علم **المعلومات الجُغرافية**، تأخذ مكانًا عند نقطة التقاء الأشكال البيانية الحاسوبية والرياضيات. ووضع جُغرافيون آخرون مُتخصصون فى الجُغرافيا البشرية، خاصة فى **الجُغرافيا الثقافية**، والرؤية والترائى داخل إطار تقنى ثقافى واسع، ولكن «كوان» «Kwan» (عام 2002) يدعى، مع ذلك، أن نُقطة الالتقاء بين الأشكال البيانية الحاسوبية والرياضيات، تسمح بتحليلٍ بديهي، ويُمكن أن تُجسد أجندات مُختلفة كثيرة.

وتمتد المرئية بهذا المعنى المُحدد، بجُذورها فى **النماذج** ثُلاثية الأبعاد المُبكرة من العلم (Watson, 1969) وفى استخدام الأشكال البيانية الحاسوبية لعرض النتائج الحسابية. وهناك تقليد مُنذ فترة طويلة للعرض المرئى فى «الجُغرافيا قبل الرقمية»، بداية من الأشكال المُفَسِّرة، عن طريق عمل التضميمات المرئية لللاندسكيبات المثالية

للعلم المكانى، حتى العُروض ثُلاثية الأبعاد للزمن والجُغرافيا لـ«تورستن هاجرستراند» «Torsten Hägerstrand». وقد تمت إعادة تنشيط تقليد الرسم البيانى المكانى، عن طريق تطوير المرئية فى الحاسوبية العلمية، ويتم حاليًا دمج العلاقات بين الكيانات الخيالية والطبيعية والثُلاثية الأبعاد أيضًا بشكلٍ مُتزايدٍ (Turk, 1994). وأصبحت المرئية مقبولة على نطاقٍ واسعٍ الآن كوسيلة لتفسير الأنماط المكانية و«فهمها»، وكجُزءٍ من التخيل الكارتوجرافى المُنشط داخل التيارات العلمية المُعلنة للبحث الجُغرافى (راجع: MacEachren, 1994).

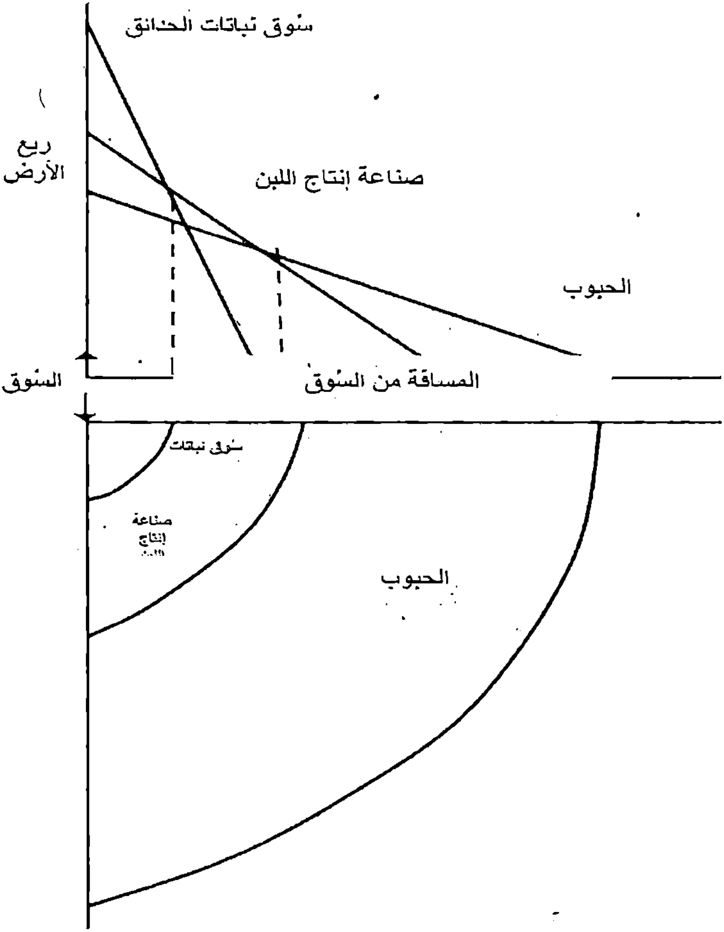
وربما أن تُفهم **نُظم المعلومات الجُغرافية**، كوجودية مرئية. فمرئية الظاهرات المكانية عبارة عن تبارٍ دقيقٍ، بين التقنيات الاستنتاجية والاستقرائية، والتحول المُتقن فى العلم الذى يُعزز نُظم المعلومات الجُغرافية. وتُوفر المرئية فهمًا واسعًا يُؤدى إلى تحديدٍ مُتغيرٍ سببي، وتُحَسِّن من صياغة الفرضية، وتُنتج أكثر العلاقات التنبؤية الموثوق بها بين المُتغيرات (Anselin, 1988). وتُتيح المرئية فُرصًا واسعة من التعاون والاستكشاف، مع اهتمامٍ أقل بدقة الرياضيات والفرضيات الاختبارية والعُمومية (Wright, Goodchild and Proctor, 1997). والمرئية عبارة عن طريقةٍ لجعل المداخل الكمية أقل فى الرياضيات، كما تسمح للباحثين أن يعملوا مع عددٍ كبيرٍ من المُتغيرات. وكُلما تزايدت أعداد المُتغيرات، كان من الصعب الحصول على مقاييس يقينية، ومن ثم يُصبح التحليل أقل فى الرياضيات.

قراءات مُقترحة:

Slocum, McMaster, Kessler and Howard (2005).

von thünen model نموذج فون ثونن

هو نموذج لتحليل أنماط التوطن الزراعى، بالاعتماد على العمل الرائد عن مُلاك الأراضى الزراعية فى بروسيا. فقد تصور «جون فون ثونن» (1783 -1850) «Johann von Thünen»، سوقًا واحدة لمُنتجات المزرعة، واقترح أن المسافة من هذه النُقطة، ستكون هى المُحدد الرئيس لكل مما تم إنتاجه هناك والريع (صافى الريح) المُنتج هناك. واعتمادًا على هذا المُتغير وحده، اقترح نموذجًا لنطاق استخدام الأرض (انظر الشكل التالى)، على افتراضٍ بأن المُزارعين أنتجوا السلعة فى كُل قطعة أرض، التى ستُعظم من صافى عائداتهم. وبسبب الاختلافات فى تكاليف نقل مُختلف المُنتجات الزراعية، يتم إنتاج المواد الضخمة و/أو القابلة للتلف بالقُرب من السُوق، حيث يكون بالتالى ريع الأرض مُرتفعًا، مما يُؤدى إلى تلاشى المسافة تدريجيًا. ويُوفر نظام النموذج المثالى - كما يُشير أيضًا إلى المناطق الحضرية (راجع: **نموذج ألونسو**)، ضد ما يُمكن للواقع أن يُقارن به، وما يُمكن أن يتم تعديله، ليأخذ فى الاعتبار الاختلافات فى إنتاجية الأرض على سبيل المثال.



شكل (28) نموذج فون ثونن

وقد كان نموذج «فون ثونن» عُنصرًا مُحوريًا فى تعزيز الجُغرافيا البشرية، كعلم مكانى، فى سياق نظرية الخيار العقلانى وصُنع القرار. وتم تطبيقها فى دراسات استخدام الأرض على نطاقات مُتنوعة (على سبيل المثال، (Blaikie, 1971; Peet, 1969; Block and DuPuis, 2001)، وأشار «بارنبروك» «Barnbrock» (عام 1974، وانظر أيضًا: Mäki, 2004) إلى أن الكثير كانوا يتعاملون جُزئيًا مع أفكار «فون تونن»، وفشلوا فى أن يأخذوا فى اعتبارهم نموذج «فون ثونن» ككُل، الذى يرى نموذجه كنموذجٍ مثالي للنظام المكانى سيصعد تحت نوع حميد من الرأسمالية. وتتراجع أهمية وسائله فى تبسيط العالم لكى تفهمه، كُلما قلت تكاليف النقل نسبيًا ومُطلقًا، وإن ظل إطارًا تحليليًا له قيمته.

قراءات مُقترحة:

Chisholm (1979); von thünen (1966 [1842]).

حـــرب war

هى تعبئة العُنف العسكرى وشبه العسكرى بين مُجتمعين سياسيين. وعلى الرغم من أن الدولة يتم تحديدها فى كثيرٍ من الأحيان حسب ادعائها باحتكار الاستعمال الشرعى للقوة الطبيعية، فإن الحرب لا تقتصر على القتال بين الدول: فالحُروب الأهلية عبارة عن حُروبٍ

داخل الدولة، وحُروب التحرير يتم خوضها بواسطة حركات المُقاومة ضد (على سبيل المثال) الاستعمارية أو الاحتلال العسكرى (انظر: الاحتلال، والعسكرية)، و«حرب العالم على الإرهاب» تم شنها من قِبَل الدول ضد المُنظمات الإرهابية الإقليمية والدولية. ولا تقتصر الحرب على القتال الرسمى بين الأطراف الرئيسة («الحُرب الساخنة»): فقد اتخذت الحرب الباردة بين الولايات المُتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، صورًا عديد بما فى ذلك الرفاهية الاقتصادية، والعديد من الحُروب بالوكالة.

ويتلاقى بشكل مُتكرر تاريخ الجُغرافيا (انظر: تاريخ الجُغرافيا) مع تاريخ الحرب: فقد مَيزت الحرب التطبيق العملى للبحث الجُغرافى، وشكلت المعرفة الجُغرافية المُلاحقة القضائية للحرب. وعَرِفت الجُغرافيا الكلاسيكية قيمتها الإستراتيجية عندما تم توجيه «وصف المكان» «كوروجرافيًا» «سترابو» «Strabo»، نحو القادة العسكريين والمديرين المدنيين فى الإمبراطورية الرومانية بينما كان إضفاء الطابع المؤسسى على الجُغرافيا كتخصص جامعي، يدين بالكثير إلى الدور الذى لعبته الجُغرافيا العسكرية فى انتصار بروسيا غير المُتوقع على فرنسا فى (1870-1871). وقد كانت الجُغرافيا ذات دور فعال فى تطوير «الجيش الجديد» فى بريطانيا فى أوائل القرن العشرين (Stoddart)، وكان لها دور محورى فى تشكيل الجيوبوليتيكا الحديثة. ومُنذ ذلك الحين، كانت المعرفة الجُغرافية مُهمة للحرب فى أربع مسارات رئيسة:

- اللجوء إلى الحرب، من خلال إنتاج الضرورات الجيواستراتيجية (انظر: الجيوبوليتيكيا).

- إدارة الحرب، من خلال إنتاج الذكاء الإقليمى. (Lacoste, 1973; Heffernan, 1996; Barnes، 2006b): وانظر أيضًا، دراسات المناطق، والجُغرافيا الإقليمية).

- تصور الحرب، من خلال إنتاج الجُغرافيات التخيلية «للعدو»، وإدارة القتال (O Tuathail, 1996a, 2005; Farish, 2001).

- تخليد الحرب، من خلال إنتاج اللاندسكيبات الرمزية (Falah, 1996; Johnson, 2003b: وانظر أيضًا، الذاكرة).

وليست أهمية الجُغرافيا مُستغربة، طالما يتم خوض الحرب على (وفى أغلب الأحيان حول) منطقة ما، ولكن قدمت الأشكال الجديدة للحرب، أفكارًا أكثر تعقيدًا عن الفضاء المكانى. «فالحرب»، كما أصر «هيرست» (Hirst» (2005، p. 151»، «لا يُمكن أن تكون غير مكانية».

وادعى «إيف لاكوست» «» (عام 1976) أن («الهدف الأساسى من الجُغرافيا، هو أن تصنع الحرب») « La géographie، ça sert d'abord, à faire la guerre»، وفى مُقابلة مع صحيفة «لاكوست» تم دفع الفيلسوف «ميشيل فوكو» «Michel Foucault» لتتبع انهماكه المكانى بسلسلة الأفكار العسكرية (Foucault, 1976b/1980). واستكشف «فوكو» فى حلقة دراسية من المُحاضرات فى العام نفسه،

العلاقات بين السُلطة النظامية والحرب، مُتتبعًا كيف أن دولة مرحلة ما بعد قرون العصور الوسطى، جاءت لتتولى احتكار شرعية العُنف، دافعة الحرب إلى حُدودها الخارجية (التخوم)، بينما تسمح «سرًّا» للحرب «أن تحتدم فى كل آليات السُلطة» تحت سطح نظمها القانونية الخاصة. وبالتالى كانت السياسة عبارة عن استمرارية للحرب بوسائلٍ أُخرى. وعلى الرغم من أن « :كارل فون كلاوسيويتز» (Carl von Clausewitz» (1780 -1831» كان سيقترح تحولا إستراتيجيًا فى نهاية أطروحته، بعنوان «فى الحرب» «On war» (عام 1832) – أن «الحرب ليست مُجرد عمل سياسى، ولكنها أيضًا عبارة عن أداة سياسية حقيقية، واستمرارية للتجارة السياسية، وتنفيذًا للطريقة ذاتها بوسائل أُخرى – فإن «فوكو» يعتبر ذلك كأنه تخطيط خادع للحداثة. وبعيدًا عن الحرب بالانقطاع عن مشروع الحداثة، واللجوء الأخير، والاستثناء للترشيد والتنظيم، فإن الحرب تستمر فى إشباع المجال الاجتماعى، فقد تم نشر إستراتيجياتها وأساليبها للحذر، من أجل الدفاع عن المُجتمع (العُنوان الأساسى لمُحاضراته) ضد الأخطار «التى وُلِدَت فى هيكلها الخاص وبه» (Elden, 2002; Foucault, 2003)، وراجع: مُمارسة الحكامة). وقد تم تحويل الرفاهية الحديثة المُتأخرة إلى الاقتصاد السياسى – نحو الليبرالية الجديدة وسلاسلها للتراكم المُتجدد عن طريق انتزاع الملكية (Reberts، Secor and Sparke, 2003; RETORT, 2005: وراجع، حُروب المورد) – ولكن فى

قراءة «فوكو»، استثمرت أيضًا بشكلٍ وثيقٍ فى السياسة البيولوجية العرقية. وقد تم كشف هذين البُعدين، مع الوضوح غير العادى فى «الحرب على الإرهاب» التى قادتها الولايات المُتحدة الأمريكية فى أوائل القرن الحادى والعشرين (Dauphinee and Masters, 2007; Dillon and Reid, 2009: وانظر أيضًا، الإرهاب).

«الحروب الجديدة» (1)	«الحروب الجديدة» (2)
العقل – العلم – القانون	اللامعقول – التقليد – الإجرامية
تقنية عالية: • جيوش مُحترفة مُتخصصة. • مُراقبة من الجو ومحطات الفضاء. • أسلحة بعيدة المدى، ودقيقة التوجيه.	تقنية مُنخفضة: • الجنرالات والميليشيات. • معرفة أرضية ومحلية. • أسلحة قصيرة المدى، وبدون دراسة فى الغالب.
العولمة: • تجارة السلاح العالمية. • مُقاولون متخصصون (أجانب فى الغالب). • التراكم عن طريق انتزاع الملكية.	عولمة الظل: • تجارة سلاح غير شرعية وقليلة. • استخدام الشتات. • تجارة غير شرعية فى سلع الصراع.

ضربات تستهدف المقاتلين: «محو» الجسد.	ضربات تستهدف المدنيين: الحرب صنعت الجسد.
إعادة الافتتان بالحرب: • تطبيق القانون الدولى. • «الحروب العادلة» والإنسانية العسكرية.	التخلص من الافتتان بالحرب: • انتهاك القانون الدولى. • حُروب الشراسة الاقتصادية.

واقترح بعض العُلماء مفهوم «أُسلوب العمل الحربى» ليُميزوا «تعقيد العلاقات الاجتماعية التى يتم من خلالها تجهيز الحُروب، وتنظيم القوة العسكرية وخوض الحروب» (Shaw, 2005, p. 42; Kaldor, 2006). وتختلف أساليب العمل الحربى عبر المكان والزمان، ولكن حدد العديد من الكُتَّاب الصُعود المُعاصر لأساليب جديدة وعالمية للعمل الحربى ترتبط ارتباطًا وثيقًا **بالعولمة** (راجع: Bauman, 2001b) (انظر الجدول السابق).

وعلى جانبٍ واحدٍ، وهو جانب يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالولايات المُتحدة الأمريكية، هو الثورة فى الشئون العسكرية، ومشروعاتها التوريثية، كان الوعد بأن حُروب المُستقبل يُمكن أن يتم خوضها بقواتٍ بريةٍ أقل من خلال الاستخدام المُكثف للتقنية العالية، وعن طريق أكثر الجيوش احترافية وتخصصية من أى وقتٍ مضى. وعَمَلَت النُظم الحديثة للاستشعار والمُراقبة من الجو ومحطات الفضاء، والنُظم المُتقدمة لإدارة المعلومات (القيادة، والسيطرة والاتصالات)، ونُظم

الأسلحة التى تدور حول الطائرات بدون طيار والمركبات الروبوتية، والأسلحة دقيقة التوجيه و«القنابل الذكية»، على إعادة صياغة كبيرة للقوالب المكانية للجيوبوليتيكيا. وقد تراجعت أهمية المسافة الطبيعية، بشكلٍ حاسم، رغم أنها لم تنته: فتتزايد المسافة التى يُمكن منها إطلاق الضرباتً الجوية، ولكن ما زال النشر العالمى للقوات البرية والمُعدات، يطرح مشاكل لوجيستية (Ek, 2000; Graham, 2008b; Singer, 2009). وقد أَنْتَجَت هذه التطورات نُقطة التقاء بين العمليات العسكرية والقطاعات المُتقدمة فى الاقتصاد العالمى، خاصة التسلح، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وصناعات البرمجيات، كما تم تعزيز الاتصالات داخل المُركب «العسكري-الصناعي-الإعلامي-الترفيهى»، من خلال التضاغط الزمكانى المُحَسَّن، الذى أصبح مُمكنًا عن طريق شبكة مركزية العمل الحربى. ويُحول هذا ساحة المعركة، من الشكل الخطى التقليدى، مع هندسة الجبهات والساحات، والهجمات والانسحابات، إلى حشد القوات العسكرية فى تشكيلاتٍ مُعقدة وسَلِسَة من خلال التهديدات المُتعددة بالحرب التى «ستكون افتراضية، كما أنها ستكون جُغرافية»، مُتعقبة من خلال الشرايين والقنوات التى تشمل مُجتمع الشبكة نفسه (Dillon, 2002, p. 74). ويؤدى الجمع بين تأثيرات هذه الابتكارات، إلى شكلٍ حديثٍ بصورةٍ مُفرطةٍ من العمل الحربى، الذى يخلق ما يُسميه «كُوكر» «Coker» (عام 2004) «إعادة تطوير» الحرب: أى: الهجوم، والضربات الجراحية التى تستهدف المُقاتلين، والتقليل افتراضيًا من «الأضرار الجانبية»،

واختفاء الموت من ساحة المعركة افتراضيًا، ويتم تنظيم التدخلات العسكرية كحُروبٍ عادلةٍ.

أما على الجانب الآخرَ، فهناك ما يُسمى بالحروب الجديدة، التى يتم خوضها من قِبَل الجِهات الفاعلة شبه التابعة للدولة وغير التابعة لها، بما فى ذلك الميليشيات وقوات حرب العصابات التى، عندما تُشارك الجيوش المُحترفة، تقوم باللجوء إلى العمل الحربى غير المُتناظر. وبالنسبةِ للجُزء الأكبر من هذه المجموعات المُسلحةِ، فإن الاعتماد يكون على المعرفة المحلية الأرضية، وكذلك على استخدام الأسلحة الرخيصة والخفيفة وحتى الارتجالية (Kaldor, 2006). وعلى الرغم من أن عُنف هذه المليشيات، يكون على مسافات قريبة ووجهًا لوجهٍ، فإن هذه الصراعات تمتد عبر الحُدود. ويحظى المُقاتلون بأفضليةٍ النطاقات الحُدودية، مثل المناطق القبلية على جانبى الحُدود بين أفغانستان وباكستان، ولكن تنغمس نشاطاتهم أيضا فيما يُحدده «نوردستروم» «Nordstrom» (عام 2004) بأنه «ظل للعولمة» أوسع: فالكثير من المجموعات المُسلحة يتم تدعيمها وتمويلها (على الأقل فى جُزء منها) بواسطة مُجتمعات اللاجئين، وتجذب مُجنديها من سُكان **الشتات**، من مُعسكرات اللاجئين، ومن سُكان المُدن الذين تم استبعادهم بقوةٍ من الاقتصاد العالمى، ويتم تضمين هذه المجموعات المُسلحة فى الشبكات عبر المحلية، التى هى غير تابعة للدولة، وغير رسمية وخارج نطاق القانون، والتى فى

كثيرٍ من الحالات تكون عبارة عن تجارة غير مشروعة، ليس فقط فى الأسلحة ولكن فى سلع الصراع مثل المُخدرات والماس. ويُمثل «مونكلر» (Münkler 2005, pp. 2، 36) هذه التطورات، كأنها ردة إلى حرب الثلاثين سنة (1618–1648) وفى مُقابل الأشكال الحديثة المُفرطة من الرفاهية، فقد أوجدت «خيبة أمل» بلاغية للحرب: فهى تكون وحشية للغاية وجسدية بشكلٍ مُكثفٍ، وتتعمد استهداف غير المقاتلين، وتحفظ الاقتصاد من ضراوة الخروج على القانون (انظر: Gregory, 2009b).

ويلتقى هذان النمطان للحرب مع الكثافة غير العادية فى أوائل القرن الحادى والعشرين، فى العمليات العسكرية التى تقوم بها الولايات المُتحدة الأمريكية وحُلفاؤها فى أفغانستان والعراق، وتقوم بها إسرائيل فى الجنوب اللبنانى وفلسطين المُحتلة، حيث يتم مُواجهة نُظم التسليح المُتقدم لجيوش الدولة، بالصواريخ البسيطة، والعبوات الناسفة، والتفجيرات الانتحارية وهجمات حرب العصابات (Gregory, 2004b, 2006). وقد استهلك النمطان بعضهما البعض بدرجة مُتزايدة: فقد تضمن غزو الولايات المُتحدة الأمريكية لأفغانستان حربًا عالية التقنية من الجو، تمهيدًا للحرب البرية، التى خاضتها قوات الولايات المُتحدة الأمريكية، بالتنسيق الوثيق مع الميليشيات المحلية للتحالف الشمالى، على سبيل المثال، بينما دفع احتلال الولايات المُتحدة الأمريكية للعراق، إلى تنفيذ «التحول

الثقافى»، الذى منح المعرفة المحلية مكانة محورية، داخل حملة لمُكافحة التمرد، التى لا يُمكن تنفيذها من خلال القوة العسكرية وحدها (Gregory, 2008, 2009a). ويدعى النُقاد فى كثيرٍ من الأحيان، أن سُلطة العسكرية الأمريكية قد انتشرت فى خدمة **الإمبراطورية** الأمريكية الجديدة، ويقول «مونكلر» (عام 2005) إن هذه «الحُروب الجديدة»، تُوسع بشكلٍ مُتميزٍ «من هوامش وفروع الإمبراطوريات السابقة». فإن تركز نمطا الحرب يكون فى المُدن. فطبقًا لـ «ديفيس» «Davis» (2004b, p. 15)، «ستكون الهوامش الفقيرة فى المُدن النامية، ساحات دائمة للقتال فى القرن الحادى والعشرين»، وسوف تكون الرفاهية الحضرية عبارة عن انهماكٍ مُتزايدٍ للإستراتيجيات العسكرية (Graham, 2009a).

وينتج عن هذين النمطين للحرب المُعاصرة، تأثيرات عديدة تُعزز بعضها بعضًا، على النحو التالى:

- أنهما يُزيلان الفروق بين الحرب والسلام: فالعديد من هذه الصراعات، تكون مُزمنة مع بداية أو نهاية غير مُحددة بوضوحٍ، وتتسم «بعمليات سلام» بدلًا من براهين على السلام.
- أنهما يُزيلان الفروق بين الحرب والتجارة: فالعسكرية بالولايات المُتحدة الأمريكية، لا ترتبط ارتباطًا وثيقًا فقط بصناعة التسلح العالمى، ولكنها تعتمد أيضًا على شركات

الخدمة العامة والمُقاولين، ويكون لدى قادة الميليشيا والجنرالات اهتمام شديد بأرباح الحرب.

• أنهما يُزيلان الفروق بين المدنى والمُقاتل: فتجعل من الصعب التفرقة بين الأماكن المدنية والأماكن العسكرية، وتمتد الصراعات بدرجةٍ مُتزايدةٍ وفى بعض الأماكن تُشكل أماكن للحياة اليومية، ويكون فى كثيرٍ، وربما فى مُعظم الحالات، أغلبية المُصابين من المدنيين (Giles and Hyndman, 2004b). ويتم انتقاد الميليشيات فى كثير من الأحيان، بسبب عدم اكتراثهم بالمُصابين المدنيين، ولكن يُصر «شاو» «Shaw» أن الثورة فى الشئون العسكرية، تتضمن أيضًا التحويل المنهجى للخطر على المدنيين، حيث يتم تفسير قتلاهم فى اتجاه آخر، من خلال إما تواطؤهم المزعوم أو العَرَضى، وأنه من «الأضرار المُلازمة» (انظر أيضًا: Gregory, 2006a).

• أنهما يُزيلان الفروق بين الواقع والافتراضى: فالحداثة المُتأخرة تستهدف وتتخيل نُظمًا تُحول المجال المرئى للحرب راديكاليًا، وتكون الجيوش المُحترفة بالغة الدقة فى التأثير على صُور، ووسائل الإعلام، وتكون الميليشيات مُدركة تمامًا بقوة التغطية بالفيديو، وتضمنت «الحرب على الإرهاب»، النشر الشعورى للمشهد وتعبئة التأثير على الجانبين (O Tuathail, 2003; RETORT, 2005; Gregory, 2006).

والفروق بين النمطين تُؤكد بلاغيًا من جديد على إنتاج الجُغرافيا التخيلية، التى هى أيضًا جُغرافيا أخلاقية: فيتم تفسير حُروبنا، على أنها حُروب إنسانية، لأنه تم خوضها فى ظل مجال ما هو حديث - فى ظل مجال العقل، والعلم والقانون - بينما حُروبهم فغير إنْسانية، لأنها وقعت خارج ذلك المجال. ويُجادل «ديكستر» «Dexter» (عامى 2007، و2008)، فى أن ذلك يجعل حرب العصر الحديث المُتأخر غير مُسَيَّسَة - يتم رفع التدخل الغربى إلى موضع فوق السياسة - وأن ذلك ينزع شرعية كُل أشكال العمل الحربى، مًا عدا الأعمال الحربية الخاصة بدول الشمال، التى تمتلك بالتالى الالتزام والحق فى حراسة الحد بين الاثنين تحت مُسمى الأمن.

قراءات مُقترحة:

Flint (2005); Gregory (2009b); Münkler (2005).

مياه water

هى شرط أساسى للحياة على الأرض، فالمياه، على عكس بعض الموارد «الطبيعية»، ليس لها بديل. فهى حاضرة فى كُل نطاق، بدءًا من نظام الغلاف الجوى العالمى إلى الخلية المُفردة، وهى تُخزن، وتُعيد توزيع وتُطلق نحو 30 ٪ من إجمالى كمية الطاقة الشمسية التى تصل الأرض (Clarke, 1993). كما أنها تُعد موردًا مُتجددًا إلى حدٍ ما، ومع ذلك يُعتبر توفر المياه محدودًا، ويتوقف على التباينات الإقليمية،

والتذبذبات الفصلية، وتغير المناخ، وأيضًا على التعرض للنزاعات القاسية، وأحيانًا العنيفة المحلية والجيوبوليتيكية.

ويتم تشكيل الموارد المائية بقوةٍ بواسطة الأفعال البشرية، بما فى ذلك تقليل قُدرة تخزين الأرض، من خلال تطوير البيئة المُشيدة (على سبيل المثال، فى اتساع ضواحى المُدن الكُبرى حول العالم)، وتدهور جودة المياه عن طريق التلوث (على سبيل المثال، فى التسمم بالزرنيخ لآبار المياه الجوفية فى بنجلاديش وولاية البنغال الغربية)، والاستخدام المُفرط أو سُوء إدارة الموارد المائية التى تجعلها شحيحة (على سبيل المثال، فى عواصف الغبار بالسُهول العُظمى بالولايات المُتحدة الأمريكية، فى ثلاثينيات القرن العشرين). وجذبت المياه أيضًا أعمالاً فذة وضخمة من الهندسة المدنية على مدى التاريخ البشرى، وارتبطت باستمرار بتكوين الدول- القومية والهويات الوطنية (انظر: القومية). وتُعد السُدود الضخمة، أحد الأمثلة التى تُمثل رموزًا لاستقلال وإعادة سيادة الدول وتحررها من عُبودية الإمبريالية الأوروبية فى النصف الثانى من القرن العشرين. والمثال الآخر، هو التاريخ الطويل للهندسة المُستديمة التى انطلقت، وتستمر تنطلق، لتحقيق الاستقرار فى الأراضى المُنخفضة فى هولندا (Bijker, 2005).

وقد أحدث المُتخصصون فى الجُغرافيا البشرية إسهامات مُهمة لفهم ثقافات المواد والاقتصاديات السياسية لاستخدام المياه لفترة زمنية طويلة الأمد من خلال وجهات نظر تنظيرية. ومن أهم وجهات

النظر هذه، وجود التاريخيات البيئية لسياسة حوكمة المياه فى حالات النُدرة المائية والطلب المُتعارض، مثلما يُوجد فى كاليفورنيا (انظر: Gottlieb and Fitzsimmons, 1991)، والدور التأسيسى للمياه فى الإيكولوجيا السياسية لمُدن العالم مثل نيويورك (Gandy, 2002).

جغرافية الرفاه welfare geography

هى مدخل إلى الجُغرافيا، حيث يكون التركيز على التباين المكانى والعدالة المحلية. وقد أصرت جُغرافية الرفاهة، مُتزامنة مع صُعود **الجُغرافيا النقدية** فى أوائل سبعينيات القرن العشرين، على الحاجة إلى تحديدٍ وتفسيرٍ لوجود **الجريمة**، والجُوع، والفقر والأشكال الأُخرى للتمييز والضرر. ويُبين التصور الأصلى لـ «ديفيد سميث» «David Smith» (عام 1977)، أن جُغرافية الرفاهة قد سعت أساسًا إلى كشف، من يحصل على ماذا، وأين وكيف. وقد كان هذا العمل المُبكر وصفيًا بدرجة كبيرة، وطور الصياغة التجريدية المُستخدمة فى اقتصاد الرفاهة بتأسيسه تجريبيًا، ولكن مُحافظًا فى الوقت نفسه على استخدام التمثيلات الجبرية. كأساسٍ للتقييم. ويُمكن للتكوينات الحالية للرفاهة، أن تسود فى مُقابل البدائل. وإذا كان التغلغل قد تطابق مع الوصف فى النهاية، فقد تم إبطاله بالتركيز على العمليات التى يتم من خلالها إنتاج التباين. وقد حل **الاقتصاد الماركسى** محل الاقتصاد الكلاسيكى الجديد، كأساسٍ للتحليل التفسيرى الذى

يأخذ مكانًا على مُستويين مُختلفين. المُستوى الأول، يتضمن فهم كيف أن النظام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى كُلية، يلعب دورًا، ويستحث نمط الإنتاج خارج المُيول العامة. ففى حالة الرأسمالية، على سبيل المثال، يكشف هذا المُستوى من التحليل، أن التباين يكون مُتوطنًا. وتكون التنمية غير المُتساوية هى السمة المكانية، والنتيجة الجُغرافية للقلق من الرأسمالية كنظام. أما المُستوى الثانى من التفسير، فيهتم بتفاصيل نُظم اقتصادية واجتماعية وسياسية مُعينة، على سبيل المثال، كيف أن سياسة الإسكان فى ظل الرأسمالية، تُفيد بعض الناس فى بعض الأماكن، وتضر آخرين فى أماكن أُخرى. وقد تم حديثًا تنشيط، السياسة وراء تلك السياسات (Staeheli and Brown, 2003)، كجزء من الاهتمام المُتجدد بالعلاقة بين العدالة الاجتماعية والدولة. وقد كان لمُرافقة ذلك الاهتمام بتأسيس دولة الرفاهة، التى تتسم بالكثير من ذلك العمل الحديث (Peck, 2001b)، جهود فى تنظير الأخلاق العلائقية للرعاية. واستنادًا على نظرية التسوية، فإن ذلك العمل يبحث فى كشف العلاقات الاجتماعية وراء تكوينات الرعاية والعدالة. ويكون التركيز، على الارتباطات والعلاقات بدلا من الاختلاف بين المجموعات، مثل الخاص والعام، الدولة والسوق (Smith and Lee, 2004). لكى نفهم السياسة ودورها فى الأداء اليومى للرعاية.

قراءات مُقترحة:

Smith and Lee (2004); Staeheli ND Brown (2003).

هى نظام اجتماعى، تأخذ الدولة على عاتقها فيه مسئولية أولية، وليست حصرية، لتحقيق الرفاهية للمواطنين – وأكثر تحديدًا، تلك الأجزاء من أجهزة الدولة المُتَضَمَنة فى التوفير المُباشر أو الإدارة المُباشرة للخدمات العامة والفوائد. ومن حيث المبدأ، تُوجد دولة الرفاهة لعلاج قضايا التفاوت المكانى والعدالة المحلية، عن طريق سياسة إعادة توزيع الدخل والثروة. فتسعى أجهزة الدولة جاهدة، فى مجالات السياسة، مثل التعليم، والتوظيف، والصحة، والخدمات العامة والنقل، لتضمن توصيل بعض مُستويات الخدمة الأساسية. وتُحدد المدارس التى تُمولها الدولة، لتضمن أن كُل طفل يتلقى التعليم. ومع ذلك، فقد كشفت الدراسات التجريبية، أنه من ناحية المُمارسة، لا يكون من السهل أن تتحكم فى المُستهدفين من هذه الرعاية، فقد يكون من بينهم من هم أكثر ثراءً أو من المُتكسبين من توفير الخدمات العامة.

وقد برزت دولة الرفاهة الغربية الحديثة خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، فى سياق الحربين العالميتين والاقتصاد المُهم والاضطراب السياسى. ويختلف التوقيت الدقيق لذلك من دولة لأُخرى، كما فعلت الوظائف التى تم جلبها ضمن اختصاص دولة الرفاهة. فعلى سبيل المثال، وبشكلٍ ملحوظٍ جدا، لم يكن لدى الولايات المُتحدة الأمريكية قط خدمةً صحية وطنية. على عكس

مُعظم الأُمم فى أوروبا. وبصفةٍ عامة، فقد تشكلت دول الرفاهة، لمُعالجة بعض القضايا الاجتماعية الأساسية فى ذلك الوقت، مثل المرض، والتمييز والفقر. وقد تم إيجاد دور قوى لأجهزة الدولة، الذى ستضمن به معيارًا أساسيًا لكل المواطنين. وعكست تلك القرارات، الاعتقاد الواسع آنذاك بمشروع التنوير، وبتكريس الحُقوق العالمية فى تصميم وبنية دول الرفاهة الأصلية (انظر أيضًا: المواطنة).

ومع ذلك، فقد تمت إعادة هيكلة دولة الرفاهة كميًا ونوعيًا مُنذ ثمانينيات القرن العشرين (Pierson, 1991). وعلى الرغم من أن الكثير من الأقطار، تظل دولة الرفاهة مُتغلغلة بها بشكلٍ كبيرٍ فى معيشة المواطنين، فإنه قد تغير حجمها وتنظيمها بشكلٍ واضحٍ فى السنوات الأخيرة. وأصبحت الانتقادات من الأطراف السياسية حول الحق، هى الاتجاه العام للسياسة فى عددٍ من الأقطار. وفى ظل تزايد عدد هذه الأقطار، فقد شَهدنا إعادة تفكير مُهم فى الدور المُخصص لدولة الرفاهة. فمن ناحية، تم تقليص بعض الوظائف التى كانت تُؤديها دولة الرفاهة فى الماضى لمُقاولى القطاع الخاص، فى شكل الخصخصة، أو من خلال القطاعين العام والخاص. وقد أثار هذا التزايد فى شركات القطاع الخاص بتوظيف عمالتها على شُروط القطاع الخاص ومُواصفاته. فكرة الخدمات العامة (Pinch, 1997). فكيف تكون العامة، خدمة يتم إدارتها عن طريق دولة الرفاهة، ولكن يتم توصيلها بواسطة القطاع الخاص، طبقًا لقواعد السوق؟ مما

يستحثنا على التفكير بعناية فى: أين تبدأ دولة الرفاهة وأين تنتهى، وأين تكون هوامشها (Peck, 2001a). أما من الناحية الأُخرى، فإن التمهيد إلى أجهزة الدولة، لمُراجعات القطاع الخاص وتقييماته، وتقنيات إدارته، ومُؤشرات أدائه، قد حَوَّل طريقة عمله. وبينما قد تستمر دولة الرفاهة فى توصيل الخدمات، قد تأتى الظروف التى يتم أداء ذلك فى ظلها، نتيجة للاختلاف النوعى (Jessop, 2002).

قراءات مُقترحة:

Jessop, (2002); Pierson (1991).

الغرب west, the

تتشابك فكرة الغرب ومفهوم التغريب مع وجهة النظر العالمية، التى تُؤمن بسمو ما هو بشرى على ما هو غير بشرى، وما هو مُذكر على ما هو مُؤنث، والبالغين على الأطفال، وما هو حديث على ما هو تقليدى. والشرعية من خلال «مُعتقدات المركزية البشرية للخلاص الغلمانى، فى إيديولوجيات التقدم، والحياة الطبيعية والإفراط الذكورى، وفى نظريات النمو التجميعى للعلم والتقنية» (Nandy, 1997, p. 169)، يكون التغريب قريبًا من الشكل الآخر للاستعمار - العدو الحميم - الذى قام بتعليم ستة أجيال على الأقل من العالم الثالث أن ينظروا إليه، كشرط أساسى لحريتهم. وتستوطن هذه الاستعمارية، العُقول بالإضافة إلى الأجسام، وتُحرر القوى داخل المُجتمعات الكولونيالية،

لتُغير أولوياتها الثقافية مرة واحدة وإلى الأبد. وفى هذه العملية، تُساعد على تعميم مفهوم الغرب الحديث، من الكيان الجُغرافى والزمانى إلى الفئة النفسية. ويكون الغرب الآن فى أى مكان، داخل الغرب وخارجه، وفى البنيات والعُقول. (Nandy, 1997, p. 170)

وبالنسبة لـ «بهابها» «Bhabha» (عام 1985)، فإن كُلية الوجود للغرب (راجع: المركزية الأوروبية) تسمح بفرص للتهجين والمُقاومة: عندما يُصبح الشعب المُستَعمَر، «أوروبيًا»، ويُمكن للتشابه أن يُخرب الهوية، التى يتم تمثيلها. وقد تقلب الهجينة التى تُوضح المعارف الكولونيالية والمحلية، عملية الهيمنة كمعارف مكبوتة تدخل دون وعى، وتُمكّن من التخريب، والتدخل والمُقاومة (Peet and Watts, 1993).

وقد ساهم مفهوم التنمية، مع قُربه من وجهات نظر الغائية للتاريخ، والعلم والتقدم، كموضوع مُحورى وديناميكى، فى صياغات الحداثة الغربية الاستطرادية. وبنهاية القرن التاسع عشر، أصبح الاستعمار وراديكالية التقليديات الفكرية البديلة أيضًا، مرتبطين مع «الخطية، والعلمية والحداثة، وتأسست العالميات التى حملت نداء اليوتوبيا العلمانية، مع العقلانية والتنوير» (Peet and Watts, 1993, p. 232). وأصبحت التنمية مع الرأسمالية، والبيروقراطية والعلم كثالوثٍ مُقدس، عبارة عن حداثة على النطاق الكوكبى، الذى خدم الغرب فيه «كمحورٍ فائقٍ للانعكاس التحليلى» (Slater, 1992, p. 312). وحاولت الحداثة الغربية أن تُنظم الحياة الاجتماعية على أساس الأفعال الاختيارية للأفراد، التى من المُفترض أن تكون قِيمهم

نفعية فى الغالب. وبالمثل، جاءت الموارد الطبيعية لتدل على تلك الأجزاء من الطبيعة، التى كانت مطلوبة كمُدخلات للإنتاج الصناعى والتجارة الكولونيالية. وقد عززت التقنية والاقتصاد بشكلٍ مُتبادل، من فرضية أنه يجب تجاوز حُدود الطبيعة، لإحداث الوفرة. وعلاوة على ذلك، فقد حل مفهوم الدولة القومية، محل أفكار الباقين على قيد الحياة الآخرين بالدولة، فتم تصور الأخير على أنه مثل لصفة القرون الوسطى والبدائية (Anderson, 1991a [1983]). وتم تعزيز العملية، عندما وجد المُفكرون «المحليون» ونُشطاء مُواجهة السُلطة الكولونيالية فى فكرة الدولة القومية، الدليل على النجاح الاقتصادى للغرب، والسيادة السياسية:

ففى الحقيقة، لا تُوجد فكرة أُخرى، سوى فكرتين توأم على الأرجح للعلم الحديث والتنمية، قد تم قبولهما دون تمحيص من قِبَل صفوة الحضارات القديمة مثل الصين والهند. وحتى العلم الحديث والتنمية قد أصبحا، بالنسبة لصفوة العالم الثالث، المسئولين تحديدًا عن الدولة القومية، والتبريرين الجديدين لدورها السائد (Nandy, 1992, p. 267).

واستمرت خطابات التنمية فى تكوين العلاقة بين الغرب وغير الغرب، من حيث كون الغرب المركز المُستقل للعقلانية والذكاء: فالغرب قد امتلك الخبرة. والتقنية، ومهارات الإدارة، التى تنقص غيرهم. وعلى العكس، يُعد ذلك النقص هو السبب الرئيس لمشاكل

غير الغرب (راجع: **الثقافة الغربية، والاستشراق**). وما يتم تجاهله على الدوام فى ذلك الإطار، هما قضيتا السُلطة والتباين، سواء على المُستوى العالمى للأسواق الدولية، ودعم الدولة وتجارة الأسلحة، أم على المستوى الأكثر محلية لحائزى الأرض، وإمدادات الغذاء، وتوزيع الدخل. وعلاوة على ذلك، «يُشكل هذا النموذج المُهيمن للغرب، مجالا مرجعيًا آليًا جدا، يحتوى فقط على عددٍ محدودٍ من العناصر. وتُعد الحاجة، والنُدرة، والعمل، والإنتاج، والدخل، والاستهلاك، هى المفاهيم الأساسية داخل المجال الدلالى المُغلق الذى ليس لديه حاجة للعالم الخارجى» (Latouche, 1992, p. 254).

وفى حين يتم كتابة تاريخ «تحديث» العالم خطأ فى كثيرٍ من الأحيان، كمُحاكاة فاشلة للغرب – فشل فى الديمقراطية العلمانية، والقومية، والحداثة المُستنيرة أو استبعاد «للتقاليد» – فإنه قام العُلماء العاملون فى نماذج ما بعد الكولونيالية بتعقيد مثل هذه الأُطر (انظر: **ما بعد الاستعمارية**). وبتصور الحداثة كمجازٍ مُؤسِسٍ ومُنَظِم، للخُلفاء المحليين المُطورين للنُظم الكولونيالية، فقد أشار هؤلاءً العُلماء إلى الطُرق، التى قد تكون فيها تعقيدات مواجهات الشرق-الغرب أفضل فهمًا، من خلال مجازات الترجمة، والتهجين، والتفكيك، بدلًا من الأفكار الأكثر تآلفًا للمُحاكاة، والاستيعاب أو الرفض (Abu-Lughod, 1998, p. 18). وعلاوة على ذلك، فقد قاموا بتعقيد مُمارسة إنتاج المعرفة «فى الغرب وللغرب»، حيث

تقوم فعل الكتابة للغرب حول «الآخر» بتعقيدنا فى المشروعات التى تُؤسس السُلطة الغربية والاختلاف الثقافى (Abu-Lughod, 2001, p. 105).

وتكتسب مثل هذه المشروعات الفكرية أهمية فى سياق السياسة النسوية فى العالم الثالث، الذى يجب أن يتغلب عل العلاقة المُعقدة مع الصراعات الماركسية فى الموطن، وأيضًا مع حركات المرأة وكتاباتها فى الغرب (Loomba, 1998, p. 253: وانظر أيضًا، الماركسية). وعلى الرغم من الشُكوك العميقة، لما تعرضت له «النسوية» والبرامج المرتبطة بالنسوية الغربية فى سياقات ما بعد الكولونيالية، فإن الحركات النسائية كانت تتحدى باستمرار فرضية أن النشاط النسائى فى عوالم ما بعد الكولونيالية، يتم استلهامه فقط عن طريق قُرنائهن الغربيين (انظر: الجُغرافيات النسوية). وتضمنت مثل هذه الحركات، إعادة كتابة التاريخ المحلى، مُستأثرة برموز ما قبل الكولونيالية والأساطير، ومُضخمة من أصوات النساء أنفسهن، وتُعانى كُل واحدة من هذه الحركات من مُشكلاتها وتناقضاتها الخاصة (Loomba, 1998). ويتطلب التعامل مع قضية المرأة فى أى مكان: (أ) الاهتمام بالطُرق التى كان فيها الغرب والأشياء والمفاهيم المُتلازمة مع الغرب، مُتبنيًا، ومُتنكرًا، ومُتَرْجَمًا للسياسة المُعاصرة، (ب) تطوير الطُرق الخفية للتفكير فى السياسة الثقافية للمُواجهات الكولونيالية فى الماضى والحاضر، وعلى نطاقٍ أوسع، وتطوير العلاقة بين مؤسسى

الشرق والغرب مثلما صاغوا المشاريع الوطنية المُناهضة للكولونيالية من ناحية، والديناميكيات بين عمليات العولمة والدولة القومية لما بعد الكولونيالية من الناحية الأُخرى (Abou-Lughod, 1998).

قراءات مُقترحة:

Mitchell (2002c); Parajuli (1991); Sachs (1992).

أراض رطبة **wetlands**

تُغطى نحو 6 ٪ من مساحة الأرض (Turner، 1991)، وتضم هذه الأراضى: الأنهار، والبُحيرات، والسبخات، والمُستنقعات وأراضى الخث، وبيئات المد والجزر، والبيئات البحرية الضحلة (مثل السبخات المالحة وأشجار المانجروف). وتُعد الأراضى الرطبة مُهمة اقتصاديًا، كمصادر للأسماك، والمحاصيل، والرعى، ومُنتجات أُخرى، وتُوفر خدمات حرجة للنظام البيئى (World Resource Institute, 2005). وتشمل التهديدات الأساسية للأراضى الرطبة، السُدود، والتلوث، والأنواع المُدْخَلَة على البيئة، وتربية الأحياء المائية، والزراعة، والتحضر والتصنيع. وتُشجع اتفاقية «رامسار» عام 1971 على صيانة الموارد والبيئة و«الاستخدام الحكيم» للأراضى الرطبة، كمُساهمة فى تحقيق التنمية المُستدامة. وهناك أكثر من 1500 منطقة من الأراضى الرطبة ذات الأهمية الدولية (129 مليون هكتار) (/http: //www. ramsar. org).

هوية عرقية، ترتبط بالسُلطة وأصحاب الحُظوة (انظر أيضًا: السلالة، وتشكيل الهويات العرقية). وعلى الرغم من أن النقاء، يُعد جزءًا تم تأسيسه فى التخيل الجُغرافى مُنذ فترة زمنية طويلة، فإنه تعرض لتدقيق نقدى فى السنوات الأخيرة، خاصة مُنذ تسعينيات القرن العشرين. وفى داخل الجُغرافيا وخارجها، دعمت السُلطة وأصحاب الحُظوة المُتلازمان مع النقاء، من التطبيع والشفافية المُفترضة ضد ما تتصوره الهويات العرقية الأُخرى بأنه واضح، ومُختلف و/أو سُفلى. ولكن مُنذ تسعينيات القرن العشرين، ناقش الجُغرافيون والآخرون الذين يعملون فى جميع جوانب العلوم الإنسانية والعُلوم الاجتماعية، النقاء، والهويات البيضاء، وسُلطتهم المعيارية والطبيعية (وللاطلاع على دراسة فعالة فى هذا الصدد، انظر: Dyer, 1997). وبدلًا من النظر إلى النقاء كمجموعة ثابتة وجوهرية، تتبع الجُغرافيون وغيرهم، تشكيلات الهويات العرقية المُعقدة والمُختلفة، التى ترتبط بالطبقة، والانتماء العرقى، والنوع والجنوسة، كما تبين من بحث عن «البيض الفُقراء» فى الولايات المُتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا، وتتبعوا النقاء، والأصل المُختلط، و«التجاوز» العرقى، وتتبعوا أيضًا تسليع نوع وجنسانية النقاء، كما تتبعوا السُبل التى تقوم فيها تشكيلات الهويات العرقية للطبقة العاملة البيضاء والأيرلنديين، على سبيل المثال، وتعقيد الفرضيات التى تدور حول الحُظوة البيضاء. وكشف

الجُغرافيون علاقات سُلطة النقاء والهويات البيضاء فيما يتعلق بسياسة العُنصرية ومُناهضة العُنصرية، وتتبعوا الاختلاف المكانى والزمانى لتشكيل الهويات العرقية، وتتبعوا تعبيراتها داخل المجالات الانضباطية للجُغرافيا والأماكن الأُخرى مثل الشارع، والضاحية، والبلدة، والمدينة والأُمة (انظر، على سبيل المثال McGuinness, 2002).

وتمتلك كل من السُلطة المعيارية للنقاء والدراسات النقدية للنقاء، جُغرافياتهما الخاصة بهما. وقد جمع صُعود «دراسات النقاء» فى أواخر تسعينيات القرن العشرين، العمل النقدى عبر مجموعة كبيرة من التخصصات، وكان مقر هذه الأعمال فى الولايات المُتحدة بدرجةٍ كبيرةٍ (بما فى ذلك Delgado and Stefancic, 1997). وسعى باحثون آخرون إلى توسيع البحث المُقارن وعبر الوطنى، وراء ما قد يُسمى «دراسات النقاء الأمريكى» (Ware and Back, 2002, p. 14)، عن طريق دراسة علاقات السُلطة والتأثيرات المادية للنقاء، فى مجموعةٍ واسعةٍ من السياقات المُختلفة. فعلى سبيل المثال، يُحلل «غسان حاج» «Ghassan Hage» (عام 1998)، خلال نقده الشديد لتعدد ثقافات أستراليا، الطُرق التى شكلت بها «أوهام التفوق الأبيض»، أفكارًا عن الأُمة. فقد اعتبر «النقاء» فى حد ذاته وضعًا خياليًا للسيادة الثقافية الخارجة من تاريخ التوسع الأوروبى» (p. 20). ويُحلل «ألاستاير بونيت» «Alastair Bonnett» (عام 2000) «أساطير النقاء الأوروبى»

فيما يتعلق بعمليتين مترابطتين: الأول، «تطور الهويات البيضاء غير الأوروبية وتهميشها أو محوها عن طريق الهيمنة، والمميز الأوروبى والنقاء العرقى بشكلٍ مُتزايدٍ (p. 7)، والثانى، عبارة عن الطُرق التى أنتج بها «تطور النقاء كعرقيةٍ، وكتقديسٍ وكسمةٍ أوروبيةٍ حصريةٍ، هويةٍ مُتناقضةٍ، مُعرضة للأزمات» (p. 8). وعلى عكس العمل الذى يغفل، ليس فقط أهمية الهويات البيضاء وراء خُصوصية الحداثة الأوروبية و/أو الغربية، ولكن أيضًا يفشل فى استجواب هذه الخُصوصية، فقد درس «بونيت» (عام 2000) النقاء ومعنى الحداثة فى **أمريكا اللاتينية** واليابان.

ومثل الأبحاث الأُخرى التى تُدرك **البناء الاجتماعى** «للعرق» **والانتماء العرقى**، فقد اهتمت الدراسة النقدية للنقاء فى السياقات التاريخية والمُعاصرة، بمخاطر تجسيد النقاء وسُلطته المعيارية. وكما يشرح «فرون وار» «Vron Ware» و«لى باك» «Les Back»، «بالنسبة لنا، من المُستحيل أن نفصل فعل الكتابة عن النقاء، من المشروع السياسى، الذى يتضمن ليس النضال ضد **العنصرية** ببساطة، ولكن أيضًا الهجوم على فكرة العرق والمُرونة المُتصلبة للهويات العرقية – إحدى نتائجه الكارثية» (2002، p. 2).

قراءات مُقترحة:

Delgado and Stefancic (1997); Hage (1998); McGuinness (2002); Ware and Back (2002).

هى حالة، تُطَبق عادة على اللاندسكيب، البرى، وخارج السيطرة البشرية، وغير المزروع وغير المأهول. وهو مُصطلح جدلى، مع تاريخ طويل الأمد من الاستعمال. وامتلكت البادية، مثلها مثل الأرض غير المأهولة، قيمة سالبة وأُخرى مُوجبة. وحتى أواخر القرن الثامن عشر، اعتبر الأمريكان الأوروبيون، البادية كأرضٍ غير مُنتجة، أو كأرض خرابٍ، ومليئة بالمخاطر، ومكان تَعبُره دون تأخير. وقد كانت أرضًا جاهزة أيضًا لاستئناس جاذبيتها لسُكان المناطق المعمورة فى نسقٍ إلهي. ويُعد النوع فى مثل هذه اللاندسكيبات (المُخصب من خلال البرارى الأُنثوية المُسخرة بشكلٍ سيئ، يُوضع فى مُقابل العُمران التقدمى والمُنظم الذُكورى) عُنصرًا آخر، لكارتوجرافيا الطبيعة أو الثقافة المُترسخة. ويتم تنفيذ الثُنائية بصورة ناضجة، بدلًا من كونها مقلوبة، عن طريق الاهتمام بمُناصرة حماية البيئة المُعاصر فى البادية كملاذٍ من تلف المُجتمع الصناعى والحضرى الحديث. ويتم عكس التثمين، وتُصبح البرية عبارة عن شىء ما لتحفظه. وواضح ذلك بشكلٍ خاصٍ فى حركة المُتنزهات الوطنية فى أمريكا الشمالية، ومُؤخرًا فى أفريقيا وآسيا الجنوبية، وسعى الحفاظ على البيئة إلى حماية البادية من الغزو البشرى، مُنتجًا شكلًا من صيانة الموارد والبيئة هذا الحصن (Adams and Mulligan, 2003). وتُعد هذه المُحتويات مُثيرة للجدل بشكلٍ كبيرٍ، خاصة مُنذ ورود سلاسل

انتقادات فكرة البادية، وتحديدًا المعنى الذى يميل الفهم الحالى للبادية أن يجعله مُتأصلًا فى نُظم القيمة الغربية، ويفشل فى فهم تعقيدات تاريخ وجُغرافيات اللاندسكيب بشكلٍ كافٍ. وقد أنتج المُؤرخ البيئى «ويليام كرونون» «William Cronon»، واحدة من أكثر الانتقادات تعبيرًا، مُناقشًا الاهتمامات الحالية حول التنوع الحيوى والأنواع المُهددة بالانقراض، وكيف تُبقى على تقليد البادية، مُنتجة سحرًا عميقًا بالنُظم البيئية البعيدة والغريبة (المثال الكلاسيكى يكون الغابات المدارية المطيرة) (Cronon, 1996). وكما ذهب «كرونون» ليُشير إلى، حماية الغابات، المُتَضَمِّنَة فى أغلب الأحيان، حمايتها من الناس الذين يعيشون هناك (وكانوا فى الحقيقة، هم المسئولون مسئولية جُزئية عن الإيكولوجيات القائمة). وقد أسفرت الأُسطورة الثقافية والإمبريالية الإيكولوجية للطبيعة غير المأهولة، عن عمليات ترحيل قسري، مُماثلة للنواحى التاريخية والإيكولوجية للمأساة التى حلت بالهنود الحمر. وبدأت التخيلات التاريخية، والجُغرافية ما بعد الاستعمارية، تحل محل البادية، واصفةً تُراثها المُميز بأنه عبارة عن فكرةٍ، وواصفةً النتائج المادية لتفريغ الأماكن البرية من الناس. وبالإضافة لذلك، كان هناك عمل سعى إلى شرح الارتباطات المادية والاجتماعية، بين ما يُسمى البادية، وما يُسمى الحضارة، خاصة من خلال كائنات مثل الحيوانات البرية التى تُبين الوجود داخل وعبر شبكة مُعقدة من الأماكن لا تقتصر على البادية

ولا تُختزل أبدًا فى عمليات حضارية (Whatmore, 2002a). ويتم شحن، نتيجة هذا العمل بالتأكيد، من خلال إدراك أن المُحافظة على البيئة، يمتلك صفقة جديدة استثمرت فى المجموعات النقية مثل سُكان البادية. ولا يتم بالتأكيد انتقاد، المظاهر العملية مثل حفظ الحصن، حتى فى الوقت الذى يتم فيه إدراك تعقيدات ومُفارقات هذه المُمارسات (Adams and Mulligan, 2003). وفى هذه الأثناء، تكون قُوة الفكرة واضحة، فى تعميرها والعُملة الثقافية المُشتركة. ولا يقتصر استقطاب المدنى والبرارى على الثقافات الغربية. وفى حين قد تكون الديناميكيات مُختلفة، فإن مكان البادية مثل غيره فى (أو على مسافة واحدة من) المُجتمع، يبدو مأهولا بالسُكان فى كثير من الأحيان، بطُرق مُختلفة وفى أوقات مُختلفة، حيث يُشكل جزءًا من المُمارسة الاجتماعية أو طُقوسًا للعُبور. وتعمل البادية، بداية من الصحراء المُتعافية بالعهدين القديم والجديد، إلى طُقوس خِتان الذُكور، ثم إلى رحلات السفارى ورحلات عام الفراغ (انظر أيضًا: السياحة)، كمُستودع مُعقد من القيم.

قراءات مُقترحة:

Delgado and Stefancic (1997); Hage (1998); McGuinness (2002); Ware and Back (2002).

مدينة العالم world city

هى نُقطة التقاء فى تنظيم اقتصاد العالم. وقد تمت صياغة المُصطلح أصلًا بواسطة «جيدس» «Geddes» (عام 1915)، لكى يُشير إلى تلك «المُدن العُظمى التى يتم فيها إنتاج الجُزء غير المُتجانس تمامًا من تجارة العالم». ولكن الاستعمالات المُعاصرة للمُصطلح، تَدِين بأكثر من ذلك بكثيرٍ وتتجاوزه إلى مُناقشات «فريدمان» «Friedmann» الأخيرة (فى عامى 1986، و1996)، عن مُدن العالم كمراكز تحكم عالمية، تُعطى للمُصطلح تصريفًا تنظيريًا وتحليليًا. وقد أُلهمت، هذه التفصيلات المفاهيمية، فى تناغم مع تحليل النُظم العالمية، ببرنامج كبيرٍ للبحث فى العولمة ومُدن العالم فى جامعة لوفبورة بالمملكة المُتحدة. وقد عززت فى الواقع أُلفة الارتباطات بين «مُدن العالم» والعولمة، الكثير من الباحثين إلى الاستعاضة عنها بمُصطلح «المدينة العالمية».

قراءات مُقترحة:

Taylor (2004).

مُنتدى اجتماعى عالمى wolrd social Forum (WSF)

حُدد فى أول اجتماع فى يناير عام 2001 فى «بورتو أليجرى» بالبرازيل، أن يكون المُنتدى الاجتماعى العالمى، عبارة عن اجتماع

سنوى، يُعقد بواسطة أعضاء، فيما يُسمى بحركات مُناهضة العولمة – ويُطلق عليها أحيانًا «حركة الحركات» (Mertes, 2004) – لكى يُزودنا بالوضع، الذى يُمكن فيه للحملات العالمية والقومية أن تتناسق، وتتشارك وتُصقل. وهو ليس تنظيمًا أو جبهة مُتحدة، ولكنه «عبارة عن مكان اجتماع مفتوح، للتفكير الانعكاسى، والنقاش الديمقراطى.... بواسطة مجموعات وحركات المُجتمع المدنى، التى تكون مُعارضة لليبرالية الجديدة وللهيمنة على العالم، عن طريق أى رأس مال أو أى شكل من أشكال الإمبريالية» (انظر: www.wsf.org). وقد زاد المُنتدى الاجتماعى العالمى زيادة جوهرية مُنذ اجتماعه الأول فى البرازيل. وتم عقد الاجتماعين اللاحقين فى عامى 2002 و2003 فى «بورتو أليجرى»، وبعد ذلك فى «مومباى» (عام 2004)، ثم فى «بورتو أليجرى» (عام 2005)، وفى «نيروبى» (عام 2007). وفى عام 2006، تم عقد «المُنتدى مُتعدد المراكز» فى «باماكو» (مالى)، و«كراكاس» (فنزويلا) و«كاراتشى» (باكستان). وحضر المُنتدى الاجتماعى العالمى 12,000 شخص فى عام 2001، ثم زاد العدد فى عام 2007، ووصل إلى 60,000 شخص مُسجل، مع حضور 1,400 مُنظمة مُمثلة لـ 110 دولة. وشجع المُنتدى الاجتماعى العالمى، تأسيس عدد من المحافل الإقليمية – كالمُنتدى الاجتماعى الآسيوى، ومُنتدى البحر المُتوسط الاجتماعى، وفى عام 2007 كان أول مُنتدى اجتماعى بالولايات المُتحدة الأمريكية، ومع ذلك فلا يقفون جميعا فى ارتباطٍ مُتماثلٍ مع «الهيئة الرئيسة».

وأصل المُنتدى الاجتماعى العالمى مُعقد. والحقيقة أن هناك أربعة اجتماعات للمُنتدى الاجتماعى العالمى قد عُقدت فى «بورتو أليجرى» - وهى مدينة ذات روابط شديدة مع اليسار البرازيلى وحزب العُمال، وموطن للنموذج الابتكارى للحكومة المحلية وديمقراطية المُشاركة (ما يُسمى بميزانية المُشاركة) - تقول الكثير حول التوجه الأيديولوجى العام للمُنتدى. وهو يقف إيديولوجيًا ضد الليبرالية الجديدة ورأسمالية السُوق الحُر وهو من اليسار، ولكنه يبحث عن نماذج جديدة ومُختلفة للتنظيم الاقتصادى والسياسى، مُستفيدًا من المصفوفة الواسعة للتجارب، المُتبناة من قِبل حركات العُمال الذين لا يملكون أرضًا، ومن صراعات مُناهضة السد، ومن الشُعوب المحلية، ومن مُناهضة الشركات ومن الصراعات مُتعددة الأطراف. وكانت فكرة الاتفاقية العالمية لحركات مُناهضة الرأسمالية، مدفوعة فى جُزءٍ منها بالرغبة فى توصيل شعار إلى المُنتدى الاقتصادى العالمى، الذى يُعقد سنويًا فى «دافوس»، ومدفوعة بصعوبة تنظيم احتجاج جماعى فى سويسرا، يكون قادرًا على إحداث تغطية إعلامية كافية، ليتحدى الهيمنة السائدة فى خطاب السوق الحُر ومُمارسته. وكانت الاحتجاجات ضد الاجتماعات السنوية للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى عام 1999 والأعوام التالية - وبشكلٍ ملحوظ فى «سياتل»، و«جنوة» و«واشنطن» - علامة فارقة مُهمة فى الحركة نحو مُنتدى بديل للحركات المدنية المُعارضة للرأسمالية المُطلقة حول العالم.

ومع ذلك، فمن غير المُحتمل، أن نفهم المُنتدى الاجتماعى العالمى خارج الثورة المُضادة فى فكر التنمية، ويرتبط بذلك، تزايد هيمنة الليبرالية الجديدة (الأسواق الحُرة، والتجارة الحُرة، والخصخصة واستقطاعات الدولة). وقد كان لحماسة النماذج الكينزية لتطوير الرأسمالية – التى تميزت بهيمنة «رونالد ريجان» و«مارجريت تاتشر» و«هيلموت كول» – والتبنى السريع للأفكار الاقتصادية، المُرتبطة بـ «فيدريك فون هايك» «Friedrich von Hayek» و«ميلتون فريدمان» «Milton Friedman» ومُجتمع مونت بيليرين، نتائج هائلة ومُباشرة لجنوب العالم، بداية من ثمانينيات القرن العشرين، مع هجوم الإصلاح الهيكلى وبرامج الاستقرار. وللخُروج من الجمع بين «الإصلاح الاقتصادى» (وهو، الليبرالية الجديدة للتنمية التى تقودها الدولة)، و«العلاج بالصدمة»، وفى أماكن عديدة للركود الاقتصادى الكبير (على سبيل المثال، فى أوائل الثمانينيات وأواخر التسعينيات)، كان كل هذا دافعًا لنشأة ووفرة الحركات، التى تم اللجوء إليها فى كثيرٍ من الأحيان ضد خصخصة المُشتركات المُتنوعة (انظر: التراكم البدائى). وخلافًا لنصر العولمة (والحتمية المزعومة)، التى سيطرت فى تسعينيات القرن العشرين، فإن المنتدى الاجتماعى وقف، فى لغتهم، من أجل «عالم آخر يكون مُحتملًا» بدلا من «عدم وُجود بديل». وفى بعض الدوائر، يصمد المُنتدى الاجتماعى العالمى، كمثالٍ مُشرقٍ، لما يُسميه «هاردت» «Hardt» و«نيجرى» «Negri» (عام 2004) بـ «الحاشد».

ولا محالة، فإن احتضان المُنتدى لعدد كبيرٍ من الحركات غير المُتجانسة، من حول العالم، يجب أن يُواجه مُشكلةً التماسك السياسى ودوره الاستراتيجى. ولدى المُنتدى الاجتماعى العالمى 14 مبدأ (وُضعت فى «بورتو أليجرى» فى عام 2001)، كجُزءٍ من ميثاقه. وتشمل هذه المبادئ تقارير قوية ضد المداخل «الاستبدادية» للاقتصاد، والسياسة والتنمية، ونقد قوى لرأسمالية الشركات ومُؤسسات التنظيم العالمى، ومن هذا القبيل مُنظمة التجارة العالمية والبنك الدولى لإعادة الإعمار والتنمية. ولكن من ناحية التطبيق العملى، لم يُوَظَف المُنتدى الاجتماعى العالمى، كهيكل محورى أو إستراتيجى لصُنع القرار، ولكنه جنح فى كثيرٍ من الأحيان نحو العقبات الخطيرة للتنوع السياسى. وتقف الحركات الشعبية فى كثيرٍ من الأحيان بشكلٍ مُختلفٍ جدا، فى علاقة مع التنمية، عن المُنظمات غير الحُكومية على سبيل المثال، ولا تُوجد إجراءات مثل تلك، لتبنى تقارير وتأييدات جماعية. وكما نما فى الحجم والمجال - وأصبح جزءًا من الحدث الإعلامى لأمجاد مُناهضة العولمة المرئية (Tariq Ali, Vandana Shiva)- فإن الأُصولية المُبكرة لأول مُنتدى، قد فُقدت وتبددت.

قراءات مُقترحة:

(Leite (2005); Teivainen (2002).، وانظر أيضًا الصفحة الرئيسة الرسمية، على الرابط: http://www.forumsocialmundial.org.br.

World Trade Organization (WTO)

على الرغم من أن فكرة مُنظمة التجارة العالمية، تمت صياغتها عام 1944 فى «بريتون وودز»، فإن مُنظمة التجارة العالمية الحالية، قد تأسست فقط عام 1994، فى ختام دورة أورجواى (1986-1994) لمُحادثات الاتفاقية العامة للتعريفات الجُمركية والتجارة (الجات) فى مراكش. وهدف هذه المُنظمة، هو تحرير التجارة الدولية عن طريق فرض قواعد التجارة الحُرة، وتحكيم مُنازعات التجارة الدولية، والعمل على صياغة اتفاقيات عالمية حول إزالة الحواجز الجُمركية، وما يُسمى بالحواجز غير الجُمركية للتجارة (وتضم الأخيرة كُل أنواع القواعد الوطنية حول الصحة والحماية البيئية). وعلى عكس صندوق النقد الدولى والبنك الدولى - اللذين تم إعدادهما فى «بريتون وودز»، لكى يعملان على مبدأ «دولارٍ واحدٍ»، و«صوتٍ واحدٍ» - تعمل مُنظمة التجارة العالمية على نموذجٍ أكثر شُمولية من الناحية الظاهرية، حيث تُؤخذ فيه كُل أصوات الدول الأعضاء فى الاعتبار. ومع ذلك، ولأن القواعد الأساسية للشمول، قد تم تثبيتها، مثل قواعد التجارة الحُرة، ولأن الهدف الأساسى من المُنظمة، هو أن تُزيل الخلافات حول حركة السلع، ولأن آلية حل مُنازعات المُنظمة، تعمل على فرضية، أن ذلك يُعد جيدًا فى جوهره لتخفيض التعريفة الجُمركية والحواجز غير الجُمركية للتجارة، فإن مُنظمة التجارة العالمية تخدم مُؤسسيًا

لتوسيع الليبرالية الجديدة على النطاق العالمى وترسخها (Peet, 2003، وانظر أيضًا، مُعدلات التبادل التُجارى). وتُعد قواعدها مُطبقة فى كُل مكانٍ، وتُؤدى مُنظمة التجارة العالمية، إلى التمكين من خصخصة السلع العامة وموارد الملكية المُشتركة سابقًا، سواء كانت أدوية، وخدمات صحية تُوفرها الحُكومة، أو غابات مُشتركة أو كانت مياهًا نظيفة. وكذلك تسهيل التراكم بانتزاع الملكية (Harvey, 2005: وانظر، التراكم البدائى)، وتُقوض فى وقتٍ واحدٍ قواعد مُنظمة التجارة العالمية أيضًا، الحُكم الديمقراطى بقدرٍ ما تُوفر رافعةً قوية، يُمكن من خلالها للشركات أن تُقلل من أو تتجاهل وضع القوانين الديمقراطية (بما فى ذلك، على سبيل المثال، منع تشريع المواد الكيماوية المُسببة للسرطان والمُبيدات الحشرية)، عن طريق ترميز قوانين المصلحة العامة الناتجة، مثل الحواجز غير الجُمركية للتجارة (Wallach and Woodall, 2004). وهناك جانب آخر لليبرالية الجديدة فى مُنظمة التجارة العالمية، هو أنه لا تُوجد إمكانية فى ظل قواعد تجارتها الحُرة، للترخيص لإستراتيجيات التنمية، التى ليست ليبرالية جديدة، مثل مُساعدة الدولة للصناعات الجديدة، التى تُحاول أن تُؤسس نفسها فى مُواجهة المُنافسة من المُنتجين المُتطورين فى مكانٍ آخر. وكنتيجة لذلك، فقد تم انتقاد مُنظمة التجارة العالمية، بسبب «قذف السلم بعيدًا» (Chang, 2002)، بالنسبة للأقطار الفقيرة بالعالم، بمنعها من اتباع المسار الذى تسلكه أقطار أُخرى، مثل الولايات المُتحدة الأمريكية واليابان، اللذين استعملا سياسة الحماية الصناعية فى مدخلهما المُبكر للتنمية. وقد كان ذلك ظُلمًا أساسيًا،

بالتواطؤ مع تآكل ديمقراطية مُنظمة التجارة العالمية فى عمليات انتزاع الملكية، التى جعلت العديد من النُقاد ينزحون إلى الشوارع، من «سياتل» عام 1999 إلى «هونج كونج» عام 2006. ومن سُخرية القدر، مع ذلك، أن هناك ظُلمًا آخر لُوحظ بواسطة المُتظاهرين، وأثبت ذلك الظُلم فى النهاية ضررًا كبيرًا لمُحاولات مُنظمة التجارة العالمية، للتوسيع من التجارة الحُرة مُنذ «المعركة فى سياتل». ويُعد ذلك الظُلم، سُلطة غير مُتناسبة، ما زالت تُسيطر عليها حُكومة الولايات المُتحدة الأمريكية فى المُفاوضات، بسبب أهمية سُوق الولايات المُتحدة الأمريكية فى التجارة العالمية. وتتمثل السُخرية فى أنه لأن الولايات المُتحدة الأمريكية كانت غير راغبة فى التنفيذ الكامل للتجارة الحُرة نفسها، وعلى الأخص، لأنها (مثل الاتحاد الأوروبى) كانت غير راغبة فى التخلى عن الدعم الضخم، الذى يُقدم كُل عام للمُزارعين، فإن المسئولين بالولايات المُتحدة الأمريكية يتحركون بعيدًا بشكل مُتزايد عن تعددية أطراف مُفاوضات مُنظمة التجارة العالمية، حيث يُواجهون تزايد المطالب من جانب الأقطار النامية للقضاء على مثل هذه المُمارسات. وكنتيجة لذلك، فقد فَضَّل مُفاوضوا التجارة الأمريكية مُؤخرًا، أن يُطوروا مُعاملات التجارة التحررية مع أقطار مُعينة، مثل سنغافورة، وفى غُضون ذلك، تظل مُحاولات مُنظمة التجارة العالمية الفاشلة لتوسيع التجارة الحُرة، تذكيرًا بأن العولمة ليست حتمية بعد كُل ذلك.

تحليل النُظم العالمية world-systems analysis

هو مدخل مادى وتاريخى لدراسة التغير الاجتماعى، وضعه «إيمانويل واليرستين» Immanuel Wallerstein» (1979, 1984,» 1991a). ويُبنى هذا المدخل على ثلاث مدارس بحثية - نظرية التبعية، ومدرسة الحوليات، والماركسية (انظر: المادية التاريخية) - لإنتاج تخصص أُحادى وعلم اجتماعى تاريخى كُلى. وكان هذا المدخل مُكملًا لتنشيط الجُغرافيا السياسية فى ثمانينيات القرن العشرين، ولا يزال استخدامه فى الجُغرافيا مقصورًا على ذلك التخصص الفرعى (Flint and Shelley, 1996).

ويتفارض تحليل نُظم العالم مع التيار الرئيس للعلوم الاجتماعية، فى تعريفه للمُجتمع. ويبدأ «واليرستين» بتحديد ثلاثة أنماط إنتاج أساسية، أو طُرق لتنظيم الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعى. الأول هو، نمط النسب المُتبادل، ويصف المُجتمع الذى يتم تنظيم الإنتاج فيه حول اختلافات العُمر والنوع، ويتم تبادل المُبادلات داخل المجموعة. والثانى هو، نمط رافد إعادة التوزيع، ويتم فى المُجتمعات القائمة على الطبقة، التى تُعطى فيها الطبقة الكبيرة من العُمال الزراعيين، فائض إنتاجها للنخبة. والثالث هو، النمط الرأسمالى للإنتاج، وهو قائم أيضًا على الطبقة، ولكن يتم تعريفه، بتراكم رأس المال المُستمر، المدفوع بالسُوق، الذى يضع الأسعار من خلال منطق العرض والطلب.

ويُعرف «واليرستين» المُجتمع بالامتداد المكانى لأنماط الإنتاج هذه، وليس بالضرورة بالحُدود السياسية. وبالتالى، تم تحديد ثلاثة أنواع من المُجتمع: الأول هو، النُظم المُصغرة، وهى عبارة عن كيانات قبلية صغيرة تتبع نمط النسب المُتبادل، والثانى هو، عالم الإمبراطوريات، مثل الإمبراطورية الرومانية أو أوروبا الإقطاعية، ويُمارس هذا النوع نمط رافد إعادة التوزيع، والثالث هو، اقتصاديات العالم، وهى رأسمالية. وعلى النطاق التاريخى الواسع لنُظم العالم، صَعد الاقتصاد العالمى الرأسمالى المُعاصر فى أوروبا فى القرن الخامس عشر، ثم انتشر مُنذ ذلك الحين، ليشمل العالم كُله، ويقضى على الأشكال الأُخرى للمُجتمع. وهكذا، يُعد نظام العالم الحديث، عبارة عن مُجتمع مُفرد، واقتصاد عالم رأسمالى عالمى. وقد استخدم العُلماء تحليل نُظُم العالم، لدراسة كُل أنواع المُجتمع، ولكن الجُغرافيين ركزوا على نظام العالم الحديث (Flint and Shelley, 1996).

وقد تم ربط التعبير الجُغرافى للحُدود السياسية والامتداد المكانى للمُجتمع، بالنُظم المُصغرة وعالم الإمبراطوريات. ومع ذلك، ففى اقتصاد العالم الرأسمالى، يتم تحديد نمط الإنتاج بالسُوق العالمية، بينما يتم تقسيم النظام بين الدول المُنفصلة. وهنا يَكْمُن، تحدى «واليرستين» للتيار الرئيس للعلم الاجتماعى. فيدعى أن عُلماء الاجتماع يقومون بمُساواة الدول مع المُجتمع، ولذلك فلديهم نظرة محدودة فقط للتغير الاجتماعى، إذا قصروا تحليل السبب والنتيجة

على قُطرٍ واحدٍ. وتكون النتيجة خطأ تنمويا (Taylor, 1989) تمت مُمارسته داخل العلم الاجتماعى الليبرالى والماركسى، والجدال بأن الأقطار تنتقل خلال مراحل مُعينة من التنمية، فعلى سبيل المثال، تم تحديد الدول المُفردة، بأنها «تتقدم» خلال مراحل ديناميكيات السُكان، مُتبعة نموذج **الانتقال الديموجرافى**. وبدلا من ذلك، يحدث التغير الاجتماعى على مُستوى النظام، وتحدث التغيرات بالدول فى داخل سياقٍ أوسع. ويقود مثل هذا الفكر إلى نقدٍ لتحليل نُظم العالم، كما ينفى قُدرة الدول والمجموعات الأُخرى.

وقد حاول الجُغرافيون مُعالجة هذا الانتقاد من خلال المقياس المكانى الجُغرافى (Taylor, 1981). فقد حدد «تايلور» «Taylor» ثلاثة نطاقات سياسية رئيسة، وهى: المحلية والدولة القومية والعالمى. وفى النهاية، يُمكن أن نَعزى تقدم التغير الاجتماعى إلى النطاق العالمى، ولكن تحدث القُدرة الفردية على النطاق المحلى داخل الحدود السياسية والاجتماعية الموضوعة بواسطة الدول، التى تُقيدها ضرورات النطاق العالمى. وتم انتقاد هذا المدخل، كحتمية هيكلية، ولكن آخرين أوضحوا كيف أن القُدرة السياسية يتم تحديدها داخل قُيود نظام العالم الحديث (Flint, 2001).

وفى البداية، استكمل الجُغرافيون تطبيقاتهم للنطاق الجُغرافى، مع تركيزٍ على المظهر الرئيس لنظام العالم الحديث، وهيراركية **المركز والهامش**. ويُعد اقتصاد العالم الرأسمالى، غير مُتكافئ بالضرورة

ويتألف من عمليات هامشية (الدخل المُنخفض والإنتاج مُنخفض الربح)، وعمليات المركز (الدخل المُرتفع والربح المُرتفع). وتتجمع هذه العمليات جُغرافيًا، ولذلك قد تُسيطر (ولكن ليس بشكلٍ حصرى) عمليات المركز فى بعض الدول، والعكس بالعكس. وعلى سبيل المثال، تسود فى المملكة المُتحدة عمليات المركز، ولكن تكون بعض العمليات الهامشية، واضحة أيضًا فى المصانع المُرهقة فى وسط المدينة. وبالإضافة لذلك، يتم تحديد بعض الدول والأقاليم، بأنها شبه هامشية – مع توازنٍ نسبى حتى بين عمليات المركز وعمليات الهامش. وتم استخدام عملياتٍ المركز والهامش، لرسم خريطة الجُغرافيات العالمية الواسعة للمُساواة (Flint and Shelley, 1996).

وقد ركز التحليل الحديث بواسطة المُتخصصين فى الجُغرافيا السياسية، على مفهومى: **الهيمنة ومُدن العالم**. فتُعد سُلطة الهيمنة، عبارة عن حالة واحدة سائدة فى نظام العالم الحديث. وتستند سُلطتها على القوة الاقتصادية، ولكن يتم التعبير عنها أيضًا، فى نشر الثقافة (Taylor, 1999). وكانت تُحدد «الحرب على الإرهاب»، بأنها ردًا **جيوبوليتيكيًا** للولايات المُتحدة الأمريكية، وأنها سُلطة للهيمنة الحالية، فى مُواجهة التحدى العنيف (Flint and Falah, 2004: وانظر، **الإرهاب، والحرب**). وكانت تُحدد مُدن العالم، بأنها نقاط التقاء رئيسة، للصياغة الجُغرافية الجديدة للسُلطة فى نظام العالم الحديث، وأنها شبكة من العلاقات الاقتصادية والثقافية، تُسهل تراكم رأس المال (Knox and Taylor, 1995). ويُنتج تخطيط

السلع والخدمات المُنتجة داخل مُدن مُعينة وترابطها فى هيراركية المُدن، ويُشعر الجُغرافيات بالسيادة والعولمة.

وقد تَحدى تحليل نُظم العالم، المداخل الليبرالية والماركسية للعلم الاجتماعى، وتم انتقاده من جانبين – الأول، كونه هيكليًا وماركسيًا جدًا، والثانى، عدم كون تلك الأشياء كافية! وتَحدى «واليرستين» (1991b) أيضًا، الطريقة التى يتم بها تنظيم العلم الاجتماعى، فى مجالات مُنفصلة. وبدلاً من ذلك، فيُعد تحليل نُظم العالم، عبارة عن مدخلٍ أُحادى المجال، مُشتملاً على العمليات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، لكى يُوضح كيف أن الثقافة والسياسة لا يتجزآن من الاقتصاد. وعلى الرغم من أن تحليل نُظم العالم، كان فى صدارة الجُغرافيا السياسية المُتجددة، فإنه لم يَعُد مُهيمنًا، وبدلاً من ذلك يُمثل الآن واحدًا من بين العديد من النظريات التى تعكس تخصصًا فرعيًا.

قراءات مُقترحة:

Hall (2000c); Taylor and Flint (1999); Wallerstein (2004).

zonal model نموذج نطاقى

هو نموذج للتنظيم المكانى داخل الحضر، وضعه «بورجيس» (.E 1966 -1886) «W. Burgess»، وانظر: Burgess, 1924» وهو عضو

بارز بمدرسة شيكاغو لعُلماء الاجتماع فى عشرينيات القرن العشرين. وللمُساعدة فى فهم، لماذا أنواع مُعينة من المُشكلة الاجتماعية، قد تركزت فى مناطق مُعينة، قام «بورجيس» بتقسيم مدينة مثالية (اعتمادًا على شيكاغو) إلى خمسة نطاقات (انظر الشكل التالى)، تكون السمة المهيمنة فيها، هى تزايد الوضع الاجتماعى- الاقتصادى للمنطقة، مع المسافة من حى الأعمال المركزى («العُقدة» فى شيكاغو). وتم دفع النمو إلى الخارج من تلك النُقطة، عن طريق عمليات الغزو والتتابع بإقحام وافدين جُدد إلى المدينة ممن أسسوا منازل فى «نطاق يمر بالمرحلة الانتقالية» وحشدوا مجموعات مُؤسسة مُنذ فترة زمنية طويلة، للانتقال تجاه الضواحى وما بعدها. وتم استكمال نموذج «بورجيس»، عن طريق النموذج القطاعى لـ «هويت» «Hoyt»، ودُمج معه ليُشكل نموذجًا تعدد النويات، فى العمل على الأنماط السكنية الحضرية. (راجع: **الإيكولوجيا العاملية، تحليل المنطقة الاجتماعية**).

قراءات مُقترحة:

Johnston (1971).

zone of dependence **نطاق تبعية**

هى منطقة تتسم بالتجمع المكانى للتسهيلات السكنية والتسهيلات

الأُخـرى، المُستخدمة من قِبَل أولئك الذين يعتمدون على الدولة والهيئات الأُخرى (مثل الجمعيات الخيرية) فى الإسكان وغيره من أشكال الدعم. وقد ازدادت أهمية مثل هذه التسهيلات مع الاتجاه العام، بما فى ذلك، إغلاق العديد من تسهيلات الطب النفسى والتسهيلات الأُخرى، واستبدالها «بالرعاية المُجتمعية»، مع العديد من تسهيلاته الواقعة فى قلب المدينة، حيث تكون مُمتلكات كبيرة مُتاحة للاختلاس، وهناك احتمالية ضعيفة للمُقاومة من المُقيمين المؤسسين. ويُشجع ذلك التركز المكانى، المُستخدمين لكى يجدوا سكنًا فى مكانٍ قريبٍ، وبالتالى يُؤسسون لمنطقة، يتجمع فيها مثل هؤلاء الناس التابعين، الذين يُعانون كثيرًا بمُختلف الطُرق من الاستبعاد الاجتماعى، والهيمنة. وكما يتجمع الكثير من الناس فى مثل هذه النطاقات، ومن ثم فقد تم توفير تسهيلات كثيرة هناك لخدمتهم، وفى النهاية، تجد حالة شبيهة بتكوين حى **الجيتو**.

قراءات مُقترحة:

Dear and Wolch (1993).

تقسيم إلى نطاقات **zoning**

هو مُصطلح يستخدم لوصف تقسيم المُدينة أو الإقليم إلى مساحات من الأرض، أو مناطق، لأهداف تخطيط استخدام الأرض. ويتم فى كُل

منطقة تخصيص مجموعة مسموح بها من الاستخدامات (على سبيل المثال، سكنية، وتُجارية، وصناعية أو بعض الأقسام الفرعية من هذه الاستخدامات، مثل سكنى لأسرة واحدة)، وتَحكم هذه الاستخدامات فى كثيرٍ من الأحيان، لوائح بشأن الكثافة، والارتفاع والتصميم. ويتم تدوين اللوائح فى الخطة الشاملة، وبناء على ذلك، تُشكل التنمية الحضرية المُستقبلية (Smith, 1983). ويتنوع أسلوب التقسيم إلى مناطق بدرجة كبيرة بين الأقطار، مع بعض الصياغة على الصعيد الوطنى وآخرين - خاصة الولايات المُتحدة الأمريكية - التى لديها نظام لتحديد المواقع وتقسيمها. وتعتمد هذه المحلية القادرة على استخدام سُلطة الدولة لتقديم الصالح العام على المصالح الفردية، وعلى قرارات المحكمة العُليا بالولايات المُتحدة الأمريكية - مثل «Village of Euclid v. Ambler Realty Co» فى عام 1926 - التى أرست حق المُدن، فى الحد من الاستخدامات التى قد تضم أصحاب الملكية الخاصة أراضيهم إليها.

وفى حين يكون التقسيم إلى مناطق، فى معنى واحد، عبارة عن مُمارسة دنيوية بيروقراطية، فإنه يتم ربط إدارة تاريخه وحاضره بالقضايا الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، يُشكل التمييز العرقى، الأساس للوائح التقسيم إلى مناطق التبكير فى مُدن أمريكا الشمالية. وقد أدت المخاوف بين النُخب البيضاء، حول زحف المجموعات العرقية «غير المرغوب فيها»، مثل المجموعات السُكانية الصينية، إلى إصدار

قرارات رسمية، سمحت فقط بأعمالهم التُجارية، مثل الغسالات، وفى أماكن مُحددة. واليوم، يستمر التقسيم إلى مناطق الاستبعاد فى الاستخدام، من خلال البلديات الثرية فى كثيرٍ من الأحيان، لاستبعاد الناس أصحاب الدخول المُنخفضة. وتشمل إستراتيجيات الاستبعاد، مُتطلبات بأن يتم بناء المنازل على قطع كبيرة (أى مُرتفعة السعر)، وحظر بناء العمارات السكنية.

ويُجادل أنصار التقسيم المُعاصر إلى مناطق، بأنه يُوفر إطارًا شفافًا لصُنع القرار، لأن مبادئ التطوير، قد دُونت قبل وضع قرارات على مُقترحات مُعينة، وأنه يُوفر القدرة على التنبؤ لمُلاك الأراضى، والمُستثمرين والمُطورين، وأنه يُقدم حمايات للمُقيمين والبيئة من خلال التحكم فى انتشار استخدامات الأرض الضارة أو غير المرغوب فيها. ويُشير المنتقدون إلى تأثيرات عدم المُساواة فى التقسيم إلى مناطق، واحتمالية الاستبعاد الاجتماعى التمييزى، وينتقد المُنتقدون قيوده على مُلاك الأراضى، ويُشيرون إلى ميله إلى إنتاج استعمال أرض للزراعة الأُحادية الضارة بيئيًا بدرجة كبيرة، مثل التقسيمات الفرعية لضاحية الأُسرة الواحدة، ويَقلقون من احتمالية قرارات التقسيم إلى مناطق - خاصة تلك الطلبات المُتعلقة بتغيير التقسيم القائم إلى مناطق، أو بالبحث عن استثناءٍ (تفاوتٍ) - أن تكون غير عادلة ومُتأثرة بمصلحة المجموعات.

وتتصل اهتمامات السياسة الحضرية المُعاصرة، التى تضم تخيف الزحف الحضرى الحضرى، وتشجيع التطورات المُدمجة

والاستعمال المُختلط، بالتقسيم إلى مناطق. ويتم استخدام نمو الإدارة وإستراتيجيات التطور الذكى، مثل تطور الحُدود (بعدها، يتم بدقة تنظيم أنواع استخدامات الأرض المسموح بها)، للحفاظ على ميثاق المُدن (Knaap and Nelson, 1992). وداخل المُدن، وقد أدت الانتقادات مُنذ فترة زمنية طويلة للتقسيم إلى مناطق الاستخدام الوحيد، واهتمام المُطورين بتطورات الاستخدام المُختلط، إلى الاستخدام المُتزايد لفئات التقسيم إلى مناطق، تتسع لمجموعة مُتنوعة من الاستخدامات فى موقعٍ واحدٍ (Knox, 1991).

وفى النهاية، تجدر الإشارة إلى أن التقسيم إلى مناطق، هو غرض وركيزة السياسة الحضرية. ويضغط المُطورون ومُلاك الأراضى فى كثيرٍ من الأحيان، من أجل التغيرات فى التقسيم إلى مناطق، لزيادة قيمة مُمتلكاتهم (قد تكون قطعة الأرض أكثر قيمة، إذا تغيرت منطقتها من صناعية إلى سكنية، على سبيل المثال). ويعترض دُعاة حماية البيئة ونُشطاء الحى فى كثيرٍ من الأحيان، على مثل هذه التغييرات، عندما تبدو أنها قد تخلق المؤثرات الخارجية سلبية (McCann, 2002):

قراءات مُقترحة:

Knaap and Nelson (1992); Smith (1993).

هـى أمـاكـن مُـحـاطـة بسـيـاج، حيـث يـتم حـجـز الحـيـوانـات بها لأغراض مُتنوعة، بما فى ذلك العرض، والتسلية البشرية، والتعليم، والتربية، والحماية. وقد تطورت فى البداية من معارض الوحوش لحيوان إكزوتيكا، وصمُمت للاستهلاك البشرى، واستجابت حدائق الحيوان مُنذ مُنتصف القرن العشرين وحتى أواخره، إلى القلق العام، ورفاهـة الحيـوان، والانـتـقـادات البيئية بواسطة مجموعات إعادة تنظيمها وإعادة بيعها، كحاسمة لحفظ التنوع الخيوى (Anderson, 1995). وشكلت بعد ذلك حدائق الحيوان شبكات، ارتبطت بحركات الحيوانات، والأنسجة، والسجلات المُنتجة (Whatmore, 2002a). وقد تم تحسين حياة الحيوانات سُلوكيًا، وانتقلت التجمعات من الشمول (عـرض أنـواع نمـوذج مُتنوع بدرجة كبيرة) إلى المُتخصص (التركيز على المجموعات المُستدامة لأنواع الأنواع). وتظل الانتقادات، خاصة من جانب الذين يعتبرون تحسينات حديقة الحيوان، كغيرها من قليلى الضمير وأجهـزة حماية السُوق، فـى القطاع التعليمى الترفيهى التنافسى بشكلٍ مُتزايد.

مسرد المصطلحات

أولا: (ترتيب بأبجدية اللغة العربية)

ثانيا: (ترتيب بأبجدية اللغة الإنجليزية)

مسرد المصطلحات
(ترتيب بأبجدية اللغة العربية)

GENOCIDE	إبادة جماعية
INNOVATION	ابتكار
co-fabrication	إبداع مشترك
Episteme	إبستيمى (معرفي)
PATRIARCHY	أبوية
decision-making	اتخاذ قرار
COMMUNICATION	اتصال
MONUMENTS	آثار
friends-and-neighbours effect	أثر الأصدقاء والجيران
NEIGHBOURHOOD EFFECT	أثر المجاورة السكنية

CONTEXTUAL EFFECT	أثر سياقى (تأثير البيئة المحيطة)
ethnography	إثنوغرافيا
heuristic	إجراء حسابي استكشافي
CELLULAR AUTOMATA	إجراءات آلية خلوية
STATE APPARATUS	أجهزة الدولة
redlining	إحاطة بخطوط حمراء (رهن عقارى)
greenhouse effect	احتباس حرارى (تأثير ظاهرة الصوبة)
GLOBAL WARMING	الاحترار العالمى
GEOPIETY	احترام الأرض
spatial monopoly	أحتكار مكانى
occupation, military	احتلال، عسكرى
SENSE OF PLACE	إحساس بالمكان
LOCAL STATISTICS	إحصاءات محلية
SPATIAL STATISTICS	إحصاءات مكانية
Substitutionism	إحلال
SLUM	أحياء فقيرة
REDUCTIONISM	اختزالية
DIFFERENCE	اختلاف
RATIONAL CHOICE	اختيار رشيد
sampling	اختيار عينات (معاينة)
OTHER/OTHERNESS	آخر / غيرية
HAZARDS	أخطار
ENVIRONMENTAL HAZARD	أخطار بيئية
ethics	أخلاق نظرية

PERFORMANCE	أداء
private interest developments (pids)	إدارة المشروعات السكنية الخاصة
resource management	إدارة الموارد
public administration	إدارة عامة
FORESTRY	إدارة غابات
PERFORMATIVITY	أدائية
LITERATURE	أدب
TRAVEL WRITING	أدب الرحلات
ENVIRONMENTAL PERCEPTION	إدراك بيئى
scientific instrumentation	أدوات علمية
IDIOGRAPHIC	إديوجرافية (تفردية)
borderlands	أراض حدودية
TERRANULLIUS	أراض خالية
WETLANDS	أراض رطبة
CORRELATION	ارتباط
spatial autocorrelation	ارتباط داخلي مكاني
LINKAGES	إرتباطات
MIGRANCY	ارتحال
data archive	أرشيف بيانات
TERRORISM	إرهاب
crisis	أزمة
FISCAL CRISIS	أزمة مالية

MALAPPORTIONMENT	إساءة توزيع الدوائر الانتخابية
CAPTURE-RECAPTURE METHODS	أساليب حصر وإعادة حصر
QUANTITATIVE METHODS	أساليب كمية
VISUAL METHODS	أساليب مرئية
QUALITATIVE METHODS	أساليب نوعية
SOCIAL EXCLUSION	استبعاد اجتماعي
FINANCIAL EXCLUSION	استبعاد مالي
QUESTIONNAIRES	استبيانات
INVESTMENT	استثمار
EXCEPTION, SPACE OF	استثناء، فضاء
EXCEPTIONALISM	الاستثنائية
LAND USE	استخدام الأرض
SUSTAINABILITY	استدامة
ECOLOGICAL INFERENCE	استدلال إيكولوجي
ABDUCTION	استدلال قياسي
Austral(as)ia, idea of	استرال(آش)يا، (فكرة)
irredentism	استردادية
SLAVERY	استرقاق
ORIENTALISM	الاستشراق
REMOTE SENSING	استشعار عن بعد
outsourcing	استعانة بمصادر خارجية
COLONIALISM	استعمارية

ecological imperialism	استعمارية إيكولوجية
OCCIDENTALISM	استغراب
INDUCTION	استقراء
SEQUENT OCCUPANCE	استقرار متعاقب
EXPLORATION	استكشاف
bioprospecting	استكشاف الإمكانات البيولوجية
URBAN EXPLORATION	استكشاف حضري
DEDUCTION	استنباط
TRAGEDY OF THE COMMONS	استنزاف الموارد المشتركة
CONSUMPTION	استهلاك
COLLECTIVE CONSUMPTION	استهلاك جماعي
assimilation	الاستيعاب
DOMESTICATION	استئناس
HOUSEHOLD	أسرة معيشية
POPULATION PROJECTION	إسقاط (توقع) سكاني
MAP PROJECTION	إسقاط الخريطة
HOUSING	إسكان
PLACE NAMES	أسماء أماكن
Asia (idea of)	آسيا (فكرة)
SOCIALIST	اشتراكي
SOCIALISM	اشتراكية
ABORIGINALITY	أصالة السكان

AUTHENTICITY	ة
STRUCTURAL ADJUSTMENT	
URBAN ORIGINS	
BRENNER THESIS	
CHILDEREN	
reconstruction	
FAMILY RECONSTITUTION	
RECYCLING	
REDISTRIBUTION	ارد
restructuring	تاجية)
RECOGNITION	ق)
ENTROPY	ول- الانتقال)
MAPPING	
CADASTRAL MAPPING	لكادسترالية
AGRIBUSINESS	اعية
ALIENATION	
urbicide	(محو المدن)
OVERPOPULATION	
(Africa (idea of	
LEARNING REGIONS≈	
ECONOMY	

KNOWLEDGE ECONOMY	اقتصاد المعرفة
CULTURAL ECONOMY	اقتصاد ثقافى
NEO RICARDIAN ECONOMICS	اقتصاد ريكاردى جديد
POLITICAL ECONOMY	اقتصاد سياسي
spatial econometrics	اقتصاد قياسي مكاني
NEO-CLASSICAL ECONOMICS	اقتصاد كلاسيكي جديد
MARXIST ECONOMICS	اقتصاد ماركسي
dual economy	اقتصاد مزدوج
INFORMATION ECONOMY	اقتصاد معلومات
space economy	اقتصاد مكانى
command economy	اقتصاد موجه
INSTITUTIONAL ECONOMICS	اقتصاد مؤسسى
ALTERNATIVE ECONOMIES	اقتصادات بديلة
ENVIRONMENTAL ECONOMICS	اقتصاديات البيئة
RESOURCE ECONOMICS	اقتصاديات الموارد
NEO – CLASSICAL ECONOMICS	اقتصاديات كلاسيكية جديدة
GROWTH POLE	أقطاب النمو
FEUDALISM	إقطاع

bioregionalism	إقليمية حيوية
GEOGRAPHICAL ANALYSIS MACHINE (GAM)	آلة تحليل الجغراف
geographic Explanation Machine (GEM)	آلة تفسير جغرافي
PLACES	أماكن
EMPIRE	إمبراطورية
AMERICAN EMPIRE	الإمبراطورية الأمريكية
PAX AMERICANA	الإمبراطورية الأمريكية الكونية
IMPERIALISM	إمبريالية
NATION	أمة
Pareto optimality	أمثلية باريتو
LIFE EXPECTANCY	أمد الحياة
LATIN AMERICA	أمريكا اللاتينية
(AMERICA(s) (idea of	الأمريكتان (فكرة)
possiblism	إمكانية
POPULATION POTENTIAL	إمكانية سكانية
NATIONS	أمم

SECURITY	أمن
ENVIRONMENTAL SECURITY	أمن بيئى
biosecurity	أمن حيوى
HOT MONEY	أموال ساخنة
PRODUCTION	إنتاج
PRODUCTION OF NATURE	إنتاج الطبيعة
PRODUCTION OF SPACE	إنتاج الفضاء المكانى
JUST-IN-TIME PRODUCTION	إنتاج فى الوقت المناسب
PRODUCTIVITY	إنتاجية
INTERNET	إنترنت
DIFFUSION	انتشار
Diffusion of disease	انتشار مرض
intifada	الانتفاضة الفلسطينية
DEMOGRAPHIC TRANSITION	انتقال ديموجرافى
DEVOLUTION	انتقال سُلطة
ETHNICITY	انتماء عرقى
OPTIMIZATION	إنجاز أمثل
REGRESSION	انحدار (إحصاء)
GEOGRAPHICALLY WEIGHTED REGRESSION	انحدار مُرجح جُغرافياً (إحصاء)
HOMO SACER	إنسان منبوذ

Common Property Regimes	أنظمة ملكية مشتركة
REFELEXIVITY	انعاكسية -
SECESSION	انفصال
spatial separatism	انفصال مكاني
agricultural involution	انكماش زراعي
MODES OF·PRODUCTION	أنماط الإنتاج
relevance	أهمية / وثاقة الصلة
EUROPE	أوروبا
AIDS	إيدز
IDEOLOGY	أيديولوجيا
ICONOGRAPHY	أيقونية (تمثيل بالرموز)
ECOLOGY	إيكولوجيا
HUMAN ECOLOGY	إيكولوجيا بشرية
CULTURAL ECOLOGY	إيكولوجيا ثقافية
urban ecology	إيكولوجيا حضرية
POLITICAL ECOLOGY	إيكولوجيا سياسية
FACTORIAL ECOLOGY	إيكولوجيا عاملية
DEEP ECOLOGY	إيكولوجيا عميقة
barrio	باريو (مجاورة سكنية)
BIOTECHNOLOGY	بايوتكنولوجي (التكنولوجيا الحيوية)

INTENSIVE RESEARCH	بحث مكثف
EXTENSIVE RESEARCH	بحث موسع
ACTION RESEARCH	بحوث الفعل والمشاركة
NOMADISM	بداوة
PRIMITIVISM	بدائية
PRAGMATISM	براجماتية
SOFTWARE FOR QUANTITATIVE ANALYSIS	برامج تحليل كمى
LINEAR PROGRAMMING	برمجة خطية
PROSTITUTION	بغاء (دعارة)
PIXEL	بكسل (خلية رقمية)
rhetoric	بلاغة خطابية
town	بلدة
NEW TOWN	بلدة جديدة
BALKANIZATION	بلقنة
SOCIAL CONSTRUCTION	بناء اجتماعي
SPATIAL STRUCTURE	بناء مكاني
WORLD BANK	البنك الدولى
SPATIAL STRUCTURES	بنى مكانية
INFRASTRUCTURE	بنية تحتية
BASE AND SUPERSTRUCTURE	بنية تحتية وفوقية
space syntax	بنية مكانية

STRUCTURALISM	بنيوية
VECTOR	بيانات إحداثية (فيكتور)
RASTER	بيانات نقطية "راستر"
ENVIRONMENT	بيئة
ENVIRONMENTALISM	بيئوية (مذهب بيئي)
subsidiarity	تابعية
AFFECT	تأثير
NEIGHBOURHOOG EFFECT	تأثير الجيران
underdevelopment	تأخر تنموى
history of geography	تاريخ الجغرافيا
HISTORY OF CARTOGRAPHY	تاريخ الكارتوجرافيا
ENVIRONMENTAL HISTORY	تاريخ بيئى
FOUNDATIONALISM	تأسيسية (نظرية)
hermeneutics	تأويل (هيرمينوطيقا)
exchange	تبادل
TIME-SPACE DISTANCIATION	تباعد زمكانى
AREAL DIFFERENTIATION	تباين مكانى
trade	تجارة
RETAILING	تجارة تجزئة
FAIR TRADE	تجارة عادلة

logical empiricism	تجريبية منطقية
ABSTRACTION	تجريد
VISUALIZATION	تجسيد بصرى
ASSEMBLAGE	التجمع (مركب النمور الآسيوية)
COMMUNITIES	تجمعات
clusters	تجمعات عنقودية
AGGLOMERATION	تجميع اقتصادى
regional alliance	تحالف إقليمى
growth coalitions	تحالفات نمو
MODERNIZATION	تحديث
GENTRIFICATION	تحسين عمرانى
URBANIZATION	تحضر
COUNTER-URBANIZATION	تحضر مضاد
Trend surface analysis	تحليل اتجاه السطح
EXPLORATORY DATA ANALYSIS	تحليل استكشافى للبيانات
rhythmanalysis	تحليل الإيقاع
CATEGORICAL DATA ANALYSIS	تحليل البيانات الفئوية
CONFIRMATORY DATA ANALYSIS	التحليل التحققى للبيانات

Cost-Benefit Analysis (CBA)	تحليل التكلفة والعائد
Survey analysis	تحليل المسوح
principal component analysis (pca)	تحليل المكونات الأساسية
WORLD-SYSTEMS ANALYSIS	تحليل النظم العالمية
PRIMARY DATA ANALYSIS	تحليل أولى للبيانات
RHYTHMANALYSIS	تحليل إيقاع
BAYESIAN ANALYSIS	تحليل بايزى
LONGITUDINAL DATA (ANALYSIS (LDA	تحليل بيانات طولية
SEQUENCE ANALYSIS	تحليل تتابع
REVEALED PREFERENCE ANALYSIS	تحليل تفضيلات مكتشفة
DISCOURSE ANALYSIS	تحليل خطاب
quadrat analysis	تحليل رباعى
FACTOR ANALYSIS	تحليل عاملى
TRANSACTIONAL ANALYSIS	تحليل عمليات مالية
LOCATIONAL ANALYSIS	تحليل المواقع المكانية
SPATIAL ANALYSIS تحليل	تحليل مكانى
SOCIAL AREA ANALYSIS	تحليل منطقة اجتماعية
POINT PATTERN ANALYSIS	تحليل نمط النقطة

SECONDARY DATA ANALYSES	تحليلات بيانات ثانوية
SPACIAL ANALYSIS	تحليلات مكانية
CULTURAL TURN	تحول ثقافى
Disneyfication	تحول حضرى ديزنى
urban entrepreneurialism	تحولات المشروعات الحضرية
WHITENESS	تحيز للجنس الأبيض
PLANNING	تخطيط
URBAN PLANNING	تخطيط الحضر
rural planning	تخطيط الريف
URBAN AND REGIONAL PLANNING	تخطيط حضرى وإقليمى
exit, voice, and loyalty	تخلي، اعتراض وولاء
FRONTIER	تخوم/ حدود
geographical imagination	تخيل جغرافى
FLOWS	تدفقات
Environmental Audit	تدقيق ومراجعة بيئية
CREATIVE DESTRUCTION	تدمير خلاق
HERITAGE	تراث
ACCUMULATION	تراكم
ACCUMULATION BY DISPOSSESSION	تراكم بالطرد
PRIMITIVE ACCUMULATION	تراكم بدائى

FLEXIBLE ACCUMULATION	تراكم مرن
VISUALITY	ترائي
FILTERING	ترشيح
recreation	ترفيه
DIGITIZING	ترقيم إحداثي
AGE COMPOSITION	تركيب عُمري
SPACIAL STRUCTRE	تركيب مكاني
GEOCODING	ترميز جغرافي
patenting	تسجيل براءات الاختراع
transfer pricing	تسعير تحويلي
FLANEUR /FLANERIE	تسكع (تجوال حر في المدينة)
ENCLOSURE	تسييج
HOMELESSNESS	تشرد
racialization	تشكيل الهويات العرقية
AGEING	تشيخ
DESERTIFICATION	تصحر
DECOLONIALIZATION	تصفية استعمار
INDUSTRIALIZATION	تصنيع
proto-industrialization	تصنيع أولي
CLASSIFICATION	تصنيف
CLASSIFICATION AND REGIONALIZATION	تصنيف وتقسيم إقليمي
REPRESENTATION	تصور

Time-space compression	تضاغط زمكاني
ETHNIC CLEANSING	تطهير عرقي
co-evolution	تطور مشترك
CO-OPERATIVE	تعاونية
SPATIAL FETISHISM	تعاويذ مكانية
CENSUS	تعداد
PLURALISM	تعددية
MULTICULTURALISM	تعددية ثقافية
REDISTRICTING	تعديل الدوائر الانتخابية
EDUCATION	تعليم
FEEDBACK	تغذية راجعة
POSITIVE FEEDBACK	تغذية راجعة موجبة
BLOCKBUSTING	تغرير عقاري
LAND USE AND LAND COVER CHANGE	تغير استخدام الأرض والغطاء الأرضي
spatial interaction	تفاعل مكاني
SYMBOLIC INTERACTIONISM	تفاعلية رمزية
SPATIAL INEQUALITY	تفاوت مكاني
EXPLANATION	تفسير
retroduction	تفسير استدلالي
PANDEMIC	تفشي وبائي
deindustrialization	تفكيك صناعي
DECONSTRUCTION	تفكيكية

propinquity	تقارب
TRANSCULTURATION	تقارب ثقافى
time- space convergence	تقارب زمكانى
convergence, regional	تقارب، إقليمى
partition	تقسيم
DIVISION OF LABOUR	تقسيم العمل
territoriality	تقسيم إلى أقاليم
ZONING	تقسيم إلى نطاقات
GERRYMANDERING	تقسيم انحيازى للدوائر الانتخابية.
New International Division of Labour (NIDL)	تقسيم دولى جديد للعمل
RACIAL DISTRICTING	تقسيم عرقي للدوائر الانتخابية
MIMESIS	تقليد
ENVIRONMENTAL IMPACT ASSESSMENT	تقييم الأثر البيئى
resource evaluation	تقييم الموارد
opportunity costs	تكاليف الفرصة البديلة
transport costs	تكاليف النقل
transaction costs	تكاليف عمليات مالية
Sunk costs	تكاليف غارقة
Complementarity	تكامل إقليمي
INTEGRATION	تكامل
Economic integration	تكامل اقتصادى
SOCIAL FORMATION	تكوين اجتماعي

ADAPTATION	تكيف
DISTANCE DECAY	تلاشي المسافة
POLLUTION	تلوث
URBANISM	تمدن
EMPOWERMENT	تمكين
PUBLIC FINANCE	تمويل عام
POSITIVE DISCRIMINATION	تمييز إيجابي
TEXTUALITY	تناص
analogue	تناظر / تماثل
PREDICTION	تنبؤ
industrial organization	تنظيم صناعي
data mining	تنقيب عن بيانات
DEVELOPMENT	تنمية
UNEVEN DEVELOPMENT	تنمية غير متساوية
Sustainable Development	تنمية مستدامة
BIODIVERSITY	تنوع حيوي
ENLIGHTENMENT	تنوير
HYBRIDITY	تهجين
EQUILIBRIUM	توازن
SOCIAL REPRODUCTION	توالد اجتماعي
time-space expansion	توسع زمكاني
LOCALIZATION	توطن محلي
GLOCALIZATION	توطين المعولم

FORECAST	توقع
Taylorism	تيلورية
CULTURE	ثقافة
MATERIAL CULTURE	ثقافة المادة
trust	ثقة
tricontinentalism	ثُلاثية قارية
scientific revolution (s)	ثورة (ثورات) علمية
GREEN REVOLUTION	الثورة الخضراء
QUANTITATIVE REVOLUTION	الثورة الكمية
AGRICULTURAL REVOLUTION	ثورة زراعية
INDUSTRIAL REVOLUTION	ثورة صناعية
LIFE TABLE	جداول حياة
dialectic(s)	جدلية / جدل/ ديالكتيك
CRIME	جريمة
BODY	جسد
GEO-BODY	جسد جغرافي
Time-geography	جغرافيا - زمن
GEOGRAPHY	جغرافيا
SOCIAL GEOGRAPHY	جغرافيا اجتماعية
SOCIAL AND CULTURAL GEOGRAPHY	جُغرافيا اجتماعية وثقافية

ECONOMIC GEOGRAPHY	جغرافيا اقتصادية
New Economic Geography	جغرافيا اقتصادية جديدة
REGIONAL GEOGRAPHY	جغرافيا إقليمية
HUMAN GEOGRAPGY	الجغرافيا البشرية
URBAN GEOGRAPHY	جغرافيا الحضر
Biogeography	الجغرافيا الحيوية
rural geography	جغرافيا الريف
POLITICAL GEOGRAPHY	الجغرافيا السياسية
ANTHROPOGEOGRAPHY	جغرافيا أنثروبولوجية
humanistic geography	جُغرافيا إنسانية
CRITICAL HUMAN. GEOGRAPHY	جغرافيا بشرية نقدية
HISTORICAL GEOGRAPHY	جغرافيا تاريخية
COMMERCIAL GEOGRAPHY	جغرافيا تجارية
APPLIED GEOGRAPHY	جغرافيا تطبيقية
CULTURAL GEOGRAPHY	جغرافيا ثقافية
RADICAL GEOGRAPHY	جغرافيا راديكالية
AGRICULTURAL GEOGRAPHY	جغرافيا زراعية
BEHAVIORAL GEOGRAPHY	جغرافيا سلوكية
MEDICAL GEOGRAPHY	جغرافيا طبية
PHYSICAL GEOGRAPHY	جغرافيا طبيعية

Emotional geography	جغرافيا عاطفية
GEOGRAPHIA GENERALIS	جغرافيا عامة
MILITARY GEOGRAPHY	جغرافيا عسكرية
MACROGEOGRAPHY	جغرافيا كلية
MARXIST GEOGRAPHY	جغرافيا ماركسية
FEMINIST GEOGRAPHY	جُغرافيا نسوية
psychogeography	جغرافيا نفسية
MORAL GEOGRAPHIES	جغرافيات أخلاقية
carceral geographies	جغرافيات الاحتجاز
CONTRAPUNTAL GEOGRAPHIES	جغرافيات الطباق (التقابل) الموسيقى
IMAGINATIVE GEOGRAPHIES	جغرافيات تخيلية
GENETIC GEOGRAPHIES	جغرافيات جينية
PUBLIC GEOGRAPHIES	جغرافيات شعبية
EMOTIONAL GEOGRAPHIES	جغرافيات عاطفية
FEMINIST GEOGRAPHIES	جغرافيات نسوية
CRITICAL GEOGRAPHIES	جغرافيات نقدية
VIRTUAL GEOGRAPHy	جُغرافية افتراضية
ELECTORAL GEOGRAPHY	جغرافية الانتخابات
WELFARE GEOGRAPHY	جغرافية الرفاه

TIME GEOGRAPHY	جغرافية الزمن
POPULATION GEOGRAPHY	جغرافية السكان
INDUSTRIAL GEOGRAPHY	جغرافية الصناعة
LABOUR GEOGRAPHY	جغرافية العمل
transport geography	جُغرافية النقل
DEVELOPMENT GEOGRAPHY	جغرافية تنمية
COMMUNITY	جماعة بشرية
COMMUNITARIANISM	جماعية
GEOGRAPHICAL SOCIETIES	جمعيات جغرافية
SEX	جنس
SEX/GENDSR	جنس/ نوع
HETEROSEXISM	جنسية غيرية
HOMOPHOBIA	جنسية مثلية
SOUTH	جنوب
SEXUALITY	جنوسة
FRICTION OF DISTANCE	جهد المسافة
QUALITY OF LIFE	جودة الحياة
HUNGER	جوع
Exclave	جيب سياسى خارجى
ENCLAVE	جيب سياسى داخلى

GHETTO	جيتو
COHORT	جيل
HUMAN GENOME	جينوم بشرى
Geopolotik	جيوبوليتيكا (المدرسة)
CRITICAL GEOPOLITICS	جيوبوليتيكا نقدية
GEOPOLITICS	جيوبوليتيكيا (المفهوم)
GEODEMOGRAPHy	جيوديموغرافيا
STATE OF NATURE	حالة الطبيعة
topophillia	حب المكان (طوبوفيليا)
ENVIRONMENTAL DETERMINISM	حتم بيئى
ENVIRONEMENTAL DETERMINISM	حتمية بيئية
MODERNISM	حداثة
ZOOS	حدائق الحيوان
BORDERS	حدود
LIMITS TO GROWTH	حدود النمو
boundary	حدود سياسية
MOBILITY	حراك سكاني
WAR	حرب
COLD WAR	حرب باردة
JUST WAR	حرب عادلة
SOCIAL MOVEMENT	حركة اجتماعية
urban social movement	حركة اجتماعية حضرية

transhumance	حركة الرعاة الفصلية
BACK–TO–THE–CITY–MOVEMENT	حركة العودة إلى المدينة
ENVIRONMENTAL MOVEMENT	حركة بيئية
RESOURCE WARS	حروب موارد
GREEN BELT	حزام أخضر
SUNBELT/SNOWBELT	حزام الشمس/ حزام الجليد
rustbelt	حزام الصدأ
CIVILIZATION	حضارة
SELF-DETERMINATION	حق تقرير المصير
rights	حقوق
RIGHTS	حقوق
human rights	حُقوق الإنسان
PROPERTY RIGHTS	حقوق الملكية
INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS	حقوق الملكية الفكرية
GOVERNMENTALITY	حكامة (حكومية)
Ethnocracy	حُكم عرقي
GEOCOMPUTAION	حوسبة جغرافية
GOVERNANCE	حوكمة (حكم رشيد)
CHINATOWN	حي صيني
WILDERNESS	حياة برية
BARE LIFE	حياة مُجردة

domesticity	حياة منزلية
everyday life	حياة يومية
LAND TENURE	حيازة الأرض
ANIMALS	حيوانات
SERVICE	خدمات
producer services	خدمات المنتج
PUBLIC SERVICES	خدمات عامة
DELIBERATIVE MAPPING	خرائط تداولية
mental maps/cognitive maps	خرائط ذهنية / خرائط إدراكية
TOPOGRAPHIC MAPS	خرائط طبوغرافية
MAP(S)	خريطة / خرائط
MAP	خريطة
probability map	خريطة الاحتمال (إحصاء)
MENTAL MAP	خريطة ذهنية
privatization	خصخصة
FERTILITY	خصوبة فعلية
FECUNDITY	خصوبة نظرية
Green Line	خط أخضر
DISCOURES	خطاب
ISOLINES	خطوط تساوى
ALGORITHMS	خوارزميات
DISTRICTING ALGORITHM	خوارزميات تقسيم الدوائر الانتخابية
genetic algorithm	خوارزمية جينية

GEOGRAPHICAL IMAGINARY	خيال جغرافى
DARWINISM	دارونية
HOUSING STUDIES	دراسات الإسكان
SCIENCE STUDIES	دراسات العلم
AREA STUDIES	دراسات المناطق
subaltern studies	دراسات المهمشين
CASE STUDY	دراسة الحالة
Kondratieff cycles	دورات (أمواج) كوندراتيف
regional cycles	دورات إقليمية
PROFIT CYCLE	دورة الربح
CYCLE OF POVERTY	دورة الفقر
LIFE-CYCLE	دورة حياة
PRODUCT LIFE CYCLE	دورة حياة المنتج
NORTH-SOUTH	دول الشمال - دول الجنوب
STATISM	دولانية
nation-state	دولة - قومية
state	دولة
WELFARE STATE	دولة الرفاه
SHADOW STATE	دولة الظل
state of nature	دولة بدائية
NATION STATE	دولة قومية
rouge state	دولة مارقة
RELIGION	ديانة

CARTESIANIS	ديكارتية
DEMOCRACY	ديمقراطية
RADICAL DEMOCRACY	ديمقراطية راديكالية
DEMOGRAPHY	ديموغرافيا
HISTORICAL DEMOGRAPHY	ديموغرافيا تاريخية
participatory democracy	ديموقراطية تشاركية
ethnic democracy	ديموقراطية عرقية
SUBJECT	ذات
COLLECTIVE SUBJECT	ذات جمعية
SUBJECTIVITY	ذاتية
MEMORY	ذاكرة
instrumentalism	ذرائعية (أداتية)
INSTRUMENTALISM	ذرائعية
ARTIFICIAL INTELLIGENCE	ذكاء اصطناعي
MASCULINISM	ذكورية
GEOGRAPHICAL ASSOCIATION	رابطة جغرافية
CAPITAL	رأس المال
SOCIAL CAPITAL	رأس المال الاجتماعي
CULTURAL CAPITAL	رأس المال الثقافي
CAPITALISM	رأسمالية
Narco-capitalism	رأسمالية المخدرات

PETRO-CAPITALISM	رأسمالية بترولية
COMMUTING	رحلة عمل يومية
Tariff	رسوم جمركية
HEALTH CARE	رعاية طبية
PASTORALISM	رعي
continental shelf	رف قاري
HOMOPHOBIA	رهاب الذات
HOMOPHOBIA AND HETEROSEXISM	رهاب الذات والجنسية الغيرية
GENIUS LOCI	روح المكان
GENIUS	روح حارسة
VISION	رؤية
VISION AND VISUALITY	رؤية و ترائي
Sport(s)	رياضة (رياضات)
RHIZOME	ريزوم (شبكة جذرية)
RENT	ريع
azimuth	زاوية السمت
sprawl	زحف حضري
FARMING	زراعة
dry farming	زراعة جافة
INTENSIVE AGRICULTURE	زراعة كثيفة
SHIFTING CULTIVATION	زراعة متنقلة
Subsistence Agriculture	زراعة معيشية

time	الزمان
nuptiality	زواجية (مدى انتشار الزواج)
trialectics	سببية جدلية
PRISONS	سجون
Surface	سطح
POPULATION	سكان
SUBURBANIZATION	سكني الضواحي
RACE	سلالة
commodity chain/filière	سلسلة سلعية
NATIVE AUTHORITIES	سلطات محلية
POWER	سلطة
SOVEREIGN POWER	سلطة سيادية
DISCIPLINARY POWER	سلطة نظامية (انضباطية)
PUBLIC GOODS	سلع (منافع) عامة
COMMODITIES	سلع
STAPLES	سلع أساسية
CONFLICT COMMODITIES	سلع الصراع
commodity	سلعة
satisficing behaviour	سُلوك إرضائي
SEARCH BEHAVIOUR	سُلوك بحثي
ACCESSIBILITY	سهولة الوصول
MARKET	سوق
HOUSING MARKET	سوق الإسكان

LABOUR MARKET	سوق العمل
tourism	سياحة
SOVEREIGNTY	سيادة
pricing policies	سياسات التسعير
CULTURAL POLITICS	سياسات ثقافية
PUBLIC POLICIES	سياسات عامة
EVIDENCE-BASED POLICY	سياسات مبنية على أدلة
REGIONAL POLICY	سياسة إقليمية
IDENTITY POLITICS	سياسة الهوية
biopolitics, biopower	سياسة بيولوجية، سلطة بيولوجية
verticality, politics of	سياسة رأسية
contextuality	سياقية
domination	سيطرة
NETWORKS	شبكات
SOCIAL NETWORKS	شبكات اجتماعية
NEURAL NETWORK	شبكة عصبية
DIASPORA	شتات
quadtree	شجرة رباعية (تقسيم رقمى مساحي)
PUBLIC-PRIVATE PARTNERSHIPS (PPP)	شراكة عامة – خاصة
corporatization	شراكة تجارية كبرى)كوربوراطية)
MULTILATERALISM	شراكة متعددة الأطراف

MIDDLE EAST, idea of	الشرق الأوسط، فكرة
transnational corporations (TNCS)	شركات عابرة للقوميات
terms of trade	شروط التجارة
POPULISM	شعبوية
NORTH	شمال
COMMUNISM	شيوعية
HEALTH	صحة
health and health care	صحة ورعاية طبية
CONFLICT	صراع
TABULA RASA	صفحة بيضاء
footloose industry	صناعة مرنة الحركة
INTERNATIONAL MONETARY FUND	صندوق النقد الدولى
IMAGE	صورة (مرئية)
dialectical image	صورة جدلية
preservation	صيانة التراث الثقافى
CONSERVATION	صيانة الموارد والبيئة
ethnoburb	ضاحية الأقلية العرقية
ANTI-DEVELOPMENT	ضد التنمية
SUBURB	ضواحي
ENERGY	طاقة
CARRYIBG CAPACITY	طاقة الحمل
CLASS	الطبقة

underclass	الطبقة الدنيا
topography	طبوغرافيا
TOPOGRAPHIES	طبوغرافيات
NATURE	طبيعة
urban nature	طبيعة حضرية
NATURE-CULTURE	طبيعة وثقافة
NATURE-SOCIETY	طبيعة ومجتمع
GENRE DE VIE	طريقة حياة
UTOPIA	طوباوى
topology	طوبولوجيا (علاقات مكانية بينية)
PHENOMENOLOGY	علم الظاهريات / الفينومونولوجيا
HINTERLAND	ظهير
Third World	العالم الثالث
second world	العالم الثاني
Fourth World	العالم الرابع
Taken-for-granted world	العالم المسلم به
LIFEWORLD	عالم حياتي / عالم الحياة اليومية
HUMAN AGENCY	عامل بشرى
SERFDOM	عبودية
DISABILITY	عجز
SOCIAL JUSTICE	عدالة اجتماعية
territorial justice	عدالة إقليمية
ENVIRONMENTAL JUSTICE	عدالة بيئية

uncertainty	عدم التأكد
SPATIAL MISMATCH	عدم التوافق المكاني
INEQUALITY	عدم المساواة
spatial mismatch	عدم توافق مكاني
segregation	عزل عنصرى
MILITARISM	عسكرية
STOCHASTIC	عشوائي
CRITICAL RATIONALISM	عقلانية نقدية
collinearity	علاقات اتجاهية خطية
internal relations	علاقات داخلية
INTERNATIONAL RELATIONS	علاقات دولية
LOCAL-GLOBA RELATIONS	علاقات محلية عالمية
SCIENCE	علم
e-social science	علم اجتماع إليكتروني
REGIONAL SCIENCE	علم إقليمي
GENEALOGY	علم الأنساب/ جينيالوجيا
EPIDEMIOLOGY	علم الأوبئة
NOMADOLOGY	علم البداوة
Geographic Information Science (GISc)	علم المعلومات الجغرافي
ENVIRONMENTAL PSYCHOLOGY	علم النفس البيئى

ONTOLOGY	علم الوجود (الأنطولوجيا)
cybernetics	علم تحكم إلكترونى
spatial science	علم مكانى
science/science studies	علم/ دراسات العلم
secularism	علمانية
SPACIAL SCIENCE	علوم مكانية
DOMESTIC LABOUR	عمل منزلى
FIELDWORK	عمل ميدانى
STOCCHASTIC PROCESSES	عمليات تصادفية
PROCESS	عملية
LABOUR PROCESS	عملية العمل
Markov process (or Markov chain)	عملية ماركوف (أو سلسلة ماركوف)
RACISM	عنصرية
environmental racism	عنصرية بيئية
VIOLENCE	عنف
FACTORS OF PRODUCTION	عوامل إنتاج
GLOBALIZATION	عولمة
SAMPLE	عينة
TELEOLOGICAL	غائية
FOOD	غذاء
WEST, the	الغرب (العالم الغربى)

INVASION AND SUCCESSION	غزو وتتابع (سكنى)
ALTERITY	غيرية
CLASS INTERVAL	فارق فئوى
FASCISM	فاشية
poverty gap	فجوة الفقر
RENT GAP	فجوة ريعية
FEDERALISM	فدرالية
METHODOLOGICAL INDIVIDUALISM	فردانية منهجية
INTERVENING OPPORTUNITIES	فرص وسيطة
hypothesis	فرضية / فرض
APARTHEID	فصل عنصرى
third space	فضاء مكاني ثالث
CYBERSPACE	فضاء إليكتروني
hyperspace	فضاء فائق
governable space	فضاء مستجيب للحكم
space	فضاء مكاني
defensible space	فضاء مكاني قابل للدفاع
SPACES AND PLACES	فضاء مكاني وأمكنة
SPACES	فضاءات مكانية
POVERTY	الفقر
PHILOSOPHY	فلسفة

Biophilosophy	الفلسفة الحيوية
PHILOSOPHY OF SCIENCE	فلسفة علوم
ART	فن
FORDISM	فوردية
ANARCHISM	فوضوية (أناركية)
fuzzy sets/fuzzy logic	الفئات الغائمة / المنطق الغائم (إحصاء)
HOUSING CLASS	فئة الإسكان
virus	فيروس
FILM	فيلم
transferability	قابلية النقل
CONTINENTS	قارات
RELATIONAL DATABASE	قاعدة البيانات العلاقية
RANK-SIZE RULE	قاعدة المرتبة- الحجم
(LAW (SCIENTIFIC	قانون (علمي)
LAW	قانون
law of the sea	قانون البحار
primate city, the law of	قانون المدينة الأولى
INTEROPERABILITY	قدرة تشغيل بيني
MAP READING	قراءة الخرائط
PEASANT	قروى
urban village	قرية حضرية
section	قطاع

INFORMAL SECTOR	قطاع غير رسمي
HEARTLAND	قلب الأرض
INNER CITY	قلب المدينة
CORE AND PERIPHERY	قلب وهوامش
NOMOTHETIC	قوانين عامة
NATIONALISM	قومية
CENTRIFUGAL AND CENTRIPETAL FORCES	قوى الطرد وقوى الجذب
MEASUREMENT	قياس
segregation, measurement of	قياس الفصل
Multidimensional Scaling (MDS)	قياس متعدد الأبعاد
VALUES	قيم
VALUE-ADDED	قيمة مُضافة
CARTOGRAPHY	كارتوجرافيا
DIGITAL CARTOGRAPHY	كارتوجرافيا رقمية
CARTOGRAM	كارتوجرام
CASTE	كاست (نظام الطوائف الهندى)
KANTIANISM	كانطية
CYBORG	كائن إليكترونى
AGEISM	كبر السن
EARTH-WRITING	كتابة عن الأرض
POPULATION DENSITY	كثافة السكان
GLOBE	كرة أرضية

chronotope	كرونوتوب (الزمان - المكان)
FRACTALS	كسور
CHOROPLETH	كوروبلث
chorology/chorography	كورولوجيا/ كوروجرافيا (علم وصف الأقاليم)
COSMOPOLITANISM	كوزموبوليتانية
cosmography	كوزموغرافيا (علم وصف الكون)
UNIVERSALISM	كونية
kibbutz	كيبوتز (قرية صهيونية جماعية)
REFUGEES	لاجئون
ENVIRONMENTAL REFUGEES	لاجئون بيئيون
Lamarck(ian)ism	لاماركية (نظرية التغير التطورى)
DECENTRALIZATION	لامركزية
non – placc	لامكان
PLACELESSNESS	لامكانية
LANDDCAPE	لاندسكيب
moral landscapcs	لاندسكيب أخلاقي
CULTURAL LANDSCAPE	لاندسكيب ثقافى
townscapc	لاندسكيب حضرى
LANDSCHAFT	لاندشافت
RESOURCE CURSE	لعنة الموارد
LANGUAGE	لغة
ABJECTION	لفظ واستبعاد

LIBERALISM	ليبرالية
neo-liberalism	ليبرالية جديدة
Not In My Backyard (NIMBY)	ليس فى فنائى الخلفى (نيمباى)
POST – COLONIALISM	ما بعد الاستعمارية (الكولونيالية)
POST-SOCIALISM	ما بعد الاشتراكية
POST HUMANISM	ما بعد الإنسانية
POST- STRUCTURALISM	ما بعد البنيوية
POST-STRUCURALISM	ما بعد البنيوية
POST-DEVELOPMENT	ما بعد التنمية
POST-ENLIGHENMENT	ما بعد التنوير
postmodernism	ما بعد الحداثة
postmodernity	ما بعد الحداثية
POST-INDUSTRIAL	ما بعد الصناعة
post-normal science (PNS)	ما بعد العلم التقليدى
POST-FORDISM	ما بعد الفوردية
POSTMATERIALISM	ما بعد المادية
POST – MARXIST	ما بعد الماركسية
META-GEOGRAPHY	ما وراء الجغرافيا
MATERIALISM	مادية
HISTORICAL MATERIALISM	مادية تاريخية
MARXISM	ماركسية
STRUCTURAL MARXISM	ماركسية بنيوية

ANALYTICAL MARXISM	ماركسية تحليلية
GEOGRAPHICAL EXPLANATION MACHINE	ماكينة التفسير الجغرافى
essentialism	ماهوية
Panopticon	مبنى الرقابة الشاملة
ENDOGENEITY	متغير داخلي
VISUAL VARIABLES	متغيرات مرئية
instrumental variables	متغيرات مساعدة
SCIENCE PARKS	متنزهات العلوم
NATIONAL PARKS	متنزهات وطنية
IDEALISM	مثالية
METAPHOR	مجاز (استعارة)
FAMINE	مجاعة
LEBENSRAUM	مجال حيوى
MEAN INFORMATION FIELD	مجال معلوماتى وسيط
geostrategic realms	مجالات جيوستراتيجية
PRIVATE AND PUBLIC SPHERES	مجالات خاصة وعامة
NEIGHBOURHOOD	مجاورات سكنية
neighbuorhood	مجاورة سكنية
SOCIETY	مجتمع
NETWORK SOCIETY	مُجتمع الشبكة
risk society	مجتمع المخاطرة

POST-INDUSTRIAL SOCIETY	مجتمع ما بعد الصناعة
CIVIL SOCIETY	مجتمع مدني
SOCIETIES	مجتمعات
GATED COMMUNITIES	مُجتمعات مُسورة
conurbation	مُجمع حضري
FOCUS GROUP	مجموعات تركيز
FUZZY SETS	مجموعات غامضة (إحصاء)
PORK BARREL	محاباة في الدعم حكومي
SIMULATION	محاكاة
MICROSIMULATION	محاكاة جزئية
rural-urban continum	محتويات ريفية بحضرية
HOLOCAUST	المحرقة (الهولوكوست)
LOCALE	محل
LOCALITY	محلية
oceans	المحيطات
RISKS	مخاطر
transgression	مُخالفة
OUTPUT	مخرجات
tropicality	مدارية
input-output	مدخلات ومخرجات
REGULATION SCHOOL	مدرسة التنظيم
ANNALES SCHOOL	مدرسة الحوليات
BERKELEY SCHOOL	مدرسة بيركيلي

CHICAGO SCHOOL	مدرسة شيكاغو
Los Angeles School	مدرسة لوس أنجلوس
CITIES	مُدن
GARDEN CITY	مدن الحدائق
WORLD CITIES	مُدن العالم
AEROTROPOLIS	مدن المطارات الكبرى
EDGE CITIES	مدن حدية
global cities/world cities	مدن عالمية
MEGACITIES	مدن عملاقة
CITY	مدينة
edge city	مدينة حدية
exopolis	مدينة خارجية
POST-INDUSTRIAL CITY	مدينة ما بعد الصناعة
pre-industrial city	مدينة ما قبل الصناعة
COMPACT CITY	مدينة مدمجة
informational city	مدينة معلومات
NATURALISM	مذهب الطبيعة
ACTIVISM	مذهب الفعالية
stages of growth	مراحل نمو
surveillance	مراقبة
urban managers and gatekeepers	مراقبو الحضر
PRODUCTION COMPLEX	مركب إنتاج
CORE-PERPHERY	مركز – هامش

phallocentrism	مركزية التحيز الذكورى
LOCATION QUOTIENT	مركزية الموقع (معامل التوطن)
Anglocentrism	مركزية إنجليزية
EUROCENTRISM	مركزية أوروبية
ANDROCENTRICITY	مركزية ذكورية
ETHNOCENTRISM	مركزية عرقية
PLANTATION	مزرعة واسعة
life course/life-cycle	مسار الحياة/ دورة الحياة
AID	مساعدات
EUCLIDEAN SPACE	مسافة إقليدية
AGRARIAN QUESTION	المسألة الزراعية
EQUALITY	مناواة
spontaneous settlement	مستوطنة عشوائية
surveying	مسح المكان
SURVEY	مسوح
Entrepreneurship	مشروعات اقتصادية
transport problem	مُشكلة نقل
SPECTACLE	مشهد
MULTIPLIERs	المضاعفات (مقياس إحصائي)
ACID RAIN	مطر حمضي
modernity	معاصرة
ASIAN MIRACLE/TIGERS	معجزة النمور الآسيوية
dependence ratio	مُعدل الإعالة

MORTALITY	معدل الوفيات
KNOWLEDGE	معرفة
LOCAL KNOWLEDGE	معرفة محلية
INDIGENOUS KNOWLEDGE	معرفة محلية متوطنة
SITUATED KNOWLEDGE	معرفة موقفية
EPISTEMOLOGICAL	معرفي (إبستيمولوجي)
CAMP	معسكر
prisoner's dilemma	معضلة السجين
GEO-INFORMATICS	معلوماتية أرضية
LABORATORY	معمل
ECUMENE	معمور أو مأهول (إكيومين)
FALSIFICATION	معيار القابلية للتكذيب (دحض معرفي)
NORMATIVE	معيارية
HETERONORMATIVITY	معيارية غيرية
ECOLOGICAL FALLACY	مغالطة إيكولوجية
interviews and interviewing	مقابلات شخصية
retrospective approach	مقاربة استعادة الأحداث
RETROGRESSIVE APPROACH	مقاربة تراجعية
Territory	مقاطعة من الأرض
RESISTANCE	مقاومة
Ecometrics	مقاييس بيئية
PSYCOPHYSICAL	مقاييس نفسية طبيعية

SCALE	مقياس مكاني
PLACE	مكان
public space	مكان عام
CENTRAL PLACE	مكان مركزي
sacred and profane space	مكان مقدس ومكان مدنس
SPATIALITY	مكانية
SPACE-TIME	مكانية زمانية
PARTICIPANT OBSERVATION	ملاحظة بالمشاركة
ASYLUM	ملجأ
PROPERTY	ملكية
hábitus	ممارسات الحياة اليومية
policing	ممارسات شُرطية
RACIALIAZATION	ممارسات عنصرية
PRACTICE	ممارسة
CLIMATE	مناخ
RED-LIGHT DISTRICTS	مناطق الرذيلة
EXPORT PROCESSING ZONES	مناطق معالجة الصادرات
ANTI-HUMANISM	مناهضة الإنسانية
ANTI-DEVELOPMENT	مناهضة التنمية-
ANTI-GLOBALIZATION	مناهضة العولمة
ANTI-RACISM	مناهضة عنصرية
World Social Forum	مُنتدى اجتماعي عالمي

bid-rent curve	منحنى عرض الإيجار
CARTOGRAPHIC REASON	منطق كارتوجرافى
Central Business District (CBD)	منطقة أعمال مركزية
free trade area	منطقة تجارة حرة
CENSUS TRACT	منطقة تعدادية
culture area	منطقة ثقافة
METROPOLITAN AREA	منطقة حضرية كُبرى
INDUSTRIAL DISTRICT	منطقة صناعية
ZONE OF INDISTINCTION	منطقة مُبهمة
Non Governemntal Organizations (NGO)	منظمات غير حكومية
WORLD TRADE ORGANIZATION	منظمة التجارة العالمية
quango	مُنظمة غير حكومية شبه مستقلة
METHODOLOGY	منهجية
ETHNOMETHODOLOGY	منهجية عرقية
COMMON POOL RESOURCES	موارد الملكية المشتركة
natural resources	موارد طبيعية
GLOBAL COMMONS	موارد عالمية مشتركة
WATER RESOURCE	موارد مائية
CITIZENSHIP	مواطنة
LOCALITIES	مواقع

MORPHOLOGY	مورفولوجيا
institutionalism	مؤسسية
MUSIC	موسيقى
Subject\subjectivity	موضوع/ ذات
VERTICAL THEMES	موضوعات رأسية
OBJECTIVITY	موضوعية
HOME	موطن
Cultural Hearth	مَوطن ثقافى
POSITIONALITY	موقفية
WATER	مياه
TERRITORIAL SEA	مياه إقليمية
MEGALOPOLIS	ميجالوبوليس "مدن عملاقة"
MEDIA	ميديا (وسائط)
COMMERCIAL ADVANTAGE	ميزة تجارية
Competitive Advantage	ميزة تنافسية
COMPARATIVE ADVANTAGE	ميزة نسبية
micropolis	ميكروبوليس (تكتل حضرى غير)
GROSS NATIONAL PRODUCT GNP	ناتج قومى إجمالى

GROSS DOMESTIC PRODUCT	ناتج محلى إجمالى
NAFTA	نافتا (اتفاقية تجارية)
HISTORICISM	نزعة تاريخية
RELATIVISM	نسبية
FEMINISM	نسوية
ecofeminism	نسوية إيكولوجية
ACTIVIST	نشطاء
TEXT	نص
Pacific Rim	نطاق (حافة) المحيط الهادئ
ENTERPRISE ZONE	نطاق المشروعات الحرة
ZONE OF DEPENDENCE	نطاق تبعية
contiguous zone	نطاق تخوم بحرية
GLOBAL POSITIONING SYSTEM	نظام الإحداثيات العالمى
ECOSYSTEM	نظام إيكولوجى
regime of accumulation	نظام تراكم
urban system	نظام حضرى
FIELD SYSTEM	نظام حقلى
AGRO-FOOD SYSTEM	نظام غذائي- زراعى
Theory	نظرية
SOCIAL THEORY	نظرية اجتماعية
PROBABILISM	نظرية احتمالية
PUBLIC CHOICE THEORY	نظرية الاختيار العام

DEPENDENCY THEORY	نظرية التبعية
PSYCHOANALYTIC THEORY	نظرية التحليل النفسى
FRONTIER THESIS	نظرية التخوم
COMLEXITY THEORY	نظرية التعقيد
Complexity Theory	نظرية التعقيد
Symbolic interactionism	نظرية التفاعلية الرمزية
REGULATION THEORY	نظرية التنظيم
LOCATIONAL THEORY	نظرية التوطن
RATIONAL CHOICE THEORY	نظرية الخيار العقلانى
domino theory	نظرية الدومينو
travelling theory	نظرية السفر
staples theory	نظرية السلع الأساسية
QUEER THEORY	نظرية الشذوذ الجنسي
LABOUR THEORY OF VALUE	نظرية العمل فى القيمة
ACTOR –NETWORK THEORY	نظرية الفاعل – الشبكة
CHAOS THEORY	نظرية الفوضى
economic base theory	نظرية القاعدة الاقتصادية
CATASTROPHE THEORY	نظرية الكارثة
NON REPRESENTATIONAL THEORY	النظرية اللاتمثيلية
GAME THEORY	نظرية المباريات

Epistemology	نظرية المعرفة (الإبستمولوجيا)
CENTRAL PLACE THEORY	نظرية المكان المركزى
UTILITY THEORY	نظرية المنفعة
LOCATION THEORY	نظرية الموقع
regime theory	نظرية النظام
WORLD SYSTEMS THEORY	نظرية النُظم العالمية
GENERAL SYSTEMS THEORY	نظرية النظم العامة
STRUCTURATION THEORY	نظرية بنيوية
BOSERUP THESIS	نظرية بوزيرب
POSTAN THESIS	نظرية بوستان
Pirenne thesis	نظرية بيرنه
graph theory	نظرية تمثيل بياني
MINOR THEORY	نظرية صغرى
GRAND THEORY	نظرية كبرى
INFORMATION THEORY	نظرية معلومات
normative theory	نظرية معيارية
CRITICAL THEORY	نظرية نقدية
growth theory	نظرية نمو
SYSTEMS	نظم
PERIODIC MARKET SYSTEMS	نظم الأسواق الدورية

REGIMES OF ACCUMULATION	نظم التراكم
inheritance systems	نُظم الميراث
Geographic Information Systems (GIS)	نظم معلومات جغرافية
OIL	نفط
UTILITARIANISM	نفعية
MONEY	نقود
MONEY AND FINANCE	نقود وتمويل
LOGIT REGRESSION MODELS	نماذج الانحدار اللوغاريتمى
optimization models	نماذج التعظيم (التحسين)
ENTROPYMAXIMIZING	
Poisson regression models	نماذج انحدار بواسون
logit regression models	نماذج انحدار لوغاريتمي
ENTROPY-MAXIMIZING MODELS	نماذج تعظيم الاحتمالية
space-time forecasting models	نماذج تنبؤات للمكان-الزمان
Multi –level models	نماذج متعددة المستويات
AGENT-BASED MODELLING	نمذجة العوامل
agent – based modeling	نمذجة القرارات الفردية
log-linear modeling	نمذجة خطية لوغاريتمية
MULTI-LEVEL MODELING	نمذجة متعددة مستويات

MODE OF PRODUCTION	نمط إنتاج
IDEAL TYPE	نمط مثالى
Economic growth	نمو اقتصادى
ribbon development	نمو حضرى شريطي
MODEL	نموذج
COMMUNICATION MODEL	نموذج اتصال
aggregate travel model	نموذج السفر المُجمَّع
HOTELLING MODEL	نموذج الفندقة
CORE-PERIPHERY MODEL	نموذج المركز- الهامش
ALONSO MODEL	نموذج ألونسو
TIEBOUT MODEL	نموذج تايبوت
GRAVITY MODEL	نموذج جاذبية
GENERAL LINEAR MODEL	نموذج خطى عام
resort life-cycle model	نموذج دورة حياة المُنتجع
VON THUNEN MODEL	نموذج فون ثونن
SECTORAL MODEL	نموذج قطاعي
MALTHUS MODEL	نموذج مالتوس
multiple nuclei model	نموذج متعدد النويات
PARADIGM	نموذج معرفى (بارادايم)
ZONAL MODEL	نموذج نطاقي
NOMOS	نواميس

GENDER	نوع (جندر)
GENDER AND DEVELOPMENT	نوع وتنمية
urban fringe	هامش حضرى
EMIGRATION	هجرة نازحة
MIGRATION	هجرة
FISCAL MIGRATION	هجرة أموال
CHAIN MIGRATION	هجرة تسلسلية
IMMIGRATION	هجرة وافدة
HYBRID	هجين
POPULATION PYRAMID	هرم سكاني
POWER-GEOMETRY	هندسة السلطة
hindutva	هندوتفا (حركة قومية هندوسية)
IDENTITY	هوية
spatial identity	هوية مكانية
HETEROTOPIA	هيتروطوبيا (يوتوبيا مغايرة)
cost structure	هيكل تكلفة
HEGEMONY	هيمنة
VIRTUAL REALITY	واقع افتراضي
REALISM	واقعية
EPIDEMIC	وباء
Existentialism	وجودية
Territorial integrity	الوحدة (الأرضية) الإقليمية
NEIGHBOURHOOD UNIT	وحدة المجاورة

neighbourhood unit	وحدة المجاورة السكنية
MODIFIABLE AREAL UNIT PROBLEM	وحدة مساحية قابلة للتعديل
QUANTITAVE METHODS	وسائل كمية
thick description	الوصف المكثف
squatting	وضع يد
POSITIVISM	وضعية
Logical Positivism	وضعية منطقية
HOMELAND	وطن
FUNCTIONALISM	وظيفية
STRUCTURAL FUNCTIONALISM	وظيفية بنيوية
ECONOMIES OF SCALE	وفورات الحجم
ECONOMIES OF SCOPE	وفورات النطاق
EXTERNAL ECONOMIES	وفورات خارجية
counterfactuals	وقائع عكسية افتراضية
LOCAL STATE	ولاية محلية

مسرد المصطلحات
(ترتيب بأبجدية اللغة الإنجليزية)

مسرد المصطلحات (ترتيب بأبجدية اللغة الإنجليزية)

ABDUCTION	استدلال قياسي
ABJECTION	لفظ واستبعاد
ABORIGINALITY	أصالة السكان
ABSTRACTION	تجريد
ACCESSIBILITY	سهولة الوصول
ACCUMULATION BY DISPOSSESSION	تراكم بالطرد
ACCUMULATION	تراكم
ACID RAIN	مطر حمضي
ACTION RESEARCH	بحوث الفعل والمشاركة
ACTIVISM	مذهب الفعالية
ACTIVIST	نشطاء

ACTOR –NETWORK THEORY	نظرية الفاعل – الشبكة
ADAPTATION	تكيف
AEROTROPOLIS	مدن المطارات الكبرى
AFFECT	تأثير
Africa, idea of	أفريقيا، فكرة
AGE COMPOSITION	تركيب عُمرى
AGEING	تشيخ
AGEISM	كبر السن
agent – based modeling	نمذجة القرارات الفردية
AGENT-BASED MODELLING	نمذجة العوامل
AGGLOMERATION	تجميع اقتصادي
aggregate travel model	نموذج السفر المجمَّع
AGRARIAN QUESTION	المسألة الزراعية
AGRIBUSINESS	أعمال تجارية زراعية
AGRICULTURAL GEOGRAPHY	جغرافيا زراعية
agricultural involution	انكماش زراعي
AGRICULTURAL REVOLUTION	ثورة زراعية
AGRO-FOOD SYSTEM	نظام غذائي – زراعي
AID	مساعدات
AIDS	إيدز

ALGORITHMS	خوارزميات
ALIENATION	اغتراب
ALONSO MODEL	نموذج ألونسو
ALTERITY	غيرية
ALTERNATIVE ECONOMIES	اقتصادات بديلة
AMERICA(s) (idea of)	الأمريكتان (فكرة)
AMERICAN EMPIRE	الإمبراطورية الأمريكية
analogue	تناظر / تماثل
ANALYTICAL MARXISM	ماركسية تحليلية
ANDROCENTRICITY	مركزية ذكورية
Anglocentrism	مركزية إنجليزية
ANIMALS	حيوانات
ANNALES SCHOOL	مدرسة الحوليات
ANTHROPOGEOGRAPHY	جغرافيا أنثروبولوجية
ANTI–DEVELOPMENT	ضد التنمية
ANTI-DEVELOPMENT	مناهضة التنمية
ANTI-GLOBALIZATION	مناهضة العولمة
ANTI-HUMANISM	مناهضة الإنسانية
ANTI-RACISM	مناهضة عنصرية
APARTHEID	فصل عنصرى
APPLIED GEOGRAPHY	جغرافيا تطبيقية
AREA STUDIES	دراسات المناطق

AREAL DIFFERENTIATION	تباين مكانى
ART	فن
ARTIFICIAL INTELLIGENCE	ذكاء اصطناعى
Asia, idea of,	آسيا فكرة
ASIAN MIRACLE/TIGERS	معجزة النمور الآسيوية
ASSEMBLAGE	التجمع (مركب النمور الآسيوية)
assimilation	الاستيعاب
ASYLUM	ملجأ
Austral(as)ia, idea of	أسترال(آش)يا، (فكرة)
AUTHENTICITY	أصالة/ مصداقية
azimuth	زاوية السمت
BACK-TO-THE-CITY-MOVEMENT	حركة العودة إلى المدينة
BALKANIZATION	بلقنة
barrio	باريو (مجاورة سكنية)
BASE AND SUPERSTRUCTURE	بنية تحتية وفوقية
BAYESIAN ANALYSIS	تحليل بايزي
BEHAVIORAL GEOGRAPHY	جغرافيا سلوكية
BERKELEY SCHOOL	مدرسة بيركيلى
bid-rent curve	منحني عرض الإيجار

BIODIVERSITY	تنوع حيوى
Biogeography	الجغرافيا الحيوية
Biophilosophy	الفلسفة الحيوية
biopolitics, biopower	سياسة بيولوجية، سلطة بيولوجية
bioprospecting	استكشاف الإمكانات البيولوجية
bioregionalism	إقليمية حيوية
biosecurity	أمن حيوى
BIOTECHNOLOGY	بايوتكنولوجى (التكنولوجيا الحيوية)
BLOCKBUSTING	تغرير عقارى
BODY	جسد
borderlands	أراضي حدودية
BORDERS	حدود
BOSERUP THESIS	نظرية بوزيرب
boundary	حدود سياسية
BRENNER THESIS	أطروحة برينر
CADASTRAL MAPPING	إعداد الخرائط الكادسترالية
CAMP	معسكر
CAPITAL	رأس المال
CAPITALISM	رأسمالية
CAPTURE-RECAPTURE METHODS	أساليب حصر وإعادة حصر
carceral geographies	جغرافيات الاحتجاز

CARRYIBG CAPACITY	طاقة الحمل
CARTESIANIS	ديكارتية
CARTOGRAM	كارتوجرام
CARTOGRAPHIC REASON	منطق كارتوجرافى
CARTOGRAPHY HISTORY OF	تاريخ الكارتوجرافيا
CARTOGRAPHY	كارتوجرافيا
CASE STUDY	دراسة الحالة
CASTE	كاست (نظام الطوائف الهندى)
CATASTROPHE THEORY	نظرية الكارثة
CATEGORICAL DATA ANALYSIS	تحليل البيانات الفئوية
CELLULAR AUTOMATA	إجراءات آلية خلوية
CENSUS TRACT	منطقة تعدادية
CENSUS	تعداد
Central Business District (CBD)	منطقة أعمال مركزية
CENTRAL PLACE THEORY	نظرية المكان المركزى
CENTRAL PLACE مكان	مكان مركزي
CENTRIFUGAL AND CENTRIPETAL FORCES	قوى الطرد وقوى الجذب
CHAIN MIGRATION	هجرة تسلسلية
CHAOS THEORY	نظرية الفوضى

CHICAGO SCHOOL	مدرسة شيكاغو
CHILDEREN	أطفال
CHINATOWN	حي صيني
chorology/chorography	كورولوجيا/ كوروجرافيا (علم وصف الأقاليم)
CHOROPLETH	كوروبلث
chronotope	كرونوتوب (الزمان - المكان)
CITIES	مُدن
CITIZENSHIP	مواطنة
CITY	مدينة
CIVIL SOCIETY	مجتمع مدنى
CIVILIZATION	حضارة
CLASS INTERVAL	فارق فئوى
CLASS	الطبقة
CLASSIFICATION	تصنيف
CLASSIFICATION AND REGIONALIZATION	تصنيف وتقسيم إقليمى
CLIMATE	مناخ
clusters	تجمعات عنقودية
co-evolution	تطور مشترك
co-fabrication	إبداع مشترك
COHORT	جيل
COLD WAR	حرب باردة

COLLECTIVE CONSUMPTION	استهلاك جماعى
COLLECTIVE SUBJECT	ذات جمعية
collinearity	علاقات اتجاهية خطية
COLONIALISM	استعمارية
COMLEXITY THEORY	نظرية التعقيد
command economy	اقتصاد موجه
COMMERCIAL ADVANTAGE	تجارية ميزة
COMMERCIAL GEOGRAPHY	جغرافيا تجارية
COMMODITIES	سلع
commodity chain/filière	سلسلة سلعية
commodity	سلعة
COMMON POOL RESOURCES	موارد الملكية المشتركة
Common Property Regimes	أنظمة ملكية مشتركة
COMMUNICATION MODEL	نموذج اتصال
COMMUNICATION	اتصال
COMMUNISM	شيوعية
COMMUNITARIANISM	جماعية
COMMUNITIES	تجمعات بشرية
COMMUNITY	جماعة بشرية

COMMUTING	رحلة عمل يومية
COMPACT CITY	مدينة مدمجة
COMPARATIVE ADVANTAGE	ميزة نسبية
Competitive Advantage	ميزة تنافسية
Complementarity	تكامل إقليمي
Complexity Theory	نظرية التعقيد
CONFIRMATORY DATA ANALYSIS	التحليل التحققى للبيانات
CONFLICT COMMODITIES	سلع الصراع
CONFLICT	صراع
CONSERVATION	صيانة الموارد والبيئة
CONSUMPTION	استهلاك
CONTEXTUAL EFFECT	(تأثير البيئة المحيطة) أثر سياقى
contextuality	سياقية
contiguous zone	نطاق تخوم بحرية
continental shelf	رف قارى
CONTINENTS	قارات
CONTRAPUNTAL GEOGRAPHIES	جغرافيات الطباق (التقابل) الموسيقى
conurbation	مُجمع حضرى
convergence, regional	تقارب إقليمى
CO-OPERATIVE	تعاونية

CORE AND PERIPHERY	قلب وهوامش
CORE-PERIPHERY MODEL	نموذج المركز- الهامش
CORE-PERPHERY	مركز- هامش
corporatization	تجارية كبرى (كوربوراطية)
CORRELATION	ارتباط
cosmography	كوزموغرافيا (علم وصف الكون)
COSMOPOLITANISM	كوزموبوليتانية
cost structure	هيكل تكلفة
Cost-Benefit Analysis (CBA)	تحليل التكلفة والعائد
counterfactuals	وقائع عكسية افتراضية
COUNTER-URBANIZATION	تحضر مضاد
CREATIVE DESTRUCTION	تدمير خلاق
CRIME	جريمة
crisis	أزمة
CRITICAL GEOGRAPHIES	جغرافيات نقدية
CRITICAL GEOPOLITICS	جيوبوليتيكا نقدية
CRITICAL HUMAN GEOGRAPHY	جغرافيا بشرية نقدية
CRITICAL RATIONALISM	عقلانية نقدية
CRITICAL THEORY	نظرية نقدية
CULTURAL CAPITAL	رأس المال الثقافي
CULTURAL ECOLOGY	إيكولوجيا ثقافية

CULTURAL ECONOMY	اقتصاد ثقافي
CULTURAL GEOGRAPHY	جغرافيا ثقافية
Cultural Hearth	مَوطن ثقافي
CULTURAL LANDSCAPE	لاندسكيب ثقافي
CULTURAL POLITICS	سياسات ثقافية
CULTURAL TURN	تحول ثقافي
culture area	منطقة ثقافة
CULTURE	ثقافة
cybernetics	علم تحكم إلكتروني
CYBERSPACE	فضاء إليكتروني
CYBORG	كائن إليكتروني
CYCLE OF POVERTY	دورة الفقر
DARWINISM.	داروينية
data archive	أرشيف بيانات
data mining	تنقيب عن بيانات
DECENTRALIZATION	لامركزية
decision-making	اتخاذ قرار
DECOLONIALIZATION	تصفية استعمار
DECONSTRUCTION	تفكيكية
DEDUCTION	استنباط
DEEP ECOLOGY	إيكولوجيا عميقة
defensible space	فضاء مكاني قابل للدفاع
deindustrialization	تفكيك صناعي

DELIBERATIVE MAPPING	خرائط تداولية
DEMOCRACY	ديمقراطية
DEMOGRAPHIC TRANSITION	انتقال ديموجرافى
DEMOGRAPHY	ديموغرافيا
dependence ratio	مُعدل الإعالة
DEPENDENCY THEORY	نظرية التبعية
DESERTIFICATION	تصحر
DEVELOPMENT GEOGRAPHY	جغرافية تنمية
DEVELOPMENT	تنمية
DEVOLUTION	انتقال سُلطة
dialectic (s)	جدلية / جدل/ ديالكتيك
dialectical image	صورة جدلية
DIASPORA	شتات
DIFFERENCE	اختلاف
Diffusion of disease	انتشار مرض
DIFFUSION	انتشار
DIGITAL CARTOGRAPHY	كارتوجرافيا رقمية
DIGITIZING	ترقيم إحداثي
DISABILITY	عجز
DISCIPLINARY POWER	سلطة نظامية (انضباطية)
DISCOURSE ANALYSIS	تحليل خطاب
Disneyfication	تحول حضرى ديزنى

DISTANCE DECAY	تلاشي المسافة
DISTRICTING ALGORITHM	خوارزميات تقسيم الدوائر الانتخابية
DIVISION OF LABOUR	تقسيم العمل
DOMESTIC LABOUR	عمل منزلي
DOMESTICATION	استئناس
domesticity	حياة منزلية
domination	سيطرة
domino theory	نظرية الدومينو
dry farming	زراعة جافة
dual economy	اقتصاد مزدوج
EARTH-WRITING	كتابة عن الأرض
ecofeminism	نسوية إيكولوجية
ECOLOGICAL FALLACY	مغالطة إيكولوجية
ecological imperialism	استعمارية إيكولوجية
ECOLOGICAL INFERENCE	استدلال إيكولوجي
ECOLOGY	إيكولوجيا
Ecometrics	مقاييس بيئية
economic base theory	نظرية القاعدة الاقتصادية
ECONOMIC GEOGRAPHY	جغرافيا اقتصادية
Economic growth	نمو اقتصادى
Economic integration	تكامل اقتصادى
ECONOMIES OF SCALE	وفورات الحجم

ECONOMIES OF SCOPE	وفورات النطاق
ECONOMY	اقتصاد
ECOSYSTEM	نظام إيكولوجي
ECUMENE	معمور أو مأهول (إكيومين)
EDGE CITIES	مدن حدية
edge city	مدينة حدية
EDUCATION	تعليم
ELECTORAL GEOGRAPHY	جغرافية الانتخابات
EMIGRATION	هجرة نازحة
EMOTIONAL GEOGRAPHIES	جغرافيات عاطفية
Emotional geography	جغرافيا عاطفية
EMPIRE	إمبراطورية
EMPIRICISM	تجريبية
EMPOWERMENT	تمكين
ENCLAVE	جيب سياسي داخلي
ENCLOSURE	تسييج
ENDOGENEITY	متغير داخلي
ENERGY	طاقة
ENLIGHTENMENT	تنوير
ENTERPRISE ZONE	نطاق المشروعات الحرة
Entrepreneurship	مشروعات اقتصادية
ENTROPY	الاعتلاج (التحول- الانتقال)

ENTROPY-MAXIMIZING MODELS	نماذج تعظيم الاحتمالية
ENTROPYMAXIMIZING	نماذج القدرة الإنتروبية (الاحتمالية)
ENVIRONEMENTAL DETERMINISM	حتمية بيئية
ENVIRONMENT	بيئة
Environmental Audit	تدقيق ومراجعة بيئية
ENVIRONMENTAL DETERMINISM	حتم بيئي
ENVIRONMENTAL ECONOMICS	اقتصاديات البيئة
ENVIRONMENTAL HAZARD	أخطار بيئية
ENVIRONMENTAL HISTORY	تاريخ بيئى
ENVIRONMENTAL IMPACT ASSESSMENT	تقييم الأثر البيئى
ENVIRONMENTAL JUSTICE	عدالة بيئية
ENVIRONMENTAL MOVEMENT	حركة بيئية
ENVIRONMENTAL PERCEPTION	إدراك بيئي
ENVIRONMENTAL PSYCHOLOGY	علم النفس البيئى

environmental racism	عنصرية بيئية
ENVIRONMENTAL REFUGEES	لاجئون بيئيون
ENVIRONMENTAL SECURITY	أمن بيئى
ENVIRONMENTALISM	بيئوية (مذهب بيئى)
EPIDEMIC	وباء
EPIDEMIOLOGY	علم الأوبئة
Episteme	إبستيمى (معرفى)
EPISTEMOLOGICAL	معرفى (إبستمولوجى)
Epistemology	نظرية المعرفة (الإبستمولوجيا)
EQUALITY	مساواة
EQUILIBRIUM	توازن
e-social science	علم اجتماع إليكترونى
essentialism	ماهوية
ethics	أخلاق نظرية
ETHNIC CLEANSING	تطهير عرقى
ethnic democracy	ديموقراطية عرقية
ETHNICITY	انتماء عرقى
ethnoburb	ضاحية الأقلية العرقية
ETHNOCENTRISM	مركزية عرقية
Ethnocracy	حُكم عرقى
ethnography	إثنوغرافيا

ETHNOMETHODOLOGY	منهجية عرقية
EUCLIDEAN SPACE	مسافة إقليدية
EUROCENTRISM	مركزية أوروبية
EUROPE	أوروبا
everyday life	حياة يومية
EVIDENCE-BASED POLICY	سياسات مبنية على أدلة
EXCEPTION, SPACE OF	استثناء فضاء
EXCEPTIONALISM	الاستثنائية
exchange	تبادل
Exclave	جيب سياسي خارجي
Existentialism	وجودية
exit, voice, and loyalty	تخلي، اعتراض وولاء
exopolis	مدينة خارجية
EXPLANATION	تفسير
EXPLORATION	استكشاف
EXTENSIVE RESEARCH	بحث موسع
FAIR TRADE	تجارة عادلة
FALSIFICATION	معيار القابلية للتكذيب (دحض معرفي)
FAMILY RECONSTITUTION	إعادة بناء أسرة
FAMINE	مجاعة
FARMING	زراعة

FASCISM	فاشية
FECUNDITY	خصوبة نظرية
FEDERALISM	فدرالية
FEEDBACK	تغذية راجعة
FEMINISM	نسوية
FEMINIST GEOGRAPHY	جُغرافيا نسوية
FERTILITY	خصوبة فعلية
FEUDALISM	إقطاع
FIELD SYSTEM	نظام حقلي
FIELDWORK	عمل ميدانى
FILM	فيلم
FILTERING	ترشيح
FINANCIAL EXCLUSION	استبعاد مالى
FISCAL CRISIS	أزمة مالية
FISCAL MIGRATION	هجرة أموال
FLANEUR /FLANERIE	تسكع (تجوال حر فى المدينة)
FLEXIBLE ACCUMULATION	تراكم مرن
FLOWS	تدفقات
FOCUS GROUP	مجموعات تركيز
FOOD	غذاء
footloose industry	صناعة مرنة الحركة
FORDISM	فوردية

FORECAST	توقع
FORESTRY	إدارة غابات
FOUNDATIONALISM	تأسيسية (نظرية)
Fourth World	العالم الرابع
FRACTALS	كسور
free trade area	منطقة تجارة حرة
FRICTION OF DISTANCE	جهد المسافة
friends-and-neighbours effect	أثر الأصدقاء والجيران
FRONTIER	تخوم/ حدود
FRONTIER THESIS	نظرية التخوم
FUNCTIONALISM	وظيفية
FUZZY SETS	مجموعات غامضة (إحصاء)
fuzzy sets/fuzzy logic	فئات غائمة / منطق غائم (إحصاء)
GAME THEORY	نظرية المباريات
GARDEN CITY	مدن الحدائق
GATED COMMUNITIES	مُجتمعات مُسورة
GENDER AND DEVELOPMENT	نوع وتنمية
GENDER	نوع (جندر)
GENEALOGY	علم الأنساب/ جينيالوجيا
GENERAL LINEAR MODEL	نموذج خطى عام
GENERAL SYSTEMS THEORY	نظرية النظم العامة

genetic algorithm	خوارزمية جينية
GENETIC GEOGRAPHIES	جغرافيات جينية
GENIUS LOCI	روح المكان
GENIUS	روح حارسة
GENOCIDE	إبادة جماعية
GENRE DE VIE	طريقة حياة
GENTRIFICATION	تحسين عمرانى
GEOCOMPUTAION	حوسبة جغرافية
GEODEMOGRAPHy	جيوديموغرافيا
geographic Explanation Machine (GEM)	آلة تفسير جغرافي
Geographic Information Science (GISc)	علم المعلومات الجغرافي
Geographic Information Systems (GIS)	نظم معلومات جغرافية
GEOGRAPHICAL ANALYSIS MACHINE (GAM)	آلة تحليل الجغرافى
GEOGRAPHICAL ASSOCIATION	رابطة جغرافية
GEOGRAPHICAL EXPLANATION MACHINE	ماكينة التفسير الجغرافى
GEOGRAPHICAL IMAGINARY	خيال جغرافى
geographical imagination	تخيل جغرافى

GEOGRAPHICAL SOCIETIES	جمعيات جغرافية
GEOGRAPHICALLY WEIGHTED REGRESSION	انحدار مُرجح جُغرافياً
GEOGRAPHY	جغرافيا
geography, history of	تاريخ الجغرافيا
GEO-INFORMATICS	معلوماتية أرضية
GEOPIETY	احترام الأرض
GEOPOLITICS	جيوبوليتيكيا (المفهوم)
Geopolotik	جيوبوليتيكا (المدرسة)
geostrategic realms	مجالات جيوستراتيجية
GERRYMANDERING	تقسيم انحيازى للدوائر الانتخابية
GHETTO	جيتو
global cities/world cities	مدن عالمية
GLOBAL COMMONS	موارد عالمية مشتركة
GLOBAL POSITIONING SYSTEM	نظام الإحداثيات العالمى
GLOBAL WARMING	الاحترار العالمي
GLOBALIZATION	عولمة
GLOBE	كرة أرضية
GLOCALIZATION	توطين المعولم
governable space	فضاء مستجيب للحكم
GOVERNANCE	حوكمة (حكم رشيد)
GOVERNMENTALITY	حكامة (حكومية)

GRAND THEORY	نظرية كبرى
graph theory	نظرية تمثيل بيانى
GRAVITY MODEL	نموذج جاذبية
GREEN BELT	حزام أخضر
Green Line	خط أخضر
GREEN REVOLUTION	الثورة الخضراء
greenhouse effect	احتباس حرارى (تأثير ظاهرة الصوبة)
GROSS DOMESTIC PRODUCT	ناتج محلى إجمالي
GROSS NATIONAL PRODUCT GNP	ناتج قومى إجمالي
growth coalitions	تحالفات نمو
GROWTH POLE	أقطاب النمو
growth theory	نظرية نمو
habitus	ممارسات الحياة اليومية
HAZARDS	أخطار
health and health care	صحة ورعاية طبية
HEALTH CARE	رعاية طبية
HEALTH	صحة
HEARTLAND	قلب الأرض
HEGEMONY	هيمنة
HERITAGE	تراث
hermeneutics	تأويل (هيرمينوطيقا)

HETERONORMATIVITY	معيارية غيرية
HETEROSEXISM	جنسية غيرية
HETEROTOPIA	هيتروطوبيا (يوتوبيا مغايرة)
heuristic	إجراء حسابي استكشافي
hindutva	هندوتفا (حركة قومية هندوسية)
HINTERLAND	ظهير
HISTORICAL DEMOGRAPHY	ديموغرافيا تاريخية
HISTORICAL GEOGRAPHY	جغرافيا تاريخية
HISTORICAL MATERIALISM	مادية تاريخية
HISTORICISM	نزعة تاريخية
HOLOCAUST	المحرقة (الهولوكوست)
HOME	موطن
HOMELAND	وطن
HOMELESSNESS	تشرد
HOMO SACER	إنسان منبوذ
HOMOPHOBIA	جنسية مثلية
HOMOPHOBIA AND HETEROSEXISM	رهاب الذات والجنسية الغيرية
HOMOPHOBIA	رهاب الذات
HOT MONEY	أموال ساخنة
HOTELLING MODEL	نموذج الفندقة

HOUSEHOLD	أسرة معيشية
HOUSING CLASS	فئة الإسكان
HOUSING MARKET	سوق الإسكان
HOUSING STUDIES	دراسات الإسكان
HOUSING	إسكان
HUMAN AGENCY	عامل بشري
HUMAN ECOLOGY	إيكولوجيا بشرية
HUMAN GENOME	جينوم بشرى
HUMAN GEOGRAPGY	الجغرافيا البشرية
human rights	حُقوق الإنسان
HUMANISM	إنسانية (مذهب فلسفي)
humanistic geography	جُغرافيا إنسانية
HUMANITIES	إنسانيات
HUNGER	جوع
HYBRID	هجين
HYBRIDITY	تهجين
hyperspace	فضاء فائق
hypothesis	فرضية / فرض
ICONOGRAPHY	أيقونية (تمثيل بالرموز)
IDEAL TYPE	نمط مثالى
IDEALISM	مثالية
IDENTITY POLITICS	سياسة الهوية
IDENTITY	هوية

IDEOLOGY	أيديولوجيا
IDIOGRAPHIC	إديوجرافية (تفردية)
IMAGE	صورة (مرئية)
IMAGINATIVE GEOGRAPHIES	جغرافيات تخيلية
IMMIGRATION	هجرة وافدة
IMPERIALISM	إمبريالية
INDIGENOUS KNOWLEDGE	معرفة محلية متوطنة
INDUCTION	استقراء
INDUSTRIAL DISTRICT	منطقة صناعية
INDUSTRIAL GEOGRAPHY	جغرافية الصناعة
industrial organization	تنظيم صناعي
INDUSTRIAL REVOLUTION	ثورة صناعية
INDUSTRIALIZATION	تصنيع
INEQUALITY	عدم المساواة
INFORMAL SECTOR	قطاع غير رسمي
INFORMATION ECONOMY	اقتصاد معلومات
INFORMATION THEORY	نظرية معلومات
informational city	مدينة معلومات
INFRASTRUCTURE	بنية تحتية

inheritance systems	نظم الميراث
INNER CITY	قلب المدينة
INNOVATION	ابتكار
input-output	مدخلات ومخرجات
INSTITUTIONAL ECONOMICS	اقتصاد مؤسسي
institutionalism	مؤسسية
instrumental variables	متغيرات مساعدة
instrumentalism	ذرائعية (أداتية)
INSTRUMENTALISM	ذرائعية
INTEGRATION	تكامل
INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS	حقوق الملكية الفكرية
INTENSIVE AGRICULTURE	زراعة كثيفة
INTENSIVE RESEARCH	بحث مكثف
internal relations	علاقات داخلية
INTERNATIONAL MONETARY FUND	صندوق النقد الدولي
INTERNATIONAL RELATIONS	علاقات دولية
INTERNET	إنترنت
INTEROPERABILITY	قدرة تشغيل بيني
INTERVENING OPPORTUNITIES	فرص وسيطة

interviews and interviewing	مقابلات شخصية
intifada	الانتفاضة الفلسطينية
INVASION AND SUCCESSION	غزو وتتابع (سكنى)
INVESTMENT	استثمار
irredentism	استردادية
ISOLINES	خطوط تساوى
JUST WAR	حرب عادلة
JUST-IN-TIME PRODUCTION	إنتاج فى الوقت المناسب
KANTIANISM	كانطية
kibbutz	كيبوتز (قرية صهيونية جماعية)
KNOWLEDGE ECONOMY	اقتصاد المعرفة
KNOWLEDGE	معرفة
Kondratieff cycles	دورات (أمواج) كوندراتيف
LABORATORY	معمل
LABOUR GEOGRAPHY	جغرافية العمل
LABOUR MARKET	سوق العمل
LABOUR PROCESS	عملية العمل
LABOUR THEORY OF VALUE	نظرية العمل فى القيمة
Lamarck(ian)ism	لاماركية (نظرية التغير التطورى)
LAND TENURE	حيازة الأرض

LAND USE AND LAND COVER CHANGE	تغير استخدام الأرض وغطاء الأرض
LAND USE	استخدام الأرض
LANDDCAPE	لاندسكيب
LANDSCHAFT	لاندشافت
LANGUAGE	لغة
LATIN AMERICA	أمريكا اللاتينية
LAW (SCIENTIFIC)	قانون (علمي)
law of the sea	قانون البحار
LAW	قانون
LEARNING REGIONS	أقاليم تعلم
LEBENSRAUM	مجال حيوى
LEISURE	أنشطة وقت الفراغ
LIBERALISM	ليبرالية
life course/life-cycle	مسار الحياة/ دورة الحياة
LIFE EXPECTANCY	أمد الحياة
LIFE TABLE	جداول حياة
LIFE-CYCLE	دورة حياة
LIFEWORLD	عالم حياتي / عالم الحياة اليومية
LIMITS TO GROWTH	حدود النمو
LINEAR PROGRAMMING	برمجة خطية
LINKAGES	ارتباطات
LITERATURE	أدب

LOCAL KNOWLEDGE	معرفة محلية
LOCAL STATE	ولاية محلية
LOCAL STATISTICS	إحصاءات محلية
LOCALE	محل
LOCAL-GLOBA RELATIONS	علاقات محلية عالمية
LOCALITIES	مواقع
LOCALITY	محلية
LOCALIZATION	توطن محلي
LOCATION QUOTIENT	مركزية الموقع (معامل التوطن)
LOCATION THEORY	نظرية الموقع
LOCATIONAL ANALYSIS	تحليل المواقع المكانية
LOCATIONAL THEORY	نظرية التوطن
logical empiricism	تجريبية منطقية
Logical Positivism	وضعية منطقية
LOGIT REGRESSION MODELS	نماذج الانحدار اللوغاريتمي
logit regression models	نماذج انحدار لوغاريتمي
log-linear modeling	نمذجة خطية لوغاريتمية
LONGITUDINAL DATA ANALYSIS (LDA)	تحليل بيانات طولية
Los Angeles School	مدرسة لوس أنجلوس
MACROGEOGRAPHY	جغرافيا كلية
MALAPPORTIONMENT	إساءة توزيع الدوائر الانتخابية
MALTHUS MODEL	نموذج مالتوس

MAP PROJECTION	إسقاط الخريطة
MAP READING	قراءة الخرائط
MAP	خريطة
MAP(S)	خريطة / خرائط
MAPPING	إعداد الخرائط
MARKET	سوق
Markov process or Markov chain	عملية ماركوف (أو سلسلة ماركوف)
MARXISM .	ماركسية
MARXIST ECONOMICS	اقتصاد ماركسي
MARXIST GEOGRAPHY	جغرافيا ماركسية
MASCULINISM	ذكورية
MATERIAL CULTURE	ثقافة المادة
MATERIALISM مادية	مادية
MEAN INFORMATION FIELD	مجال معلوماتى وسيط
MEASUREMENT	قياس
MEDIA	ميديا (وسائط)
MEGACITIES	مدن عملاقة
MEGALOPOLIS	ميجالوبوليس "مدن عملاقة"
MEMORY	ذاكرة
MENTAL MAP	خريطة ذهنية
mental maps/cognitive maps	خرائط ذهنية / خرائط إدراكية
META-GEOGRAPHY	ما وراء الجغرافيا

METAPHOR	مجاز (استعارة)
METHODOLOGICAL INDIVIDUALISM	فردانية منهجية
METHODOLOGY	منهجية
METROPOLITAN AREA	منطقة حضرية كُبرى
micropolis	ميكروبوليس (تكتل حضرى غير)
MICROSIMULATION	محاكاة جزئية
MIDDLE EAST, idea of	الشرق الأوسط، فكرة
MIGRANCY	ارتحال
MIGRATION	هجرة
MILITARISM	عسكرية
MILITARY GEOGRAPHY	جغرافيا عسكرية
MIMESIS	تقليد
MINOR THEORY	نظرية صغرى
MOBILITY	حراك سكانى
MODE OF PRODUCTION	نمط إنتاج
MODEL	نموذج
MODERNISM	حداثة
modernity	معاصرة
MODERNIZATION	تحديث
MODES OF PRODUCTION	أنماط الإنتاج
MODIFIABLE AREAL UNIT PROBLEM	للتعديل وحدة مساحية قابلة
MONEY AND FINANCE	نقود وتمويل

MONEY	نقود
MONUMENTS	آثار
MORAL GEOGRAPHIES	جغرافيات أخلاقية
moral landscapes	لاندسكيب أخلاقي
Morphogenesis	مورفوجيني (أصل الشكل وتغيره)
MORPHOLOGY	مورفولوجيا
MORTALITY	معدل الوفيات
Multi –level models	نماذج متعددة المستويات
MULTICULTURALISM	تعددية ثقافية
Multidimensional Scaling (MDS)	قياس متعدد الأبعاد
MULTILATERALISM	شراكة متعددة الأطراف
MULTI-LEVEL MODELING	نمذجة متعددة مستويات
multiple nuclei model	نموذج متعدد النويات
MULTIPLIERs	(مقياس إحصائي)المضاعفات
MUSIC	موسيقى
NAFTA	نافتا (اتفاقية تجارية)
Narco-capitalism	رأسمالية المخدرات
NATION	أمة
NATION STATE	دولة قومية
NATIONAL PARKS	متنزهات وطنية
NATIONALISM	قومية
NATIONS	أمم

nation-state	دولة – قومية
NATIVE AUTHORITIES	سلطات محلية
natural resources	موارد طبيعية
NATURALISM	مذهب الطبيعة
NATURE	طبيعة
NATURE-CULTURE	طبيعة وثقافة
NATURE-SOCIETY	طبيعة ومجتمع
NEIGHBOURHOOD EFFECT	أثر المجاورة السكنية
ncighbourhood unit	وحدة المجاورة السكنية
NEIGHBOURHOOD UNIT	وحدة المجاورة
NEIGHBOURHOOG EFFECT	تأثير الجيران
ncighbuorhood	مجاورة سكنية
NEO – CLASSICAL ECONOMICS	اقتصاديات كلاسيكية جديدة
NEO RICARDIAN ECONOMICS	اقتصاد ريكاردى جديد
NEO-CLASSICAL ECONOMICS	اقتصاد كلاسيكى جديد
nco-liberalism	ليبرالية جديدة
NETWORK SOCIETY	مُجتمع الشبكة
NETWORKS	شبكات
NEURAL NETWORK	شبكة عصبية

New Economic Geography	جغرافيا اقتصادية جديدة
New International Division of Labour	تقسيم دولى جديد للعمل
NEW TOWN	بلدة جديدة
NODAL REGION	إقليم عُقدى
NOMADISM	بداوة
NOMADOLOGY	علم البداوة
NOMOS	نواميس
NOMOTHETIC	قوانين عامة
non – place	لامكان
Non Govememntal Organizations (NGO)	منظمات غير حكومية
NON-REPRESENTATIONAL THEORY	النظرية اللاتمثيلية
normative theory	نظرية معيارية
NORMATIVE	معيارية
NORTH	شمال
NORTH-SOUTH	دول الشمال – دول الجنوب
Not In My Backyard (NIMBY)	ليس فى فنائى الخلفى (نيمباى)
nuptiality	زواجية (مدى انتشار الزواج)
OBJECTIVITY	موضوعية
OCCIDENTALISM	استغراب
occupation, military	احتلال، عسكرى

oceans	المحيطات
OIL	نفط
ONTOLOGY	علم الوجود (الأنطولوجيا)
opportunity costs	تكاليف الفرصة البديلة
optimization models	نماذج التعظيم (التحسين)
OPTIMIZATION	إنجاز أمثل
ORIENTALISM	الاستشراق
OTHER/OTHERNESS	آخر/ غيرية
OUTPUT	مخرجات
outsourcing	استعانة بمصادر خارجية
OVERPOPULATION	إفراط سكاني
Pacific Rim	نطاق (حافة) المحيط الهادئ
PANDEMIC	تفشي وبائي
Panopticon	مبنى الرقابة الشاملة
PARADIGM	نموذج معرفي (بارادايم)
Pareto optimality	أمثلية باريتو
PARTICIPANT OBSERVATION	ملاحظة بالمشاركة
participatory democracy	ديموقراطية تشاركية
partition	تقسيم
PASTORALISM	رعي
patenting	تسجيل براءات الاختراع
PATRIARCHY	أبوية

PAX AMERICANA	الإمبراطورية الأمريكية الكونية
PEASANT	قروى
PERFORMANCE	أداء
PERFORMATIVITY	أدائية
PERIODIC MARKET SYSTEMS	نظم الأسواق الدورية
PETRO-CAPITALISM	رأسمالية بترولية
phallocentrism	مركزية التحيز الذكورى
PHENOMENOLOGY	علم الظاهريات / الفينومونولوجيا
PHILOSOPHY	فلسفة
PHYSICAL GEOGRAPHY	جغرافيا طبيعية
Pirenne thesis	نظرية بيرنه
PIXEL	بكسل (خلية رقمية)
PLACE NAMES	أسماء أماكن
PLACE	مكان
PLACELESSNESS	لامكانية
PLACES	أماكن
PLANNING	تخطيط
PLANTATION	مزرعة واسعة
PLURALISM	تعددية
POINT PATTERN ANALYSIS	تحليل نمط النقطة
Poisson regression models	نماذج انحدار بواسون

policing	ممارسات شُرطية
POLITICAL ECOLOGY	إيكولوجيا سياسية
POLITICAL ECONOMY	اقتصاد سياسي
POLITICAL GEOGRAPHY	الجغرافيا السياسية
POLLUTION	تلوث
POPULATION DENSITY	كثافة السكان
POPULATION GEOGRAPHY	جغرافية السكان
POPULATION POTENTIAL	إمكانية سكانية
POPULATION PROJECTION	إسقاط (توقع) سكانى
POPULATION PYRAMID	هرم سكانى
POPULATION	سكان
POPULISM	شعبوية
PORK BARREL	محاباة فى الدعم حكومي
POSITIONALITY	موقفية
POSITIVE DISCRIMINATION	تمييز إيجابي
POSITIVE FEEDBACK	تغذية راجعة موجبة
POSITIVISM	وضعية
possiblism	إمكانية
POST – COLONIALISM	ما بعد الاستعمارية (الكولونيالية)
POST – MARXIST	ما بعد الماركسية
POST HUMANISM	ما بعد الإنسانية

POST- STRUCTURALISM	ما بعد البنيوية
POSTAN THESIS	نظرية بوستان
POST-DEVELOPMENT	ما بعد التنمية
POST-ENLIGHENMENT	ما بعد التنوير
POST-FORDISM	ما بعد الفوردية
POST-INDUSTRIAL CITy	مدينة ما بعد الصناعة
POST-INDUSTRIAL SOCIETY	مجتمع ما بعد الصناعة
POST-INDUSTRIAL	ما بعد الصناعة
POSTMATERIALISM	ما بعد المادية
postmodernism	ما بعد الحداثة
postmodernity	ما بعد الحداثية
post-normal science (PNS)	ما بعد العلم التقليدى
POST-SOCIALISM	ما بعد الاشتراكية
POST-STRUCURALISM	ما بعد البنيوية
poverty gap	فجوة الفقر
POVERTY	الفقر
POWER	سلطة
POWER-GEOMETRY	هندسة السلطة
PRACTICE	ممارسة
PRAGMATISM	براجماتية
PREDICTION	تنبؤ
pre-industrial city	مدينة ما قبل الصناعة

preservation	صيانة التراث الثقافي
pricing policies	سياسات التسعير
PRIMARY DATA ANALYSIS	تحليل أولي للبيانات
primate city, the law of	قانون المدينة الأولى
PRIMITIVE ACCUMULATION	تراكم بدائي
PRIMITIVISM	بدائية
principal component analysis (pca)	تحليل المكونات الأساسية
prisoner's dilemma	معضلة السجين
PRISONS	سجون
PRIVATE AND PUBLIC SPHERES	مجالات خاصة وعامة
private interest developments (pids)	إدارة المشروعات السكنية الخاصة
privatization	خصخصة
probabilism	احتمالية
PROBABILISM	نظرية الاحتمال (إحصاء)
probability map	خريطة الاحتمال (إحصاء)
PROCESS	عملية
producer services	خدمات المنتج
PRODUCT LIFE CYCLE	دورة حياة المنتج
PRODUCTION COMPLEX	مركب إنتاج

PRODUCTION OF NATURE	إنتاج الطبيعة
PRODUCTION OF SPACE	إنتاج الفضاء المكانى
PRODUCTION	إنتاج
PRODUCTIVITY	إنتاجية
PROFIT CYCLE	دورة الربح
PROPERTY RIGHTS	حقوق الملكية
PROPERTY	ملكية
propinquity	تقارب
PROSTITUTION	بغاء (دعارة)
proto-industrialization	تصنيع أولى
PSYCHOANALYTIC THEORY	نظرية التحليل النفسي
psychogeography	جغرافيا نفسية
PSYCOPHYSICAL	مقاييس نفسية طبيعية
public administration	إدارة عامة
PUBLIC CHOICE THEORY	نظرية الاختيار العام
PUBLIC FINANCE	تمويل عام
PUBLIC GEOGRAPHIES	جغرافيات شعبية
PUBLIC GOODS	سلع (منافع) عامة
PUBLIC POLICIES	سياسات عامة
PUBLIC SERVICES	خدمات عامة
public space	مكان عام

PUBLIC-PRIVATE PARTNERSHIPS (PPP)	شراكة عامة – خاصة
quadrat analysis	تحليل رباعي
quadtree	(تقسيم رقمى مساحى) شجرة رباعية
QUALITATIVE METHODS	أساليب نوعية
QUALITY OF LIFE	جودة الحياة
quango	مُنظمة غير حكومية شبه مستقلة
QUANTITATIVE METHODS	أساليب كمية
QUANTITATIVE REVOLUTION	الثورة الكمية
QUANTITAVE METHODS	وسائل كمية
QUEER THEORY	نظرية الشذوذ الجنسي
QUESTIONNAIRES	استبيانات
RACE	سلالة
RACIAL DISTRICTING	تقسيم عرقي للدوائر الانتخابية
RACIALIAZATION	ممارسات عنصرية
racialization	تشكيل الهويات العرقية
RACISM	عنصرية
RADICAL DEMOCRACY	ديمقراطية راديكالية
RADICAL GEOGRAPHY	جغرافيا راديكالية
RANK-SIZE RULE	قاعدة المرتبة– الحجم
RASTER"	بيانات نقطية "راستر"

RATIONAL CHOICE THEORY	نظرية الخيار العقلاني
RATIONAL CHOICE	اختيار رشيد
REALISM	واقعية
RECOGNITION	اعتراف (بالحقوق)
reconstruction	إعادة الإعمار
recreation	ترفيه
RECYCLING	إعادة تدوير
REDISTRIBUTION	إعادة توزيع الموارد
REDISTRICTING	تعديل الدوائر الانتخابية
RED-LIGHT DISTRICTS	مناطق الرذيلة
redlining	إحاطة بخطوط حمراء (رهن عقارى)
REDUCTIONISM	اختزالية
REFELEXIVITY	انعاكسية
REFUGEES	لاجئون
regime of accumulation	نظام تراكم
regime theory	نظرية النظام
REGIMES OF ACCUMULATION	نظم التراكم
REGION	إقليم
regional alliance	تحالف إقليمي
regional cycles	دورات إقليمية
REGIONAL GEOGRAPHY	جغرافيا إقليمية

REGIONAL POLICY	سياسة إقليمية
REGIONAL SCIENCE	علم إقليمي
REGIONALISM	(نزعة أو هوية) إقليمية
REGRESSION	انحدار (إحصاء)
REGULATION SCHOOL	مدرسة التنظيم
REGULATION THEORY	نظرية التنظيم
RELATIONAL DATABASE	قاعدة البيانات العلاقية
RELATIVISM	نسبية
relevance	أهمية / وثاقة الصلة
RELIGION	ديانة
RENT GAP	فجوة ريعية
RENT	ريع
REPRESENTATION	تصور
RESISTANCE	مقاومة
resort life-cycle model	نموذج دورة حياة المُنتجع
RESOURCE CURSE	لعنة الموارد
RESOURCE ECONOMICS	اقتصاديات الموارد
resource evaluation	تقييم الموارد
resource management	إدارة الموارد
RESOURCE WARS	حروب موارد
RESOURCE	مورد
restructuring	إعادة هيكلة (إنتاجية)
RETAILING	تجارة تجزئة

retroduction	تفسير استدلالي
RETROGRESSIVE APPROACH	مقاربة تراجعية
retrospective approach	مقاربة استعادة الأحداث
REVEALED PREFERENCE ANALYSIS	تحليل تفضيلات مكتشفة
rhetoric	بلاغة خطابية
RHIZOME	ريزوم (شبكة جذرية)
rhythmanalysis	تحليل الإيقاع
RHYTHMANALYSIS	تحليل إيقاع
ribbon development	نمو حضرى شريطي
RIGHTS	حقوق
rights	حقوق
risk socicty	مجتمع المخاطرة
RISKS	مخاطر
rougc state	دولة مارقة
rural geography	جغرافيا الريف
rural planning	تخطيط الريف
rural-urban continum	محتويات ريفية حضرية
rustbelt	حزام الصدأ
sacred and profane space	مكان مقدس ومكان مدنس
SAMPLE	عينة
sampling	اختيار عينات (معاينة)
satisficing behaviour	سُلوك إرضائي

SCALE	مقياس مكانى
SCIENCE PARKS	متنزهات العلوم
SCIENCE STUDIES	دراسات العلم
SCIENCE	علم
science/science studies	علم/ دراسات العلم
SCIENTIFIC INSTRUMENTATION	أدوات علمية
scientific revolution (s)	ثورة (ثورات) علمية
SEARCH BEHAVIOUR	سُلوك بحثي
SECESSION	انفصال
second world	العالم الثانى
SECONDARY DATA ANALYSES	تحليلات بيانات ثانوية
section	قطاع
SECTORAL MODEL	نموذج قطاعى
secularism	علمانية
SECURITY	أمن
segregation	عزل عنصرى
segregation, measurement of	قياس الفصل
SELF-DETERMINATION	حق تقرير المصير
SENSE OF PLACE	إحساس بالمكان
SEQUENCE ANALYSIS	تحليل تتابع
SEQUENT OCCUPANCE	استقرار متعاقب
SERFDOM	عبودية

SERVICE	خدمات
SEX	جنس
SEX/GENDSR	جنس/ نوع
SEXUALITY	جنوسة
SHADOW STATE	دولة الظل
SHIFTING CULTIVATION	زراعة متنقلة
SIMULATION	محاكاة
SITUATED KNOWLEDGE	معرفة موقفية
SLAVERY	استرقاق
SLUM	أحياء فقيرة
SOCIAL AND CULTURAL GEOGRAPHY	جُغرافيا اجتماعية وثقافية
SOCIAL AREA ANALYSIS	تحليل منطقة اجتماعية
SOCIAL CAPITAL	رأس المال الاجتماعي
SOCIAL CONSTRUCTION	بناء اجتماعي
SOCIAL EXCLUSION	استبعاد اجتماعي
SOCIAL FORMATION	تكوين اجتماعى
SOCIAL GEOGRAPHY	جغرافيا اجتماعية
SOCIAL JUSTICE	عدالة اجتماعية
SOCIAL MOVEMENT	حركة اجتماعية
SOCIAL NETWORKS	شبكات اجتماعية
SOCIAL REPRODUCTION	توالد اجتماعي
SOCIAL THEORY	نظرية اجتماعية

SOCIALISM	اشتراكية
SOCIALIST	اشتراكي
SOCIETIES	مجتمعات
SOCIETY	مجتمع
SOFTWARE FOR QUANTITATIVE ANALYSIS	برامج تحليل كمي
SOUTH	جنوب
SOVEREIGN POWER	سلطة سيادية
SOVEREIÇNTY	سيادة
space economy	اقتصاد مكاني
space syntax	بنية مكانية
space	فضاء مكاني
SPACES AND PLACES	فضاء مكاني وأمكنة
SPACES	فضاءات مكانية
SPACE-TIME	مكانية زمانية
space-time forecasting models	نماذج تنبؤات للمكان-الزمان
SPACIAL ANALYSIS	تحليلات مكانية
SPACIAL SCIENCE	مكانية
SPACIAL STRUCTRE	تركيب مكاني
SPATIAL ANALYSIS	تحليل مكاني
spatial autocorrelation	ارتباط داخلي مكاني
spatial econometrics	اقتصاد قياسي مكاني

SPATIAL FETISHISM	تعاويذ مكانية
spatial identity	هوية مكانية
SPATIAL INEQUALITY	تفاوت مكاني
spatial interaction	تفاعل مكانى
spatial mismatch	عدم توافق مكانى
spatial monopoly	احتكار مكانى
spatial science	علم مكانى
spatial separatism	انفصال مكانى
SPATIAL STATISTICS	إحصاءات مكانية
SPATIAL STRUCTURE	بناء مكاني
SPATIAL STRUCTURES	بنى مكانية
SPATIALITY	مكانية
SPECTACLE	مشهد
spontaneous settlement	مستوطنة عشوائية
Sport(s)	رياضة (رياضات)
sprawl	زحف حضرى
squatting	وضع يد
stages of growth	مراحل نمو
staples theory	نظرية السلع الأساسية
STAPLES	سلع أساسية
state	دولة state
state of nature	دولة بدائية
STATISM	دولانية

STOCCHASTIC PROCESSES	عمليات تصادفية
STOCHASTIC	عشوائي
STRUCTURAL ADJUSTMENT	إصلاح هيكلي
STRUCTURAL FUNCTIONALISM	وظيفية بنيوية
STRUCTURAL MARXISM	ماركسية بنيوية
STRUCTURALISM	بنيوية
STRUCTURATION THEORY	نظرية بنيوية
subaltern studies	دراسات المهمشين
SUBJECT	ذات
Subject\subjectivity	موضوع/ ذات
SUBJECTIVITY	ذاتية
subsidiarity	تابعية
Subsistence Agriculture	زراعة معيشية
Substitutionism	إحلال
SUBURB	ضواحي
SUBURBANIZATION	سكني الضواحي
SUNBELT/SNOWBELT	حزام الشمس/ حزام الجليد
Sunk costs	تكاليف غارقة
Surface	سطح
surveillance	مراقبة

Survey analysis	تحليل المسوح
SURVEY	مسوح
surveying	مسح المكان
SUSTAINABILITY	استدامة
Sustainable Development	تنمية مستدامة
Symbolic interactionism	نظرية التفاعلية الرمزية
SYMBOLIC INTERACTIONISM	تفاعلية رمزية
SYSTEMS	نظم
TABULA RASA	صفحة بيضاء
Taken-for-granted world	العالم المسلم به
Tariff	رسوم (تعريفة) جمركية
Taylorism	تيلورية
TELEOLOGICAL	غائية
terms of trade	شروط التجارة
TERRANULLIUS	أراضي خالية
Territorial integrity	الوحدة (الأرضية) الإقليمية
territorial justice	عدالة إقليمية
TERRITORIAL SEA	مياه إقليمية
territoriality	تقسيم إلى أقاليم
territorialization	أقلمة
Territory	مقاطعة من الأرض
TERRORISM	إرهاب

TEXT	نص
TEXTUALITY	تناص
Theory	نظرية
thick description	الوصف المكثف
third space	الفضاء (الحيز) الثالث
Third World	العالم الثالث
TIEBOUT MODEL	نموذج تايبوت
TIME GEOGRAPHY	جغرافية الزمن
time- space convergence	تقارب زمكانى
time	الزمان
Time-geography	جغرافيا - زمن
Time-space compression	تضاغط زمكانى
TIME-SPACE DISTANCIATION	تباعد زمكاني
time-space expansion	توسع زمكانى
TOPOGRAPHIC MAPS	خرائط طبوغرافية
TOPOGRAPHIES	طبوغرافيات
topography	طبوغرافيا
topology	طوبولوجيا (علاقات مكانية بينية)
topophillia	حب المكان (طوبوفيليا)
tourism	سياحة
town	بلدة
townscape	لاندسكيب حضرى

trade	تجارة
TRAGEDY OF THE COMMONS	استنزاف الموارد المشتركة
transaction costs	تكاليف عمليات مالية
TRANSACTIONAL ANALYSIS	تحليل عمليات مالية
TRANSCULTURATION	تقارب ثقافي
transfer pricing	تسعير تحويلي
transferability	قابلية النقل
transgression	مُخالفة
transhumance	حركة الرعاة الفصلية
transnational corporations (TNCS)	شركات عابرة للقوميات
transport costs	تكاليف النقل
transport geography	جُغرافية النقل
transport problem	مُشكلة نقل
TRAVEL WRITING	أدب الرحلات
travelling theory	نظرية السفر
Trend surface analysis	تحليل اتجاه السطح
trialectics	سببية جدلية
tricontinentalism	ثُلاثية قارية
tropicality	مدارية
trust	ثقة
uncertainty	عدم التأكد

underclass	الطبقة الدُنيا
underdevelopment	تأخر تنموى
UNEVEN DEVELOPMENT	تنمية غير متساوية
UNIVERSALISM	كونية
URBAN AND REGIONAL PLANNING	تخطيط حضرى وإقليمي
urban ecology	إيكولوجيا حضرية
urban entrepreneurialism	تحولات المشروعات الحضرية
URBAN EXPLORATION	استكشاف حضرى
urban fringe	هامش حضرى
URBAN GEOGRAPHY	جغرافيا الحضر
urban managers and gatekeepers	مراقبو الحضر
urban nature	طبيعة حضرية
URBAN ORIGINS	أصول حضرية
URBAN PLANNING	تخطيط الحضر
urban renewal	تجديد حضرى
urban social movement	حركة اجتماعية حضرية
urban system	نظام حضرى
urban village	قرية حضرية
URBANISM	تمدن
URBANIZATION	تحضر
urbicide	اغتيال حضرى (محو المدن)
UTILITARIANISM	نفعية

UTILITY THEORY	نظرية المنفعة
UTOPIA	طوباوى
VALUE-ADDED	
VALUES	قيم
VECTOR	بيانات إحداثية (فيكتور)
VERTICAL THEMES	موضوعات رأسية
verticality, politics of	سياسة رأسية،
VIOLENCE	عنف
VIRTUAL GEOGRAPHy	جُغرافية افتراضية
VIRTUAL REALITY	واقع افتراضي
virus	فيروس
VISION AND VISUALITY	رؤية و ترائي
VISION	رؤية
VISUAL METHODS	أساليب مرئية
VISUAL VARIABLES	متغيرات مرئية
VISUALITY	ترائي
VISUALIZATION	تجسيد بصري
VON THUNEN MODEL	نموذج فون ثونن
WAR	حرب
WATER RESOURCE	موارد مائية
WATER	مياه
WELFARE GEOGRAPHY	جغرافية الرفاه
WELFARE STATE	دولة الرفاه

WEST, the	الغرب (العالم الغربى)
WETLANDS	أراض رطبة
WHITENESS	تحيز للجنس الأبيض
WILDERNESS	حياة برية
WORLD BANK	البنك الدولى
WORLD CITIES	مُدن العالم
World Social Forum	مُنتدى اجتماعي عالمى
WORLD SYSTEMS THEORY	نظرية النُظم العالمية
WORLD TRADE ORGANIZATION	منظمة التجارة العالمية
WORLD-SYSTEMS ANALYSIS	تحليل النظم العالمية
ZONAL MODEL	نموذج نطاقي
ZONE OF DEPENDENCE	نطاق تبعية
ZONE OF INDISTINCTION	منطقة مُبهمة
ZONING	تقسيم إلى نطاقات
ZOOS	حدائق الحيوان

المحررون فى سطور:

دريك جريجورى Derel Grogory

أستاذ الجغرافيا بجامعة كولومبيا البريطانية (فانكوفر)، كندا.

رون جونستون Ron Johnston

أستاذ الجغرافيا فى جامعة بريستول، المملكة المتحدة.

جيرالدن برات Geraldine Pratt

أستاذ الجغرافيا بجامعة كولومبيا البريطانية (فانكوفر)، كندا.

ميشيل واتس Michael Watts

أستاذ الجغرافيا بجامعة كاليفورنيا (بيركلى)، الولايات المتحدة.

سارة واتمور Sarah Whatmore

أستاذ علوم البيئة بجامعة أكسفورد، المملكة المتحدة.

وإضافة إلى المحررين الخمسة السابق الإشارة إليهم، لم يكن تحرير هذا المعجم وتنسيقه وإخراجه على هذا النحو ليتم دون مساهمة فريق من الخبراء ضم أكثر من عشرين أستاذًا فى الجغرافيا يحتلون مواقع رفيعة فى جامعات كندا والهند والسويد وبريطانيا وأستراليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والدانمارك وسنغافورة واليابان. أما من قام بتحرير التعريفات المعجمية، فقد بلغ عددهم ١١٢ عالما من الجغرافيين وغير الجغرافيين المنتشرين فى أقسام الجغرافيا فى شتى أنحاء جامعات العالم.

المترجمون فى سطور:

• عاطف معتمد عبد الحميد

أستاذ بقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، حصل على الدكتوراه من جامعة سان بطرسبرج، روسيا عام ٢٠٠١، حائز على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاجتماعية عام ٢٠٠٩، باحث ومترجم فى قضايا الجغرافيا السياسية والثقافية..

• عزت صالح زيان

أستاذ مشارك بمعهد التخطيط القومى، حصل فى عام ١٩٩٨ على دكتوراه فى الجغرافيا الاقتصادية من جامعتى القاهرة ومايننس بألمانيا، يعمل خبيرًا فى معهد التخطيط القومى بالقاهرة ويحاضر فى المركز الديموجرافى. له العديد من الترجمات التى تدور حول قضايا السياسة والتنمية والصراعات الدولية.

• **محمد أحمد على**

مدرس بقسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة القاهرة، حصل على الدكتوراه من جامعة القاهرة عام ٢٠٠٩، كما حصل على الدبلوم العام والخاص فى السكان والتنمية من المركز الديموجرافى بالقاهرة عام ١٩٩٨. له عدة مؤلفات وحصل على عدد من الجوائز العلمية.

• **لطفى كمال عزاز**

أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة المنوفية، حصل على الدكتوراه فى التخطيط ونظم المعلومات الجغرافية من جامعة نيوكاسل بالمملكة المتحدة عام ٢٠٠٤. له عدة مؤلفات وأبحاث منشورة فى دوريات علمية ومؤتمرات دولية. حصل على عدة جوائز علمية.

المراجع فى سطور:

- **محمد عبد الرحمن الشرنوبى**

أستاذ الجغرافيا البشرية والعميد الأسبق لكلية التربية (جامعة القاهرة، فرع الفيوم) ثم لكلية الآداب، والعميد الحالى لمعهد البحوث والدراسات الإستراتيجية لدول حوض النيل التابع لجامعة الفيوم، والأمين العام للمجمع العلمى المصرى. وهو عضو مجمع اللغة العربية ورئيس لجنة مصطلحات الجغرافيا والأنثروبولوجيا بالمجمع. حائز على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية وعدد من الجوائز المحلية والدولية الأخرى، ورد اسمه ضمن عدة موسوعات مصرية وعالمية.

•

التصحيح اللغوى: سماح حامد
الإشـراف الفنــى: حسن كامل

قدمت الجغرافيا البشرية إسهامات كبيرة فى دراسة نقدية للتحول الاقتصادى والعولمة أيضًا، وتستمر إدخالاتنا للتعرف على التطورات الرئيسية فى الجغرافيا الاقتصادية والاقتصاد السياسى، والتبادلات النشطة بينهما، والتى تسعى إلى تفسير التغييرات الجذرية فى الأنظمة المعاصرة لتراكم رأس المال وتداوله. هذا، وقد اندلعت الأزمة الاقتصادية العالمية، بينما كان يجرى طباعة هذه الطبعة من المعجم، وكنا قد أدرجنا فيها بالفعل إدخالات جديدة خاصة بمناهضة العولمة، ومناهضة التنمية، وصندوق النقد الدولى، والمنتدى الاجتماعى العالمى، وأيضًا عن رأسمال المخدرات والرأسمالية النفطية، والتى تتحدث عن بعض تداعيات الأزمة، ولكننا نعتقد أيضًا أن هذه الأحداث قد جعلت من انتقاداتنا الموسعة (وبصفة خاصة) للرأسمالية والأسواق والليبرالية الجديدة.

تصميم الغلاف : نادية كشك